التاريخ والعلاقات الدولية..

منظور حضاري مقارن

جـ 2

دار البشير
للثقافة والعلوم

التاريخ والعلاقات الدولية.. منظور حضاري مقارن (جـ 2)

التنسيق الداخلى والإخراج: إسلام الحماقي - 01156292096

رقم الإيداع: 2015/15054

ISBN : 978 - 977 - 278 - 493 - 6

الطبعة الأولى

2015

دار البشير للنشر والتوزيع

ت: 01152806533

01012355714

darelbasheer@hotmail.com

darelbasheeralla@gmail.com

دار البشير للثقافة والعلوم

التاريخ والعلاقات الدولية..

منظور حضاري مقارن

(جـ 2)

فهرس المحتويات

القسم الثالث المسلمون المنسيون : الجذور التاريخية لصراعات ما بعد الحرب الباردة

1 - آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، إطار مقترح للتحليل السياسي للتاريخ الإسلامي 9

2 - البوسنة والهرسك، من إعلان الاستقلال وحتى فرض التقسيم (مارس-1992 يولية 1993) 73

3 - كوسوفا بين التاريخ والحرب من أجل الاستقلال 221

4 - حول القومية والعلمانية والإسلام: من تاريخ البلقان إلى كوسوفا في مرحلة الاستعداد للاستقلال 323

القسم الرابع نماذج تاريخية من قضايا مجتمعية

1 - نماذج تاريخية للتعارف خلال الحرب والدبلوماسية 355

2 - تطور وضع المرأة في تاريخ الإسلام: ودلالات وضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي الراهن 406

3 - الأبعاد الثقافية للشراكة الأوروبية المتوسطية: خبرة التاريخ وتحديات الحاضر 446

القسم الثالث:

المسلمون المنسيون:
الجذور التاريخية
لصراعات ما بعد الحرب الباردة

1. آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، إطار مقترح للتحليل السياسي للتاريخ الإسلامي.
2. البوسنة والهرسك، من إعلان الاستقلال وحتى فرض التقسيم (مارس1992 - يولية1993).
3. كوسوفا بين التاريخ والحرب من أجل الاستقلال.
4. حول القومية والعلمانية والإسلام: من تاريخ البلقان إلى كوسوفا في مرحلة الاستعداد للاستقلال.

آسيا الوسطى والقوقاز
بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا..
إطار مقترح للتحليل السياسي للتاريخ الإسلامي(*)

الإطار النظري: أهمية الموضوع، الإشكاليات، ومقترب التحليل:

1 - منذ نهاية الثمانينيات وخلال المرحلة الأخيرة من عملية تفكك الاتحاد السوفيتي قفزت إلى الاهتمام «جمهورياته الإسلامية» الست في آسيا الوسطى والقوقاز. وبذا ترددت على الأسماع وبطريقة لم تكن معهودة (إلا في دوائر متخصصي تاريخ المناطق أو الأنثروبولوجيا والجغرافيا البشرية والأقليات) أسماء: أوزبكستان، تركستان (تركمانستان)، كازاخستان وطاجكستان، قرقيزيا، أذربيجان. وأخذت التحليلات والتساؤلات تدور حول هذه الجمهوريات «الإسلامية» بعد أن كانت ذاكرة الشعوب الإسلامية الأخرى قد فقدت الرابطة المباشرة مع نظائرها في هذه الجمهوريات. ولم يكن هذا الفقدان إلا نتيجة ضم هذه الشعوب وما كان يمثلها من كيانات سياسية إلى الإمبراطورية الروسية القيصرية ثم إلى الاتحاد السوفيتي «الشيوعي»، ومن ثم كان فقدان هذه الرابطة يعني انقطاعًا في حلقات تاريخ هذه المنطقة - باعتبارها إحدى مناطق «دار الإسلام» وبداية تاريخها الحديث - منذ ما يقرب من 125 عامًا بالنسبة لآسيا الوسطي وما يقرب من القرنين بالنسبة للقوقاز- باعتبارها جزءًا من «إمبراطورية متعددة القوميات، التفت تارة برداء المسيحية الأرثوذكسية ثم التفت برداء الشيوعية».

(*) نشر هذا البحث ضمن: مصطفى علوي (محرر)، ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة (دراسة في العلاقات العربية بجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق) (القاهرة 26 - 28 يونيو 1994)، معهد البحوث والدراسات العربية.

وهكذا، ومع تفكك الكيان السوفييتي أضحت آسيا الوسطى والقوقاز- والتي كانت مجالًا حكرًا تقريبًا على متخصصي العرقيات السوفيتية أو الأقليات المسلمة في العالم - أضحت من أكثر مناطق العالم إثارة للاهتمام بسبب شعوبها المسلمة ولقربها الإستراتيجي من «الشرق الأوسط» ومن جنوب آسيا شرقه وغربه - ولم يعد هذا الاهتمام مقصورًا على الأوضاع الراهنة. ولكن كان يجب أن يمتد إلى عمق التاريخ. وبذا انفتحت صفحات كتاب قديم تتطلب إعادة القراءة والكتابة حتى يمكن فهم سطور الكتاب الجديد التي يختطها التاريخ الراهن لهذه الجمهوريات منذ استقلالها عن الاتحاد السوفييتي المنهار.

وبالنظر إلى تيار من الأدبيات التي تسارعت وتدفقت- في مجال البحث والتحليل السياسي بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة - حول الأوضاع الراهنة لهذه الجمهوريات واحتمالاتها المستقبلية يمكن استخلاص اتجاه عام هو حرص هذه الأدبيات- بدرجة أو بأخرى - على التنويه إلى تاريخ هذه المنطقة قبل الحكم القيصري وخلاله ومن بعده حتى الآن. ولقد تعددت أبعاد هذه الإشارات وأهدافها بتعدد موضوعات هذه الدراسات. ولكن بالطبع لم يكن تحليل تاريخ هذه المنطقة غاية في حد ذاته فضلًا عن أن المؤلفات المعاصرة في التاريخ- وخاصة العربية منها - لم توجه الاهتمام الكافي لتاريخ هذه المنطقة وخاصة منذ نهاية القرن العاشر هجريًا، السادس عشر ميلاديًا.

2 - ومن هنا، يمكن أن نصل إلى هدف دراستنا وأهميتها: فالهدف هو تحليل سياسي لتاريخ هذه المنطقة لاستكشاف أنماط تطور التفاعلات بين الكيانات التي انقسمت بينها هذه المنطقة (والتي عرفت فقط منذ استقرار الهيمنة السوفيتية الشيوعية عليها في نهاية العشرينيات من القرن الحالي تقسيمها الراهن إلى «جمهوريات») وبين دول إسلامية أخرى وبين دول غير إسلامية وهي روسيا بالأساس.

ولهذا، يجب أن نتساءل: ما هذه الأطراف وما المرحلة التي سيمتد إليها التحليل. وكيف يمكن أن يتم هذا التحليل؟ وقبل هذا كله يجب أن نتساءل: ما الدافع لمثل هذا التحليل؟ وقبل هذا وذلك أيضًا، نتساءل ما العلاقة المنهاجية بين التحليل السياسي ودراسة التاريخ؟

وأعتقد أن نقطة البداية في تحديد منهاجية الدراسة– أو على الأقل مسارها – هي الإجابة عن السؤالين الأخيرين. والسؤال الأول: ما العلاقة بين التحليل السياسي ودراسة التاريخ؟ يلقي بنا في غمار التحليل النظري. أما السؤال الثاني: ما الدافع لمثل هذا النمط من التحليل فيما يتصل بموضوع الدراسة؟ فهو يلقي بنا في غمار إشكاليات الأوضاع لهذه الجمهوريات. وخاصة ما يتصل بشبكة تفاعلاتها الدولية.

وعلى ضوء توظيف الإجابة عن هذين السؤالين، يمكن أن نحدد ملامح وأبعاد إطار التحليل التاريخي: منظوره، كيفية تحديد الأطراف موضع الاهتمام، المدى الزمني للتحليل، محاوره وموضوعاته وما تثيره من إشكاليات تاريخية.

- **1 – أبعاد العلاقة بين التحليل السياسي الدولي وبين دراسة التاريخ بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة**[1]:

1 – تعد منهاجية التاريخ الدبلوماسي من أقدم وأخصب مناهج دراسة العلاقات الدولية وهي تنتمي إلى ما يسمى «المدرسة التقليدية» في هذا المجال الدارسي. وفي المقابل كان بناء النماذج واستخلاص الأنماط والقواعد العامة – بأساليب منهجية أخرى – من أهم أهداف مناهج ما يسمى «المدرسة العلمية» في مجال دراسة العلاقات الدولية، ومن أهم اقترابات هذه المدرسة «التحليل النظمي» الذي ينطلق من أسس وقواعد النظرية العامة للنظم. ومن ثم كانت دراسات النظام

(1) د.نادية محمود مصطفى: "مدخل إسلامي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي: مشاكل وضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامي»، (في): د.نادية محمود مصطفى، مشروع «العلاقات الدولية في الإسلام»، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

الدولي - بأبعادها النظرية والتطبيقية - في صميم هذا التيار «غير التقليدي أو العلمي» في دراسة العلاقات الدولية. ولكنه لم يقطع الصلة بالتاريخ الذي يمثل أحد أهم مجالات «المدرسة» التقليدية؛ فلقد أضحى للمادة التاريخية توظيف علمي مزدوج الأبعاد: من ناحية دراسة التطور التاريخي للعلاقات الدولية ولكن على أساس التمييز بين عدة نظم دولية تاريخية بالاستعانة بالأبعاد النظرية لدراسة النظام الدولي، ومن ناحية أخرى: توظيف المادة التاريخية كوسيلة لتحقيق عدة أهداف بحثية من أهمها اختيار افتراضات علمية نظرية تمت صياغتها كأساس لبناء نظري أو لتعميق فهم أوضاع راهنة من خلال اكتشاف ما تمثله من اتصال أو انقطاع مع أنماط سابقة (تاريخية) من التفاعلات الدولية.

2 - وبدون الدخول في تفاصيل منهجية- لا موضع لها هنا - فيكفي الإشارة إلى الملاحظات التالية حول كيفية توظيف دراسة التاريخ وأهدافه في بحثنا هذا. من ناحية: يعد تاريخ آسيا الوسطي والقوقاز جزءًا من التاريخ الإسلامي، وكان التاريخ الإسلامي هو التاريخ الذي أسقطته أو أهملته دراسات المنظور الغربي في العلاقات الدولية. والتي اهتمت بتوظيف التاريخ على المستويين السابق توضيحهما. ولا تهدف هذه الدراسة بالطبع إلى المساهمة في تأصيل هذا النقص (أو التقصير أو الإهمال) فهذه عملية متشعبة الأبعاد. وإن كانت تمثل ضرورة أكاديمية وعلمية لا مفر منها- بالنسبة لعلم العلاقات الدولية[1] - في وقت تزايد فيه اتضاح وتبلور ملامح تيار كبير من الدراسات التي تتمحور حول «أبعاد إسلامية» لعلوم اجتماعية شتى وتتنوع مسميات هذا التيار (مثلًا: منظور إسلامي، رؤية إسلامية...).

ومن ناحية أخرى: فيما يتصل بتاريخ آسيا الوسطى والقوقاز ووضعهما بين روسيا وبين قوى أخرى في العالم الإسلامي، فإن هدف الدراسة مزدوج الأبعاد.

(1) ولقد تم هذا بالفعل في أحد المشروعات البحثية الجماعية وسيعتمد جانب كبير من متن هذه الدراسة على الأبواب الأربعة الأولى من الجزء الثالث من هذا المشروع المشار إليه في البند السابق.

أولهما: التعريف بأساسيات التاريخ السياسي الاقتصادي لهذه المنطقة وبانعكاساته الدولية بصفة خاصة على نحو يساعد على علاج سقوط تاريخ هذه المنطقة- كجزء سابق من ديار الإسلام - من الذاكرة المسلمة المعاصرة، فهي منطقة من عدة مناطق أخرى حكمها المسلمون في مراحل تاريخية شتى. ثم آلت إلى مصائر متنوعة وقدمت نماذج مختلفة حول التفاعل بين المسلمين وغير المسلمين، أحاط بكل منها ظروف متميزة (مسلمو الأندلس، أسبانيا، إمارات الزيلع الإسلامية في شرق أفريقيا والحبشة، مسلمو البلقان والصرب، مسلمو الهند)، وثانيهما: أن هذا العلاج لن يتم بمنهاجية التاريخ الدبلوماسي ولكن من خلال استخلاص وتحديد مجموعة أنماط التفاعلات التاريخية ومحدداتها على نحو يساعد ليس فقط على إحياء الذاكرة المسلمة، ولكن على نحو يساعد أيضًا على تعميق فهم الأحداث الراهنة وما يقترن بها من توقعات واحتمالات مستقبلية. وهو الأمر الذي يحتل الآن- كما سبقت الإشارة - اهتمامًا مكثفًا من دوائر عدة انطلاقًا من أغراض متنوعة. وهذا يقودنا إلى قدر أكبر من التفصيل عن الجزئية التالية:

- **2 - منطلق الحاجة لهذا النمط من التحليل التاريخي: نحو فهم أفضل لجذور إشكاليات الأوضاع الراهنة «للجمهوريات الإسلامية»:**

1 - إضافة إلى دافع إحياء الذاكرة المسلمة حول كثير من الحقائق التاريخية المهمة أو المجهلة، فإن دافعًا آخر- نحو الاهتمام باستخلاص الأنماط والقواعد العامة - ينبع من طبيعة الإشكاليات التي يطرحها مضمون عدد من الدراسات حول الأوضاع الراهنة للجمهوريات الإسلامية.

فهذه الدراسات مليئة بالتوقعات والاحتمالات. وتبدو أنها تحمل من التساؤلات أكثر مما تحمل من المعلومات أو التحليلات. ويرجع هذا في جانب كبير منه إلى فقدان الصلة المباشرة بالمصادر الأصيلة عن الواقع الراهن

من ناحية، كما يرجع أيضًا من ناحية أخرى إلى الضباب الذي أحاط بتاريخ هذه المنطقة (خلال مرحلة الحكم الشيوعي وكذلك القيصري) والتجهيل الذي أحاط بالمراحل السابقة من هذا التاريخ (كجزء من التاريخ القيصري). ومع ذلك فإن تفكك الاتحاد السوفيتي حمل معه إلى السطح وبكل قوة التساؤل حول حقيقة ما يسمى «الإسلام السوفيتي» وهو التساؤل الرئيس الذي يتفرع عنه- بعد ضبطه كما سنرى - مجموعة الإشكاليات الراهنة. ولا يتأتي الفهم الحقيقي والصحيح مع موسكو ثم روسيا ثم الاتحاد السوفيتي ولكن دون أن يذوب الإسلام أو ينتهي كديانة أو هوية لشعوب هذه المناطق، بعبارة موجزة يمكن القول: إن توجه الدراسة نحو التاريخ لاستقراء مدلولات تطوره بأدوات التحليل السياسي - إنما ينطلق من أبعاد الوضع الراهن الداخلية والخارجية.

2 - ومن واقع القراءة النقدية والتراكمية لبعض الدراسات[1] يمكن أن نستخلص

(1) لا تدعي الدراسة القيام بتوثيق تفصيلي أو ممتد للدراسات في هذا المجال خلال الأربع سنوات الماضية. ولكن يمكن الإشارة إلى النماذج التالية:

- د. محمد السيد سليم: "مستقبل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز "مستقبل العالم الإسلامي، العدد 5، شتاء 1992.

- إيمان يحيى: «مستقبل الجمهوريات الإسلامية السوفيتية»، في: مرجع سابق.

- د.مصطفى علوي: «الانعكاسات الإقليمية والدولية لاستقلال الجمهوريات الإسلامية الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز»، الفكر الاستراتيجي العربي.

- د.نيفين عبد الخالق مصطفى: «مستقبل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز وبناء نظام اقليمي إسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي عن «المسلمون في آسيا الوسطي والقوقاز: الماضي والحاضر والمستقبل، جامعة الأزهر - مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بالاشتراك مع قسم اللغة الفارسية - كلية الدراسات الإنسانية 28 - 30/ 8/ 1993.

- أحمد ناجي: «تركيا والجمهوريات الإسلامية السوفيتية المستقلة»، السياسة الدولية، عدد 110، السنة 27، أكتوبر 1992.

- Center for Political Reserch and Studies: “Russia. Centeral Asia. and the Arabs (a Back Ground Paper)Prepared for a Seminer on “Russie. CA.. and

مجموعات ثلاث من الإشكاليات، الأولى: عامة تدور حول درجة الأهمية النسبية للمنطقة في قلب التفاعلات الدولية الراهنة. وتتصل الثانية بالأوضاع السياسية - الاجتماعية الاقتصادية الداخلية في هذه الجمهوريات والعلاقات فيما بينها. أما المجموعة الثالثة فهي تتعلق بوضع المنطقة بين جمهورية روسيا الاتحادية (وريثة الاتحاد السوفيتي، وروسيا القيصرية) وبين مجموعة من الدول الإسلامية الكبرى وخاصة تركيا وإيران وبعض الدول العربية مثل السعودية ومصر. والجدير بالذكر هنا- قبل التفصيل في مضمون هذه الإشكاليات - هو أن كلًا منها تتضمن اتجاهات ومقولات مختلفة حول نفس الموضع. كما أنها لا تنفصل عن بعضها البعض حيث تتداخل تأثيراتها.

4 - الأهمية النسبية للمنطقة في التفاعلات الدولية الراهنة، وهي التفاعلات المقترنة بإعادة تشكيل النظام الدولي السائد. وكذلك إعادة تشكيل النظم الإقليمية الفرعية ونمط تفاعلاتها مع القوة العالمية السائدة الآن. مما لا شك فيه، أن هذه النظم الإقليمية تختلف فيما بينها من حيث درجة هامشية أو مركزية وضعها من هذه التفاعلات، كما أن كل نظام منها قد اختلفت أهميته النسبية من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطوره التاريخي (وهذه قضية ذات أبعاد نظرية مهمة في أدب التحليل النظمي للعلاقات الدولية) وبالنسبة لآسيا الوسطى والقوقاز، فبعد أن فقدا وضعهما كأقاليم مستقلة مختلفة بالنسبة للدور بصفة عامة وكأقاليم إسلامية بصفة خاصة. وهنا تثور المقابلة بين احتمالين: استمرار الهامشية، ومن ثم العودة من جديد إلى مجال نفوذ دول أخرى مجاورة (روسيا، إيران، تركيا)، أو تكوين

The Arabs. Cairo 26 - 291993/4/. pp 19 - 21.

- George I. Mirsky: Central Asia. s Emergence. Current - History - October - 1992.

- R. K. Ramazani: Iran. s Foreign Policy: Both North and South. Middle East Jounal. Vol. 46 No. 3. Summer 1992.

- Olivier Roy: Le Recomposinion de L. asie Centrale Sovietique.

قطب جديد جيواستراتيجي - إسلامي يكون مبعثًا لتوازنات وتفاعلات جديدة تمثل إضافة للعالم الإسلامي وليس عبئًا جديدًا عليه. وينطلق كل من الاحتمالين من مبررات وأسانيد محتملة نظرًا لحداثة الوضع الراهن للجمهوريات. أي كجمهوريات مستقلة منذ سنوات قليلة فقط.

بالنسبة للاحتمال الأول: الذي يقول بهامشية هذه المنطقة فيبرره البعض انطلاقًا من عدة دلالات جغرافية (وقوع المنطقة على أطراف العالم الإسلامي حيث كانت تخومًا للدول الإسلامية المتعاقبة، فضلًا عن جغرافيتها الخاصة التي تجعلها منطقة معزولة طبيعيًا عن الأقاليم المجاورة)، ومن عدة دلالات تاريخية على أساس أن منطقة آسيا الوسطى لم يكن لها منذ نهاية القرن العاشر هجريًا السادس عشر ميلاديًا أهمية إستراتيجية إقليمية إلا إذا ارتبطت بمراكز القوة الإسلامية في القلب الإسلامي في غربها، كذلك يبرر البعض الآخر هذا الاحتمال بعدة اعتبارات سياسية - اجتماعية راهنة ألا وهي مصاعب عملية بناء الدولة- بعد الاستقلال - سواء في مجال الأمن أو التنمية الاقتصادية أو الإصلاح السياسي وذلك نظرًا لتعقد التكوينات العرقية والاجتماعية والسياسية بحيث ستواجه المنطقة مشاكل مهمة تحول دون بروزها كفاعل مؤثر بقدر ما ستجعلها موضوعًا للتفاعلات بين أطراف أخرى تتنافس على اكتساب النفوذ في هذه المنطقة. هذا ويجد فريق ثالث مجموعة أخرى من الاعتبارات وهي طبيعة ودرجة «إسلامية» آسيا الوسطى والقوقاز، تلك المناطق التي تعرضت لأساليب «الروسنة» و»السفيتة» وعواقبها على الهوية الإسلامية بحيث تتضاءل معها احتمالات توجه حكومات المنطقة لدعم العلاقات مع الدول الإسلامية أو لدعم توجه إسلامي لسياساتها الداخلية بصفة خاصة.

والاحتمال الثاني: يقول بأن هناك فرصًا وإمكانيات في بقاء هذه المنطقة مع الدول الإسلامية الكبرى المجاورة بحيث يمكن تكوين نواة لنظام إقليمي

إسلامي. وينطلق هذا الاحتمال بالأساس من «الصحوة الإسلامية» في هذه المنطقة والتي جذبت إليها الأنظار منذ الثورة الإسلامية في إيران، والتي أفرزت توقعات واحتمالات عن كيف يمكن أن يصبح الإسلام عاملًا موحدًا بين مسلمي آسيا الوسطى وغرب آسيا والشرق الأوسط.

(ب) المجموعة الثانية:

إشكاليات الأوضاع السياسية - الاقتصادية - العرقية الداخلية في الجمهوريات والعلاقات فيما بينهم. ويرتهن بها مستقبل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة وعلاقات أطرافها وما إذا كان يمكن أن يمثلوا - كما تحذر بعض الآراء المتطرفة - «تهديدًا إسلاميًا للغرب».

فعلى الصعيد الاقتصادي: تبرز مؤشرات تدني مستوى التطور الاقتصادي بالمقارنة بالجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى، وكذلك تدني مستوى التعليم والعناية الصحية إلى جانب ارتفاع مستوى الاعتماد الاقتصادي على هذه الجمهوريات؛ ولذا تثور التساؤلات حول أنماط التنمية ونماذجها التي يمكن أن تتبناها الجمهوريات الإسلامية.

وعلى الصعيد السياسي الداخلي: تثور قضيتان متداخلتان: قضية العلاقة بين القومية والإسلام، وقضية طبيعة الدول- بعد الاستقلال الجديد - إسلامية أم علمانية أم ديموقراطية. وتطرح هاتان القضيتان مجموعتين من الأسئلة:

1. ما هي طبيعة ودرجة إسلامية شعوب هذه المنظمة التي أضحت مشاعر التمايز القومي تسودها بعد أن كان العامل العرقي- القومي - كعامل للتمايز - غير قائم حتى ما قبل الحكم الشيوعي وفي القيصري إلى حد ما؟ ما وضع الإسلام الآن بعد أكثر من ثلاثة قرون من العزلة من القلب الإسلامي؟ ما وضعه كديانة وكتيار سياسي، وما طبيعة الصحوة الإسلامية

هل هي صحوة تدين فقط أم صحوة سياسة أيضًا، وإلى أي حد يمكن أن تؤثر على مسار الأوضاع؟

2. ما هي الاتجاهات السياسية والأيديولوجية الأساسية في الجمهوريات؟ ما هي طبيعة السلطات القائمة فيها وطبيعة قوى المعارضة السياسية التي تواجهها، ما هي قضايا الصراع السياسي حول السلطة وخاصة بين الصفوة المدنية والصفوة الأصولية؟ وهل تلعب الأيديولوجية دورها في تحديد اختيارات هذه القوى المختلفة وخاصة في مجال السياسة الخارجية»؟

بالنسبة للقضية الأولى: تطرح الدراسات الإشكاليات التالية. من ناحية: افتقاد شعوب هذه المنطقة المعرفة الحقيقية للإسلام. فالغالبية العظمى لا يعرفون أركان الإسلام وكيف تؤدي فرائضه، ومن ثم لا يمكن اعتبارهم حمله «التهديد الإسلامي». ولكن من ناحية أخرى، يتحدث البعض الآخر عن عملية بلورة الشخصية المستقلة لمسلمي آسيا الوسطى والقوقاز من خلال ارتباطهم بإحياء التاريخ الإسلامي للمنطقة والتمسك بالقيم الثقافية الإسلامية، أي الحياة بأسلوب إسلامي من الناحية الثقافية والاجتماعية، كما يتحدث عن الصحوة الإسلامية بمعنى تزايد أعداد المساجد والمدارس الدينية ونسبة ممارسة الشعائر الدينية أو بمعنى وجود تيارات سياسية إسلامية قوية تطالب بإقامة حكم على النسيج الإسلامي. وأخيرًا يشير فريق ثالث أنه من الخطأ اعتبار أن مسلمى آسيا الوسطي «شعب سوفيتي» يتكلم لغات شرقية وليس روسية؛ لأنهم يمثلون مجتمعات حافظت على هويتها بدرجة أساسية. فالبرغم من أساليب الروسنة والسفتية ضد معتنقي الإسلام إلا أن المسلمين ظلوا يشعرون بهويتهم كمسلمين ويحافظون عليها؛ ولذا فإنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت عملية إحياء إسلامي ممتدة وأضحى «الإسلامي» إلى جانب «العرقية» عامل تأكيد للهوية فهو ليس مجرد معتقدات بيئية ولكنه أسلوب

حياة وحضارة تميز المسلمين عن الروس الذين لم يعترف المسلمون أبدًا بشرعية حكمهم لهم.

والقضية الثانية: تبين أن الشيوعيين- بعد تغيير مسميات أحزابهم - مازالوا يسيطرون على السلطة وأدواتها، ما يثير أكثر من علامة استفهام حول مستقبل دولة إسلامية أو حكم إسلامي في هذه الجمهوريات، ولكن من ناحية أخرى هناك إلى جانب ما يسمى «الإسلام الرسمي» تنظيمات سياسية إسلامية معارضة (من أهمها حزب النهضة الإسلامي) تختلف في توجهاتها بين «الأصولي الإسلامي» وبين «التحديثي الإسلامي» وجميعها تجد جذورها في مرحلة مقاومة التوسع الروسي خلال القرن التاسع عشر بصفة خاصة.

وتتقاطع مع قوى المعارضة الإسلامية قوى معارضة أخرى إما ذات توجهات قومية أو ديمقراطية. وجميعها ترفض أيضًا استمرار حكم الشيوعيين السابقين.

وعلى صعيد العلاقات الإقليمية بين الجمهوريات الإسلامية: بقدر ما كان الاشتراك في رابطة الإسلام منطلقًا لتوقعات حول اتجاهات تعاونية إيجابية بين هذه الجمهوريات بقدر ما كانت الاختلافات العرقية - القومية تثير توقعات أكبر حول آثارها السلبية المحتملة على العلاقات بين هذه الجمهوريات، وخاصة قضايا الحدود الاصطناعية التي تقسم القومية الواحدة بين أكثر من جمهورية. وذلك في ظل التقسيمات السياسية لشعوب هذه المنطقة بين عدة جمهوريات بحيث اقترن بالمفهوم القومي - العرقي انعكاسات سياسية، وهو الأمر الذي لم يكن قائمًا من قبل، وإن لم يحل دون اندلاع صراعات على القيادة المهيمنة بين هذه الشعوب في التاريخ الإسلامي لهذه المنطقة. إذًا، كيف كانت الصورة في البداية قبل الحكم الروسي والحكم السوفيتي؟

ولهذا كله - وحيث أن الحالة الراهنة- تعد محصلة لعملية تاريخية ممتدة

بينت أن الإمبراطورية الروسية ظلت متعددة القوميات وكذلك الاتحاد السوفيتي الذي ورثها؛ حيث لم تندمج أو تذب الهويات القومية المتعددة ولم يضع الإسلام، لهذا كله نتساءل ما مدلولات الخبرة التاريخية؟

(جـ) المجموعة الثالثة:

من الإشكاليات التى تتصل بمستقبل العلاقات بين هذه الجمهوريات وبين دول أخرى: روسيا الاتحادية من جانب، وبعض الدول الإسلامية من جانب آخر، لا تنفصل هذه العلاقات عن تأثير قوى أخرى من خارج المنطقة ومن خارج جوارها وخاصة القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تدير عملية إعادة تشكيل النظم الإقليمية الفرعية على ضوء التوازنات والعالمية الجديدة. وهي العملية التي لابد وأن تؤثر على نمط التفاعلات الراهنة والمستقبلية بين هذه الجمهوريات وبين هذه القوى الأخرى.

وعلى حين تهتم بعض الدراسات بتوجه سياسات هذه القوى نحو الجمهوريات الإسلامية وأدوات هذه السياسات ومحدداتها، فإن الغائب الحاضر في هذه التحليلات هو توجه هذه الجمهوريات ذاتها (حكومات وشعوبًا) نحو هذه القوى المختلفة، وأثر عامل الدين على التوجه نحو روسيا بصفة خاصة. فمن الواضح أن الطموح الروسي الاتحادي يرتبط الآن بنشاط متزايد للكنيسة الأرثوذكسية الروسية مما قد يولد الكثير من المقاومة لدى شعوب هذه الجمهوريات بل ولدى شعوب بعض الجمهوريات والمناطق ذات الحكم الذاتي داخل جمهورية روسيا الاتحادية. وهي التي فقدت استقلاليتها- ككيانات إسلامية - قبل آسيا الوسطى والقوقاز بفترة طويلة (كما سنرى).

ومن جهة أخرى، في حين تبرز بعض الدراسات فرص تركيا بالمقارنة بإيران، فإن دراسات أخرى تحذر من مخاطر استقطاب المنطقة بين النموذجين التركي

والإيراني. هذا، فضلًا عن إشارة تحليلات أخرى إلى تزايد فرص التوجه نحو روسيا وضعفه وتراجعه بالنسبة للعرب.

هذا، وتنبني هذه التوقعات المختلفة على تحليلات لطبيعة مصالح هذه القوى الاقتصادية منها والسياسية والاستراتيجية لدى هذه الجمهوريات. كما تنبني على تحليل آخر لطبيعة أدوات وقدرات كلًا منها في الاستجابة لمطالب هذه الجمهوريات. كما تنبني أيضًا وبدرجة كبيرة وواضحة على الروابط التاريخية والعرقية والثقافية. وبالنسبة لهذا العامل الأخير ترجح كفة تركيا وذلك إذا أضفنا إليه طبيعة السلطة القائمة في هذه الجمهوريات والتي يمكن أن تنجذب نحو نموذج علماني - ولو ديمقراطي - مثل تركيا أكثر من احتمال اتجاهها نحو نموذج أصولي إسلامي مثل النموذج الإيراني.

وبدون الدخول في تفاصيل هذه الأبعاد- فهذا ليس موضوعنا - يكفي القول هنا أنها تدور في نطاق إحدى حلقات تطور تاريخ العلاقة بين هذه المنطقة وبين القوى المجاورة. فإن التقاطع والتداخل بين تفاعلات هذه الفواعل حول المنطقة ومعها ليس مستحدثًا ولكنه قديم ويمثل معطًى هامًا وأساسيًا في تاريخ هذه المنطقة في عصوره المتتالية، وكان من أهم العوامل المؤثرة على مصيرها ومسارها كموضوع لتفاعلات الغير أو كفاعل مؤثر على الغير. ومن ثم يجب محاولة استخلاص خطوط كبرى له وأنماط عامة منه يمكن أن تلقي الضوء على مجموعة من الاتجاهات الراهنة والتي تتلخص كالآتي:

أولها: استمرار حرص روسيا الاتحادية - وبالرغم من توجهها الأساسي الآن نحو الغرب- على الحفاظ على روابط مع هذه الجمهوريات. وذلك في وقت مازالت معظمها (وخاصة على مستوى القيادة) تتجه ببصرها نحو رابطة كومنولث الدول المستقلة. ويثير هذا الحرص الروسي الاهتمام بتجديد السياسة الروسية

التوسعية ولو في إطار تنافس تقليدي ينطلق من تقاليد السياسة الخارجية الروسية القيصرية باعتبارها إحدى القوى الأوروبية الكبرى.

ثانيها: دأب تركيا- بمساندة من الغرب ومن الولايات المتحدة بصفة خاصة. على مناوئة النفوذ الإيراني وتقديم نموذج يربط بين آسيا الإسلامية والغرب ويحقق مصالح تركيا لدى الطرفين بل ولدى العرب أيضًا.

ثالثها: محاولة إيران أن تمد جسورها شرقًا لتكسر حد العزلة المفروضة حولها ولتدعم أركان دور إقليمي أكثر نشاطًا من الدور المتعثر الذي حاولت ممارسته على حساب الجانب العربي.

رابعها: تخبط العرب- وخاصة السعودية ومصر. وعدم تبني مسلك واضح الأهداف والرؤى تجاه هذه المنطقة وذلك تحت تأثير وطأة أعباء إعادة تشكيل المنطقة العربية ذاتها وتحويلها إلى نظام شرق أوسطى في ظل عواقب أزمة الخليج الثانية منذ 1991، ثم شرق أوسط كبير بعد احتلال العراق.

خامسها: حرص الغرب بقيادة الولايات المتحدة على منع إيران من تحقيق أية مكاسب في آسيا. ومنع تدعيم أبعاد الصحوة السياسية الإسلامية ومنع تحقيق أية خطوات نحو تكوين كتلة وسط آسيوية – عربية – تركية أو وسط آسيوية – إيرانية- باكستانية- تركية. ولقد كان الاستعمار الروسي من قبل للمنطقة هو منطلق عزلها عن القلب الإسلامي.

ولهذا كله؛ نتساءل ما هي أنماط التفاعلات التاريخية بين هذه الأطراف؟ وكيف تتقاطع بدورها مع المجموعتين السابقتين من الإشكاليات؟ ولكن كيف نقترب من الخبرة التاريخية لاستقصاء مدلولاتها؟ هذا يقودنا إلى الجزئية التالية في هذا الإطار النظري.

5 – إطار التحليل التاريخي: الأبعاد والصعوبات:

(أ) تتلخص أبعاد هذا الإطار فيما يلي: التراكم العلمي ومنظوره، كيفية تحديد الفواعل المعنية، الإشكاليات التاريخية المطروحة، المدى الزمني ومحاور التحليل:

1 - أن الدراسات التي استخلصنا من مضمونها الإشكاليات الراهنة السابق توضيحها قد اقتربت من تاريخ المنطقة بصور مختلفة سواء كمجرد مقدمة تعرض لتطور احتلال روسيا لأجزاء المنطقة، أو تشير إلى هامشية وضع المنطقة في التفاعلات الدولية منذ نهاية القرن 16م كتوطئة للحديث عن استمرار هذه الهامشية الآن ولكن دون توقف عند السياق التاريخي السابق أو التالي للقرن السادس عشر الميلادي أو عدّه كجزئية منقطعة الاتصال بما قبلها أو بعدها من تحليل لخصائص الأوضاع الراهنة. ومع ذلك فهي تقدم «خلاصة عامة» يستدعي كل منها فى ذاته وقفة تفصيلية للمناقشة نظرًا لما تتسم به عمومية سريعة وشديدة تثير اللبس حول أمور مثيرة للجدل[1].

ومع الاعتراف بأن محدودية الجزئيات التاريخية في هذه الدراسات إنما يرجع إلى أنها قد تأثرت بما تزامن معها من تطورات، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هدف هذه الدراسة وإطارها إنما في عملية التراكم العملي في مجال توظيف التحليل الذي جرى إهماله من قبل في سياق إهمال التاريخ السابق في الاستعمار الروسي.

ولكن من ناحية أخرى، فإن إطار هذا التحليل التاريخي سيتحدد على ضوء اعتبارين أساسيين. إذ إنه سيتم من منظور التحليل السياسي النظمي وليس التاريخي السردي الوصفي، ومن خلال منظور إسلامي للتاريخ. ودون تفصيل في

---

(1) من هذه المقولات عن "الأبعاد التاريخية للأوضاع الجيوسياسية الحالية» أن تاريخ ثلث المجتمعات يتميز بالمجابهة العنيفة مع الامبراطورية الروسية، أن المسلمين قد تمتعوا بحرية دينية واسعة نسبيًا وأكدوا ذواتهم القومية في فترتين زمنيتين فقط فترة كاترين الثانية، السنوات الأولى من الحكم البلشفي في روسيا، أن الحركات السياسية القومية الإسلامية قد ظهرت في أوائل القرن الحالي، أن مؤسسات الدولة الحديثة لم تظهر في تلك المجتمعات الإسلامية إلا في فترة الحكم الشيوعي. انظر: إيمان يحيى، مرجع سابق، ص 134 - 138.

ضوابط هذا المنظور[1] يكفي القول إنه ينطلق من قضية وحدة الأمة ومصلحتها وقضية الضوابط الإسلامية للعلاقة مع غير المسلم في وقت القوة والضعف ووقت الحرب والسلم. هذا، وتكتسب قضية تحديد المنظور الذي تقترب خلاله من الموضوع أهمية خاصة لعدة اعتبارات من أهمها: الاختلافات بين منظور السلطات القائمة (الشيوعية) في هذه الجمهوريات وبين منظورات القوى المسلمة المتنافسة على النفوذ في هذه الجمهوريات. بعبارة أخرى، هناك اختلافات في إجابة جميع الأطراف المعنية- على مستوى الشعوب والحكومات - على السؤال الثاني: ما هي درجة انطلاق التوجهات من الإسلام كرابطة مشتركة؟ هذا وستتضح أكثر أهمية قضية تحديد المنظور عند صياغة الإشكاليات التاريخية التي سيتم على ضوئها استخلاص أنماط التفاعلات ومحدداتها.

2 - ولكن كيف يتم تحديد الفواعل التي دارت بينها التفاعلات موضوع الاهتمام؟ إن تركيا وإيران والدول العربية من ناحية، وروسيا الاتحادية من ناحية أخرى، والجمهوريات الإسلامية الست نفسها. من ناحية ثالثة. هم ورثة فواعل أساسية مرت بتطورات عميقة عبر عدة عصور. بالطبع ليس الهدف هنا هو التأريخ لهذا التطور بتفاصيله ولكن الهدف هو مجرد التوقف عند بعض الملاحظات التي تساعد على تسهيل متابعة التحليل التاريخي. فالأمر ليس بالهين بالنسبة لغير المتخصص في تاريخ هذه المناطق وخاصة الآسيوية الوسطى والقوقاز[2].

وستلقي هذه الملاحظات الضوء على مغزى وطبيعة عنوان الدراسة.

الفاعل الروسي: لم يدخل الروس المسيحية إلا في نهاية القرن العاشر الميلادي. وكانت إمارة موسكو هي نواة الإمبراطورية القيصرية الروسية التي بدأ تكوينها في نهاية القرن الخامس عشر مع القيصر إيفان الثالث الذي حرر أوروبا

(1) د.نادية محمود مصطفى: مرجع سابق.

(2) تم استخلاصها من واقع المصادر التاريخية التي سيتم الإحالة إليها بعد ذلك.

والتي أخذت دفعة قوية مع بطرس الأكبر مؤسس دولة روسيا الحديثة منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي.

الفواعل الإسلامية: إن تحديدها أكثر صعوبة وخاصة منذ نهاية القرن السابع الهجري (بل ومنذ بداية العصر العباسي حيث بدأت التعددية السياسية الدولية الإسلامية ثم تزايدت مع العصر العباسي الثالث) ففي بداية التاريخ الإسلامي: في عصر دولة المدينة والخلافة الراشدة، ثم في عصر الدولة الأموية. كانت هناك دولة إسلامية واحدة قادها العرب وانتقل مركزها من المدينة إلي دمشق. ومع بداية العصر العباسي – وبالرغم من استمرار العرب في قيادة الدولة الإسلامية – إلا أنه بدأت التعددية محدودة في أول الأمر ثم اتسعت في نطاقها مع قرب نهاية العصر العباسي. وفي نفس الوقت اقترنت التعددية بانتقال قيادة المسلمين إلى «الترك» بعد أن ضعف دور العرب، فبعد العصر العباسي جاء عصر المماليك (وإن ظل مركز القوة الإسلامية خلاله في الشرق العربي أيضًا) ثم جاء عصر الدولة العثمانية. ولقد ظهر خلال هذا العصر الأخير مركزا قوة إسلاميان آخران. هما: الدولة الصفوية والدولة المغولية في الهند. وهذه الأطراف المركزية الكبرى ضمت في نطاقها أطرافًا فرعية متعددة. كما أن كلا منها قد مر بعدة مراحل من النمو والقوة والضعف، ولقد كان لتزامن بعضها مع البعض مغزى كبير (مثلًا: تزامن بداية إمارة عثمان ونموها الإقليمي مع أزهى عصور المماليك في حين تزامن أزهى عصور القوة العالمية العثمانية مع عصر تدهور المماليك وبداية الدولة الصفوية...).

وعلى ضوء هذه الملاحظة، يجدر الإشارة إلى تركيز الدراسة على الفواعل الإسلامية المركزية في العصور المختلفة: أي دولة المدينة ثم الخلافة الراشدة ثم الدولة الأموية ثم الدولة العباسية في القرون الهجرية السبعة الأولى، ثم المماليك والدولة العثمانية والدولة الصفوية (ثم التاجارية) في القرون الستة التالية الهجرية

أي حتى نهاية القرن 19م.

الفواعل في آسيا الوسطى والقوقاز: يبدو الأمر بالنسبة لتحديدهم أكثر صعوبة وتعقيدًا وتداخلًا. ويشرح تلك الحالة ما ننقله عن أحد أساتذة التاريخ[1] «بأن الدراسات التاريخية والأنثربولوجية والديموجرافية من عالم آسيا الوسطى ستبقى معقدة ومبهمة في بعض الأحيان نظرًا لتشابك عناصرها القديمة... واتساع ذلك العالم في الجغرافيا الآسيوية، ثم كيفية وصول الإسلام إلى تلك الأعماق في العصور الوسطى على مدى ستة قرون، ناهيكم عن أساليب اتصالات العرب بتلك الأقاليم القصية (بلاد السند) في ما وراء النهر عبر عالم إيران الشاسع، فضلًا عن معرفة تلك الارتباكات التاريخية التي أحدثتها الاحتياجات المغولية والتي أثرت كثيرًا على طبيعة الإنسان والتطور التاريخي التصاعدي للعالم القديم».

ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات التالية[2]:

فمن ناحية: وبداءة. يجب الإشارة إلى أن الوجود الإسلامي في الاتحاد السوفيتي السابق لا يقتصر على آسيا الوسطي (وهو ما عرف ببلاد ما وراء النهر أو تركستان السوفيتية) والقوقاز فقط.

ولكن هناك وجود إسلامي غير مستقل الآن- أي في نطاق جمهوريات أو مناطق حكم ذاتي داخل جمهورية روسيا الاتحادية أساسًا (في تتارستان «خان قازان سابقًا» ودغستان، الباشكير، الشاسان، الأنجوش) أو في داخل جمهورية أوكرانيا (تتار القرم المسلمين) وهم يمثلون على التوالي ما تبقى من مسلمي حوض نهر الفولجا والأورال (شمال بحر قزوين) وغرب سيبريا ومن مسلمي القزم من التتار. ويرجع

(1) د.سيار الجميل: "التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى"، المستقبل العربي، مارس 1994، ص 41.

(2) تم الاستعانة في هذا التحديد بعدة مصادر: د.محمد سليم: مرجع سابق، د.سيار الجميل: مرجع سابق
- G. Mirsky: Op. Cit.

هذا الوجود إلى أن انتشار الإسلام لم يقتصر على وسط آسيا فقط ولكن امتد إلى جنوب بلاد الروس. ولقد توسعت روسيا القيصرية في هذه المناطق أول ما توسعت وكان الكيانات المسلمة في هذه المنطقة– دورها ووضعها في التفاعلات الإسلامية – الروسية مثل نظرائها في آسيا الوسطى والقوقاز (كما سنرى) إلا أنها فقدت استقلالها منذ وقت مبكر بالمقارنة بالآخرين وهي تضم ما يقرب من 20 ٪ من مسلمي الاتحاد السوفيتي السابق في مقابل 80 ٪ و20 ٪ في آسيا الوسطى والقوقاز على التوالي.

بعبارة أخرى يجب أن نميز بين ثلاثة أنساق نوعية: آسيا الوسطى، القوقاز، جنوب روسيا وشمال القوقاز (حوض الفولجا، الأورال، غرب سيبيريا) وهي تختلف من حيث توقيت وطريقة دخول انتشار الإسلام. ومن حيث توقيت التوسع الروسي القيصري. ومن حيث درجة تعرضها لعواقب التنافس بين القوى الإسلامية الكبرى المجاورة.

ومن ناحية أخرى: أن القومية بمعناها الحالي والتي يقوم عليها تقسيم العالم الآن إلى ما يسمى «الدول – القومية» لم تكن معروفة في تاريخ المنطقة من قبل. فإن التقسيم الجغرافي السياسي الحالي (إلى جمهوريات مستقلة) لم يكن موجودًا قبل الحكم الشيوعي، وكان المفهوم الجغرافي وليس العرقي أو القومي هو الأساس في تقسيم هذه المناطق. إلى خانات أو إمارات تقوم عليها أسر أو قبائل وتتسع حدودها أو تنكمش وفقًا لحالة قوتها بالمقارنة بجيرانها. فلقد كان هناك انتشار وتداخل عرقي بين شعوب هذه الكيانات. فمثلًا بخاري (في أوزبكستان الحالية) وخوسند (في طاجكستان الحالية) كانتا من أكبر وأغني المدن في تاريخ آسيا الوسطى. وكلاهما كانت تضم شعوبًا مختلفة كذلك بجانب أذربيجان تعكس مفهومًا جغرافيًا. فلم يكن هناك شعب إذري لأنهم كانوا يعرفون أنفسهم كأتراك أو كمسلمين. وكان الروس يسمونها التتار لأنهم ورثة القبيلة الذهبية. كذلك لم يكن هناك أمة – أوزبك بالمعنى الموجود الآن. ولكن كان هناك جماعة تنحدر من قبائل ترجع إلى المغول الذين جاءوا المنطقة في القرن السابع هجريًا وامتزجت

بسكان المنطقة الأصليين- استطاعوا بعد ذلك أي الأوزبك - أن يقيموا في نهاية القرن التاسع هجريًا الخامس عشر ميلاديًا. مملكة حاولت في ظل الشيبانين أن توحد آسيا الوسطى تحت قيادتها ولكنها فشلت في نهاية القرن السادس عشر الميلادي. وبالمثل بالنسبة لما يعرف الآن بالتركمان أو الطاجك أو الكازاخ. بعبارة أخرى فإن التعريف الحالي لهذه القوميات لم يكن إلا عملية مصطنعة لتحقيق أهداف كسر الشعور لدى مسلمي «الإمبراطورية القيصرية ثم الشيوعية بالانتماء إلى كيان أكبر هو الأمة المسلمة أو الأمة التركية. فلم يكن هناك من قبل حدود سياسية تقسم هذه الشعوب وتفصلها بعضها من بعض، بل لم يكن هناك وجود لدول محددة ودائمة وثابتة بمعنى الدول الآن - ولكنها كانت مجموعة من الأقوام المتجاورة في مساحة ممتدة وعميقة، وحقيقة يتحركون ضد بعضهم البعض في تنافس ولكن يشعرون بهوية مشتركة منهم مسلمون وينحدر معظمهم من أصل واحد وهو الترك ولقد تداخل معه بعد ذلك العنصر المغولي؛ ولهذا فإن مسلمي الأنساق الفرعية الثلاثة ينتمون إلى ثلاث مجموعات عرقية: التركستانية (الأوزبك - الكازاخ، الأذربين التركمان، التتار) وتمثل 85 ٪ والإيرانية وأكبرهم الطاجك وتمثل 8.4 ٪ وأخيرًا مجموعة الايبرو- قوقازية مثل الشاشان والأنجوس وتمثل 6.6 ٪ (وفقًا لأرقام ما قبل الانهيار السوفيتي عن تعداد مسلميه) بعبارة أخيرة قبل العهد الشيوعي لم يكن هناك القومية القائمة على العرقية ولم تبدأ في التبلور في المنطقة إلا مع أساليب الروسنة ثم السفيتة. فكانت الشعوب شديدة الامتزاج ولم يكن العرق هو معيار الهوية التي تميز عن الغير: فكان الجميع يشعرون بأنهم إمَّا مسلمون أو أعضاء في قبيلة أو عائلة ممتدة أو سكان مدينة كبيرة أو أقليم جغرافي. وكانت آسيا الوسطى مجالًا حضاريًا إيرانيًا - تركيا خصبًا اختلط فيه الترك مع الفرس ثم مع المغول وتأثروا ببعضهم البعض منذ قدوم العنصر التركي إلى المنطقة في القرن السادس الميلادي ثم استقراره وانتشاره منذ القرن الثامن الميلادي. ثم إفرازه بعد ذلك لموجات هجرة بشرية كثيفة نحو الغرب كان من أهمها السلاجقة والعثمانيون. فإذا كان التاريخ الأول القديم للترك قبل بداية التاريخ

الإسلامي غير معروف؛ لأن العنصر التركي مارس أدوارًا عدة في التاريخ السياسي البشري للمناطق التي استوطنها مع بداية الفتح الإسلامي ثم خلال مراحل الحكم الإسلامي العربي لهذه المناطق. ولقد كان دخول الأتراك الإسلام عاملًا مؤثرًا على دولة العرب وعلى ما بعدها كما سنرى: -

هذا، ولقد تعرضت شعوب هذه المنطقة بعد الفتح الإسلامي لعدة مصادر من التهديد لأمنها ووجودها كان أخطرها الهجمة المغولية في القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، والهجمة الروسية ابتداءً من منتصف القرن 10هجريًا، 16ميلاديًا.

3 - ينطلق التحليل التاريخي للتفاعلات بين هذه الفواعل من مجموعة من الإشكاليات التاريخية التي تثير تساؤلات حول أنماط هذه التفاعلات ومحدداتها وبصورة أو بأخرى سنرى كيف تستدعي هذه الإشكاليات الجذور التاريخية لموضوعات وقضايا الإشكاليات الراهنة السابق عرضها. وهي تتلخص كالآتي[1]:

ما هي مصادر التهديد- غير المسلمة - التي تعرضت لها هذه الأنساق الفرعية الثلاثة؟

وما وضع الروس بين هذه المصادر قبل وبعد الإمبراطورية القيصرية؟ كيف تم التفاعل بين مسلمي هذه الأنساق وبين هذه المصادر وخاصة الروسية؟ وهل أثر المسلمون على الروس؟. متي وكيف؟ وكيف أثر الروس على المسلمين؟ وما هو وضع العامل الديني لدى الطرفين؟

- وبغض النظر عن هامشية الموقع الجغرافي بالنسبة للعالم الإسلامي فهل كانت المنطقة طوال تاريخها الإسلامي هامشية الوضع والتأثير في التفاعلات الإسلامية؟ ألم يظهر على صعيدها ومنها مراكز قوة أثرت في مراكز القوى الأخرى

(1) تم صياغة هذه الإشكاليات- ومن ثم تحديد المدى الزمني للدراسة على ضوء القراءة الأولى للمادة التاريخية من واقع مجموعة المصادر التي سيتم الإحالة إليها تباعًا.

الإسلامية أو في علاقاتها مع القوى غير المسلمة؟ ومتى ولماذا أدخلت مرحلة العزلة منذ القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي؟

- تناوب العرب (الخلافة الراشدة، الأمويون، العباسيون) والترك (المماليك والعثمانيون) قيادة المسلين وحمل راية نشر الإسلام والدفاع عنه. كما لعب الفرس دورهم في هذه المراحل المتتالية: إذًا كيف أثرت جميع هذه القوى على الأنساق الفرعية الثلاثة لمسلمي آسيا؟ وكيف تأثرت بها (حضاريًا وأمنيًا)؟ كيف لعبت هذه القوى دورها في نشر الإسلام أولًا في المنطقة ثم في الدفاع عن هذا الجزء من دار الإسلام ضد مصادر التهديد الروسية (العسكرية أولًا ثم الحضارية)؟ وما هي العوامل التي حالت دون منع هذا التهديد؟

- ما وزن وما طبيعة المقاومة الذاتية من شعوب هذه المنطقة للتهديدات (ابتداءً من استيعاب المغول ووصولًا إلى مقاومة الهدف النهائي للروسنة والسفيتة)؟ كيف أثرت عملية المقاومة هذه-خلال التوسع الروسي وبعده على الاتجاهات الفكرية والسياسية الإسلامية والتي تمثل الجذور للاتجاهات الراهنة السياسية.

- كيف أثرت أدوار القوى الأوروبية الكبرى على التفاعلات بين مصادر التهديد المغولية، الروسية وبين المنطقة وبين القوى الإسلامية الأخرى؟ هل كانت هذه الأدوار متغيرًا أساسيًا في هذه التفاعلات؟ كيف ولماذا؟

4 - وعلى ضوء مناقشة الأطراف الأساسية في التفاعلات وعلى ضوء الإشكاليات السابقة يمكن القول أن المدى الزمني للدراسة قد تحدد بناء على اعتبارات معينة ولتحقيق أهداف محددة ترتبط بمنطق الدراسة وبهدفها الأساسي.

فإذا اقتصرنا على الفترة الممتدة من نهاية القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي حتى نهاية القرن 13 هجريًا، 19 ميلاديًا فهذا يعني انطلاقنا من عامل فقط هو بداية روسيا القيصرية ونهايتها. ونكون بذلك أيضًا قد اسقطنا ما

يقرب من سبعة قرون من الحكم الإسلامي للمنطقة والسابقة على بداية التهديد الروسي من ناحية ومن قبله بثلاثة قرون التهديد المغولي من ناحية أخرى. وهذا الإسقاط لهذه القرون التسعة تقريبًا يُسقط معه جانبا كبيرا ومهمًّا من التفاعلات ذات المغزى الكبير بالنسبة لوضعية ودور هذه المنطقة في العالم الإسلامي، وخاصة بالنسبة لتفاعلاتها مع العرب وبالنسبة لتأثيرات العصر المغولي. ولهذا؛ فإن الدراسة ستنقسم إلى ثلاث مراحل أساسية تنقسم كل منها – وخاصة الثانية والثالثة – إلى عدة مراحل فرعية تبين التطور في نمط التفاعلات بين الأطراف المعنية وذلك في ظل التطورات التي مر بها كل منهم. هكذا يكتمل مغزى عنوان الدراسة الذي لم يحدد روسيا بالقيصرية، كما لم يسم فواعل إسلامية بعينها حيث تناوبت التوجه نحو المنطقة والتأثير عليها والتأثر بها عدة فواعل اختلف الوزن النسبي لكل منهم في مرحلة أو أخرى من المراحل الثلاث– كما سنرى – هذا وبالرغم من أهمية الأبعاد الحضارية والداخلية إلا أن محور الدراسة يدور حول أنماط تفاعلات دولية.

ب – وأخيرًا، تبقى مسألة صعوبات إعداد مثل هذه الدراسة وهي تنبع من جانب كبير منها من طبيعة المصادر العلمية ومدى توافرها. وفي هذا الصدد، نقتبس عن أحد أساتذة التاريخ[1]. هذا الموضوع «البكر» في الحياة العلمية والثقافية العربية المعاصرة... فهو تاريخ قومي غائب في خضم أبرز التطورات التاريخية والحضارية التي شهدتها شعوب أخرى في العالم... ومما يزيد من غرابة الموضوع واحتجاب تطوراته: غياب معلومات كاملة عنه على مدى أكثر من سبعين سنة وأن ما كتب عنه حتى يومنا هذا من النذر اليسير عدا الكتابات الروسية... وحتى ذاك... تنقصه المعلومات المؤكدة والنزيهة والحرة عن عالم يجمع مختلف البدائل... ولقد انتبه (عند نهاية هذا القرن) المئات من المؤرخين

(1) د.سيار الجميل: مرجع سابق، ص42.

والمحررين والصحفيين والمراقبين السياسيين بأن العالم اليوم يتطلب معرفة سريعة وأكيدة لعالم مجهول يترقبهم يومًا بعد آخر... وأن ما كتب عن عالمي آسيا الوسطى والقوقاز التأليف الاستشراقية والغربية لا يتناسب وحجم ما كتب عن عوالم إيران والأناضول والهند والصين أو الوطن العربي والأفريقي... ولم يكتب حتى يومنا هذا أي مختص عربي في شئون عالمي آسيا الوسطى والقوقاز (اللهم عدا ما كتبه بعض المؤرخين عن التيموريين وسمرقند وأرمينيا وأذربيجان). وتكاد تكون الثقافة العربية محرومة في معلوماتها من كل من العالمين المذكورين اللذين اهتم بهما كثيرًا العرب القدماء... يمكنني القول بأن مصادر معلومات منطقة آسيا الوسطى هي قليلة، ليس بالعربية فحسب، بل وحتى في اللغات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقارنة بالمواريث المرجعية من المصادر والمعلومات من المناطق الآسيوية الأخرى[1].

وبغض النظر الآن عن أسباب ومبررات هذا التجاهل أو الإهمال العربي لهذه المنطقة – ليس فقط منذ الاحتلال الروسي لها بل وقبل ذلك أيضًا – فإن الصعوبة الأكبر هي أنه حتى المتوافر من هذه المصادر التاريخية- العربية والأجنبية ينصب جانب كبير منه على الجغرافيا البشرية والجغرافيا التاريخية، وعلى التاريخ الحضاري بحيث لا نجد إلا النذر اليسير والمتناثر فيما يختص بالعلاقات بين الكيانات السياسية في هذه المنطقة بعضها ببعض أو علاقتها بالغير من المسلمين وغير المسلمين. ومن ناحية أخرى كان نصيب التفاعلات مع العرب – بالمقارنة بالتفاعلات مع العثمانيين أو الصفويين في مرحلة التوسع الروسي القيصري- معدومًا تقريبًا. فهل يرجع هذا إلى ضم الدولة العثمانية للمنطقة العربية منذ مطلع القرن 16م والمجال الأساسي الذي توافرت بصدده عديد من الدراسات بالعربية وغيرها هو الخاص بأساليب الحكم الروسي

(1) المرجع السابق، ص 40 – 42.

والحكم السوفيتي لهذه المناطق أي الدراسات التي تناولت شعوب هذه المناطق كأقليات إسلامية. ومن ثم فإن تحقيق أهداف التحليل التاريخي في هذه الدراسة يتطلب الاستعانة بمصادر عن تواريخ الفواعل الأخرى التي تفاعلت مع هذه المنطقة والتي سبق تحديدها، وخاصة المملوكية والعثمانية والصفوية وقبلهم دول الخلافة العربية.

أولاً: المرحلة الأولى: -

التفاعل الإيجابي المتبادل بين العرب وأتراك آسيا من الفتح الإسلامي والحكم العربي وانعدام التهديد الروسي وحتى الهجمة المغولية وحكم المسلمين المغول للروس.

يمكن أن نلخص الأنماط العامة للتفاعلات ولحالة الأطراف المعنية وتطورها خلال القرون الهجرية الستة الأولى على النحو التالي:

1. بداية خط عام من الحركية والمبادرة العربية نحو الشرق لفتح بلاد ما وراء النهر ونشر الإسلام ونحو الشمال لفتح بلاد تفقاسيا وتحققت هذه الأهداف على مراحل.
2. الإسهام الفاعل لمفكري وفقهاء وعلماء آسيا الوسطى المسلمة في الإنجاز الحضاري الإسلامي الضخم الذي تحقق خلال القرون الستة الهجرية الأولى. كما كانت بعض القوى الآسيوية المسلمة مصدر حركية ومبادرة عسكرية أضافت لقوة مركز الخلافة الإسلامية في وقت الخطر.
3. انعدام مصدر التهديد الخارجي غير المسلم من الجوار في وقت انغماس الروس في حالة التفكك البربرية والهجمية.

وفيما يلي بعض التفصيل حول هذه الأنماط التي تبين في مجموعها كيف أن المنطقة لم تكن طوال تاريخها الإسلامي - هامشية الأهمية.

من ناحية: الحركية والمبادرة العربية الإسلامية نحو المنطقة[1]:

فنجد أن الإسلام لم ينتشر دفعة واحدة في كل أرجاء هذه الرقعة الكبيرة الممتدة من آسيا الوسطى إلى القوقاز إلى جنوب روسيا. ولقد استغرقت هذه العملية فترة ممتدة وصلت في بعض المناطق حتى القرن الحادي عشر هجريًا، السابع عشر ميلاديًا(كما سنرى بعد ذلك كما تمت بواسطة الجيوش الدعاة من التجار ومن ثم فإذا كان العرب الفاتحون قد حملوا راية الإسلام إلى هذه المناطق إلا أن البعض الآخر أكمل العملية وبأدوات أخرى. وتبين بعض المصادر الاستشراقية الصعوبات الشديدة التي واجهت هذه العملية في بدايتها أي مع جيوش الفاتحين العرب الأول في القوقاز في عهد الخليفة عمر بن الخطاب نحو بلاد ما وراء النهر في عهد الأمويين. وإذا كان الأمويون قد بدأوا تحركهم في منتصف القرن الأول الهجري إلا أنه توقف لفترة بسبب عدم الاستقرار الداخلي بعد معاوية بن أبي سفيان ولم يتحقق الفتح الأموي الحقيقي لبلاد ما وراء النهر إلا في نهاية القرن الأول على يد القائد بن مسلم الباهلي (88هـ – 96هـ، 706م – 714م) الذي وصلت جيوشه إلى حدود

(1) انظر التفاصيل في: توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة: د.حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي، النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ص 242 – 243، 273 – 290.

- Alexander Bennigsen. Marie Broxup: The Islamic threat to Soviet State. St. Martin ‘s Press. New York. 1983. pp. 1 - 2

– انظر أيضًا حول هذه المرحلة:

– د.علا أبو زيد: الباب الأول: الدولة الأموية دولة الفتوحات (41هـ – 132هـ): الفصل الأول: المبحث الثالث (المد الإسلامي في الجبهة الشرقية)، الفصل الثاني – المبحث الثالث (الانحسار الإسلامي في الجبهة السوفيتية).

الباب الثاني: الدولة العباسية بين التخلي عن سياسات الفتح من منطلق القوة إلى اقتصاد إرادة الهجوم إلى فقدان القدرة على الدفاع إلى السقوط: الفصل الثاني: العصر العباسي الثاني (المبحث الأول والمبحث الثاني) (في): د.نادية محمود مصطفى (وآخرون): مرجع سابق.

الصين، وخلال العهد العباسي استطاع العباسيون أن يوثقوا صلاتهم بأتراك آسيا الوسطى عن طريق الجيوش والدعاة في نفس الوقت وفي القرن الرابع هجريًا، العاشر ميلاديًا أضحى الإسلام ديانة آسيا الوسطى التي أصبحت منذ ذلك الوقت واحدة من أزهى المراكز الحضارية في دار الإسلام. وظل المسلمون يحكمون هذه المناطق التي فتحوها في القرنين الأول والثاني الهجريين سواء في ظل الأمويين أو العباسيين وذلك حتى القرن السادس هجريًا-، الثاني عشر ميلاديًا حين جاءت الهجمة المغولية. هذا ولقد استمر عهد السيادة العربية على آسيا الوسطى كاملة حتى القرن الرابع هجريًا، العاشر ميلاديًا حين بدأ انتقال حكمها المباشر إلى شعوبها التي انقسم وتنازع حكامهم مما سهل مهمة المغول بعد قرنين.

هذا، وإلى جانب دور الجيوش العربية وحكامهم انتشر الإسلام على يد التجار والدعاة من الصوفية من العرب وغيرهم وخاصة في الأورال وسيبيريا وشمال القوقاز والفولجا طوال القرون التالية- في ظل العصر المغولي أو تحت تأثير العثمانيين (كما سنرى في المرحلتين التاليتين) بل إن الغزو الروسي لأراضي المسلمين منذ منتصف القرن 16الميلادي وحتى نهاية 19 الميلادي لم يوقف التقدم في انتشار الإسلام. ولقد تم هذا الانتشار على طول ما يعرف بطريق الفراء (حوض الفولجا والأورال وسيبريا) وما يعرف بطريق الحرير (من البحر الأسود غربًا حتى الصين شرقًا).

ومن ناحية ثانية: إسهام المنطقة الحضاري والعسكري في بناء القوة الإسلامية وحمايتها:

فلم يكن العطاء- في هذه المرحلة الأولى من تاريخ المنطقة كجزء من الدولة الإسلامية - عطاءً من جانب واحد ولكنه كان عطاءً متبادلًا، فلقد كان هناك حركية ومبادرة أيضًا من جانب مسلمي آسيا الوسطى من ناحية ودعم القوة العسكرية

الجهادية للدولة الإسلامية من ناحية أخرى.

على الصعيد الحضاري: كان مسلمو آسيا الوسطى والقوقاز والفولجا والقرم يحتفظون بعلاقات وثيقة مع العالم الإسلامي ويتقاسمون نفس التاريخ والثقافة ولعبت مدن هذه المناطق الكبرى دورًا في تطور ونمو ثقافة وتاريخ وعلوم دار الإسلام. فلقد كانت هذه المنطقة التي تمثل قطب الجناح الإيراني- التركي من دار الإسلام منطلق مدن ومراكز زاهرة للحضارة والعلم[1] هذا وتجمع المصادر على أهمية نصيب مسلمي آسيا الوسطى في إثراء تراث المسلمين في كل مجالات العلوم الأصولية - الفقهية وغيرها وتشهد على ذلك أسماء مثل البخاري والترمذي، النسائي «الحديث» الزمخشري والنسقي «التفسير» التفتازاني والجرجاني «البلاغة وإعجاز القرآن» الفارابي، ابن سينا «الفلسفة» البيروني والسرخسي (الفقه) وأبو زيد البلخي وبنو موسى بن شاكر «في الجبر والهندسة والحساب»[2].

وعلى صعيد العسكري: بعد أن قوى إسلام أتراك آسيا الوسطى زحفوا غربًا وجنوبًا على السلطة في المركز العربي تدريجيًا في وقت تراخت فيه هذه السلطة وقوتها. فلقد قامت على أيديهم في هذه المرحلة من التاريخ الإسلامي عدة دول قوية كان من أشهرها دولة سلاجقة الروم (بعد السامانيين والغزنويين في خراسان وبخاري) ثم الدولة التيمورية والعثمانية (في مرحلة تالية من هذا التاريخ)، ولقد كان هذا الزحف في مجموعه ذا تأثير إيجابي على مصلحة الأمة في مجموعها، وإضافة إلى القوة الإسلامية في مواجهة مصادر التهديد المسيحية والتي تمثلت في البيزنطيين ثم الصليبين في هذه

(1) A. Bennigsen. M. Broxup: Op. Cit. p.3.

(2) محمد الغزالي: الإسلام في وجه الزحف الأحمر، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1966، ص119، ص210.

المرحلة. كيف؟[1].

اعتنق الأتراك السلاجقة الإسلام بعد هجرتهم من تركستان إلى بخاري في أواخر القرن الرابع الهجري. ودخلوا في خدمة الدولة الغزنوية في إيران وأفغانستان والهند ولكن ما لبثوا أن أسقطوها ودخلوا عاصمتها خراسان 1037م. وبذا، تأسست الدولة السلجوقية. ثم أخذت في التوسع بعد ذلك في الأراضي الإسلامية موحدة الممالك المتعددة في غرب آسيا في إمبراطورية واحدة حتى وصلت في منتصف القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي (447هـ - 1055م) إلى مشارف العاصمة العباسية ولقد أظهروا ولاءهم للخليفة العباسي فملَّكهم الأخير على ما ملكوه من بلاد. وعقب نصرة الخليفة على تمرد ضده دعا للخليفة الفاطمي- اعتبر السلاطين السلاجقة أنفسهم ورثة الخلافة العباسية وقدموا لها سندًا قويًا في مرحلة خطيرة شهدث إرهاصات الإعداد للحملات الصليبية من ناحية وفي وقت تراجعت فيه من ناحية أخرى قوة الدولة العباسية عن مركز القوة العالمية الذي سبق ووصلت إليه من قبل في مواجهة البيزنطية والإفرنج في المشرق والمغرب الإسلامي. ولهذا أضحت الدولة السلجوقية مركزًا جديدًا من

(1) انظر التفاصيل التحليل السياسي لهذه التطورات في: د.علا أبو زيد: الدولة العباسية من التخلي عن سياسات...، الفصل الثالث (العصر العباسي الثالث من الهجمة الصليبية إلى المغولية 447هـ - 656هـ، 1055م - 1258م، في: د.نادية محمود مصطفى، ود.علا أبو زيد، ودودة بدران: مرجع سابق، ومن المصادر الثانوية التاريخية حول هذا الجانب: انظر (فضلًا عن المصدر السابق):

- د.عبد الملك ماجد: العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، مكتبة الجامعة العربية، بيروت، ط1، 1966.
- فايد حماد محمد عاشور: جهاد المسلمين في الحروب الصليبية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
- حامد زيان غانم زيان: الصراع السياسي والعسكري بين القوى الإسلامية زمن الحروب الصليبية، دار الثقافة والتوزيع، القاهرة، 1983.
- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، التاريخ الإسلامي - العصر الأموي، العصر العباسي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407 - 1987م، ص 2 - 3.

مراكز الصمود الإسلامي بعد أن عملوا بهمة على استعادة ما فقدته الدولة العباسية وعلى نحو أثر أيضًا على علاقاتها بالقوى الإسلامية الأخرى (الفاطمية) والقوى غير الإسلامية (البيزنطيون ثم الصليبيون) وبعبارة أخرى كان السلاجقة عامل تأثير هام على تفاعلات القوى الإسلامية (العباسية – الفاطمية) وعلى التفاعلات الإسلامية– المسيحية (العباسية – البيزنطية – الصليبية).

بالنسبة لمحور الدولة البيزنطية (الصليبية)، فلقد تزامن أزهى عصورها مع العصر العباسي الثالث المتدهور؛ ولذا انتقلت من الدفاع إلى الهجوم على دار الإسلام ومن ثم استعادت ما كانت فقدته أثناء حركة الفتوح الإسلامية الكبرى في آسيا الصغرى. ولقد جاء توسع السلاجقة في البداية على حساب الممتلكات البيزنطية في آسيا الصغرى والقوقاز (إذربيجان، أرمينيا، بلاد الكرج) ولم تستطع هجمات البيزنطية المضادة القضاء على الدولة السجوقية وحتى كانت موقعة ملاذكر الشهيرة 1071م التي انتصر فيها السلاجقة انتصارًا باهرًا على البيزنطيين ولم يؤثر هذا الانتصار على علاقات القوى بين الشرق الإسلامي والشرق المسيحي فقط ولكنه أثر أيضًا على علاقات القوى بين الشرق المسيحي والغرب المسيحي فبقدر ما اندفع السلاحقة بعد ذلك في التوسع شمالًا نحو البحر الأسود وجنوبًا نحو البحر المتوسط والشام. فإن الغرب المسيحي أدرك أن الدولة البيزنطية لم تعد قادرة على لعب دور حارس البوابة الشرقية للعالم المسيحي ضد التوسع الإسلامي لما كان الغرب المسيحي إمَّا أن يدعم هذا الحارس أو أن يقوم بدوره. ومن هنا بدأت فكرة الحروب الصليبية.

هذا، ولقد ساعد الحملات الصليبية عند بدايتها مجموعة الإمارات المسيحية التي تكونت في جنوب آسيا الصغرى (الرها وأنطاكية وطوروس) وسنحت الفرصة لإحياء أرمينيا الكبرى وذلك في المدى الذي لم يمتد إليه توسع السلاجقة والذي

تركز في وسط وشمال آسيا الصغرى. وساعد أيضًا على نجاح الصليبين فقدان السلاجقة لقوتهم قرب نهاية القرن 5 الهجري، 11 الميلادي وانقسام دولتهم إلى خمس ممالك متنافسة مستقلة في آسيا الصغرى والأناضول. ومع ذلك لم يستطع البيزنطيون القضاء عليهم نظرًا لما حاق بهم أيضًا من ضعف. وفي نفس الوقت كانت الساحة الأوروبية تشهد مبادرات إعداد الحملات الصليبية الأولى وبذا بدأت دورة جديدة من الصراع الإسلامي/ المسيحي وساهم أتراك آسيا السلاجقة بدورهم في إرساء جذوره وفي التصدي لمراحله الأولى. ولكن دون قدرة فاعلة على استئصال خطورته منذ البداية. حيث أن السلاجقة بعد انتصارهم على الحملة الأولى توالت هزائمهم أمام الحملات التالية وأضحت الأراضي الإسلامية مفتوحة أمام الصليبيين دون مقاومة حقيقية. أما بالنسبة لمحور علاقات القوى الإسلامية وخاصة في مواجهة الفاطميين في مصر، فلقد حمل الدور السلجوقي مضامين سلبية نظرًا لما اقترن به من صراعات وانقسامات حالت دون تجميع قوى السلاجقة والفاطميين في مواجهة البيزنطيين ثم الصليبين. وظهر ذلك واضحًا على ساحة الشام وجنوب آسيا الصغرى فإذا كان مجئ الفاطميين إلى الشرق قد أوقف حركة الاسترداد البيزنطي نحو الشام عند أنطاكية وهي الحركة التي بدأت في ظل ضعف الخلافة العباسية وقبل بداية دور السلاجقة إلا أن بوادر الضعف قد بدأت تدب في أوصال الفاطمية في نفس الوقت الذي انكشف فيه الستار عن دور السلاجقة ضد البيزنطيين وبدلًا من التعاون ضد العدو المشترك القديم وضد الخطر الصليبي الجديد الزاحف اندلع الصراع بين الفاطميين والسلاجقة حول الشام مما أدى إلى تفتيتها وضعف قدرتها على مقاومة الهجمة الصليبية بل إن الفاطميين– انطلاقًا من سوء تقدير لحجم مدى وهدف وطبيعة الزحف الصليبي الجديد – فكروا في التحالف معه ضد السلاجقة لدعم النفوذ الفاطمي في الشام. وهو الأمر الذي فتح الطريق أمام الصليبيين نحو الشام وبيت المقدس الذي سبق وفاوض الفاطميون

الصليبين على أن يكون لهم. وكان هذا التطور في الزحف الصليبي منطلقًا لتغير في الموقف الفاطمي[1].

ومن ناحية ثالثة: لم يحظ بهذا العطاء المتبادل بين أتراك آسيا وعرب المشرق مصدر تهديد إقليمي نابع من الروس. فلم تكن أحوالهم في هذه المرحلة تسمح أن يكونوا مصدر تهديد خطير يقارب أو يشابه الخطر البيزنطي أو الصليبي.

ولقد احتوت المصادر العربية الإسلامية التاريخية (ابن فضلان، المسعودي، ابن بطوطة)[2] وصفًا لحالة الروس الهمجية البربرية الوثنية والتي شاهدها رحالة وسفراء عرب مسلمون من خلال قرن 2 الهجري، 8 الميلادي أي اعتناق الروس المسيحية الأرثوذكسية بعد اعتناق أحد ملوكهم لها في نهاية القرن 10 الميلادي[3] ولكن كيف نمط العلاقة مع مسلمي الجوار الآسيوي؟

وحتى بداية القرن 8 الهجري، 14 الميلادي أي حتى إسلام المغول الذين حكموا الروس (كما سنرى في المرحلة التالية) لم يكن هناك تفاعلات منتظمة وعميقة بين هذين الطرفين. ومن ثم، لم يكن بعد العامل الإسلامي قد أضحى بُعدًا مؤثرًا على تاريخ هذه المنطقة من دار الإسلام.

ولكن من ناحية أخرى، ومنذ اعتناق المسيحية أضحت روسيا تمثل جناح أوروبا الشرقي – مثلما كانت أسبانيا تمثل جناحها الغربي – المتاخمين لدار الإسلام المعادي ولقد صاغت كتب التاريخ الروسية والسوفيتية صورة محددة للدور الروسي منذ ذلك الحين (كوريث لدور الإمبراطورية البيزنطية) وهو أن روسيا قد ضحت بنفسها لتنقذ أوروبا. فتلك الأخيرة استطاعت أن تبني حضارتها تحت حماية الروس لها من خطر الإسلام «والبرابرة الآسيويين» في حين اضطرت موسكو – وفقًا لهذه المصادر التاريخية أيضًا – أن تسلك طريق

(1) نقلًا عن د.سيار الجميل: مرجع سابق، ص 48، د.محمد عبد القادر أحمد: مرجع سابق، ص 19.

(2))) حول انتشار المسيحية بين الروس انظر: توماس أرنولد: مرجع سابق.

(3) Alexander Bennigsen. Marie Broxup: op. cit. pp 5 - 7. 55 - 60.

الاستبداد والتسلطية والوحشية لتؤدي هذه المهمة. وتتعرض هذه الصورة لانتقادات بعض المصادر الغربية أيضًا على أساس أن الحقيقة كانت مخالفة؛ لأنه حين بدأ الروس الاتصال بآسيا في القرن التاسع الميلادي كان الإسلام قد دخل إلى شمال القوقاز ومملكة البلغار (حوض الفولجا) وتركستان (لما وراء النهر) جميعها بجنوب شرق القوقاز، وكان الروس هم البرابرة وليس المسلمون الذين كونوا مجتمعات حضرية متقدمة وذات مستويات مرتفعة من التطور السياسي والحضاري في هذه المرحلة. ومن ثم وفي بداية القرن العاشر الميلادي كانت الحدود بين «الحضارة» وبين البربرية هي تقريبًا الحدود الفاصلة بين الشعب الأوروبي السلافي (الروس) وبين مناطق المسلمين. ولقد كان الروس في نظر المسلمين خطرة بدائية متوحشة ولقد ذاقوا بعض هذه الخطورة حين هجم الروس في منتصف القرن العاشر وعلى القوقاز المسلمة ودمروا مدنها الزاهرة. هذا ولقد تبني العرب– بعد أن وصلوا بفتوحهم إلى المدى الذي ظل يمثل لآلاف السنين حدود دار الإسلام في مواجهة الغرب– تبنوا إستراتيجية تستهدف التصدي للتهديد من الشمال وذلك باستخدام عدة أدوات مثل إقامة رؤوس حربة عسكرية في أراضي العدو لتكون نقاط ارتكاز لنشر الإسلام، تشجيع التجار ومساندة الدعاة الصوفية، وأخيرًا دور الدول القوية التي أسسها الأتراك المسلمون الذين وفدوا في هجرات كثيفة نحو الغرب في القرنين 10 – 12الميلاديين. هذا، ولم يكن الروس مصدر التهديد الوحيد للمسلمين وللسيادة العربية في المنطقة خلال القرون الهجرية الستة الأولى. فكان هناك تحدي الأتراك الخرز وهم يهود أقاموا دولتهم في شمال القوقاز واستمرت ثلاثة قرون تحول دون اختراق الفتح العربي لصفوفهم بل ويهددون الوجود العربي المسلم في جنوب شرق بحر قزوين. ولقد دمر الروس من «كييف» دولة الخزر 965م وحتى اختفت تمامًا في 1030م. ثم بدأ بعد ذلك خلال القرنين 11، 12الميلاديين درجة من التوازن الثقافي السياسي بين ورث الخزر وبين الروس من بعد أخذهم عن تقاليد البيزنطية وبالمثل فإلى جانب الحملات والحملات المضادة العسكرية بين الروس والأتراك المسلمين أخذت تنمو تبادلات دبلوماسية وثقافية. وأخيرًا كان تهديد المغول أكثر التهديدات خطورة للإسلام

في آسيا كما كان نقطة تحول خطيرة في تاريخ المنطقة والعالم الإسلامي انتقلت معه وبعده إلى نمط مختلف من التفاعلات[1].

ثانيًا: المرحلة الثانية: -

العصر المغولي[2] آسيا الوسطى والقوقاز والفولجا والقرم بين الروس والعرب والفرس وبين إيلخانات المغول قبل وبعد إسلامهم.

(1) تستخدم المغول والتتار كمترادفات أحيانًا ومع ذلك فإن للمصطلحين معان محددة في أطر معينة، انظر أبعاد هذه التفرقة في: توماس أرنولد: مرجع سابق، ص 248 – 249.

(2) يعتمد هذا الجزء أساسًا على مضمون المصدر التالي:

– د.نادية محمود مصطفى: الباب الثالث: "العصر المملوكي": من تصفية الوجود الصليبي إلى بدايات الهجمة الأوروبية الثانية (656هـ – 923هـ)، الفصل الأول: "الدور المملوكي تصفية الوجود الصليبي والتصدي للمغول"، المبحث 1، 312ص 13 – 25، الفصل الثاني "تطور العلاقات المملوكية الأفرنجية وبداية الفتوح العثمانية" المبحث 1، ص 31، 32، المبحث 2، ص 69 – 70، الفصل الثالث: "تطور توزيع القوى الإسلامية مع بداية خطر أوروبي جديد"، المبحث 1، ص 90 – 98، المبحث 2، 3، ص 112 – 118، المبحث 4، ص 127 – 130، في: نادية محمود مصطفى، د.علا أبو زيد، د.ودودة بدران: مرجع سابق.

– ومن المصادر الثانوية التاريخية حول هذا الجانب انظر (نقلًا عن المصدر السابق): محمود شاكر: مرجع سابق، جـ4، ص 135 – 177.

– د.رجب محمد عبد الحليم: انتشار الإسلام بين المغول، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

– يرتولد شبولد: العالم الإسلامي في العصر المغولي، ترجمة خالد أسعد عيسى، مراجعة وتقديم د.سهيل زكار، دار حسان، دمشق، 1402هـ – 1982م، ص 19 – 104.

– توماس أرنولد: مرجع سابق، ص 247 – 275.

– د.نظير حسان سعداوي: الحرب والسلام زمن العدوان الصليبي، النهضة المصرية، القاهرة، 1961.

– د.سعيد عبد الفتاح عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشاه، دار النهضة، القاهرة.

– د.فايد حامد عاشور: «العلاقات السياسية بين المغول والماليك في الدولة المملوكية الأولى، دار المعارف، القاهرة، 1974.

– وليم موير: تاريخ دولة المماليك في مصر 1260 – 1517، ترجمة: محمود عابدين وسليم حسن، مطبعة المعارف بالفجالة، مصر، ط1، 1322 هـ، 1924م.

– د.علي حون: العثمانيون والروس، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982.

بدأت هذه المرحلة مع أكثر مصادر التهديد الوثني خطورة على العالم الإسلامي برمته وجاء هذا الخطر من تخوم العالم الإسلامي الغربية في بداية القرن السابع الهجري. وامتد العصر المغولي إلى ما يقرب من القرون الثلاثة (7، 8، 9هـ - 13، 14، 15م) ومن ثم تنتهي هذه المرحلة مع بداية مصدر التهديد المسيحي القادم من تخوم العالم الإسلامي الشمالية وهو الروس وخلال هذه القرون الثلاثة قدمت التفاعلات بين الروس (وبين الغرب المسيحي بصفة عامة) من ناحية وبين المغول الوثنيين من ناحية أخرى وبين مراكز القوة الإسلامية الكبرى في هذه المرحلة (المملوكية والعثمانية) من ناحية ثالثة، قدمت أنماطًا واضحة من التفاعلات المتداخلة[1] والتي تبين حركية ودرجة عمق ومحورية تأثير أحداث هذه المنطقة على التفاعلات الدولية في مجموعها وعلى تفاعلات الأنساق الفرعية الإسلامية - المسيحية، والإسلامية - الإسلامية المختلفة، وهي السمات التي فقدتها المنطقة بعد ذلك منذ نهاية القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي.

1 - والعامل المؤثر الأساسي في تفاعلات هذه المرحلة هم المغول. ومن الضروري فهم هذا العامل في حد ذاته حتى يمكن تقدير تأثيراته وهذا الفهم ضروري حتى يمكن- كما يقول بعض مؤرخي التاريخ الإسلامي[2]- إزالة كثير من الغموض والنقص بل والقصور والتجاهل الذي أحاط بالتأثير المغولي حيث اقتصر الأمر على مجرد الاهتمام بالحديث عن الأثر المدمر الحضاري فما هي إذًا طبيعة هذا العامل وكيف تطور.

- حقيقة جاء المغول الوثنيون من خارج دار الإسلام واجتاحوا آسيا الوسطى والقوقاز وإيران وروسيا وشرق أوروبا إلا أنهم وبعد ما يقرب من نصف القرن من بداية تحركهم (1219م) من أقصى شرق آسيا أي

(1) محمود شاكر: مرجع سابق، ص 131 - 134.

(2) A.Bennigsen. M. Broxup: Op.Cit. p.3.

بعد توقف زحفهم عند القلب الإسلامي استقروا وأسلموا- على مراحل - وامتزجوا بأهل هذه المناطق مما كان له الأثر على حضارتها وثقافتها من ناحية وعلى موازين القوى والعلاقات فيما بين كياناتها السياسية وبينها وبين الأطراف المجاورة بل إن المرحلة التي خضع فيها الروس لحكم المسلمين مباشرة هي مرحلة حكم التتار (المغول) المسلمين لبلاد الروس لمدة تزيد عن القرنين، هذا ويجدر الإشارة إلى أن هذا التأثير قد تحقق من خلال عدة أطراف مغولية وعبر موجتين: الموجة الأولى خلال القرن السابع الهجري، فبعد الهجمة الأولى بنصف قرن انقسمت الإمبراطورية العظمى التي كونها جنكيز خان إلى أربعة ممالك. مغول إيران (الإيلخانيون)، مغول القبيلة الذهبية في الشمال والتي تركزت في حوض الفولجا جنوب روسيا، مغول آسيا الوسطى (مملكة جغطاي) ثم أخيرًا مغول الصين في أقصى الشرق، ويهمنا بصفة خاصة أمر الممالك الثلاثة الأول فلقد لعب كل منهم دوره في العلاقات المملوكية - المغولية، والمملوكية الصليبية في الشام أو المملوكية الأفرنجية والمغولية الروسية ولقد تباين تأثير كل من هذه الأطراف المغولية الثلاثة على هذه العلاقات نظرًا لطبيعة العلائق فيما بينهم وبدون الدخول في تفاصيل تطور انتشار الإسلام بين هذه الأجنحة الثلاثة. وهو الأمر الذي لم يكن هينًا أو سهلًا أو سريعًا أو متطور العلائق بينهم يكفي الإشارة إلى الأمور الثلاثة التالية: أولها سبقت القبيلة الذهبية المملكتين الأخيرتين في الدخول إلى الإسلام، وكان ذلك في العقد الأول والنصف الثاني من القرن السابع هجريًا ـ، الثالث عشر ميلاديًا. وتلاها إيلخانية فارس في العقد الأخير من هذا القرن، ثانيهما: كانت القبيلة الذهبية هي التي حكمت الروس لمدة قرنين كما كانت حليفًا قويًا للمماليك ضد الصليبيين وضد مغول فارس، وثالثهما: كانت القوى المغولية الثلاثة متعادية وتتنازع على حدود الأقاليم

بينهم كما تبنت سياسات خارجية متنافسة أثرت في أنماط تفاعلاتهم مع المماليك والقوى المسيحية كما سنرى. ولقد انقسمت القبيلة الذهبية والإيلخانية في فارس إلى إمارات متعددة ومتنافسة خلال القرن الثامن هجريًا، الرابع عشر ميلاديًا.

- **أما الموجه الثانية**: فلقد كان مبعثها آسيا الوسطى التي كان مغولوها الأخيرون في الدخول للإسلام. فلقد كانت موطن تيمورلنك المغولي المسلم الذي بدأ اجتياح العالم الإسلامي مرة أخرى بعد ما يزيد عن القرن ونصف من الموجة الأولى، لقد أعاد توحيد ممالك المغول بعد تفككها لفترة قصيرة حيث سرعان ما تفككت إمبراطوريته بعد موته في أوائل القرن الخامس عشر ميلاديا الثامن هجريا، وبقدر ما كان للزحفة المغولية آثارها العميقة المباشرة وطويلة الأجل بقدر ما كن أيضًا للزحفة المغولية الثانية أثارها أيضًا على توازن القوى الإسلامية، وعلى العلاقات الإسلامية - المسيحية وخاصة على مصير روسيا وبداية تخلصها من الحكم الإسلامي التتري.

- **2 - ومن الممكن تقسيم أنماط التفاعلات تحت تأثير العامل المغولي في موجتيه إلى مجموعتين من الأنماط:**

أ - المجموعة الأولى:

تتصل بمستويين لتأثير المغول الأثر المباشر على علاقات القوى الإسلامية- الإسلامية وعلى علاقات القوى الإسلامية - المسيحية (غير الروسية) وذلك من خلال أنماط تفاعل ممالك المغول مع القوى الإسلامية والمسيحية على حد سواء، كما تتصل بأثر المغول غير المباشر طويل الأجل على التوازن العام بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي.

- ونبدأ بالأثر طويل الأجل: فهو يتصل بآثار الهجمة المغولية على وزن

الحضارة الإسلامية (لما لحق بها من دمار) بالمقارنة بوزن الحضارة الغربية التي انبعثت وسادت بعد ذلك وبالرغم من أن معظم التحليلات الغربية التي تصدت لدراسة هذه الآثار قد أجمعت على شدة وقعها المدمر على مستقبل المنطقة وتكوينها إلا أنها اختلفت حول تكييف درجة سلبية أو إيجابية هذا الأثر بالنسبة للقدرات الإسلامية في مواجهة الغرب المسيحي في القرون التالية على الهجمة. ففي حين يرى البعض أن غزو المغول هو المسئول عن تدهور الحضارة الإسلامية بالمقارنة بالحضارة الغربية حيث أن المسلمين لم ينهضوا بعده أبدًا بسبب انهيار الرخاء الاقتصادي وبسبب الجمود والشلل الفكري وانتهاء الإبداع فإن هناك اتجاه آخر يبين أن أثر المغول ليس العامل الوحيد والحاسم المجمع على تأثيره على تدهور المسلمين. وكانت آراء المستشرق الروسي ف. بارتولد هي نواة هذا الاتجاه الثاني. ويرفض هذا الاتجاه المبالغة في الأضرار التي لحقت بالعالم الإسلامي من جراء الغزو المغولي على أساس أن الخلافة العباسية كانت قد تدهورت من قبله بفترة كافية، وعلى أساس أن المغول قد اعتنقوا الإسلام ومن ثم أضحوا- باعتبارهم ثاني أضخم هجرة بعد الأتراك- بمثابة عنصر تقوية وليس عنصر إضعاف للقوة السياسية والعسكرية للإسلام وخاصة على ضوء الجهود التي بذلها المغول - بعد إسلامهم واستقرارهم لإنهاض حياة المدن من جديد.

- أما عن الآثار المباشرة للموجه الأولى فهي تتصل بمجموعة من التفاعلات بين المماليك مركز القوة الإسلامية في المشرق منذ منتصف القرن السابع الهجري وبين القبيلة الذهبية وبين مغول فارس وبين الصليبيين في الشام وهي تفاعلات متداخلة مثلت معضلة هامة في العلاقات الدولية تحت هذه المرحلة فخلال العقود الأخيرة للقرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي تداخلت بقوة الحروب المملوكية المغولية، والمملوكية الصليبية وكذلك تداخلت شبكة التحافلات التي قام بها طرف إسلامي (المماليك) مع أطراف إسلامية (القبيلة الذهبية) أو غير إسلامية (البيزنطيون وبعض ممالك المتوسط

الأفرنجي) في مواجهة طرف وثني (مغول فارس) أو مسيحي (صليبيو إمارات الشام) وذلك خدمة لأصل الجهاد. وليس هنا بالطبع مجال الدخول في تفاصيل مبررات هذه التحالفات والتحالفات المضادة وتطوراتها ولكن يكفي الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أولًا: كان مغول فارس (الدولة الإيلخانية) بمثابة العدو الرئيسي للمماليك واستمر الصدام بينهم وتكرر حتى بعد اعتناقهم الإسلام. هذا ولقد تحالفوا منذ هولاكو مع الصليبيين في الشام وبعض المماليك الأفرنجية ومملكتي أرمينيا والكرج المسيحيتين في جنوب آسيا الصغرى ضد المماليك. وإذا كان العالم المسيحي قد بدا مستعدًا لأن يغض الطرف عن جرائم المغول ضد أبناء دينهم من الروس طالما أن التعاون معهم سيؤدي إلى تدمير ما بقي من قوة الإسلام، فلقد تصوروا أيضًا أنه يمكن تحويل المغول إلى الديانة المسيحية ومن ثم كسبهم إلى جانب المعسكر الصليبي لكسر شوكة الإسلام ولحماية الإمارات الصليبية الباقية في الشام. ولقد استمر هذا التحالف المشترك ضد مصر المملوكية طوال النصف الثاني من القرن السابع الهجري حتى أتمت مصر تصفية الإمارات الصليبية في الشام، وحتى دخول مغول فارس الإسلام في 1295م. فمنذ ذلك الحين دخلت العلاقات المملوكية المغولية (الإيلخانية) مرحلة هدوء نسبي وحتى تم التصالح في بداية الربع الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي انتهى الخطر مع تفكك الدولة الإيلخانية في الربع الثاني من هذا القرن.

– على عكس مغول فارس رأت القبيلة الذهبية أن آمالهم ومصالحهم تتحقق بالتحالف مع المماليك وفي نفس الوقت كان هذا التحالف– بالنسبة للمماليك – أساسًا من أسس مواجهة التحالف الصليبي مع مغول فارس أعداء القبيلة الذهبية ولقد تمكنت هذه السياسة المملوكية من تحقيق أهدافها وساعد عليها منذ البداية سرعة دخول القبيلة الذهبية في الإسلام. كما ساعد عليها طبيعة العلاقة بين الأطراف المغولية، وطبيعة العلاقة بين الصليبين والمغول، وطبيعة العلاقة بين الصليبين والمماليك الأوروبية، فإلى جانب العداء من القبيلة الذهبية ومغول فارس كان دخول الأخيرين الإسلام ضربة للمخطط

الصليبي لحصار المسلمين بين أوروبا وآسيا المسيحيتين ولقد تعددت التفسيرات الاستشراقية لأسباب تحول مغول فارس إلى الإسلام. ولكن كان أكثرها شيوعًا هو أن نجاح المماليك ضد الصليبيين ودعم تحالفهم مع القبيلة الذهبية هو الذي دفع مغول فارس لتغيير حساباتهم والتحول نحو الإسلام. هذا ولقد أخذ التحالف المملوكي مع القبيلة الذهبية يفقد أهميته تدريجيًا منذ بداية الربع الثاني من القرن 8 الهجري، 14الميلادي مع التدهور في الدولة الإيلخانية، مع ظهور العثمانيين وبداية سيطرتهم على الطرق التجارية بين القبيلة وبين الدولة البيزنطية ولقد أدى هذا الظهور إلى إعادة توجه القبيلة نحو الشمال والشرق أي نحو إمارة موسكو (كما سنرى) وفي نفس الوقت انشغل المماليك بأعداء جدد (الحصار الصليبي البحري على مصر خلال القرنين 14، 15 الميلاديين) وكانت مواجهتهم تحتاج إلى أنماط جديدة من التفاعلات ومن الحلفاء.

- هذا ولقد كان للموجة الثانية من الهجمة المغولية مع تيمورلنك آثارها المباشرة أيضًا على التفاعلات الإسلامية - الإسلامية والتفاعلات الإسلامية - المسيحية فمن ناحية: استطاع تيمور لنك أن يعيد الوحدة في إمبراطورية المغول الكبرى وذلك بعد إتمام السيطرة على آسيا الوسطى وتوحيد إماراتها (782هـ - 788هـ) وبعد القضاء على الدولة الإيلخانية في فارس (1385م - 1386م) وسقوط بغداد (795هـ - 1393م) وبعد هزيمة القبيلة الذهبية 1380م وهي المتداعية منذ 1359م كما أتم السيطرة على الهند 1399م (800هـ- 801هـ) وبذا لم يبقَ أمامه في قلب العالم الإسلامي إلا العثمانيون والمماليك. ويقدم صدامه مع هاتين القوتين نموذجًا على أنماط التفاعل التنافسية بين مراكز قوة إسلامية ثلاثة: مغولية، تركية عثمانية وتركية مملوكية وبدون الدخول في تفاصيلها يكفي القول أن كلا من القوتين العثمانية والمملوكية قد اندحرت أمام تيمورلنك ولم تسعَ الدولتان إلى التعاون في مواجهته ويرجع ذلك إلى داية جذور العلاقة التنافسية بينهما والتي انفجرت بعد ذلك في عداء صريح ولقد استفاد تيمورلنك من هذا التنافس ليتجنب خطورة الصدام مع القوتين في آن واحد؛ ولذا وبعد أن وجه تيمورلنك ضربته للمماليك في الشام اتجه نحو آسيا الصغرى

ووجه ضربته القاصمة للسلطان العثماني بايزيد الثاني في معركة أنقرة 802هـ - 1402م وذلك في وقت حاسم وحرج من عملية إتمام السيطرة العثمانية على الإمارات التركمانية في آسيا الصغرى (ورثة السلاجقة) ومن فتوحهم في أوروبا (معركة نيكوبوليس 1396م).

ومن ناحية أخرى: كان لهجمة تيمورلنك وما ارتبط بها من تفاعلات ومدلولات بالنسبة لعلاقات القوى المسيحية الإسلامية على مستويين أحدهما مباشرة يُبرز مرة أخرى مدى حرص القوى المسيحية على التحالف مع أطراف مغولية- ولو مسلمة هذه المرة - والتي تهدد قوى قلب من العالم الإسلامي التي تخوض كل منها زمام المواجهة مع العالم المسيحي. فلقد أشارت بعض المصادر التاريخية إلى مراسلات إمبراطور القسطنطينية وملك أسبانيا وملك بريطانيا مع تيمورلنك تحرضه على العثمانيين وتعرض عليه المساعدة أو تهنئه بانتصار أنقرة. ومع ذلك فلم يتضح في أي مصدر تاريخي ما يدل على قيام أي نوع من التحالف بين تيمورلنك وبين أي من هذه القوى- خاصة البيزنطية - التي كانت حريصة على إجهاض قوة العثمانيين. لماذا لم يحدث هذا التحالف؟ سؤال يطرح نفسه ولا يقل عنه أهمية سؤال آخر: ماذا كان سيحدث في حالة تحالف تيمورلنك المسلم مع المماليك والعثمانيين في مواجهة القوى المسيحية؟ سؤال يمكن أن يلقي الضوء على احتمالاته بالنظر إلى المستوى الثاني من آثار هجمة تيمورلنك على علاقات القوى المسيحية الإسلامية وهي الآثار طويلة الأجل غير المباشرة. فمن ناحية كان للهجمة آثار اقتصادية سلبية على القوة المملوكية حيث كان إنهاك موارد الشام ومصر بداية مسلسل الضعف الاقتصادي المملوكي الذي تجسد بعد ذلك في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، التاسع هجريًا ظل آثار ما سمى «حركة الكشوف الجغرافية» وهي الكشوف التي اندفعت إليها أوروبا لتستبدل طريق التجارة الدولية الذي سيطر عليه المماليك واحتكروه عند ازدياد أهميته عقب التوتر الذي أصاب الطريق البرى عبر آسيا من جراء حروب تيمورلنك، ومن ناحية أخرى: أدى الصدام العثماني مع تيمورلنك إلى آثار وخيمة على القوة العثمانية على نحو لم يؤد فقط إلى تأخر نمو هذه القوة بل دمر عناصرها الأساسية في وقت حاسم من الفتوح العثمانية في أوروبا مما

أوقف موجة جديدة من هذه الفتوح ولمدة تزيد عن النصف قرن تقريبًا استغرقها العثمانيون في عملية إعادة بناء دولتهم. ومن ناحية ثالثة: كان للهجمة آثارها أيضًا بالنسبة لمصير روسيا وهذا يقودنا إلى الجزئية التالية.

ب - المجموعة الثانية:

من أنماط التفاعل محورها روسيا، وهي تنقسم بدورها إلى مستويين:

من جهة: هناك الأنماط المتصلة بالآثار المباشرة للموجتين المغوليتين خلال القرن السابع الهجري ونهاية الثامن الهجري،ـ فلقد أدمج المغول روسيا وآسيا الوسطى وفارس وشرق أوروبا والأناضول إلى ممالك أربع كانت روسيا ضمن مملكة القبيلة الذهبية وهي التي غزت أراضيها الروس (632هـ - 635هـ) ومع دخول هذه القبيلة للإسلام- كما سبق ورأينا - حكم المسلمون المغول الإمارات المسيحية الروسية في المساحة الممتدة من بحر البلطيق إلى البحر الأسود ومن شبه جزيرة القرم وعلى طول حوض الفولجا. وإذا كان خطر مغول فارس والتحالف مع المماليك قد شغل موجة القبيلة الذهبية نحو الغرب والجنوب فإن تغير التحالفات- مع نهاية القرن الثالث عشر - كما رأينا أعادت التوجه نحو الشمال والشرق مرة أخرى وخاصة نحو إمارة موسكو التي شهدت منذ بداية القرن الرابع عشر الميلادي (بداية صحوتها التي تجسدت نتائجها بعد قرنين تقريبًا) لقد اقترنت هذه الصحوة ببداية التفكك والضعف الذي أخذ يدب في أوصال القبيلة الذهبية وكان قضاء تيمورلنك على دولتهم في نهاية القرن الرابع عشر اندلاع التنافس بين الإمارات التي انقسمت بينها من أهم العوامل التي ساعدت على نهاية الحكم المغولي الإسلامي لروسيا في نهاية القرن الخامس عشر، وهذه الإمارات أو الخانات كانت ثلاثًا أساسًا وهي القرم وقازان واستراخان. ولقد لعبت إمارة موسكو المسيحية (التي تدفع الجزية) دورًا هامًا فى لعبة التحالفات والتحالفات المضادة التي قامت بين هذه الإمارات المتنازعة على النفوذ. فلقد أخذت خلال القرن 9 الهجري، 15 الميلادي تضرب خانات المغول الثلاثة

بعضهم ببعض حيث كان بعضهم يلجأ للروس في مواجهة الآخر. ولكن ونظرًا للنزاعات بين القوى الأوروبية الثلاثة الكبرى في شرق أوروبا في هذه المرحلة – لتوانيا – بولندا وروسيا – فظل الخطر الذي يحيق بخانات المغول محدودًا حتى تمكنت روسيا القيصرية من التفوق والإعلان عن التبدل الجذري في الأدوار المهيمنة على المنطقة في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي. هذا ويحيط بهذه المرحلة من التاريخ الروسي أهمية خاصة نظرًا للتأثير المغولي فلقد أرجع معظم المؤرخين الروس إلى هذا التأثير المغولي حالة التخلف الثقافي الروسي وسمات الدكتاتورية وعدم المساواة في الحياة السياسية الروسية. ولكن ترى مصادر أخرى[1] حديثة أن التأثير المغولي يكمن في موضع آخر وهو: احترام الروس العميق للتفوق السياسي للتتار مما ولد في المقابل عقدة نقص ممتدة الأثر حتى الآن يرجع إليها الطابع الفريد للعلاقات الروسية– المسلمة كما يرجع إليها كره الروس للمسلمين بصفة عامة وللتتار– الترك المسلمين بصفة خاصة.

---

(1) يعتمد هذا الجزء أساسًا على مضمون المصدر التالي:

– د.نادية محمود مصطفى: الباب الرابع: "من القوة والهيمنة العثمانية العالمية وبداية الاستعمار الأوروبي الكشفي إلى المسألة الشرقية والاستعمار التقليدي للعالم الإسلامي"، الفصل الأول: نظام القوة والنهضة الإسلامية: الدور العثماني العالمي (1517 – 1571)، ص241 – 245، الفصل الثاني: "نظام المرحلة الانتقالية من الهيمنة العثمانية إلى الدور الأول من المسألة الشرقية، (في): د.نادية محمود مصطفى، د.علا أبو زيد، ود.ودودة بدران: مرجع سابق.

ومن المصادر الثانوية التاريخية حول هذا الجزء انظر (نقلًا عن المصدر السابق):

– د.أحمد الخولي: «الدولة الصفوية»، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981، ص 95.

– د.محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية – الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا، دار الصحوة، القاهرة 1408هـ – 1987م.

- Ertold Spuler: “Center Asia: The Last Centuries of indeendenca. In J.Kissling et. al. (eds): The Muslim World . The Last Great Muslim Empires. Brill. Leiden. E J. 1969.

- Helmut Braun: “Iran Under the Safairds and in the 18th Century”. in: Op. Cit.

A Lambton: “Persia: The Breakdown of Society in P.M.

ومن جهة أخرى: هناك مستوى التفاعلات التي تداخلت فيها الأدوار العثمانية. فلقد تزامن قرنا الحكم المغولي المسلم للروس مع مرحلة نشأة إمارة عثمان وتوسعها الإقليمي في الأناضول وفي شرق أوروبا. وكان لسقوط القسطنطينية من ناحية ثم توسع الدولة العثمانية نحو القرم من ناحية أخرى انعكاساتها على العلاقات مع روسيا، فلقد أحدث سقوط معقل الأرثوذكسية المسيحية 1458م أصداء بعيدة المدى لدى إمارة موسكو النامية ووقع في روع الروس أنهم أصحاب التراث البيزنطي والثقافي ولذا يجب عليهم الدفاع عن العقيدة الأرثوذكسية ضد الإسلام ومن جانب آخر اتجه محمد الفاتح شرقًا وشمالًا نحو البحر الأسود حيث اصطدم مع خانات القرم 1474م حتى دخلت هذه المنطقة دائرة النفوذ العثماني. ولقد أدى التوسع العثماني على حساب ورثة القبيلة الذهبية إلى تضييق المسافة بين مناطق الاحتكاك مع الروس وهي المسافة التي ضاقت أكبر بعد ذلك مع تطور التوسع الروسي نحو الجنوب ونحو الشرق على حساب إمارات قازن واستراخان والقرم منذ منتصف القرن السادس عشر. هذا ولقد اتسمت العلاقات العثمانية الروسية بأنهاعلاقات سلمية ودية بعد تخلص الروس من حكم التتار المسلمين 1480م ولا يمكن رصد نمط التدخل العثماني في التفاعلات الروسية مع الخانات المغولية الثلاثة في هذه المرحلة. وهو الأمر الذي تغير بعد ذلك حينٍ تبلور الصدام العثماني – الروسي حول هذه الإمارات والقوقاز.

ثالثا: المرحلة الثالثة:

آسيا الوسطى والقوقاز والفولجا والقرم، بداية العزلة وانعدام المبادرة: بين تطور التوسع الروسي القيصري وبين توزانات القوى الروسية – الأوروبية وتوزانات القوى العثمانية– الصفوية (القاجارية).

تمتد هذه المرحلة أربعة قرون (16، 17، 18، 19 الميلادي) وهي المرحلة التي شهدت توسعًا روسيا تدريجيًا حتى تم احتلال أراضي مسلمي آسيا.

ولقد تشكلت تفاعلات هذه المرحلة- ومنطلقها كما سنرى هو الطرف الروسي الذي أخذ زمام البادرة والحركة - تحت تأثير شبكة معقدة ومتداخلة من التوازنات الإقليمية والعالمية وهي التوازنات بين القوى الإسلامية الكبرى المجاورة (غير العربية) والتوازنات بينهم وبين القوى الأوروبية- بما فيها روسيا - المتنافسة على استعمار العالم الإسلامي منذ بداية الهجمة الأوروبية الحديثة عليه منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، والتوازنات بين روسيا- كدولة أوروبية حديثة - وبين القوى الأوروبية الكبرى المناوئة للتوجه الروسي للتوسع نحو شرق أوروبا بل ووسط آسيا أيضًا. ولقد ساهمت هذه المحددات في تشكيل مجموعة من أنماط التفاعلات عبر ثلاثة مراحل فرعية تطور خلالها التوسع الروسي القيصري على حساب الأنساق الفرعية الثلاثة لمسلمي وسط آسيا وغيرها، ويوضع هذا التطور كيف أضحت روسيا- وعلى عكس المرحلتين السابقتين - عامل تأثير مباشر وعميق على العلاقات بين هذه الأنساق الفرعية وبين مراكز القوى الأخرى في العالم الإسلامي. كما تبين كيف أضحت روسيا عاملًا مؤثرًا وخطيرًا في عملية استنزاف قوى هذه المراكز (العثمانية، الصفوية) الذين بادروا أيضًا بتوسعاتهم نحو هذه الأنساق.

وفيما يلي بعض التفصيل حول أهم أنماط التفاعلات ومحدداتها خلال هذه المراحل الثلاث[1].

أولًا: التوسع الروسي على حساب ورثة القبيلة الذهبية (1552م - 1605م) في ظل مراقبة عثمانية وعجز الأوزبك والتحالف مع الصفويين:

1 - بعد تحرير إمارة موسكو من حكم التتار المسلمين في 1480م على يد إيفان الثالث بدأت بعدما يقرب من النصف قرن- من نموها وتدعيم قوتها -

(1) Holt et el. Eds: The Cambridge History of Islam. Vol.1: The Central Islamic Lands. Cambridge University Press. 1970. pp. 430 - 468.
Bertold Spuler: Central Asia from the 16th century to the Bussian – Conouests. in: Op. Cit.. pp. 468 - 480.

التوسع شرقًا وجنوبًا على حساب الإمارات التتارية المسلمة المجاورة في الفولجا والأورال والقرم. وقاد هذا التوسع في البداية إيفان «الرهيب» حفيد إيفان الثالث. ولقد جسد فكرة الترابط العضوي بين الدين والدولة، وبين المسيحية الأرثوذكسية وبين القومية الروسية. ولذا سعي إلى توسيع مجال المسيحية الأرثوذكسية الروسية ولقد استولى على قازان 1552 وعلى استراخان 1557 ولم يبق إلا القرم وفي حين تذكر العديد من المصادر العربية أن حرب الإبادة ضد التتار المسلمين ووضعهم أمام خياري الهجرة أو التنصير قد بدأت مع إيفان الرهيب إلا أن بعض المصادر الغربية[1] أشارت إلى روح التسامح الديني التي طبقها إيفان في أراضي المسلمين التي احتلها. ويعتبر هذا المصدر أن هذه الظاهرة فريدة في هذه المرحلة وفي تاريخ روسيا القيصرية بعد ذلك ولم تتكرر إلا مع كاترين الثانية فمع استمرار التوسع الروسي حتى نهاية 16الميلادي شرقًا في شمال بحر قزوين وفي وسط وأدني حوض الفولجا وفي غرب سيبريا ثم جنوبًا في شمال القوقاز (الداغستان) أضحى المسلمون رعايا من الدرجة الثانية. ومن ثم كانت هذه بداية ظهور مشكلة «القوميات في روسيا القيصرية ثم السوفيتية» وهي المشكلة التي لم يمكن حلها طوال ما يزيد عن القرون الثلاثة سواء بتصفية المسلمين أو طردهم من أراضيهم (كما حدث في الأندلس) ولقد أدى التوسع الروسي في هذه المناطق جنوب وشرق روسيا– إلى فقدانها نهائيًا كجزء من دار الإسلام؛ ولذا كانت– بعد سقوط الأندلس (الذي تزامنت آخر خطواته (سقوط غرناطة) مع بداية إمارة موسكو المستقلة) ثاني أخطر تراجع للإسلام واستقطاع من أراضيه مؤشرًا على بداية الزحف الأوروبي المسيحي المنظم على العالم الإسلامي.

2 – إذًا كيف كان رد فعل القوى الإسلامية الفاعلة المجاورة؟ هنا نميز محورين العثماني – القومي، الإيراني – الأوزبكي.

(1) A. Bennigsen. M. Broxup: Op. Cit. pp 9 - 25. pp. 62 - 80. pp 88 - 95.

فمن ناحية: وفقًا لمصادر غربية[1] ذات تفسيرات خاصة (تحتاج المناقشة) فإن مقاومة المسلمين للتوسع الروسي في بدايته– لم تأخذ طابع الجهاد أو «الحرب المقدسة» ضد المسيحيين حيث أن جيران موسكو لم يروا في إيفان الرهيب إلا واحدًا منهم أي «خان أبيض» وريث الإمبراطورية المغولية ومن ثم فإن تحركه شرقًا كان في نظرهم بمثابة توحيد لهذا الجزء العربي من الإمبراطورية ولذا فإن حكام آسيا الوسطى من الأوزبك الشيبانين (الذين فشلوا في توحيد آسيا الوسطى في نهاية 16 الميلادي في دولة واحدة) لم يولوا– مع العثمانيين – إلا اهتمامًا ضئيلًا فقط خان القرم حاول مقاومة هذا التوسع خوفًا من اختلال توازن القوى الذي كان دائمًا لصالح التتار المسلمين حتى نهاية القرن الخامس عشر. وأن كان قد فشل في إنقاذ قازان واستراخان إلا أنه نجح في رد الهجوم الروسي على القرم ذاتها 1584م وذلك بمساعدة المحميات العثمانية في كييف وازوف. وهي الحاميات التي قامت منذ امتداد النفوذ العثماني إلى هذه المنطقة في عهد محمد الفاتح– كما سبقت الإشارة.

ولكن ما أن تدعم التقدم الروسي جنوبًا نحو شمال القوقاز عند نهاية القرن السادس عشر إلا وبدأ العثمانيون يشعرون مع تتار القرم بخطورة الوضع. واستطاع العثمانيون بالتحالف مع خان القرم وحاكم الدغستان أن يتصدوا للتوسع الروسي نحو القوقاز وأن لم يحولوا دون تدعيم أركان التوسع السابق في الفولجا وعبر سيبيريا وفي شمال القوقاز. وهو التدعيم الذي انطلق منه بعد ذلك التوسع الروسي في القوقاز خلال القرن التاسع عشر. ومع ذلك فلقد اهتم العثمانيون وتتار القرم بتدعيم نشر الإسلام في شمال القوقاز. وهو الأمر الذي حقق نجاحًا كبيرًا بحيث أضحى شمال القوقاز قاعدة في مقاومة التوسع الروسي بعد ذلك خلال القرن التاسع عشر.

وهنا لابد أن يطرح التساؤل التالي: إذا كان العثمانيون قد استطاعوا بالاتجاه جنوبًا نحو المنطقة العربية في بداية القرن العاشر هجريًا، السادس عشر ميلاديًا ثم

(1) Ibid: pp. 10 - 11.

بتدعيم نفوذهم فيها ونشره حتى بداية النصف الثاني من نفس القرن- إذا كانوا قد استطاعوا بهذا التوسع حماية المنطقة من خطر الالتفاف البرتغالي من الجنوب وخطر الهجوم الأسباني من الشمال فلماذا لم يتجه العثمانيون شرقًا وشمالًا ولحماية الإمارات المسلمة ورثة القبيلة الذهبية في نهاية القرن 16م أي بعد أن كان قد تدعم وانتشر النفوذ العثماني على العرب؟

يرى أحد كبار المؤرخين الأتراك[1] أن العثمانيين حين دخلوا في علاقات دبلوماسية وتجارية مع موسكو (1492م - 1496م) وحين ساندوا تحالف موسكو والقرم ضد إثارة القبائل العظمى (التي انتهت في بداية 16م، وحين استجاب السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني لطلب الروس بأن يحول العثمانيون دون هجوم القرم عليهم، أن العثمانيين بفعلهم هذا كله طوال القرن 16م (خلال انشغالهم مع العرب وحوض المتوسط) إنما ساهموا في ظهور موسكو وحين اكتشفوا خطورتها على مصالحهم حول البحر الأسود والقوقاز كان الأوان قد فات. فلقد بدأت منذ منتصف القرن 16م عدة أوضاع حالت دون تركيز العثمانيين على الخطر الروسي النامي وهي مشاكل الصراع العثماني الأسباني في حوض المتوسط والذي حسمته معركة ليبانتو1571م، باستنزاف القوى في الصراع الصفوي الذي تفجر بقوة، ناهيك عن بداية المشاكل الداخلية بعد انتهاء عصر السلاطين العظام؛ ولذا ترك العثمانيون مهمة التصدي للتوسع الروسي إلى إمارة القرم أساسًا، وهذه لم تكن تخشى من الروس فقط ولكن كانت تخشى أيضًا من تدعيم النفوذ العثماني وتمركز قواتها على أراضيها.

ومن ناحية أخرى: فإن الدور الإيراني ظهر فيما يتصل بالقوقاز وآسيا الوسطى،

(1) Khalil Inalcik: The Turkish Impact on the Development of Modern Europe in Karpated: The Ottomen State and ist Place in World History. Leiden. E. J. Brill. 1974. p53.

فكانت القوقاز هي الحد الفاصل بين ورثة القبيلة الذهبية وبين إيلخانات فارس ومن ثم ساحة الصراع بينهما. ومع انهيار دولة إيلخانات فارس في نهاية القرن 14م انقسمت إلى إمارات صغيرة ضعيفة- كما سبق وأشرنا - ودخلت هذه المنطقة دائرة الصراع العثماني الصفوي حيث تناوب الصفويون والعثمانيون السيطرة على أرجاء متفرقة منها حتى اقترب الروس من شمالها.

ولقد استطاعت الدولة العثمانية أن تمد نفوذها إليها خلال الربع الأخير من القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي، وتزامن ذلك مع بداية مرحلة نمو وازدهار الدولة الصفوية مع الشاه عباس الكبير (1588م - 1627م) الذي أعاد تنظيم الدولة على أسس جديدة حتى تمكن من مواجهة التحديات العثمانية وتحديات الشيبانيين الأوزبك. وبالفعل فلقد استطاع أن يأمن جانب الأوزبك وأن يحيد خطر العثمانيين في البداية وأن يعقد صلحًا معهم يقبل بمقتضاه وضعهم في القوقاز وذلك قبل أن ينتقل إلى مرحلة الهجوم بعد ذلك. أي بعد أن تبلورت نتائج إصلاحاته على قوة الدولة.

وفي المقابل ظهر نمط من التحالف الضمني أحيانًا أخرى بين الروس والصفويين ضد أعدائهم المشتركين أي العثمانيين والأوزبك الشيبانيين، ولقد كان لهذا التحالف عاقبة خطيرة مزدوجة الأبعاد بالنسبة لوضع آسيا الوسطى. فمن جانب أدى الوجود الروسي الجديد في شمال بحر قزوين إلى تقسيم العالم السني التركي إلى شقين منفصلين فلقد انقطعت الصلة المباشرة بين ترك الغرب (العثمانيون وتتار القرم) وبين ترك الشرق في آسيا الوسطى بقيادة الشيبانين الأوزبك وكان ذلك بمثابة بداية العزلة السياسية والاقتصادية الكاملة لآسيا الوسطى بعد إغلاق طريق الحرير. ومن ثم بدأت مرحلة ممتدة من التدهور في كل المجالات المادية والفكرية والتي مهدت وساعدت على الانقضاض الروسي في

القرن التاسع عشر الميلادي ومن جانب آخر نجح الصفويون في توجيه ضربات للأوزبك سواء خلال مرحلة نشأة الدولة الصفوية أو خلال مرحلة إعادة بنائها مع الشاة عباس الكبير الذي تصدي لتوسع الشيبانيين الأوزبك غربًا (سيطرتهم على خراسان) (1519 – 1592) وقضى على شوكتهم بعد استعادته خراسان وبذا أجهض آخر محاولات توحيد إمارات آسيا الوسطى في دولة واحدة تحت قيادة الأوزبك. وبالنظر إلى تأثير هذين البعدين: الروسي والصفوي أغلق الطريق نهائيًا أمام أي دور إقليمي لفواعل هذه المنطقة وهو الدور الذي لا يتحقق ولا يفرز آثاره– كما اتضح لنا من خبرة الخوازميين، وكذلك السلاجقة والتيموريين – إلا إذا امتد غربًا وجنوبًا نحو فارس، ومنها إلى قلب العالم الإسلامي أو غربًا وشمالًا نحو آسيا الصغري وشرق أوروبا.

وهكذا ومنذ نهاية القرن السادس عشر– وبعد أن فشلت توازنات القوى الإسلامية – الإسلامية في حماية أول مجموعة من أراضي مسلمي آسيا من التوسع المسيحي الأوروبي – أضحي وضع آسيا الوسطى هامشيًا في التاريخ العالمي فلم يعد لدويلاتها التي ورثت الشبيانين القوة الكامنة لإعادة بناء إمبراطورية جديدة أو الموارد اللازمة لمقاومة التهديد الروسي.

ثانيًا: جمود التوسع الروسي في أراضي المسلمين: القوقاز مسرحًا للصراع العثماني – الصفوي – الروسي (1605م – 1770م)

توقف التوسع الروسي في آسيا لمدة ما يقرب من القرنين حيث توجهت السياسة الروسية القيصرية نحو التوسع غربًا لفتح نافذة على أوروبا وهو الهدف الذي أُرسيت دعائمه على يد بطرس الأكبر منذ نهاية القرن 17 م وخلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ومن ثم أضحت روسيا الحديثة أحد أهم أركان التوازنات الأوروبية – الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

1 – وخلال هذه المرحلة تدعم باستمرار وعمق النفوذ الروسي على مسلمي الفولوجا والأورال وغرب سيبريا وتطورت أساليب الروسنة لهذه المناطق (موجات من هجرة الروس للاستقرار في هذه الأراضي لاستيعاب المسلمين وتصفيتهم) فمنذ حكم أول قياصرة آل رومانوف وحتى كاترين الثانية عامل الروس الإسلام بعداء شديد واتخذت إجراءات عديدة لتصفيته كلية في هذه المناطق. وكان عصر بطرس الأكبر وخلفائه خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر يمثل أسوأ فترات اضطهاد المسلمين والعداء للإسلام وكان من أهم عواقبه تدفق هجرات تتار الفولجا المسلمين نحو وسط آسيا وسيبريا. وفي نفس الوقت حدث تقدم روسي بين الأورال والشواطئ الشمالية لبحر قزوين نحو غابات سيبريا وذلك على حساب المسلمين الكيازاخ. فلقد استعانوا بالروس ضد المغول البوذين ولكن سرعان ما تحولت الحماية إلى احتلال حقيقي ويستمر لشمال وسط آسيا منذ ذلك الوقت.

2 – **ومن ناحية أخرى**: ظلت روسيا تتخذ موقفًا دفاعيًا على طول حدودها الجنوبية في مواجهة تتار القرم والتوسع العثماني نحو أوكرانيا ومن ثم تحاول– حتى عصر كاترين الثانية – الهجوم على شمال القوقاز. ولكن حاولت الوصول دائمًا إلى البحر الأسود مما كرر جولات الصدام مع العثمانيين وتتار القرم حتى أخذت قوتهم في الضعف منذ أواخر القرن السابع عشر، وبذا أخذ الروس زمام المبادرة والهجوم حتى كانت الجولة الفاصلة التي قننتها معاهدة كوكينارجا الذي فقدت بمقتضاها القرم نهائيًا كجزء من دار الإسلام. ولكن في نفس الوقت استمر نشر الإسلام وتدعيمه على جبال القوقاز مما ساعد على وقف التقدم الروسي حتى القرن التاسع عشر.

3 – **ومن ناحية ثالثة:** ظلت القوقاز ساحة للصراع العثماني – الصفوي الروسي دون حسم نهائي حتى القرن التاسع عشر.

فبعد أن أثمرت إصلاحات الشاه عباس الكبير بنتائجها الإيجابية في دعم القوة الصفوية انتقل من مهادنة العثمانيين إلى مرحلة الهجوم، وتمكن الشاه من استعادة الأراضي التي سبق وسيطر عليها العثمانيون (فيريز) ثم استولى على بغداد للمرة الثانية (1623م – 1638م) ولقد حدثت هذه الجولة من الصراع العثماني الصفوي في وقت خطير من تطورات الجبهة الأوروبية–العثمانية ومن ثم كانت من أهم أسباب استنزاف القوى العثمانية وتعرقل توسعها نحو فيينا وبالرغم من استعادة العثمانيين لبغداد – بعد وفاة الشاه عباس الكبير – إلا أنهم تخلوا عن أذربيجان 1639م. ولقد ساد الهدوء الجبهة الصفوية – العثمانية في معظم الأحيان بعد ذلك حتى سقوط الدولة الصفوية وذلك نظرًا للنزاعات الداخلية في هذه الدولة ونظرًا لبداية الانتكاسات العثمانية على الجبهة الأوروبية.

وعلى صعيد آخر امتدت الأطماع الروسية نحو إيران في وقت خطر من ضعف وتدهور الدولة الصفوية قبل سقوطها على يد الأفغان. فبعد أن نجح الشاه عباس في بناء شبكة تفاعلات قوية مع الدول الأوروبية، وبعد أن أحجمت روسيا عن الطمع في أراضيه تزايد الخطر الروسي في بداية القرن الثامن عشر الميلادي وتداخل مع التحرك العثماني. فلقد استغل بطرس الأكبر القلاقل الداخلية وتقدم نحو إيران واستولى على بعض الأراضي التي يسيطر عليها الصفويون (داغستان القوقازية) تحت ادعاء إنقاذ دولهم من الأفغان. هذه الأطماع الروسية المتجددة أدّت إلى تحريك مخاوف العثمانيين ومع استنجاد بعض أقاليم القوقاز اتجهت الدولة العثمانية للعمل على ضم إيران نهائيًا وأطاحت الجيوش العثمانية أقاليم فارس الغربية وبذا أضحت منطقة القوقاز ميدانًا مباشرًا للصراع العثماني الروسي ولكن توصل الطرفان إلى اتفاق 1724 لتقسيم شمال وغرب فارس بينهما بحيث أضحت مناطق بحر قزوين من نصيب روسيا وأذربيجان وهمدان وكرمتشاه من نصيب العثمانيين.

ولكن وفي المرحلة الانتقالية بين سقوط الصفوية في يد الأفغان وإعلان القاجارية (1722 – 1795) والتي قاد فارس في بدايتها نادرخان استطاع أن ينتصر على الروس وعلى العثمانيين في مناطق احتكاكهم في القوقاز واستطاع استعادة ما فقدته فارس لصالح لطرفين. وذلك في نفس الوقت الذي تصاعد فيه الصراع العثماني – الروسي حول البحر الأسود والذي انتهى بفقدان القرم.

وهكذا ظلت القوقاز ولمدة ما يقرب من القرنين مساحة لصراع لم يحسم نهائيًا لصالح أي من الأطراف الثلاثة المتصارعة وذلك بسبب التداخل الشديد بين طبيعة التوازنات العثمانية – الصفوية والتوازنات العثمانية الروسية، والصفوية الأوروبية.

ثالثًا: القفزة الروسية الكبرى في آسيا: من احتلال القرم إلى إتمام احتلال القوقاز وآسيا الوسطى في ظل الضعف العثماني والمنافسة البريطانية والترقب الإيراني (1774 – 1900م).

كانت معاهدة كوكينارجا 1774 ذات مغزى كبير بالنسبة للتحول في ميزان القوى العثمانية الأوروبية بصفة عامة والعثمانية – الروسية بصفة خاصة، فلقد كانت أول استقطاع من الممتلكات العثمانية من أراض ذات شعب مسلم فلقد أنهت المعاهدة الحماية العثمانية على القرم وأضحت خان القرم رسميًا دولة مستقلة ولكن تحت حماية روسية حتى أتمت روسيا ضمها نهائيًا 1783. ومع أساليب الروسنة المستمرة في القرم فقدت دار الإسلام للأبد هذه المنطقة كما فقدت الفولجا والأورال.

ثم بدأ الغزو الروسي لشمال القوقاز 1783 (الداغستان والشيشان) ولقد واجه مقاومة عنيفة قادتها الطرق الصوفية النقشبندية؛ ولذا استغرقت روسيا ما يقرب من القرن في إتمام الاستيلاء على هذه المنطقة الصغيرة والسيطرة عليها ولقد كان استسلام آخر قادة النقشبندية (الإمام الشامل) 1856 بمثابة انتهاء لحروب القوقاز.

وعندئذ اندفعت روسيا في عملية منظمة للاستيلاء على آسيا الوسطى ولكنها واجهت مقاومة ضئيلة. فلقد كانت بخاري كييفًا، خوقند، وهي الإمارات الكبرى الباقية قد فقدت من فترة قوتها السياسية ورخاءها الاقتصادي بحيث لم يعد في مقدورها مواجهة قوات الإمبراطورية الروسية القيصرية ولقد استغرقت عملية الاستيلاء ما يقرب من النصف قرن منذ 1855 وحتى 1990 ولقد سقطت المدن الكبرى على التوالي شمكنت 1855، طشقند 1965، بخاري 1868، كييفًا 1873، خوقند 1870، تركستان (1873 – 1774) ثم الجزء الشرقي من جبال البايير 1900.

ولقد حققت العملية أهدافها في ظل أوضاع عثمانية وصفوية سهلت الطريق أمامها وكذلك في ظل توافر الدوافع الروسية للتوجه بعمق نحو الجنوب وصولًا إلى آسيا الوسطى.

بالنسبة للدوافع الروسية: فنجد أنه تأكد لروسيا عند منتصف الخمسينيات فشل مشروعاتها الأوروبية: أي إسقاط الدولة العثمانية واقتسام ممتلكاتها. ومن ثم توطيد النفوذ الروسي في البلقان ولقد ساهم في هذا الفشل توازنات القوى الأوروبية المناوئة للدور الروسي الجديد ومن ثم التي ساهمت في الحفاظ على تماسك كيان «رجل أوروبا المريض» ما يقرب من القرن ولقد كانت حرب القرم (1854 – 1856) ثم الحرب الروسية التركية 1875 وما تلاهما من مؤتمرات أوروبية مؤتمر باريس 1856 ومؤتمر برلين 1878 الساحتين اللتين تأكد عليهما فشل هذه المشروعات ما دفع بروسيا نحو آسيا.

أما بالنسبة لتأثير وضع الدولتين العثمانية والقاجارية: فلقد دخلت الدولة العثمانية في هذه الفترة المرحلة النهائية من ضعفها والتي عرفت بالمسألة الشرقية (1774 – 1923) ولقد تركز اهتمامها خلالها على البلقان والوطن العربي أي الجناحين الأوروبي والعربي اللذين تكالبت عليهما القوى الاستعمارية المتنافسة

الكبرى لاستقطاعهما- كل في توقيته وبالأسلوب الأمثل (استقلال البلقان أولًا ثم استعمار العرب) أما الدولة القاجارية (1795 - 1925) فلقد تكونت في فارس معلنة بداية مرحلة جديدة من السياسات في ظل تكالب القوى الاستعمارية كل وسط آسيا وكان الطرفان الأساسيان المتنافسان حول وسط آسيا هما روسيا وبريطانيا. وإذا كان التهديد الروسي لفارس قد ارتبط- كما رأينا - بالتطور في مخططات التوسع القيصري منذ بطرس الأكبر بحيث ظلت روسيا طوال ما يقرب من الثلاثة قرون (ولكن بدرجة متزايدة منذ نهاية القرن 18م) مصدر التهديد الأساسي لإيران فإن بريطانيا كانت في البداية مصدر مساندة لحكام فارس في مواجهة العثمانيين أحيانًا أو الأفغان والبرتغاليين في أحيان أخرى ثم في مواجهة روسيا خوفًا من اقتراب النفوذ الروسي من الهند- بعبارة أخرى استطاعت فارس - كما استطاع العثمانيون-توظيف التنافسات الأوروبية وخاصة البريطانية - الروسية لخدمة مصالحها إلا أن هذا التوظيف انقلب ليصبح خطوة البداية في اختراق النفوذ الأجنبي الأوروبي وكان لهذا الاختراق مدلولات سلبية بالنسبة لعلاقة إيران مع جيرانها من مسلمي آسيا الوسطى فلقد كان للعامل الروسي ثم التنافس الروسي البريطاني تأثيرها على قدرة إيران على التصدي للتنافس الأوروبي حول وسط آسيا وتعرضت هذه القدرة لتآكل متزايد مع تزايد المشاكل الداخلية للدولة القاجارية فمع التدخل الروسي العميق في الشئون الداخلية وقعت هذه الدول في أوائل القرن العشرين فريسة الاتفاق البريطاني الروسي 1907 على أقسام مناطق النفوذ في وسط آسيا وإيران.

وفي المقابل استمر الصراع الصفوي - العثماني طوال القرن التاسع عشر الميلادي ولكن ليس بنفس الحدة والتكرار السابقين ولقد كان للعلاقات الروسية بالطرفين انعكاساتها المستمرة على هذا الصراع، وحين تزايد الخطر الروسي على كليهما لم تتحالف الدولتان المسلمتان في حرب كل منهما مع روسيا 1826، 1828

والتي انتصرت فيهما روسيا على إيران والدولة العثمانية على التوالي.

وهكذا وبعد أن تأثر التنافس العثماني - الإيراني حول القوقاز بالمتغير الروسي انتهى الدور الإيراني في آسيا الوسطى التي كانت دائمًا وبالرغم من الروابط العرقية - بعيدة عن مجال الحركة العثمانية المباشرة.

الخاتمة

محصلة التطور في وضع المنطقة بين محددات هذا التطور وبين عواقب الحكم القيصري: أين كان العالم الإسلامي وما هو نمط رد فعل شعوب هذه المنطقة؟

1 - انطلاقًا من الإشكاليات التاريخية التي تم صياغتها في مقدمة الدراسة، وعلى ضوء التحليل في متن الدراسة يمكن أن نستلخص مجموعة من الملاحظات حول محددات تشكيل أنماط التفاعلات التي تضمنها هذا المتن.

- شهدت عصور التاريخ الإسلامي حتى القرن 7 هـ - حركية وبمبادرة من الجناح التركي - الإيراني- للعامل الإسلامي وكانت هذه الحركية ذات آثار إيجابية مباشرة حضارية وعسكرية في البداية ثم ذات آثار سلبية في أحيان أخرى إذا كانت الحركية الحضارية قد ساهمت في البناء الحضاري الإسلامي الشامخ الذي أرسي حتى القرن 5هـ فإن الحركية العسكرية تجسدت في عصر أزمة الإسلام في القرنين 6، 7هـ حيث كانت المنطقة مبعث دعم لمراكز قوة إسلامية في مواجهة أعداء الإسلام وذلك عند ضعف دور حاملي راية الإسلام من العرب فلقد جاءت هذه الحركية في نهاية العصر العربي في التاريخ الإسلامي (دولة الخلافة الراشدة، والأموية، والعباسية) أي العصر الذي قاد المسلمين خلاله العرب.
- وإذا كانت المنطقة قد تلقت الضربة الأولى لأحد أهم مصادر التهديد للإسلام في القرن السابع الهجري وهم المغول الوثنيون إلا أنها استوعبتهم

بعد إسلامهم بحيث انطلق منهم هذه المرة مصدر تهديد آخر (تيمورلنك) لمراكز القوة في القلب الإسلامي حملت معها من أضرار التنافس على القيادة أكثر مما حملت معها من إضافة لقوة الأمة في مجموعها ومع ذلك فلقد جاء من بين ثنايا الحركية ذات التأثير السلبي ومضات ضوء حققت آثارًا إيجابية طويلة الأجل كان من أهمها مساندة القبيلة الذهبية للمماليك ضد الصليبيين والإفرنج، وكذلك هجرة قبيلة عثمان من وسط آسيا تحت وطأة الهجمة المغولية الأولى واستيطانها منطقة التخوم بين السلاجقة والبيزنطيين لتصبح بعد ذلك أقوى دولة إسلامية بل أقوى دولة في العالم في مرحلة من مراحل تطورها.

ومن ناحية أخرى شهدت عصور تالية من التاريخ الإسلامي- التي قاد المسلمين خلالها العنصر التركي (المماليك، العثمانيون) إنهاء حركية ومبادرة آسيا الوسطى والقوقاز بصفة عامة نحو الجناح العربي من الإسلام بصفة خاصة ومن ثم دخولها مرحلة عزلة وهامشية في الدور الفاعل.

2 - لم يكن العامل الجغرافي- بالطبع - وراء هذا الوضع ولكنه كان نتاج تفاعل عدة مجموعات من العوامل التي ساهمت في تقليص مصادر القوة السياسية والاقتصادية في هذا المنطقة. وهي تتلخص كالآتي:

من جهة: ظهور قوة إقليمية مجاورة (الدولة الصفوية) اقترن نموها بالتوجه شرقًا بل كان أحد علامات قوتها هو النجاح شرقًا بتحجيم مصادر التهديد من آسيا الوسطى التركمانية ثم مد النفوذ الإيراني إليها. وعلى العكس تمكن السلاجقة من النمو والاتساع غربًا على حساب الدولة الغرنوية بعد ضعفها.

من جهة ثانية: انقسام المنطقة - وخاصة بعد تمزق إمبراطورية تيمورلنك في نهاية 15م - إلى خانات عدة متنازعة ولقد تزامن فشل آخر محاولات توحيدها

بقيادة الأوزبك الشيبانيين مع إعادة بناء قوة الدولة الصفوية مع الشاه عباس الكبير.

من جهة ثالثة: ظهور قوة إقليمية مجاورة- غير مسلمة - ذات توجهات معادية وهي روسيا القيصرية ولقد توافرت لها موارد النمو والتوسع الإقليمي وكذلك فرصه ودوافعه على نحو مثَّل تدريجيًا حاجزًا وعازلًا بين هذه المنطقة من الجناح الآخر من ديار الإسلام وخاصة الدولة العثمانية.

ومن جهة رابعة: لم تستطع قدرات الدولة العثمانية أن تحول دون توطد أركان هذه العزلة فلقد كانت توجهاتها الأوروبية والعربية تشغل صميم استراتيجيتها العالمية. ولقد وصلت إلى مرتبة أقوى القوى الكبرى ومركز التفاعلات العالمية نتيجة هذه الاستراتيجية التي تزامن تنفيذها مع دخول آسيا الوسطى والقوقاز بداية العزلة في القرن 16م ولقد تشكل التوجه المتقطع العثماني نحوها بمحصلة التوازنات الأوروبية - العثمانية، الصراع العثماني - الصفوي؛ لذا لم يحل الدور العثماني دون التوسع الروسي القيصري نحو هذه المنطقة. وإن كان قد ساهم في تأخر إتمام السيطرة الروسية على القوقاز ومن ثم على آسيا الوسطى- نحو القرنين فلقد كان التوجه الروسي غربًا وشمالًا نحو أوروبا يصطدم دائمًا بالحاضر العثماني فكانت الدولة العثمانية عقبة أمام تحقيق أهداف السياسة الأوروبية وذلك بسبب طبيعة التوازنات الأوروبية - الأوروبية، والأوروبية العثمانية سواء في آخر مراحل القوة العثمانية أو مراحل ضعفها. ومع ذلك فلقد كان الصراع العثماني الصفوي- وهو من أخطر الصراعات في التاريخ الإسلامي بمثابة الحجر الذي قوض احتمالات التنسيق والتعاون الإسلامي في مواجهة روسيا وكان هو الحجر الذي وظفته القوى الأوروبية- بصور شتى من مراكز القوة الإسلامية المختلفة ولمد السيطرة على كافة أرجاء العالم الإسلامي وليس آسيا المسلمة فقط.

3 - كانت العلاقات الإسلامية - الإسلامية عملة ذات وجهين من حيث التأثير

والتأثر بالتفاعلات الآسيوية المسلمة: -

من ناحية: أثرت الفواعل الآسيوية - التركية والمغولية في مرحلة الحركية على علاقات القوى بين الدول الإسلامية - كان هناك تأثير السلاجقة على توازن القوى العباسي - الفاطمي، وتأثير المغول على علاقات القوى المملوكية - العباسية وتأثير دولة تيمورلنك على العلاقات العثمانية - المملوكية - العباسية وتأثير دولة تيمورلنك على العلاقات العثمانية - المملوكية وتأثير الشيبانيين الأوزبك على العلاقات الصفوية العثمانية.

ولكن على جانب آخر، تأثر مصير أتراك آسيا ومغولها المسلمين (في مرحلة العزلة) بنمط العلاقات الإسلامية الإسلامية وخاصة الصراعية منها. وهنا نشير إلى الصراعات بين الخانات ورثة القبيلة الذهبية وإلى الصراع العثماني الصفوي، والصراع العثماني مع خان القرم، والصراع الصفوي - الشيباني الأوزبكي. وكانت هذه الصراعات من أهم العوامل التي ساعدت على اقتطاع أراضي مسلمي آسيا الأتراك والمغول من دار الإسلام للأبد كما حدث لبعضها (حوض الفولجا والقرم والأورال) أو مؤقتًا كما هو الوضع بالنسبة لآسيا الوسطى والقوقاز.

4 - كان المتغير الأوروبي دائمًا بمثابة الحاضر الغائب في التفاعلات موضع الاهتمام، فمن ناحية كانت دوافع هذا المتغير ومحصلة تأثيراته في غير صالح الأمة الإسلامية في مجموعها ابتداء من تحريض ملك أرمينيا للمغول ضد العباسيين، إلى سعي الإفرنج للتحالف مع مغول فارس ضد المماليك ثم مع تيمورلنك ضد العثمانيين إلى التلاعب الأوروبي بالصراع الصفوي - العثماني وبالصراع العثماني الروسي وكان الهدف الإساسي هو الالتفاف حول القلب الإسلامي وتفريغه من فاعليته وكذلك عزل منطقة وسط آسيا من هذا القلب لأن الاتصال والتعاون بينهما سبق وأوجد (في عصر السيادة العربية) كتلة إسلامية ممتدة الأطراف كانت مبعث

تحول حضاري وعسكري وخطير لعالم المسيحية ومن ناحية أخرى أثر المتغير الأوروبي بمعنى التوازنات الأوروبية – الأوروبية – على السياسات الروسية بصفة خاصة، فكان تحطيم مكانة روسيا في أوروبا وفي آسيا في حرب القرم وما بعدها حتى مؤتمر برلين 1878 دافعًا للتوسع في آسيا.

5 – وعن عواقب السيطرة الروسية القيصرية على الهوية الإسلامية وعن طبيعة رد الفعل الذاتي لمسلمي المنطقة تجاه أساليب هذه السيطرة فهذان بعدان مرتبطان بقضية واحدة ذات مدلولات هامة بالنسبة لجانب كبير من تفاعلات شعوب المنطقة وأنظمتها مع شعوب وأنظمة الدول الإسلامية الأخرى: كيف؟

من ناحية: بالرغم من كل أساليب الروسنة والسفيتة طيلة ثلاثة قرون مازال الإسلام يمثل عنصر الهوية الأساسي لشعوب هذه المنطقة.

فمهما قيل عن الآثار المدمرة للهجمة المغولية على المجال الحضاري التركي – الإيراني في وسط وشمال غرب آسيا المسلمة فسرعان ما استطاعت شعوب هذه المناطق تجاوز الأزمة وإعادة الإعمار واستيعاب المغول بعد إسلامهم وبالرغم من محاولات الديانات الأخرى استيعابهم.

ومهما قيل عن عواقب النزاعات ما بين الإمارات أو الخانات الإسلامية – الإسلامية ومهما قيل عن أبعاد سلبية للنفوذين البويهي والسلجوقي على الخلافة العباسية العربية، ومهما قيل عن الدولة العثمانية التوسعية في القوقاز والقرم فلقد كانت جميعها تفاعلات بين أطراف إسلامية ذات أسباب مختلفة تتصل بالتنافس السياسي ولكنها لا تهدد بمحو أو إضعاف الهوية الإسلامية لشعوب هذه المناطق وذلك على عكس ما تعرضت له هذه الشعوب على يد الروس القياصرة منذ 1552 وحتى 1900 على يد الروس الشيوعيين بعد ذلك.

هذا ولقد أفاضت الدراسات التاريخية المعاصرة والحديثة (قبل انهيار الاتحاد

السوفيتي) عن تاريخ هذه المنطقة في عرض وتحليل أساليب الحكمين القيصري والشيوعي في التعامل مع الشعوب المسلمة وبهدف تصفية الإسلام. وبعبارة أخرى تصبح هذه الدراسات في نطاق دراسات الأقليات الإسلامية[1].

لسنا هنا في معرض الدراسة التفصيلية لهذه الأساليب أو عواقبها ولكن يهمنا بالأساس طبيعة رد الفعل المسلم تجاهها ونتائجه؟

وكما سبق وطرحنا محدودية نجاح القوى الإسلامية في حماية أراضي آسيا المسلمة من الروس فيبقى هنا أن نتساءل ماذا فعلوا بعد إتمام الاستقطاع من ديار الإسلام لحماية مسلمي هذه الأراضي من خطر داهم أي ذوبان الهوية وضياعها؟

هنا يمكن القول إنه بالرغم مما وقع من تسويات بعد أكثر من قرنين من الحكم الروسي فإن هناك استمرارًا في الحفاظ على الهوية واستمرارًا في الوجود الإسلامي في هذه الأراضي وكان ذلك نتاج نوع من الدفاع الذاتي عن النفس من جانب شعوب هذه المناطق أكثر منه نتاجًا عن مساعدة شعوب وحكومات الدول الإسلامية التي كانت قد وقعت بدورها في براثن استعمار ولو من نوع آخر، ومن ثم فطبيعة هذا الدفاع تمثل جذورًا هامة ذات امتدادات الآن في الحياة الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية في الجمهوريات الست الإسلامية. بعبارة أخرى: وعلى عكس الأندلس بعد الاسترداد المسيحي لها فإن الإسلام في آسيا الوسطى والقوقاز - بل وفي تترستان والبشكير والشاشان في قلب روسيا الاتحادية وفي

(1) انظر على سبيل المثال وليس الحصر:

- محمود شاكر: المسلمون تحت السيطرة الشيوعية، المكتب الإسلامي، بيروت 1982.

- الأقليات المسلمة في العالم، كتاب الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، 1986 المجلد الأول، الفصل الرابع، المسلمون في الاتحاد السوفيتي- والصين، ص 433 - 511.

- د.عبد الشافي غنيم عبد القادر، د.رأفت عنيمي الشيخ: قضايا إسلامية معاصرة، 1980، ص 168 - 177.

- A. Bennigsen. M. Broxup: Op. Cit. pp. 18 - 54.

القرم في قلب أوكرانيا عايش الغزو الروسي.

ولذا؛ فلقد ظل دائمًا الحزام الجنوبي الشرقي لروسيا القيصرية جزءًا فعليًا– إن لم يكن قانونيًا – من دار الإسلام بما فيها من شعوب حافظت على انتمائها للإسلام إلى الكثافة السكانية والبعد الجغرافي عن مركز القوة المعادية (موسكو) فقط ولكن يرجع للمقاومة العنيدة والحاسمة لشعوب هذه المناطق وصراعها للحفاظ على هويتها وعدم ذوبانها أو القضاء على ركيزة هذه الهوية أي الركيزة الدينية:

أولا: ومن أهم صور هذه المقاومة المسلحة «ضد الحكم الكافر» والتي قادتها الحركات الصوفية وبدأت هذه المقاومة منذ بداية التوسع الروسي أي منذ منتصف القرن 16م وذلك في بلاد التتار ثم امتدت واستمرت خلال القرون 17، 18، 19 في حوض الفولجا والأورال وبلاد الكازاخ وكذلك القوقاز، إذا كان التتار المسلمون وأحفاد جنيكزخان، ورثة القبيلة الذهبية هم الذين بدأوا المقاومة فإن الحركات الصوفية قادتها بصفة خاصة في القرن 18، 19 في القوقاز أولًا حتى نهاية القرن التاسع عشر ثم في آسيا الوسطى ولقد حازت مقاومة الطريقة النقشبندية أهمية كبيرة، ولقد ساندتها الدولة العثمانية بصورة أساسية وكانت مقاومة «الإمام شامل» أمام الدغستان والتي استمرت 35 عامًا (1824 – 1859) من أطول وأشرس عمليات المقاومة الإسلامية ضد التوسع الروسي، وكانت هزيمتها تعني إتمام السيطرة الروسية على القوقاز، هذا ولقد كانت القوقاز أيضًا مركز المقاومة شديدة للحكم البلشفي بعد قيام الثورة الشيوعية 1917.

ثانيًا: الصراع الفكري والاجتماعي للحفاظ على الإسلام «في ظل الحكم الروسي على جميع أراضي المسلمين التي لم تعد جزءًا من دار الإسلام واجه المسلمون واقعًا جديدًا يهدد باجتثاث جذورهم الدينية والثقافية والاجتماعية، ولقد اتخذت المقاومة ضد هذا التهديد اتجاهات مختلفة صنفتها المراجع المعنية بالموضوع كالآتي:

المحافظون المعتدلون، التحديثيون الليبراليون، المحافظون الراديكاليون. وتلخص استجابة الاتجاه الأول في رد فعل دفاعي سعي لإبعاد الجماعة المسلمة الروسية وعزلتها عن كل تيارات صلاحية سرت في العالم الإسلامي في نهاية القرن الثامن عشر ولقد اختفى هذا الاتجاه في أوائل القرن العشرين، وبقي الاتجاهان الآخران اللذان انقسم بينهما مسلموا هذه المنطقة حتى الآن.

وكان للاتجاه التحديثي الليبرالي أهداف سياسية إلى جانب الأهداف الثقافية والروحية يعتدون فيها بأساليب التحديث العربية ولكن في ظل الحفاظ على قيم وإطار الإسلام. وهم في هذا سايروا نظائرهم في الدولة العثمانية سواء من العرب أو الأتراك المصلحين ولكنهم اختلفوا معهم حيث أن القضية بالنسبة للمسلمين الروس كانت قضية البقاء وليس الوصول إلى السلطة. أما المحافظون الراديكاليون وعلى عكس المحافظين المعتدلين- فلقد انغمسوا في السياسة وفي الجهاد على أساس أنه لا يكفي أن ينعزلوا ليحافظوا على دينهم ولكن هذا الحفاظ يقتضي جهاد الغزاة الكفار وطردهم من أراضيهم ومن ثم إقامة دولة إسلامية تحكم بشرع الله.

ثالثًا: التعاون مع الحكم الروسي: وجاءت تلك الاستجابة من جانب بعض الصفوات التتارية أو القوقازية أو التركستانية وظهر منهم من مثلوا ما يسمى «الإسلام الرسمي» في روسيا ثم في الاتحاد السوفيتي.

والجدير بالذكر أن هذه الاتجاهات الفكرية الثلاثة- والتنظيمات التي انبثقت عنها - قد فقدت بصفة عامة الصلة مع المسلمين في الدول الإسلامية الأخرى. ولقد أطلق على المسلمين تحت الحكم الروسي القيصري «المسلمون المنسيون» وبذا وصلت التدرجية في تهميش وضع هؤلاء المسلمين إلى أقصاه حيث اكتملت الحلقات الاقتصادية والسياسية والفكرية لعزلهم عن باقي العالم الإسلامي بعد أن كانوا يمثلون في مرحلة حيزًا من قلبه وحاضرته ولم تكن مشاركة مسلمي العالم ودولهم في الحفاظ على بقائهم مبشرة

أو فعالة سواء بسبب تدهور أوضاع هؤلاء أيضًا أو سواء بسبب الستار الحديدي عقب الثورة البلشفية ومع ذلك تشير المراجع المعنية بالموضوع إلى قناة مهمة- خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر - للاتصال بين مسلمي الإمبراطورية الروسية وبين الدولة العثمانية وهي قناة المعلمين والكتب التركية والتي انتقلت من خلالها الأفكار التحديثية لمصلحي عصر التنظيمات من الأتراك الجدد إلى الصفوة المثقفة المسلمة تحت الحكم الروسي ولقد تبلور على صعيد هذه الصفوة وخاصة التركستان فكر قوميّ طورانيّ ولقد ساهم العديد منهم الذين هاجروا إلى تركيا (قبل الثورة البلشفية) في إحياء الفكرة الطورانية لتحل محل «العثمنة» أو الوحدة الإسلامية. أما المجموعة التي هاجرت إلى إيران- وهي ذات الفكر الاشتراكي فلقد ساهمت في بلورة الحركة الدستورية الإيرانية الحديثة، بعبارة أخرى منذ 1883 وحتى 1920كان هناك تأثير متبادل بين الإصلاحيين الليبراليين التحديثيين من المسلمين الروس والترك والإيرانيين والعرب. ولقد استمر هذا التأثير- ولكن الأهداف مختلفة وفي إطار مغاير - خلال العقد الأول بعد اندلاع الثورة البلشفية. وعلى ضوء الشعارات التي أطلقتها هذه الثورة أعتقد مسلمو الإمبراطورية الروسية أن أوان الاستقلال قد حان. بل واعتقد الكثيرون في أنحاء الدول الإسلامية المستعمرة أنه قد حان أيضًا أوان الاستقلال عن الدول الاستعمارية الكبرى. وكانت بعض القيادات البلشفية تعتقد أن الانتصار النهائي للثورة لن يتحقق إلا بمساعدة الشرق وبعد أن نشط الشيوعيون العرب والاتراك والإيرانيون وتعاونوا مع من عرفوا «الشيوعيون الوطنيون المسلمون» في روسيا لنشر الشيوعية في الشرق الأوسط اتضحت النوايا الحقيقية للبلاشفة الروس تجاه مسلمي الإمبراطورية الروسية السابقة. الذين دخلوا في ذاكرة الشعوب المسلمة الأخرى دائرة النسيان.

وهاهم قد عادوا من جديد إلى قلب الاهتمام فكيف إذن تساعد مدلولات الخبرة التاريخية على حسن فهم إشكاليات الوضع الراهن واحتمالاته؟

البوسنة والهرسك.. من إعلان الاستقلال وحتى فرض التقسيم (مارس-1992يولية 1993) (*)

مقدمة : إشكاليات الدراسة وتقسيمها :

(1) يدور في "يوجوسلافيا السابقة"، في قلب البلقان ومنذ ما يقرب من السنوات الثلاث رحى حروب (أهلية وإقليمية). وتتداخل على صعيدها أبعاد عديدة تفرض على المعاصر لها قدرًا كبيرًا من التعقيدات سواء لتحديد أصل المشكلة وقبل ذلك تكييفها وتحديد طبيعتها، أو سواء لتحديد عوامل تفجرها في المرحلة الراهنة والعجز عن إيجاد حل سريع لها. كل هذا في حين يتوالى مسلسل أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في قلب أوروبا على مشارف القرن الواحد والعشرين.

ولقد اندلعت الحلقة الأولى من هذه الحروب في صيف 1990 بين جمهورية صربيا وجمهورية كرواتيا. ولقد جرى– بعد عام من بدايتها – تسكينها وتجميدها في إطار ترتيبات للأمم المتحدة والجماعة الأوروبية ولكن دون حل نهائي.

ثم اندلعت الحلقة الثانية في ربيع 1992 في جمهورية البوسنة والهرسك وبتداخل مباشر أحيانًا وغير مباشر أحيانًا أخرى مع الحلقة الأولى ومع الحلقات الأخرى من أزمة (يوجوسلافيا السابقة) التي لم تنفجر بعد (مقدونيا، كوسوفو بصفة خاصة).

ولقد أحاط بحلقة الحرب في البوسنة والهرسك إطار يطرح أبعاد الصدام بين الإسلام والغرب، ولكن هذه المرة في قلب أوروبا. ومن هنا خصوصية وأهمية دراسة حالة البوسنة والهرسك في القرن العشرين، أحدث حلقات أزمات المسلمين في البلقان، في ظل النظام الدولي الراهن الذي يشهد في أرجاء مختلفة أنماطًا متنوعة من

(*) نُشر في: الأمة في عام تقرير حولي عن الشئون السياسية والاقتصادية الإسلامية، 1413هـ 1992 – 1993م.

الصدام بين الإسلام والغرب. وتمثل هذه الأنماط في مجموعها بعض أهم القضايا والتحديات التي تشهدها عملية إعادة تشكيل النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات.

وتعد دراسة النمط الذي تقدمه حالة البوسنة والهرسك ماذا يحدث، وكيف، ولماذا؟ (مارس 1993 – يونية 1993) ضرورة لذاكرة الشعوب المسلمة. فبعد الصدمة الأولى خلال معايشة ما أخذ يتكشف تدريجيًا وبصورة متصاعدة– على مستويات عدة – إعلامية وسياسية عن أهوال هذه الحرب وعن تفاصيل معاناة المسلمين (هدف العدوان والحرب) كان لابد وأن تبدأ مرحلة التساؤل والتفكير ثم التسجيل والرصد لتقديم الرؤية التحليلية. كل ذلك حتى لا تضيع هذه «المأساة» الجديدة.

– في مسلسل مآسي الشعوب المسلمة من الوعي ومن الذاكرة وقبل أن تدخل– مثل سابقاتها – حالة الاعتياد عليها والتعايش معها. فها نحن الآن. وبعد مرحلة الصدمة "الإنسانية" الأولى، وبعد ما يقرب من العامين من اندلاع الحرب في البوسنة. ها نحن الآن نعايش في صيف 1993 مرحلة احتواء الحرب بعد أن قارب المعتدي على تحقيق هدفه بالرغم من المقاومة البوسنية المستميتة. ولكن من أين كانت البداية؟ وماذا حدث وكيف ولماذا؟

(2) ويمكن من واقع مراقبة تطور الحالة استخلاص مجموعة من الأبعاد تبرز على صعيد تحليلات الساسة والمراقبين والمتخصصين.

أ – ثقل الميراث التاريخي لما يقرب من القرون الخمسة كان وراء اندلاع الصراع الراهن في جولة جديدة ليست إلا حلقة في مسلسل مستمر، منذ ما يقرب من القرنين، أي مسلسل انفجار الصراع القومي – الديني في البلقان.

ب – أثر التداخل بين الأبعاد القومية والأبعاد الدينية ذات الجذور التاريخية على تفجر الأحقاد وأعمال العنف اللامتناهية الراهنة.

جـ – تلعب توازنات القوى والمصالح الأوروبية دورها في إدارة الصراع وإمكانيات تسويته وشكل هذه التسوية مما يثير التساؤل عن مدلول وتأثيرات نظائر هذه التوازنات

والمصالح على تشكيل وتطور الحلقات السابقة من هذا الصراع خلال القرنين الماضيين.

د - بالرغم من وجود قدر كبير من الاتفاق حول إدانة جمهورية صربيا وصرب البوسنة بالعدوان وبالمسئولية عن الحرب وما يقترن بها من أعمال العنف ضد المسلمين إلا أن إدارة الأزمة قد أبرزت حتى الآن مدى فشل ما يسمى «الشرعية الدولية» في منع العدوان أو عقابه، ومدى تحدي الأزمة لكل المبادئ التي يرفعها ما يسمى «النظام العالمي الجديد: حقوق الإنسان، حق تقرير المصير للقوميات، العدالة، الديمقراطية..».

وتطرح هذه الأبعاد بدورها مجموعة من الإشكاليات الهامة ذات المدلولات التاريخية والراهنة عى حد سواء.

وتدور الإشكالية الأولى حول أسباب تفجر المرحلة الراهنة من الصراع وعلاقتها بالجذور التاريخية له: هل السبب هو الاختلاف العرقي - القومي، أم الاختلاف الديني؟ أم ميراث توازنات القوى الأوروبية؟ وتتضح أهمية هذه الإشكالية على ضوء ملاحظة الفارق بين تيارين من التحليلات، الغربية والعربية على حد سواء. ففي حين يطرح الأول الأسباب في نطاق أزمة الدولة القومية والعلاقة بين الديمقراطية وبين تعدد القوميات دون تركيز على الجذور التاريخية والمظاهر الراهنة ذات الأبعاد الدينية (الإسلامية - المسيحية)، نجد أن التيار الثاني يبرز بدرجات مختلفة وأشكال متنوعة وزن هذه الأبعاد وتأثيراتها.

أما الإشكالية الثانية فتتصل بالعلاقة بين الصراع الراهن وبين النظام الدولي القائم وهي تثير السؤال التالي: ما هو وضع هذه الحالة- وغيرها من حالات الصراعات القومية والطائفية والدينية في أرجاء العالم - في نطاق ما يسمى النظام العالمي الجديد؟ فإن من أهم أسس وخصائص هذا الأخير ذلك الاتجاه إلى العالمية والكلية وخاصة على المستويات الاقتصادية بعبارة أخرى في نفس الوقت الذي يهدف المبشرون بالنظام العالمي الجديد إلى تخطي الحدود القومية والخصوصيات القومية والإقليمية، تنفجر بحدة مشاكل القوميات- ذات الجذور المختلفة وعلى رأسها الجذور الدينية - وهذه الإشكالية تمثل الإطار العام

الذي يحيط بحالة البوسنة والهرسك باعتبارها أحد أزمات السياسة الدولية المعاصرة بعد انهيار القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة، فهل تساهم طبيعة هذا الإطار الجديد في تفجير مثل هذه الأزمات وإلى أي حد يمكن أن تساعد في حلها أو احتوائها؟ ونحو أي هدف؟.

أما الإشكالية الثالثة، فتدور حول آليات إدارة الصراع المتفجر: وهي تثير قنوات الحركة الدولية الفردية أو الجماعية من خلال أدوات متنوعة سياسية واقتصادية وعسكرية كما تثير أبعاد العلاقة فيما بين توازنات القوى والمصالح الدولية ودور القوى الخارجية في مساندة الأطراف المتصارعة، وأخيرًا تثير العلاقة بين أدوات إدارة الصراع ومدى فعاليتها في وقف الحرب ومنع العدوان.

(3) وعلى ضوء هذه الإشكاليات يتضح لنا أن الفهم الكامل لأزمة البوسنة وحربها لا يتحقق مباشرة من خلال دراسة الوضع الراهن فقط ولكن من خلال المرور أولًا على خبرة التطور التاريخي ومدلولاتها. حيث إن هذه الأزمة الراهنة -كما سبق الإشارة- ليست إلا حلقة من تطور تاريخي متصل الحلقات لأزمات البلقان بصفة عامة ومسلمي البوسنة والهرسك بصفة خاصة منذ ما يزيد عن القرنين (أي منذ نهاية القرن الثامن عشر)، فمذابح اليوم التي يتعرض لها المسلمون ليست الأولى، والتدخلات الخارجية ذات التأثيرات السلبية على مصيرهم ليست الأولى أيضًا. بالطبع لن تكون غايتنا الأساسية الدراسة التفصيلية لتطور وضع مسلمي البوسنة والهرسك في تاريخ البلقان ولكن الغاية هي عرض الملامح الكبرى لهذا التطور واستخلاص أنماط عامة من التفاعلات ومن ثم صياغة إشكاليات تمثل منطلق دراسة الوضع الراهن لتحديد طبيعته وفهم خلفياته.

(4) وهكذا، فإن الدراسة ستنقسم إلى جزأين: جزء عام تمهيدي حول أبعاد ومدلولات التطور التاريخي لوضع مسلمي البوسنة في البلقان في ظل تطور التوازنات الأوروبية والعالمية منذ الفتح العثماني حتى انهيار القطبية الثنائية أما الجزء الثاني فهو مباشر: ماذا حدث، وكيف، ولماذا؟ منذ مارس 1992 وحتى يولية 1993 وسنتطرق لبيان منهج العرض في كل جزء في موضعه مما يلي:

الجزء الأول

حول أبعاد ومدلولات التطور التاريخي لوضع البوسنة المسلمة في البلقان في ظل التوازنات الأوروبية والعالمية: من الفتح العثماني وحتى انهيار القطبية الثنائية

مقدمة:

اكتمل الفتح العثماني لمملكتي البوسنة والهرسك 1463م واستمر الحكم العثماني لها حتى مؤتمر برلين 1878م. وأثّرت هذه القرون الأربعة على التركيبة الدينية للسكان وظهر الصراع بين سكان البوسنة الذين أسلموا وبين الصرب المسيحيين الأرثوذكس وبين الكروات الكاثوليك، ثم انتقلت البوسنة والهرسك إلى سيطرة الإمبراطورية النمساوية المجرية بعد 1878م قبل أن تضمها نهائيًا 1908م. وبعد الحرب العالمية الأولى التي اندلعت من على أرضها، اندمجت البوسنة والهرسك وممالك الصرب، الكروات والسلوفان في مملكة واحدة. ومنذ 1945 أضحت واحدة من عدة جمهوريات يضمها الاتحاد الفيدالي اليوجوسلافي ولكن لم تحصل على الاعتراف بذاتيتها كجمهورية ذات قومية مسلمة إلا عام 1971م.

وخلال هذا التطور ارتبط تطور وضع البوسنة ومسلميها بتطور مشكلة العلاقة بين القوميات (الأديان) في البلقان برمتها. فإن الحديث عن البلقان الذي يضم أيضًا المجر، بلغاريا، رومانيا، اليونان أعم وأشمل من الحديث عن الصرب وعن البوسنيين في جنوب البلقان والرابطة قوية بين تاريخ الأخيرين.

والصراع فيما بينهما، وبينهما وبين الحضارة الرومانية الغربية أقدم من الفتح الإسلامي للبلقان ومن دخول أهل البوسنة الإسلام.

(1) هذا. ولقد تطورت مشكلة القوميات في البلقان بصفة عامة وعلى صعيد العلاقة بين الصرب والكروات والمسلمين في جنوبه بصفة خاصة مع التطور في التاريخ السياسي والاقتصادي الداخلي والخارجي للمنطقة. هذا ويمكن أن نميز بين حلقتين كبيرتين من هذا التطور التاريخي، عدا حلقة انتقالية بينهما. الحلقة الأولى أكثر

اتساعًا تمتد عبر قرون أربعة منذ بداية الفتح العثماني ودخول الإسلام إلى المنطقة (14 – 15 – 16 – 17م/ 8 – 9 – 10 – 11هـ)، والحلقة التالية منذ بداية القرن العشرين. أما الحلقة الانتقالية فتشغل القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين. وتحمل الحلقة الأولى ميراث إمبراطورية إسلامية كبرى في مرحلة نشأتها ونموها وقوتها حيث كانت البلقان أول مجالات فتوحها وتوسعها وصدامها مع الغرب المسيحي.

والحلقة الانتقالية تعكس ميراث التدخلات الأوروبية في مشكلة قوميات البلقان في ظل ضعف الدولة العثمانية حتى انهيارها حيث كانت البلقان أيضًا أول حلقات الانفراط العثماني، كما تعكس ميراث انهيار الإمبراطورية النمساوية المجرية أيضًا أما الحلقة الثالثة فهي تحمل ميراث التدخلات الأوروبية في ظل النظام الدولي الجديد عقب كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومن ثم فهي تحمل ميراث تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا.

وميراث مرحلة ما بين الحربين ثم ميراث تجربة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اختفاء تيتو وتفكك دولة يوجوسلافيا الاتحادية التي تكونت عقب هذه الحرب.

وفي غمار كل من هاتين الحلقتين وتفريعاتهما تم تشكيل خريطة هذه المنطقة الإقليمية والبشرية وإعادة تشكيلها عدة مرات تحت تأثير العامل الخارجي (توازنات القوى الكبرى المسيطرة على النظام الدولي القائم في كل مرحلة). وكان الموضوع والأداة في نفس الوقت هو القوميات المتعددة والمتداخلة والمتصارعة في المنطقة، فإن التركيبة العرقية للمنطقة الناجمة عن وضعها الجغرافي – كمعبر ومفترق طرق للتيارات الفكرية والسياسية والموجات البشرية القادمة من غرب آسيا وغرب أوروبا – هذه التركيبة جعلت المنطقة حقل ألغام ومجال دائم لاختبار توازنات القوى الأوروبية. وبالرغم من أن جذور الصراع بين الصرب والكروات ومسلمي البوسنة قد تشكلت وتعمقت في فترة قوة الحكم العثماني إلا أن الانفجارات العنيفة للصراع القومي – الديني قد بدأت بشكل حقيقي ومتكرر منذ نهاية القرن الـ18 مع عملية مطالبة القوميات البلقانية بالاستقلال عن الدولة العثمانية

في إطار ما عرف بالشق الأوروبي من المسألة الشرقية، كما أن الاستقلال ثم السياسات الأوروبية المتتالية لحل مشكلة القوميات منذ الحرب العالمية الأولى لم توجِد حلًا جذريًا فكان يحدث مجرد تسكين سرعان ما يعقبه انفجار جديد وهكذا.

(2) وينطلق العرض في هذا الجزء التاريخي من الافتراض التالي (الذي يتمحور أساسًا حول خبرة القرنين الأخيرين) وهو أن هناك علاقة بين تفجر أزمات البلقان (بين الصرب والكروات والمسلمين) وتصاعد الأحقاد والصراعات القومية- الدينية وبين سبل إدارة هذه الأزمات ونتائجها وبين مراحل التحول في النظام الدولي ومن ثم انعكاس هذه التحولات على وضع البلقان في التوازنات الأوروبية والعالمية حقيقة لا يمكن إنكار أهداف وطموحات القوميات إلا أنها استعملت كأدوات لسياسات الدول الكبرى التي وظفتها بطرق مختلفة على نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية الكبرى. ومن ثم فإن متابعة الملامح الكبرى لحلقات التطور التاريخي سيؤدي إلى استخلاص بعض المدلولات والنتائج التي تلقى الضوء على حقيقة هذا الافتراض من ناحية كما تمهد من ناحية أخرى لفهم أبعاد الوضع الراهن وانخراطه في مسار هذا التصور. فهل تشير آلية الوضع الراهن إلى تنفيذ مخطط حل ذي طبيعة جديدة لمشكلة القوميات؟

هل يجري الآن بين ميراث التاريخ والجغرافيا وبين ميراث السياسة تنفيذ حل جديد لمشكلة قوميات جنوب البلقان؟

الحلقة الأولى:

البلقان منذ بداية الفتح الإسلامي: أبعاد ومدلولات خبرة الحكم العثماني والتوازنات الأوروبية في مرحلة نمو الدولة العثمانية وقوتها:

ترتبط هذه الحلقة بثلاث مراحل فرعية من عمر الدولة العثمانية أي مرحلة ميلادها ونمو دورها الإقليمي في الأناضول والبلقان، ثم مرحلة مد التوسعات إلى قلب أوروبا وهو مالم يتحقق حيث توقف الفتح العثماني منذ منتصف القرن الحادي عشر هجريًا- على أبواب ڤيينا وأخيرًا مرحلة الدفاع عن الممتلكات العثمانية في أوروبا قبل أن تبدأ منذ نهاية القرن 12هـ

(18م) عملية الاقتطاع والاسترجاع. ولكل من هذه المراحل الثلاثة مدلولاتها لعدة أبعاد، من ناحية التفاعلات البلقانية – الأوروبية وآثارها على معادلة التوسع– الحكم – التراجع العثماني وانعكاس هذه المعادلة على العلاقة بين القوميات والأديان في البلقان، ومن ناحية أخرى نمط الحكم العثماني (إشكالية التسامح من عدمه مع غير المسلمين) وانعكاسها على وجود صراعات ذات أبعاد قومية دينية من عدمه، ومن ناحية ثالثة التوازنات الأوروبية وتأثيرها على الدور العثماني في أوروبا قبل أن تبدأ التدخلات الأوروبية في محاولة ضرب الدولة العثمانية من الداخل باستخدام أداة القوميات والأديان(1). وبالطبع سيحاول العرض التالي تركيز الضوء أساسًا على الصرب والبوسنة أي على جنوب البلقان وليس جميعه.

أولًا: البلقان وأبعاد تطور الفتح العثماني وتطور الحكم العثماني من القوة إلى الضعف:

(1) بعد أن تأسست إمارة عثمان في نهاية القرن 7هـ (13م) دخلت في طورين من أطوار توسعها الإقليمي في الأناضول خلال النصف الأول من القرن 8هـ (14م) ثم عبر الإقليمي نحو البلقان خلال النصف الثاني من هذا القرن. ولقد نجحت الدولة الفَتِيَّة في إحكام السيطرة على شبه الجزيرة البلقان قرب نهاية القرن 9هـ (15م) بعد جولات من الصراع العسكري مع تداعيات الإمبراطورية البيزنطية الشرقية ومع إمارات الصرب والبلغار والبوسنة والرومان والألبان واليونانيين. ولقد بدأت هذه الجولات منذ أول معركة كبرى بين العثمانيين وبين جيوش عدة إمارات أوروبية– من بينها البوسنة وبقيادة الصرب – وذلك عام (762هـ) 1362م على أمل طرد العثمانيين من أوروبا وتوالت الجولات الصغري والكبرى طوال قرن وكان من أهمها كوسوفو الأولى (791هـ)

(1) يستند مضمون هذه المراحل إلى مضمون المصدر التالي: د. نادية محمود مصطفى: العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الاستعمارية الثانية، المبحث الثالث من الفصل الثاني، والمبحث الثالث من الفصل الثالث، د. نادية محمود مصطفى، د.ودودة بدران، د.علا أبو زيد: تطور وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي، دراسة نظمية من واقع خبرة التاريخ الإسلامي البابان الثالث والرابع، الجزء الثالث من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، (تحت التحكيم والإعداد للنشر).

1389م ونيكو بوليس 1294م ثم كوسوفو الثانية 1448 التي انتصر خلالها العثمانيون. وتم خلال هذا القرن إخضاع الصرب والبلغار والرومان وقبولهم دفع الجزية، ثم عودتهم لتحدي العثمانيين حتى تحقق إتمام فتح بلاد البلغار ثم الرومان أولًا، ثم تحقق الفتح الكامل لبلاد الصرب بعد كوسوفو الثانية 1448 كما اكتمل فتح البوسنة والهرسك أيضًا 867هـ (1463) وهكذا أضحت ولايات عثمانية وانتهى استقلالها.

(2) واستمر حكم العثمانيين لهذه الولايات وظلت منطقة البلقان ولعدة قرون متتالية مسرحًا لاختبار التوازنات الأوروبية حول منطقة البلقان من خلال الصدام بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية الكبرى التي توالت على قيادة هذه التوازنات المجر والنمسا ثم ألمانيا أولًا (القرن 16، 17) قبل أن تقترب فرنسا وبريطانيا وروسيا وبصورة مباشرة منذ أواخر القرن الـ 17م وطوال الـ18. ففي مرحلة تدعيم الدور الإقليمي العثماني وبداية الدور العالمي (9، 10هـ – 15م، 16م) أي بعد أن استعادت الدولة العثمانية سيطرتها على البلقان التي فقدتها خلال الغزوة التيمورية لممتلكاتها في آسيا، اشتدت المقاومة الأوروبية للقوات العثمانية. وتصدي لهذه المقاومة المجر طوال النصف الثاني من القرن الخامس عشر حتى سقطت عاصمتها 1521م أما التوسع نحو قلب أوروبا فلقد اصطدم بالجوار النمساوي – الألماني في هذه المرحلة حيث فشل حصار ڤيينا أكثر من مرة خلال القرن السابع عشر الميلادي.

ولهذا؛ فإن المرحلة الثالثة من الدور العثماني الأوروبي العالمي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين كانت مرحلة صمود التوسع العثماني أولًا (17م)، بداية الدفاع (18م). لقد شهدت التفاعلات تقلص ثم نهاية التهديد العثماني لقلب أوروبا بل وبداية الهجوم الأوروبي على الممتلكات العثمانية في أوروبا، فلقد شهدت التفاعلات حول منطقة البلقان بداية ثم نمو الضغط النمساوي ثم الروسي على الوجود العثماني. حيث برزت النمسا ثم روسيا في هذه المرحلة

كأكثر العناصر الأوروبية الفاعلة ضد العثمانيين.

فبعد أن ضعف دور الهابسبورج. وبعد أن تبلورت نتائج بناء الدولة الروسية الحديثة على يد بطرس الأكبر منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي برز دور روسيا في التصدي للعثمانيين خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وذلك في وقت انشغلت فيه فرنسا وبريطانيا بالتنافس على البحار والمستعمرات في الهند والعالم الجديد ثم تحولتا بعد حسم نتيجة هذا التنافس نحو الاهتمام بالتوازنات الأوروبية على نحو يحول دون امتداد أطماع ونفوذ روسيا نحو الغرب عبر البلقان.

والجدير بالإشارة هنا هو أن الدولة العثمانية قد حافظت حتى نهاية القرن الثامن عشر على قلبها الأوروبي (وكذلك العربي) بعيدًا عن الهجوم الأوروبي المباشر وعن استقطاعهما وذلك بسبب طبيعة التوازنات والمنافسات الأوروبية على القارة وحول البحار.

ثانيًا: مدلولات وضع البلقان في ظل الحكم العثماني وتطور التوازنات الأوروبية:

يثير وضع البلقان منذ نهاية القرن 8هـ (14م) وحتى نهاية القرن 12هـ (18م) مدلولات هامة لفهم الجذور التاريخية للصراع القومي- الديني في جنوب البلقان ولدور القوى والتوازنات الأوروبية من حوله. وتتبلور هذه المدلولات في ثلاث مجموعات:

- **أ- التوازنات الأوروبية وتطور الدور العثماني في البلقان: من الفتح إلى التراجع:**

بقدر ما لعبت عناصر القوة الذاتية العثمانية وعناصر تآكل وضعف هذه القوة أدوارها في نجاح الفتح العثماني للبلقان، ثم بداية فقدان هذه المنطقة بقدر ما لعبت أيضًا التوازنات الأوروبية- الأوروبية أدوارها أيضًا في هاتين العمليتين وكان لبعد الصراع الديني الكاثوليكي - البروتستانتي وقبل ذلك الأرثوذكسي - الكاثوليكي وضعه في هذه التفاعلات قبل أن يبرز وزن وبُعْد الصراع الإسلامي - المسيحي (بروافده).

فمن ناحية: ودون دخول في تفاصيل النقاش حول العلاقة بين دوافع الفتوح

العثمانية في أوروبا أو النقاش حول عوامل نجاح هذه الفتوح في مرحلتها الأولى (1299م – 1405م) يمكن القول أن أوضاع الأطراف الأوروبية (البيزنطية الشرقية، البلقانية، اللاتينية الغربية) والتوازنات فيما بينهم ساعد على نجاح هذه الفتوح ثم استقرار الحكم العثماني في البداية. فلم يقدر الصرب والبلغار من ناحية والبيزنطيون من ناحية أخرى على التصدي الجماعي للعثمانيين نظرًا للاختلافات السياسية البيِّنة فيما بينهم بل نجح العثمانيون في المناورة بينهم بالتحالف مع طرف في مواجهة الآخر (فعلى سبيل المثال كان تخوف الإمبراطورية البيزنطية من الملك الصربي وراء طلب الأول مساعدة السلطان أورخان العثماني مما مكن الجيش العثماني من العبور لأول مرة إلى الشاطئ الغربي من الدردنيل).

كذلك كان خوف الأرثوذكس الشرقيين من اللاتين الكاثوليك في هذه المرحلة قويًا، ومن ثم فقد أثّر عامل الاختلاف المذهبي – أي الصراع بين الكنيسة الشرقية وبين الفاتيكان – على درجة مساندة غرب أوروبا للبيزنطيين والبلقانيين في التصدي للعثمانيين، بل نجح العثمانيون في البداية في استغلال هذه الاختلافات حتى لا تتم تعبئة رد فعل صليبي موحد بين شرق أوروبا وغربها ضدهم. وهو الأمر الذي اختلف في بعض الأحيان بعد ذلك ولكن بعد أن كان قد فات الآوان. ومن ناحية ثانية: وبعد إعادة بناء الدولة العثمانية لنفسها عقب تفككها تحت تأثير الغزوة التيمورية وبعد استعادة السيطرة من جديد على أقاليمها في البلقان، اشتدت المقاومة الأوروبية للقوات العثمانية وخاصة بعد سقوط القسطنطينية (958هـ) 1458م حيث ظهرت روح جديدة أخذت تجتاح أوروبا وتجمعها ضد العثمانيين وبذا تطورت طبيعة المواجهة العثمانية – الأوروبية – وفي قلبها منطقة البلقان – التي كان العثمانيون قد أحكموا السيطرة عليها.

ففي قلب أوروبا ومع بداية القرن السادس عشر الميلادي بعد أن انتقل مركز

ثقل التوازن الأوروبي من شرقها إلى غربها، واجه العثمانيون أطرافًا أوروبية جديدة ليست على غرار ورثة الإمبراطورية البيزنطية ولكن أطراف تدخل طورًا جديدًا من النمو والتحدي وهي أسبانيا (مركز إمبراطورية شارلمان) وإلى جانبها النمسا وهولندا وألمانيا من ناحية وبريطانيا وفرنسا، وبذا تطورت التوازنات الأوروبية حول التنافس بين الهابسبورج والبوربون.

وقد تأثر التوسع العثماني نحو المجر والنمسا بعد أن تم السيطرة على جنوب البلقان، بهذه التوازنات اتجه العثمانيون إلى توظيف الصراع الأسباني– الفرنسي (الهابسورج – البوربون) لصالحهم وذلك بعقد التحالف العثماني – الفرنسي في مواجهة أنصار أسبانيا (أي النمسا والمجر وألمانيا) المنافسين الأساسيين على النفوذ والسيطرة في البلقان. ومع ذلك ظلت النمسا عدوًا صلبًا تعترض التقدم العثماني في أوروبا قبل أن تبدأ في تهديد الوجود العثماني في البلقان فلم تخمد نيران الحروب العثمانية – النمساوية طوال القرن السابع عشر الميلادي ولكن لم يحرز العثمانيون أو النمسا انتصارات حاسمة.

ومن ناحية ثالثة: كان توقف الفتوح العثمانية منذ نهاية القرن السابع عشر بعد تعثرها في مواجهة الصمود الأوروبي بقيادة الهابسبورج من ناحية، وكذلك بداية الهجوم الأوروبي خلال القرن الثامن عشر الميلادي على الممتلكات العثمانية في أوروبا من ناحية أخرى نتاج تأثير التفاعل بين تآكل عناصر القوة الإسلامية والعثمانية وتنامي عناصر القوة الأوروبية الجديدة وخاصة بعد نهاية الحروب الدينية (بين الكاثوليك والبروتستانت) والتي سبق ووظفتها السياسة العثمانية لدفع مصالحها. فبعد صلح وستفاليا تدعم التحالف الأوروبي – المسيحي ضد الدولة العثمانية حتى التحول إلى جهة الصدام العثماني – النمساوي الروسي مع تعاقب الهزائم على الجيش العثماني وحتى فشل آخر حصار للعثمانيين على ڤيينا 1699م

وتوقيع صلح كارلو فيتز، وبذا أثمر التحالف المسيحي- الأوروبي الجديد (النمسا، روسيا، بولندا، ألمانيا، البندقية) تحت رعاية الفاتيكان ضد الدولة العثمانية وفشل التحالف العثماني مع فرنسا وبريطانيا حيث قدمت في هذا الصلح تنازلات إقليمية تعد بمثابة الخطوة الأولى في التراجع العثماني من أوروبا.

وخلال القرن الثامن عشر الميلادي شهدت التفاعلات الأوروبية نمو الدور الروسي في التوازنات الأوروبية وفي الصدام مع الدولة العثمانية التي مثلت العدو الأول لروسيا الأرثوذكسية وريثة الدولة البيزنطية. وكان صلح كوكينارجا 1774 الخطوة الثانية الكبرى في تاريخ الانحدار والخبو العثماني تحت الضغط الروسي والأوروبي الجديد. ولم تنجح الدبلوماسية العثمانية في تحريك تحالفها مع فرنسا وإنجلترا ضد النمسا وروسيا وذلك لحماية ممتلكاتها في البلقان ومع ذلك فلقد ظل العثمانيون يحافظون على كل هذه الممتلكات طوال معظم القرن الثامن عشر وذلك بسبب طبيعة التوازنات الأوروبية على القارة وحول البحار حتى أضحى هذا التنافس بعد ذلك حول هذه الممتلكات في القرن التاسع عشر الميلادى مهددًا للسلام في أوروبا ودافعًا لنمط جديد من التوازنات ساعد على استمرار بقاء الدولة العثمانية قرنًا آخر تصاعدت خلاله المسألة الشرقية بأبعادها الأوروبية والغربية وكان البلقان والصرب والبوسنة في قلب كل هذه التفاعلات وساحة لاختبارها. كيف؟

- **ب - نمط الحكم العثماني والعلاقة بين البوسنيين والصرب والكروات:**

من الأبعاد الشائعة المقترنة بدراسة أزمات الصراعات القومية في البلقان وتجديد جذورها تلك التي تبرز ظاهرة القهر والقمع العثماني لشعوب البلقان (البلغار والروس في الشمال والصرب في الجنوب) وتوظيف العثمانيين للانقسامات الدينية بينهم والمساهمة في تعميقها وتجذرها في شكل أحقاد وكراهية متبادلة بين الصرب الأرثوذكس والكروات الكاثوليك والمسلمين في البوسنة.

وهنا لابد وأن تبرز الأسئلة التالية: هل الاختلافات القومية والدينية لم تعرفها المنطقة قبل الفتح الإسلامي؟ وما هو نمط الحكم العثماني وهل أثر على محور هذه الاختلافات أو على إعادة تشكيلها في اتجاه جديد؟ ويمكن الإجابة من خلال المحورين التاليين[1].

من ناحية إن الصراعات القومية والدينية بين شعوب البلقان أقدم من الفتح الإسلامي ولقد سبق ورأينا كيف ساعدت الاختلافات البيزنطية - البلقانية، والبلقانية - اللاتينية العثمانيين في بداية الفتح ودعمت الاختلافات الدينية من فرص الفتح. فلقد أدى التدهور في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لشعوب جنوب البلقان إلى حسن استقبالهم للحكم العثماني على أمل أن يخلصهم من التعصب المذهبي سواء من جانب الكنيسة الشرقية أو الغربية وظهر ذلك التعصب واضحًا في العلاقة بين الصرب وبين البوشنان (أهل البوسنة) وبين الكروات والسلوفان، فبالرغم من تماثل هذه الشعوب الأربعة من حيث الأصول العرقية (السلافية أو الصقالية) حيث يكونون مجموعة سلاف الجنوب (في حين يمثل الدومان والبلغار سلاف الشمال)، وبالرغم من اعتناقهم جميعًا المسيحية قبل الفتح الإسلامي إلا أنه كان هناك بينهم تباينًا مذهبيًا وحضاريًا حيث اعتنق الصرب المذهب الأرثوذكسي، وكانوا يتسمون بسمات الحضارة الرومانية الشرقية، واعتنق السلوفان والكروات المذهب الكاثوليكي في حين اعتنق البوشنان مذهبًا ثالثًا معاديًا للمذهبين السابقين ومتهمًا لهما بتحريف المسيحية ألا وهو المذهب البوغومولي.

وفي حين مثل الصرب حجر الزاوية في مقاومة الفتح العثماني حتى تم إخضاعهم تمامًا، فإن البوسنة وإن شاركت في هذه المقاومة في البداية إلا أنها - وعلى عكس

---

(1) د.على بركات "مشكلة البوسنة والهرسك - قراءة تاريخية للصراع الراهن في البلقان، الأهرام، 26/ 6/ 1992 ص7. - انظر أيضًا: د.محمد حرب: البوسنة والهرسك: من الفتح إلى الكارثة، جمعية دار البر، القاهرة، 1413هـ، 1993، ص 20 - 70. - محمود السيد الدغيم: دور البوسنة - الهرسك في استقرار السلطنة العثمانية والتصدي لغزوات الروس والصرب والنمساويين، الحياة، 17/ 10/ 1992، ص19.

الصرب - دخلت في الإسلام بعد فتحها (سواء بشكل جماعي عقب إتمام الفتح 1463 كما تقول بعض الآراء أم بصورة تدريجية كما يقول البعض الآخر تحت تأثير دور المدن التي أنشأها العثمانيون كمراكز للتجارة والثقافة) وأيًا كانت أسباب هذا الدخول الجماعي أو التدريجي (الاضطهاد المذهبي الذي تعرض له أهالي البوسنة من الكنيستين الشرقية والغربية أو سعي النبلاء للاحتفاظ بامتيازاتهم بالدخول في الإسلام، فإنه أدى إلى تعميق التمايز بين الصرب وبين البوشنان وبين الكروات والسلوفان حيث أدى انتماء أهل البوسنة إلى الإسلام إلى تبلور وعي متميز قوي على أسس دينية وليس عرقية ومن ثم أضحى المسلمون السلاف مجموعة متميزة عن المجموعات الأخرى ذات الأصول العرقية السلافية أيضًا. ومن ناحية أخرى:

لم ينهِ الحكم العثماني الاختلافات الدينية بالرغم من قدرته على فرض ذلك- ولو بالقوة - في القرون الثلاثة الأولى من بدايته (كما فعل الأسبان في الأندلس)، ويمكن فهم أبعاد هذه المقولة على ضوء فهم طبيعة الحكم العثماني لهذه المنطقة ذات التركيبة العرقية الخاصة، ولابد وأن يؤدي هذا الفهم بدوره إلى الإجابة على سؤال آخر يطرح نفسه بقوة: لماذا كانت ضآلة حصيلة الوجود الإسلامي في البلقان بصفة عامة وجنوبه بصفة خاصة عقب حكم امتد أكثر من أربعة قرون؟ لماذا لم ينجح الحكم العثماني في صهر القوميات والأديان للشعوب التي حكمها هذه المدة الطويلة في بوتقة واحدة؟ هل يرجع هذا إلى صلابة وقوة الكيان المسيحي والحضاري القائم، أم إلى طبيعة الحكم بحيث ساعد على استمرار أسس وأركان القوميات ذات الانتماءات الحضارية والدينية المختلفة ولم يسع إلى وأدها؟

هنا نجد أن الأدبيات التاريخية العربية تبرز بصفة عامة سمة التسامح التي غلبت على الحكم العثماني للبقلان وذلك في مرحلة القوة والهيمنة العثمانية خلال القرون 9، 10، 11هـ (15، 16، 17م) لقد تجسدت هذه السمة في إجراءات

محددة مثل الاكتفاء بأخذ الجزية من النصارى تاركين الأمر لهم لإدارة شئونهم مع احترام دياناتهم وعدم التعرض للغتهم أو تقاليدهم.

أي عدم السعي - وقت الفتح وفي عصر إحكام السيطرة - إلى محو عصبيات الشعوب المختلفة حتى يصير الكل أمة عثمانية مسلمة. حقيقة كان للصرب مقومات ثقافية وحضارية قوية وكانوا ذوى عقيدة مسيحية راسخة وتقاليد دينية متشددة، ولكن لم يكن النظام العثماني يأبه كثيرًا بمسألة دخول رعاياه المسيحيين في الإسلام بل اكتفى منهم بالولاء والضرائب ولم تفرض السلطة- وهي في أوج قوتها - ديانتها على رعاياها.

ولكن كان التحول للإسلام وسيلة للترقي في السلم الاجتماعي.

وفي حين حدث انتشار جماعي للإسلام في المنطقة خلال القرنين الأولين من الحكم العثماني لم يحدث انتشار مماثل خلال القرون الثلاثة الأخيرة منه.

هذا ولقد اعترفت التحليلات الغربية والاستشراقية بأمرين بشأن التسامح العثماني من عدمه: أولهما: أن التسامح من عدمه له علاقة بوزن الدولة وبالتدخلات الخارجية حيث ساد التسامح في عصر القوة وبدأ يظهر القمع مع تنامي التدخلات الخارجية وتشجيعها لاستقلال شعوب البلقان. ثانيهما: أن مظاهر التسامح السابق الإشارة إليها لم تكن تعنى اعتراف العثمانيين بالمساواة بين المسلمين وغير المسلمين. وهو الأمر الذي تغير مع بداية عصر التنظيمات.

- **جـ - دور شعوب سلاف جنوب البلقان في الصراع العثماني - الأوروبي:**

من ناحية: لعب أهل البوسنة المسلمون دورًا هامًا في السياسات العثمانية وفي حروبها. فلقد تولى بعض أبنائها مناصب عليا في الدولة العثمانية كمنصب الوزارة والصدارة العظمى. كما كان لأهل البوسنة دور تاريخي إلى جوار العثمانيين في صراعهم مع أوروبا المسيحية، فلقد كان لهم دور في الجهاد سواء في الحروب ضد النمسا أو ضد

البندقية. ولقد تأثرت أوضاع البوسنة ذاتها بكثير من هذه الحروب. فقد دارت الحرب ضد النمسا من 1663 – 1664م على أرض البوسنة، وخلال معارك العثمانيين 1683 – 1699 أحرقت القوات النمساوية سراييـڤو عام 1697، وفي حين شارك المسلمون في البوسنة في مقاومة النمساويين هاجر المسيحيون الكاثوليك من سكانها مع القوات المغيرة عند انسحابها. وفي صلح كارلوڤيتز 1699 احتفظت البوسنة بحدودها الحالية في الشمال والغرب مع بعض تعديلات طفيفة، أما اللاجئون الذين هاجروا من الأرض التي تخلت عنها الدولة العثمانية في سلوفانيا وكرواتيا بمقتضى هذا الصلح فقد استقروا في البوسنة وهم يشعرون بكراهية شديدة للدول المسيحية التي تسببت في تركهم لأوطانهم. وهكذا نجد أن موقع البوسنة عند خط المواجهة بين الدولة العثمانية والقوى المسيحية المعادية لها في الغرب قد تطلب من سكانها جهدًا كبيرًا للدفاع عنها بل وكانت البوسنة تدفع من أراضيها نتائج هزائم العثمانيين عندما أخذت دولتهم في الضعف.

ومن ناحية أخرى، فبقدر ما استغرقت مقاومة الصرب للعثمانيين ما يقرب من القرن قبل إتمام إخضاعهم وتحولهم إلى ولاية عثمانية وفقدان استقلالهم، بقدر ما مثلوا– طوال القرون التالية من الحكم العثماني وخاصة منذ بداية ضعفه – هدفًا لتدخلات القوى الأوروبية. وهي التدخلات التي أظهرت تدريجيًا ما يسمى المسألة الشرقية وتستَّرت هذه التدخلات تحت شعار الدفاع عن حقوق الأمم المسيحية الضعيفة الخاضعة للخلافة العثمانية ومن ثم بدأ مسلسل الامتيازات الأجنبية في أرجاء الدولة العثمانية منذ بداية القرن الـ18م. هذا، وقد ساهم هذا القدر من التدخل الأوروبي في إبراز مواقف الأقوام المساندة للعثمانيين أو المضادة لهم وذلك خلال جولات الصدام الروسي – العثماني أو الروسي النمساوي – العثماني.

وعلى صعيد ثانٍ ظهر تأثير تدخل أوروبي آخر في البلقان منذ نهاية القرن الـ18م وهو نقل الفكر القومي وتشجيع نموه والتعبير عنه في شرق أوروبا ومهدت هذه العملية

وساعدت على نمو وتطور النزعات الانفصالية الاستقلالية عن الدولة العثمانية خلال القرن الـ19- كما سنرى. هذا، وقد وفرت سياسات نظام الحكم العثماني لهذه القوميات وخاصة الصربية (وكذلك اليونانية) البيئة السياسية والاقتصادية اللازمة للإحياء القومي ولعملية نمو القدرات الذاتية التي دعمت المطالب الاستقلالية لهذه القوميات. وهنا بدأ يبرز الوجه الآخر للسياسة العثمانية وهو القمع الشديد لهذه الشعوب ولمطالبها الاستقلالية في هذه المرحلة من تاريخ الإمبراطورية العثمانية ولكن اضطرت الدولة العثمانية- في إطار معاهدات الصلح المتوالية - عقب جولات الصدام مع روسيا لقبول نوع من الاستقلال الإداري للصرب والجبل الأسود الأمر الذي تطور لأبعد من ذلك خلال القرن الـ19 مع تفجر الثورات القومية في البلقان برمته والتي شهدت مذابح عنيفة بين المسلمين والمسيحيين.

الحلقة الثانية:

مسلمو البلقان: من التدخلات الأوروبية خلال الطور الأول من المسألة الشرقية إلى بداية الحلول الأوروبية لمشكلة القوميات منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى:

تعد هذه الحلقة استمرارًا لحلقات الوجود العثماني في البلقان ولكنها آخرها، ومن ثم فهي مرحلة انتقالية بين نظامين مختلفين:

أولهما: في ظل هيمنة الحكم الإسلامي.

وثانيهما: في ظل هيمنة القوى الغربية المسيحية[1].

وهي تحمل مدلولات هامة بالنسبة لتفجير مشكلة القوميات في البلقان بصفة عامة وفي جنوبه بصفة خاصة بين المسلمين والصرب ومن ثم بالنسبة لكون هذه المشكلة أداة هامة من أدوات التدخل الخارجي الأوروبي وأول معارك عملية لهدم الإمبراطورية العثمانية من الداخل. ولقد استغرقت هذه العملية أكثر من القرن:

(1) - يستند مضمون هذه المرحلة إلى مضمون المصدر التالي: د.نادية محمود مصطفى: مرجع سابق، المبحث الأول من الفصل الثالث «الباب الرابع».

(1) فمنذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى وبالرغم من توالي الضربات لاستقطاع أرجاء من الإمبراطورية احتفظت الدولة العلية بتماسكها وبدورها في التوازن الأوروبي والعالمي ولكن ازداد وضوح وعمق تأثير التدخل الأوروبي في تشكيل مصير الإمبراطورية وعلاقة المركز العثماني بالولايات وخاصة الولايات الأوروبية التي دخلت مرحلة النمو القومي واندلاع الثورات من أجل الاستقلال. ومن ثم فقد تحدد مصير جنوب البلقان وعلاقته بالمركز العثماني بواسطة نمط التوازنات الأوروبية - الأوروبية منذ اندلاع الثورة الفرنسية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث كان مصير الدول العثمانية يقع في صميم هذه التوازنات- نظرًا لاختلاف تصورات وأهداف ومواقف القوى الأوروبية الكبرى - من هذا المصير.

فلقد فرضت هذه التوازنات في مجموعها طوال القرن التاسع عشر - بدرجات وأشكال مختلفة - على بقاء الدولة العثمانية حتى يحين الوقت المناسب من منظور القوى الأوروبية، لإتمام التقسيم ودون أن تثور تهديدات للتوازنات الحساسة بين هذه القوى المتنافسة على الزعامة في أوروبا. فلقد كانت بريطانيا تهدف إلى منع روسيا القيصرية من التوسع غربًا في أوروبا عبر البلقان على حساب الدولة العثمانية حيث كانت الاستراتيجية الروسية تنطلق من فكرة تقسيم هذه الدولة وظلت فرنسا متأرجحة بين التوجه البريطاني- الذي استمر حتى 1882 - وبين التوجه الروسي؛ ولذا سعت الدولة العثمانية لتوظيف التوازنات الأوروبية في هذه المرحلة من أجل الحفاظ على تماسكها مما انعكس على مصير ونتائج حركات الاستقلال في شرق أوروبا.

وهكذا كان البلقان برمته كأحد أهم ساحات اختبار التوازنات الأوروبية حول مصير الدولة العلية وذلك خلال عدة أزمات كبرى. وهي أزمات استقلال اليونان، حرب القرم 1854 - 1857، والحرب الروسية- التركية الثالثة عقب ثورة البلغار والصرب والجبل الأسود 1878. لقد تخلل هذه الأزمات الكبرى ثورات متفرقة

في الصرب، والبوسنة والهرسك.

(2) وبالنظر إلى ما يتصل أساسًا بسلاف الجنوب فلقد توالت ثورات الصرب والكروات داخل وخارج البوسنة والهرسك كما تطورت مطالبهم الانفصالية منذ بداية القرن الـ19 مع بداية تطبيق الإصلاحات العثمانية ولقد لعبت القيادات البوسنية دورها في قمع هذه الثورات، ولقد حصل الصرب على نوع من الاستقلال الذاتي وفق معاهدة باريس 1856 عقب حرب القرم.

وبعد أن أخذ نصارى البوسنة والهرسك يطالبون بوضع مماثل ووصل تفاقم الأمر إلى أقصاه مع إعلان الصرب والجبل الأسود- بتحريض من روسيا - الحرب على الدولة العثمانية وذلك بعد أن اندلعت الثورة في الهرسك وفي البوسنة وفي بلغاريا ولقد قمع العثمانيون هذه الثورات بعنف وانتصروا على الصرب ورفضوا الخضوع لشروط الصلح الأوروبية واندلعت حرب روسية- عثمانية 1877 وتم عقد صلح بين الدولتين (سان استيفانو) لم ترضَ عنه انجلترا والنمسا لما يترتب عليه من زيادة النفوذ الروسي في البلقان. وفي مؤتمر برلين 1878 تم إعادة النظر في المسألة الشرقية بطريقة حققت مصالح إنجلترا والنمسا في المحل الأول. وكان أبرز قرارات مؤتمر برلين استقلال الصرب والجبل الأسود، وإعطاء البوسنة والهرسك إلى النمسا لإدارتهما باسم السلطان العثماني وبذلك أضحت البلقان ميدانًا للصراع بين كل من روسيا (نصيرة الصرب) والنمسا (نصيرة الكروات) حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وبذا، تجذر أساس إضافي للصراع بين الصرب والكروات، وفي عام 1908 قررت النمسا ضم الإقليم نهائيًا إلى إمبراطوريتها ولقد أثار هذا الضم الصرب الذين كانوا يخططون لضم البوسنة تحقيقًا لمشروع الصرب الكبرى الذي يصطدم بمشروعات وأطماع الدول الكبرى في البلقان. ولقد أدى تصادم هذه الأطماع والمشروعات- في ظل تزايد العداء البلقاني للنمسا - إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

(3) وتقدم هذه الأزمات مدلولات هامة حول العلاقة بين تفجر الثورات القومية

البلقانية بهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية وبين التدخلات الأوروبية خلالها وانعكاسها على مصير تماسك هذه الدولة في ظل التوازنات الأوروبية القائمة.

ونقطة البداية في تقصي هذه المدلولات هي طرح السؤال التالي: هل كانت هذه الثورات نتاج حركات قومية استقلالية أم كانت ردود فعل للصراع بين روسيا والدولة العثمانية، حيث أرادت الأولى استغلال أوضاع الشعوب غير المسلمة في البلقان للوصول إلى هدفها الاستراتيجي ألا وهو تقسيم الدولة العثمانية؟ ولقد اختلفت الأدبيات التاريخية – العربية والأجنبية – حول الإجابة. ويمكن أن نتلمس تيارين أساسيين من روافد عربية وأجنبية على حد سواء:

التيار الأول: يرى أن أوضاع القوميات في شرق أوروبا منذ نهاية القرن الـ18م قد مثلت ركنًا أساسيًا في نمو وتطور المسألة الشرقية، أي الصراع بين الدولة العثمانية ورعاياها من المسيحيين في البلقان. وينقسم هذا التيار إلى رافدين: أولهما: ينطلق من انتقال فكرة القومية من غرب أوروبا إلى البلقان من أجل إنشاء دول قومية تتناقض مع تجربة الإمبراطورية متعددة القوميات والتي جسدتها ولكن من منطلقات مختلفة. ومن ثم نمت المشاعر القومية البلقانية وكانت نتاج عوامل اقتصادية وسياسية وفكرية. ومن ثم ظهرت الحركات والثورات القومية في أوروبا العثمانية (قبل الولايات العربية) لأن ظروفها كانت مهيأة لذلك فهي تعرف تنوعًا عرقيًا ولغويًا ودينيًا. كما أنها منطقة أغلبيتها مسيحية وليست مسلمة. هذا فضلًا عن الروابط العديدة بين هذه الأغلبية وبين القوى الأوروبية المناهضة للدولة العثمانية. أما الرافد الثاني فهو يبرز أن عامل القوميات كان أحد أهم عوامل انهيار الدولة العثمانية. بل إن التدهور في العلاقة بين المركز العثماني والولايات الناجم عن مساوئ الحكم العثماني ومفاسده وعدم اهتمامه بشئون الولايات واقتصاره على جني المكاسب الانفصالية. هذا ويلقى البعض مسئولية أخرى على نمط الحكم العثماني– ولكن من منظور مختلف – وهي أن عواقب سياسة التسامح العثمانية

هي التي مكنت القوميات من تحدي السلطة العثمانية حين سنحت الفرصة في ظل الضعف العثماني والتدخلات الخارجية.

أما التيار الثاني: والذي تجسد بدرجة أكبر في كتابات المؤرخين المسلمين فهو يرفض إرجاع الأزمات الأوروبية- البلقانية إلى نمو مشاعر القوميات نتيجة لاضطهاد المسلم العثماني ولكن يرى أن هذه الأزمات ليست إلا رد فعل للصراع القوى والمستمر بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية. كما ينوه بصورة استنكارية إلى مساعدة غرب أوروبا لشعوب البلقان وقد سبق وكانت الفجوة كبيرة بين الطرفين طوال التاريخ. وتستند روافد هذا التيار إلى حجتين أساسيتين: من ناحية طبيعة الحكم العثماني بحيث لم تحُل دون تنشيط لغة أو عصبية. ومن ثم فإن التسامح والاعتدال العثماني كان الآفة التي استغلتها القوى الأوروبية للنيل من الدولة العثمانية وتوجيه الضربات إليها من الداخل، حيث أضحت القوميات والملل غير المسلمة أحد أهم أسباب ضعف وانهيار هذه الدول والنقطة التفصيلية المقارنة لهذه الثورات والحروب الأوروبية الكبرى التي اقترنت بها، وهي أن القاسم المشترك بينها هو أنها نتيجة توظيف القوى الخارجية لأوضاع القوميات لتحقيق هدفهم المشترك ألا وهو إضعاف الدولة العثمانية وتقسيمها.

وهنا يمكن أن نورد الملاحظات التالية: من ناحية فإنه كما كانت الثورات مبررًا في نظر العثمانيين للقمع بالقوة العسكرية أو الدخول في حرب ضد روسيا، فإن هذا القمع بدوره كان مبررًا- في نظر الأوروبيين وخاصة روسيا - للتدخل العسكري ضد العثمانيين.

من ناحية أخرى: اعتمدت السياسة العثمانية على مساندة بريطانيا وفرنسا الساعيتين لاحتواء التوسع الروسي وذلك للحصول على أفضل شروط ممكنة في معاهدات الصلح. هذا ويجدر ملاحظة أن التعهدات العثمانية بإجراء الإصلاحات

الداخلية التي تحسِّن من الوضع القانوني والمادي للرعايا المسيحيين قد ظهرت في هذا السياق لتحجيم مبررات التدخل الخارجي من ناحية ولدفع بريطانيا وفرنسا لضمان تماسك الإمبراطورية في مواجهة التهديدات الروسية.

من ناحية ثالثة: اختلفت أنماط التدخل الأوروبي وأدواته من أزمة إلى أخرى (مؤتمر باريس - الحرب الروسية التركية - مؤتمر برلين) باختلاف حالة التوازنات الأوروبية- الأوروبية ولكن ظل الهدف البريطاني - الفرنسي هو احتواء الدور الروسي ومنع انفراده بتحديد مصير الولايات العثمانية في البلقان. ولكن مع العمل في نفس الوقت على تكريس وتعميق ضعف الدولة العثمانية من خلال الاستقطاع التدريجي والمنظم بين أرجائها الأوروبية وعلى نحو لا يخل بمقتضيات عدم اندلاع حرب أوروبية كبرى؛ ولهذا نجد أنه في حين لم تكن روسيا تتدخل بإعلان حرب كبرى ضد الدولة العثمانية إلا بعد استنزاف القدرة العسكرية العثمانية في إخماد ثورات شعوب البلقان، فإن بريطانيا وفرنسا لم تكونا تتدخلا لوقف هذا الاستنزاف أو منع اندلاع الحرب ولكن كانتا تتدخلان في اللحظة اللازمة لمنع السقوط التام للدولة العثمانية أمام الضغط الروسي لتظل بمثابة حاجز أمام النفوذ الروسي. بعبارة موجزة، كانت غاية التفاعلات الأوروبية حول البلقان منع هيمنة قوة جديدة بمفردها على البلقان.

الحلقة الثالثة:

يوجوسلافيا في بلقان القرن العشرين: ترتيبات إقليمية جديدة في ظل توازنات أوروبية وعالمية جديدة: ما فعالية الحلول الغربية؟

وبعد التصفية التامة لما تبقى من مظاهر السيادة العثمانية والنمساوية في البلقان عقب الحرب البلقانية 1912 - 1913 ثم عقب الحرب العالمية الأولى دخلت المنطقة عملية إعادة تشكيل جديدة، ولقد لعبت مرة أخرى في هذه العملية- ولكن بصورة مختلفة ولهدف مختلف - التوازنات الأوروبية - الأوروبية دورًا هامًا.

ولقد تطورت هذه التوازنات في إطار تطور النظام الدولي الشامل عبر عدة مراحل فرعية: مرحلة ما بين الحربين العالميتين في ظل تسويات الحرب العالمية الأولى. ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في ظل الثنائية القطبية وفي قلب بداية هذه العملية ظهر كيان صناعي موحد وهو «يوجوسلافيا» إلى جانب دول جديدة أخرى في شرق أوروبا «تشيكوسلوفاكيا» وإحياء دول سابقة «بولندا» وتعديلات في حدود دول بلقانية قائمة على نحو جديد من طبيعة مشكلة الأقليات القومية في هذه الدول التي ظلت جميعها (المجر، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا) تعاني مشكلات تجانس عرقي متفاوتة الدرجة حاولت بصور مختلفة التغلب عليها لتبرز كدول قومية. ولكن ظلت مشكلة الأقليات قائمة وبدون حل نهائي.

وبالنظر إلى يوجوسلافيا أساسًا- وطن السلاف الجنوبيين - فلقد ضمَّت المجموعات المختلفة حضاريًا ودينيًا ولكن على نحو لم يوجِد ومنذ البداية حلًا نهائيًا للصراعات بينها حيث تكرر انفجار هذا الكيان الصناعي وإعادة تشكيله عدة مرات على نحو مسَّ صميم تفاعلات الحرب والسلام ليس في البلقان فقط ولكن في أوروبا. ولهذا يثور التساؤل التالي: كيف قام الغرب- هذه المرة - بإدارة مشكلة سلاف جنوب البلقان؟ لماذا قبلوا أو رفضوا في البداية ضمهم في دولة واحدة؟ ما هي الحلول التي توالت؟ ولماذا لم تنجح في حل الصراع الذي يتفجر الآن من جديد بعد تسكينه ما يقرب من نصف قرن[1]؟

(1) انظر تفاصيل هذه التطورات في المراحل الثلاث في المجموعة التالية من المصادر التي اهتمت بعد نهاية الحرب الباردة بدراسة الوضع الراهن للبلقان برمته بصفة عامة ويوجوسلافيا بصفة خاصة وذلك على ضوء الميراث التاريخي منذ القرن 19م وحتى نهاية 1991:

- Stephen Larabee: Long memories and short fuses. change and instability in the Balkans. **International security.** Vo. 15. No.3 Wint. 1990 - 1991. pp 59 - 91.
- Istvan Deak: Uncovering eastern Europe’s dark history. Orbis. Winter 1990 pp 51 - 65.
- Demmisan Rusinow: Yugoslavia Balkan Breakup?. **Foreign Policy.** summer

- **الحل الأول: قمة دولة مصطنعة تجمع الشعوب السلافية قسرًا تحت هيمنة صربية:**

كان من أهم نتائج تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا تكوين دولة يوجوسلافيا التي تضم كرواتيا وسلوفانيا التي كانت تحت حكم الإمبراطورية النمساوية المجرية والمنطقة الجنوبية من شبه جزيرة البلقان التي كانت تحت الحكم العثماني أي صربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ولقد أُطلق على هذه الدولة عند قيامها 1918 اسم مملكة الصرب والكروات والسلافيين. ثم اتخذت 1929 اسم يوجوسلافيا ولقد كانت هذه الدولة تعبيرًا عن طموحات الصرب في قيام دولة صربيا الكبرى. ولقد حكمتها أسرة صربية ومارس الصرب نوعًا من السيطرة المطلقة على بقية القوميات، ولقد كان قيام هذه الدولة تعبيرًا أيضًا عن رؤية المنتصرين في الحرب لكيفية إعادة تنظيم عالم القرن العشرين ليصبح «أكثر رشادة وعقلانية» انطلاقًا من مبدأ حق تقرير المصير الذي رفعه الرئيس الأمريكي ويلسون والذي كانت نتيجته على الساحة الأوروبية هو مولد يوجوسلافيا.

ولم يؤدِ هذا الحل القسري لجمع القوميات في دولة واحدة تحت هيمنة واحدة إلى استقرارٍ في المنطقة. فنظرًا لنوازع الهيمنة الصربية ثارت مخاوف القوميات الأخرى مما

1991. pp 143 - 159.

- Steven L. Burg: Nationalism and Democratization in Yugoslavia. **The Washington Quarterly.** autumn 1991. pp 5 - 19.
- Charles Gati: from Sarajevo to Sarajevo**. Foreign Affairs**. Fall 1992. pp 64 - 78.
- Sabrina Petra Ramet: War in the Balkans. **Foreign Affairs**. Fall 1992 pp 79 - 98.
- Lenard I. Cohen: The Disintegration of Yugoslavia. **Current History**. November 1992. pp 369 - 375.
- Josef Joffe: the new Europe yesterday’s costs**. Foreign Affairs**. 1993. (The year ahead) pp 29 - 43.

السيد عوض عثمان: قراءة في ملف الأزمة اليوجوسلافية، **الفكر الاستراتيجي العربي**، أبريل، 1992، ص 69 – 92.

دفعها إلى تحدي الصرب على نحو فجر نزاعات وصدامات مستمرة وصلت إلى أقصاها مع الغزو الألماني ليوجوسلافيا 1941 - كما سنرى. هذا ولقد تعرضت سياسة حق تقرير المصير بالطريق التي أعلنها ويلسون وطبقها في البلقان بصفة عامة ويوجوسلافيا بصفة خاصة إلى انتقاد[1] على أساس الخلط بين الشعب people، والقوميات - Nationalities، والعرقيات Ethnicity، وعلى أساس أن حق تقرير المصير للقوميات أكثر صعوبة في البلقان من أي مكان آخر لأنه ما من قومية واحدة في المنطقة تتجمع بصورة كاملة في منطقة واحدة على نحو يمكن من أن تتطابق حدودها السياسية- كدولة - مع انتشار مواطنيها ولهذا جاء تطبيق حق تقرير المصير حلًا شكليًا قسريًا غير واقعي فرضته التوازنات الأوروبية والعالمية، فلقد كان هدف المنتصرين هو احتواء الروس والـچيرمان ولكن ظلت الدول الجديدة - ومنها يوجوسلافيا - مثل الإمبراطوريات التي نجمت عن انهيارها تعاني من مشاكل العرقيات المتعادية، وظلت أضعف من أن تقدر على مقاومة ألمانيا وروسيا فيما بعد بل كانت هذه الدول في حد ذاتها قنابل موقوتة تنتظر الانفجار فضلًا عن كونها أهداف سهلة لأطماع روسيا وألمانيا فبدلًا من أن تطور كدول تصهر القوميات على أسس المساواة وحقوق الإنسان فقد ظلت هياكل متعددة القوميات ومارست القومية المهيمنة فيها إنكار حق تقرير المصير للقومية الأخرى. وبذا لم يؤد نقل فكرة القومية من واقع خبرة غرب أوروبا إلى شرق أوروبا إلى نفس النتائج، ففي حين أدت في الأولى إلى الاستقرار والتعاون لم تؤد في الثانية- نظرًا لتعقد المشكلة العرقية - إلا إلى المذابح وأعمال العنف المتكررة سواء في ظل ضعف الحكم العثماني أم الدولة الجديدة.

ولذا، فبالنظر إلى أوضاع دول شرق أوروبا الأخرى - وليس يوجوسلافيا فقط فلقد كان اندلاع الحرب العالمية الثانية - وفق منظور تيار كبير من محللي ودارسي التاريخ الدبلوماسي الأوروبي- نتيجة لمساوئ وأخطاء تعامل تسويات الحرب العالمية الأولى مع مشاكل القوميات.

(1) George F.Will: Believed by Ethnicity. Newsweek 8. 24. 1992. pp 29 - 30.

- **الحل الثاني: إقامة دولة اتحادية تحت هيمنة الشيوعية:**

بعد الاحتلال النازي ليوجوسلافيا في أبريل 1941 أُغلقت مرحلة شهدت تنكيلًا قويًا بالمسلمين في المملكة اليوجوسلافية حيث تطورت الروح التعصبية بين الصرب والكروات في ظل الامتيازات التي مُنِحت للكنيسة الصربية الأرثوذكسية المدعومة من روسيا واليونان والكنيسة الكرواتية الكاثوليكية المدعومة من بابا روما.

– وخلال الاحتلال النازي بدأت مرحلة أخرى من هذا التنكيل ضد المسلمين بواسطة منظمتين إرهابيتين: إحداهما: المنظمة الكرواتية الاستاشية، وهي الذراع العسكري للدولة الكرواتية الموالية للمحور والتي أعلن استقلالها عن يوجوسلافيا وأصبحت تضم البوسنة، وكانت تنكر وجود البوشنان (سكان البوسنة المسلمة) كقومية متميزة وتعتبرهم مثلهم مثل الكاثوليك من الكروات الذين يجب ضمهم إليها أو تصفيتهم. ولقد امتدت عمليات هذه التصفية إلى العاصمة سراييـڤو والقرى الإسلامية المحيطة بها تحت سمع وبصر الألمان النازيين حلفاء الكروات. والمنظمة الأخرى صربية «جتنيك»، عملت أيضًا تحت شعار صربيا الكبرى– فقط – على تصفية المسلمين في أرض صربيا وما جاورها في البوسنة والهرسك والسنجق والجبل الأسود ومقدونيا، وكانت مذابح المسلمين توطئة لترحيل أو تهجير الباقي إلى تركيا أو ألبانيا[1]. وإذا كانت مصادر مسلمة تركز على مذابح المسلمين في هذه المرحلة فإن مصادر أخرى غربية[2] تبرز أساسًا كيف لم يكن المسلمون فقط هم ضحايا فترة الاحتلال النازي ولكن أيضًا الصرب، وذلك في إطار عملية أخرى من العنف المتبادل بين الكروات والصرب اعتبرها البعض أشرس حلقة عنف

(1) محمود السيد الدغيم: المسلمون في يوجوسلافيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، العصابات الكرواتية والصربية ساهمت في عمليات التطهير الديني، الحياة، 13/ 12/ 1992 ص15.

(2) Catherine Samary: La Yugoslavie. Banc d›essaie de la nouvelle Europe? Du projet d›union libre a l›etouffement des differences. Le Monde Diplomatique. Juillet. 1992 pp 8 - 9.

عرفها البلقان. ففي ظل التحالف الكرواتي- النازي ضد الصرب جرت على أيدي الكروات - وبتحالف مع المسلمين - مذابح هائلة لمئات الآلاف من الصرب وتبرز من هذه المرحلة أحدث جذور التحالف الكرواتي - المسلم ضد الصرب، وكذلك يكمن أحدث ميراث العداء والكراهية والحقد المتبادل في وعي الصرب والكروات والمسلمين الذي يعايشيون الآن مأساة التسعينيات من القرن العشرين.

وبالرغم من هذه التصفيات العرقية المتبادلة إلى جانب التصفيات على صعيد العرق الواحد، بل على أسس أيديولوجية (شيوعي - غير شيوعي)، خلال حركة المقاومة التي قادها تيتو ضد النازيين، عادت يوجوسلافيا- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية - كالدولة الوحيدة المتعددة القوميات في البلقان ولكن في إطار حل جديد سُمى «حل تيتو». فما هي سمات هذا الحل وما وضع المسلمين في نطاقه؟ وهل استطاع أن يواجه مساوئ البديلين السابقين منذ نهاية الحكم العثماني. أي الفصل بين شعوب جنوب البلقان في إمارات وممالك مستقلة أو توحيدهم في إطار دولة واحدة في ظل هيمنة قومية واحدة؟

اعتقد تيتو أن إنشاء دولة اتحادية فيدرالية بين عدة جمهوريات تتمتع بحقوق متساوية هو السبيل لعلاج مظاهر عدم الاستقرار السابقة. ولكن ظلت بلجراد عاصمة الصرب القديمة هي عاصمة الاتحاد ومقر الحكومة المركزية، مما أثار مخاوف القوميات الأخرى من هيمنة صربية جديدة، ولذا تعددت الضغوط من أجل لا مركزية سلطة القرار حتى تحول قدر مهم من السلطة نحو الجمهوريات والأقاليم ذات الحكم الذاتي. ولقد أدى هذا الوضع إلى نوع من التعددية الإقليمية حيث لعبت مرة أخرى المشاعر القومية والعرقية دورها، هذا ولقد حصلت البوسنة عام 1971 - أي بعد 22 عامًا من بداية التجربة الاتحادية - على الاعتراف بها كجمهورية لها حقوق الحكم الذاتي وفي إطار الاعتراف بها «قومية مسلمة» - أي

تضم الصرب والكروات ذوى الديانة المسلمة - ومن ثم أضحى أصحاب هذه الديانة يمثلون قومية متميزة استنادًا إلى عامل الدين وليس العرق. ولقد حرصت الحكومة الفيدرالية اليوجوسلافية على أن تفسر هذا الوضع على نحو يطمئن العلمانيين والشيوعيين، على أساس أن وصف «مسلم» في البوسنة والهرسك لا يعبر عن انتماء إلى جماعة مسلمة بالمعنى الديني ولكن أضحى لهذا الوصف معنى جديد «قومي». وهكذا وبعد أن كان النظام اليوجوسلافي الاتحادي يضم عند قيامه 1949م خمس جمهوريات فإن دستور 1974م اعترف بجمهورية البوسنة والهرسك كجمهورية سادسة في إطار الاتحاد، وأتاح هذا الدستور للمسلمين فرصة استعادة هويتهم الدينية ولكن تحت وطأة الرقابة الصربية والكرواتية، وكان هذا التطور في وضع البوسنة انعكاسًا لرؤية تيتو.

حقيقةً أراد تيتو الكرواتي- السلوفاني الأصل - من خلال زعامته الكاريزمية ونظامه الفيدرالي أن يقيم دمجًا قسريًا بين القوميات من خلال تطوير مفهوم الأمة اليوجوسلافية ومن خلال الالتفاف حول أيديولوجية واحدة تتشكل من مزيج من الأفكار الاشتراكية والفيدرالية واللامركزية الإدارية وتعكس صبغة وطنية على الشيوعية انطلاقًا من رفض النموذج الاستاليني، لكن في نفس الوقت، وانطلاقًا من قناعته بأن صربيا الضعيفة تعني يوجوسلافيا القوية، سعى إلى تقليص مساحة صربيا وتعادلها مع كرواتيا للحد من الهيمنة الصربية؛ ولذا أقام جمهورية البوسنة والهرسك- التي كانت ضمن الصرب في ظل دولة يوجوسلافيا فيما بعد الحرب الأولى - كمنطقة عازلة بين الجمهوريتين.

ومع ذلك ظل الصرب هم الذين يحكمون يوجوسلافيا. فالعاصمة بلجراد والصرب يسيطرون على البيروقراطية والجيش الاتحادي والأمن الداخلي.

ولقد ظلت الانقسامات العرقية والعداءات بينها كافية وتحت السيطرة طوال حكم تيتو، فقد لعب دورًا فريدًا في سياسات يوجوسلافيا وفي الحفاظ على وحدتها والتصدي للصراعات الاجتماعية التي كانت تهددها.

ولم تكن شخصية تيتو الكاريزمية فقط أو أسلوبه في تخطيط النظام وإدارته على نحو يؤدي - كما اعتقد - إلى صهر القوميات، هي العوامل الوحيدة التي ساعدت على استمرار التجربة اليوجوسلافية الاتحادية الشيوعية في ظل نوع من الاستقرار بمعنى محدد وهو عدم اندلاع أعمال العنف بين القوميات، ولكن توفرت مجموعة أخرى من العوامل. وهي تتلخص فيما يلي: أولها: النمو المستمر للاقتصاد اليوجوسلافي على نحو أدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة للجميع بالرغم من التفاوت النسبي في هذا المستوى بين كرواتيا وسلوفانيا وبين الآخرين. ثانيها: أنه بالرغم من القيود على الجماعة المسلمة ووضعها كأقلية على صعيد يوجوسلافيا ككل (وليس في البوسنة)، فإنها والقوميات الأخرى لم تشعر بأن وجودها - سواء في الجمهورية التي تضمها كأغلبية أم كأقلية في جمهوريات أخرى - معرضة للخطر.

ثالثها: تمتع نظام يوجوسلافيا- على عكس باقي دول شرق أوروبا - بدرجة أكبر من الشرعية في نظر مواطنيه، وهي ترجع إلى ظروف تكوينه في ظل نجاح المقاومة اليوجوسلافية أساسًا في تحرير أراضيها من الاحتلال النازي، وفي ظل تحدي تيتو للاستالينية، ونزاعه مع الاتحاد السوفيتي كذلك تمتعت يوجوسلافيا - نظرًا لدورها على صعيد حركة عدم الانحياز - وفي ظل الحرب الباردة بدور عالمي متميز؛ ولذا استمرت أسس شرعية وتماسك نظام يوجوسلافيا طالما استمرت القطبية الثنائية والحرب الباردة.

- **الحل الثالث: من التحرك نحو استقلال الجمهوريات مع بداية انهيار**

الكيان الاتحادي إلى انفجار الصراع الكامن من جديد:

مع غياب تيتو وطوال الثمانينيات أخذت مؤشرات ظهور الاختلافات بين القوميات وقادتهم في التزايد. ومع تعقد وصعوبة حل هذه الاختلافات تنامت مؤشرات الانقسام في نفس الوقت الذي أخذت تتداعي تدريجيًا وبصورة تراكمية العوامل التي سبق وساعدت حل تيتو على الاستمرار. ومع الانتهاء التام لتأثير هذه العوامل بدأ مسلسل الانهيار والتفكك ولكن بصورة عنيفة بعد أن فشلت محاولات الحفاظ على تماسك الكيان الفيدرالي أو محاولات استبداله بكيان كونفدرالي جديد وكذلك بعد الفشل في الانسلاخ بطريقة سلمية. وكان للبوسنة والهرسك وضعها عبر هذه التطورات وكذلك مواقفها منها.

وهكذا بدأت منذ 1990 حلقة جديدة من حلقات تطور مشكلة القوميات الأزلية في قلب جنوب البلقان، وكان للبوسنة والهرسك وصفها في هذه الحلقة. وبدون الدخول في تفاصيل تطور أزمة يوجوسلافيا وانفجارها من الداخل (1980 – 1990) وحتى بداية الحروب، يكفي الإشارة إلى مجموعة من العوامل التي تفسر هذا الانفجار العنيف حتى نصل إلى صياغة بعض الإشكاليات التي ننطلق منها في استعراض معطيات الوضع الراهن ولكن على ضوء مدلولات خبرة التطور التاريخي.

لقد احتوت التحليلات التي تناولت هذه العوامل[1] أحكامًا ضمنية أو صريحة تعكس اتفاقًا على أن مشكلة القوميات باقية وإن اختلفت وتنوعت الأسباب التي فجرت الحلقة الراهنة منها وتنقسم هذه العوامل إلى ما يلي:

من ناحية: تداعيات النظام الفيدرالي وتدهور شرعيته في نظر مواطنيه نتيجة الجمود السياسي والتدهور الاقتصادي، فلقد استمر خلال الثمانينيات انخفاض الإنتاج ومستوى المعيشة وارتفاع البطالة والتضخم على نحو غيَّر من الصورة التي

(1) انظر المصادر نفسها المذكورة في الهامش السادس من الدراسة.

سادت منذ الستينيات، وفي نفس الوقت حالت المشاكل التي واجهتها صيغة القيادة الجماعية والمتعددة القوميات - والتي أرسيت في بداية 1970 - كذلك حال اشتراط الاتفاق على القرارات المركزية وفقًا لدستور 1974، حالت جميعها دون إنجاز عملية إصلاح حقيقية لتجاوز واقع الأزمة السياسية والاقتصادية وعلى النحو الذي يؤمن نوعًا من التوازن بين مصالح السلطة المركزية وبين التطلعات القومية التي أخذت تظهر في الجمهوريات واتضحت قوتها منذ البداية في كرواتيا وسلوفانيا بصفة خاصة.

ولهذا رأى اتجاه مهم في التحليلات أن فشل قادة يوجوسلافيا بعد تيتو في حل مشاكل النظام إنما يرجع إلى طبيعة هيكل النظام الفيدرالي الذي تبلور في السبعينيات عقب ضغوط في الستينيات، حيث لم يكن إلا محاولة من الشيوعية لإدارة المشكلات العرقية في إطار سياسي جماعي ولكن لم تتوافر لدى هذا الإطار المقومات اللازمة لتطوير مصالح اقتصادية متبادلة عبر الجمهوريات المختلفة يكون بمقدورها تجاوز مشاعر التباغض العرقي. كما لم يتوافر بعد انهيار العصبة الشيوعية تنظيم سياسي موحد عبر الجمهوريات، فلقد أضحى العامل العرقي هو أساس تكوين الأحزاب في الجمهوريات بعد الدخول في مرحلة التحول نحو التعددية والديمقراطية منذ1989.

ومن ناحية أخرى: أثرت البيئة الأوروبية والعالمية المحيطة: فلم يثُر التحدي الحقيقي للنظام اليوجوسلافي إلا بعد ثورات شرق أوروبا 1989 ومع تداعي الاتحاد السوفيتي وتنامي المشاعر القومية والاتجاهات الاستقلالية في أرجائه. وهكذا وصل أثر البيئة الدولية في مرحلتها التحولية إلى أقصاه. حيث لم يعد المناخ الدولي- في ظل تهاوي الشيوعية وتصفية القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة وسياسات الكتل - يضغط من أجل بقاء يوجوسلافيا موحدة. فإذا كانت الحرب الباردة وسياسات الكتل قد ساعدت على تقييد وتسكين وإخفاء الصراعات العرقية ليس في يوجوسلافيا فقط ولكن في شرق أوروبا بل في الاتحاد السوفيتي، فإنه مع نهاية هذه الحرب ومع تهاوي

الشيوعية زالت كل القيود وبخاصة مع انشغال القوى الكبرى في النظام الدولي بمشاكل إعادة ترتيب أوضاعها في ظل النظام الدولي الجديد. وهكذا في ظل هذا الإطار الدولي وفي ظل العملية السياسية الليبرالية التي بدأت 1989 – 1990، انكشف الغطاء – ولكن بصورة عنيفة وتصادمية – عن الاتجاهات القومية الاستقلالية على نحو هدد بقاء ووجود الكيان الفيدرالي اليوجوسلافي كما هدد حلم «صربيا الكبرى».

ومن ناحية ثالثة: أثرت العلاقة بين التحول الديمقراطي وبين نمو المشاعر القومية والانفصالية على ضوء أهداف القيادات السياسية في الجمهوريات، فلقد أفصحت هذه القيادات وخاصة بعد انتخابات 1989 – 1990 عن توجهات قومية واضحة، قد تجسدت هذه التوجهات في مسارين متناقضين. مسار توجه القيادة الصربية – الشيوعية نحو مزيد من الهيمنة ومزيد من المركزية، وفي المقابل كان هناك مسار توجه القيادات الكرواتية – الشيوعية أيضًا نحو مزيد من رفض هذه الهيمنة الصربية والتعبير عن الرغبة الاستقلالية. ولقد ترجمت السياسات والإجراءات التي اتخذتها كل من الجمهوريتين في داخلها تجاه الأخرى وتجاه أزمة كوسوفو 1989 هذين المسارين. وكانت «المسألة الصربية» تقع في قلب هذا التناقض وتعكس طموحات «صربيا الكبرى»، والمقصود بهذه المسألة من منظور القيادة الصربية حق 25 ٪ من صرب يوجوسلافيا الذين يعيشون خارج صربيا في العيش مع بقية الشعب الصربي في دولة واحدة بحيث لا يقعون تحت هيمنة قومية أخرى. وتنبع هذه المسألة من طبيعة النسيج العرقي لجمهوريات يوجوسلافيا في البوسنة بصفة خاصة والمتوازنة تاريخيًا، حيث توجد أقلية صربية في كرواتيا وفي البوسنة– كما سنرى لاحقًا – ولقد مثلت رؤية القيادة الصربية لهذه المسألة تحديًا كبيرًا منذ البداية لاستمرار الحدود القائمة للجمهوريات اليوجوسلافية في حالة رغبتها في الاستقلال وذلك حفاظًا– وفق هذه الرؤية – على حق تقرير مصير الأقليات الصربية. بعبارة أخرى فإن الصرب خلال أزمة الكيان الفيدرالي أرادوا تنمية وضع صربيا كقاعدة رئيسية للاتحاد الفيدرالي تفرض هيمنتها على أجزائه. ولكنهم في نفس الوقت رفعوا شعار «كل صربي في أمة صربية واحدة»

وذلك في حالة عدم بقاء الكيان الفيدرالي تحت هيمنتهم. وهذا يعني أنه في حالة استقلال الجمهوريات يجب أن تتعدل الحدود لمراعاة حق تقرير المصير للصرب الموجودين في الجمهوريات الأخرى. ولقد عكست هذه الرؤية بالطبع هدف وحلم «صربيا الكبرى» ولو باستخدام القوة والعنف. وبالفعل لم يجد الصرب بعد تهاوي الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة إلا القوة وسيلة للحفاظ على هيمنتهم على يوجوسلافيا موحدة أو تحقيق حلم صربيا الكبرى على حساب الجمهوريات الأخرى.

ومن أهم مدلولات هذه الحلقة من التطور التاريخي لوضع سلاف الجنوب. من بينهم البوسنة، المدلولات التالية:

كان تكوين يوجوسلافيا 1918 في ظل ميراث انهيار الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية، ثم إعادة تكوينها 1948 في ظل ميراث فترة ما بين الحربين العالميتين والاحتلال النازي وتسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية ثم تفككها منذ 1990 في ظل ميراث انتهاء الحرب الباردة وتصفية القطبية الثنائية، كان هذا التكوين وإعادة التكوين دائمًا في ظل دور متفوق للصرب على باقي شعوب السلاف كان من العوامل ذات الأثر الكبير على السلام في البلقان وفي أوروبا.

ولقد بينت هذه الخبرة فشل محاولة جمع القوميات في إطار دولة واحدة تحت هيمنة قومية واحدة، وكذلك محاولة جمعها في إطار فيدرالي يضم كيانات ذات حكم ذاتي ولكن تحت هيمنة أيديولوجية علمانية واحدة اعتقد المؤمنون بها أنها يمكن أن تصهر هذه القوميات وتخلق وعيًا جماعيًا جديدًا.

ويرجع فشل هذه المحاولات إلى عوامل مختلفة بعضها أصلية مستقلة وبعضها الآخر تابع. وتتصل العوامل الأصلية بالميراث التاريخي الذي حمل معه جذور الكراهية والحقد المتبادل الذي ما إن يجد المناخ المناسب إلا وينفجر، كما تتصل أيضًا بالجغرافيا البشرية. أي طبيعة التداخل والانتشار العرقي والديني

عبر الجمهوريات بحيث لا تتطابق حدود مواطني كل قومية مع الحدود السياسية للكيان الذي تتجمع فيه أغلبيتها. أما العوامل التابعة فهي التي تنعكس تأثيراتها سكونًا وتجميدًا أو تفجرًا على صراعات القوميات. وهي تدور حول الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية من ناحية والإطار الدولي وطبيعة توازنات القوى الأوروبية الكبرى وتدخلاتها من ناحية أخرى.

وتطرح بعض هذه العوامل التابعة– وخاصة الداخلية – إشكاليات نظرية هامة تناقشها بعض الدراسات الغربية التي اهتمت بتحليل أسباب أزمة تفكك يوجوسلافيا بالقوة المسلحة وأسباب انفجار الصراع القومي الدموي.

وتتلخص هذه الإشكاليات في بعدين أساسيين يدوران حول العلاقة بين كل من الاقتصاد والديمقراطية وبين مشكلة القومية، وتثير هذه العلاقة نقاشًا كبيرًا الآن على ضوء تفجر مشكلة القوميات ليس في يوجوسلافيا فقط ولكن في أرجاء العالم. في نفس الوقت الذي يمر به النظام العالمي بتحولات عميقة سياسية اقتصادية تنعكس على الداخل. ويمكن أن نميز على صعيد هذا النقاش في نطاق المحور الغربي بين تيارين:

أولهما: يقرن بين عواقب غياب الديمقراطية والتدهور الاقتصادي وبين انفجار مشكلة الصراع القومي عند بداية التحول الديمقراطي. وثانيهما: يرفض حجج وأسانيد هذا التيار السابق الذي يفترض أن الديمقراطية وتحسين الأوضاع الاقتصادية يوفران مناخًا ملائمًا لحل مشكلة القوميات.

بالنسبة للتيار الأول: فهو ينطلق من تسجيل ملاحظات من الواقع الراهن، ففي حين سجلت بعض التحليلات[1] في بداية 1990 أن عملية التحول الديمقراطي يمكن أن تفجر مشكلة القوميات في دول البلقان الشيوعية السابقة، فإن تحليلات

(1) Stephen Burg: op. cit.. pp 16 - 17.

أخرى[1] عن الوضع في يوجوسلافيا بعد انفجاره 1991 رأت أن هذا الانفجار ليس مرجعه فقط الجذور التاريخية للصراع العرقي ومن ثم عدم قدرة الشعوب المختلفة على العيش معًا، ولكنه يرجع للمشاكل الاجتماعية- السياسية وخاصة غياب الديمقراطية طوال فترة الحكم الشمولي الذي لم يحل المشكلة ولكن سكنها. ولذا فلقد انفجر الوضع مع الانهيار المفاجئ لهذا النظام الشمولي ومع بداية التحول الديمقراطي.

هذا ولقد رأت مصادر أخرى[2] أن العلاقة بين الديمقراطية والقوميات في مرحلة ما بعد الشيوعية في دول شرق أوروبا بصفة عامة من أهم الإشكاليات التي تواجه مستقبل هذه الدول على أساس أن القيادات الجديدة في يوجوسلافيا السابقة، سواء ذات التوجهات الديمقراطية (كرواتيا) والتي مازالت على شموليتها (صربيا)، جميعها مشحونة بالمطامع القومية المتعصبة. ولذا فإن ما يسمي «قومية ما بعد الشيوعية» يعد من أخطر الظواهر لأنها تجمع بين عدم التسامح القومي وبين فلسفة وإستراتيجية الديكتاتورية الشيوعية. ويرى هذا التحليل أن شيوعيي صربيا أوضح مثال على هذه الظاهرة. فإن القومية في حد ذاتها ليست هي سبب اندلاع الصراع، ولكن السبب هو عدم كفاية الديمقراطية بمعنى عدم الاستعداد لضمان المطالب الشرعية للقوميات المختلفة. وعلى العكس فإن الديمقراطيين الحقيقيين يعرفون جيدًا أن حقوق الإنسان لا تتجزأ، وأن حق تقرير المصير لا يمكن تطبيقه بصورة انتقائية، وأن استخدام القوة العسكرية لحل المشاكل السياسية والقومية ليس حلًا مقبولًا. ويخلص هذا التحليل إلى أنه ما من قومية واحدة

(1) Catherine Samary: op. cit.. p9.

(2) Geza Jes Zenszky: Nothing quiet no the Eastern front. Nato. Review. June 1992. pp 7 - 12.

يمكن أن تكون بمفردها أساس ومحور الديمقراطيات الجديدة في الدول متعددة القوميات في وسط وشرق أوروبا.

ولهذا فإن بعض أدبيات علم الاجتماع الغربي حول الصراعات العرقية والتي تستند إلى دراسة نطاق واسع من حالات التعدد العرقي، تبرز هذه الأدبيات بوضوح العلاقة القوية بين تسييس ظاهرة العرقية وبين التنافس الاجتماعي والاقتصادي النابع من أوضاع الندرة؛ ولذا فهي ترى أن البدائل التي يمكن أن تسهم في عدم تسييس العرقية نمطان: البديل الأول: ذو طبيعة اقتصادية تجارية مالية يقوم على تنمية اقتصاديات المنطقة وتحريرها، والبديل الثاني: ذو طبيعة سياسية أي تطوير الثقافة السياسية مع التركيز على قضايا التحول الديمقراطي ومبادئ النظم الديمقراطية وثقافة التسامح والتعايش.

والتيار الثاني: ينطلق أساسًا من مناقشة نتائج النظريات الغربية - الماركسية والليبرالية على حد سواء - حول تأصيل مشكلة صراع القوميات وسبل علاجها. وتجري هذه المنافسة على ضوء المقارنة بين نماذج عدة وعلى نحو يبين عدم مصداقية هذه النتائج على ضوء الأوضاع المعارضة للمشكلة في ظل الشيوعية وفي ظل ما بعد الشيوعية[1]. فمن أهم أبعاد هذا التيار إثبات خطأ الافتراضات الماركسية وغير الماركسية عن انتهاء الوعي العرقي تحت تأثير التصنيع والتحضر وانتشار الثقافة، وعن أن العالمية ستحل محل الخصوصية بعد أن تندمج القوميات الاقتصادية لظهور المشكلة وكيفية علاجها، ويدعو للاهتمام بدرجة أكبر بتأثير المتغيرات السياسية النظمية والمجتمعية. ولكن مع ذلك يناقش مقولة العلاقة بين الديمقراطية والمشكلة على نحو يبين أن غياب الديمقراطية قد يفرض تسكين المشكلة

(1) Rita Jalali. Seymour Martin Lipset: Racial and Ethnic Conflicts: A Global Perspective. Political Science Quarterly. Vol.107 No. 4 1992 - 1993 pp 585 - 606.

وأن فترة التحول نحو الديمقراطية قد تفجرها. ومن ثم فقد تصبح القوميات قوى تحول دون مجتمع ديمقراطي مدني متسامح ولكن ما هو مدلول هذه الإشكاليات على ضوء المنظور الإسلامي لمشكلة القوميات؟ سؤال يطرح نفسه على التفكير.

خلاصة:

على ضوء العرض في الحلقات الثلاثة السابقة، وانطلاقًا من الافتراض الأساسي الذي يتمحور حوله هذا العرض. يمكن أن نوجز بعض أهم مدلولات التطور التاريخي على النحو التالي:

أ - مشكلة القوميات في جنوب البلقان هي محصلة تفاعل التاريخ والجغرافيا والسياسة، ومن ثم فهي مشكلة ممتدة وإن كانت قد تشكلت في أطر متنوعة عبر خمسة قرون أي منذ بداية الفتح الإسلامي. ولم يخلق هذا الفتح المشكلة برمتها ولكن أضاف إليها بعدًا جديدًا، حيث إن الصراع العرقي والمذهبي في المنطقة أقدم من الفتح الإسلامي.

ب - تتلخص العوامل الداخلية والإقليمية للمشكلة عبر امتدادها في طبيعة التركيبة العرقية- الدينية، وفي طبيعة توزيع هذه التركيبة جغرافيًا، وفي طبيعة العلاقة الصراعية بين المجموعات العرقية - الدينية والتي ترجع إلى ما قبل دخول الإسلام للمنطقة، وفي تطور طبيعة هذه العلاقة الصراعية في ظل آثار الحكم العثماني خلال فترات قوته وضعفه، وفي ظل انتقال فكرة القومية إلى البلقان منذ بداية القرن الـ19م، وتأثيرها على محاولات الاستقلال عن الحكم العثماني وفي ظل تجربتي الدولة الموحدة في فترة ما بين الحربين العالميتين ثم في ظل التجربة الفيدرالية الشيوعية.

ج - بالرغم من ذاتية العوامل الداخلية والإقليمية إلا أن الإطار الدولي مارس

تأثيراته على تشكيل وإعادة تشكيل إطار العلاقة بين القوميات في هذه المنطقة ابتداءً من الوقوع تحت الهيمنة العثمانية والقيام أولًا بدور المنطقة الحاجزة بين العثمانيين وأوروبا في ظل توازن قوى صالح العثمانيين، ثم بدور ساحة اختبار التوازنات الجديدة لصالح أوروبا، ثم انتقالًا إلى مرحلة ما بعد الحكم العثماني وتطبيق ما سمى بحق تقرير المصير الذي لم يكن إلا تطبيقًا لتوازنات أوروبية عدة دون مراعاة لحقيقة المشكلة؛ ولذا انفجر الوضع أكثر من مرة كلما تغير الإطار الدولي المحيط وسمح بذلك.

د - إذا كان تغير الإطار الدولي قد انعكس على انفجار أو تقييد الصراع العرقي فإن مراحل السكون اقترنت بوجود دور فاعل لقوة مهيمنة أكبر من القوى المتصارعة، أما مراحل الانفجار فتقترن بغياب هذا الدور الفاعل خلال مراحل تحول النظام الدولي من ناحية، كما تقترن من ناحية أخرى بانتهاز الصرب- الطامحون دائمًا للهيمنة - للفرصة ومن ثم توالى أعمال العنف والتصفية المتبادلة بين القوميات الثلاث التي كان المسلمون يمثلون في أغلب المراحل- الضحية الأساسية ولكن ليست الوحيدة دائمًا ولا تنتهي دائرة العنف إلا بفرض حل من القوى الخارجية المهيمنة على ضوء توازن المصالح بينها.

هـــ - وهكذا لم يتم عبر خمسة قرون- منذ بداية الفتح الإسلامي - حل مشكلة صراع القوميات، فلم يتم صهر إجباري أو إرادي وتوالي الانتقال عبر ثلاثة حلول: حكم وهيمنة قوة خارجية كليًا أو جزئيًا (العثمانية ثم النمساوية- المجرية)، بعض دويلات مستقلة منذ 1878، دولة واحدة تضم القوميات الثلاثة منذ 1918، دولة فيدرالية منذ 1948. وبالرغم من مظاهر الاستقرار السطحية خلال بعض فترات تطبيق كل من هذه الحلول إلا أن جذور الصراع ظلت قائمة دون ذوبان.

الجزء الثاني

ماذا يحدث، وكيف، ولماذا؟

تطورات الحرب والدبلوماسية في جمهورية البوسنة والهرسك: من إعلان الاستقلال إلى واقع التقسيم المفروض بالقوة العسكرية

مقدمة:

على ضوء خلاصة التطور التاريخي ومدلولاتها بالنسبة لنمط تكرارية انفجار الصراعات العرقية في جنوب البلقان ولنمط تسويتها في ظل تدخلات خارجية، وفي محاولة لوضع المرحلة الراهنة (مارس 1992 - يولية 1993) من أزمة البوسنة والهرسك في سياق هذا التطور فإن هذا الجزء من الدراسة ينطلق من مجموعتين من الإشكاليات، تدور الأولى حول رؤى أطراف الصراع ومواقفهم خلال التطورات العسكرية والدبلوماسية منذ انفجار الأزمة مع إعلان استقلال جمهورية البوسنة. وتدور الثانية حول أبعاد التدخل الخارجي والعلاقة بينه وبين هذه التطورات في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة من إعادة تشكيل النظام الدولي برمته ونظام الأمن الأوروبي عقب انتهاء الحرب الباردة، وتثير المجموعة الأولى من الإشكاليات التالي:

(1) ما هي رؤية كل من أطراف الصراع (الصرب، الكروات، المسلمين) في البوسنة لقضيته ولوضع الطرف الآخر بعد أن انتهى الإطار الذي فرض التعايش في ظل حل "تيتو"؟ وما هي رؤية كل طرف لمستقبل البوسنة كدولة مستقلة موحدة أو تقسيمها؟ وما هي مبرراته لسياساته؟ وهل ظهر على صعيد رؤية قادة مسلمي البوسنة أبعاد إسلامية سواء بالنسبة لجذور الصراع أم الأزمة أم شكل الدولة؟ وهل تطورت هذه الرؤى والسياسات مع تطور المعارك العسكرية؟

(2) كيف جرت التطورات العسكرية لفرض الأمر الواقع للتقسيم بالقوة من

جانب الصرب؟ كيف ظهرت العلاقة في الحركة الصربية بين الأداة العسكرية وبين الهدف السياسي النهائي؟ وكيف جاء رد فعل كل من المسلمين والكروات؟ وكيف تطور لمواجهة النتائج السياسية للعمليات العسكرية؟ لماذا استمرت الحرب حتى الآن، بالرغم من أن الصرب قد حققوا منذ سبتمبر 1992 هدفهم العسكري الأول – أي السيطرة على 70 ٪ من أراضي البوسنة؟ هل نظرًا لاستمرار المقاومة المسلمة ضد فرض الأمر الواقع بالقوة؟ أو نتيجة تعقد الوضع العسكري والسياسي بسبب تطور موقف الطرف الكرواتي ومناوراته وتلاعبه بين الطرفين الصربي والمسلم؟ أو لاتجاه الصرب نحو تغيير الخريطة السكانية وأدوات العنف وانتهاك حقوق الإنسان والتصفية العرقية على الأراضي التي تم السيطرة عليها تدعيمًا للمكاسب وتحركًا نحو دولة صربية فقط؟ وأخيرًا هل يمكن أن نميز بين نقاط تحول كبرى في نتائج ومسار العمليات العسكرية وبين نقاط تحول نتائج ومسار العملية التفاوضية تحت رعاية قوى خارجية؟ وهل يتضح أن الهدف السياسي النهائي هو التقسيم إلى دويلات متجانسة عرقيًا أي دويلات قومية بحيث يمكن القول أن التطهير العرقي لم يكن أداة في الحرب ولكن غاية هذه الحرب لتحقيق الهدف السياسي.

(3) ما هي العلاقة بين صرب البوسنة وكرواتييها وبين دولتي صربيا وكرواتيا؟ هل أثرت التطورات الداخلية في كل من الدولتين وعلاقتهما بالقوى الخارجية على مواقفهما وعلى مسار العمليات العسكرية في البوسنة وعلى مسار المفاوضات؟

وتثير أيضًا المجموعة الثانية من الإشكاليات مجموعة من الأسئلة. وتنبع هذه الأسئلة من واقع التغير الذي أصاب وضع منطقة البلقان في التوازنات الأوروبية عقب انتهاء الحرب البادرة فإذا كان اهتمام الساسة والأكاديميين قد تركز خلال أربعة عقود (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) على وسط أوروبا باعتبارها مصدر التهديد الأساسي لأمن أوروبا، بحيث لم يتطرق الاهتمام إلى المشاكل الأمنية

لجنوب البلقان في إطارها الإقليمي الأكثر اتساعًا. إلا أنه منذ نهاية الثمانينيات ومع نشاط التفاعل بين عدة قوى مؤثرة على أمن البلقان وكذلك على أمن أوروبا بصفة عامة بدا أن التهديد الأساسي لأمن أوروبا سيصدر من جانب الصراعات العرقية والانقسامات السياسية في البلقان. ولذا فإن تيارًا مهمًا من الدراسات حول مستقبل أمن أوروبا ما بعد الحرب الباردة، أبرز منطقة البلقان ومشاكلها القومية باعتبارها من أهم المشاكل التي تهدد هذا الأمن والتي ستفجر نوعًا جديدًا من الصراعات على الساحة الأوروبية بعد انتهاء الصراع الأيديولوجي مع الشيوعية؛ ولذا ثارت في 1990 التساؤلات التالية التي تتصل بتفكك يوجوسلافيا بصفة عامة وانفجار الصراع بين قومياتها منذ نهاية 1990، كما تتصل بوضع البوسنة بصفة خاصة.

(4) ما هي المواقف الأوروبية والأمريكية من استمرار الاتحاد اليوجوسلافي أو تفككه واستقلال جمهورياته؟ لماذا ظهرت مواقف مساندة لاستمرار الاتحاد في البداية؟ ولماذا تطورت بعد ذلك مع الاتجاه للاعتراف بالجمهوريات المستقلة؟ وهل كان بمقدور الغرب ومن مصلحته أن يفرض استمرار الكيان الجماعي الذي كان يضم هذه الجمهوريات أو كان للتفكك ولو بالقوة كفة راجحة؟ وما علاقة هذا بالحسابات الأوروبية وتوازنات القوى الجديدة؟ بعبارة أخرى هل كان ممكن أن يتكرر ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى والثانية من فرض حلول للمشكلة تقوم على ضم القوميات في كيان واحد موحد أو اتحادي؟ أو كان الوضع الأوروبي والعامي يدفع لبديل ثالث؟ ولكن على حساب أي من الصرب أم الكروات أم المسلمين؟

(5) كيف تعامل الغرب مع اتجاه عملية التفكك نحو العنف بعد أن فشل البديل السلمي؟ وكيف قدر عواقب اندلاع حروب أهلية (أو إقليمية) وعواقب اتباع نطاقها إلى أطراف أخرى في البلقان على أمن أوروبا؟ وهل وصل هذا التقدير إلى حد يستوجب التدخل؟ وكيف وإلى أية درجة ونحو أية غاية؟

(6) ما هي احتمالات التدخل المباشر؟ وإلى جانب أي طرف وفي أية حدود؟ هل لمنع هيمنة صربية على البلقان؟ أم للتمكين لدولة كرواتية توازن دولة الصرب أو لمنع دولة مسلمة مستقلة؟ وما علاقة كل من هذه الاحتمالات بطبيعة التوازنات الأوروبية الحالية بعد وحدة ألمانيا وانهيار الاتحاد السوفيتي من ناحية، وبمدلولات الميراث التاريخي لمواقف الدول الأوروبية من صراع القوميات في البلقان من ناحية أخرى، هل ستظهر تأثيرات المواقف التاريخية السابقة سواء من جانب ألمانيا (وريثة موقف النمسا) المضادة لدولة صربية أرثوذكسية والمساندة للكروات الكاثوليك أم من جانب روسيا الاتحادية وريثة تقاليد المساندة لسلاف البلقان من الأرثوذكس أم من جانب فرنسا وبريطانيا اللتين أيدتا منذ نهاية القرن التاسع عشر دولة صربية كبرى لموازنة الدور الألماني والروسي على حد سواء، بعبارة أخرى موجزة ما هو موقف الغرب من خيار أو حلم "صربيا الكبرى" طالما لم تستمر يوجوسلافا الموحدة في ظل هيمنة صربية؟ وهل صربيا الكبرى في حد ذاتها وفي حالة تحققها بالقوة المسلحة ولو على حساب القوميات الأخرى هل هي خيار مقبول في ظل التوازنات الحالية بين القوى الأوروبية؟

(7) كيف جاءت ردود أفعال القوى الخارجية للعدوان الصربي على البوسنة؟ وكيف تطورت وما هي قنواتها وأدواتها؟ وما هي الأوزان النسبية لقنوات الحركة الدولية، الجماعة الأوروبية، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة. منظمة المؤتمر الإسلامي؟ وما هي أولوية الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية؟ وما هي المحصلة النهائية للتدخل الخارجي من خلال هذه القنوات وهذه الأدوات؟ وما هي درجة فعاليتها؟ هل جاء حجم وطبيعة وتوقيت التحركات الغربية والدولية بالقدر المتناسب مع حجم المأساة والعدوان؟ هل تصدت هذه التحركات لجوهر الأزمة وجذورها- أي العدوان بالقوة - أو لعواقبها الإنسانية؟

(8) بعبارة أخرى موجزة وملخصة للغاية من وراء كل التساؤلات السابقة: ما هي مدلولات مواقف القوى الأوروبية بالنسبة لاحتمال أو إمكانية واحد من حلين كليهما في نظر المراقبين الآن من قبيل الحلم وخاصة على ضوء الميراث التاريخي. الحل الأول هو إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه أي عيش القوميات معًا من جديد في تسامح في البوسنة. الحل الثاني تكوين دول متجانسة عرقيًا بالفعل وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا بالقوة والتصفية. وهو الجاري تنفيذه منذ 1992 في البوسنة.

(9) ومن واقع القراءة التراكمية للوقائع والأحداث الخاصة بالتطورات الداخلية والجهود الدولية[1] في الفترة من مارس 1992 وحتى نهاية يونيه 1993 يمكن التمييز بين عدة مراحل مرت بها تطورات أزمة البوسنة والهرسك وسيتم العرض التالي وفق هذا التقسيم المرحلي. وسيستند العرض في كل مرحلة إلى محورين أساسيين: التطورات الداخلية والجهود الدولية، على نحو يحرص على بيان التفاعل بينهما وعلى استخلاص نمط توظيف الأداة العسكرية والاقتصادية للتأثير على الداخلي. والجدير بالملاحظة أنه داخل هذا التقسيم المرحلي هناك التقسيم الموضوعي، فبالرغم من أهمية الأخير إلا أن التقسيم المرحلي يبدو أكثر اتساقًا مع طبيعة هدف هذه الدراسة وافتراضاتها الأساسية فهو سيبين لنا التطور في التفاعل بين الرؤى وبين أدوات التدخل الدولي وبين تكريس الأمر الواقع على نحو يكشف عن أمرين: تصاعد خسارة المسلمين على أرض الواقع ومن ثم تنازلاتهم المتوالية على الصعيد الدبلوماسي من ناحية، وتباطئ القرارات الدولية وضعف مضمونها في وقت تصاعد فيه نطاق وعمق العدوان الصربي من ناحية أخرى؛ ولذا وخلال هذا العرض وعلى ضوء مدلولات التطور التاريخي وانطلاقًا من مجموعة الأسئلة المثارة عاليه. يمكن إعمال الفكر للتوصل إلى فهم أمرين أساسيين مترابطين وغير منفصلين: أولهما: انتقال الدور الخارجي من الاعتراف باستقلال البوسنة إلى

(1) – وذلك بالرجوع إلى الجريدة اليومية "الحياة" والمجلات الأسبوعية الأجنبية:

Time. Newsweek. Economist.

القبول بالتقسيم إلى دويلات على أساس عرقي وذلك في ظل عدم تحرك فاعل لفرض تسوية سريعة تحمي المسلمين من أعمال العدوان الصارخة. فهل هذا يعني أن القوى الأوروبية- على ضوء دروس التاريخ والجغرافيا والسياسة عبر قرنين أي منذ ضعف الحكم العثماني - اتجهت نحو قبول حل آخر غير الحلول التي تعاقبت خلالهما وهو تكوين دويلات قومية متجانسة حقيقية ولو باستخدام القوة العسكرية.

ثاني هذين الأمرين يتصل بالبعد الإسلامي في القضية وهو البعد الذي تجاوزه أحيانًا بدرجة كبيرة أو يتم إبرازه في أحيان أخرى بدرجة أكبر في حين يحيطه الغموض وعدم الوضوح في أحيان ثالثة وذلك على صعيد الأدبيات المختلفة العربية والأجنبية. وسبق أن رأينا هذا البعد سواء فيما يتصل بجذور الأزمة المتصلة بالعداء التاريخي بين المسلمين والأرثوذكس الصرب والكاثوليك الكروات، أم المتصلة بكيفية توصيف مسلمي البوسنة كقومية متميزة بالرغم من الأصول العرقية المتماثلة كقومية متميزة بالرغم من الأصول العرقية المتماثلة مع الصرب والكروات ولكن ما نقصده هنا في هذا الجزء هو مدى دعم مسلمي البوسنة- عند اندلاع الأزمة - بانتمائهم الديني ومدلوله السياسي. وتبرز أهمية ذلك على ضوء ظاهرة التزواج المختلط بين المسلمين والصرب والكروات والانتماء السياسي الشيوعي لهم، وعدم تصويت نسبة من المسلمين- وكذلك من الصرب والكروات في البوسنة على أساس عرقي في انتخابات 1991 كما نقصد بهذا البعد مدى توجه قيادات البوسنة المسلمة نحو فكرة دولة إسلامية ورؤيتهم عن طبيعة هذه الدولة والمؤشرات على ذلك من واقع فكرهم وحركتهم ومدى كفاية هذا الفكر وهذه الحركة كمبرر للعدوان الصربي.

المرحلة الأولى

ما بعد الانتخابات في البوسنة. من الحكم الثلاثي القوميات والموافقة على البقاء في إطار اتحادي يوجوسلافي إلى إعلان الاستقلال وبداية الحرب الأهلية والعدوان الصربي بعد الاعتراف الدولي[1]

(1) مع استحكام الأزمة الاقتصادية والسياسية في يوجوسلافيا الاتحادية تصاعدت المطالب الإصلاحية الاقتصادية (التحول نحو اقتصاد السوق) والسياسية (إطلاق الحريات والتعددية الحزبية) وبعد أحداث ثورات شرق أوروبا 1989 أعلنت رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف في بداية 1990 التخلي عن احتكار السلطة. وجرت في الجمهوريات اليوجوسلافية الست أول انتخابات ديمقراطية حرة وفي حين حقق الشيوعيون نجاحًا (بعد تغير مسميات أحزابهم) في صربيا والجبل الأسود انهزموا في الجمهوريات الأربع الأخرى.

ولم تكن الديمقراطية- ولكن القومية - هي القضية الهامة في هذه الانتخابات فلقد قام التكوين الحزبي في البوسنة على أساس قومي. فكانت الأحزاب الثلاثة الكبرى وهي حزب الحركة الديمقراطية، والحزب الديمقراطي الصربي، وحزب الجماعة الديمقراطية الكرواتية تمثل على التوالي المسلمين، والصرب، والكروات. وجاءت نتيجة الانتخابات في البوسنة في ديسمبر 1990مجسدة للتوزيع النسبي العددي للقوميات وهو 43.7 ٪ مسلمون، 31 ٪ صرب، 17.3 ٪ كروات والباقي يعتبرون أنفسهم يوجوسلاف. فلقد فازت الأحزاب الثلاثة على التوالي بعدد 86، 72، 44 مقعدًا هذا ولقد فاز 17 مسلمًا من أحزاب أخرى حيث فازت ثمانية أحزاب أخرى

(1) السيد عوض عثمان، مرجع سابق.

- Dennison Rusinow: **op. cit**.. pp.154 - 157.
- Stevenl Burg: **op. cit**.. pp. 7 - 11.
- Lenard Cohen: op. cit.

قامت على أساس غير قومي ولكن وطني علماني بعدد 38 مقعدًا ولذا نوه البعض[1] أن النسبة المرتفعة لهذا الاتجاه الرابع (أكثر من 16 ٪) غير القومي تعني أن هناك بوسنة رابعة تتمسك بمفهوم الأمة اليوجوسلافية وترفض التعصبات القومية وكان لهذا الاتجاه في البوسنة نظيره في كرواتيا أيضًا[2] ولذا قام حكم ائتلافي من بين الأحزاب الثلاثة الكبرى. وكانت الرئاسة جماعية فتكون المجلس الرئاسي من (2) من المسلمين و(2) من الصرب و(2) من الكروات وواحد عن الأحزاب الأخرى ورأس علي عزت بيجوقيتش المسلم هذا المجلس وكان رئيس البرلمان صربيًا ورئيس الوزراء كرواتيا. وكانت رئاسة علي عزت بداية الخيط الذي استغله الصرب للترويج عن خطر دولة إسلامية ويرجع ذلك إلى التاريخ السياسي لهذا الرجل فإذا كان رؤساء الجمهوريات الخمسة الأخرى قد ظهروا من خلال مكانتهم المتقدمة في العهد الشيوعي السابق فإن علي عزت ومنذ شبابه– عقب الحرب العالمية – انتسب إلى تنظيم «الشبان المسلمين» ليدخل في صراع مع نظام الحكم الشيوعي حيث اعتقل وحوكم وسجن لمدة ثلاث سنوات وبعد خروجه من السجن شرع في الكتابة التي تعبر عن آرائه الإسلامية. ثم اعتقل 1983 وسجن كمتزعم لجماعة إسلامية وأصدر كتابين هما «البيان الإسلامي» و»الإسلام بين الشرق والغرب»[3] وبعد الانتخابات في الجمهوريات تزايدت المؤشرات على جدية النوايا الاستقلالية لدى كرواتيا وسلوفانيا. وفي نفس

(1) Svebor Dizdorec: Les irrecvables postulas du plan Owen Vance. Le Monde Diplomatique. Mars 1993 p.. 3.

(2) Marcel Guerin: La charte et Le Gengarme. La Monde Diplomatique. Juillet 1998 pp 8 - 9.

- Catherine Samary: La Derive D›une Croatia «ethniquement pure Le Monde Diplomatique. Aout 1992 p3.

(3) انظر التفاصيل في: علي عزت بيجوفيتش: مؤمن لم يتغير، الحياة 20/ 11/ 1993. وانظر عرض مضمون البيان الإسلامي في: د. محمد حرب: مرجع سابق، ص 86 – 100.

الوقت تزايدت المؤشرات عن دعم المؤسسة العسكرية في دعم المواقف الصربية المتمسكة– حتى هذه المرحلة – بالاتحاد الفيدرالي ولكن في ظل هيمنة صربية وفي إطار هذه التطورات، كان موقف البوسنة– كما تجسد في قمة رؤساء الجمهوريات في فبراير 1991 والذي أيدته أيضًا والجبل الأسود في اتحاد فيدرالي خاص بهما ومثلهما البوسنة ومقدونيا على أن تنضم كرواتيا وسلوفانيا في اتحاد كونفدرالي على أن يضم إطار يوجوسلافي موحد هذه الاتحادات الثلاثة بشرط أن تتمتع جميع الجمهوريات داخله بالسيادة والاستقلال. هذا وكان المجلس النيابي الأول للطائفة الإسلامية في جمهورية يوجوسلافيا قد أعلن في أبريل 1990 دستورًا للطائفة الإسلامية باعتبارها طائفة موحدة ومستقلة ينتمي إليها جميع المسلمين في الجمهورية[1].

ومع إعلان كرواتيا وسلوفانيا استقلالهما في يونيه 1991 دخلت الأزمة اليوجوسلافية برمتها مرحلة ثانية وهي مرحلة الحرب بين صربيا والجمهوريتين المستقلتين لتنفيذ الهدف الثاني الكبير للصرب ألا وهو إعادة تقسيم جمهوريات يوجوسلافيا على أساس عرقي بعد أن فشل الهدف الأول أي فرض الهيمنة الصربية على الفيدرالية اليوجوسلافية وبعد اندلاع الحرب. وفي إطار محاولات التدخل الدولي استغلت صربية المؤسسة العسكرية في بسط سيطرتها على ثلث أراضي كرواتيا ذات الأغلبية الصربية (في إقليم كرايينا) وفشلت كرواتيا في تحقيق السيادة على كامل أراضيها بالرغم من حصولها على الاعتراف الدولي بها ولو بعد عدة أشهر من الإعلان حيث انطلقت المواقف الأوروبية والأمريكية في البداية من مساندة الحفاظ على الكيان الاتحادي اليوجوسلافي ثم جاء دور البوسنة مع الإعداد للاستفتاء على السيادة والاستقلال.

فخلال عام 1991 وأثناء الحرب بين كرواتيا وصربيا – تزايدت المطالب داخل البوسنة بالاستقلال؛ وذلك خوفًا من البقاء بمفردها ومقدونيا في إطار الهيمنة الصربية

(1) انظر نص هذا الدستور في: الحياة، 22/ 2/ 1993.

المباشرة وفي مقابل مطالبة حكومة البوسنة في نهاية 1991 الجماعة الأوروبية بالاعتراف باستقلالها اشترطت الجماعة التي كانت قد اعترفت باستقلال كرواتيا وسلوفانيا في 15/ 1/ 1992، أن تجري البوسنة استفتاءً شعبيًا على الاستقلال؛ ولذا أعلنت حكومة البوسنة عن إجراء استفتاء في نهاية فبراير 1992.

ولكن من ناحية أخرى تزايدت المخاطر الانقسامية على وحدة البوسنة نظرًا لطبيعة التركيبة العرقية للجمهورية ونظرًا لطبيعة التداخل العرقي في مدن وقرى البوسنة حيث لا يوجد تركز كامل لكل قومية في منطقة واحدة. كذلك نظرًا لوجود أكبر جماعتين كرواتية وصربية خارج جمهورية صربية وكرواتيا فيمثل كروات البوسنة معظم الكروات الذي يعيشون خارج كرواتيا وهم يبلغون 22 ٪ من إجمالي الكروات، كذلك 24 ٪ من إجمالي الصرب يعيشون خارج صربيا ومعظمهم في كرواتيا وفي البوسنة بنسبة 1: 2 تقريبًا بعبارة أخرى فإنه في لحظة انفجار الأزمة اجتمع تأثير طبيعة توزيع القوميات عبر حدود الجمهوريات الثلاثة مع طبيعة توزيعهم داخل حدود جمهورية البوسنة لينشأ وضعها معقدًا وشائكًا ولذا ازدادت احتمالات اندلاع العنف واستخدام القوة العسكرية لتطبيق حق تقرير المصير لهذه القوميات في اللاستقلال ولقد أعلنت الجماعة الصربية في البوسنة وتعدادها 1.4 مليون رفضها لفكرة الاستقلال وهددت بالانفصال في هذه الحالة ولذا أعلنت في يناير 1992 استقلالها عن البوسنة وطالبت بالانضمام إلى الصيغة الاتحادية الجديدة التي تتكون بين صربيا والجبل الأسود كما أعلنت رفضها الاشتراك في استفتاء فبراير 1992 بل واعتبرته بداية إعلان حرب.

وبالرغم من موافقة كروات البوسنة على فكرة الاستفتاء مما يعني موافقتهم على الاستقلال إلا أن هذه كانت نقطة البداية في موقف كرواتي غامض قام على المناورة بين الصرب والمسلمين في ظل التعاون التام مع كرواتيا الوطن الأم التي تطورت علاقتها بدورها مع صربيا بين الصدام والمساومة حول وضع البوسنة ولقد ظهرت منذ البداية

مخاوف حكومة البوسنة من احتمالات صفقة بين صربيا وكرواتيا لحل النزاع بينهما على حساب وحدة أراضي البوسنة وذلك بالاستيلاء على الأراضي التي تتركز فيها الجماعة القومية المرتبطة بكل منهما. هذا. ولقد كشف الستار عن فكرة تقسيم البوسنة بين صربيا وكرواتيا منذ ما قبل إعلان استقلال البوسنة. فلقد نشرت إحدى الصحف اليوجوسلافية المستقلة في بلجراد[1] تقريرًا في سبتمبر 1991عن اتصالات صربيا مع قادة صرب البوسنة حول توقيت الهجوم على البوسنة وهكذا تبلور ومنذ ما قبل الاستفتاء أو إعلان استقلال جمهورية البوسنة عدة خطوط من التفاعلات المتقاطعة بين الصرب والكروات داخل وخارج البوسنة وبين كل منهما وبين المسلمين. ولقد تطورت هذه التفاعلات عبر المراحل التالية بدرجة أثرت على مصير البوسنة.

(2) وبدأت الحرب الأهلية والعدوان الصربي بعد الاستفتاء وبعد الاعتراف الدولي، ثم توالت الجهود الأوروبية لاحتواء الوضع:

فمنذ الإعلان عن نتيجة الاستفتاء الموافقة على الاستقلال وحتى نهاية أبريل 1992 تزامنت عدة مجموعات من التفاعلات المتقاطعة في تأثيراتها لتبرز ومنذ هذه اللحظة أهمية التركيز على العلاقة بين أرض الواقع من ناحية وبين المسار التفاوضي لإيجاد تسوية من ناحية أخرى.

أ – التطورات الداخلية:

تصاعدت بصورة تدريجية– من جانب صرب البوسنة وبتأييد وتحريض من صربيا– أعمال العنف وتحدي سلطة حكومة البوسنة[2].

---

(1) – نقلا عن:

Sabrina Petra Romet: War in the Balkans. Foreign Affairs. Fall 1992. pp 86 - 87.

(2) – يحدث اختلاف في توصيفات ما حدث: هل هو حرب أهلية أم هو عدوان خارجي من دولة على دولة أخرى. ومناط الاختلاف هو الاعتراف من عدمه بشرعية استقلال البوسنة. وما حدث هو تفاعل بين الجانبين نظرًا لتحريض وتأييد صربيا لصرب البوسنة.

فلقد شهد شهر مارس تفجر المواجهات المتكررة ولكن المحدودة بين القوميات الثلاثة في مدن وقرى البوسنة وفي العاصمة سراييفو وفي موستار وفي نفس الوقت الذي مهد فيه قادة هذه القوميات بضبط النفس كانوا يتبادلون الاتهامات ويحذرون من انفجار الوضع (الحياة: 4، 14، 1992/ 3/ 18).

ثم كان الاعتراف الدولي باستقلال البوسنة نقطة تحول كبرى في التصعيد الصربي العسكري والسياسي وكانت استراتيجية الصرب في التصعيد العسكري تجري على محورين اشترك في تنفيذهما الجيش الاتحادي اليوجوسلافي والميليشيات الصربية واستمر تطورهما عبر المراحل التالية- كما سنرى - المحور الأول: «البدء بالهجوم على المناطق الهامة استراتيجيًا. مثل بوسانسكي بوود وهي المنطقة قرب حدود البوسنة المتاخمة لمنطقة كرايينا ذات الأغلبية الصربية وكذلك فهي المنطقة التي تتمركز فيها خزانات توزيع النفط إلى كافة أنحاء يوجوسلافيا، كما توجد بها قاعدة كبيرة للجيش (الحياة: 26، 30، 1992/ 1/ 3) هذا ولقد لعب الجيش الاتحادي دورًا إلى جانب الصرب وضد المسلمين والكروات في هذه المنطقة الهامة. كما أشار المراقبون إلى دور الكروات في تصعيد المواجهة مع الجيش في هذه المنطقة (الحياة: 3/ 31، 1992/ 4/ 1).

والمحور الثاني: كان بداية حصار الجيش الاتحادي لسراييفو والتهديد باقتحامها مما دفع الحكومة البوسنية لإعلان التعبئة العامة لقوات الدفاع الشعبي في مواجهة دور هذا الجيش الذي استمر في أحكام حصاره لسراييفو. هذا، وقد أعلن زعيم صرب البوسنة أنه بمقدورهم الاستيلاء على العاصمة في ساعات ولكنهم يشددون الحصار لإضعاف مقاومتها (الحياة: 6، 1992/ 4/ 16).

أما التصعيد الصربي السياسي فلقد تمثل في رفض الصرب لكل مساعي التهدئة حتى وصلوا إلى إعلان دولتهم المستقلة في البوسنة وذلك بعد أن اعترفت

الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة باستقلال البوسنة في 6، 7 أبريل على التوالي (الحياة: 3/ 28، 1992/ 4/ 8) ولقد أصدر إعلان الاستقلال ما يُسمى البرلمان الخاص بالصرب الذي سبق تكوينه مع حكومة صربية وفي ظل دستور صربي. وأعلن هذا البرلمان- ومقره باينالوكا المدينة الثانية في البوسنة قرب سراييفو والتي أضحت مقرًا لجمهورية صرب البوسنة - أعلن «سيادة الشعب الصربي في البوسنة والهرسك وحقه في الدخول في محادثات مع الجمهوريات الأخرى» وأعلن مسئولوا هذه الجمهورية أنهم سيطالبون بالاعتراف بها أسوة بالاعتراف بالبوسنة كما انسحب الأعضاء الصرب من مجلس رئاسة البوسنة وكل مؤسساتها (الحياة 1992/ 4/ 8) وبالرغم من أن بيان برلمان الصرب لم يحدد أراضي الجمهورية الجديدة إلا أنه فجر الصراع القومي في الجمهورية فلقد تزايد تدهور الوضع العسكري ودخلت البلاد حربًا أهلية وعمت الفوضى سراييفو وازداد تحذير وزير الخارجية البوسني من تدهور الوضع ونبه لمجازر المليشيات الصربية والكرواتية ضد المسلمين وطالب بانتشار قوات دولية (الحياة: 8، 9، 1992/ 4/ 16) وفشلت كل محاولات وقف النار المتكررة من خلال وساطة الجماعة الأوروبية حيث تحرك الصرب بسرعة وبمساعدة الجيش الاتحادي لإحكام السيطرة على المناطق ذات الأغلبية الصربية (21، 22، 1992/ 4/ 26) ولذا فإن الوضع في نهاية أبريل يبين أن الأعمال العسكرية خلال أقل من شهرين قد أوجدت وضعًا سكانيًا جديدًا أنتج تقسيمًا أكثر وضوحًا للغالبيات القومية في مختلف المناطق بسبب السيطرة المسلحة على المناطق ونزوح نصف مليون من السكان مما أدى إلى تغيير كبير في الطبيعة الديموجرافية. وحقق الصرب في المحصلة النهائية السيطرة على منطقة واسعة تقع على طول حدود البوسنة- الهرسك مع جمهوريتي الصرب والجبل الأسود وبذلك ضمنوا اتصالًا دائمًا بين جميع المناطق الصربية في جمهورية الصرب وخارجها وفضلًا عن هذا الشريط

الحدودي سيطر الصرب على جيوب مهمة في شمال ووسط وغرب البوسنة يمكن استخدامها كورقة مساومة بيد الصرب خلال المحادثات (الحياة 1992/ 4/ 28).

وخلاف المساندة العسكرية من صربيا لصرب البوسنة فإن صربيا لعبت دورًا أساسيًا في تبرير بداية العدوان والعنف في حفز الصرب على القيام به ضد المسلمين فإذا كان سلوبودان ميلوسوفيتش الذي أفصح عن نفسه منذ 1986 كان أساس التحالف مع كاراديتش نحو «حلم صربيا الكبرى» فإن الوجه الآخر للعملة تمثل في الترويج لخطر دولة إسلامية في قلب أوروبا فلقد قامت خطة ميلوسوفيتش على شقين عسكري ودعائي وسجلت الصحف الغربية (انظر على سبيل المثال: Newsweek 24.8. 1992 P28).

أبعاد الحملة الدعائية الصربية– منذ ما قبل بداية الحرب الأهلية – عن الأصوليين الإسلاميين المتطرفين، لتحريك الصرب للقتل والتطهير بحيث أضحى التطهير غاية الحرب وليس عاقبتها هذا. ولقد أوضح أيوب جانتيتش (الحياة 1992/ 9/ 14) كيف أن الصرب قد أقدموا قبل نشوب القتال على ترويج أن البوسنيين يخططون لقيام دولة أصولية متطرفة وسط أوروبا مما أدى إلى إثارة مشاعر مضادة في أوروبا ضد البوسنيين.

ب – الجهود الدولية:

قادت الجماعة الأوروبية هذه الجهود لاحتواء الوضع. وجرت مفاوضات تحت رعايتها بين قادة القوميات الثلاث استغرقت جولات ثلاثة في بروكسل وسراييفو ولشبونة طوال شهري مارس وأبريل. فماذا كان موقف الجماعة وكيف كانت رؤية الأطراف الثلاثة لصيغة الدولة الجديدة؟

بالنسبة للجماعة الأوروبية: فلقد سبق وأشرنا إلى مواقفها بالنسبة لاستقلال الجمهوريات ولقد استغرق اعترافها بالبوسنة– بعد إعلان نتيجة الاستفتاء – شهرًا

وتكرر خلالها تهديد الصرب للجماعة بإجهاض الجهود الأوروبية في حالة الإقدام على هذا الاعتراف (الحياة 1992/ 4/ 2) ولقد فشلت وساطة الجماعة في منع اندلاع الحرب الأهلية كما فشلت جهودها المنفردة دون اشتراك أمريكي أو من جانب الأمم المتحدة في منع تصاعد الحرب مما دفع قادة البوسنة منذ نهاية أبريل إلى المطالبة بدور لمجلس الأمن حيث طالب عزت بيجوفيتش بتدخل الأمم المتحدة. وعلى العكس رفض الصرب منذ البداية أي ضغط أو تدخل خارجي (الحياة 21، 22/ 1992/ 4).

هذا. وكانت الولايات المتحدة بعد اعترافها بالبوسنة قد أدانت على لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية صربيا بالعدوان على البوسنة وانتهاك حقوق الإنسان وهددت بتوقيع عقوبات وذلك في رد فعل سريع ومباشر على عكس موقفها من صرب كرواتيا (TIME 27 - 4 - 1992 P32). ومع ذلك لم تكن الإدانة دافعة ولم يعقب القول فعلًا واضحًا سواء من جانب الولايات المتحدة أم الجماعة الأوروبية.

فلقد ركزت الأخيرة على جولات المفاوضات التي اختلفت على صعيدها رؤية الأطراف للحل. وقام موقف الجماعة الأوروبية في بداية هذه المرحلة على رفض الحل الكونفيدرالي ومسندة الحفاظ على دولة البوسنة كدولة موحدة مستقلة ضمن حدودها الحالية على أن تضم ثلاثة كيانات قومية ذات حكم ذاتي تتقاسم صلاحيات السياسة الاقتصادية والأمن والدفاع وعلى أن تضمن حقوقًا متساوية لجميع القوميات. ولقد استمرت الجماعة طوال شهرين في رعاية المفاوضات لحل الخلافات بين الأطراف الثلاثة حول تفسير وثيقة الاتفاق التي قدمتها لهم، أي حول تحديد مناطق المجموعات القومية الثلاثة ووضع الجيش والشرطة والبرلمان والعملة والنظام الاقتصادي المالي (الحياة 1992/ 3/ 10) ولقد استمرت هذه

الخلافات في نفس الوقت الذي استمر فيه الصرب في فرض الأمر الواقع عسكريًا ولم تلق الجماعة مسئولية انتهاكات وقف النار على الصرب بمفردهم. إذًا ما هي رؤية كل من الأطراف الثلاثة؟

أبرز تصريحات قيادة صرب البوسنة ما يلي: تمسك الصرب في هذه المرحلة بالكونفدرالية والكانتونات ولقد نشروا في منتصف مارس أي قبل اندلاع الحرب خريطة للتوزيع السكاني تجعل ثلثي أراضي الجمهورية مناطق صربية وبرر رئيس الحزب الصربي هذا التصور انطلاقًا من قاعدة انتشار الصرب في أرجاء البوسنة وليس نسبتهم العددية. فإنه نظرًا لسكناهم القرى فإنهم ينتشرون على مساحة كبيرة على عكس المسلمين والكروات الذين يتركزون في مساحات أقل هي المدن بالرغم من تفوق نسبتهم العددية؛ ولهذا برر الصرب رفض المسلمين لفكر الكانتونات لأنهم لا ينتشرون على أراضي توازن نسبتهم العددية. هذا. ولقد حددت هذه الخريطة 64 ٪ مناطق صربية في حين جعلت لكل من المسلمين والكروات 18 ٪ فقط (الحياة: 16 /3 /1992). ومن ناحية أخرى، تمسك الصرب بإعطاء الكانتونات صلاحيات حكم ذاتي واسعة يجعلها أقرب للسيادة الذاتية في شئون الاقتصاد والأمن والدفاع ومن ثم تحول هذه الصيغة إلى كونفدرالية (الحياة 17 /3 /1993) بعبارة أخرى فسر الصرب الوثيقة الأوروبية تفسيرًا واسعًا وبدأوا في تطبيقها فعلًا على أرض الواقع بإجراءات التصعيد العسكري والسياسي السابق توضيحها.

هذا. ولقد ساندت صربيا مواقف صرب البوسنة بإعلان عدم موافقتها على استقلال البوسنة لأنها ستكون دولة مصطنعة ولقد استند تبرير صربيا لموقفها هذا إلى تفسير خاص لوضع المسلمين كقومية. فلقد بيّن على سبيل المثال وزير خارجية صربيا (الحياة 16 /4 /1992) أن اعتبار المسلمين قومية لا يستند إلى أساس علمي لأن المسلمين هم في الواقع صرب اعتنقوا الإسلام خلال الحكم

العثماني وهذا الانتماء الديني المخالف لبقية الصرب لا يستوجب إعطاء المسلمين الحكم الذاتي في يوجوسلافيا الجديدة.

أما بالنسبة لرؤية المسلمين: فلقد عارضوا بشدة أي مشروع يمس وحدة أراضي البوسنة واتهموا الخريطة الصربية واعتبروها دليلًا على الأطماع الصربية في اقتطاع معظم البوسنة وضمها إلى دولة الصرب الكبرى وفقًا للمخططات الصربية التاريخية؛ ولهذا اتسم موقف المسلمين بالحذر الشديد تجاه نظام الكانتونات على الشكل الذي يريده الصرب على أساس أنه سيكون خطوة نحو ترسيخ تقسيم البوسنة ثم انفصال الكانتون الصربي وانضمامه إلى صربيا (الحياة: 16، 17 /3 /1992) ومع هذا قبل المسلمون الصيغة التي اقترحتها الجماعة كحل وسط والتي شملت إعلان البوسنة كدولة موحدة ذات سيادة ولكن تضم ثلاثة كيانات ذات حكم ذاتي (27/3، 1/4/1992) ولكن أعلنت القيادة السياسية للمسلمين أن قبولها لهذه الصيغة بالرغم من خطورة التفسير الصربي لها جاء خشية سحب التأييد الدولي لاستقلال الجمهورية كما إنه جاء نتاج ضغوط شديدة وعدم موافقة الأوروبيين على مطالبهم (الحياة: 27، 31/3، 3/4/1992) وبالفعل جاء التصعيد الصربي- كما رأينا - مؤكدًا للمخاوف البوسنية من إصرار الصرب على فرض مخططهم بالقوة العسكرية.

أما بالنسبة للكروات فلقد بدأت منذ هذه المرحلة المبكرة تقارير متناثرة عن مناورتهم- بمساندة من كرواتيا - بين الصرب والمسلمين. وتم ذلك بأسلوب محدد وهو إعلان تأييد استقلال البوسنة ولكن مع العمل في نفس الوقت على مزيد من تورط الجيش الاتحادي اليوجوسلافي في البوسنة حتى ينصرف عن كرواتيا وإقليم كراينا واتبعوا لتنفيذ ذلك أسلوب إثارة التوتر في المناطق المتاخمة لكرواتيا مثلما حدث في بودزنسكي برود (الحياة: 31/3، 1/4/1992).

المرحلة الثانية:

تفجر الحرب الأهلية والعدوان الصربي واتساع نطاق الجهود الدولية ولكن إلى أين: نحو العقوبات أو التدخل العسكري؟

واستمر مسلسل الأحداث على نحو يبرز مدى التفاعل بين ساحة الحرب وساحة الدبلوماسية ولكن على النحو الذي لم يحل دون استمرار فرض الصرب للأمر الواقع خلال أربعة أشهر تالية منذ نهاية أبريل 1992 وحتى انعقاد مؤتمر لندن في نهاية أغسطس. ولقد شهدت هذه المرحلة الجولة الأولى من الجدل بين الأطراف الخارجية والداخلية حول دوافع ومبررات وقيود التدخل العسكري من عدمه وهو الجدل الذي تكرر مرارًا بعد ذلك ولكن في سياقات مختلفة من تطور الأزمة كما سنرى.

أولًا: التطورات على ساحة الحرب:

جرت هذه التطورات حول ثلاثة محاور:

- **(1) استمرار الصرب في فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية والتصفية:**

كان استمرار أعمال التوسع والضم والتصفية العرقية بمثابة الشرط المسبق لمطالبة الصرب بإعادة رسم حدود القوميات على أساس الأمر الواقع الجديد واستمر تحرك الصرب على صعيد نفس الأدوات من ناحية: مساندة الجيش الاتحادي اليوجوسلافي، هذا وبعد إعلان تكوين الاتحاد اليوجوسلافي الجديد بين صربيا والجبل الأسود. أمرت حكومة البوسنة هذا الجيش بالانسحاب–بعد أن رفض عرض رئاسة البوسنة بأن يتحول إلى جيش للبوسنة – إلا أن هذا الانسحاب كان شكليًا قانونيًا فقط حيث لم ينسحب إلا 15 ألف جنديًا فقط في حين استمر 85.000 منه وهم من الصرب الذين كونوا جيش صرب البوسنة النظامي إلى جانب عشرات الألوف الأخرى من المتطوعين غير النظاميين (الحياة 4/ 29،

10/5) هذا ولقد تصاعد العدوان الصربي قبل موعد هذا الانسحاب الرسمي (19 مايو) بحيث أحكموا السيطرة بالفعل على 65 ٪ من أراضي البوسنة واستمر العدوان بعد ذلك على عدة محاور تبين أن الهدف ليس التقسيم فقط ولكن ضمان الانتقال بين مناطق الصرب في البوسنة ونظائرها في كرواتيا من ناحية وصربيا من ناحية أخرى، في حين استمر إحكام الحصار على سراييفو وتشديد القصف المدفعي والجوي على ضواحيها الإسلامية وفي حين امتد الهجوم إلى موستار ثاني أكبر المدن وعاصمة إقليم الهرسك ذى الأغلبية الكرواتية، استمر الهجوم على المدن الكبرى في شرق البوسنة والتي لم تسقط، كما امتد نطاق الهجوم إلى بيهاتش المسلمة شمال غرب البوسنة لتدمير القاعدة الجوية الكبرى قبل انسحاب الجيش الاتحادي (الحياة: 11، 12، 13، 92/ 5/ 18)، كما أتم الصرب خطوات مهمة لتأمين هدف الاتصال بمناطقهم في كرواتيا (الحياة 1992/ 7/ 8).

من ناحية أخرى: تعبئة القوات النظامية وغير النظامية لتنفيذ سياسة التطهير أو التصفية العرقية التي تصاعدت خلال هذه المرحلة. حيث كانت هذه السياسة هي الهدف والغاية من الحرب وليس أداة من أدواتها وذلك وصولًا إلى دولة صربية متجانسة ولقد توالت التقارير الصحفية والرسمية وكانت متباعدة في البداية ثم تركزت خلال شهر أغسطس على نحو ألقى الضوء بقوة وعمق واتساع على الأعمال الوحشية المنظمة التي مارسها الصرب ضد المسلمين. هذا ولقد استمر تصعيد الصرب للأعمال العسكرية وأعمال التطهير دون أي اعتناء بالتحذيرات الدولية التي أخذت تظهر على لسان الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية قبل أن تصدر قرارات دولية بتنفيذها– كما سنرى –.

ومن ناحية ثالثة: استمرار مساندة صربيا العسكرية والمادية وهو الأمر الذي عرض هذه الجمهورية للعقوبات الدولية– كما سنرى – وذلك في وقت أخذت

القيادة الشيوعية تتعرض لحركة معارضة داخلية قوية استخدمت قضية البوسنة في تحركها ضد ميلوسوفيتش حيث حملته مسئولية ما يحدث في البوسنة (الحياة 92/ 6/ 3) ولكن لم تستطع المعارضة أن تحرز نتائج باهرة على حساب الشيوعيين الصرب وفي نفس الوقت دأبت القيادة الصربية الشيوعية على محاولة تخفيف عزلتها الدولية بعد فرض العقوبات عليها بالإشارة إلى الاستعداد للاعتراف بسيادة واستقلال البوسنة وإلى التورط الكرواتي أيضًا (الحياة 1992/ 7/ 5).

- **(2) الكروات بين المسلمين والصرب:**

من ناحية لم تكف النتائج العسكرية الصربية لإجبار المسلمين على قبول التقسيم فأخذ الصرب يلعبون بورقة المناورة بالكروات ضد المسلمين. فلقد سرب الصرب معلومات عن اتفاق مع الكروات على تقسيم البوسنة وكان الهدف هو ممارسة نوع من الضغط على المسلمين حيث لن يصبح أمامهم بعد هذا الاتفاق وفقًا لتصريح كاراديتش إلا الإذعان للتقسيم وفقًا لقاعدة الانتشار وليس الوزن النسبي العددي لكل قومية (الحياة 10، 5/ 11) وبالفعل بدأت أول صدامات واشتباكات بين المسلمين والكروات حول ثكنة عسكرية قرب سراييفو (5/ 12) ولكن بادرت كرواتيا بنفي التورط في أي صفقة مع صربيا لتقسيم البوسنة على حساب المسلمين وانتقدت قيادة كروات البوسنة لاجتماعهم مع الصرب دون حضور المسلمين وتكرر هذا النفي في عدة مناسبات وجرت الاتصالات بين البوسنة وكرواتيا حول تعاونهما في وجه أطماع عدوهما المشترك (19، 5/ 21) وفي المقابل حاولت صربيا أن توظف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي أشار فيه إلى مسئولية كرواتيا أيضًا عما يحدث في البوسنة (1992/ 6/ 6) مما دفع بالرئيس الكرواتي لإعلان موافقته على كونفدرالية توقف الحرب مع تأكيد نفيه لوجود أية تطلعات كرواتية للسيطرة على أراضي بوسنية. هذا وكان قرار اعتراف

رئاسة البوسنة بمجلس الدفاع الكرواتي– الجناح العسكري لكروات البوسنة – والذي يقاتل الصرب إلى جانب المسلمين قد قلل من تأثير انتقادات تقرير الأمين العام للكروات وذلك في وقت حرص فيه المسلمون أيضًا على استمرار تحالفهم مع الكروات (6/ 14).

ولكن من ناحية أخرى: انهارت كل محاولات كرواتيا، وكروات البوسنة للدفاع ضد اتهامات الصرب وذلك حين وقع واحد من أهم التطورات في هذه المرحلة والذي كان بمثابة الخطوة الأولى في مسلسل كشف الستار عن اتجاه الكروات للانفصال أيضًا بمساعدة كرواتيا، ومن ثم تعقد مهمة المسلمين في الحفاظ على وحدة البوسنة فلقد أعلن كروات البوسنة في أول يولية عن دولتهم في البوسنة، وفي حين أدانت حكومة البوسنة هذه الخطوة غير الشرعية، فلقد رحب بها الصرب واعتبروها انسجامًا مع الواقع وإقرارًا له في صورة قانونية كرواتية (الحياة 92/ 7/ 7). ولقد برر كروات البوسنة على لسان زعيمهم ماتي بوبان الذي أتى بعد قيادة قديمة كانت موالية لسراييفو هذه الخطوة بأنها حل عملي لمشكلة تتمثل في عدم سيطرة القيادة المسلمة لجمهورية البوسنة على الوضع في أرجائها في حين يريد الكروات تسيير شئونهم في مناطقهم بشكل طبيعي. كما بررها بأنها تنفيذ لمشروع الكانتونات الذي عرضته الجماعة الأوروبية من قبل أي إقامة لمناطق حكم ذات استقلال ذاتي ولكن في إطار البوسنة والهرسك الموحدة ولذا أعلن قائد كروات البوسنة أن القرار لا يلغي أي شك في سيادة البوسنة ووحدة أراضيها (1992/ 7/ 10) وبالرغم من تصاعد التوتر بين المسلمين والكروات بسبب هذه الخطوة وبالرغم من شكوكهم في نوايا ماتي بويان وتواطؤه مع كرواتيا في اللعبة التي تدور بين صربيا وكرواتيا إلى أن المسلمين حرصوا على عدم تصعيدها ففي حين اتهم وزير الخارجية البوسني زعيمي صرب وكروات البوسنة بالتآمر لتقسيم البوسنة غير مبالين بالمفاوضات الجارية في لندن تحت رعاية الوسيط الأوروبي،

وفي حين لم تنكر رئاسة البوسنة احتمالات هذا التآمر بل وأشارت إلى التضارب في موقف رئيس كرواتيا الذي وافق على الحل الكونفدرالي الذي يرفضه المسلمون، وفي حين توالت التقارير عن تواطؤ الكروات مع الصرب خلال الهجوم الأخير للصرب على موستار حيث تركوا المسلمين دون مساندة في مواجهة الصرب (17، 7/ 18) إلا أن المسلمين ظلوا يعلقون الآمال على نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية في كرواتيا في أغسطس على أمل أن تحدث تغييرًا في ميزان القوى بما يتيح صياغة موقف كرواتي جديد أكثر إيجابية إزاء البوسنة وترجع أهمية كرواتيا للمسلمين في هذه المرحلة لعدة اعتبارات وهي أنها عمق استراتيجي ضد الصرب وشريك في مواجهة قوتهم العسكرية، المنفذ الوحيد على العالم والذي تصل عبره المساعدات والذي يتجه إليه آلاف اللاجئين المسلمين (7/ 18) ولذا وبالرغم من المؤشرات التي دفعت للحذر والتوتر اتجه الرئيس عزت إلى الغرب للبحث في سبل تدعيم العلاقات السياسية والعسكرية بين البلدين (1992/ 7/ 23) حيث تم توقيع اتفاق صداقة وتعاون بين البلدين (1992/ 7/ 25).

- **(3) أبعاد أخرى لاستراتيجية المسلمين:**

إلى جانب المناورة بالكروات ضد الصرب فلقد قامت إستراتيجية المسلمين لمواجهة العدوان الصربي على أبعاد أخرى داخلية تتمثل في أحكام الدفاع عن سراييفو لمنع سقوطها، ودعم مقاومة مدن شرق البوسنة، وتوجيه أنظار العالم للممارسات الوحشية الصربية ضد المسلمين. كما كان الاعتماد على التدخل الخارجي ركيزة في الاستراتيجية المسلمة. فما الذي تحقق على صعيده.

ثانيا: الجهود الدولية:

من حركة الجماعة الأوروبية بمفردها إلى بداية المؤتمر الدولي، ومن فرض العقوبات الاقتصادية إلى طرح احتمالات التدخل العسكري

منذ بداية العدوان الصربي وتطالب حكومة البوسنة المجتمع الدولي بالتدخل وتزايدت هذه المطالبة مع تصاعد واستمرار هذا العدوان، ولقد تطورت هذه الجهود نحو درجة أكبر من التدخل ولكن عبر أداة العقوبات الاقتصادية، ولعلاج العواقب الإنسانية للحرب وليس لردع المعتدي ومنع عدوانه. ومن ناحية أخرى. تحركت أطراف أخرى إلى جانب الجماعة الأوروبية التي تأكد تدريجيًا عجزها وفشلها في إدارة العملية بمفردها وكان للعالم الإسلامي ممثلًا في منظمة المؤتمر الإسلامي دوره– ولو المحدود - بين هذه الأطراف.

هذا ولقد تبلورت مؤشرات هذه الصورة العامة من خلال عدة قنوات للحركة: الدور الأوروبي، دور الأمم المتحدة، الدور الأمريكي، العالم الإسلامي، وكان لكل من هذه القنوات مواقفها من الأداتين الاقتصادية والعسكرية. كما كان لهم علاقة بأداة المفاوضات ففي حين انطلقت العقوبات وبداية أعمال الإغاثة من الأمم المتحدة، فإن الجماعة الأوروبية اهتمت بالمفاوضات بين أطراف الصراع حول دستور جديد للدولة المستقلة لتنظيم العلاقة بين قومياتها وفي المقابل تركزت الأنظار حول الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي واحتمالات التدخل العسكري وأهدافه وعلاقته بدور الأمم المتحدة.

- **(1) الأمم المتحدة: من رفض التدخل العسكري إلى فرض العقوبات وبداية الإغاثة الإنسانية:**

ناشد القادة المسلمون الأمم المتحدة التدخل السريع وطلب رئيس البوسنة من الأمين العام إرسال قوات دولية ثم عاد وأعلن استعداد الأمم المتحدة للقيام بدور ولكن بعد أن تتغلب على المصاعب الفنية والمالية (29 /4) وبعد جولة مبعوثة في المنطقة استبعد مرة أخرى إرسال قوات دولية بل وطالب أن تظل جهود التفاوض في نطاق الجماعة الأوروبية ولا تنقل إلى مجلس الأمن ولم يقم مجلس

الأمن وحتى 30 مايو أكثر من دعوة الأطراف المتصارعة في البوسنة لوقف إطلاق النار وبعد فرض الجماعة الأوروبية عقوبات اقتصادية على صربيا. وبعد مناقشات مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي حول فرض عقوبات على صربيا ومنع وفدها من المشاركة في أية قرارات بشأن الأزمة وتعليق عضويتها (10، 92/ 5/ 12) بدأت مبادرة أمريكية- أوروبية -كندية في مقابل اعتراض روسي - صيني لتحريك مجلس الأمن لفرض عقوبات وكان الجوهر المقترح اقتصاديًا أساسًا. ولم يمنع هذا من ظهور فكرة استخدام القوة العسكرية بشكل محدود وبإشراف الأمم المتحدة ولهدف محدد وهو فتح مطار سراييفو لبدء أعمال الإغاثة المدنية (26، 5/ 29) وصدر قرار الأمم المتحدة رقم 757 بفرض مجموعة من العقوبات على صربيا باعتبارها المعتدي في حرب البوسنة كما صدر القرار 758 الخاص بأعمال الإغاثة وإرسال قوات الحماية الدولية لفتح المطار وهو القرار الذي كان يعارضه الأمين العام على أساس أن القوات الدولية لا تستطيع القيام بهذه المهمة وأن الظروف غير مواتية مع عدم كفاية موارد الأمم المتحدة وفقدان شروط السلامة لعمل هذه القوات. ولقد أضحت طبيعة مهام هذه القوات ودورها محل تقييمات سياسية وقانونية عديدة حول ما عرف بالتدخل العسكري الدولي لأغراض إنسانية.

ولقد تركزت جهود الأمم المتحدة طوال شهر يونيه على عملية إجلاء الجيش الاتحادي من مطار سراييفو وفتحه لبداية أعمال الإغاثة المدنية والإنسانية تحت إشراف القوات الدولية التي قرر مجلس الأمن إرسالها (الحياة 6، 7، 19، 21، 22، 6/ 23) ولكن مع تعثر إتمام المهمة وانتهاك الصرب لوقف النار حول المطار والعجز عن تجميع المدفعية الثقيلة - الصربية حوله اعتبر المسلمون إن فتح المطار لم يكن إلا عملية سياسية لإرضاء الغرب فهو لم يحل جذور المشكلة (1992/ 7/ 3) ولقد هدد استمرار إطلاق النار في سراييفو الملاحة الدولية وعمليات الإغاثة مما اضطر جهات الإشراف عليها إلى التهديد أكثر من مرة

بإيقاف رحلاتها (7/ 5، 92/ 8/ 6) ومن ناحية أخرى تكرر طلب حكومة البوسنة رسميًا أن يتسع نطاق دور قوات الحماية الدولية ويمتد لأبعد من المطار ونحو هدف غير الأعمال الإنسانية فلقد طلب رئيس البوسنة –بعد فرض العقوبات – من مجلس الأمن تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أي إعداد حملة عسكرية لوضع حد للعدوان الصربي (الحياة 1992/ 6/ 17) ولكن تكرر رفض «غالي» لهذا الطلب وجاء ذلك في تقرير رسمي حمل فيه أيضًا كرواتيا وليس الصرب فقط مسئولية القتال ضد المسلمين (1992/ 6/ 17) كذلك حين طالب رئيس البوسنة مجلس الأمن عقد اجتماع طارئ للنظر في حصار جوارزداني شرق البوسنة وحماية شعب البوسنة من العدوان الصربي لم يطالب غالي في تقريره للمجلس إلا بزيادة عدد قوات الحماية الدولية من 1100 إلى 1600 مع الاعتراف بأن فرص نجاح مهمتها ضعيفة. وبالفعل أصدر مجلس الأمن قرار 764 ينص على مجرد هذه الزيادة ويدعو الدول للتعاون في نقل المساعدات الإنسانية (الحياة 14، 92/ 7/ 15) كما رفض الأمين– وبالرغم من استمرار القصف المدفعي لسراييفو – أن يتحرك مجلس الأمن لتنفيذ موافقته المبدئية على قيام قوات الأمم المتحدة بالإشراف على تجميع الأسلحة الثقيلة في البوسنة ومراقبتها وفقًا لاتفاقات وقف النار التي صدرت عن اجتماعات لندن في يوليه 1992 تحت إشراف الجماعة الأوروبية ولقد برر الأمين العام رفضه بأن الأمم المتحدة لا تمتلك الوسائل اللازمة وأن أوروبا هي التي يجب أن تقوم بتلك العملية (الحياة 92/ 7/ 25) ولم يطرح موضوع التدخل العسكري في هذه المرحلة إلا بمبادرة من الولايات المتحدة ولكن من أجل الإغاثة الإنسانية فقط– كما سنرى –.

وإلى جانب العقوبات الاقتصادية والدور العسكري المحدود لأغراض الإغاثة امتد اهتمام الأمم المتحدة إلى موضوع إقامة مناطق آمنة لحماية السكان الفارين من القتال وهو الذي اقترحته مفوضية شئون اللاجئين تمهيدًا لعرضه على مجلس

الأمن للموافقة على إعداد القوة العسكرية اللازمة لتنفيذه (الحياة 92/ 8/ 1) وهو الموضوع الذي اكتسب أهمية أكبر بعد ذلك ولكن لم يتحرك مجلس الأمن بشأنه إلا بعد أكثر من نصف عام- كما سنرى في المرحلة الرابعة - كذلك حازت قضية معسكرات الاعتقال الاهتمام. فبعد مبادرة الجماعة الأوروبية بإدانتها وبعد أن قدمت حكومة البوسنة عدة تقارير إلى مجلس الأمن تبين حجم القضية وخطورتها (97 ألف معتقل في 94 معسكرًا داخل البوسنة قتل فيها 17100 معتقلًا) وبعد تقارير صربية مماثلة عن 42 ألف صربي في 21 معسكر اعتقال مسلم. أعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق عما تنشره الصحافة عن هذه المعسكرات ولم يحدد البيان إدانة أي طرف أو أية إجراءات عملية واكتفي بمطالبة «كل الأطراف لفتح هذه المعسكرات أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر (الحياة 6، 92/ 8/ 8،7) وفي نفس الوقت تحركت واشنطن في مجلس الأمن لطرح مشروع قرار للتحقيق من جرائم الحرب (8/ 14) وهو الأمر الذي حقق بعض التقدم ولو المحدود بعد ذلك كما سنرى.

وأخيرًا أخذت الأمم المتحدة تلقى بثقلها إلى جانب الجماعة الأوروبية وراء عملية التفاوض الدبلوماسي ومن هنا كانت فكرة المؤتمر الخاص بيوجوسلافيا.

- **(2) التدخل العسكري: احتمالاته وأهدافه ونطاقه بين الدورين الأمريكي والأوروبي ودور الأمم المتحدة:**

في نفس الوقت الذي حدد الأمين العام للأمم المتحدة موقفه المبدئي من رفض فكرة التدخل العسكري في البوسنة فإن ضغوط الرأي العام العالمي تحت تأثير عدم سرعة أو فعالية العقوبات في وقف الحرب دفعت القوى الكبرى لمناقشة فكرة التدخل العسكري ولقد نوقشت هذه الفكرة من جانب الأطراف المعنية ولكن من منظورات مختلفة ظلت تمثل- وبلا اختلاف جذري - أساس مواقف هذه الأطراف المعنية من نفس الأداة خلال المرحلة التالية من تطور الأزمة.

ففي حين جاء بين رئيس البوسنة ووزير خارجيتها في أكثر من مناسبة أن السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد من هجمات الصرب هو التدخل العسكري من خلال الأمم المتحدة ليس في المطار فقط ولكن في جميع أرجاء البوسنة فإن الولايات المتحدة والدول الأوروبية فكرت ولو بطريق ودرجات مختلفة في هذه الأداة لمجرد تحقيق أهداف محدودة جدًا تنصب على عواقب العدوان وليس جوهره ومصدره، أي لا تنصب على حماية وحدة البوسنة وشعبها وردع العدوان الصربي ولكن تنصب أساسًا على تسهيل مهمة الإغاثة الإنسانية من ناحية أو إحكام الحصار والعقوبات من ناحية أخرى أو كأداة من أدوات تهديد الصرب والضغط عليهم لإدخال بعض المرونة على مواقفهم التفاوضية ومن ثم ظلت القناة والأداة الدبلوماسية التفاوضية هي الأساس في نظر هذه الأطراف لإيجاد التسوية ووقف الحرب.

ولقد تعددت في هذه المرحلة من واقع سلوك الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين المؤشرات التي تبين هذا النمط العام ومبرراته كما تبين درجة الاختلاف بين الموقفين الأوروبي والأمريكي من الأداة العسكرية.

من جانب الولايات المتحدة: تزايدت إدانتها الصريحة للعدوان الصربي ولكن لم تتجه نحو اتخاذ أي قرار لاستخدام القوة العسكرية فبالرغم من التلويح باحتمال هذا الاستخدام من ناحية إلا أنها لم تكن مستعدة أو راغبة للإقدام عليه من ناحية. ومن ناحية أخرى: تراوحت تصريحات المسئولين الأمريكيين على مستويات مختلفة حول الأبعاد التالية:

استعداد حلف الأطلنطي لإزالة معاناة مواطني الاتحاد اليوجوسلافي ودعم تنفيذ العقوبات على الصرب (5/6)، قيام الخبراء العسكريين بإعداد الخطط العسكرية اللازمة للتدخل العسكري في حالة طلب مجلس الأمن ذلك (25/5)، الهدف من التدخل العسكري هو دعم جهود الإغاثة وتسهيلها بناء على طلب من

مجلس الأمن (26، 6/ 27) استعداد القواعد الأمريكية لتقديم الغطاء الجوي والبحري لقوات الحماية الدولية (7/ 2) ولكن من ناحية أخرى: نفت الولايات المتحدة أي عزم عن تحمل مسئولية تحرك عسكري بري منفرد حيث لا تتوافر شروط «عاصفة الصحراء»، وحيث يجب مشاركة أوروبا 92/ 7/ 13 .TIME P25 ومن جانب أوروبا: فلقد أبدت دولها الكبرى تحفظات أكثر وضوحًا وحسمًا على أية استخدام للقوة العسكرية ضد الصرب سواء بصورة منفردة أم في نطاق قوات دولية فبالرغم من دعوة وزراء خارجية الجماعة لإقامة مناطق آمنة حول سراييفو ومطارها (6/ 17) وبالرغم من حض ميتران قمة الجماعة في لشبونة على اتخاذ إجراء حازم لإنهاء القتال في البوسنة (6/ 27) إلا أن هذا الإجراء لم يكن مقصودًا به الأداة العسكرية وتأكد هذا على المستويين الجماعي والفردي.

فبالرغم من اتخاذ اتحاد غرب أوروبا (ومن قبله أيضًا حلف الأطلنطي) قرارًا بتوسيع نطاق مهامه ليشمل إمكان إرسال قوات إلى مناطق الأزمات خارج حدود دوله الأعضاء مما اعتبر مؤشرًا على استعداده للقيام بدور في يوجوسلافيا إلا أن الاتحاد لم يدرس إلا خيارات دعم جهود الإغاثة (6/ 27) أو مشاركة حلف الأطلنطي في عملية بحرية وجوية لضمان تنفيذ العقوبات (7/ 12) وهو ما لم يتحقق إلا بعد ذلك بعدة أشهر.

وعلى المستوى الفردي أكدت تصريحات ميتران وميجور- وفي أكثر من مناسبة وبأكثر من لغة - رفض التدخل العسكري ضد الصرب على أساس عدم جدوى هذه الوسيلة لإنهاء الحرب نظرًا لطبيعة الأرض والأسلحة المستخدمة، ولأن أوروبا ليس لديها البنية ولا الوسائل لتصبح رجل الشرطة في يوجوسلافيا ولأنه ليس من مصلحة عملية السلام أن تتورط أوروبا في القتال ناهيك عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها القوات الدولية (6/ 27، 7/ 15، 8، 8/ 14) هذا وكانت

زيارة ميتران لسراييفو في آخر يونيه قد أثارت تعليقات مختلفة من بينها- على لسان مسئولي الإغاثة الإسلامية - أن هذه الزيارة قد أنقذت الصرب وحالت دون إصدار مجلس الأمن قرارًا بتدخل مسلح (7/ 15) كذلك وبعد أن كانت ألمانيا قد أعلنت استعدادها للمشاركة في حصار بحري تفرضه الأمم المتحدة نفي «كول» نية بلاده أي تدخل عسكري نظرًا للمعارضة الشديدة من جانب الحزب الاشتراكي الديمقراطي لهذا الاستعداد (3، 7/ 25).

والملاحظ أن هذه المؤشرات والمبررات عن عدم الاستعداد أو الرغبة في التدخل العسكري تبين اعترافًا أمريكيًا أوروبيًا بالعجز عن تغيير ما يجري إلا بتكلفة كبيرة جدًا ليس الغرب على استعداد لتحملها بسبب مسلمي البوسنة وطالما ليس هناك مصلحة مباشرة موضع تهديد ومع ذلك تحركت الولايات المتحدة لتعبئة تأييد إصدار قرار جديد من مجلس الأمن يسمح «باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتقديم المساندة الإنسانية بما فيها استخدام القوة (الحياة 92/ 7/ 2) ولقد تزايد هذا التحرك مع تزايد الضغوط الدولية ومن جانب الدول الإسلامية على الأمم المتحدة للقيام بعمل عسكري، كذلك مع تزايد ضغوط الديمقراطيين وانتقادهم لسياسة إدارة بوش تجاه البوسنة. ولقد دعا بوش لإصدار قرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة ولكن لإيصال المساعدات الإنسانية (الحياة: 6، 92/ 8/ 8) هذا وكانت القمة الصناعية قد دعت أيضًا مجلس الأمن لدراسة الخطوات العسكرية لضمان الإغاثة الإنسانية (7/ 8) ولقد أبدت فرنسا- أكثر من بريطانيا - تأييدها لإصدار مجلس الأمن قرارًا يزيد من فعالية الوسائل العسكرية لحماية الإغاثة... ولكن كان التأييد الحذر المصحوب برفض التدخل العسكري الشامل لأغراض أخرى (8، 8/ 14) ولقد صدر هذا القرار في 8/ 14 بعد مناقشات ممتدة في مجلس الأمن استغرقت ما يزيد عن الشهر. ولقد امتنعت الصين والهند وزيمبابوي عن التصويت، والجدير بالملاحظة أن هذا القرار قد صدر في وقت كانت تجري فيه الاستعدادت لعقد المؤتمر الدولي في لندن، وفي وقت لوحت فيه تصريحات بوش بإمكانية التدخل العسكري، كما طالب فيه جاك

ديلور الأوروبي بضرورة إفهام الصرب بإمكانية التدخل العسكري لوقف المعارك أي التهديد بهذه الإمكانية كسبيل لإنجاح مؤتمر السلام في لندن (الحياة 268/ / 92) بعبارة أخرى تزامن توظيف القوة العسكرية لحماية الإغاثة مع توظيفها كمجرد ورقة ضغط قبل جولات المفاوضات (وهذا نمط تكرر بعد ذلك) أكثر من مرة في صور وسياقات مختلفة خلال المراحل التالية.

ولذا جاء رد فعل حكومة البوسنة فاترًا على أساس أن القرار لا يعالج المشكلة الأساسية ولا يميز بين الضحية والمعتدي.

ومن ثم ازداد انتقادها– كما ظهر من تصريحات وزير خارجيتها لإيران وباكستان – مواقف فرنسا وبريطانيا المعارضة للتدخل الشامل ولمواقف روسيا الداعمة للصرب. وبالرغم من تأييد فرنسا وبريطانيا للقرار وإعلانهما الاستعداد لتنفيذه إلا أنهما حرصَا في نفس الوقت على توضيح أن المجلس لم يوص باستخدام القوة بل أجاز استخدامها عند الضرورة. كما أعرب غالي عن قلقه على القوات الدولية وأنه سيتوقف تفاديها للمخاطر على كيفية تطبيق القرار ولم يفوت صرب البوسنة وصربيا الفرصة للتحذير من عواقب تدخل عسكري خارجي في البوسنة (15، 17، 1992/ 8/ 18).

- **(2) أداة المفاوضات وقنواتها: بين عدم نجاح رعاية الجماعة الأوروبية وبين الإعداد لانعقاد المؤتمر الدولى في لندن في أغسطس 1992.**

منذ مارس وخلال خمسة أشهر استمرت الجماعة في رعاية المفاوضات بين قادة القوميات الثلاثة وبين الوسيط الأوروبي لورد كارينجتون رئيس المؤتمر الأوروبي حول يوجوسلافيا وبعد وثيقة بروكسل بدأت المفاوضات حول صيغة دستور الدولة الجديدة الموحدة الذي يترجم مضمون هذه الوثيقة إلى واقع عملى بالنسبة للعلاقة بين القوميات وبينهم وبين حكومة الدولة الجديدة ولم تكن إدارة هذه المفاوضات بالأمر المنظم أو الناجح فلقد حال دون اتصالها بصورة منتظمة

فشل الجماعة في إقرار وقف النار (توسطت الجماعة في 29 هدنة حتى آخر يولية) مما جعل قادة المسلمين يرفضون معاودة المباحثات المباشرة مع الصرب بعد أن انسحبوا منها في نهاية مايو احتجاجًا على اتساع أعمال العدوان الصربي (الحياة: 29/ 5/ 92) ولذا اضطر الوسيط الأوروبي للتفاوض مع قادة كل قومية على حدة.

هذا ولقد حرصت الجماعة على ممارسة قدر من الضغط على الصرب من خلال مساندة فكرة العقوبات واستخدام القوة لدافع جهود الإغاثة بل والتلويح بإمكانية اللجوء للقوة مع مداومة الاتصال والتفاوض مع قادة صربيا وخاصة ميلوسوفيتش ولقد عكست أهم المواقف التفاوضية لأطراف الصراع التطورات على أرض الواقع (السابق توخيها) وهي تتلخص كالآتي:

بالنسبة للمسلمين: أكدوا من جديد رفضهم لفكرة تقسيم الدولة على أساس قومي لأنه لا يمثل حلًا للمشكلة، واستمروا على رفض التفاوض المباشر مع الصرب حتى يتحقق تقدم في وقف النار أو في وضع الأسلحة الثقيلة تحت إشراف دولي ولقد حددوا شروطهم لأي حل على النحو الآتي: 1 – إدانة الجماعة والهيئات الدولية لجميع الأعمال العدوانية، وإعادة الوضع إلى طبيعته وتحقيق سيطرة الحكومة الشرعية على جميع مؤسسات البوسنة وأراضيها ودفع تعويضات الحرب ومعاقبة المسئولين عن الجرائم في البوسنة وفق القوانين الدولية.

- 3 – **رفض أي حلول تستند إلى تقسيم الدولة إلى أجزاء قومية أو تغيرات جغرافية وديمجرافية حدثت بسبب القتال (الحياة 5/ 7/ 92).**

أما الصرب فلقد رفضوا شروط المسلمين للحل السلمي بل وأخذ تهديدهم العلني والصريح بالانفصال في دولة مستقلة يزداد وضوحًا. فخلال جولة جديدة من مباحثات لندن في آخر يولية عاود الصرب تقديم خريطة ولكن ينسبون فيها إلى أنفسهم هذا المرة ثلاثة أرباع أراضي الجمهورية ولقد اعتبر كارازديتش أن المشكلة الوحيدة

الباقية أو المعلقة هي «تثبيت حدود أراضي القوميات من خلال تنازلات يقدمها الطرفان ولقد هدد كاراديتش المسلمين- بعد فشل مفاوضات لندن حول الدستور الجديد - بأنه في حالة إصرارهم على عدم التفاوض على «الحدود الإدارية» بين القوميات فإن الصرب سيجعلونها حدودًا دولية حيث سينفصل الصرب ولن يقبلوا أي رابطة لدولة مشتركة مع المسلمين (الحياة: 92/ 8/ 1) هذا وكانت صربيا- بعد فرض العقوبات عليها - قد أخذت في المناورة لتخفيف عزلتها وذلك بالتعهد لمجلس الأمن بالالتزام بالقرارات الدولية وعدم التدخل في شئون البوسنة واحترام وحدة أراضيها. هذا في الوقت الذي ثارت التوقعات بحدوث انفجار سياسي واجتماعي تحت تأثير العقوبات (92/ 7/ 1). هذا وطوال شهر أغسطس توالت تصريحات رئيس الوزراء اليوجوسلافي الاتحادي الجديد ميلان باميتش الليبرالي ذي الميول المعتدلة والذي دخل في صراع سياسي كبير مع ميلوسوفيتش الشيوعي، حول ضرورة إقرار السلام ورفض تغيير الحدود الدولية وبالقوة.

أما الدول الأوروبية فلقد حرصت- فرادى أو جماعة - على أن تبين عدم قبولها تغيير الحدود بالقوة فلقد أعلن وزير الخارجية البريطاني في نهاية جولته في جمهوريات يوجوسلافيا أنه لا تغيير بالقوة في حدود البوسنة كما أعلن مسئولية الصرب عن فشل مباحثات لندن (92/ 7/ 19).

ومنذ يولية ظهرت دعوات متكررة لتوسيع نطاق أطراف المفاوضات. فدعت القمة الصناعية إلى مؤتمر سلام أوسع من المؤتمر الأوروبي (92/ 7/ 8)، كما طالبت فرنسا بعقد مؤتمر دولي يكثف الجهود الدبلوماسية من أجل السلام حتى يمكن علاج المشاكل الأساسية. ويرغم الأطراف المعنية على احترام وقف النار(92/ 7/ 25) ثم كان اعتراف لورد كارينجتون نفسه بفشل الجماعة أمام الأمر الواقع وذلك في عبارات خطيرة في مدلولاتها بالنسبة لتصور إمكانية أو

رغبة التأثير في تغيير هذا الأمر الواقع فلقد أكد أنه لن يحاول بعد الآن التفاوض على وقف النار في البوسنة إلى أن يصطدم المتنازعون في هذه الجمهورية بطريق مسدود أو تتلاشى قواهم.

كما أكد أنه لم يعد يرى «سببًا لاتخاذ مبادرة جديدة إلى أن تتغير الظروف في البوسنة بصورة جذرية «وأعرب عن اعتقاده بأنه من أجل التوصل إلى فرض احترام وقف النار يتوجب على الصرب أن يعتبروا أنهم ضموا ما فيه الكفاية من الأرض، أو يتوجب على أحد الأطراف، كالمسلمين في الأرجح، أن يعترفوا بأنهم فى زمن الضعف بحيث لا يستطيعون مواصلة القتال (الحياة 92/ 7/ 25). هذا وبعد أن كانت بريطانيا قد عارضت عقد مؤتمر دولي أعلنت موافقتها عليه، على أن يعقد في لندن برئاسة كارينجتون وزير الخارجية البريطاني (92/ 7/ 26).

وخلال الإعداد لانعقاد المؤتمر وفي نفس الوقت الذي كان الصرب يستمرون في فرض الأمر الواقع بالقوة ولم يتحرك المجتمع الدولي أبعد من فرض العقوبات، تبلورت مواقف كل من الصرب والمسلمين ورؤاهم لأبعاد الوضع القائم والهدف من المؤتمر.

بالنسبة للصرب: فلقد عكست تصريحات قادتهم (الحياة: 20، 22، 8/ 25) ما يلي:

من ناحية: الإصرار على اشتراك جميع البوسنيين على قدم المساواة في المؤتمر. حيث أن المؤتمر أعطى لممثلي الصرب في البوسنة صفة المراقب فقط وليس مستوى تمثيل الحكومات. ولذا رفض كاراديتش الحضور بهذه الصفة وانسحب حين رفض طلبه بالمشاركة الكاملة. ومن ناحية أخرى: رفض تعايش القوميات الثلاثة مع بيان أن البوسنة كدولة موحدة لم يعد لها وجود.

ومن ثم انتقاد كاراديتش الصيغة التي قدمها عزت بيجوفيتش أي صيغة الدولة غير الأيديولوجية العلمانية التي تتعايش فيها القوميات، ووصفها بأنها صيغة شيوعية

مهترئة عن الوحدة والأخوة وفق صيغة تيتوية قديمة. ومن ناحية ثالثة: تجديد وزير الإعلام الصربي الحديث عن خطر الإسلام وكيفية دفاع الصرب عن أوروبا ضد خطر دولة إسلامية أي تجديد الصرب للعب بورقة الخطر الإسلامي ضد الاتهامات لهم بالعدوان لتبرير ما أسموه بالدفاع عن أنفسهم ضد العيش كأقلية مهددة في ظل دولة إسلامية. هذا ولقد أظهرت بعض تيارات الصحافة العالمية هذا البعد في هذه المرحلة من تطور المفاوضات. وهي التيارات التي تدعو ضمنيًا أو صراحة لضرورة تفهم مشكلة الصرب ودوافعهم وكيف أنها تنبع من مقاومة فكرة دولة مسلمة. والتي تجد جذورها في الميراث التاريخي ولقد أبرزت هذه التحليلات مخاوف الصرب من احتمالات التطور في جنوب البلقان في حالة قيام دولة مسلمة تمتد إلى كوسوفو وألبانيا ومقدونيا عبر ما سمي «الشريط الأخضر»[1] كما بينت بعضها أن مخاوف الصرب ذات الجذور التاريخية– تغذيها الآن مواقف قادة البوسنة التي تفصح عن نوايا إقامة دولة إسلامية مشيرة في ذلك إلى فكر عزت بيجوفيتش في فترة سابقة من تاريخه السياسي خلال الحكم الشيوعي وكيف أن الصرب لا ينسون توجهاته الإسلامية التي عبر عنها في «البيان الإسلامي» ذلك البيان الذي لم يشر صراحة إلى البوسنة إلا أنه يحتوي دعوة حارة لإقامة نظم إسلامية ووحدة إسلامية[2].

أما عن رؤية المسلمين: فلقد أبرزت تصريحات وزير الخارجية ونائب الرئيس البوسني مجموعة من النقاط وذلك في نفس الوقت الذي حاولت فيه القوات البوسنية كسر الحصار حول سراييفو لدعم موقف التفاوض في مؤتمر لندن. وتتلخص

(1) - Poul Marie de la Gorce: Les irreparables de›gats de la guerre populaire en Bosnie - Herzegovine. Le Monde Diplomatique. Septembre 1992 p5.

(2) - Poul Marie de la Gorce: La Yugoslavia Bance d›Essaic de la nouvelle Europe. Le Monde Diplomatique. Iuillet 1992. p6.

- Catherine Lutard: Equilibre pre’caire en Bosnie - Herzegovin. Le Monde Diplomatique. Fe’vrier 1992. p6.

هذه النقاط في الآتي (الحياة 21، 22، 24، 25، 26، 8/ 28) من ناحية: التعبير عن معارضة شديدة للتقسيم الكانتوني العرقي والتمسك بالقتال حتى آخر لحظة لمنعه، وحذر المسئولون المسلمون مؤتمر لندن من أن التقسيم سيخلق مناطق عدم استقرار. وتفاقم مشاكل التدخل الخارجي مع التأكيد على ضرورة التمسك بدولة ديمقراطية– ولو غير مركزية – تتمتع مناطقها بإدارة محلية ذاتية ومن ناحية أخرى أبدى المسئولون المسلمون تشككهم في مغالبة نتائج المفاوضات لأنها لا تكفي بمفردها بل إنها ساعدت المعتدي الصربي على استمرار عدوانه وتصعيده. ولذا طالبوه باتخاذ خطوات عملية محددة تتعدى مجرد وقف النار وانسحاب الصرب ولكن التطبيق الفعلي لقرارات الأمم المتحدة. ولذا طالبوا بالتدخل العسكري ورفع الحظر عن السلاح للمسلمين حتى يتمكنوا من الدفاع عن وحدة دولتهم. ومن ناحية ثالثة: دحض نائب الرئيس البوسني اتهامات الصرب بشأن إقامة دولة إسلامية على أساس أن معارضة البوسنيين للتقسيم القومي والطائفي إنما يؤكد عدم صحة هذه الافتراءات من جانب هؤلاء الذين يعملون على تقسيم البوسنة لإقامة دولة عرقية صربية كما طالب وزير الخارجية الغرب بمساعدتهم على إقامة «ديمقراطية برلمانية من خلال دولة غير أيديولوجية أي علمانية تضمن المساواة في الحقوق لجميع المواطنين بغض النظر عن دياناتهم أو أصلهم القومي» كذلك أكد الرئيس البوسني أنه سيدعو إلى صيغة بوسنة الموحدة ودولة مواطنين وشعوب متساويين في الحقوق «إننا لا نريد دولة أيديولوجية ولا دولة شيوعية ولا إسلامية» ولكن من ناحية أخرى لم تخف تصريحات بعض القيادات السياسية البوسنية أن هناك مخططًا لعرقلة التطلعات الإسلامية لإقامة دولة مستقلة في البوسنة فلقد صرح نائب الرئيس أن الموقف الأوروبي متحامل على المسلمين وإلا لما خطر عليهم استيراد السلاح، وأن صدور قرار دولي بالتقسيم يعني موت وهلاك مسلمي البوسنة كما أعرب محمد طاجيكيتس نائب الرئيس السابق وعضو البرلمان عن

مخاوفه أن يكون مؤتمر لندن فخًا أعدته الدول الأوروبية لإجهاض حلم إقامة دولة إسلامية مستقلة في البوسنة. هذا وكان قد سبق لمستشار الرئيس عزت وهو خير الدين سيمون (الحياة: 1992/ 7/ 17) أن أشار إلى أطراف أوروبية ضالعة في مؤامرة ضد وحدة البوسنة منذ بداية القرن الحالي لضمان عدم قيام دولة إسلامية في قلب أوروبا ولذا فإن الخطر الوهمي للدولة الإسلامية هو الورقة التي يلعبها الصرب والكروات الآن بعدما وجدوا من يصغى إليهم بشأنها ومن ناحية أخيرة حمل المسئولون البوسنيون على زعماء العالم غض البصر عما يعرفونه من أشهر الأعمال الوحشية الصربية كما انتقدوا قلة المساعدات المالية والعسكرية من جانب المسلمين وطالبوا بزيادتها والإسراع بها قبل فوات الأوان. كما طالبوا الدول الإسلامية أن تبذل مزيدًا من الجهود لمساندة القضية. وبدأ يظهر منذ هذه اللحظة التنويه إلى أن ما تحتاجه البوسنة هو المال والسلاح وليس المتطوعين إشارة إلى الفارق بين رد فعل الشعوب ورد فعل النظم الإسلامية.

أما الكروات: فلقد طالب زعيمهم ماتي بوبان بالحكم الذاتي لهم داخل حدود البوسنة، وانتقد الرئيس عزت لرفضه هذا الطلب ولعدم التنسيق مع قيادة كرواتي البوسنة ما أدى إلى الدور الهام الذي تلعبه القوات الكرواتية التي تتفوق من حيث العدد والكفاءة على القوات البوسنية (الحياة 8/ 25).

هذا وكان وزير الخارجية الأمريكي خلال اتصالاته حول المؤتمر أعلن معارضة أمريكا لتقسيم البوسنة إلى كانتونات وهي الفكرة التي سبق وطرحتها الجماعة الأوروبية في محاولة لإنهاء القتال (الحياة 1992/ 8/ 21).

وأخيرًا تسارعت في الأيام القليلة السابقة على انعقاد مؤتمر لندن تصريحات غالي التي تؤكد رفضه الشديد للتدخل العسكري للمنظمة الدولية في إطار عملية إقرار السلام مشيرًا إلى أن الجزرة أفل من العصا وأن هدف المؤتمر هو إنشاء

منتدى دائم للمفاوضات في جنيف «فحتى الآن لم تحقق نجاحًا لأن المفاوضات تجري من دون إطار يستطيع أطراف النزاع التحاور ضمنه» وأضاف أن الهدف الثاني هو تقرير المساعدات الإنسانية. هذا وكان المسئول البريطاني عن المؤتمر قد صرح أيضًا أن المؤتمر لن يحقق نتائج سريعة وأن هدفه هو بدء جهود لإيجاد تسوية سياسية شاملة لكل المسائل العالقة بين الجمهوريات التي تمخضت عن يوجوسلافيا السابقة (الحياة 1992/ 8/ 26).

- **العالم الإسلامي بين الحل السياسي والحل العسكري، وما بين استنهاض الشرعية الدولية وبين حدود القدرة الذاتية على إنقاذ البوسنة[1]:**

توالت اعترافات الدول الإسلامية والعربية بجمهورية البوسنة المستقلة. ومع اتجاه مجلس الأمن لاستبعاد اتخاذ قرارات حازمة لردع العدوان على البوسنة بدأ تحرك المجموعة العربية والإسلامية على صعيد الأمم المتحدة، وعلى صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي فعلى عكس اقتراح غالي أن تترك جهود التفاوض وأنشطة السلم للمجموعة الأوروبية طلبت المجموعة العربية - الإسلامية في الأمم المتحدة انعقاد مجلس الأمن رسميًا لبحث الوضع مما مثل أول مواجهة سياسية بين المجموعة والأمن العام للمنظم. إذا كان الأمين قد احتج بعدم توافر الموارد المالية اللازمة لعمليات الأمم المتحدة فإن السعودية عبرت عن استعدادها عبر منظمة المؤتمر الإسلامي المساهمة في توفير هذه الموارد (الحياة 15، 16/ 1992) ومن ناحية أخرى طالب وزير الخارجية الإيراني عقد مؤتمر طارئ لمنظمة المؤتمر واقترح استدعاء السفراء من بلجراد وفرض حظر على الصرب وتأجيل الاعتراف بالاتحاد اليوجوسلافي الجديد (الحياة 92/ 8/ 19) هذا ولقد

(1) - تتركز دراستنا على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي أساسًا ككيان جماعي لحركة الدول الإسلامية مع الاعتراف بأن قضية البوسنة كان لها انعكاساتها القوية في سياسات الدول فرادى إلا أنه تمت الإشارة فقط إلى بعض ملامح هذه السياسات دون التفصيل فيها.

تقرر بالفعل عقد اجتماع استثنائي لوزراء خارجية الدول الإسلامية في استانبول في 17، 18 يونية (الحياة 92/ 6/ 3) ولقد ناشد وزير الخارجية البوسني المؤتمر بالتدخل العسكري لدحر العدوان الصربي. وطالب رئيس وزارء تركيا بالضغط على الأمم المتحدة للقيام بدور أكبر في صنع السلام وذلك باستخدام كل الوسائل ومن بينها العسكرية وعدم الاكتفاء فقط بدور المراقب ولقد أدان البيان الختامي للاجتماع العدوان الصربي «وعدم امتثال القيادة الصربية سواء في بلجراد أو في البوسنة للقرارات الصادرة من مجلس الأمن والتي تستند إلى المادة 41 من الفصل السابع والخاصة بالعقوبات الاقتصادية وحض البيان «مجلس الأمن على الاستناد إلى المادة 42 من الفصل السابع التي تدعو لاتخاذ عمل منسق بواسطة قوات جوية أو بحرية أو برية بغية ضمان السلام والأمن الدوليين وذلك من أن يتبين عدم ملاءمة الوسائل التي تنص عليها المادة 41 وبذا لم يرق البيان إلى مستوى مطالب البوسنة بالتدخل العسكري الفوري هذا وكان وزير الخارجية التركي قد أوضح أن منظمة المؤتمر لا تملك خططا رسمية تقترح تدخلًا عسكريًا أو تضع مهلة نهائية لنجاح العقوبات (الحياة 18، 92/ 6/ 19).

هذا قبل وبعد انعقاد هذا الاجتماع تنوعت مواقف الدول الإسلامية ونستطيع التمييز بين مواقف هادئة أو معتدلة وأخرى متحمسة أو متشددة. هذا ويمكن القول أن هذا التنوع قد أبرز نوعًا من توزيع الأدوار بين الدول الإسلامية.

فمن ناحية: ركزت السعودية دول الخليج على إرسال مواد الإغاثة العاجلة إلى مسلمي البوسنة وطالب العاهل السعودي المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم لوقف المأساة ولإنقاذ أبناء شعب البوسنة وأعلن مواصلة إرسال المساعدات (الحياة 92/ 7/ 24) هذا ولقد أشادت الولايات المتحدة بدور السعودية في الحض على إيجاد حل سلمي للنزاعات وتخفيف معاناة السكان كما رحبت

بموقف دول الخليج لضمان قيام أجواء من الاعتدال وحصول تطور سلمي في البلقان (الحياة 92/ 7/ 2) هذا ولقد رحب بوش بالقرار الذي أصدره الاجتماع الطارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي واعتبر أن السلام الدائم لا يتحقق إلا من خلال مفاوضات وأنه يتعين على كل الأطراف ضبط النفس وتواصل الحوار وصولًا إلى السلام. هذا وكان بوش قد بعث برسالة إلى الأمين العام للمؤتمر يعرب فيه عن المشاركة في إدانة الصرب واستمرار فرض العقوبات على الصرب كي تنصاع بلغراد لقرارات الأمم المتحدة (الحياة 7/ 21).

ومن ناحية أخرى: أبرز الموقف التركي- وبدرجة أكبر الإيراني - أهمية التدخل العسكري فلقد بادرت تركيا بدبلوماسية نشطة لبلورة موقف موحد للدولة الإسلامية. وكانت صريحة منذ البداية في طرح ضرورة التدخل وسواء العسكري أو الدبلوماسي مؤكدة استعدادها لوضع قواعدها وقواتها العسكرية تحت تصرف الأمم المتحدة (الحياة 7/ 17) وحين تصاعد العدوان ولم تثبت العقوبات طالبت بعمل عسكرى محدود ضد الصرب وأعلنت تحركها لتعبئة المساندة الدولية لهذا العمل أما إيران فلقد دعت لمؤتمر إسلامي طارئ آخر للبحث في كيفية استخدام القوة العسكرية نظرًا لعدم فعالية الحصار الاقتصادي في وقف أعمال العدوان. كما رفضت إيران والدول الإسلامية ترأس الاتحاد اليوجوسلافي الجديد قمة عدم الانحياز في جاكارتا (الحياة 92/ 8/ 6) هذا ولقد قررت أمانة منظمة المؤتمر الإسلامي- على ضوء اتصالاتها بالدول الإسلامية حول عقد اجتماع طارئ آخر - تأجيل هذا الانعقاد وانتظارًا لما سيسفر عنه مؤتمر لندن (الحياة 92/ 8/ 26).

هذا ولقد تحركت الدبلوماسية التركية بالفعل- خلال الإعداد لمؤتمر لندن وخلال مناقشة احتمالات التدخل العسكري، كما سبق ورأينا - لكسب تأييد حلفائها الغربيين لعمل عسكري محدود يتمثل في شن غارات على

أهداف صربية لإسكات المدفعية الصربية حول سراييفو كما امتدت الحملة الدبلوماسية التركية للدعوة لإلغاء الحظر المفوض على السلاح المرسل ليوجوسلافيا السابقة ولكن أكدت تركيا عدم استعدادها للحركة المنفردة على هذين الصعيدين (الحياة 92/ 8/ 14). هذا ولقد طلبت المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة طلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة عن البوسنة حتى تتاح للوفود فرصة التعبير عن وجهات نظرها طالما أن مجلس الأمن– سلطة اتخاذ القرار – لم يصدر قرارًا مناسبًا فلقد أعربت الدول الإسلامية عن عدم رضاها عما اتخذه مجلس الأمن من قرارات حتى الآن حيث كانت تريد استثناء البوسنة من شرط حظر السلاح (الحياة 19، 8/ 20) ومن ناحية ثالثة: حرصت هيئات إسلامية على التصدى لمزاعم الصرب عن الإسلام فلقد فندت رابطة العالم الإسلامي مزاعم وادعاءات وزير الإعلام الصربي التي تناقلتها وكالات الأنباء وادّعى فيها أن الإسلام خطر على أوروبا وأن الصرب يدافعون عن أوروبا (الحياة 92/ 8/ 21). وبقدر ما انتقد المسئولون البوسنيون مواقف الإدارة الأمريكية التي كانوا يعولون عليها للتدخل باسم الشرعية الدولية لوقف العدوان الصربي، وبقدر ما أدانوا موقف بريطانيا وفرنسا من الأزمة، بقدر ما انتقدوا– ولكن ضمنًا – الدول الإسلامية لسلبيتها إزاء «المجزرة التي يتعرض لها مسلمو البوسنة. ونظرًا لعدم كفاية المساعدة المادية التي تقدمها بعض هذه الدول. وأعرب وزير الخارجية البوسني خلال جولته في باكستان وتركيا وإيران عن أمله أن يدرك المسلمون أن هذه المرحلة التاريخية تتطلب أكثر من هبات تبلغ عشرين أو ثلاثين مليون دولار لأن هذه المبالغ لا تحرر وطنًا مغتصبًا (الحياة 92/ 8/ 11).

وهنا تبدأ معضلة البوسنة. حيث إن اعتمادها على المساندة المادية والدبلوماسية للدول الإسلامية باعتبارها أهم أعمدة استراتيجيتها الخارجية كان يقابله حرصها

في نفس الوقت على تفنيد دعاوي الصرب حول خطر دولة إسلامية أصولية. ومن هنا سيصبح لها تحفظات على أنماط محدودة من مساندة الشعوب الإسلامية أي المجاهدين والمتطوعين- كما سنرى لاحقًا -.

المرحلة الثالثة

ماذا بعد مؤتمر لندن: جولات المفاوضات

والحل السياسي.. إلى أين مع استمرار العدوان الصربي؟

انعقد مؤتمر لندن برئاسة مشتركة من الأمم المتحدة والجماعة الأوروبية في 27 أغسطس بهدف أن يكون- كما قال ميجور في جلسته الافتتاحية - نقطة تحول نحو السلام في الحرب التي فجرها... تفكك الاتحاد اليوجوسلافي.. ولقد كان انعقاد هذا المؤتمر تجسيدًا لتوسيع المساعي الدولية لتشمل دول العالم الرئيسية والأمم المتحدة.

ولقد انطلقت كلمات الافتتاح التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة ووزراء خارجية الولايات المتحدة وألمانيا وتركيا (كممثل عن منظمة المؤتمر الإسلامي) من إدانة واستنكار عدوان الصرب على البوسنة والأعمال الوحشية وإذا كانت الدول الثلاثة أكثر وضوحًا في تحديد الصرب كالطرف المعتدي والمسئول عن هذه الأعمال فإن كلمة الأمين العام كانت أكثر عمومية وأقل تحديدًا في حين كانت كلمة تركيا الأكثر تحديدًا لهدف الصرب بأنه تعمد إبادة طائفة بأكملها من خلال القتل والإجلاء بالقوة (انظر المقتطفات في: الحياة 92/ 27).

انفض المؤتمر بعد أن أقر وثيقة تتضمن ما يلي: تحميل جمهوريتي الصرب والجبل الأسود مسئولية العنف في ما كان يسمى يوجوسلافيا خصوصًا الهجوم الوحشي على البوسنة- الهرسك، وضع الجمهوريتين أمام خيار التحرك نحو السلام أو مواجهة عقوبات اقتصادية وسياسية إضافية تعزلهما تمامًا عن العالم،

تحديد أسس جولة جديدة من المفاوضات مع أطراف الصراع من بينهما تجميع السلاح الثقيل لديها ووضعه تحت سيطرة الأمم المتحدة وإنهاء سياسة التطهير العنصري التي يتبعها الصرب ضد المسلمين والكروات وإطلاق المحتجزين في المعسكرات الصربية، تكوين لجان ست لمتابعة جوانب مختلفة من عملية السلام، هذا ولقد أوضح البيان الختامي للمؤتمرين جمهوريتي الصرب والجبل الأسود قد تعهدتا بوقف أي تدخل عبر حدودهما مع البوسنة وكرواتيا وبذل كل ما في وسعها لمنع صرب البوسنة من الاستيلاء على أراض بالقوة وطرد سكانها، استخدام نفوذها لإغلاق معسكرات الاعتقال واحترام حقوق الإنسان، تمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم والالتزام التام بقرارات مجلس الأمن وإعلان احترامها لسلامة الحدود الحالية (الحياة 92/ 8/ 29) وبالرغم من الأمل الذي أثارته مقررات المؤتمر إلا أن المراقبين استبعدوا أن يكون لها تأثير كبير على سير القتال في البوسنة وجاءت أقصى الانتقادات من مسئول الملف اليوجوسلافي في وزارة الخارجية الأمريكية الذي استقال احتجاجًا على سياسة واشنطن التي لا تريد أن يكون لها دور في وقف الحرب. فلقد وصف المؤتمر بأنه «لغز» نتيجته معروفة سلفًا وأنه محكوم عليه بالفشل بسبب عدم وجود ضغوط قوية من بينها العسكرية ضد الصرب لوقف حملة الإبادة التي بشئونها في البوسنة (الحياة 92/ 8/ 29).

إذًا ما الذي تحقق من هذه المقررات؟ وهل ثبتت صحة هذه الانتقادات؟ هل احترم الصرب تعهداتهم؟ وهل نفذ الغرب تهديداته بإحكام العقوبات؟

ولمدة ثلاثة أشهر تالية أي حتى أوائل ديسمبر استمر العدوان الصربي في ضراوته وليَجُرّ المسلمين للقبول بشروطه على مائدة المفاوضات أي اتضحت محدودية نتائج المؤتمر في التوصل إلى السلام من خلال أساليب الضغط الاقتصادي فقط كما كان يأمل الغرب واستمرت مقاومة المسلمين في ظل مراقبة

الغرب وإحجامه عن أن تدخل أكثر فعالية وانعكست المحصلة في شكل مزيد من تصلب مواقف الصرب التفاوضية مع مزيد من الإفصاح عن هدف التقسيم والاستغلال وفي شكل تحرك مواقف المسلمين نحو التنازلات فبعد التمسك بوحدة الدولة وحكم إداري ذاتي قبلوا التقسيم ولكن في إطار جماعي ضعيف.

وتتضح هذه الصورة العامة على ضوء أبعاد التطورات الداخلية والجهود الدولية.

أولاً: التطورات الداخلية: تحدي مقررات لندن وعملية السلام:

مع انعقاد مؤتمر لندن في وقت كان الصرب قد أتموا فيه الاستيلاء على 70 ٪ من أراضي البوسنة- ثارت التوقعات بأن هذا الوضع سيفرض تسوية سياسية وسلام تحت ضغط الأمر الواقع. ولم يحدث هذا واستمر مسلسل الأعمال العسكرية في نفس الوقت الذي جرت فيه محاولات تطبيق مقررات لندن. لماذا هذا الاستمرار وما هو هدفه؟ يمكن أن نميز بين ثلاثة اتجاهات لتطور الأوضاع على ساحة البوسنة تساعد على الإجابة عن هذه الأسئلة وهي تدعيم المكاسب العسكرية الصربية لفرض التقسيم على أساس قومي والذي صرحوا به علنًا وبوضوح، استمرار المقاومة المسلمة مع انهيار التحالف الكرواتي- المسلم، وانتصار الاتجاه المتشدد على المعتدل في صربيا.

1 - استمر الصرب في إحكام الحصار على سراييفو واستمرار قصفها مما بين فشل مقررات لندن الداعية إلى وقف النار والرقابة على الأسلحة الثقيلة وكان هذا الوضع يستنزف طاقات المسلمين حول سراييفو ويحولها بعيدًا عن جهات أخرى- وخاصة في الشمال - تعرضت للاقتحام الصربي. فتثبيتًا وتدعيمًا للأمر الواقع وتأكيدًا للاتجاه نحو فرض التقسيم استمر الصرب في تدعيم السيطرة على الممر الشمالي في البوسنة على حدودها مع كرواتيا والذي يصل بين جمهورية الصرب وبين مناطق التجمع الصربية في كرواتيا والبوسنة- كما سبق التوضيح ولقد كان سقوط مدينة بوزانسكى برود في أوائل أكتوبر 1992 في أيدي الصرب

ضربة أساسية للقوات الإسلامية الكرواتية التي تحالفت في الدفاع عن المنطقة. ولقد أعلن الصرب عن اتفاق صربي - كرواتي سري كان وراء سقوط المدينة (الحياة 8. 10. 92/ 10/ 12) كذلك سقطت مدن أخرى في الشمال بعد مقاومة شديدة مثل بتبيستا ذات الموقع الاستراتيجي (18. 10/ 30) كما دعم الصرب هجومهم على جوراداجيتش المحاصرة في الشرق واستعدوا لمهاجمة ترافينيك في الوسط واستمروا في الهجوم على موستار في الغرب (الحياة: من 16 إلى 17/ 11/ 1992) مع استمرار التطهير العرقي وفي حين تزايد الكشف منذ أغسطس 1992 عن أعمال التطهير العرقي المنظم التي أسماها علماء السياسة سياسة الاستخدام المنظم ذات الهدف السياسي نشرت بعض الدوريات الأجنبية على لسان قائد صرب البوسنة كاراديتش وغيره من الصرب مبررات هذه الأعمال فلقد كون الصرب رؤيتهم الخاصة لتبرير عدوانهم يبرز على صعيدها جانب أساسي من الميراث التاريخي ويمكن تلخيصها كالآتي: (Time. 24 /8 /1992 P24. Time: 14 /9 /1992 P40. Time 14 /12 /1990P35).

ليس هناك تطهير عرقي ولكن نقل عرقي لحماية سكان الصرب من مؤامرة المسلمين الذين يرغبون في تكوين دولة إسلامية، لي هناك حرب أهلية ولكن حرب دينية نظرًا لتخطيط المسلمين لتكوين أصولية إسلامية، ما يفعله الصرب ليس إلا رد فعل لما يفعله المسلمون بهم في مناطق أخرى، ليس هناك حرب أيديولوجية ولكن حرب بين جيران يكرهون بعضهم البعض فهي استمرار لما حدث في الحرب العالمية الثانية. أي هي عملية انتقام للصرب الضحايا والمهددين دائمًا.

ومن ناحية أخرى لم يكن استمرار العمليات العسكرية والتطهير بمثابة الصفعة الوحيدة لعملية السلام التي بدأها مؤتمر لندن. فلقد تزامن معها صور تحدي صربية أخرى تفصح بوضوح عن هدف الاستقلال فلقد أصدر برلمان صرب البوسنة

قرارًا بالانسحاب من محادثات جنيف على أساس عدم اعترافها بالوجود الفعلي لجمهورية صرب البوسنة وحق شعبها في تقرير المصير. كذلك جرى اجتماع مشترك بين برلمان صرب البوسنة وبرلمان صرب كرواتيا لاستكمال النظر في مشروع وحدة بينهما تمهيدًا لانضمامها إلى الاتحاد اليوجوسلافي الجديد ولقد حددا في هذا الاجتماع ضرورة التقسيم العرقي ورفض استمرار البوسنة مواطنًا واحدًا لقوميات متعددة (الحياة: 2. 1992/ 11/ 3).

2 - واستمرت مقاومة المسلمين وتركزت في مدن شرق البوسنة. ولقد تم في 9/ 4 رفع الحصار الصربي عن جوراذا وفقًا لنتائج مؤتمر لندن. وفي 9/ 20 أعلنت قوات المسلمين تحرير المدينة. كما استمرت محاولة اختراق الحصار حول سراييفو وصد الهجوم على موستار وكان الأخير يستهدف أحد أركان التحالف المسلم - الكرواتي.

فبعد التكهنات والشكوك انحسر الغطاء عن التواطؤ الصربي - الكرواتي تدريجيًا.

فبقدر ما كان لهذا التحالف أسبابه في البداية إلا أن مؤشرات التهاوي أخذت في التوالي ابتداءً من الميل للتقسيم وليس لمقاومة هيمنة الصرب واستمرار الاتصال بين قادة الطرفين ووصولًا إلى التعاون في مجال المعارك ضد المسلمين وتبادل الأراضي على حسابهم. فلقد كان انسحاب الكروات من وبوزانسكي برود ويابيتسا لصالح في مقابل انسحاب الصرب من أراضي في غرب البوسنة لصالح الكروات. ولقد أحاط بالفعل بمسلسل سقوط المدن في شمال البوسنة في أكتوبر وانتكاس الصرب حول موستار في نوفمبر اتهامات المسلمين للكروات بالتواطؤ مع الصرب (17، 18، 11/ 20/ 1992).

ومن ناحية أخرى وبعد اتهام عزت بيجوفيتش من قبل (في يوليه) للكروات بغموض الموقف من وحدة البوسنة تأكدت البوسنة كما حاول الكروات خلال

أزمة مجلس الرئاسة البوسني- بعد سقوط بابيتسا - إحلال أحد المتشددين الكروات من أنصار ماتي بعد استقالة أحد أعضاء المجلس الكرواتي المعروف باعتداله، وذلك سعيًا للسيطرة على حومة البوسنة والأثير على قراراتها في مرحلة حاسمة من تطور الحرب والمفاوضات (10. 1992/ 11/ 11).

ويرجع هذا التغيير في المسلك الكرواتي إلى حسابات المصلحة بعد أن اتضح مدى التقدم الصربي على حساب المسلمين ومن ثم عدم الاستعداد للتضحية في سبيل مساندة المسلمين ولقد صرح مجلس الدفاع الكرواتي في موستار أن بوسنة ما قبل الحرب قد ماتت ولم يعد المسلمون يسيطرون إلا على 10 ٪ ومع ذلك فهم يتكلمون عن إعادة بناء الجمهورية إنه جنون 199 /11/ 2 :Time

3 - تزايد الصراع بين القيادة الشيوعية لجمهورية صربيا وعلى رأسها ميلوسوفيتش وبين السلطة الاتحادية ليوجوسلافيا الجديدة وخاصة ميلان بانتش رئيس الوزراء الاتحادي فلقد اتجه الأخير لتحسين العلاقات مع البوسنة وكرواتيا ومحاولة الاتفاق- خلال اللقاء بين الرئيس الاتحادي اليوجوسلافي وبين الرئيس عزت في نهاية أكتوبر92- على تطبيع العلاقات على أساس الاعتراف المتبادل وإيجاد حل سياسي لمشكلة البوسنة. ومع تصاعد هذا الصراع أعلن عن انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة. وتطورات أبعاد المواجهة بين الاتجاه الصربي المتشدد وبين الاتجاه المعتدل على نحو انعكس بقوة على الحياة السياسية وحتى انتهت الانتخابات بانتصار ميلوسوفيتش على بانيتش (الحياة 21 - 10/ 26، 2 - 1992/ 11/ 8). هذا ولقد استخدمت قضية الحصار والعقوبات الاقتصادية في المعركة الانتخابية. وظهر مدى مقاومة ميلوسوفيتش الذي قال «صربيا لن تتجمد ولن تجوع ولن تضع مصالحها القومية تحت رحمة ضغط خارجي» TIME P34 1992/ 11/ 30.

وهكذا بدا قرب نهاية عام 1992 أن البوسنة قد تم تقسيمها على أرض الواقع وبقى وضع الرتوش النهائية على هذا التقسيم وانتزاع الاعتراف القانوني البوسني والدولي بهذا الأمر الواقع. ولكن أين كانت "الشرعية الدولية" أين الجهود الدولية لتنفيذ مقررات لندن؟

ثانيًا: الجهود الدولية: أين مقررات مؤتمر لندن؟

في محاولة لتطبيق مقررات لندن بدأ عمل اللجان الست في إطار اعتراف الوسطين الدوليين فانس - أوين بصعوبة المهمة وتعقدها وحاجتها لوقت حتى تحقق أهدافها (الحياة 92/ 9/ 4) وتابعت الجهود الدولية مسارها على صعيد الأدوات الثلاثة التقليدية: عقاب صربيا، الإغاثة الإنسانية، المفاوضات، ودون أي تغير نوعي يبرز ميلًا أكبر نحو الأداه العسكرية وبالرغم من حدوث تغيير نسبي في مضمون الإجراءات حول عواقب الحرب إلا أنه لم يجر تحركًا فاعلًا لوقف الحرب ذاتها. ولذا ثار الانتقاد لمنطق الدور الدولي فلقد كان حرص الأطراف الخارجية الغربية منصبًا أساسًا على احتواء هذه الحرب في حدود البوسنة وعدم فقدان السيطرة عليها بحيث تمتد إلى بقية البلقان.

وكانت أهم القضايا المثارة في هذه المرحلة: نزع الأسلحة الثقيلة ووقف إطلاق النار والاعتداءات العسكرية الصربية، دعم الحماية العسكرية لقوافل الإغاثة، أحكام الحصار القائم على الصرب والتلويح بصورة جديدة من العقاب، محاولة بدء مفاوضات وضعها على صعيد القنوات الأساسية للحركة، الأمم المتحدة، الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة.. والعالم الإسلامي.

(1) محدودية دور قوات الحماية الدولية ونتائجها:

إلى جانب الإغاثة الإنسانية قفز بين مهام القوات الدولية موضوع الأسلحة الثقيلة لدى الصرب وسبق أن رأينا كيف طالبت الجماعة الأوروبية في يولية بتنظيم

إشراف دولي عليها وهو ما رفضه غالي، كذلك لم يتحقق بصددها أي نجاح وفقًا لمقررات لندن. فبالرغم من تعهدات كاراديتش بصددها إلا أنها لم تنفذ.. وبعد تكرار التحذيرات من الوسيطين الدوليين، وباستثناء موافقة الصرب- كنوع من المناورة - على مراقبة القوات الدولية لبعض مرابض المدفعية حول سراييفو أعلن كاراديتش أنه لن يقدم أية تنازلات فيما يتعلق بالمدفعية الصربية والطائرات المقاتلة مدعيًا أن حجم القوات المسلحة والكرواتية تتفوق بنسبة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف حجم قوات صرب البوسنة. وقال لن نسمح بنزع أوراقنا الاستراتيجية إذ سيؤدي هذا للتمهيد لدحر الشعب الصربي. (الحياة 92/ 9/ 18) ومن المبررات الأخرى التي طرحها كاراديتش موضوع المجاهدين المسلمين المستعدين لدخول الحرب ضد الصرب (92/ 9/ 19) هذا ولقد اتهمت الولايات المتحدة الصرب بعدم تنفيذ التزاماتهم في مؤتمر لندن واعترفت بفشل الأمم المتحدة تجاه هذه القضية وكذلك فشل الوسيطين الدوليين في إقرار وقف إطلاق نار فعلي ومستمر (9/ 20) وفي نفس الوقت الذي حذر منه فانس الصرب من أن تصعيد الحرب سيعقد من فرص التسوية السياسية (92/ 9/ 22) كان الوسيطان يراقبان عن قرب أحد وقائع التطهير العرقي في بانيالوكا التي اعترفا بعد زيارتها «باحتمال وقوع مجزرة فيها (25 - 92/ 9/ 27) ومن ناحية أخرى تلكأت عملية الحماية العسكرية لرحلات قمع استمرار وقف سراييفو وكرار إصابة طائرات الإغاثة أغلق المطار وأوقفت رحلات الإغاثة الجوية طوال شهر سبتمبر وذلك في وقت تدهورت فيه الأوضاع الصحية والغذائية. وبالرغم من دعوة الدول الأوروبية والوسيطين الدوليين لضرورة «ضمان أمن العمل الإنساني» (الحياة 992/ 9) إلا أن هذا لم يتم بسرعة فلقد استمر إعلان حلف الأطلنطي واتحاد غرب أوروبا عن إعداد الخطط بهذا الشأن، كما استمرت المشاورات الأوروبية الأمريكية بصدده (4، 9، 92/ 9/ 18)، وكان مبرر التأخير- كما أوضح تشيني وزير الدفاع الأمريكي

- هو الخوف من احتمالات التورط العسكري في الحرب بسبب الحماية الجوية لرحلات الإغاثة (92/ 9/ 18).

هذا، وحين قرر مجلس الأمن زيادة حجم القوات الدولية من أجل حماية قوافل الإغاثة البرية لأرجاء البوسنة (92/ 9/ 21) استغرق التنفيذ الفعلي لبدأ تطبيق القرار عدة أشهر. هذا ولقد ظلت قضية عملية زيادة حجم الإغاثة فضلًا عن دعم حمايتها بالقوات الدولية تشغل الاهتمام طوال هذه الأشهر. فلقد تصاعدت التحذيرات المتكررة من أطراف عدة بوسنية ودولية بضرورة الإسراع بهذه العملية نظرًا لضخامة المآسي الإنسانية مع اقتراب الشتاء ومع استمرار العدوان الصربي. ولقد ظهرت في مناسبات عدة انتقاد مسلمي البوسنة لهذه الإغاثة واعتبارها بديلًا غير كاف لوقف الحرب أو لرفع الحظر عن السلاح حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم فلم تكن الإغاثة في نظر مسلمي البوسنة إلا أداة للغرب لإثبات الوجود في هذه القضية.

ومن ناحية ثالثة، تبلورت في هذه المرحلة- وخاصة بعد سقوط بابيتسا وهجوم الصرب على الفارين فيها - الفكرة التي سبق وطرحت من قبل وهي تأمين الأمم المتحدة للاجئين والنازحين من سقوط المدن أو تأمين إجلاء سكان بعض المدن الأخرى المحاصرة أو تحت الهجوم (92/ 11/ 2) هذا ولقد واجهت جهود القوات الدولية لتأمين إجلاء الصليب الأحمر لبعض النازحين من سراييفو اعتراضات وانتقادات شديدة من جانب السلطات البوسنية فلقد اعتبرتها نيلًا من الدفاع عن المدينة في حين اعتبرها قائد القوات الدولية محاولة لإنقاذ سكان المدينة وليس إجلاؤها (92/ 11/ 7) هذا وسبق إثارة هذه القضية في سبتمبر حين اتهمت سلطات البوسنة المفوضية العليا للاجئين بأن تسهيلها تهجير السكان ليس إلا مساهمةً في سياسة التطهير العرقي التي ينفذها الصرب وكان رد المفوضية أنه طالما لم يتم التوصل إلى حل سياسي فإنها مضطرة لمعالجة الآثار (92/ 9/ 26)

هذا وكان بعض مسئولي الإغاثة الإسلامية العالمية قد نبهوا إلى وجود مخططات مشبوهة تهدف إلى تهجير المسلمين وتفريغ مدنهم وقراهم لإحلال الصرب مكانهم (16/ 11/ 92).

ثم ظهرت فكرة المحميات منذ منتصف نوفمبر 1992 بناءً على مطالبة مجلس الأمن السكرتير العام النظر في إمكانيات كتوفيرها للمدنيين. وعند تطبيق هذه الفكرة على نطاق واسع في أبريل– مايو 1993 أثارت انتقادات عديدة حول عواقبها ومدلولاتها بالنسبة للتقسيم النهائي للبوسنة وحول كونها أحدث التعبيرات– ليس عن فشل الجهود الدولية – ولكن على التواطؤ الدولي في تكريس واقع التقسيم.

(2) بين إحكام العقوبات الاقتصادية وجمود تحريك الأداة العسكرية:

في ظل استمرار استبعاد التدخل العسكري المباشر استمر الضغط على صربيا سواء بإحكام العقوبات أو بالتلويح بصورة جديدة من العقاب ذات طابع عسكري (حظر الطيران) وذلك قبل بوادر التغيير في مواقف السياسية الأمريكية من احتمالات التدخل العسكري خلال الحملة الانتخابية الرئاسية. فمن ناحية وانطلاقًا من قناعة الغرب أن العقوبات هي أفضل السبل للحصول على مرونة من جانب الصرب وعلى ضوء استمرار العدوان الصربي ضد التزامات وتعهدات مؤتمر لندن، وتحت ضغوط الدول الإسلامية اتجهت القوى الغربية– وفق مقررات لندن – إلى إحكام الحصار ودعمه على الصعيد الدبلوماسي وعلى الصعيد الاقتصادي.

فعلى الصعيد الدبلوماسي: دعا وزراء خارجية الجماعة الأوروبية إلى استبعاد ما تبقى من دولة يوجوسلافيا من هيئات الأمم المتحدة كما سبق وأعلنوا رفض الاعتراف بالاتحاد اليوجوسلافي الجديد كوريث للاتحاد السابق. ولقد قدمت الجماعة مشروع قرار بهذا المعنى لمجلس الأمن وبالفعل أصدر المجلس– دون اعتراض روسي ولكن بعد تعديل المشروع – قرارًا بتوجيه الجمعية العامة لهذا

الأمر حيث هي صاحبة القرار النهائي في هذا النوع من القضايا. ولقد أصدرت الجمعية قرارًا بطرد يوجوسلافيا من الأمم المتحدة بأغلبية (127) صوتًا وامتناع (26) وعدم حضور (20) واعتراض (6) (الحياة: 13، 19، 21، 92/ 9/ 24) ومن ناحية أخرى بدأ تلويح متحدث الخارجية الأمريكية بضرورة محاكمة مجرمي الحرب من الصرب وإن الولايات المتحدة لديها معلومات وافية عن انتهاكات حقوق الإنسان ستسلمها إلى اللجنة المختصة التابعة للأمم المتحدة للتحقيق فيها (الحياة 24، 92/ 9/ 27) ثم تبنى مجلس الأمن قرارًا هو الأول من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة يقضي بتشكيل لجنة للتحقيق في جرائم الحرب في الجمهوريات اليوغسلافية سابقًا خصوصًا البوسنة والهرسك ورفع تقرير بها إلى الأمين العام. ولكن لم يتضمن القرار أية إشارات إلى إجراءات ضد المنتهكين. واعتبره بعض الدبلوماسيين من باب «رفع العتب عن المنظمة الدولية» التي لم تحرك ساكنًا أمام التقارير المتزايدة عن المجازر وأعمال التعذيب والتشريد التي يمارسها الصرب في البوسنة كما أن القرار لم يشر إلى نتائج مهمة المحقق الخاص الذي عينه مجلس الأمن قبل ثلاثة أشهر للنظر في جرائم الحرب، وكان قد قدم تقريرًا يقترح فيه السماح للقوات الدولية بالتدخل لمواجهة جرائم الحرب ومنعها واتخاذ خطوات رادعة ضد مرتكبيها (الحياة 92/ 10/ 8).

أما على الصعيد الاقتصادي: فأخذ يتبلور الاتجاه وخاصة من جانب الولايات المتحدة نحو تدعيم العقوبات الاقتصادية على صربيا ولكن في نفس الوقت طالب فانس بمد العقوبات إلى كرواتيا أيضًا كما اتهم زعيم صرب البوسنة الأمم المتحدة بأن فرضها العقوبات على طرف واحد إنما يزيد من تعقيد المفاوضات (الحياة 92/ 11/ 14) وبعد سلسلة من الاجتماعات العلنية لمجلس الأمن حول الوضع في البوسنة والتي تكلم خلالها نحو 60 متحدثًا وانعقدت تحت ضغط من منظمة المؤتمر الإسلامي التي كانت تسعى لرفع الخطر العسكري على البوسنة- بعد

هذه الاجتماعات أصدر مجلس الأمن في 11/ 17 قرارًا – بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بفرض حصار بحري على ما تبقى من دولة يوجوسلافيا انطوى لأول مرة على إجراءات لتنفيذ الحظر الاقتصادي المفروض منذ 31 مايو وذلك ضمانًا لوقف انتهاكات هذا الحظر ولكن من ناحية أخرى رفض مجلس الأمن رفع الحظر على الأسلحة إلى البوسنة وإن كان قراره قد تضمن بندًا فيه إشارة إلى حق جمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع المشروع عن النفس (الحياة 15، 18/ 11/ 92).

ومن جهة أخرى: مع استمرار الخط العام الغربي الرافض لتدخل عسكري دولي مباشر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي تأكد إلى جانبه في هذه المرحلة أيضًا رفض مجلس الأمن رفع الحظر عن السلاح إلى البوسنة، ظهر اهتمام الغرب كمجرد التلويح باستخدام القوة العسكرية لغرض محدد ولهدف محدد وهو: فرض التزام عدم انتهاك منطقة الحظر الجوي وذلك لتأمين أعمال الإغاثة الدولية. ولقد أحاط باستصدار قرار حظر الطيران العسكري الصربي فوق البوسنة تلكؤ شديد وجدل كبير حول طبيعته بحيث صدر قرار في توقيت متأخر وبدون مضمون فاعل ومؤثر في نفس الوقت الذي رفض فيه رفع الحظر عن السلاح للبوسنة.

فلقد ظهرت فكرة حظر الطيران عقب مؤتمر لندن وعلى صعيد تصريحات حلف الأطلنطي والوسيطين الدوليين ووزراء خارجية المجموعة الأوروبية والمصادر الأمريكية طوال شهر سبتمبر (الحياة 4، 13، 92/ 9/ 17،14) وكان الهدف المعلن هو جعل أجواء البوسنة أكثر أمانًا لرحلات الإغاثة وكان الهدف الخفي هو ممارسة نوع من الضغط على الصرب بالتلويح بدرجة ما بالتدخل العسكري وذلك في وقت تزايدت فيه انتقادات الرأي العام وضغوط الدول

الإسلامية من أجل نوع أكثر فعالية من التدخل لردع أعمال الصرب الوحشية التي تزايدت التقارير الصحفية والرسمية عن انتهاكات لحقوق الإنسان.

ولكن استمرت المناقشات والاتصالات خارج وداخل مجلس الأمن طوال شهر سبتمبر. وحتى صدر قرار في منتصف أكتوبر.

ولقد أرجعت المصادر الغربية المختلفة على تأكيد أن هذا القرار لن ينه الحرب وأنه لا يعني نية الجماعة الأوروبية والأمم المتحدة استخدام القوة وأن التفاوض السلمي هو السبيل لوقف القتال وإيجاد حل. وتتلخص هذه الأمور في بعدين أولهما: الاختلافات الأوروبية – الأمريكية حول تفاصيل العملية وأهدافها هل إقرار حظر مع مجرد مراقبة المطارات للتأكيد من سريانه (فرنسا) أم اقتراح عمليات اعتراض جوية لتطبيق الحظر (الولايات المتحدة) وثانيهما: والذي أعلن عنه الأمين العام يتصل بالمخاوف من التورط العسكري ومن تغيير طبيعة العملية الدولية بأكملها في يوجوسلافيا في حالة الانتقال إلى نوع من العقوبات العسكرية (الحياة 14، 17، 18، 19، 21، 9/ 24 – 7، 10/ 8) وفي ظل تكرار تهديدات زعيم صرب البوسنة بالانسحاب من محادثات السلام في حالة فرض الحظر صدر القرار في 10/ 10 بموافقة 14 وامتناع الصين عن التصويت. ولكن جاء كحل وسط حيث جرى الاتفاق على أن تتم عملية فرض الحظر بالقوة على مرحلتين: الأولى: وهي التي نص عليها القرار – لا تنص على أية إجراءات لمنع انتهاك الحظر أو ردعه. والثانية: هي التي يجري الانتقال إليها بقرار آخر في حالة فشل الأولى وذلك بالتدخل العسكري والجوي المباشر أي لفرض الحظر بالقوة.

وحين توالت الأنباء بعد ذلك عن انتهاكات الصرب للحظر رفض رئيس مجلس الأمن (الفرنسي في ذلك الوقت) فكرة اتخاذ أية إجراءات لفرض الحظر بالقوة طالما توقع قوات الحماية الدولية تقارير بشأن هذه الانتهاكات. هذا ولقد

ناور الصرب أكثر من مرة لمنع الانتقال إلى المرحلة الثانية من القرار. وبالرغم من تكرار شكوى في حكومة البوسنة من هذه الانتهاكات لم يحدث هذا التنقل إلا بعد عدة أشهر أي بعد فوات الأوان ولقد ظل الوسيطان الدوليان- بعد فرض الحصار البحري - يؤكدان على «فائدة التلويح باستخدام القوة العسكرية لفرض التزام عدم انتهاك الحظر شرط أن يكون هذا الاستخدام الوسيلة الأخيرة التي لا بديل فيها «(الحياة 1992/ 11/ 15).

ومن جهة ثالثة: أخذ يظهر بعض بوادر التغير في السياسة الأمريكية تجاه البعد العسكري الخاص بحظر السلاح أو التدخل. ذلك في ظل مناخ الحملة الانتخابية الرئاسية وضغوط من الكونجرس. وكان بوش قد أعلن أكثر من مرة- منذ بداية الأزمة - رفض التدخل العسكري الأمريكي بواسطة قوات برية وعلى نحو منفرد وأنه لن يكون هناك فيتنام جديدة، كما حذر رئيس الأركان الأمريكي من عواقب استخدام القوة العسكرية.

ولكن وكنوع من الضغط على بوش وكتعبير عن رفض المسلك الأمريكي الحذر تجاه البوسنة أعلن مجلس الشيوخ الأمريكي تأييده لتقديم مساعدة عسكرية إلى البوسنة إذا ما استثنت الأمم المتحدة البوسنة من قرار حظر السلاح (الحياة: 92/ 10/ 2) كما بدأ مسئولو الخارجية الأمريكية والدفاع يدرسون فكرة إرسال السلاح إلى مسلمي البوسنة (92/ 12/ 12) ولكن لم يتطور المسلك الأمريكي إلى إجراء ملموس. ويبدو أنه كان أيضًا نوعًا من التلويح بالقوة العسكرية ولم يؤثر على رؤية الوسيطين الدوليين بهذا الصدد فنجد أن فانس في نفس الوقت الذي أبدى فيه قلقه البالغ من انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني في صورة منهجية «في البوسنة وفي الوقت نفسه الذي ناشد فيه أعضاء مجلس الأمن زيادة المساعدة الإنسانية وساعتها أعلن مجددًا معارضته لرفع الحظر المفروض على البوسنة؛ لأنه

سيعمق من الحرب ويوسع نطاقها (92/ 10/ 16) هذا ولقد كرر نفس المنطق خلال مناقشات مجلس الأمن حول هذا الأمر قبل فرض الحصار البحري (الحياة 1992/ 10/ 18). وبعد رفض المجلس رفع الحظر وفي رسالة من الرئيس عزت إلى فانس أعرب الأول عن احتجاجه على موقفه الرافض لرفع الحظر والذي أثر على موقف مجلس الأمن. كما اعتبر عزت هذا المسلك من فانس ظلمًا لأنه يعامل الجانبين على قدم المساواة ودون تمييز بين المعتدي والضحية (92/ 11/ 17). هذا وكان رفض المجلس لرفع الحظر ضربة شديدة لآمال مسلمي البوسنة في إعادة تغيير ميزان القوة العسكرية لصالحهم قبل سقوط الشتاء وهو الأمر الذي دفع العالم الإسلامي لاتخاذ خطوة.

(3) مفاوضات جنيف: ظهور خطة فانس - أوين والتحرك في المواقف البوسنية حول مستقبل وحدة الدولة:

بدأ الوسيطان الدوليان- انطلاقًا من نتائج مؤتمر لندن - محاولة عقد مفاوضات مباشرة بين زعماء القوميات الثلاثة في جنيف وأعلنا عن صعوبة المهمة نظرًا لرفض الرئيس عزت التفاوض المباشر في وقت يستمر فيه القصف الجوي الصربي للمدن البوسنية وعدم تنفيذ الصرب لتعهداتهم في مؤتمر لندن (الحياة12، 13، 18، 92/ 9/ 19) وفي حين توالت مذكرات الاحتجاج من جانب المسلمين لمجلس الأمن حول عدم تنفيذ مقررات لندن حول الأسلحة الثقيلة والإغاثة، وفي حين توالت الضغوط الدولية لإحكام الحصار على الصرب لطمأنة المسلمين من ناحية وفي حين ظل فرض حظر السلاح قائمًا على البوسنة للضغط عليها من ناحية أخرى وتوقفت رحلات الإغاثة طوال ما يقرب من الشهر لم ينجح الوسيطان في بدء المفاوضات المباشرة وظل الموقف المسلم ينطلق من رفض تقسيم البوسنة على أساس إمكانية استمرار تعايش القوميات الثلاث، وعبر

عن ذلك بوضوح الرئيس عزت في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. فإلى جانب مطالبته مجلس الأمن بتنفيذ وفرض كافة قرارته ومبادئ والتزامات مؤتمر لندن لاقتراح تشكيل لجنة دستورية لصياغة دستور جديد يستطيع في ظله الصرب والكرواتيون والمسلمون العيش في سلام في دولة ديمقراطية ولقد برر منطلقه هذا من أن البوسنة بلد مختلط عرقيًا وقوميًا ورفض أهداف التطهير العرقية الصربية ونفي أن يكون أعمال القتل والتنديد قد أثارت قدرًا من الكراهية تجعل شعب جمهوريته عاجزًا عن التعايش في سلام وقال «..إن كل مدننا وقرانا تقريبًا ذات خليط سكاني متداخل وبالتالي فمن غير الممكن إقامة خطوط في جمهوريتنا لتحديد المناطق العرقية» (الحياة 1992/ 9/ 23).

وفي المقابل، أضحت رؤية زعيم كروات البوسنة– بالمقارنة برؤيته في صيف 1992 - أكثر وضوحًا بشأن أهدافهم الحقيقية وهي إنهاء وجود دولة البوسنة والهرسك بشكلها الحالي فلقد ندد بوجود وفد من الحكومة البوسنية في مفاوضات جنيف على أساس لو أن البوسنة - الهرسك موجودة لكانت هناك حكومة ولما كانت مثل هذه المفاوضات ضرورية «.. بعبارة أخرى أخذ على المسلمين تعلقهم ببوسنة اتحادية يشكلون فيها الغالبية للتمكن من «فرض إرادتهم على القوميات الأخرى، كما اتهم الصرب بأنهم يريدون ضم البوسنة إلى بقية يوجوسلافيا في حين أن الكرواتيين وحدهم «يريدون الآن خلق البوسنة - الهرسك» (الحياة 1992/ 9/ 25).

ثم بدأ يظهر تحرك في المواقف البوسنية نحو قبول مسألة التفاوض المباشر ونحو شكل الدولة والعلاقة بين القوميات وذلك في نفس الوقت الذي انتقل فيه الصرب ثم الكروات إلى إجراءات عملية أكثر وضوحًا لترجمة نتائج الأمر الواقع المفروض بالقوة العسكرية إلى تقسيم قانوني.

فعلى جانب: وافقت قيادة البوسنة على مفاوضات مباشرة فنية بين العسكريين في إطار محاولة وقف الهجوم على سراييفو وجمع الأسلحة الثقيلة ولكن ظلت ترفض أي مفاوضات مباشرة مع الصرب في جنيف (الحياة 92/ 10/ 22) ومن ناحية أخرى ظهر نوع من التحرك ولو المحسوب والمحدود وعلى نحو أثار الغموض نحو فكرة التقسيم. فلقد وافق قادة البوسنة في جنيف على تبني اللامركزية في جمهوريتهم شرط ألا يتم على أساس قومي، هذا وكان أوين قد أعلن أنه يجري الآن في جنيف إعداد دستور جديد للبوسنة والهرسك جوهره هو إقامة دولة لا مركزية مقسمة إلى مناطق تتمتع بدرجة كبيرة جدًا من الاستقلال الذاتي. هذا وكان الرئيس عزت قد صرح إلى صحيفة يوجوسلافية مستقلة «بأنه إذا تعذر علينا الحياة معًا فلنعش جنبًا إلى جنب.. وإذا استمرت الحرب كما هي عليه الآن فإنها (عملية التقسيم بين القوميات الثلاثة) ستصبح أمرًا واقعًا.. واعتبر مسألة تقديم الخرائط مسألة لابد منها للحل الدستوري أنها لا تتعارض مع وجهة نظر المسلمين بقيام دولة ديمقراطية علمانية لا مركزية تقسم إلى مناطق... ولكن لا يصح رسم الخرائط وفق التقسيم القومي بسبب الاختلاط السكاني (الحياة 1992/ 10/ 23). هذا ولقد حرص نائب الرئيس أيوب جانيتش أن يوضح أن هذا التصريح لا يعني اعترافًا من الرئيس بالأمر الواقع للانقسام الحالي، حيث حدث سوء فهم في شأن التقسيم لأن ما يجري الحديث عنه من تقسيم إلى 10 مناطق لا يرى فيه المسلمون إلا تقسيمًا إداريًا دون اعتبار للعرق أو الدين (الحياة 1992/ 10/ 27).

هذا وكان الوسيطان الدوليان قد أعلنا في 92/ 10/ 27 عن خطتهما لإعداد مشروع دستور لتقسيم البوسنة إلى وحدات إدارية على أسس اقتصادية جغرافية وليس عرقية. هذا، وكانا قد بينا قرارًا بتأييدهما لوجود يتضمن أكثر من ثلاثة كيانات محلية ليحول دون حصول تقسيم إلى ثلاثة مناطق وفق خطوط قومية.

ولكن طلب الصرب إقامة ثلاث دول منفصلة على أسس قومية وازداد هذا الطلب وضوحًا بعد إعلان برلماني صرب البوسنة وصرب كرواتيا عن وحدتهما المستقبلية متحديين بذلك خطة فانس - أوين (الحياة 1992/ 10/ 23).

هذا ولم يحل قرار حظر الطيران العسكري الصربي فوق البوسنة أو قرار الحصار البحري لإحكام العقوبات دون استمرار تمسك الصرب بهذه المواقف حول مستقبل البوسنة فلقد تقدموا رسميًا إلى الأمم المتحدة بمقترحاتهم أي التقسيم إلى ثلاث دول على أساس قومي من ناحية ولكن ضمن اتحاد مرن يحترم الحدود الخارجية للجمهورية ويوجد رابطة طواعية بين الدول الثلاثة. على أساس حق تقرير المصير للشعوب (الحياة 92/ 1/ 20) وسرعان بعد ذلك- كما سنرى في المرحلة الثالثة - ما سقط الشق الثاني من هذا الاقتراح.

أما الكروات: فبعد إفصاح زعيم كروات البوسنة عن دعوته للتقسيم الثلاثي ظهر أيضًا تغير واضح في المواقف المعلنة لرئيس جمهورية كرواتيا فلقد أخذ يحض المسلمين على قبول التقسيم على أساس قومي قائلًا بأنها الفرصة الأخيرة للسياسيين المسلمين لكي يتخلوا عن فكرة دولة واحدة في البوسنة (92/ 10/ 21) هذا ويجدر الإشارة إلى أنه نتيجة لحرص كرواتيا على قوة علاقتها بالدول الإسلامية فإن رئيسها اهتم في نهاية هذه المرحلة- ونظرًا لتزايد ضغوط هذه الدول كما سنرى - ببيان مدى التوفيق بين المواقف الكرواتية والمواقف البوسنية عقب تحرك الأخيرة نحو قدر من المرونة بعيدًا عن فكرة الدولة المركزية التي تجمع مواطنين متساوين. فبالرغم من تأكيده على أهمية التعاون بين المسلمين والكروات إلا أنه أفاد أن مستقبل الدولة يتوقف على اتفاق داخلي بين ممثلي الأطراف الثلاثة وأن هذا يمكن أن يتحقق في ظل كوانفدرالية. وأن القيادة البوسنية الآن تؤيد وجهة نظر القيادة الكرواتية (الحياة 92/ 11/ 29).

(4) العالم الإسلامي من انتظار تنفيذ مقررات مؤتمر لندن إلى انعقاد مؤتمر جدة:

بعد مؤتمر لندن استمرت جهود الدول الإسلامية على صعيدين: الصعيد المعتدل لاستنزاف فرص الحل السلمي وذلك بانتظار تنفيذ مقررات مؤتمر لندن تحت رعاية الوسيطين الدوليين من ناحية. ومع الاكتفاء بتقديم المساعدة المالية والإنسانية، أما الصعيد الآخر فهو الداعي لرفع حظر السلاح وتنظيم نوع من التدخل العسكري الدولي ضد الصرب. ولقد غلبت كفة الصعيد الثاني قرب نهاية نوفمبر مما أفرز اجتماعًا طارئًا لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول البوسنة.

- **من ناحية الصعيد المعتدل تبلورت أبعاد الحركة التالية:** مشاركة الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة في مطالبة الأمم المتحدة باستبعاد جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية من جميع هيئات الأمم المتحدة لرفض الاعتراف بها كوريثة ليوجوسلافيا السابقة. وإذا كانت هذه الحركة قد أتت ثمارها- كما سبق ورأينا - إلا أن مجموعة الدول الإسلامية على صعيد حركة عدم الانحياز فشلت في مؤتمر قمة جاكرتا في تعليق عضوية يوجوسلافيا في هذه الحركة (7، 17 /9 /1992) هذا ولقد أرجأت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤتمر الاستثنائي الثاني لوزراء الخارجية الذي كان مقررًا عقده حول البوسنة وذلك استجابة لرغبة كثير من الدول الأعضاء وانتظارًا لنتائج الاجتماع العادي الذي سيعقد على هامش الدورة السنوية للجمعية العامة (الحياة 7 /9 /1992).

- وفي المقابل تحركت الدول الإسلامية على صعيد إدانة العدوان الصربي والتطهير العرقي وكذلك الإغاثة الإنسانية سواء من خلال جهود منفردة أو جماعية وكان أبرزها الإعلان عن الجسر البحري السعودي بعد تعذر وصول المساعدات جوًا بسبب الإغلاق المتكرر لمطار سراييفو.

هذا ولقد انتقدت المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة مجلس الأمن

لبطئه في اتخاذ قرار بإرسال قوات دولية إضافية إلى البوسنة لتدعيم حماية قوافل الإغاثة وطالبت بعقد اجتماع فوري للنظر في هذا الأمر. وذلك في وقت ناشد فيه الرئيس البوسني الدول الإسلامية للتدخل فورًا ومد البوسنة وبالمساعدة الغذائية والإنسانية السريعة (الحياة 9، 1992/ 10/ 10).

كذلك تحركت الدبلوماسية التركية على صعيد حقوق الإنسان. فطالبت بعقد جلسة استثنائية لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للبحث في تقرير يفيد بأن مسلمي البوسنة - والهرسك "مهددون بالإبادة" وكانت المفوضية قد عقدت أول جلسة استثنائية لها حول البوسنة في أغسطس- بناء على طلب الولايات المتحدة ونتج عنها إيفاد مقررًا خاصًا قدم عقب رحلتين للبوسنة تقريرين حمل فيهما الأطراف المتحاربين الثلاثة مسئولية ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان إلا أنه أكد أن المسلمين كانوا دائمًا الضحية الأكبر. هذا ولقد دعمت الولايات المتحدة الطلب التركي على أساس أن تساهم الجلسة الاستثنائية في تسليط مزيد من الضوء على انتهاكات وممارسة ضغوط على مرتكبيها للكف عنها (الحياة 1992/11/21)

ومن ناحية الصعيد الأكثر اهتمامًا بالبعد العسكري للحركة:

كان أكثر المعبرين عنه السياسة الإيرانية والتركية والباكستانية. ولقد سلطت الأضواء على الأسلحة الإيرانية المهربة إلى البوسنة عن طريق الغرب حتى تم إيقافها، وصرحت بعض المصادر الدبلوماسية في الأمم المتحدة أن مجلس الأمن سيطلب من إيران تعهدًا رسميًا خطيًا باحترام الحظر (الحياة 92/ 9/ 20) وهو الأمر الذي لم يحدث مع روسيا أو اليونان أو غيرهم مما يخرقون الخطر على صربيا.

وخلال زيارة عزت بيجوفيتش لأنقرة صرحت وزارة الخارجية التركية بأنها تعد لتقديم اقتراح إسلامي مشترك إلى مجلس الأمن يقضي باستثناء البوسنة من الحظر

على السلاح حتى يتسنى للبوسنة الدفاع عن نفسها في ظل عدم وجود إجراءات دولية فاعلة لوقف العدوان الصربي (الحياة 92/ 10/ 31) كذلك طالب وزير الخارجية الباكستاني– خلال كزيارة له لجدة – برفع الحظر عن البوسنة. كما طرح أيضًا استعداد بلاده لإرسال قوات مسلحة للدفاع عن مسلمي البوسنة – الهرسك إذا طلب منها ذلك (الحياة 92/ 11/ 9) هذا وبالرغم من انعقاد مجلس الأمن في عدة جلسات علنية في منتصف نوفمبر بناء على طلب المجموعة الإسلامية وبالرغم من ضغوطها خلال هذه الاجتماعات إلا أن مجلس الأمن– كما رأينا – رفض طلب رفع الحظر عن السلاح المرسل للبوسنة.

هذا ولقد اهتم الرئيس البوسني ومساعديه بتعبئة مساندة الدول الإسلامية على هذين الصعيدين المتكاملين وذلك لموازنة الدعم الذي يلقاه الصرب من جهات مختلفة وطالما أن الغرب لا يقدم للبوسنة الدعم والحماية اللازمين. وتجسد هذا الاهتمام خلال جولات هؤلاء المسئولين في باكستان وفي تركيا وإيران والإمارات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ولقد تركزت المطالب البوسنية على موضوع رفع الحظر عن السلاح والقيام بنوع من التدخل العسكري وهما البعدان اللذان برزا على صعيد مؤتمر جدة– كما سنرى –.

ولكن من ناحية أخرى: حرصت البوسنة على وضع النقاط على الحروف بالنسبة لموضوع خاص يتصل بدور الدول الإسلامية ولكن على المستويات غير الرسمية والشعبية أساسًا ألا وهو موضوع المجاهدين والمتطوعين من الغرب والمسلمين.

ولقد جسدت وسائل الإعلام الغربية من حجم وطبيعة هذا الموضوع حيث أعلنت مثلًا هيئة الإذاعة البريطانية عن وصول مئات من المقاتلين الأصوليين للقتال إلى جانب قوات البوسنة وعن تزايد مخاوف حلفاء المسلمين الكروات من مساندة هؤلاء المجاهدين لإقامة جمهورية إسلامية وليس قيامهم فقط بمحاربة

الصرب (الحياة 1992/ 9/ 17).

وفي حين حرصت الحكومة البوسنية على توضيح تحفظاتها على هذا الموضوع فإن أطرافًا بوسنية أخرى اعتقدت بضرورة الاستعانة بمتطوعين عرب ومسلمي.

ولقد نبعت التحفظات الرسمية من أمرين عبر عنهما أيوب جانيتش نائب الرئيس البوسني (الحياة 92/ 9/ 14) ويتصل الأمر الأول بالأضرار التي يمكن أن تلحق بقضية البوسنة أمام أوروبا والرأي العام العالمي نظرًا لتركيز الصرب الضوء على المجاهدين لإثارة خوف أوروبا من قيام دولة إسلامية بين أرجائها. أما الأمر الثاني فهو الإضرار بالعلاقات البوسنية الكرواتية في وقت يسودها التوتر بالرغم من استمرار حاجة البوسنة لتحسينها لأن كرواتيا توفر المأوى لمئات الآلاف من الأسر البوسنية وتفتح حدودها أمام المهاجرين ولأنها «المنفذ الوحيد لوصول مساعدات إغاثة أو حتى عسكرية» وأوضح أيوب أن البوسنة ليست في حاجة للرجال ولكنها في حاجة للمال والسلاح أما رئيس العلماء المسلمين في يوجوسلافيا السابقة فلقد أعلن أنه «مع تفاقم الوضع فإن فكرة إعلان الجهاد تظل المنفذ الوحيد لإنقاذ وجود شعب يهدده الفناء. هذا ولقد أوضح المبررات التي تدفع الشباب المسلم للتطوع للجهاد في البوسنة وهي الظلم الفادح والقتل الجماعي الذي يتعرض له مسلمو البوسنة والهرسك، والممارسات الإنسانية من الصرب التي تسعى إلى إزالة الوجود الإسلامي حيث تقف دول إسلامية عدة موقف المتفرج اللامبالي باستثناء قلة تحاول المساعدة الإنسانية (الحياة 92/ 9/ 14).

ومع اتضاح عدم تنفيذ مقررات مؤتمر لندن ومع تصاعد التوجه البوسني نحو تعبئة المساندة الإسلامية في مواجهة استمرار العدوان الصربي واستمرار المراقبة الدولية بدون حركة فاعلة لوقف هذا العدوان، تبلورت خلال نوفمبر الجهود لعقد المؤتمر الثاني الطارئ لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد

في جدة في1 – 2 ديسمبر 1992 فكيف دارت التفاعلات حول انعقاده، وما هي أهدافه، وما هي نتيجته؟

منذ جولة عزت بيجوفيتش في الشرق الأوسط في نهاية أكتوبر توالت التصريحات البوسنية والإسلامية عن عقد اجتماع طارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول قضية البوسنة ومن أجل القيام بعمل جماعي لحماية مسلميها (الحياة 92/ 10/ 29، 92/ 11/ 6) فلقد كان الاتجاه السائد هو ضرورة القيام بتحرك ملموس. فلقد تضمن بيان الأمين العام لمنظمة المؤتمر الذي أعلن فيه عن ميعاد انعقاد المؤتمر أن الهدف «هو البحث في اتخاذ إجراءات ملموسة تتيح في شكل سريع لإنهاء كابوس سكان البوسنة» كما توقعت مصادر إسلامية أن تطرح في الاجتماع فكرة تشكيل قوات إسلامية للمشاركة في الدفاع عن مسلمي البوسنة أو ممارسة ضغوط دولية لرفع الخطر على السلاح.

وعلى العكس أبدت مصادر أخرى تشاؤمها إزاء إمكان توصل الاجتماع إلى حلول فاعلة تساهم في وقف العدوان الصربي نظرًا ولأن أوروبا والولايات المتحدة غير متحمسين لنصرة قضية مسلمي البوسنة (الحياة 92/ 11/ 6) هذا. وفي مقابل الاتصالات بين الدول الإسلامية حول الإعداد للمؤتمر وأهدافه تحرك الوسيطان الدوليان للتأثير على هذه العملية. ولقد صرح أوين بأن هناك تباحثًا مع الدولة الإسلامية لشرح وجهة نظره والوسيط الآخر وهي تتلخص كالآتي: (انظر نص حديثه في الحياة 1992/ 11/ 19).

من ناحية فإنه بالرغم من صحة شعور الدول الإسلامية بالاستياء والقلق من فرض حظر السلاح على البوسنة وبالرغم مما ألحقه قرار الحظر من أ1ذى بالمسلمين في البوسنة إلا أن هذا القرار قد بنى على مبدأ تبنته الأمم المتحدة في الصراعات الإقليمية. ومن ناحية أخرى تمكنت الأمم المتحدة من منع الطائرات الحربية الصربية من قصف

المسلمين، ومن ناحية ثالثة: إلغاء حظر بيع السلاح للبوسنة سيؤدي إلى إعطاء الموافقة لجميع المتحاربين لامتلاك كميات أكبر من الأسلحة لتصعيد الحرب والعنف مما يتعارض مع أهداف ومساعي الحل السياسي ومن ناحية رابعة قلة السلاح في أيدي المسلمين ليست وحدها سبب خسارتهم بل لأنهم يواجهون قوات كبيرة وقادرة ومدربة ومن ناحية خامسة ما يجب عمله هو زيادة الجهود الهادفة إلى الحد من القتال وتشديد الرقابة وإيصال المساعدات إلى مستحقيها هذا ولقد حرص الوسيطان- قبل مشاركتهما في اجتماع الدول الإسلامية على التشاور مع السعودية التي سيعقد الاجتماع تحت رعاية ملكها (الحياة 92/ 11/ 25).

وقبل انعقاد المؤتمر بعدة أيام كانت البوسنة تتجه بأنظارها إليه وقال وزير خارجيتها أن المسألة أضحت حياة أو موت ومن حقنا أن ننتظر من الدورة الطارئة لمنظمة المؤتمر إجراءات فورية وعملية (الحياة 92/ 11/ 27) وازدادت التوقعات مع إعلان الأمين العام لمنظمة المؤتمر أن الاجتماع سيطلب تدخلًا عسكريًا في البوسنة- الهرسك.. وسيواصل الضغط على مجلس الأمن لرفع الحظر.. وأن عددًا من الدول الأعضاء مستعد للمساهمة العسكرية والمالية في إطار الشرعية الدولية (الحياة 92/ 11/ 25).

إذًا هل حقق المؤتمر الآمال المعقودة عليه؟ هل صاغ آلية إسلامية دولية تكفل وضع حد للاعتداءات الصربية؟ هل قرر المؤتمر إجراءات فاعلة بهذا الصدد؟ هل خرج بقرارات واضحة إزاء موضوعي التدخل العسكري ورفع الحظر؟.. هل خرج بصيغة إسلامية تضع الأسرة الدولية أمام مسئوليتها...؟

وانعقد المؤتمر ونشر نص مشروع القرار الذي يتدارسه والذي أعدته الأمانة العامة للمنظمة وهو مكون من 27 بندًا. ويلاحظ على هذا المشروع أن فيه من التنديد أو التأييد أو المطالبة المواجهة لأطراف معينة أكثر مما فيه من التزام أو

تعهد باتخاذ الدول الإسلامية ذاتها لإجراءات محددة فلقد نص البند التاسع فقط على إجراء واحد وهو دعوة الدول الأعضاء لتقدم فورًا شحنة محدودة من أسلحة الدفاع عن النفس إلى حكومة البوسنة- الهرسك لتمكينها من الدفاع عن أراضيها ضد الهجوم الصربي المستمر والعنيف ويلاحظ أيضًا أن هذا المشروع لم يعط أولوية واضحة للأداة العسكرية على غيرها كما اتسم بالحرص الشديد على مخاطبة مجلس الأمن وعدم اقتراح أية خطوة إلا من خلاله أي من خلال ما يسمى الشرعية الدولية (انظر النص في الحياة 1992/ 12/ 20).

هذا ولقد واجه المجتمعون مشكلة في الاتفاق على صيغة نهائية لقرارهم تكون مقبولة من الجميع ومن الوسيطين الدوليين اللذين شاركا في الاجتماعات فلقد ظهر على صعيد المؤتمر طرحان، رأى أحدهما ضرورة أن تعبر الدول الإسلامية عن مطالبها بإصدار القرارات القوية التي عبر عنها المشروع الذي أعدته المنظمة/ في حين رأى الثاني ضرورة اتخاذ قرارات عملية وواقعية مقبولة دوليًا، هذا ولقد عقد وزراء خارجية الدول الإسلامية جلسة مغلقة مع الوسيطين الدوليين ممثلي «الشرعية الدولية» ووصف المراقبون الجلسة أنها التي حددت مسار المؤتمر في إصدار قراراته بشكل موضوعي وواقعي لتكون قابلة للتنفيذ (الحياة 92/ 12/ 3).

وصدرت قرارات الاجتماع وفيما عدا البنود الخاصة بالإدانة والسلام والعقوبات وحقوق الإنسان والإغاثة شدد البيان على «الحق الطبيعي لجمهورية البوسنة - الهرسك في الدفاع عن النفس على نحو فردي أو جماعي طبقًا لأحكام المادة 51 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة» وحض الدول الأعضاء على «التعاون مع جمهورية البوسنة في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس» ودعا مجلس الأمن إلى «أن يقوم قبل 15 يناير 1993 بمراجعة الوضع في البوسنة من حيث تنفيذ قراراته ذات الصلة بما في ذلك القرار 752 وكذلك سير تنفيذ الالتزامات التي تم

التوصل إليها في المؤتمر الدولي حول يوجوسلافيا السابقة.. «وطلب من مجلس الأمن أن يوضح ويعلن صراحة أن قرار حظر تزويد يوجوسلافيا السابقة بالسلاح لا يطبق على جمهورية البوسنة والهرسك وأن يسمح لها بالاستلام الفوري لأسلحة دفاعية مقدمة من الدول الأعضاء ودعا الدول الأعضاء إلى أن تؤكد للأمين العام للأمم المتحدة ولمجلس الأمن استعدادها للمساهمة في توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن من أجل إحلال السلام.. كما طلب من مجلس الأمن اتخاذ كل الإجراءات الضرورية فورًا ضد صربيا والجبل الأسود بما في ذلك استعمال القوة تنفيذًا للمادة 42 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (الحياة 92/ 42/ 4) ويبدو لنا على هذا النحو أن الدول الإسلامية كانت حريصة على الحصول على شرعية دولية للتدخل في حماية المسلمين ولذا فإن قرارات المؤتمر ركزت- كما قال وزير الخارجية السعودي - «على الطلب من مجلس الأمن إعادة النظر في قراراته وليس لتغييرها وإنما لتنفيذها وأن موعد 15 يناير (ليس بداية لتقديم المساعدات العسكرية إلى البوسنة) هو موعد لبدء عملية إعادة تقويم سبل تنفيذ قرارات مجلس الأمن.. وإن قرارات المؤتمر تطالب مجلس الأمن بالسماح للدول الإسلامية بتقديم هذه المساعدات الدفاعية المطلوبة لتأمين حق البوسنة - الهرسك في الدفاع المشروع عن النفس «الحياة 92/ 12/ 4» بعبارة أخرى فإن قرارات المؤتمر- بالرغم من تأييدها لقضية البوسنة بقوة - إلا أنها ركزت على ضرورة أن يتم ذلك من خلال الشرعية الدولية وبخاصة مجلس الأمن من أجل ضمان عدم تعارض قرارات المؤتمر الإسلامي مع قرارات مجلس الأمن. هذا في نفس الوقت الذي توالت التصريحات الأمريكية والأوروبية- كما سبق ورأينا - مؤكدة تفضيل الحل السياسي وعدم رفع الحظر وعدم التدخل العسكري بأية صورة مباشرة.

فهل استجابت «الشرعية الدولية» لموقف العالم الإسلامي؟ وهل كان هذا هو

السبيل الأفضل لحماية ما تبقى من مسلمي البوسنة بعد 9 شهور من العنف ضدهم. هل سلكت الدول الإسلامية- فرادي - مسالك تناول من قوة إعداد البوسنة؟ ماذا عن استمرار دعم العلاقات مع الأطراف المساندة لصربيا (روسيا، اليونان مثلًا) وماذا عما نشر عن تصدير البترول الإيراني إلى صربيا خرقًا للعقوبات (الحياة 12/ 4).

المرحلة الرابعة

- **خطة فانس- أوين ومصير التقسيم:**

بين التحرك النشط لفرض قبولها وبين جمودها ثم التخلي عنها في ظل تصاعد العدوان الصربي:

مع اتضاح نتائج تنفيذ مقررات مؤتمر لندن، وفي ظل نتائج مؤتمر جدة بدأت مرحلة أخرى من تطور كقضية البوسنة. تركزت الأنظار خلالها على ما عرف بخطة فانس- أوين لتقسيم البوسنة إلى 10 مناطق في إطار دولة واحدة وانتهت هذه المرحلة بفشل الخطة والانتقال إلى مرحلة تقنين وتنفيذ التقسيم إلى ثلاث دويلات قومية مستقلة وبالنظر إلى مواقف أطراف الصراع، والقوى الخارجية المعنية أسفرت التفاعلات من ديسمبر 1992 وحتى نهاية يونيه 1993 عن أربعة أنماط تدعم من مدلولات أنماط التفاعلات خلال المراحل الثلاثة السابقة والنمط الأول هو استمرار فرض الصرب إحكام سيطرتهم على الأراضي التي تستكمل هدفهم النهائي أي تقسيم البوسنة وتكوين صربيا الكبرى كذلك تطور ووضوح الأطماع الكرواتية أيضًا وبين النمط الثاني استمرار المقاومة العسكرية من جانب المسلمين في مواجهة كل من الصرب والكروات ولكن مع الاتجاه لتقديم تنازلات في المواقف التعارضية ابتداءً من قبول العودة إلى مفاوضات مباشرة مع التحفظ على خطة فانس- أوين إلى قبولها. وكانت هذه الازدواجية بين استمرار الصمود وعدم الاستسلام السريع وبين المرونة التفاوضية تعني أن السلام الذي يقبله البوسنيون

لن يكون- مهما كانت الضغوط «بأي ثمن» ويعكس النمط الثالث المراقبة الدولية المترددة بل المماطلة في توظيف أدوات الضغط العسكرية والدبلوماسية ليس لتحرير البوسنة ولكن على الأقل لردع العدوان عن الاتساع حيث لم تنجح الجهود الدولية في وقف الصرب والكروات عن فرض تغييرات على أرض الواقع على خريطة فانس وأوين حتى يصلا إلى فرض التقسيم إلى ثلاث دويلات. كما لم تنجح بالطبع في إجبار الصرب على إعلان قبول هذه الخطة إلا بعد صعوبة، وبعد تعديلها وفي شكل مجرد موافقة مبدئية مشروطة باستكمال الموافقة من البرلمان الصربي. ولم تكن هذه الموافقة أيضًا إلا مجرد قبول تكتيكي للمناورة في مواجهة الضغوط الدولية لتهدئتها وخاصة حين يتجدد التلويح بقدر من التدخل العسكري وحتى تستمر حكومة البوسنة في المفاوضات وصولًا إلى حل سياسي ولو لفرض قبول التقسيم ولقد تلكأت الشرعية الدولية في فرض احترام الحظر الجوي بالقوة وفي فرض عقوبات اقتصادية جديدة فلم يحدث هذا إلا في شهر إبريل وبعد أن رفض الصرب مرارًا الانصياع للتحذيرات المتكررة التي أصدرها الغرب ليقبلوا الخطة وإلا تعرضوا لعقوبات جديدة.

أولًا: التطورات الداخلية: فرض تغييرات على أرض الواقع على خريطة فانس - أوين:

في ظل الجهود الدولية لفرض خريطة فانس - أوين تطورت العمليات العسكرية سعيًا من الأطراف الثلاثة لإحكام السيطرة أو استعادة المناطق التي يريدون المساومة بالتبادل بينهما، من ناحية ضرب الصرب بعرض الحائط كل ضغوط المؤتمر الإسلامي أو مباحثات جنيف وتركزت عملياتهم العسكرية في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: المحور الأول:

استمرار حصار وقصف سراييفو مع التحرك على نحو يدفع للاعتقاد بقرب سقوطها وتم ذلك بتشديد الهجوم على الضواحي الاستراتيجية الهامة والاستيلاء

على بعضها مثل ضاحية أوتيس التي لم تتدخل القوات الدولية لحماية سكانها الذين سويت منازلهم بالأرض (الحياة 5 – 12/ 7) وكان هذا المسلك الصربي يرى اقتحام العاصمة ليشتت– وفق آراء المراقبين – جهود المسلمين العسكرين ويصرفهم بعيدًا عن مناطق شرق البوسنة التي تزايد عليها الضغط بقوة خلال هذه المرحلة (الحياة 93/ 3/ 22) هذا وكان زعيم صرب البوسنة قد برر عدم اقتحام العاصمة بالرغم من إمكانية ذلك بأن الصرب لا يرون إطلاقًا دحر المسلمين ولكن التفاوض معهم (الحياة 92/ 12/ 10) وتمثل المحور الثاني في حرب الممرات بين مناطق الصرب في البوسنة وكرواتيا وصربيا التي دخلت مرحلة من الضراوة مع تصعيد الهجوم على جوراديتش في الشمال الشرقي وبيهاتش في الغرب وكان الأمر في هاتين المدينتين يختلف عنه في بابيتسا حيث كانت أغلبية المدافعين عنهما من المسلمين مما يزيل خطر الخلاف مع الكروات الذي وراء سقوط بابيتسا (الحياة 92/ 12/ 2) ودار المحور الثالث على صعيد تشديد الهجوم على مدن شرق البوسنة المحاصرة ذات الأغلبية المسلمة جورازدا، سيبرنيتسا، توزلا.

ولقد وصل الأمر في هذه المدن في بداية ربيع 1993 إلى درجة شديدة من الخطورة والتفجير. ولقد أوردت الصحف أنباء عن أعمال البطولة في دفاع مسلمي هذه المدن المحاصرة وكان لهذا الدفاع مغزاه الاستراتيجي الحربي والمعنوي على حد سواء. كما أوضح قائد مقاومة سيبرنيتسا (انظر نص حديثه في الحياة 93/ 2/ 14) فإن هذه المقاومة تحققت بجهود مسلمة صرفة دون مشاركة مع الكروات كما أنها لا تعني الدفاع عن مناطق تؤدي خسارتها إلى زوال الوجود الإسلامي في البوسنة لأنه هذه المناطق تشكل الحدود الرسمية مع جمهورية الصرب وتحيطها مناطق صربية وتسيطر على الطريق الذي يربط المركز الصربي «بالي» مع خارج البوسنة كما أن منطقة شرق البوسنة تضم معظم الأقليم رقم (5) في خريطة فانس – أوين والذي خصص للمسلمين ومن ثم فإن استمرار سيطرة المسلمين عليها يقضي على هدف

الصرب من السيطرة عليها للمساومة بها على مناطق أخرى في إطار عملية تبادل الأراضي عند تنفيذ خريطة فانس أوين ولقد استمرت مقاومة المسلمين ولكن في ظل تدهور شديد للأوضاع المعيشية (اعترفت به تصريحات قائد القوات الدولية وتقارير مفوضية الإغاثة، وفي ظل استمرار منع الصرب وصول قوافل الإغاثة إلى هذه المدن المحاصرة. ولهذا وطوال شهري مارس وأبريل 93 استحكمت أبعاد قضية إغاثة هذه المدن والمأساة التي ستنجم عن اقتحام الصرب لها ومع تلكؤ الغرب في التحرك لإيقاف التقدم الصربي نحو هذه المدن وهو الأمر الذي كان يمثل قمة تحدي خطة فانس - أوين التي ترتكز عليها «الجهود السياسية لإقرار السلام» لم يتم إنقاذ مدن شرق البوسنة إنقاذًا فعليًا فبالرغم من إصرار قادة الدفاع عن سيبرنيتسا استمرار المقاومة لأن سقوط المدينة سيجعل من بقاء البوسنة مجرد حلم حيث لابد وأن تنهار المقاومة بعد ذلك في مدن الشرق الأخرى، إلا أن الذي تم- تحت مراقبة القوات الدولية - هو مجرد منع الصرب من الاقتحام في مقابل خيار عسكري ومدني ليس أقل سوءًا وهو تسليم سلاح المقاتلين وإجلاء المدنيين المسلمين وإعلان المنطقة كمحمية آمنة. وكان هذا تكريس لواقع من نوع جديد كان له مدلول هام بالنسبة للمفاوضات كما كان له مدلوله من قبل بالنسبة لمدى مصداقية خريطة فانس - أوين ومن ناحية أخرى: اجتهد المسلمون للحفاظ على بقايا تحالفهم الرسمي مع الكروات. ولقد أبدى كروات البوسنة اهتمامًا مماثلًا ولكن مع التأكيد على عدم انفراد المسلمين بالسيطرة على البوسنة وتنامي الشكوك حول طبيعة التكتيك الكرواتي وأهدافه الحقيقية حرصت القيادة السياسية لجمهوريتي البوسنة وكرواتيا على تأكيد عمق العلاقات بينهما. ولقد تكرر الإعلان عن هذا الحرص مع كل هدنة لوقف النار بين صرب البوسنة وكرواتييها أو بين صرب البوسنة وكرواتيا (الحياة 11/ 30، 92/ 12/ 1).

كذلك كما تصاعدت ضغوط العالم الإسلامي لمساندة البوسنة فقد حرصت

كرواتيا- خلال انعقاد مؤتمر جدة - على تأكيد التحالف والتنسيق المشترك الكرواتي البوسني ضد العدوان الصربي وعلى نفي وجود أي اتفاق سري ضد المسلمين فلقد كان حرص كرواتيا على علاقاتها المتنامية مع الدول الإسلامية من ناحية وإدراك هذه الدول لمدى احتياج مسلمي البوسنة لكرواتيا من ناحية أخرى وراء المناخ الذي أفرز الحاجة لضرورة اتخاذ مواقف حاسمة تجاه الموقف الكرواتي المتذبذب والمتردد (الحياة92/ 12/ 1) وتعبيرًا عن هذا الاهتمام الكرواتي قام وزير خارجية كرواتيا بجولة في تركيا ومصر والسعودية وقطر وأبو ظبي عقب مؤتمر جدة. وأكدت مصادر مسلمة بوسنية أن التحسن في العلاقات الكرواتية- الإسلامية العربية ينعكس إيجابيًا على العلاقات الكرواتية - البوسنية (الحياة 92/ 12/ 7) هذا ولقد برزت كرواتيا مبررات موقفها بين الصرب والمسلمين في بعدين: أولهما أن مصلحة كرواتيا ألا تقوم بينها وبين الصرب حدود طويلة وتفضل أن تكون البوسنة دولة فاصلة بينهما وثانيهما أنها تدافع عن استقلال البوسنة لأسباب حضارية وخلقية ولأسباب تتعلق بأمن واستقرار البلقان ككل لأن سقوط دولة المسلمين سينعكس في اشتغال المنطقة بحروب عند الأجيال القادمة. هذا وظلت كرواتيا تدعو لتدخل عسكري ضد الصرب ولرفع الحظر عن سلاح البوسنة (الحياة 92/ 12/ 6) وبالرغم من هذه المواقف الرسمية المعلنة من جانب الطرفين الكرواتي والبوسني إلا أنه ظل للمسلمين على مستويات عدة شكوكهم تجاه الكروات ولقد تمحورت حول الأبعاد التالية: اتهامهم بتبادل المواقع من الصرب على حساب المسلمين، تدعيم كروات البوسنة لسيطرتهم على إقليم الهرسك ثم بدأت تسري فيه قوانين جمهورية كرواتيا، اتهامهم بالمبالغة في دور المجاهدين العرب والمسلمين واستنكار تصريحات تودجان الرئيس الكرواتي بأن الكروات في خطر تحت هيمنة المسلمين مثلما هم في خطر بسبب عدوهم التقليدي الصرب (الحياة 92/ 12/ 6).

وبالرغم من حرص الكروات على تفنيد هذه الشكوك إلا أن تطورات الأمر الواقع منذ الإعلان عن خريطة فانس - أوين بصفة خاصة قد كشفت النقاب عن حقيقية التكتيك الكرواتي وهو أن كرواتيا تريد البوسنة دولة تفصلها عن الصرب بشرط أن تكون قادرة على حماية نفسها وقوية ولكن كرواتيا مستعدة لاقتسامها إذا سقطت أي في حالة تأكد سيطرة الصرب على معظمها.

ولهذا فإنه مع الإعلان عن الاتفاق الدولي على خطة التقسيم وفق خريطة فانس - أوين في مؤتمر جنيف في 15 يناير 1993 أخذت المواجهة العسكرية بين المسلمين والكروات أبعادًا خطيرة في وسط البوسنة وكانت البداية مع إعلان مجلس الدفاع الكرواتي قرارًا من طرف واحد في موستار يقضي بأن تخضع لقيادة المجلس كل وحدات الجيش البوسني الموجودة في الأقاليم التي اعتبرت غالبية كرواتية وفق مشروع التسوية الدستورية المقترحة في محادثات جنيف. ولقد اعتبر حكومة البوسنة هذا القرار خطوة نهائية نحو تأسيس دولة داخل الدولة ثم تصاعدت العمليات العسكرية بين لطرفين في إطار التسابق- مثلما كان يحدث في شرق البوسنة بين المسلمين والصرب - على تحقيق السيطرة على المناطق التي حددتها خريطة فانس - أوين وخاصة المناطق ذات الأغلبية المسلمة والعكس صحيح. ولقد بدت العمليات العسكرية الكرواتية- في وقت تجري منه في جنيف مفاوضات خطة فانس - أوين - كما سنرى - نوعًا من الضغط على المسلمين ليسارعوا بقبول الخريطة. هذا وكان الكروات هم أول الأطراف الثلاثة التي أعلنت موافقتها على الخطة وارتياحها لها لأنها تمنحهم السيطرة على ربع أراضي البوسنة (الحياة 14، 17، 18، 19، 1/ 23 - 1، 93/ 2) ولقد تصاعدت المواجهة بين الطرفين مع اتهام الكروات للمسلمين أيضًا بأنهم يحاولون تعويض خسائرهم مع الصرب في الشرق بالاعتداء على مناطق الكرواتيين لأنهم لا يسلمون بما جاء في وثيقة فانس - أوين وفي حين أنهم أضعف بكثير من أن يتمكنوا من فتح جبهة

جديدة (الحيارة 23، 993/ 4/ 25) هذا وأثمرت وساطة المبعوث الدولي أوين اتفاقًا جديدًا بين المسلمين والكرواتيين في البوسنة لوضع حد للمعارك بينهما في آخر أبريل 93 في وقت اعترفت فيه عدة مصادر أوروبية بجرائم الكروات ضد المسلمين على نحو يعرض كرواتيا أيضًا لعقوبات مثل صربيا.

ومن ناحية ثالثة: كان للأوضاع السياسة الداخلية في كل من جمهوريتي صربيا وكرواتيا مدلولاتها وانعكاساتها على علاقتهم بأطراف الصراع فإذا كانت أزمة الرئاسة في البوسنة قد حلت على نحو يبقي مقعد الرئاسة للمسلمين فإن أزمة الرئاسة في صربيا أوصلت للسلطة المتشدد الصربي ميلوسوفيتش فبالنسبة للأزمة الأولى استمر عزت بيجوفيتش في الرئاسة على ضوء الدستور الذي يكفل جواز استمرار الرئيس وعدم تغييره في حالة تعرض البلاد لخطر الحرب. وهو الأمر الذي كان يرفضه الكروات المشاركين في مجلس الرئاسة والذين كانوا يريدون أن يتولى أحدهم الرئاسة (الحياة 92/ 12/ 4) وبعد تأزم العلاقات الكرواتية المسلمة بسبب هذا الموضوع وافق زعيم كروات البوسنة على تحديد رئاسة عزت واقترنت هذه الأزمة الرئاسية بأنباء عن أزمة أخرى بين القيادة السياسية المسلمة وبين الجيش البوسني نظرًا لرفض الأخير تقديم أي تنازلات في المفاوضات حول خطة فانس – أوين ورفض التخلي عن الخيار العسكري لتحرير أرض البوسنة (وهو الأمر الذي دفع الرئيس البوسني لتحذير قواته من التدخل في السياسة (الحياة 12/ 9، 1992/ 12/ 15) وعلى صعيد جمهورية صربيا والاتحاد اليوجوسلافي الجديد تصاعد الصدام بين رئيس الوزراء الاتحادي وبين رئيس جمهورية صربيا ميلوسوفيتش الذي أخذ فيه الجيش والداخلية الاتحادية الجانب الآخر. وفي نفس الوقت تنامت جهود المعارضة الصربية لتنظيم صفوفها ضد ميلوسوفيتش ثم جاءت الانتخابات لتعلن فوز ميلوسوفيتش على نحو يبدد الآمال في أن تتوقف ويوجوسلافيا الجديدة عن دعم صرب البوسنة وبالرغم من أن المسلمين كانوا يخشون أن يؤدي فوز بانيتس إلى تجميد الضغوط من أجل

تدخل عسكري دولي انتظارًا لما يمكن أن تسفر عنه رئاسته ووعوده بتحقيق السلام فإن التوقعات بحدوث تغيير كبير في المسار الصربي في حالة فوزه كانت محدودة جدًا نظرًا لأن المعارضة السياسية المساندة لبانيتس ضد ميلوسوفيتش كانت في صميمها أيضًا ذات تطلعات قومية كبرى وذات جذور دينية وتاريخية أيضًا. وإن كان الصراع مع الشيوعيين القدامى قد خفف قليلًا من غلوائها وذلك رغبة في جذب تأييد الغرب والقاعدة الصربية التي أخذت تعاني من آثار الحصار (الحياة 5، 20، 23، 92/ 12/ 31).

ثانيًا: الجهود الدولية: من إحياء فكرة التدخل العسكري بعد مؤتمر جدة إلى إعلان فشل خطة فانس – أوين:

كانت محصلة التطورات الداخلية في مجموعها- كما سبق ورأينا – لغير صالح المسلمين بدرجة أساسية وكان هذا بدوره محصلة ليس فقط لتفوق القوة العسكرية الصربية أو الخيانة الكرواتية ولكن أيضًا لعدم فعالية بل وسلبية تأخر قرارات وحركات الأطراف الدولية. وهو الأمر الذي انعكس بدوره على المفاوضات أي التغير الشديد في قبول الصرب لخطة فانس التي قبلها المسلمون أما العالم الإسلامي- بعد مظاهرة جدة – فلقد بدا مكتفيًا بما أصدره من قرارات في جدة تاركًا التنفيذ والأمر برمته لغيره. وكانت المحصلة النهائية لهذا التفاعل بين التطورات الداخلية والجهود الدولية فشل خطة فانس – أوين والانتقال منذ نهاية يونيه 93 للنظر في قبول التقسيم إلى ثلاث دويلات قومية مستقلة.

- **(1) الإغاثة الإنسانية وجرائم الحرب:**

بالرغم من التركيز الإعلامي على الممارسات الوحشية الصربية بصورة متصاعدة منذ صيف 92 لم تقع إلا خطوات تعد من قبيل الإدانة المعنوية لا أكثر ولا أقل.

فلقد أدانت قمة أدنبرة للجماعة الأوروبية اغتصاب المسلمات في البوسنة بشكل منظم (13/12/92) واعتبرت هذه الأعمال الشرسة إحدى حلقات استراتيجية متعمدة القصد منها تحقيقي هدف التطهير الصربي وطالبت الولايات المتحدة بمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في يوجوسلافيا (15/12/92) وأمام مؤتمر جنيف للسلام أعلن ايجلبرجر قائمة بأسماء القيادات الصربية المسئولة عن الجرائم ضد الإنسانية في الحرب (17/12/92) ثم تحركت فرنسا أيضًا من أجل تشكيل محكمة دولية لمحاكمة المسئولين عن جرائم الحرب (16/1/93) وفى نفس الوقت تراجع وزير الخارجية الفرنسي عن اقتراح سابق له أثار الجدل وهو أن تتولى فرنسا وحدها وعن طريق القوة إذا لزم الأمر تحرير معسكرات الاعتقال الصربية في البوسنة ولقد جاء هذا الاقتراح تحت دوافع عدة وخاصة تجاوز آثار مقتل نائب رئيس الوزراء البوسني وهو في حماية جنود فرنسيين في إطار القوة الدولية ولكنه أثار ردود فعل شديدة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة ومن داخل فرنسا مما دفع الوزير لسحب مبادرته على أساس آثارها المحتملة على المفاوضات الجارية وعلى أساس أن أي عمل يجب أن يتم من خلال الأمم المتحدة (13/1/1993) وأخيرًا أعلن مجلس الأمن عن اتفاق على مشروع قرار سيطرح للتصويت بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسئولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في يوجوسلافيا بعد 1/1/1991 على أن يقدم غالي مقترحات ملموسة في شأن طريقة تكوين المحكمة وعملها (20/2/1993) هذا ويجدر الإشارة أنه كان لأوين تحفظاته على هذا المسار ففي الوقت الذي أعرب فيه عن اشمئزازه وغضبه من عمليات التطهير العرقي فإنه رأى «أنه رفض التحدث إلى هذا أو ذاك لأنه مصنف مجرم حرب أمر غير مجد ويجب البحث بجدية عن حل عن طريق التفاوض وترك الأحكام الأخلاقية للآخرين الحياة (3/2/1993).

أما بالنسبة لجهود القوات الدولية في مجال الإغاثة الإنسانية فلقد جرت

في ظل مناخ جيد فرضه تطوير الصرب لأساليب التطهير العرقي فبعد المذابح ومعسكرات الاعتقال والاغتصاب إعادة تشكيل التركيبة السكانية وكسر الإرادة والروح الإسلامية تحول التركيز إلى أسلوب الحصار والتجويع والتهجير وخاصة مع مدن شرق البوسنة الكبرى وسقطت الجهود الدولية للإغاثة في وسط البوسنة وشرقها وفي سراييفو في معضلة كبيرة ذات أوجه متعددة تبرز محدودية صرحيات وقدرات القوات الدولية وطبيعة دورها الذي حدده مجلس الأمن: فلقد كان دعم أمن قوافل الإغاثة يتطلب دعم الحماية العسكرية لها، وكانت حماية أمن السكان المحاصرين والمهددة مدنهم بالاقتحام تتطلب دورًا أوسع من الدور القائم للقوات الدولية، وفي نفس الوقت كان إنقاذ السكان بتهجيرهم يثير الاعتراض والتهام. ولهذا تحركت جهود الإغاثة الدولية من فكرة دعم القوافل إلى فكرة الملاجئ الآمنة التي أثارت بدورها انتقادات عدة.

هذا ولقد ظل الأمين العام للأمم المتحدة متمسكًا برفض توسيع دور القوات الدولية أي رفض إجازة استخدام القوة من جانبها للدفاع عن قوافل الإغاثة وذلك تحت حجة الخوف من انتهاك صفة حيادها أو تورطها في أعمال عسكرية لا تقدر إمكانياتها على التصدي لها (الحياة 92/ 12/ 1) ولذا حين تزايدت الهجمات على القوافل في وسط البوسنة لم يتمثل الحل إلا في تخفيض هذه القوافل التي كان السكان فى أشد الاحتياج إليها في ظروف الشتاء 93/ 1/ 40).

أما مدن شرق البوسنة فلقد ظلت محرومة تمامًا من قوافل الإغاثة نظرًا للاعتراض الصربي العسكري عليها منذ بداية عمليات الإغاثة. ولكن مع تزايد الهجوم الصربي عليها وإحكام حصارها منذ بداية ربيع 1993 تصدرت قضية إغاثتها ولمدة ما يقرب من الشهور الثلاثة الأنباء والجهود.

فمن ناحية: أعلنت حكومة البوسنة مقاطعة مساعدات المفوضية الدولية

للإغاثة احتجاجًا على وضع مدن شرق البوسنة المحاصرة كما اتهمت الصرب بالضغط عليها بسلاح الحصار والتجويع لحمل المسلمين على الرحيل من هذه المدن (14 /2 /92) كما هددت بمقاطعة مفاوضات نيويورك إذا لم تحصل مدن شرق البوسنة على الإغاثة (14 /2 /93) ومن ناحية أخرى حين قررت مفوضية الإغاثة وقف القوافل بعد ما اتهمت أطراف النزاع بأنهم لا يميزون بين المساعدات الإنسانية والمصالح السياسية، ومع استمرار التعنت الصربي والخلاف بين المفوضية وغالي حول شروط إعادة القوافل ومع استمرار التهديدات البوسنية بالانسحاب من المفاوضات (الحياة 15 – 28 /2 /92) قررت إدارة كلينتون البدء في عملية الإغاثة من الجو. وهو الإجراء الذي أثار جدلًا كبيرًا حول حقيقة دوافعه وعواقبه ومدى فعاليته (الحياة 1 – 5/ 3 /92) وكان من أهم دوافعها: عرض دور أمريكي قيادي ولكن دون تورط عسكري + إعادة الحياة للمفاوضات وكان من أهم عواقبها اعتراض الصرب والحرص على عدم إثارة مخاوفهم بأن تكون عملية عسكرية مما يؤدي إلى تورط عسكري واتفقت الآراء بعد تقييم نتائجها على عدم فعاليتها في تخفيف معاناة المحاصرين (NEWSWEEK. TIME 8 /3 /93. TIME. 15. 22 /3 /93).

بعبارة أخرى، كانت عملية الإغاثة الأمريكية ذات أبعاد سياسية واضحة وليس إنسانية فقط لأنها كانت جزءًا من خطة إدارة كلينتون للتعامل مع قضية البوسنة كما سنرى.

وبعد مراقبة طويلة للسيناريو المأساوي لقوافل إغاثة جورازدا، وسبيرنيتسا أدان مجلس الأمن في بيان هجمات ومجازر الصرب ضد المدنيين في شرق البوسنة وطالبهم باتخاذ الإجراءات الفورية لحماية المدنيين وأن يكفوا عن عرقلة وصول الإغاثة الإنسانية وأن يسمحوا بإجلاء الجرحى وفي نفس الوقت لم ينس البيان من دعوة زعماء كل الأطراف المشاركة التامة في مفاوضات السلام. وفي

حين وصفت المندوبة الأمريكية في المجلس البيان بأنه إنجاز فإن مندوب البوسنة قال إننا لسنا في حاجة إلى عرض الوقائع إننا في حاجة إلى اتخاذ إجراءات لوقفها (الحياة 93/ 3/ 5) ولم تتخذ هذه الإجراءات- كما سنرى - في البندين التاليين.

ولم يوقف بالطبع هذا البيان العدوان الصربي. واشتدت قبضته على سبيرنيتسا في نفس الوقت الذي استمرت فيه مفاوضات السلام. وكان لقضية سبيرنيتسا- التي اقتربت من السقوط قرب نهاية أبريل 93 - مدلولات هامة بالنسبة لطبيعة جهود القوات الدولية في مجال الإغاثة. وتبلورت هذه لمدلولات على صعيدين يبدوان متناقضين على الصعيد الأول ظهر دور للقوات الدولية في تحدي أحيانًا الرفض الصربي لمرور القوافل وعلى نحو أثار تساؤل وانتقاد بعض الأطراف حول مدى حياد هذه القوات وتجسد ذلك بوضوح في موقف قائد القوات الدولية الفرنسي الجنرال فيليب موريون، فلقد أصر على مواجهة العرقلة المستمرة من جانب الصرب لمرور القوافل على أن يقود بنفسه قافلة إغاثة إلى سبيرنيتسا وبعد مفاوضات صعبة مع بلجراد وحرب البوسنة توصل لاتفاق سمح له بدخول المدينة المحاصرة وإقامة مقر مؤقت له. وتعهد بالاستمرار في المدينة حتى تصل قوافل الإغاثة ولحماية السكان المدنيين المهددين بمذبحة في حالة اقتحام الصرب للمدينة وعلى الصعيد الثاني كان دور القوات الدولية في إجلاء سكان المدن المحاصرة وتنفيذ فكرة الملاجئ الآمنة بعد الإشراف على نزع سلاح المدافعين عن سبيرنتسا على نحو أثار اتهام حكومة البوسنة بمساندة هذه القوات لنوع جديد من التطهير العرقي. ولم تكن فكرة التهجير أو الإجلاء وليدة ظروف مدن شرق البوسنة في هذه المرحلة ولكنها ظهرت منذ عدة أشهر بالنسبة لسكان سراييفو- كما سبق ورأينا - فلقد طالب زعيم صرب البوسنة المفوضية الدولية لشئون اللاجئين والصليب الأحمر بإجلاء سكان العاصمة كسبيل لإنهاء معاناتهم حتى قبل التوصل إلى وقف دائم للنار أو تسوية سياسية ولقد هاجمت بعنف حكومة

لبوسنة هذا المنطق. هذا ولقد طالب مجلس الأمن في بيان له قوات الصرب بالكف عن محاولات إجبار سكان العاصمة على الرحيل (92/ 12/ 11) وتصاعد بروز هذه القضية بعد اقتحام سيريكا وقرب سقوط سبيرنيتسا فبقدر ما اتهمت حكومة البوسنة القوات الدولية باستخدام أساليب غير إنسانية في عملية الإجلاء (نظرًا لتكرس اللاجئين المتكالبين على مغادرة المدينة في عربات محدودة مما ترتب عليه إصابات ووفيات) بقدر ما اتهمتها أساسًا بمساندة الصرب في تطهير شرق البوسنة من المسلمين (93/ 4/ 3) هذا ولقد منعت أيضًا سلطات سبيرنيتسا إجلاء المزيد من السكان بعد إجلاء الدفعات الأول خوفًا من أن تصبح المدينة فريسة سهلة للقوات الصربية المحاصرة (8، 1993/ 4/ 11).

هذا ولقد اقترحت مفوضية شئون اللاجئين على مجلس الأمن فكرة تقرير وجود قوة الحماية الدولية وتحويل المنظمة إلى محمية للأمم المتحدة (93/ 4/ 5)، ومع اشتداد المأساة وتكرار نداءات الاستغاثة للمجتمع الدولي من جانب قادة المدافعين عن المدينة مع اقتراب السقوط نشطت المفاوضات بين الصرب وقائد قوة الحماية الدولية فيليب موريون حول عدم اقتحام الصرب للمدينة في مقابل تسليم المقاتلين المسلمين أسلحتهم إلى قوات الأمم المتحدة (93/ 4/ 17) هذا ويجدر الإشارة إلى أنه قد تم في نهاية شهر أبريل استدعاء الجنرال فيليب إلى باريس ليحل محله قائد آخر بعد أن أثارت جهوده ومبادراته حول سيبرنيتسا انتقادات رؤسائه بتخليه عن الحياد المفترض في الجندي الدولي (TIME 26 /4/ 1993 P25) وأخيرًا أصدر مجلس الأمن قرارًا بجعل المدينة منطقة آمنة للمدنيين المسلمين وطالب الصرب بوقف الهجوم عليها. ولكن لم يتضمن القرار آي بنود لكيفية تطبيقه فهو لم يكن أكثر من مجرد تهديد ورأي المراقبون أن القرار لن يغير من الأمر الواقع لأن الصرب يسيطرون عسكريًا على المنطقة وستخدم القوات الدولية الأهداف الصربية تحت ستار الاعتبارات

الإنسانية المتناقضة في الأساس مع السياسية (18 /4 /1993) وبالفعل تم إقرار هدنة تعتبر استسلامًا حيث سلم المقاتلون أسلحتهم للقوات الدولية كما اعتبرت أكبر تنازل من الحكومة البوسنية منذ عام أضعف من موقفها أمام الصرب كذلك أعلنت جورازيا وزيبا محميتان أمنيتان وجرى ذلك في وقت قرر فيه مجلس الأمن وبعد تردد ثلاثة أشهر– كما سنرى – تشديد العقوبات على صربيا والجبل الأسود بعد أن أعلن صرب البوسنة رفض خطة فانس – أوين (19 – 26 /4 /1993) وبذا انتهت أسطورة صمود سيبرنيتسا ومعها حلم الحفاظ على وحدة البوسنة ومنع تقسيمها إلى ثلاث دويلات على أساس قومي.

- **(2) بين التلكؤ الدولي في فرض عقوبات جديدة وبين التلويح مجددًا بالورقة العسكرية للضغط على المسار التفاوضي:**

كان تصاعد حدة العدوان الصربي في شرق البوسنة وبداية العدوان الكرواتي في وسطها تحديًا واضحًا وصريحًا لخطة فانس وأوين لتقسيم البوسنة إلى 10 مناطق جغرافية ذات حكم ذاتي ولكن في إطار دولة واحدة. ولم تتحرك «الشرعية الدولية» بالسرعة المناسبة أو الأداة الفعالة لوقف هذه الموجة من التوسع وهذا النمط من التحدي لجهود الوساطة الدولية.

ولقد أحاط الجهود الدولية على صعيد أداة العقوبات والأداة العسكرية مناخٌ جديدٌ تمثل في تولي إدارة أمريكية جديدة استغرقت ما يقرب من الشهر لتحدد ملامح سياستها تجاه البوسنة ثم جاء لتسدل على الآمال البوسنية في موقف أمريكي جديد أكثر فعالية ولم تفرز تفاعلات الأطراف الدولية– خلال ما يقرب من الستة أشهر إلا عن تطورين: قرار بتشديد العقوبات الاقتصادية على الصرب، وقرار باستخدام القوة العسكرية لفرض تطبيق الخطر الجوي فوق البوسنة وكليهما صدر بعد تهديد متكرر بإصدارها ليس كعقاب حقيقي ولكن كسبيل للضغط على

الصرب في المفاوضات الجارية حول خطة فانس - أوين كما صدرا بعد رفض الصرب للخطة بعبارة أخرى صدرا متأخرين جدًا فضلًا عن عدم ارتقاء ما يترتب عليهما من إجراءات إلى مستوى ما وصل إليه التحدي الصربي السائر لكل الجهود والضغوط الدولية. فلقد ظل تفضيل الغرب منصبًا على أولوية أداة المفاوضات وليس التدخل العسكري ولو المحدود مع اعتبار مجرد التهديد بالأخير أداة لدفع المسار التفاوضي.

هذا ويجدر الإشارة أنه يظهر في هذه المرحلة - يناير - يونيه 93 - التفاعل بقوة بين أدوات الضغط وبين تطور المفاوضات ونتائجها ناهيك عن تطور الواقع الداخلي- كما سبق ورأينا - وسنركز في هذا البند على الأدوات من منظور القوى التي تسعى لتوظيفها على أن نبرز في البند التالي منظور أطراف الصراع لهذه الأدوات ومدى انعكاسها على مواقفهم التفاوضية. إذًا كيف جرت التفاعلات حتى صدور هذين القرارين؟

من ناحية بعد مؤتمر جدة وحتى 15 يناير تاريخ انتهاء المهلة الإسلامية لمجلس الأمن وتولي إدارة كلينتون استعد بوش- بعد تردد وتحفظ خلال الأشهر السابقة - ليقدم شيئًا أكثر للبوسنة. وكان هذا بمثابة تحول كبير في السياسة الأمريكية ولكن بالرغم من الآمال التي أحياها تصعيد موقف بوش من الأداة العسكرية في البداية إلا أن التحفظات الأوروبية الشديدة ضد هذا التصعيد حولا المسار من جديد. ومن ثم لم تتخذ الشرعية الدولية الإجراءات العملية المحددة المطلوبة ذات الطابع العسكري أساسًا وانتهى الأمر بالدعوة لدفع الجهود التفاوضية ولكن مع بداية النظر في إمكانية نوع من التدخل العسكري المحدود والذي تمثل في فرض تطبيق الحظر الجوي بالقوة العسكرية (NEWSWEEK 4 /1 /1993 P – 9).

بعبارة أخرى، جاءت ردود فعل الولايات المتحدة وبريطانيا من مقررات

ونتائج مؤتمر جدة رافضة للتدخل العسكري المباشر لوقف القتال وذلك انطلاقًا من ثوابت الموقف الأمريكي أي رفض التورط البري المنفرد، ومن ثوابت الموقف البريطاني والأمريكي أيضًا أي الخوف من تورط في حرب ممتدة يستنزف طاقات عسكرية هائلة مع عدم ضمان نتائج التدخل بالنسبة لإنهاء الحرب.

وبالرغم من أن بديل فرض الحظر الجوي بالقوة (وهو المرحلة الثانية من مراحل القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في أكتوبر 1992) كان على رأس بدائل البنتاجون الأمريكي إلا أنه لم يتم إقراره بسرعة بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية حول جدوى العملية ثم على إجراءات التنفيذ، فمن جانب استمر إعلان حلف الأطلنطي واتحاد غرب أوروبا عن استعدادهما للمشاركة في هذا الأمر حال صدور قرار من الأمم المتحدة بذلك (1993/ 12/ 12) كما بادرت فرنسا وطالبت مجلس الأمن بالنظر في إصدار قرار جديد بهذا الشأن كما ناشد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي مجلس الأمن بفرض الحظر الجوي فوق البوسنة بالقوة (15 – 1993/ 12/ 17) وكانت روسيا أكثر الدول الأوروبية تحفظًا على هذا التصعيد واتجه قادتها لطمأنة قادة جمهورية صربيا الذين أخذوا يعدون خططًا للدفاع ضد تدخل عسكري بل وطالب البرلمان الروسي باستخدام الفيتو في مجلس الأمن. هذا وكان هذا البرلمان الذي تسيطر عليه الاتجاهات المتشددة في مساندة الصرب قد أخذ على يلتسين تخاذله في مساندة المطالب الصربية، وذلك حفاظًا على خط التعاون مع الولايات المتحدة (1992/ 12/ 19) كذلك برز موقف الأمين العام لأمم المتحدة– الذي عارض بشدة – يؤيده في ذلك الوسيطان الدوليان الاتجاه المتزايد نحو تدخل عسكري دولي لما سيكون له من آثار سلبية على مسار المفاوضات ولقد حض غالي الدول الداعية إلى التدخل– ويقصد بذلك الدول الإسلامية أساسًا – على مقاومة ضغوط الرأي العام وحذر من أن هذا التدخل سيؤدي إلى تصعيد الحرب، وطالب بالموازنة بين العواطف

المشروعة وبين التقدير الحقيقي للمخاطر والفوائد التي تترتب على أي تدخل.

وبعد أن عاد التغلب للاتجاه الداعي لاحتواء النزاع بوسائل سلمية بدلًا من تصعيد عسكري تحركت الدول الإسلامية على صعيد الجمعية العامة للأمم المتحدة للحفاظ على قوة الدفع بالنسبة للخيار العسكري. فلقد تبنت الجمعية في 18 /12 /1992 قرارًا قدمته مجموعة كبيرة من الدول الإسلامية وحظى بدعم الولايات المتحدة فيما امتنعت دول المجموعة الأوروبية وروسيا عن التصويت عليه ويحض القرار مجلس الأمن على إنذار جمهوريتي الصرب والجبل الأسود بأن عليهما أن يضعا حدًا للعدوان على البوسنة- الهرسك وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز 15 يناير 93 وفي حالة عدم امتثال بلغراد حضت الجمعية العامة مجلس الأمن على أن يأذن للدول الأعضاء، بموجب أحكام الفصل السابع بالتعاون مع حكومة البوسنة والهرسك باستخدام كل الوسائل اللازمة لنصرة جمهورية البوسنة والهرسك واستعادة سيادتها واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها كما طالب القرار باستثناء هذه الجمهورية من الحظر المفروض على السلاح. هذا ولقد حاول جون ميجور باعتباره رئيس الجماعة الأوروبية وخلال محادثات في البيت الأبيض التأثير على مسار الموقف الأمريكي انطلاقًا من أن أي تدخل جديد في البوسنة - الهرسك يجب ألا يضر بإيصال المساعدات الإنسانية، وانطلاقًا من الحاجة للإسراع بتسوية سياسية (الحياة 20 /12 /1992).

وبعد استقرار الولايات المتحدة وحلفائها على بديل فرض الحظر الجوي بالقوة كنوع من التدخل العسكري المحدود (وليس التدخل لتحرير البوسنة كما أرادات الدول الإسلامية) دخلت القوى الغربية مرحلة أخرى ثار فيها الاختلاف حول طبيعة عملية فرض الحظر بالقوة هل يصل إلى حرب المطارات الصربية - كما أرادت الولايات المتحدة - أو مجرد كالاعتراض بالطائرات الحربية- كما

أرادات فرنسا - وبالرغم من الاتفاق الفرنسي - الأمريكي على طبيعة القرار وتحت التأثير البريطاني والروسي، وفي وقت كانت تجري فيه مفاوضات جنيف أرجأت فرنسا والولايات المتحدة تقديم مشروعهما المشترك للتصويت تحت تأثير وعد روسيا بحدوث مرونة في المواقف الصربية تجاه خطة فانس أوين (الحياة 9 - 11/ 1/ 1993) ولقد تكرر هذا التأجيل عدة مرات بعد ذلك حتى صدر القرار في أول أبريل 1993 ولم يدخل في التنفيذ إلا في منتصفه.

وعلى جانب آخر، تكرر السيناريو ثانيةً مع تولي إدارة كلينتون، فلقد تولى كلينتون في وقت حرج من حياة خطة فانس - أوين أي مع نقلها- كما سنرى - إلى مجلس الأمن لفرض إقرارها بعد أن فشلت المفاوضات الثنائية حولها ولذا تركزت الأنظار على احتمالات السياسة الأمريكية الجديدة.

ولقد امتدت مشاورات واجتماعات الرئيس الجديد مع معاونيه ما يقرب من الشهر لإقرار هذه السياسة وفي ظل طبيعة ضغوط الرأي العام الأمريكي وتيار هام من الكونجرس ومع تردد كلينتون في الإعلان عن توقف سريع ساد الاعتقاد في بعض الدوائر بأن الإدارة الجديدة ستقدم بديلًا جذريًا لخطة فانس- أوين فتلقى الحظر على السلاح وتفسح المجال لتدخل عسكري دولي أكثر فاعلية كذلك ساد اعتقاد آخر بأن كلينتون- على ضوء مواقفه خلال الحملة الانتخابية - يبدو كمن يريد التدخل ولكن لا يعرف كيف ولماذا؟. وبالفعل أوضح معاونوه أن البدائل المطروحة عديدة وليس هناك بديل واحد متفق عليه بين الجميع فضلًا عن خشية كلينتون من عواقب سياسية متسرعة على رئاسته في بدايتها News week 13/ 4/ 199 ولكن جاءت المحصلة مبينة ابتعاد عن الخيار العسكري وخطوة إضافية نحو التأكيد على خيار التفاوض ومساندة خطة فانس والمشاركة فيها بمبعوث خاص ونحو تفضيل تشديد العقوبات الاقتصادية والتهديد بالأداة

العسكرية وتجسد ذلك التوجه الأمريكي في المبادرة التي أعلنها وزير الخارجية في 10 فبراير 1993 وهي توضح أن الإدارة الأمريكية قد استقرت على إرادة المساعدة على الوصول إلى اتفاق سياسي والتهديد فقط بالأداة العسكرية دون استخدامها حيث اختارت الولايات المتحدة تبني دبلوماسية القوة وليس استخدام القوة 1992 /4 /27 News week ولقد جاء هذا التوجه الأمريكي محصلة لعدة أمور: عدم اتفاق مستشاري كلينتون حول بديل واحد، ضغط الحلفاء الأوروبيين حيث مال كلينتون لتقليص الآثار السلبية للحركة المنفردة وللحفاظ على نوع من الاتفاق بين الحلفاء، وأخيرًا نتيجة اختيار كلينتون للبديل الأقل تكلفة طالما ليس هناك مصالح أمريكية مباشرة موضع تهديد.

.News Week 37 /4 /1992. 20 /4 /1992

ومن ناحية ثالثة: قفز التلويح باحتمال التصعيد العسكري المحدود مرتين بعد ذلك خلال شهري مارس وأبريل أي حتى صدور قرار فرض الحظر بالقوة وبعد ذلك خلال أزمة حصار مدن شرق البوسنة وتعثر مفاوضات السلام فلقد جددت فرنسا في منتصف مارس طلب انعقاد مجلس الأمن لفرض احترام الحظر الجوي بالقوة أي للتصويت على المشروع المعد منذ عدة أسابيع ولقد برزت فرنسا طلبها بأنه وسيلة لتسهيل وصول الإغاثة بريًا وذلك في وقت أغلق الصرب الطرق أمام قوافل الإغاثة لشرق البوسنة وقصف طائراتهم ولقد ناقش مشروع القرار الفرنسي في مناخ يشير إلى إدانة انتهاكات الصرب في شرق البوسنة (الحياة 19 – 1993 /3 /21) واستمرت المشاورات حول المشروع وتأجل التصويت عدة مرات وكان التبرير هو انتظار ما سيسفر عنه نتائج الاستفتاء في روسيا وحتى لا تتفاقم معضلة يلتسين في مواجهة البرلمان الذي يتهمه بخيانة القضية الصربية (الحياة 93 /23 /21) ولم يصدر القرار إلا في أول أبريل مع امتناع الصين

عن التصويت ولقد أشار المراقبون أنه لا يرى أهمية عسكرية كبيرة ولكن يعتبر انتصارًا حزبيًا للحكومة البوسنية (الحياة93/ 4/ 2) ولم يدخل القرار التنفيذ إلا في منتصف أبريل بعد إتمام الاستعدادات له ولم يتغير جذريًا الموقف التفاوضي الصربي وازداد تحديها في شرق البوسنة.

ولذا وخلال مأساة سبيرنتسا طوال شهر أبريل عادت الإدارة الأمريكية للتلويح من جديد بالنظر في خيارات عسكرية من بينها احتمال رفع الحظر عن السلاح للبوسنة وتوجيه ضربات جوية لقواعد صربية كنوع آخر من الضغط على الصرب للموافقة على الخطة كما تزايد التهديد بإصدار قرار بفرض عقوبات اقتصادية جديدة وكان هذا القرار بدوره قد سبق وتأجل التصويت عليه ثلاث مرات وتقرر عدم إجراء التصويت إلا بعد الاستفتاء الروسي في 25 أبريل (الحياة 1992/ 4/ 15) هذا وكانت دول العالم الثالث قد حاولت الإسراع بإجراء التصويت ولكنها فشلت.

وحين اتجه كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية نحو أوروبا لإقناع الحلفاء بخطة جديدة للتصعيد العسكري يشتركون فيها انطلاقًا من الإصرار الأمريكي بعدم التحرك المنفرد ظهرت من جديد نفس الحسابات ونفس المبررات التي تكررت مرارًا من قبل حول رفض رفع حظر السلاح عن البوسنة، وحول رفض ضرب مواقع صربية محدودة (الحياة 20 – 1992/ 24) وهي:

الخوف على أمان القوات الدولية، إثارة الانتقام الصربي من المدن المحاصرة، إنهاء الحرب يحتاج لتدخل بري كثيف، مخاوف التورط في حرب طويلة، ناهيك عن احتمال اتساع نطاقها إلى البلقان برمته، عرقلة الجهود الدبلوماسية من أجل التسوية السياسية وإعاقة أعمال الإغاثة الإنسانية، ولذا ظلت الأولوية لمجرد التهديد باحتمال التصعيد للضغط على الصرب لقبول خطة فانس – أوين ولكنهم رفضوها ولم يكن رد الفعل الدولي إلا إصدار قرار من مجلس الأمن بعقوبات

اقتصادية جديدة ولكن بعد فوات الأوان News Week 26 /4 /1993 PP 10 - 12 - وحتى انتهت رسميًا خطة فانس - أوين في نهاية يونيه 1993 تكررت نفس السيناريوهات خلال شهر مايو ويونيه بضربات عسكرية كلما اقتضت الحاجة أي لدفع المسلمين للاستمرار في المفاوضات أو للحصول من الصرب على بعض المرونة في مواجهة المطالب البوسنية وتتجدد وحتى الآن نفس السيناريوهات منذ بداية التفاوض حول التقسيم إلى ثلاث دويلات على أساس قومي منذ يوليه 1993. كما سنرى لاحقًا.

- **(3) بداية المفاوضات المباشرة حول فانس - أوين: بين المناورة الصربية والترحيب الكرواتي والتحفظ المسلم:**

ظل الحل السياسي التفاوضي- في نظر الغرب - بمثابة الحل السحري الذي لابد وأن يتحقق السلام في يوجوسلافيا السابقة، ولكن أي سلام وبأي ثمن وعلى حساب من ولمصلحة من؟ وتبين دراسة خبرة تطور جولات المفاوضات بين أطراف الصراع في ظل الوساطة الدولية ورعاية الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة من أجل إقرار خطة فانس - أوين تبين كيف حدثت سلسلة متتالية.

وكان ثمة تنازلات قدمها المسلمون نحو قبول الخطة في مقابل استمرار رفض الصرب ولكن مع المناورة بالموافقة المشروطة لتهدئة الضغوط الدولية ولقد عجزت الضغوط الدولية الهزيلة في تغيير هذا التشدد وإنهاء هذه المناورة، بحيث يتضح أن غاية الصرب لم تكن وقف الحرب في ظل الأوضاع القائمة لخطة طرح خطة فانس - أوين في نهاية أكتوبر ولكن كسب الوقت لتحقيق مزيد من إحكام السيطرة على الأرض بعد تطيرها عرقيًا تنفيذًا للهدف الصربي النهائي. ولذا بدت المفاوضات وكأنها المجال الذي يريد الوصول إلى حل يضفي الشرعية على واقع التقسيم القائم وليس الوصول بالطبع إلى الحل الذي يحرر البوسنة ويحفظ

وحدة أراضيها بعبارة أخرى بالنظر إلى حقيقة ما وصل إليه الأمر الواقع على أرض البوسنة خلال الأشهر الستة الأولى من 1993 يمكن القول أن المفاوضات والحل السياسي لم تكن تمثل الحل الأمثل إلا بغرض أن القوى الدولية توافق– ولو ضمنيًا – على التقسيم الجاري تنفيذه ليس تماشيًا مع خطة فانس – أوين ولكن وفق سيناريو آخر: ثلاث دويلات قومية كيف تطورت إذًا جولات المفاوضات لتبرز هذه النتيجة؟

في البداية يجدر الإشارة إلى مضمون خطة فانس – أوين فهي خطة حول وثيقة دستورية مكونة من ثلاثة أجزاء الجزء الأول يتضمن المبادئ الدستورية العامة في الخطة التي تعلن أن البوسنة دولة موحدة ذات سيادة ونظام حكم لا مركزي حيث يتم تقسيمها إلى عشر مقاطعات ذات حكم ذاتي على أسس قومية، اقتصادية واجتماعية... ويتضمن الجزء الثاني الشق العسكري الخاص بوقف النار. أما الثالث فيتضمن الخريطة التي تبين حدود المناطق العشرة أي الشكل المستقبلي للدولة.

ولقد وقع ماتي بوبان زعيم كروات البوسنة في نهاية يناير 1993 أجزاء الخطة الثلاثة ولكن خلال أربعة أشهر أي في نهاية أبريل وافق المسلمون بصورة متوالية على الأجزاء الثلاثة وذلك في ظل ضغوط ووعود وتعهدات ظهرت تباعًا خلال المراحل الأساسية التي مرت بها المفاوضات، وفي ظل المناورات الصربية الهادفة لعرقلة الوصول إلى اتفاق ولكن في نفس الوقت تهدئة الضغوط الدولية.

ولقد مرت المفاوضات حول فانس – أوين بأجزائها الثلاثة بالمراحل التالية:

المرحلة من بداية المفاوضات المباشرة وموافقة الأطراف الثلاثة خلال يناير على مبدأ التقسيم، ثم نقل الوسيطين الدوليين الخطة إلى مجلس الأمن لفرض إقرارها بعد رفض المسلمين التوقيع على الجزئين الثاني والثالث وذلك بسبب التصعيد الكرواتي العسكري في وسط البوسنة وغربها والتصعيد الصربي في شرقها

كذلك نظرًا لانتظار الموقف الأمريكي الجديد مع إدارة كليتنون ثم تأثير الوعود والتعهدات الأمريكية على موافقة المسلمين على الجزءين في مقابل الرفض النهائي للبرلمان الصربي في آخر مايو بعد تصاعد التطهير العرقي والحصار في شرق البوسنة وبعد عجز وعدم مغالبة التهديد بورقة التصعيد العسكري أو فرض عقوبات جديدة ففي خلال المرحلة الأولى: بعد مؤتمر جدة وبعد اتضاح عدم اتجاه الغرب نحو التصعيد العسكري وتأكيد القوى الكبرى أنه لا بديل للحوار السياسي (الحياة 3، 5، 92/ 12/ 17)، قبل الرئيس عزت بيجوفيتش العودة للتفاوض المباشر مع صرب البوسنة (الحياة 92/ 12/ 19) وخلال مفاوضات جنيف المباشرة أعلن المسلمون تمسكهم بدولة موحدة ذات عشر مقاطعات تتمتع بحكم ذاتي في ظل حكومة مركزية ذات سيادة وبالرغم من تحفظ الرئيس البوسني على الخطة، على اعتبار أنها تصديق على حصيلة التطهير العرقي وتضفي الشرعية إليه إلا أنه وافق ضمنيًا على الخطة مع المطالبة بإجراء تعديلات فى بعض المقاطعات وكذلك اشترط اعتراف جمهورية الصرب بجمهورية البوسنة وسيادة ووحدة أراضيها وما تشدد الصرب أعلن المسلمون أن أقصى تنازل هو قبولهم لا مركزية في الحكم. هذا وكان الصرب قد أعلنوا تمسكهم بدولة صرب مستقلة ذات سيادة أي طالبوا بإقرار الحدود الخارجية للمناطق الصربية في إطار دولة البوسنة أي كانوا يفضلون حلًا كونفيدراليًا من ثلاث حكومات مع التقيد بعدم الانسلاخ عن الدولة. ولكن إلى جانب مطالبهم بضرورة إيجاد اتصال بين مقاطعتين في جنوب شرق وشمال شرق البوسنة ذات أغلبية صربية. وكذلك بضرورة ربط الأراضي الصربية بالاتحاد اليوجوسلافي الجديد كذلك استمرار رفضهم للمادة الثانية من الدستور المقترح والتي تنص على أن الأقاليم العشرة لن يكون لها أي شخصية قانونية دولية ولقد رفض المسلمون والوسيطان هذه المواقف لأنها تفترض حق الصرب في إقامة دولة سرعان ما ستنفصل وتنضم إلى جمهورية صربيا (الحياة 4،

6، 10،9، 11، 93 /1 /12).

وبعد إعلان الوسيطين فشل المفاوضات بسبب الموقف الصربي أعلن الصرب بصورة مفاجئة– على لسان زعيمهم – الموافقة على مشروع التسوية الدستورية على أن تأتي الموافقة النهائية في البرلمان. ولقد جاء هذا التغيير بناء على ضغوط من جانب صربيا بعد فوز ميلوسوفيتش في الانتخابات (13، 93 /1 /14) هذا وكان مليو سوفيتش– وكمناورة للتخفيف من الضغوط الدولية – قد أعلن الموافقة على الخطة على أساس أنها تزيل الحظر المحدق بالصرب وتضمن مصالحهم إلى جانب مصالح المسلمين والكروات لأنها تساوي بين القوميات الثلاثة بعد أن كان الموقف الدولي من قبل يعتمد رأي المسلمين والكروات فقط الراغبين في الاعتراف باستقلال البوسنة ولا يراعى موقف الصرب الرافضين لأن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية في إطار دولة إسلامية (93 /1 /8).

هذا وفي نفس الوقت الذي ظهر فيه التلويح بالتصعيد العسكري– كما سبق ورأينا – خطت الجماعة الأوروبية خطوة أكبر في محاولة لدفع الصرب على سرعة الموافقة فلقد أمهل وزراء خارجية الجماعة الأوروبية صرب البوسنة ستة أيام لإعلان موافقتهم على الإطار الدستوري وإلا اتخذوا تدابير لفرض عزلة تامة على جمهوريتي صربيا والجبل الأسود (الحياة 93 /1 /15) هذا ولقد هاجم زعيم صرب البوسنة الجماعة والأمم الجماعة بالتصرف بطريقة وقحة ومترفة (93 /1 /16) كذلك اتهم الرئيس اليوجوسلافي الاتحادي الغرب بمحاولة فرض الاستسلام على الصرب بحيث يتعرضون في حالة الرفض لمواجهة من جانب أقوى الجيوش في العالم لأن هذه القوى الخارجية المعادية مصرة على إخضاع الشعب الصربي للهيمنة المسلمة وكان هذا الخطاب الرسمي يجد صدى في أرجاء صربيا حيث جانب كبير من الصرب– حتى المعارضة لميلوسوفيتش –

يرون العالم الخارجي كعدو للصرب ويرون أنهم ضحايا لسوء الفهم ولمؤامرة كبرى ضدهم. فلقد كانت الدعاية الصربية المنظمة التي تستخدم الخبرة التاريخية وراء شعور الصرب المتيقظ بالعزلة والخيانة (TIME 18/1/1993 P19) ولقد عبر أيضًا زعيم صرب البوسنة – خلال انعقاد مفاوضات جنيف – عن رؤى مناظرة حول تعرض الصرب للهجوم ودفاعهم عن أنفسهم ورفضهم لأي ضغط أو تدخل خارجي نظرًا لأن مواقف القوى الأوروبية– وخاصة ألمانيا التي تدين الصرب بعنف – تحركها المصالح الخاصة حيث إنها لا ترضى للصرب ما رضيت للكروات وساندته أي الاستقلال1993/ 1/ 25 TIME أما على صعيد الجانب المسلم فلقد كان هناك اتجاهات رافضة أيضًا لخطة السلام وعبر عنها العسكريون والمدنيون في المدن المحاصرة الذين أعلنوا إصرارهم على الحرب وطالبوا برفع الحظر آملين في تدخل أمريكي. 29 – 28 TIME 22/2/1993 PP.

وبعد إعلان برلمان الصرب الموافقة على الجزء الأول من الخطة ظل للمسلمين والصرب تحفظاتهم فرأى الجانب الحكومى البوسني أن التجربة تبين أن ما يوافق عليه الصرب شفويًا لا يعني شيئًا على أرض الواقع أما المعارضة البوسنية فلقد حذر أحد قادتها من الضغوط التي يتعرض لها وفد البوسنة في المفاوضات– وخاصة من جانب الهجمات الكرواتية والصربية العسكرية – كما حذر من أن الموافقة على الخطة تعني إنجاز المرحلة الأولى من انهيار البوسنة وسيكون مصير البوسنة مثل مصير الشعب الفلسطيني. كما أشار إلى أن القيادات العسكرية لن تقبل الخريطة المطروحة. كذلك اشترط زعيم الصرب استفتاءً شعبيًا على الاتفاق النهائي (الحياة 21 – 93/1/22).

وفي نهاية يناير رفض الجانبان توقيع الجزء الثالث من الخطة وبدأت المرحلة الثانية بإعلان الوسيطين الدوليين نقلهما الخطة إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار

بشأنها أملًا في الضغط على الطرفين كي يوافقا على الجزء الثالث ولقد تبلورت أسباب رفض الوفد البوسني في تقرير أصدره في زغرب وكذلك في عدة تصريحات لوزير الخارجية (الحياة 1/ 31، 1993/ 2/ 6) وهي تتلخص كالآتي: أن الوثيقة لا تمنح أي ضمانات لفرض شرعية الدولة والحكومة في البوسنة التي لا تتمتع بأي سلطات تمكنها من تطبيق قراراتها لافتقارها إلى الجهازين العسكري والأمني اللذين يحفظان الحدود الخارجية ويضمنان تطبيق دستورها، لا تتضمن أي وعد بالسلام ولا تحمل في طياتها الاعتقاد عما تجدد بل إنها ترضية للمعتدى حيث قدمت عملية السلام الدولية منذ بدايتها سلسلة التنازلات إلى المعتدى.

هذا ولقد صعد المسلمون نبرة اعتراضهم على الخطة. ففي حين تزايدت تصريحات بعض معاوني الرئيس عزت المتشددة حول تفضيل الخيار العسكري ومواصلة القتال بكل الوسائل المتاحة إذا أيد المجتمع الدولي خطة فانس – أوين (الحياة 93/ 2/ 9) مما دفع بالرئيس البوسني لتحذير العسكريين من التدخل في السياسة (15،9، 93/ 2/ 16)، إلا أنه استمر في المفاوضات حتى لايبدو متشددًا للكن لم يستطع التصديق على سلام قد يعرض لثورة قادة العسكريين – NEW WEEK 8/2/1993 P36 ولذا كرر كل من الرئيس البوسني ووزير خارجيته انتقاداتهم للخطة ولكن أعينُهم عما سيكون عليه موقف الإدارة الأمريكية الجديدة سواء بالنسبة للتدخل العسكري أو الخطة ذاتها. فلقد ناشد الرئيس البوسني كلينتون برفض الخطة على أساس أنها تكافئ المعتدي وسياسة التطهير (الحياة 4 – 93/ 2/ 6).

إذًا كيف جاء الموقف الأمريكي من الخطة؟ علقت كل الأطراف مستقبل الخطة على طبيعة هذا الموقف أمام مجلس الأمن مرهونًا بهذا الموقف. ولقد تأخر الإعلان مما أثار تكهنات خاصة أن كلينتون قد سبق خلال الحملة الانتخابية وبين رفضه للخطة كما ظهر بعد تولى كلينتون انتقادات علنية من جانبه للخطة أيضًا تبين عدم رضاه عنها

وعدم رغبته في فرض أي اتفاق لا يقبله كل الأطراف المتحاربة وخاصة أن نظام الكانتونات سيكون مجحفًا بالمسلمين وفي نفس الوقت تعرض كلينتون لضغوط من الكونجرس لرفض الخطة كما تعرض لانتقادات لإعطاء زعيم صرب البوسنة تصريح دخول واشنطن لحضور اجتماعات مجلس الأمن (الحياة 5 – 7/ 93/ 2).

ولهذا وحتى إعلان وزير الخارجية الموقف الأمريكي في 10 فبراير لم يكن بمقدرور مجلس الأمن أن يتخذ موقفًا موحدًا ليفرض الخطة بالقوة– كما أراد الوسيكان – أو أن يتخذ بديلًا لها كما تريد البوسنة ومجموعة الدول الإسلامية التي مارست ضغوطها على الأمم المتحدة لعدم قبول الخطة واتخاذ مواقف أكثر فاعلية ضد العدوان الصربي (الحياة 49 – 1993/ 2/ 10).

أما الصرب فعلى عكس خطهم السابق فلقد تزايد إعلانهم عن الرغبة في إقامة السلام وأبدوا تحمسًا للخطة وأعلنوا استعدادهم لتطبيقها وبهذا الموقف بدا أن المسلمين بمفردهم هم مصدر التشدد حيث أن اللورد أوين في تصريحاته في هذه المرحلة أبرز إيجابية التطورات في الموقف الصربي وعدم ضرورة فرض عقوبات جديدة على صربيا بل أنه حين لوح بالعقوبات السياسية والعسكرية لم يذكر الصرب وركز على المسلمين ولقد أوضح المراقبون أن هذا الموقف لم يأت عرضًا ولكن يخفي اتفاقات غير معلنة وضغوطًا مقصورة على المسلمين في هذه المرحلة من إعادة تشكيل السياسة الأمريكية تجاه القضية (الحياة 93/ 2/ 3) بعبارة أخرى بدا واضحًا أن الوسيطين يريدان موافقة المسلمين في البداية قبل أن يتعرض الصرب لضغوط حقيقية. وكانا يعطيان وزنًا كبيرًا للدور الأمريكي في تحقيق هذا فلقد أعربا عن اعتقادهما بأن الولايات المتحدة ستوافق في النهاية على الخطة... وأنه سيكون متعذرًا ممارسة ضغوط على الأطراف المتحاربة طالما لم تتخذ واشنطن موقفًا واضحًا من خطة السلام... وأنه إذا لم ينضم المسلمون إلى مسيرة السلام فإن

ذلك سيكون في جزء كبير من خطأ الأمريكيين؛ لأن المسلمين لا يتحكون ما داموا يعتقدون أن واشنطن يمكن أن تقف إلى جانبهم في الخطة (الحياة 1993/ 2/ 5).

وفي المرحلة الثالثة: وبعد إعلان الموقف الأمريكي الرسمي استطاع الأمريكيون إقناع المسلمين بالعودة إلى المفاوضات وقبول الخطة بالرغم من أن هذا الموقف لم يصل إلى درجة التوقعات البوسنية فلقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية في 10 فبراير إلى جانب الأبعاد الأخرى الخاصة بالتدخل العسكري والعقوبات والإغاثة والسابق توضحيها المشاركة المباشرة بمبعوث أمريكي في المحادثات الجارية على أساس الخطة الموضوعة من الوسيطين وبذا اتضح موافقة واشنطن على الخطة ولكن مع الرغبة في إعطاء ضمانات للمسلمين لدفعهم على الاستمرار في المفاوضات. هذا وكان مسئول أمريكي قد صرح بأن الإدارة الأمريكية مقتنعة بأن مبادرتها- في مجملها - كفيلة بطمأنة المسلمين ودفعهم إلى الموافقة على تسوية تقلص من سلطاتهم فعلى الطرف المسلم أن يتفهم أنه يتعذر الآن العودة إلى الوضع السابق (الحياة 93/ 3/ 12) بعبارة أخرى بدا أن الإدارة الأمريكية الجديدة مقتنعة بأن البوسنة قد انتهت فعليًا وأن أفضل بديل تبقى هو تطبيق الخطة وتكوين قوة عسكرية لحراسة التطبيق.

ولقد رحب الوسيطان بالموقف الأمريكي باعتباره مكملًا لخطتهما وليس بديلًا لها كذلك رحبت به بريطانيا وفرنسا وألمانيا ولكن جاء رد فعل أهل البوسنة معبرًا عن خيبة أمل عميقة حيث كانوا يتوقعون ما هو أكثر من الموافقة الأمريكية على الخطة لوقف ما يتعرضون له: NEWSWEEK 22 /2 /1993 P34 هذا ولقد رحب الرئيس البوسني بالموقف الأمريكي على أساس أن وجود مبعوث أمريكي إنما يزيد من فرص التفهم الأفضل لمشاركة البوسنة (الحياة 93/ 2/ 13).

ولقد كانت هذه النتيجة المغايرة لتوقعات المسلمين نتاج الضغوط الأوروبية

والروسية بصفة خاصة على الولايات المتحدة لتدعم الخطة ولا تتجاوزها. هذا ولقد بدأت مفاوضات أمريكية روسية مباشرة حول خطة فانس قام بها المبعوث الأمريكي (الحياة 93/ 2/ 17) وفي المرحلة الرابعة: توالى مسلسل الضغوط على المسلمين لقبول الخطة وذلك في ظل تنفيذ الولايات المتحدة للإغاثة الجوية في نفس الوقت الذي استمر اندفاع الصرب والكروات في تغيير الأمر القائم في شرق البوسنة ووسطها ومن ثم تحدى خريطة فانس - أوين وبالتالي المطالبة الصريحة بتعديلها بناء على الأمر الواقع الجديد الذي تم فرضه ضاربين عرض الحائط بكل تلويح دولي وبفرض عقوبات جديدة وتمثلت أول تنازلات المسلمين في العودة إلى المفاوضات وتوقيع الجزء الثاني من الخطة وهو الخاص بالإجراءات العسكرية (وقف النار + المراقبة الدولية للأسلحة الثقيلة) وذلك بعد تعهد الولايات المتحدة بتقديم قوات لتطبيق ومراقبة التسوية في حالة الاتفاق عليها (1993/ 3/ 5) هذا ولقد حرص المبعوث الأمريكي على بيان أهمية التدخل المباشر الأمريكي في المفاوضات والذي أثمر هذا التغير في مسلك المسلمين (الحياة: 93/ 3/ 10).

ثم جاء التنازل الثاني مع قبول الرئيس البوسني التوقيع على الجزء الثالث من الخطة أي الخريطة وذلك في 25 مارس 93 وذلك قبل أن يصدر مجلس الأمن أية عقوبات معلنة جديد على الصرب (كما رأينا) وفي ظل ضغط أوروبي وأمريكي بأنه لن يتم تشديد هذه العقوبات إلا بعد موافقة المسلمين على الخطة وفي حالة عدم موافقة الصرب عليها وليس قبل هذا (الحياة 1993/ 3/ 11) بعبارة أخرى كان منطق التحرك الأوروبي الأمريكي يقوم على الحصول على موافقة المسلمين أولًا ثم الضغط بعد ذلك على الصرب لقبولها. ولقد استند الرئيس البوسني إلى هذا المنطق لمواجهة بوادر الانقسام في صفوف المسلمين- منذ فبراير 93 - حول قبول أو رفض الخريطة. هذا وكان مجلس الرئاسة البوسني- بسبب الاختلاف حول قبول التوقيع من عدمه - قد فشل أكثر من مرة في اتخاذ قرار بهذا الشأن

حيث أبدى عدد من أعضائه انزعاجًا شديدًا من الضغوط التي تمارسها واشنطن والوسيطان على الرئيس البوسني ولتقديم تنازلات (الحياة 11، 93/ 3/ 17) ولقد برر الرئيس البوسني التوقيع على الخطة بعدة أمور فقال أنه حصل على تطمينات أمريكية بأن الولايات المتحدة ستفعل كل ما في وسعها للمساعدة على رفع الحظر التسليحي إذا استمرت الاعتداءات على الرغم من أن العملية معقدة وأكد «أننا نثق بنفوذ الولايات المتحدة وبالطبع حسن نيتها كما أكد أن قرار فرض الحظر الجوي بالقوة سيصدر خلال أيام وألمح إلى أن الجدول الزمني لتطبيقه هو جزء من التطمينات التي حصل عليها وما بين التنازل الأول والثاني للمسلمين توالت- كما سبق ورأينا - التلويحات بتشديد العقوبات الاقتصادية أو احتمال التصعيد العسكري كذلك نشطت الاتصالات الأوروبية بالصرب فلقد دعى ميتران ميلوسوفيتش إلى باريس للنظر في إمكانية إقناع صرب البوسنة بالموافقة على الخريطة. وفي نفس الوقت أعطى وزارة خارجية الجماعة الأوروبية- كما حدث من قبل في يناير - مهلة أسبوعين للصرب للتوقيع على الخريطة أو مواجهة عقوبات اقتصادية جديدة (الحياة 8، 9، 11، 93/ 3/ 12).

ولم تتغير مواقف زعيم الصرب المعلنة، بل تكرر إعلانه لرفضه أي ضغوط تمارس عليه مهددًا بالانسحاب من المفاوضات إذا فرضت عقوبات اقتصادية جديدة ومهددًا بأن التلويح بفرض الحظر الجوي بالقوة سيزيد من تعقيد المفاوضات وليس الدفع بها (الحياة 8، 93/ 3/ 20) كذلك أفصح بوضوح عن هدف الصرب النهائي وعلاقته برفضهم دولة بوسنية متعددة القوميات ومن ثم علاقته بخطة فانس - أوين فلقد أشار إلى أن الموافقة الصربية الراهنة على الخطة ليست إلا خطوة مؤقتة وأن الموافقة على التفاوض ضمن حدود البوسنة ليست سوى إجراء مؤقت اتخذه: «بسبب الضغوط الدولية التي حجبت حرية الارتباط الإداري بدول الصرب (الحياة 93/ 3/ 8) كما أعلن في مناسبة أخرى أن ما يعرف سابقًا بجمهورية البوسنة انهار وانتهى وجوده ولم

تعد له استمرارية وفق وضعه القديم... وإن على الذين يريدون إقامة بوسنة جديدة أن يضعوا في اعتبارهم أن ذلك لا يمكن أن يتم من دون موافقة متكافئة من شعوبها الثلاثة التي يجب السماح لها بتوحيد أراضيها القومية (الحياة 93/ 3/ 9) هذا ولقد رفض زعيم الصرب التوقيع إلا إذا أدخلت تعديلات جذرية في تحديد الأقاليم العشرة (الحياة 1993/ 3/ 18).

هذا وكان اللورد أوين قد أشار بوضوح في حديث له إلى أن تعثر المفاوضات يعزز احتمال تقسيم البوسنة إلى ثلاثة أجزاء على حساب المشروع الدولي الذي يعتمد مبدأ وحدتها (الحياة 93/ 3/ 22) فهل كانت هذه رسالة ضمنية للمسلمين بالإسراع بقبول الخريطة؟ كذلك أبرز المسئول عن الشئون المدنية في الأمم المتحدة أثر توسعات الصرب في شرق البوسنة على تحدي خطة السلام حيث اتهم بصراحة واضحة الصرب بتعريض الخطة للخطر لأن استيلائهم على سبيرنتسا سيحل بتوازن خطة السلام (الحياة 93/ 3/ 26) ومع ذلك ظلت الدول الغربية تراقب سقوط سبيرنتسا كما لو كانت توافق ضمنيًا على أن تقع تحت السيطرة الصربية (بدون اقتحامها) كنوع من الضغط على المسلمين للإسراع بقبول الخطة. وفي مرحلة خامسة وبعد توقيع المسلمين على الخريطة لم تزدد سرعة أو كثافة الضغوط الخارجية على الصرب بالدرجة الكافية كما سبق ورأينا وتعثرت المفاوضات وانتهى الأمر برفض برلمان الصرب رسميًا الخريطة بعد أن فرضوا رفضها فعلًا على أرض الواقع بالقوة العسكرية فلقد أدان زعيم صرب البوسنة قرار مجلس الأمن بشأن فرض الخطر الجوي بالقوة ولوح برفض الخطة لأنها تحرم الصرب من نتائج انتصاراتهم. كما اتهم الأمم المتحدة بأنها توالي إظهار سوء فهمها لمشكلة البوسنة الوسبة ولوح بتأجيل عقد اجتماع البرلمان البوسني للنظر في الخطة (الحياة 3، 10، 1993/ 4/ 12) هذا ولقد صرحت مصادر في جمهورية صربيا بأن الضغط على صرب البوسنة لن يؤذي إلا إلى زيادة تمسكهم

وإصرارهم على حقوقهم وأن الجنود الصرب مستعدون للقتال والموت في سبيل قضيتهم (الحياة 1993/4/18) واجتمع برلمان صرب البوسنة للبحث في الخطة. وطالب زعيمهم بعد اجتماع له مع أوين بتنازلات جديدة من المسلمين قبل أن يوافق البرلمان على الخطة (93/4/23) ولكن وبعد إجراء تعديلات في الخطة (باقتراح إقامة ممرات آمنة بإشراف الأمم المتحدة تربط بين أراضي صرب البوسنة وجمهورية صربيا رفضها زعيم الصرب قائلًا: إننا سنموت وننتهي إذا قبلنا ذلك ولن أوصي بهذه الخطة المناوئة تمامًا للصرب والتي لا تلبي أيًا من مطالبهم مشيرًا بذلك إلى عدم الاستجابة لرغبته في فصل عرقي كامل عن البوسنيين الكرواتيين والمسلمين وأكد «أن الخرائط سيئة جدًا. يجب أن نكون مفصولين تمامًا عن بعضنا البعض إذا أردنا أن نكون جيرانًا جيدين» وبالرغم من إعلان الرئيس الصربي ميلوسوفيتش أنه يحبذ عدم تفويت الفرصة باعتبارها أفضل حل متوافر الآن (93/4/25) أعلن برلمان صرب البوسنة بالإجماع رفضه خطة السلام متحديًا بذلك ضغوط جمهورية صربيا لتفادي العقوبات الجديدة التي اتخذ مجلس الأمن قرارًا بشأنها في 4/16 على أن يبدأ تطبيقها في 4/26 وفي مناورة أخرى أعلن البرلمان أنه سيطلب من صرب البوسنة قول كلمتهم الأخيرة في الخطة في استفتاء يجري في 15 مايو (الحياة 93/4/27) وفي مرحلة أخيرة: تكرر منذ أول مايو وللمرة الثالثة منذ بداية 1993 نفس السيناريو التلويح من جديد بالتصعيد العسكري وذلك في مفترق طرق آخر للمفاوضات حمل الصرب على نوع من المرونة.

فمنذ الإعلان عن الاستفتاء عقب رفض البرلمان الصربي للخطة تصاعدت ضغوط بعض القوى السياسية الأمريكية للقيام بعمل عسكري ضد الصرب. وتكررت نفس ردود الفعل: تردد كليتنون في اتخاذ قرار، وتكرار الإعلان عن انقسام مساعديه حول البدائل، وتكرار الإعلان عن نفس مبررات عدم السرعة باتخاذ قرار بتدخل عسكري ولو محدود،

تكثيف المشاورات مع الحلفاء وأخيرًا قرر كلينتون– بعد أسبوعين – نفس خياره السابق أي ممارسة نوع من الضغط بالقوة العسكرية ذي مصداقية كافية تحول دون الحاجة لاستخدامها فعلًا وبحيث يختفي من جديد هذا الضغط ما أن يبدي الصرب بعض المرونة. بعبارة أخرى كان القدر المتفق عليه بين الجميع داخل وخارج الولايات المتحدة هو الضغط بنوع محدود ومتدرج من التصعيد العسكري يهدف إلى تشجيع الدبلوماسية وليس قلب توازن القوى العسكرية. وبالفعل حدثت مناورة صربية جديدة قبل الاستفتاء تمثلت في حضور مؤتمر أثينا وتوقيع زعيمهم للخطة في المؤتمر على أن تكون الموافقة النهائية من عدمها على ضوء الاستفتاء وكان ذلك بمثابة مناورة لتفادي عناصر الخطة الأمريكية الجديدة وتأجيلها وهي النظر في رفع الخطر عن السلاح للبوسنة وتوجيه ضربات جوية لحماية معاقل المسلمين حتى يستعيدوا قوتهم لحماية أنفسهم وحتى لا يسقط ما تبقى من كيانهم، تكوين قوة عسكرية لحراسة تطبيق خطة فانس. هذا وبالفعل وأمام عدم اقتناع الحلفاء الأوروبيين– مرة أخرى – بأن هذه العناصر ستدفع بالتسوية السلمية ومع تمسك الولايات المتحدة بعدم الحركة المنفردة انتهت– مثل سابقاتها – هذه الموجة من التلويح العسكري تحت حجة انتظار نتيجة الاستفتاء وانتظار ما ستسفر عنه ضغوط جمهورية صربيا على حلفائها بالبوسنة حيث هدد رئيسها بقطع المساعدات عنهم ما عدا الغذاء والدواء وحتى بعد ظهور النتيجة السلبية للاستفتاء لم يتخذ كلينتون قرارًا سريعًا بالحركة المضادة وأضحى أمامه بديلان: التراجع وفقدان المصداقية أو الحركة المنفردة ثم مواجهة احتمال تورط لا ينتهي سريعًا ويعرقل البرامج الداخلية وكان اختيار عدم التورط هو الغالب وخصوصًا على ضوء نتائج تجربة الصومال: (Time: 3 /5 /1993 PP 48 – 49 Time: 10 /5 /1993 PP 23 – 25 Time: 17 /5 /1993 P18 – 22).

هذا ولقد ظل اللورد أوين على قناعته بأن الدبلوماسية هي الوحيدة الممكنة حيث وجه نداءً صريحًا ونصيحة للدول الأوروبية بعدم التورط العسكري المباشر والاستمرار في دورها في نطاق قوات حفظ السلام الدولية كما أوضح أهمية ما

يمكن أن تمارسه بلجراد من ضغوط بقطع إمدادتها وخطورة ما يمكن أن يترتب على رفع الحظر عن السلاح في هذه المرحلة.

Newsweek 17 /5 /1993 P16

ورفض الاستفتاء الخطة، وعكست مبررات الشعب الصربي في البوسنة– من مدنيين وعسكريين – نفس منطق قادتهم وقادة صربيا. فلقد كان صميم موقف كل الصرب في هذه المرحلة يتلخص كالآتي: شعورهم بأنهم محاصرون بين العالم الذي يتآمر عليهم وبأنهم ضحايا يجب الدفاع عنهم، القناعة بعدم إمكانية هزيمتهم أو إثنائهم عن هدفهم، رفض التدخل الدولي للتخلي عن أية أراضي للمسلمين وخاصة التي تمثل الممر الذي يربط بين مناطقهم ومناطق صرب كرواتيا وبين جمهورية صربيا، أي تنازل عن الأرض يعد خيانة وقبول خطة السلام تعني الاستسلام لتحالف دولي يريد إذلال الأمة الصربية والقضاء عليها، القناعة بأن ما يفعلون الآن هو تصحيح لأخطاء 600 عام من الهزيمة والخيانة لقضيتهم، الاعتقاد بأن ألمانيا مسئولة عن اندلاع الحرب وأنهم يتصدون لخطة توسع ألمانية جديدة تستخدم الكروات والمسلمين ضد الصرب، تبين خبرة التاريخ أن البقاء يفترض الوحدة بين كل الصرب وأنه لايمكن العيش مع المسلمين والكروات مرة أخرى، الإيمان بأن القوة العسكرية هي التي تتكلم والجيش هو الذي يحقق أهدافًا واضحة لا علاقة له بالسياسة فهو الذي يرسم الخرائط وليس اللورد أوين.

.(Time: 17 /5 /1993. P25 – 27. Time: 31 /5 /1993 P26 – 27)

وهكذا أعلن الصرب بأنفسهم موت خطة السلام وبداية عملية السلام الصربي التي كانت تعني مزيدًا من الحرب لفرض مزيد من الأمر الواقع فلقد تصاعد منذ منتصف مايو 1993 الهجوم الصربي في شرق البوسنة وعلى الممر الشمالي والكرواتي في وسط البوسنة وفي موستار ليس لإجبار المسلمين على تنفيذ الخطة– بدون تعديلات

تستجيب لمطالبهم أيضًا - ولكن لتعديل الخطة جذريًا لتصبح التفاوض حول كيفية تكوين ثلاث دويلات قومية ولم يكن هناك ما يبين أن الجهود الدولية قادرة أو راغبة على مواجهة هذه الخطوة الأخيرة في المخطط الصربي. فلم تنفع القرارات الدولية المسلمين ولم يعد لهم إلا مجرد ملاجئ آمنة وعاصمة محاصرة وانتهت فعليًا الجمهورية التي اعترف بها العالم (Time: 24/5/1993.P20 - 22. 31/5/1993) وهكذا بدأت منذ يونيه 1993 عملية تقنين هذا الواقع الفعلي أي التقسيم إلى ثلاث دويلات قومية وهذه مرحلة كبرى أخرى في تطور قضية البوسنة ما زالت سارية حتى الآن تطرح السؤال التالي: إلى متى صمود المسلمين ومقاومتهم ولأجل ماذا؟ دويلة مسلمة محاصرة بمحيط صربي وكرواتي معاد؟ وما أثر واقع الدويلات الثلاث في حالة إقراره على استقرار البلقان؟.

- **4 - العالم الإسلامي: من مقررات جدة إلى فشل خطة فانس - أوين: إرادة الفعل العاجزة:**

من ناحية ماذا فعل العالم الإسلامي- فمثلًا في منظمة المؤتمر - أمم ردود فعل القوى الكبرى السلبية من فكرة التدخل العسكري ورفع حظر السلاح التي برزت على صعيد مؤتمر جدة؟

وماذا فعل بعد انتهاء المهلة التي حددها المجلس الأمن ليعيد النظر في كيفية تنفيذ مقرراته؟

تحركت مجموعة الدول الإسلامية عقب المؤتمر مباشرة لعقد جلسة للجمعية العامة أصدرت قرارًا يوجه مطالب لمجلس الأمن- كما سبق ورأينا - تعد إكمالًا وتدعيمًا لمقررات جدة كما يعد دليلًا على استمرار خط منظمة المؤتمر في «احترام الشرعية الدولية (الحياة 18، 1992/12/19). هذا وكان وزير الخارجية البوسني قد أشاد بمقررات مؤتمر جدة ولكنه أكد أن المهم هو التطبيق وأن يصدر مجلس الأمن

قرارًا قبل 15 يناير بحق البوسنة في الحصول على أسلحة دفاعية (1992/ 12/ 4).

ومع اتضاح نوايا القوى الكبرى في عدم الاستجابة لمطالب المؤتمر الإسلامي المتعلقة بالبعد العسكري أساسًا- وخاصة بعد التصويت الأوروبي على قرار الجمعية العامة المشار إليه عاليًا - أعلن الأمين العام لمنظمة المؤتمر «أن الدول الإسلامية لم تعد تفهم بسهولة التردد الذي يشوب تعامل المجتمع الدولي مع العدوان الصربي والذي أصبح يشبه نوعًا من الهرب... مما ترك شعورًا بالمرارة والغضب لدى العالم الإسلامي بسبب سياسة ازدواجية المعايير المتبعة داخل مجلس الأمن من جانب بعض الدول كما اعتبر أن هذا التردد والارتباك الدولي قد شجعا الصرب على المضي في آمالهم الإجرامية (1992/ 12/ 17).

وبالرغم من إعلان الأمين العام لمنظمة المؤتمر في مؤتمر صحفي في جدة عقب المؤتمر أنه إذا لم تنفذ قرارات مجلس الأمن في المهلة المحددة فإن المجموعة الإسلامية المكلفة بالمتابعة ستقوم بتقويم الوضع وتقديم اقتراحاتها للمنظمة (1992/ 12/ 5) وبالرغم من عدم تنفيذ هذه المقررات إلا أنه اتضح أن الدول الإسلامية لا تنوي الحركة بنفسها أبعد من مجال المساعدات الإنسانية وتوجيه النداءات إلى الهيئات الدولية الأخرى. ولقد أعلن الرئيس البوسني قبل انتهاء المهلة بوقت قصير أنه لا يتوقع أن تتدخل الدول الإسلامية عسكريًا إذا ما استمرت الدول الغربية ترفض ذلك (الحياة 1993/ 1/ 9) هذا وكان وزير الخارجية البوسني قد سبق وطالب بتكوين قوة إسلامية عسكرية تعمل تحت إمرة الأمم المتحدة لتدافع عن المدنيين البوسنيين (92/ 12/ 4) ولكن لم تتجدد هذه الاحتمالات بالرغم من مساندة قمة داكار المصغرة للدول الإسلامية للقيام بعمل عسكري دولي في البوسنة ضد الصرب (1993/ 1/ 12) وعلى العكس لم تقطع التحذيرات الصربية والكرواتية من خطورة نشاط المجاهدين والمتطوعين

المسلمين إلى جانب أهل البوسنة، فلقد شدد الرئيس الكرواتي على مخاطر تحول النزاع إلى مواجهة بين الدول الغربية والعالم الإسلامي مشيرًا بذلك إلى ألف مجاهد جاءوا من باكستان وإيران والسودان وليبيا (19/ 1/ 1993).

ومن ناحية أخرى، اتسم موقف المنظمة بالازدواجية من خطة فانس - أوين ففي البداية أعلنت المنظمة تأييدها الرئيس على عزت في تحفظاته الشديدة على الخطة وصفتها في رسالة إلى الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن بأنها تكافئ منفذي سياسة التطهير العرقي وأنه ليس من العدل الآن فرض اتفاق لسلام على شعب البوسنة يضر بمصلحته ويكون في مصلحة عدوه (الحياة 4/ 2/ 1993) وقبل الإعلان عن الموقف الرسمي الأمريكي الجديد وخلال محادثات مجلس الأمن حول الخطة بعد نقلها إليه، جدد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الهجوم على الخطة واتهم الصرب بالإصرار على تصفية وجود الإسلام والمسلمين في البوسنة كما انتقد القوى الغربية لرفضها رفع الحظر المفروض على شحنات السلاح إلى مسلمي البوسنة ولرفضها تأييد مطالبة الدول الإسلامية باستخدام القوة لوقف الحرب (10/ 2/ 1993) كما وجه الأمين العام للرئيس كلينتون رسالة تضمنت وجهة النظر الإسلامية الحذرة تجاه المعالجة الدولية للمشكلة بصفة عامة وخطة فانس- أوين بصفة خاصة (الحياة 11/ 2/ 1993) ويحمل مضمون هذه الرسالة شكوكًا في مواقف بعض الدول الأوروبية ثم عاد الأمين العام ورحب بالخطة الأمريكية للسلام في البوسنة والتي أعلنها وزير الخارجية في 10 فبراير على أساس أنها ستدعم بطريقة أكثر حزمًا الجهود الحالية لمعالجة الوضع الإنساني الخطير ولأنها تفتح المجال لخطوط أوفر من أجل تسوية تفاوضية في البوسنة ولأنها تدعو إلى تشديد العقوبات على المعتدي (الحياة 13/ 2/ 1993).

ومن ناحية ثالثة: حين تزايد الهجوم على مدن شرق البوسنة المحاصرة حضت منظمة المؤتمر الإسلامي الأمم المتحدة في بيان لها على «اتخاذ تدابير محددة لإنقاذ

سبيرنيتسا كما ناشد البيان الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة أن تكثف جهودها بهذا الشأن (93/ 4/ 8) هذا وكان الرئيس البوسني قد قام خلال شهر أبريل الحاسم في المفاوضات حول خطة فانس بجولة زار فيها السعودية ودولة الإمارات ناشد خلالها المسلمين تقديم العون والمساندة للشعب المسلم في البوسنة (الحياة 1993/ 4/ 14) وتوالت المساعدات المالية الإماراتية والسعودية والتي بلغت عدة عشرات من ملايين الدولارات عدا المساعدات العينية (الحياة 13، 93/ 4/ 26). ولقد صرح الرئيس البوسني عقب جولته– وذلك في وقت بدأ فيه تنفيذ الحظر الجوي بالقوة في منتصف أبريل – أن «على الدول الإسلامية أن تجد الطريقة المناسبة لمساعدتنا على ممارسة حق الدفاع عن أنفسنا بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي أي دولة تتعرض للعدوان، الحق في الدفاع عن نفسها «كما اتهم عددًا من الدول الإسلامية من دون أن يسميها «بالتقصير في واجبها في مساعدة شعب البوسنة والهرسك» وأشار في هذا الصدد إلى عدم تنفيذ قرار مؤتمر جنيف في ديسمبر 92 الذي أعطى مهلة حتى 15 يناير لإلغاء قرار مجلس الأمن بفرض الحظر على تصدير السلاح إلى البوسنة.

وأكد أنه إذا قدمت الدول الإسلامية المساعدات المطلوبة إلى البوسنة فإنها لن تخسر الحرب (الحياة: 93/ 4/ 15) هذا وعقب توقيع المسلمين الجزء الثالث من خطة فانس أي الخريطة في 93/ 3/ 25 الذي فجر انقسامات بين صفوفهم وتعليقًا على ما يتردد من أن مسلمي البوسنة قد دخلوا مرحلة اليأس ولم يعد أمامهم سوى توقيع الخطة لفت سالم شابتش الممثل الشخصي للرئيس البوسني النظر إلى المعطيات الشرسة التي يخوض في ظلها الشعب البوسني الحرب للدفاع عن النفس وتحرير الأرض وقال «إننا نعاني من حصار لم يشهد التاريخ مثيلًا له في السابق... هذا الحصار لا تفرضه علينا القوات الصربية فقط ولكن المجموعة الأوروبية، ومجلس الأمن بينما لم نحصل على أي مساعدة جديرة بتغيير ميزان القوى من العالم الإسلامي سوى ما تقوم به هيئات الإغاثة. لقد انتظرنا أي خطوة جديدة من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي بعد المهلة

التي كانت قد حددتها وانتهت في 15 يناير الماضي... فهي لم تقدم بعدها على اتخاذ أي خطوة إيجابية في هذا الشأن بينما تقوم جهات دولية بخرق الخطر المفروض على الصرب علانية» (الحياة 1993/ 3/ 27).

الخاتمة: حول أبعاد تقويم ما جرى!

كان لتقسيم الدراسة على أساس مرحلي زمني يتضمن تقسيمات موضوعية فرعية منطقية وهادفة. ولعلنا عبر هذه المتابعة المرحلية نكون قد توقفنا عند الكثير من القضايا على سبيل المثال: المدلول السياسي لتطور المعارك العسكرية بين أطراف الصراع الثلاثة وعلاقته بتوازن القوى خلال المفاوضات على مستقبل البوسنة، وطبيعة وهدف ميكانزم الرعب والعنف المنظم ضد المدنيين والذي يسمى التطهير العرقي ومن الأفضل أن يكون التطهير الديني، عدم توقف الحرب بالرغم من سيطرة الصرب منذ سبتمبر على نحو 70 ٪ من أراضي البوسنة، العلاقة بين السلوك الفعلي والقولي لقيادة الصرب والكروات، وأسلوب كل من أطراف الصراع الثلاثة في إدارة الضغوط الدولية وتعبئة المساندة الخارجية، طبيعة دور القوى الخارجية ودوافعها ومحدداتها ودرجة فعاليتها، وأن البعد الإسلامي أو عامل الإسلام سواء الميراث التاريخي أو التفسيرات الراهنة لاندلاع الأزمة أو مستقبل البوسنة بعد محنة مسلميها؟ ما مغزى أحداث البوسنة وأزمة يوجوسلافيا بصفة عامة بالنسبة للنظام الدولي الجديد والأمن الأوروبي الجديد؟ وزن ودور الرأي العام الغربي في التأثير على سياسات حكوماته وطبيعة هذا الدور في البداية؟ درجة فعالية أدوات التدخل الخارجي وخاصة الإغاثة الإنسانية والعقوبات الاقتصادية.

وفقًا لمنهج الدراسة ولمقتربها فلقد تم عرض هذه القضايا من منظور أطرافها ولم يتم تقويمها أو انتقادها من منظور الباحث.

ولكن يمكن على ضوء استيعاب محصلة كل من التطورات الداخلية وتطور

توظيف أداة العقوبات والتدخل العسكري وتطور المسار التفاوضي للتسوية السياسية، وعلى ضوء الاسترشاد بالإشكاليات في المقدمة وبنتائج تحليل الميراث التاريخي، يمكن أن نصل إلى نتيجة حول الافتراض الأساسي، وهو اتجاه تأثير القوى الخارجية نحو حل جديد من نوعه بالمقارنة بالحلول الأخرى لمشكلة القوميات في جنوب البلقان ولوضع البوسنة على صعيده طوال القرن العشرين ولقد تشكل هذا الحل وهو النمط الذي يعكس نوبات من التلويح بالعمل العسكري تنتهي إلى لا شيء يذكر مع مجرد تقدم بسيط في العقوبات، ومن ثم اتسم هذا النمط بالتلكؤ والتردد وتأخر توقيت حركاته المحددة مما قيد من فاعليتها في وقف العدوان.

وبالرغم من أن العرض السابق لم يحو تقويمًا مباشرًا أو عميقًا أو نقديًا لسياسات الأطراف المختلفة إلا أنه يمكن أن نتوقف باختصار عند مجموعة من القضايا التي حازت اهتمامًا أكبر وكانت منطلقًا لدراسات عدة عن المشكلة البوسنية واليوجوسلافية بصفة عامة، ولقد واجهت هذه القضايا انتقادًا هامًا من منظورات مختلفة غربية وعربية إسلامية وسنقتصر على التنويه إلى أهم المصادر المعبرة عنها وتوجهها الأساسي بحيث يمكن- على ضوء التحليل المرحلي السابق للمشكلة - أن تكون موضع دراسة نقدية مقارنة.

القضية الأولى: تتعلق بالتدخل العسكري من أجل الإغاثة الإنسانية:

والذي مثل محور عمل قوات الحماية الدولية في البوسنة، ولقد أثارت اهتمامًا من منظور القانون الدولي حول دوافعها وأسس شرعيتها وشروط فاعليتها ولقد انتقدت أسس العملية في البوسنة من زوايا عدة، قانونية وعملية وعلى ضوء المقارنة بين دور القوات في إقرار عملية السلام أو حفظ السلام.

القضية الثانية: تتصل بطبيعة تدخل الجماعة الأوروبية وآثاره:

حيث يتفق تيار هام من الأدبيات الغربية على عدم فعالية هذا الدور وآثاره السلبية على وحدة البوسنة بل ووحدة يوجوسلافيا السابقة برمتها وتتلخص هذه

الانتقادات فيما يلي:

تمسكت الجماعة في البداية بهذه الوحدة مما أعطى ضوءًا أخضر لمقاومة صربيا لاستقلال الجمهوريات ثم عادت واعترفت باستقلال الجمهوريات مما عقد الوضع وزاد من صعوبة المفاوضات كما إن سياستها قامت على فهم خاطئ للتاريخ والجغرافيا وميراثهما، وكانت مساندتها لفكرة الكانتونات في البداية - كانت فاتحة الطريق للتطهير العرقي وتقسيم البوسنة لغير صالح المسلمين، كما إن سياسة الجماعة الأوروبية هي نتاج لسياسات الدول الأعضاء وخبراتهم التاريخية وتوازنات القوى بينهم وطبيعة التعاون السياسي الأوروبي.

وإذا كان الصرب- على لسان زعيم صرب البوسنة وزعيم صربيا - قد أدانوا السياسة الألمانية واتهموها بالتواطؤ ضد الصرب على ضوء الميراث التاريخي للعلاقة مع الكروات وإذا كانت الأدبيات الغربية حاولت تحليل العوامل الموضوعية لعدم فاعلية سياسة الجماعة الأوروبية وكذلك السياسة الأمريكية فإن تيارًا هامًا من الأدبيات الإسلامية. قد انتقد هذه السياسة انطلاقًا من نظرية المؤامرة على الإسلام والوجود الإسلامي في أوروبا وذلك استنادًا إلى مدلولات السلوك الدولي العسكري والاقتصادي والدبلوماسي وعلاقته بعامل الإسلام في الصراع كذلك استنادًا إلى ميراث الخبرة التاريخية لهذا الصراع وللتوازنات الأوروبية، ولكن دون إغفال للتذكرة بالعجز الإسلامي عن الحركة الفاعلة لمساندة مسلمي البوسنة.

القضية الثالثة: قضية التدخل العسكري من عدمه بصفة خاصة:

فلقد حاز البعد العسكري في السياسات الأوروبية والأمريكية اهتمامًا خاصًا من الأدبيات التي ركزت على دور القوى الخارجية في وقف الحرب ولقد اشتركت تيارات غربية وعربية في انتقاد مبررات هذه القوى لعدم التدخل العسكري أو رفع الحظر عن السلاح للبوسنة بل وبينت أسانيد أخرى كانت تجعل هذا التدخل ممكنًا بل وضروريًا وفاعلًا.

لوقف الحرب. هذا ويجدر ملاحظة أن حماية المسلمين كمسلمين لم يكن على أولوية أهداف هذا الاتجاه الذي ركز على انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد النظام الدولي الجديد وذلك على عكس الدول الإسلامية التي دون أن تقدم على حركة فاعلة دعت العالم للتدخل العسكري لحماية المسلمين الذين يتعرضون للإبادة لصفتهم هذه مما عرضها للاتهام بعدم الواقعية.

القضية الرابعة: أعمال العنف الصربية في أعين العالم الغربي:

إذا كانت الأدبيات العربية والمسلمة باختلاف منظوراتها قد أدانت أعمال العنف الصربية وكذلك هيئات المجتمع الدولي بدرجات مختلفة إلا أن بعض المصادر اتهمت الرأي الغربي بالتحيز ضد المسلمين استنادًا إلى بعض المؤشرات في الصحافة العالمية ومع ذلك يمكن القول إنه تعددت مؤشرات أخرى على توجه معاكس أي على إدانة غربية للمجازر الصربية وانتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة في عدد هام من مقالات الصحافة اليومية الأسبوعية العالمية. حيث بينت أن أعمال العنف وإن كانت متبادلة بين أطراف الصراع إلا أنها تلقي على الصرب أساسًا مسئولية أكثر الأعمال وحشية وانتظامًا وتدينها بشدة كما إن بعضها يحمل اتهامًا صريحًا للغرب بصفة عامة بعدم فاعلية التحرك وأن تعدد الأقوال والاجتماعات ليس إلا لمجرد أداء العمل الروتيني والبحث في الأمر وليس إنهاء وقف هذه الأعمال. ولكن من ناحية أخرى ظهر اتجاه يحوي ضمنيًا نغمة مؤيدة للصرب على أساس أن المجتمع الدولي لم ينظر إلى حق الأقليات القومية في الحماية والعيش والاستقلال وتقرير المصير. ومن ثم فإن ما قام به الصرب ليس عدوانًا وليس لتعديل الحدود ولكن من أجل حماية قومية مهددة وسط المسلمين والكروات.

القضية الخامسة: البعد الإسلامي في الصراع:

وهي قضية متعددة الأوجه ولكن تجعل جميعها الإسلام محورها.

ومن أهم هذه الأوجه: ميراث التاريخ بالنسبة للصراع بين المسلمين

والقوميات الأخرى في هذه المنطقة وعلى ضوء التوازنات الأوروبية ومخططات القوى الكبرى في توظيف صربيا وفي استغلال الصراع الديني لتنفيذها. ولقد عبرت رؤى عربية- إسلامية عن هذا الوجه في حين أن الدراسات الغربية الحديثة التي تناولت الجذور التاريخية لم يبرز فيها الوجه الإسلامي بوضوح.

وإذا كانت بعض الرؤى الغربية في الصحافة العالمية قد أرجعت إدراك وسلوك الصرب الحاليين إلى ميراث الخبرة التاريخية، فإن رؤى إسلامية بينت كيف أن القهر والعنف الصربي الحاليين قد ولدا التعصب والتطرف الآن لدى المسلمين ليحل محل التسامح والتعايش مع القوميات الأخرى مما يفرض التساؤل عن الفارق بين إسلام أهل البوسنة قبل وبعد الحرب وأثر هذا على الفارق بين شعب البوسنة والنخبة في البوسنة.

ويبقى أخيرًا الوجه الخاص بالعجز الإسلامي المعاصر عن المساندة الفاعلة لمسلمي البوسنة للدفاع عن وحدة أراضيهم وتحريرها. وهو أبلغ من أي وصف لدرجة أوصلت البعض من غير المسلمين للقول إن سبب خسارة المسلمين في الحرب هو الخطأ الفاحش الذي ارتكبوه عندما قدروا أن الحرب لا مر منها وحسبوا أنه لكثرتهم العددية إمكان التفوق على قدرتهم الحقيقية مضيفين بسذاجة إلى حساباتهم كل الوعود الإسلامية والدولية، ولهذا كثيرًا ما شهروا سلاح التدخل الخارجي ولكن كل ما حصلوا عليه لا يتعدى بضعة عشرات من ملايين الدولارات ونداءات وقرارات سرعان ما يتلاشى صداها وعدة مئات من المتطوعين الإسلاميين الذين غدا ضرهم أكثر بكثير من فائدتهم القتالية، ولذا حدد البعض الآخر الحجم الحقيقي للدور الإسلامي ودوافعه وحددت رؤية إسلامية مدى حيوية مساندة مسلمي البوسنة لدرجة تجعلها أقرب إلى الفريضة.

كوسوفا بين التاريخ والحرب من أجل الاستقلال (*)

في حين كانت أنظار العالم تتركز على مأساة البوسنة والهرسك، كانت خيوط مأساة أخرى تنسج في كوسوفا. ولقد انكشف عنها الغطاء في نهاية 1997 لتبدأ انفجارها وليبدأ من جديد تركز الأنظار على البلقان، أي على حلقة أخرى من حلقات تفكك اتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية.

وإذا كان مجازر البوسنة قد هزّت وجدان وعقل «الإنسان» كما ساهمت في رفع الغطاء عن ذاكرة الأمة المسلمة حول «المسلمون المنسيون»، سواء في الاتحاد اليوغوسلافي السابق أو في الاتحاد السوفييتي السابق (أزمة الشيشان)، فلقد جرى ذلك في نفس الوقت الذي كانت فيه ذاكرة جديدة تتشكّل للعالم في نهاية القرن العشرين مع انتهاء عصر الحرب الباردة والقطبية الثنائية.

ولهذا وكعهده دائمًا - وهكذا يقول لنا التاريخ - يدخل البلقان دائرة الضوء في الوقت الذي تجري فيه عمليات التحوّل في التوازنات العالمية وفي التوازنات الأوروبية. وبقدر ما يصبح البلقان ساحة هامة من ساحات اختبار هذه التحوّلات بقدر ما تنعكس هذه التحولات بدورها على التوازنات البلقانية الحرجة والحساسة بحكم التاريخ والجغرافيا والديموجرافيا. ولهذا فإن فهم ما جرى في البوسنة حتى الآن (وما يمكن أن يحدث منذ الآن) وكذلك ما يجري في كوسوفا وما يمكن أن يسفر عنه لا يمكن أن يتحقق بصورة سليمة بدون تسكين سياق المرحلة الراهنة بين مراحل تطور تاريخ هذه المنطقة - برمتها - وفي قلبها مسلموها من البوسنيين

(*) نشر في: حولية أمتي في العالم (1998)،: مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1999.

والألبان. فلقد تعرّضت خريطة المنطقة وتوازناتها الإقليمية لعمليات تشكيل وإعادة تشكيل متعاقبة تحت تأثير ميراث تصفية الحكم العثماني ثم الحربين العالميتين، كما أن المنطقة تتعرض من جديد لإعادة تشكيل أخرى أفرزت أزمات النزاع في البوسنة والهرسك ثم في كوسوفا. بعبارة أخرى إذا كانت الأحداث خلال الأشهر الأخيرة في كوسوفا تطرح مجموعة من الأسئلة لا يمكن أن تنفصل عن مدلولات الخبرة التاريخية للإطار الواسع المحيط بالأزمة. فإن أزمة كوسوفا الراهنة ليست إلا نتاج نسيج ممتد ومتداخل ومتكرر التأزم على المسرح البلقاني.

ولهذا فإذا كانت هذه الأزمة مرشحة للانفجار منذ عشر سنوات (1989)، فلقد جرت جهود غربية لمحاولة منع هذا الانفجار. وهي الجهود التي تنوعت قنواتها وأدواتها ولكنها فشلت في منع الانفجار. فلقد بدأت قوى تحفيزه في التجمع في نهاية 97 ليحدث في بداية 98 متمثلًا في اندلاع العنف المسلح الصربي ضد ألبان كوسوفا. وعادت من جديد عملية رفع الغطاء عن ذاكرة الأمة المسلمة حول شعب آخر من شعوب "المسلمون المنسيون». فنحن الآن ننتظر العنف ليعيد لنا الذاكرة بعد أن غُيبَت.

وكان هذا الانفجار نتاج تأثير مجموعة من الأسباب المباشرة التي تولدت وتراكمت خلال التسعينيات والتي أحاطت بها وغذت منها مجموعة من العوامل الهيكلية المتصلة برؤى كل من طرفي الصراع (الصرب، الألبان) لأصل المشكلة وجذورها وسبل حلها. وهي رؤى متناقضة تماما لا تنفصل عن الذاكرة التاريخية لمواقف كل من الطرفين حول الحقوق التاريخية لكل منهما في أرض كوسوفا ومن ثم حول طبيعة شعبها ولعل من هنا يمكن أن نفهم الاختلاف حول الاسم كوسوفو عند الصرب. كوسوفا ودوكاجين عند الألبان فإن هذا الاختلاف الذي يرمز إلى الاختلافات حول هذه الحقوق التاريخية حول الأرض والشعب ومن ثم مستقبل وضع كوسوفا الذي تتنازعه هذه التفسيرات المتناقضة إنما يمثل صلب المرحلة الراهنة من المشكلة والتي ترتبط بدورها بقضية أكبر هي طبيعة

دولة صربيا في المستقبل ومآل «القضية الألبانية» برمتها ومن ثم فإن مشكلة كوسوفا الراهنة ليست مجرد مشكلة أقلية تطالب الاستقلال أو الانفصال ولكنها بؤرة نزاع معقدة بين أكبر شعبين في غرب البلقان (الصرب والألبان) ليس في القرن العشرين فقط ولكن عبر قرون سابقة ومن هنا كانت ضخامة المخاوف الغربية من حدوث الانفجار في كوسوفا نظرا لاحتمالات استعماله ليشمل الصرب (في امتداداتهم في صربيا والجبل الأسود والبوسنة) وكذلك الألبان (في امتداداتهم أيضا في الجبل الأسود ومقدونيا وألبانيا)، كما يشمل الدول المجاورة (مقدونيا، بلغاريا، كوسوفا من إطار تاريخ النسيج العرقي - القومي - الديني المعقد والمتداخل في البلقان وتتأثر بإطار توازنات القوى الأوروبية والعالمية المتداخلة أيضا حول المنطقة. وخاصة منذ 1918 إلى تاريخ كوسوفا إلى مملكة الصرب والكروات والسلاف لتسويات الحرب العالمية الأولى ومن ثم فإن كان هذا الضم بمثابة جزء من حل قسري لإعادة تشكيل البلقان برمته على ضوء متطلبات تحول النظام الدولي بعد نتائج الحرب العالمية الأولى فإن انفجار الوضع الحالي - في كوسوفا - ومن قبله في البوسنة هو بدوره جزء من عملية جارية لإعادة التشكيل من جديد في ظل متطلبات تحولات النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة سعيا نحو حل جديد لمعضلة تجاور وتواصل قوميات «متعادية» (كما في حالة البوسنة والصرب والكروات) وتجاور وتداخل شعوب متعادية (الصرب، الألبان)[1]

(1) حول الأبعاد العرقية - الدينية للصراع منذ منشأة وعبر تطوره تاريخيًا على نحو يبين كيف أنه لا يعد نزاعًا عاديًا في نهاية القرن العشرين، وحول مواقف أطراف الصراع بالنسبة للحقوق التاريخية المتضادة حول الأرض والشعب، وحول مواقف نهاية الحرب العالمية الثانية : انظر الفصول الستة الأولى في:د. محمد أرناؤوط،كوسوفو - كوسوفا : بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1998. وانظر أيضا في ملاحق نفس المصدر مجموعة من الخرائط التي تبين تطور وضع الشعب الألباني. وحول وجهة النظر الصربية حول تاريخ الأرض والشعب في كوسوفا انظر: حقائق عن إقليم كوسوفا ميتوهيا سفارة جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية - القاهرة 15 مارس 1998(غير منشورة). وحول وجهة نظر الألبان في كوسوفا انظر: النشرات الصادرة عن المركز الإعلامي لكوسوفا في جمهورية مصر العربية (غير منشورة).

ومن ثم وعلى ضوء هذا التمهيد السريع يمكن القول أن إعداد هذا التقرير إنما يستند على بعض المنطلقات كما ينبع الاهتمام بالقضية من عدة دوافع واعتبارات أما عن المنطلقات فهي تتلخص فيما يلي:

1 - قضية كوسوفا هي قضية شعب مسلم يتعرض الآن - كما تعرض من قبل لأعمال العنف والإبادة والتهجير ومن ثم فإن أزمته الراهنة (وهي حلقة من حلقات ممتدة سابقة) تستوجب النصرة من الشعوب والحكومات الإسلامية.

2 - ولكن هذه النصرة لا يجب أن تنطلق من حماسة وانفعال فقط ولكن يجب أن تستند أيضا إلى ركائز وأسس تحليلية لتسترشد بها نحو السبل والآليات التي تحقق المصلحة وتحفظها. بعبارة أخرى لا يجب أن يتكرر ما حدث خلال أزمة البوسنة من إخراج أعمال تسوق نفسها بسرعة ويعود الصمت مرة أخرى بعد انتهاء الحرب أو بمعنى أصح بعد توقف العنف لأن الحاجة ماسة لتطوير الاهتمام العلمي والبحثي في دوائرنا العربية والإسلامية بالشأن البلقاني المسلم.

أما عن الدوافع والاعتبارات التي تشكل الاهتمام بالموضع فهي تتلخص كالآتي:

1 - نحن هنا في مصر في قلب الدائرة العربية الإسلامية يجب أن نهتم بأمور مسلمي البلقان كما يجب أن نهتم بأمور غيره من الشعوب الإسلامية نظرًا للروابط الهامة بين قضايا المسلمين المختلفة عبر أرجاء العالم. وتدفع متابعة هذه القضايا إلى التساؤل عن مآل وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي ومن ثم عن القوى المؤثرة على هذا الوضع. من ثم فإن دراسة قضية كوسوفا ومن قبلها البوسنة تقدم الكثير من الدلالات عن هذا الوضع. وليس من الغريب أن نسمع عن المقارنة بين قضية كوسوفا وبين قضية فلسطين.

2 - هل تقع هذه القضية في قلب قضية أكثر شمولا وهي ما تسمى بقضية العلاقة بين "الإسلام والغرب" وهي التي تثور في قلب أوروبا ذاتها مثلما ثارت

من قبل قضية البوسنة، وما زالت قائمة.

3 - إن التحليل السياسى (وأيضا التاريخي والقانوني) يساعد على استقراء حقيقة مجموعة من الثنائيات المتناقضة التي تنقسم بينها مواقف ومبررات الأطراف المختلفة المعنية ليس بقضية كوسوفا فقط ولكن بقضايا أخرى أيضا.

ومن هذه الثنائيات ما يلي:

- هل عدم الاستقرار في دولة متعددة القوميات أو الثقافات أو الأديان ينبع من اختلافات الرؤى حول تعريف الجنسية والمواطنة ومن ثم حول وضع «أقلية» في ظل حكم ذاتي أو من اختلال الرؤى حول إمكانية حق شعب في الاستقلال أو الانفصال.

- أم ينبع عدم الاستقرار هذا من تأثير التاريخ على السياسة ومن تأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية لإحدى القوميات مقارنةً بالأخرى على حق تقرير مصير الشعوب على ضوء حقوقها التاريخية والقانونية أم من الحفاظ على السلامة الإقليمية لبعض الدول وسيادتها وتماسكها حتى ولو في ظل ميراثها الاستعماري لشعوب أخرى.

- حماية حقوق ومنع إبادة الشعوب وقمعها من خلال تدخل دولي سريع وفعال في الوقت المناسب أم الخوف من تكلفة التدخل العسكري المباشر أو من اتساع نطاق الحرب؟.

- هل العقوبات توقع على كل النظم المتهمة بالعنف والقمع وانتهاك حقوق الإنسان أم توقع أساساً وبصورة ممتدة لا تنقطع على دول مسلمة تعارض النظام الدولي الجديد؟

- التعايش بين القوميات والتسامح الديني المتبادل بينها في ظل ديمقراطيات وفي ظل مقتضيات العولمة أم تشجيع النعرات القومية - الدينية في ظل ميراث الشموليات السابقة وكردود أفعال ضد اتجاهات العولمة المتعاظمة ؟

- ماذا عن متطلبات دولة صربيا الكبرى في البلقان في مقابل مقتضيات

التوازنات الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب البادرة ومقتضيات الحفاظ على استقرار إقليمي في البلقان؟..

وعلى ضوء المنطلقات والدوافع السابق توضحيها فإن اقتراب التقرير تجاه الأزمة الراهنة إنما ينبنى على مقولة أساسية ويطرح عدة أسئلة بحثية يحاول الإجابة عليها.

أولًا: تتلخص المقولة التي تنبني عليها عملية الرصد فيما يلي:

أن الأزمة المتفجرة منذ بداية 1998 والتي شهدت تفجر أعمال القمع الصربية ضد الأغلبية الألبانية في كوسوفا من ناحية كما شهدت بين صفوف هذه الأغلبية ارتفاع نغمة الحل العسكري كسبيل لتحقيق استقلال كوسوفا من ناحية أخرى، ومن ثم تزايد اهتمام القوى الخارجية بالقضية وعواقبها على الأمن الإقليمي في البلقان من ناحية ثالثة: هذه الأزمة هي محصلة ونتاج مجموعة من الأسباب المباشرة وهي تراكمات المواقف الصربية والألبانية والدولية خلال ما يقرب من العقد أي منذ بداية تفكك الاتحاد اليوجوسلافي السابق وإلغاء الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به إقليم كوسوفا في ظل دستور 1974، وبناء عليه فإن إدارة الأزمة الراهنة تواجه معضلة أساسية تمثل اختبارًا لمدى قدرة الجهود الدولية الخارجية على إيجاد حل لهذه المعضلة لا يحفظ فقط الاستقرار الإقليمي البلقاني بل ويحفظ الشعب الألباني في كوسوفا من الإبادة ويحمي حقه في تقرير مصيره.

ثانيا: وتتلخص الأسئلة التي تطرحها الورقة فيما يلي:

أ - كيف تطورت الأوضاع في داخل كوسوفا طوال الفترة منذ بداية تفكك الاتحاد اليوجوسلافي السابق وخلال الفترة التي تركزت خلالها أنظار العالم على مأساة البوسنة ومحاولة تسويتها ثم على تطبيق هذه التسوية (1989 - 1997)؟ كيف كان تقدير القوى الكبرى لخطورة الوضع في كوسوفا طوال هذا العقد من الزمان وقبل الانفجار الحالي ؟ وما هي الجهود التي بذلتها لمنع الانفجار.

ب – لماذا انفجر القمع الصربي المسلح خلال 1998 ؟ وهلي يمكن أن تتكرر بوسنة أخرى؟ وما الفرق بين الوضعين ؟ ولماذا يتزايد الخوف على شعب كوسوفا مع ظهور فكرة المقاومة المسلحة إلى جانب المقاومة المدنية السلمية؟ وما هي الأركان الأساسية لموقف كل من طرفي الأزمة: الصربي والألباني في كوسوفا؟ وهل تطورت هذه المواقف خلال 1998؟ ونحو ماذا؟

ج – ما هي الآليات والقنوات التي تطورت عبرها جهود القوى الكبرى للتعامل مع الأزمة؟ وما هي أهم أركان مواقف هذه القوى؟ وما هي الأدوات التي استخدمتها للتأثير على أطراف الصراع؟ وما درجة فاعليتها في احتواء الأزمة أو التحرك نحو حل لها تتفق عليه الأطرف المعنية؟ ما هو التقييم العام لطبيعة الدور الخارجي تجاه هذه الأزمة وقدر تأثيره على مواقف أطرافها حتى الآن؟ ويجدر في النهاية التساؤل: هل هناك دور واضح ومتميز لدول إسلامية في مساندة هذا الشعب المسلم؟

د – وأخيرا: على ضوء توازنات القوى الداخلية بين ألبان كوسوفا وعلى ضوء حسابات التكلفة والخسارة لدى الجانب الصربي وعلى ضوء توازنات القوى الإقليمية البلقانية وعلى ضوء مواقف القوى الكبرى ما هي السيناريوهات المحتملة لتطور القضية منذ انفجارها:

• هل يمكن أن يقدم الصرب على الحل النهائي لمشكلة كوسوفا وفقا للمخطط الصربي التقليدى ؟ ومتى يمكن أن يحدث هذا؟ وماذا إذًا عن احتمالات اتساع نطاق الحرب في المنطقة؟

هل يمكن أن تجري مفاوضات حقيقية – بوجود وساطة دولية – ؟ وحول ماذا؟

• هل يمكن إعلان كوسوفا جمهورية من جمهوريات الاتحاد اليوجوسلافي القائم؟ وما هي متطلبات ذلك؟

• هل يمكن العودة إلى "الحكم الذاتي" وما هي متطلبات ذلك؟

• هل يمكن أن يصبح الاستقلال هو الهدف النهائي في إطار مفاوضات ممتدة مثل وضع الشيشان – تبدأ بإقرار عودة الحكم الذاتي وتدعيمه؟

هذا وينقسم التقرير إلى جزء تمهيدي عن مدلولات خبرة التطورات خلال التسعينيات أي منذ 1989 تاريخ إلغاء الحكم الذاتي الذي تمتعت به كوسوفا منذ 1974 كجمهورية ذات حكم ذاتي في نطاق الاتحاد اليوغوسلافي ثم يتابع التقرير التطورات التي شهدتها القضية منذ اندلاع العنف في بداية 1998. وعن منهاجية العرض للإجابة على الأسئلة السابق طرحها يجدر الإشارة إلى ما يلي: من ناحية يشغل اهتمامنا التفاعل بين دوائر ثلاثة: دائرة مواقف أطراف الصراع ودائرة مواقف القوى الإقليمية وخاصة ألبانيا وتركيا ودائرة القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا.

ومن ناحية أخرى: سنتابع عرض أحداث 98 في أربع مراحل أساسية والفيصل في التمييز بينها هو التطورات التي شهدتها التفاعلات بين الدوائر الثلاثة وأسفرت عنها.

- **الجزء الأول: لماذا لم يحدث الانفجار منذ البداية (خبرة أعوام (1989 – 1997)**[1]

منذ 1989 وأنظار القوى الغربية الكبرى تتجه إلى البلقان باعتباره منطقة عدم استقرار كبير. وإذا كانت الحروب بين الصرب وبين القوميات الأخرى في الاتحاد

(1) وحول تفاصيل هذه الخبرة:

د. محمد أرناؤوط: مرجع سابق: الفصل السابع والثامن والتاسع.

- Sophia Clement: onflict Prevention in the Balkans: Case Studies of Kosova and the FYR of Macedonia.

Chaillot PaPers. vo30. December 1997 (Institute for security studies). Western European Union pp31 - 46.

اليوغوسلافي لمنع استقلال جمهورياتها قد استحوذت على الجهود الدولية لإدارة هذه الجولات المتفجرة من صراع القوميات والأديان في البلقان، فإن جهودًا أخرى كانت تبذل أيضا على جبهة كوسوفا «لمنع «انفجار آخر. فلقد مثلت حالة كوسوفا تحديا لم تغفله أوروبا حيث كان الاعتراف قائما بأن الحاجة ملحة لإيجاد حل ولكن لم تتحرك بالطريقة المناسبة أو في الوقت المناسب أو بالإرادة اللازمة للنجاح في «منع الانفجار» حتى النهاية.

أولًا - التطورات الداخلية بين إعلان جمهورية كوسوفا وبين تزايد القمع الصربي:

تولد الانفجار بعد عشر سنوات من تراكم أمور عديدة منذ 1989 بل ومنذ بداية الثمانينيات فلقد تصاعدت التوترات في العلاقات بين الألبان والصرب نتيجة تراكم التفاوت وعدم المساواة والاختلال المتنامي بين الجماعتين على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

- فإذا كان مسلمو كوسوفا قد حظوا في عهد تيتو باعتراف بهم وذلك في ظل نص دستور 46 على المساواة الكاملة بين جميع القوميات والأعراف والديانات بل وتعترف المادة 1 من الدستور بحقها في تقرير المصير بما فيه حقها في الانفصال ثم إذا كان دستور 1974 قد نص على كوسوفا كمنطقة حكم ذاتي لها الحق في دستور خاص وبرلمان وحكومة ورئاسة مستقلة وحدود معترف بها لا يمكن تعديلها إلا بموافقتها فإن ذلك كان يعني توسيع الحكم الذاتي بحيث أضحت كوسوفا تكاد تكون متساوية مع الجمهورية التي كانت في إطارها أي أضحت عنصرًا من العناصر المكونة للفيدرالية اليوغوسلافية أيضا وليس مجرد هيئة ترعى الحقوق الثقافية والتعليمية لأقلية. وإذا كانت كوسوفا قد شاركت في الرئاسة الجماعية التي شكلت لتقود البلاد بعد تيتو حيث أضحى ممثل كوسوفا في المجلس هو رئيس المجلس 1986 - 1987 وبالرغم من هذا إلا أن مطامع الهيمنة الصربية لم تخف

ورفعت الغطاء عن وجهها تدريجيا في مواجهة القوميات الأخرى في الاتحاد اليوجوسلافي الفيدرالي وهي التي أفضت بوصول ميلوسوفيتش إلى السلطة 1986 راكبًا الموجة التي انتعشت في ظلها يوغوسلافيا وهي مشاعر القومية الصربية التي تدعو إلى تجميع الصرب وتوحيد صربيا الكبرى ومن ثم كان قرار برلمان جمهورية الصرب عام 1989 بإلغاء وضع كوسوفا وفقا لدستور 1974 وتبني تعديل دستور جمهورية صربيا 1990 الذي ينص على أن كوسوفا مقاطعة تابعة لجمهورية صربيا أي الذي يعني ضم كوسوفا إلى صربيا وانتهاء وضعها الخاص في ظل الاتحاد اليوجوسلافي وبعد مظاهرات ومصادمات عنيفة 1989 تمثل رد الفعل الألباني في إعلان الاستقلال في 1990/ 7/ 2 وتكوين الجمهورية في 1990/ 9/ 7 عقب استفتاء شارك فيه 90 ٪ من السكان وفي الانتخابات الرئاسية 1992 تم انتخاب د. إبراهيم روجوفا رئيسا للجمهورية وهو يمثل الجناح الذي يفضل الحل السلمي على اللجوء إلى القوى العسكرية في سبيل تحقيق الاستقلال المرجو وهو الاستقلال الذي يعتبره الألبان حقا تاريخيا وقانونيا لهم على أرضهم باعتبارهم شعب له حق تقرير المصير في نطاق الاتحاد اليوغوسلافي السابق وليس أقلية في نطاق صربيا ولقد بدأت حكومة بلجراد بعد إلغاء الحكم الذاتي في الانتقاص من حقوق الألبان في كوسوفا وقهرهم في ظل تنامي الوجود العسكري الصربي ومع تضييق الخناق على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مثل تسريح العمالة الألبانية خاصة في المؤسسات الكبرى وذلك في وقت كانت كوسوفا تعد أفقر مناطق يوجوسلافيا السابقة وحاول الألبان تحدي التمييز الاقتصادي ضدهم من جانب الصرب ولكن كان الأمر الأكثر خطورة الذي واجهه الألبان هو التصفية التي تعرض لها نظام التعليم الألباني فلقد تطور هذا التعليم ونما بالتدريج وكان من أبرز علاماته تأسيس جامعة بريشتينا 1969 – 1971 والتي أضحت الجامعة التالية بعد بلغراد وزغرب. ولقد اعتبرت بلغراد أن الحكم الذاتي الواسع الذي كان

وراء الفورة التعليمية هو المسؤول عن تأجيج المشاعر القومية للطلاب وبعد بداية التدخل الصربي في مراجعة المناهج وبعد أن كان التعليم يقوم على الثنائية اللغوية (الألبانية والصربية) إلا أن الإجراءات الصربية تنامت من أجل تعديل المناهج وحل الأجهزة المنتخبة في الجامعة وتعيين رئيس صربي لها وإبعاد 260 أستاذًا ألبانيا. وفي المقابل رفضت حكومة كوسوفا هذه الأوضاع وبدأت منذ 92 نظامًا تعليميا موازٍ للتعليم الرسمي الصربي الذي يشمل الأقلية وتموله بلغراد. وبذا أضحى نظام التعليم ثنائيا مُبْرزًا وضعًا لا مثيل له في أوروبا وترتب عليه تعقيدات كثيرة بالنسبة للطلاب المتخرجين من الشق الألباني لجامعة كوسوفا والتي لا تعترف بها بلجراد في حين لا تعترف بحكومة كوسوفا أي دولة أخرى غير ألبانيا ولم يكن الأمر في نظر صربيا يتوقف على كوسوفا فقط ولكن كانت صربيا تتجه أيضا إلى منطقتي الحكم الذاتي في السنجق (أغلبية بوسنية) وفي فوفودينا (أغلبية مجرية) ومن ثم الأثر المحتمل على وحدة صربيا وتماسك أقاليمها.

ثانيًا : لماذا لم ينفجر الوضع؟

وبالرغم من استمرار التوترات وتصاعدها طوال التسعينيات بين الألبان والصرب مثلا: الإعلان عن سياسة صربيا لتوطين صرب كراينا في كوسوفا، والهجمات المتكررة وإن كانت محدودة التي أعلن مسئوليته عنها جيش تحرير كوسوفا) وبالرغم من استمرار التدهور في الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية للألبان إلا أن الوضع لم يتفجر مباشرة كما حدث في البوسنة: كيف؟ ولماذا؟ فمن ناحية استمرت انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفا إلا أنه من ناحية أخرى كانت أوضاع طرفي الصراع في تفاعلها مع دائرتها الإقليمية قد جعلت تكلفة اندلاع الصراع المباشر تكلفة عالية وذلك وفق حسابات كل منها في هذه المرحلة وخاصة على ضوء مواقف القوى الكبرى.

هذا وإذا كانت الوثائق الصربية قد ركزت على أن الألبان هم الذين امتنعوا عن

ممارسة حقوق الحكم الذاتي وأنهم الإرهابيون الانفصاليون الذين مارسوا العنف ضد الصرب وسلطتهم

فإنه على العكس من ذلك كان الاتجاه العام في تقارير وكالات الأنباء، وفي الصحف العربية، والأوروبية تتحدث عن إجراءات القمع والاضطهاد ضد الألبان. هذا ولقد تكونت في 1998/ 12/ 14 ما يعرف بمجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات في بريشتينا[1] والذي يتابع النشر الدوري - من خلال البريد الإليكتروني لتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان - والتي تسجل ممارسات القمع والعنف بواسطة وحدات البوليس والجيش الصربي في ظل حالة طوارئ (غير معلنة رسميا) والتي تخلص إلى وجود انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والحريات في كوسوفا ولقد خلص المجلس في تقريره السنوي عن مراقبة أوضاع 1997 [2] إلى أنه لم يكن هناك حق من الحقوق أو الحريات إلا وتعرض للانتهاك وأن وضع حقوق الإنسان والحريات كان شديد الصعوبة خلال هذا العام حيث كان انتهاك السلطات الصربية يتم بصورة مؤسسية ومنتظمة ولا يتم احترام أي قيم أو قواعد دولية تنص عليها الاتفاقات والمواثيق الدولية.

وبالرغم مما سبق لم ينفجر الموقف بقوة منذ البداية نظرًا لاعتبارات تتصل بمواقف طرفي الصراع الأساسية: كيف؟

من جهة الصرب: كان تصعيد العنف العسكري يتطلب تكلفة عالية في وقت تركزت الجهود على البوسنة ناهيك عن أنه كان سيثير عواقب سلبية على الصعيد

(1) Short History of The Council for the defience of Human rights and Freedoms of Prishtina (Internet sites) KMDLNJ @Albanian.com

(2) The Annual Report on Violations of Human Rights and Fundamental Freedoms in Kosova in the Course of 1997.(issued) by council for the defence of human rights and freedoms in prishtina (in) (internet site)

الدولي في وقت تحاول فيه بلجراد رفع العقوبات وكسر العزلة من حولها وخاصة بعد إقرار اتفاقية دايتون.

ومن جهة أخرى: أخذت تظهر الاختلافات على صعيد القيادة السياسية الصربية ونخبتها وهو الأمر الذي قيد من فرص المناورة أمام الجميع سواء الجناح الذي يريد الحلول السلمية أو الجناح الذي يتبنى مواقف متشددة بل إنه خلال أزمة 1997 السياسية قبل الانتخابات وبسبب مطالبة الجبل الأسود بنصيب أكبر من السلطة على صعيد الاتحاد الفيدرالي، فإن قضية كوسوفا لم يتم توظيفها لأغراض السياسة الداخلية سواء من جانب ميلوسوفيتش أو معارضيه نظرًا لما قد تحدثه من آثار في التوازنات السياسية.

بعبارة أخرى، كان الصراع الداخلي في صربيا بين ما يسمى المعتدلين وبين المتطرفين القوميين الذي أضعف من سلطة ميلوسوفيتش - من أقوى العوامل المؤثرة على استراتيجيته تجاه كوسوفا سواء بالتقييد والمواقف التصالحية ولو المؤقتة في مرحلة اتفاق التعليم ثم الاندفاع في تحقيق أهدافه التصفوية المتشددة في مرحلة تالية كما سنرى). ومع ذلك ظل الموقف الصربي الأساسي يتمحور حول خطوط أساسية لا يتراجع عنها وهي توصيف الألبان بالأقلية الانفصالية التي امتنعت عن ممارسة حقوقها وقاطعت الحكم الذاتي وقبول حوار معهم في حدود صربيا وليس الاتحاد اليوغوسلافي حتى يتمكن الألبان من الاندماج الكلي والتأكيد على أن قضية كوسوفا هي شأن داخلي بحت لا محل لتدخل دولي فيه. بل على المجتمع الدولي تشجيع الزعماء الانفصاليين على التراجع عن الانفصال ونبذ الإرهاب والبدء فورًا في حوار مع حكومة صربيا.

ومن جهة ثالثة: كانت استراتيجية الطرف الألباني مازالت في نطاق مقبول (الحل السلمي)، ولم تكن الضغوط الدولية (كما سنرى) قد تركزت بعد حول

كوسوفا وذلك في الوقت الذي ظل فيه الصرب يرون في قضية كوسوفا شأنًا داخليا لا يقبل دورًا خارجيًا.

وعلى جانب الألبان: فإن إبراهيم روجوفا كان يمثل التيار الذي يراهن على خيار الحل السلمي وكان اختياره رئيسا لجمهورية كوسوفا المستقلة 1992 دليلًا على مساندة القاعدة لهذا الخيار. ولكن مع استمرار جمود الوضع بل وتدهور أحوال الألبان تنامت الاختلافات بين صفوف الألبان على نحو نال من الرضاء العام المسبق حول الخيار السلمي. ومن ثم نمت الانقسامات بين حزب إبراهيم روجوفا الاتحاد الديمقراطي لكوسوفو والذي تكون 1989 وبين حزب آدم دميتش أي الحزب البرلماني الألباني.

وتمثلت أهم مؤشرات هذه الانقسامات في تزايد هجمات جيش تحرير كوسوفا ضد الصرب والألبان الموالين لهم، وفي الاختلافات حول اتفاق التعليم الذي تم توقيعه في صيف 1996بين روجوفا وميلوسوفيتش (كما سنرى) بعبارة أخرى وإن ظل الاستقلال هو الهدف الاستراتيجي للجميع إلا أنه ظهر إلى جانب خيار الحل السلمي والاعتماد على المجتمع الدولي خيار العناصر الثورية التي ترفض منهج الخطوة – خطوة باعتباره منهجا سلبيا وتدعو إلى استراتيجية التحرير من خلال المقاومة المسلحة ومن ثم تحركت قوى ألبانية نحو الخيار العسكري بعد تزايد الإحباط من فشل الحل السلمي ولذا أعلن جيش كوسوفا عن نفسه في 1997/ 7/ 2 بعد عام من توقيف اتفاقية التعليم دون تطبيق بعد ثلاثة أعوام من تكوينه وعمله السري.

ومن ناحية أخرى: فإن القلاقل والاضطرابات التي شهدتها ألبانيا مثلت قيدًا على ألبان كوسوفا حيث أن إغلاق الحدود بين ألبانيا وبين جيرانها كان بهدف منع انتقال الأسلحة والمقاتلين إلى داخل كوسوفا. ومن ثم كانت فرص الألبان في

كوسوفا ضئيلة مما يزيد من مخاطر الاندفاع نحو الصراع المسلح نظرًا لارتفاع تكلفته المحتملة من الخسائر البشرية ولاحتمال فقدان مساندة المجتمع الدولي ولو للحد الأدنى من مطالبهم (كما سنرى) حيث كان رهان إبراهيم روجوفا مازال كبيرًا على تعبئة مساندة القوى الكبرى لمواقفه وخاصة على ضوء العديد من المؤشرات الإيجابية من جانب الغرب. فما هي مواقف القوى الكبرى خلال الأعوام قبل الانفجار الذي بدا في الشهور الأولى من 1998.

مواقف القوى الكبرى منذ إعلان استقلال كوسوفا بين تقييد الانفجار المباشر وبين الفشل في منع انفجار العنف الصربي:

كان إعلان استقلال كوسوفا كجمهورية مدعاة لزيادة مخاوف القوى الكبرى في تلك الفترة التي انزلق فيها الجميع في حرب كرواتيا صربيا ثم في مأساة البوسنة وثارت المخاوف من اندلاع الحرب في كوسوفا واتساع نطاقها إلى الجوار البلقاني برمته (كما سبق التوضيح).

ولذا فإن القوى الكبرى لم ترسم استراتيجية محددة ولكن ركزت في هذه المرحلة (92 – 97) على مسالك ثلاث لاحتواء الموقف ومنع انفجاره:

أولها: إعلان مواقف حول خطوط عامة تبدو متوازنة بين مواقف طرفي الصراع وهي تتكون من شقين أساسيين:

من ناحية: استمرار تحذير صربيا من استخدام القوة العسكرية في كوسوفا على نحو ما جرى في البوسنة وإلا تعرضت لتدخل عسكري خارجي وكان من أوضح هذه التحذيرات التي وجهتها الولايات المتحدة 1992 ولقد تكررت هذه الإشارات من الغرب إلى بلجراد خلال السنوات التالية. ومن ناحية أخرى : تشجيع وتدعيم المسار المعتدل الذي ينتهجه روجوفا والذي يتمسك بالخيار السلمي، ولكن في ظل شروط معينة. وكان من أحدث صور هذا التشجيع بيان وزارة

الخارجية الأمريكية عقب زيارة روجوفا الولايات المتحدة ولقائه مع أولبرايت في أغسطس 1997 وتتلخص عناصر الموقف الأمريكي وفق هذا البيان فيما يلي[1]:

مساندة الولايات المتحدة للسياسات غير العنيفة التي يتبناها روجوفا وحزبه، عدم تخفيف العقوبات على بلجراد إلا إذا اتخذت خطوات ملموسة لإصلاح أوضاع الجماعة الألبانية في كوسوفا حيث أن ألبان كوسوفو محرومون من حقوقهم السياسية والإنسانية الأساسية ويعانون من انتهاكات متكررة على يد السلطات الصربية وخاصة الشرطة والمحاكم. ولكن من ناحية أخرى أشار البيان إلى عدم مساندة استقلال كوسوفا وأن حل مشكلة كوسوفا هو في نطاق صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية، كما أبدى البيان قلقه بشأن أعمال الإرهاب في كوسوفا، وأن حزب الاتحاد الديموقراطي من أجل كوسوفا يجب أن يدين مثل هذه الأحداث، وأن بلجراد يجب ألا تتخذ «الإرهاب» عذرًا لزيادة الضغط على ألبان كوسوفا.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الخطوط العريضة لموقف الاتحاد الأوروبي لم تختلف عن نظائرها الأمريكية ومفادها أن حل المشكلة في نطاق الاتحاد اليوجوسلافي يجب أن يراعي المعايير التالية:

الحفاظ على السلامة الإقليمية لجهورية يوغوسلافيا في مقابل إعطاء وضع استقلال ذاتي لكوسوفو والاعتماد أساسا على التسوية السلمية والحوار بين الطرفين هذا ويبدو أن أوروبا قد اتجهت إلى عدم الضغط بقوة على الصرب في هذه المرحلة لاعتبارات عديدة على رأسها الضرر الذي يمكن أن يلحق محاولات عقد السلام في البوسنة والتي تعد الحكومة الصربية طرفا أساسيا فيها والانعكاسات المحتملة على عملية التحول الديموقراطي في داخل صربيا وقد عبر عن هذه

(1) U.S. Department of State .office of the Spokesman . press statement.August 15.1997(internet site): secretary Albright`s Meeting with Kosovia leader Dr. Ibrahim Rugova.

الاعتبارات كل من بيان مجموعة الاتصال في 24 سبتمبر 1997 وكذلك نتائج أعمال مجلس الشئون العامة للاتحاد الأوروبي في 15 سبتمبر[1].

ولهذا وحتى نهاية 1997 لم توظف فعليا أدوات للتدخل الدولي كان يمكن أن تكون مؤثرة في منع اندلاع العنف بصورة أكثر فعالية من المسلكين الآخرين لتحرك القوى الكبرى.

يتمثل في رعاية حوار صربي – ألباني غير معلن وسري – وبوساطة أوروبية ألمانية أولا (92 – 93) ثم إيطالية بتشجيع وحث أمريكي وبتشجيع من صالح بريشا الرئيس الألباني الأسبق الذي اقترح مثل هذا الحوار، وبتشجيع أيضا من بعض الاتجاهات الصربية المعتدلة والذي انتهى بتوقيع اتفاقية التعليم في سبتمبر 1996.

هي الاتفاقية التي فوجئ بها الصرب والألبان على حد سواء، كما فوجئ العالم والصرب – وفق مقاربة د. محمد أرناؤوط – باتفاق أوسلو الإسرائيلي الفلسطيني. وإذا كان اتفاق التعليم أولا الذي وقعه روجوفا وسلوبودان ميلوسوفيتش قد أثار التفاؤل (لدى المؤيدين للحل السلمي) بحل تدريجي للمشاكل يؤدي إلى الحل الدائم. فإن توقيع الاتفاقية – ثم عدم تطبيقها – أدى إلى شق الصف الألباني وتزايد المعارضين لخط النضال السلمي وتبلور اتجاه المقاومة المسلحة، ولذا ظهر إلى العلن جيش تحرير كوسوفا. في الذكرى السنوية الأولى للاتفاقية بدون تطبيق وبالرغم من أن روجوفا كان يلمح في البداية إلى أن هذه المنظمة وهمية أو مشبوهة فتركتها بلجراد لتبرر من زيادة الوجود العسكري والأمني والقمع الصربي في كوسوفا إلا أنه اتضح أن هذه حقيقة واقعة أفرزها الإحباط من فشل عشر سنوات من النضال السلمي[2].

أما المسلك الثالث: فأخذ يتبلور بدرجة أكبر بعد توقيع دايتون وبداية تطبيقها ومع بداية أعمال جيش تحرير كوسوفا أي مع تزايد المخاوف من اندلاع الحرب من

(1) Sophia Climent. op. cit.p 44.

(2) محمد أرناؤوط: مرجع سابق، ص 94 – 105.

كوسوفا. ولذا ارتفعت لهجة التدخل الخارجي ولهجة التهديد من ناحية والترغيب من ناحية أخرى وكانت البداية الملحوظة في مؤتمر بون في ديسمبر 1997 والذي انعقد لمتابعة تطبيق دايتون وخلاله جاء على لسان الممثل الدولي في البوسنة بأن الاتفاقية تشمل المنطقة كلها بما فيها كوسوفا كما قال الممثل الدولي في حديث صحفي أن كوسوفو ليست مسألة داخلية يوغوسلافية فقط بل هي تعبر عن القلق المشروع للهيئة الدولية وكانت هذه إشارة هامة لبلغراد أعقبتها إشارات[1] أخرى كان من أهمها[2] تلويح مجموعة الاتصال الدولية بتقديم قرار لمجلس الأمن لفرض حظر تصدير السلاح إلى بلغراد وفي المقابل تردد أن هناك عرض مقدم ليوغوسلافيا بشان اتفاق للتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبشأن رفع الحظر عن عضويتها في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في مقابل تقديم تنازلات لحل مشكلة كوسوفا. ولقد هدفت هذه الجهود الترغيبية الترهيبية إلى توجيه رسالة للألبان أيضا للتراجع عن مطلب الاستقلال وقبول المفاوضات حول حكم ذاتي في إطار يوغوسلافيا ولم تثمر هذه الجهود واندلعت موجة العنف المرتقبة من عدة سنوات.

- **الجزء الثاني: من انفجار العنف إلى اتفاقية "السلام" بين فرض الأمر الواقع بالقوة الصربية وبين مقاومة ألبان كوسوفا وبين أهداف الدور الخارجي وآلياته ونتائجه:**

في بداية عام 1998 انفجر العنف الصربي ضد ألبان كوسوفا وتغير خط مقاومة ألبان كوسوفا من «النضال السلمي» إلى المقاومة المسلحة وبعد أن تصاعدت عمليات هذه المقاومة وبعد أن حققت بعض النجاحات تعرضت لضربات إجهاضية وظلت قضية التفاوض بين الألبان وبين الصرب قائمة بلا حل في وقت استمر تشدد كل من الطرفين حول شروط التفاوض التي يقبل أن تبدأ في ظلها المفاوضات. وتعددت قنوات تعامل

(1) المرجع السابق، ص 96.

(2) الأهرام، 19/ 1/ 98.

القوى الكبرى مع إشكالية العنف - التفاوض في كوسوفا وحولها لم تسفر ضغوط القوى الكبرى بأدواتها الاقتصادية والسياسية ثم العسكرية عن حل للمشكلة يحمي الألبان من الإبادة ومن التهجير ومن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة والمتصاعدة من جانب القوة العسكرية الصربية ولكن نجحت هذه القوى في هدف أساسي بالنسبة لها وهو احتواء مخاطر اتساع العنف إلى منطقة البلقان برمتها فلقد كانت المخاوف من هذا الاتساع تمثل أحد أهم مصادر التهديدات والتحديات للأمن الأوروبي بعبارة أخرى فإن اعتبارات الأمن وتوازنات القوى الإقليمية والسلامة الإقليمية لبعض الدول تغلبت على اعتبارات حق تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان في حسابات هذه القوى وذلك في نفس الوقت الذي ظلت فيه القوى العسكرية الصربية تقول كلمتها من ناحية وتُحْكِم فيه القيادة الصربية من ناحية أخرى مناوراتها في مواجهة المجتمع الدولي، وذلك لتصل إلى تحجيم الضغوط والعقوبات على نحو لا يعوقها عن تحقيق الهدف الأساسي ألا وهو ليس استمرار ضم كوسوفا فقط ولكن تفريغها من الألبان وفي المقابل كانت مشاكل ألبان كوسوفا في تنامي نظرًا لتطور الانقسام الواضح بين خط النضال السلمي التفاوضي وبين خط المقاومة المسلحة، ونظرًا لافتقاد البيئة الإقليمية المساندة، ونظرًا لافتقاد «النصرة» «الفعالة» من جانب الدول الإسلامية، وأخيرا نظرًا لأن قضيتهم في نظر الغرب لم تكن أكثر من قضية إنسانية وليست قضية شعب له حق تقرير المصير.

ولقد تشابكت التفاعلات بين أطراف الصراع وبين القوى الخارجية وتطورت على النحو الذي يمكننا من التمييز بين ثلاث مراحل كبرى من هذه التطورات.

الأولى تمتد حتى مايو 1998 والتي شهدت درجة من العنف الصربي بدون درجة مناظرة من المقاومة المسلحة من ألبان كوسوفا وانصبت الجهود الدولية في هذه المرحلة على الضغط من أجل بدأ تفاوض سلمي وكانت أدوات الضغط أدوات اقتصادية وسياسية أساسًا لم تسفر إلا عن مناورات من الجانب الصربي وشهدت المرحلة الثانية - التي امتدت

حتى أكتوبر 1998 تصاعد دور جيش تحرير كوسوفا وذلك في نفس الوقت الذي بدأ فيه التفاوض بين طرفي الصراع ومن ثم تصاعد القلق الغربي من اتساع نطاق العنف ومن ثم اتجهت القوى الكبرى إلى توظيف الأداة العسكرية بدرجة كبيرة من ذي قبل حيث بدأ دور حلف الأطلنطي في الظهور وأسفرت التفاعلات بين الضغوط الخارجية وبين خريطة الأمر الواقع على أرض كوسوفا عن توقيع ما سمي اتفاقية السلام ولذا فإن المرحلة الثالثة من التطورات والتي نتابعها حتى نهاية 1998 تلقي بنا أمام السؤال التالي ما الذي تم تنفيذه من بنود هذه الاتفاقية ومن ثم فما هو مآل الوضع الراهن لقضية كوسوفا بعد عام من انفجارها؟ وستتم متابعة التطورات عبر هذه المراحل في دوائر ثلاث: داخلية، إقليمية، دولية.

أولًا: انفجار العنف الصربي: الفشل في منع تزايده والفشل في عقد حوار سياسي:

مع بداية 1998 بدا أن العديد من الأوضاع التي حالت دون انفجار القنبلة الموقوتة في كوسوفا لعدة سنوات قد أفسحت الطريق لسيناريو آخر تلعب فيه أطراف الصراع دورها بصورة مختلفة عن ذي قبل، وعلى نحو جعل قضية كوسوفا تتصدر قائمة القضايا الساخنة في العالم وتحوز اهتمام القوى الكبرى لإيقاف العنف ولم يحدث هذا ولكن ظلت مواقف أطراف الصراع في تطور. كيف اندلع العنف وكيف أدارته القوى الكبرى وكيف كانت مواقف أطراف الصراع وكيف تطورت لتقود إلى المرحلة الثانية من تطور إدارة الأزمة؟ أسئلة ثلاثة تتصدى لها في الجزئيات التالية:

1 - مواقف الصرب والألبان عند بداية الانفجار:

فبعد أن تكررت في نهاية 1997 - ولكن على نحو متفرق هجمات مسلحة ألبانية على أهداف محدودة من المسئولين الصرب والموالين لهم من الألبان، وبعد تكرار اتهام الصرب لهم بأنهم إرهابيون وانفصاليون أخذ يتكرر ظهور إسم جيش تحرير كوسوفا وخياره للحل العسكري لتحقيق الاستقلال وذلك في نفس الوقت الذي اتسع فيه نطاق القمع الصربي ودرجته وذلك خلال الأحداث الدامية

في فبراير 98 حين اجتاحت القوات الصربية القرى الألبانية في غرب كوسوفا ووسطها وتناقلت وكالات الأنباء المختلفة تفاصيل أعمال العنف والتدمير والتهجير ضد سكان القرى.

حقيقة أراد الألبان بعد عشرة أعوام من انشغال العالم عنهم جذب أنظار العالم إليهم من جديد، وحقيقة كما عبر عن ذلك رئيس وزراء كوسوفا في المنفى بوياكوش[1] – كان ذلك التحول في مسار النضال نتيجة الفشل في الحل السياسي وهو الحل الذي أعطى الفرصة لميلوسوفيتش أن يدعم إجراءات ضم كوسوفا – إلا أنه بالرغم من هذه الاعتبارات فإن هذه الأعمال العسكرية الألبانية – ولو المحدودة – قد أعطت الصرب المبرر – أمام العالم – (وهذا ما كان يحذر منه روجوفا – كما سبقت الإشارة (لتنفيذ مخطط قديم بعد أن توافرت الظروف) إلغاء الحظر الدولي على بلجراد بعد بداية تطبيق دايتون، انتهاء الحملة الانتخابية، المشاكل في ألبانيا. بل وتشير بعض المصادر[2] – أنه قبل تصاعد الوجود العسكري الصربي في كوسوفا وأعماله القمعية امتلأت الصحف العالمية بالحديث عن المخابئ السرية للأسلحة التي جهزها الألبان لخوض المعركة من أجل الاستقلال وعن استعدادات جيش تحرير كوسوفا العسكرية وسيطرته على مناطق واسعة لا يستطيع الصرب دخولها. وبغض النظر عن كيفية ظهور هذه الأخبار والأحاديث المصحوبة بصور لقادة الجيش الكوسوفي ومدى مسئولية الصرب عن تخطيط تسريبها ومدى صحة سماح هذه القيادات بإعطاء هذه الأحاديث للنشر – فهي – وفقا لهذا المصدر قد أعطت الصرب المبرر لتنفيذ ضربتهم ومن ثم تعريض ألبان كوسوفو لموجات من المذابح

(1) الشرق الأوسط، 11/ 3/ 1998.

(2) المسلمون، 14/ 3/ 1998.

والتهجير[1] وهكذا أرسيت المعضلة الأساسية التي تفرعت عنها التطورات وتمحورت حولها الجهود – بعد الانفجار في شهر فبراير – والتي أضحت قضية كوسوفا تطرحها في مرحلتها الراهنة وتتلخص المعضلة في الأسئلة التالية: كيف يحقق الألبان استقلالهم – أو حتى العودة إلى حكم ذاتي واسع – دون التعرض لمذبحة رهيبة تقدر صربيا على القيام بها – وبسرعة نظرا للطبيعة الجغرافية لإقليم كوسوفو حيث أن الطبيعة السهلية المنبسطة تساعد على سرعة اجتياح الجيش الصربي هل يمكن أًن يحقق الصرب أهدافهم لمنع الاستقلال أم منع إعادة الحكم الذاتي دون اللجوء إلى درجة العنف التي حذر الغرب منها؟ أم أن العنف هو سبيلهم إلى تنفيذ مخططهم التقليدي التاريخي وهو ترحيل الألبان عن كوسوفا أو إبادتهم لتصبح المنطقة منطقة صربية؟ ولقد تم تدشين هذا المخطط نقلًا عن أحد المصادر[2] في النادي الثقافي الصربي في بلجراد منذ 1937 في محاضرة لواحد ممن شاركوا في اغتيال ولي عهد النمسا قبل الحرب العالمية الأولى وذلك تحت عنوان «تهجير الأرناؤوط».

إذًا كيف واجهت القوى الكبرى الموقف الذي احتد تفاقمه؟

في حين تمسك ألبان كوسوفو بهدف الاستقلال وسعوا جاهدين لتدويل

---

(1) حول انتهاكات حقوق الإنسان في كوسوفا خلال الأشهر الثلاثة الأول من 1998 انظر:

Human rights watch: Serbia and Mantenegro : (in) http: //.www.hrw.org/research/serbia.html.3pages

quarterly Report (January - March 1998)

On the Violation of human rights and fundamental freedoms in Kosova issued by Council for the defence of Human rights and freedom in Prishtina (Internet site)

(2) الشرق الأوسط، 15/ 3/ 1998.

القضية وتعبئة تدخل القوى الخارجية لمساندتهم في مواجهة الصرب رافضين أي تفاوض لا يقود إلى الاستقلال، فإن الصرب في نفس الوقت الذي استمروا فيه في تدعيم عملياتهم العسكرية وتصاعدها على التوالي في مراحل متوازية مع تطور الجهود الدولية وساحة المعارك رفضوا أي تدخلات خارجية ورفضوا أي حوار مؤكدين عزمهم على تصفية الإرهابيين الانفصاليين(1).

ويمكن القول أن تحرك القوى الكبرى قد اتسم بالتباطؤ والتدرجية من ناحية وعدم الكفاية منذ البداية لردع الصرب بسرعة وبقوة من ناحية أخرى ولقد تبلورت هذه المواقف على صعيد اجتماعات مجموعة الاتصال التي عقدت اجتماعها الأول (بعد انفجار الموقف) في 9مارس ثم اجتماعها الثاني في 25 مارس، وعلى صعيد قرارات مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وعلى صعيد اتصالات وزراء خارجية الدول الكبرى مع القادة الصرب وقادة الألبان، وعلى صعيد اتصالات المبعوث الأمريكي ومبعوث منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ولقد استهدفت هذه المواقف ممارسة الترغيب والترهيب في آن واحد على طرفي الصراع: على الألبان ليتراجعوا عن هدف الاستقلال وعلى الصرب ليوقفوا العنف وليقبل الطرفان التفاوض حول حكم ذاتي واسع بدون شروط مسبقة.

ويتضح لنا ذلك الإجمال من التفصيل التالي حول ثلاثة محاور: الاتجاه نحو فرض عقوبات على الصرب، أركان المواقف الأوروبية والأمريكية والروسية بين مطالب الطرفين، محاولات احتواء مخاطر اتساع العنف في المنطقة.

---

(1) لم يخل خبر واحد من الأخبار المنشورة عن كوسوفا في الجرائد المختلفة ابتداء من فبراير 1998 من معلومات عن تدعيم القوات الصربية وعن تسليح المدنيين الصرب وعن استمرار الحصار الصربي لقرى وعن معارك عسكرية متفاوتة
المستويات.. وحول تفاصيل فبراير ومارس انظر:
Time. 161998/3/.pp20 - 21. Newsweek 1698/3/.pp10 - 12.

أ - العقوبات الاقتصادية والعسكرية أولا: البطء وعدم الفاعلية:

ا - فبعد أن تم اتفاق مجموعة الاتصال أوائل يناير 1998 على قرار لعرضه على مجلس الأمن بفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى يوغوسلافيا ضمن إجراءات العقوبات الدولية[1] إلا أن قرار مجلس الأمن بهذا الصدد لم يصدر إلا في أول أبريل.

واجتمعت مجموعة الاتصال في 9 مارس وأعلنت عن عقوبات أولية اقتصادية لإجبار يوجوسلافيا على وقف القمع في كوسوفا وبداية حوار سياسي وذلك في مهلة عشرة أيام مع مخاطبة مجلس الأمن لاستصدار قرار بفرض عقوبات من مجلس الأمن إذا لم تمتثل يوجوسلافيا لهذه المطالب[2]. ولقد لقيت خطة مجموعة الاتصال نقدا من بلجراد على أساس أنها لم تدن الألبان الانفصاليين الإرهابيين كما انتقدها قادة الألبان على أساس أنها لا تضع إجراءً جديًا لوقف الهجمات الصربية وعنف الأجهزة الأمنية[3].

ومما لاشك فيه أن الخلاف بين موقف روسيا الرافض لأية عقوبات على بلجراد من ناحية وموقف الولايات لمتحدة ثم أوروبا حول العقوبات يعد من أكبر أسباب ضعف قرارات مجموعة الاتصال بهذا الشأن. كما أن هذا الاختلاف - فضلا عن رفض الصين أيضا - لأية تدخل دولي وأية عقوبات قد أعاق قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن.

ولهذا وبعد انتهاء المهلة المحددة لم يصدر قرار مجلس الأمن بل إن مجموعة الاتصال وبعد أن صعدت من تحذيراتها لصربيا حول الوضع في إقليم كوسوفا واتهم مسئول أمريكي روسيا بإعاقة جهود مجموعة الاتصال لفرض عقوبات

(1) الأهرام، 19/ 1/ 1998.

(2) الأهرام، 10/ 3/ 1998.

(3) الحياة، 11/ 3/ 1998.

مشددة ضد صربيا[1] نجد أن مجموعة الاتصال تعلن قبل انعقاد اجتماعها عقب انتهاء المهلة تأجيل فرض عقوبات جديدة لأن ميلوسوفيتش لبى معظم مطالبها[2] والمقصود بهذا هو دعوته لإجراء حوار مع الألبان وبداية الاستعدادات لها وهو الأمر الذي لم يعدُ أكثر من مناورة - كما سنرى. ولهذا فإن اجتماع مجموعة الاتصال في بون 25 مارس قد فشل في فرض عقوبات جديدة على يوجوسلافيا لإرغامها على وقف أعمال القمع ضد ألبان كوسوفا (والتي لم تنقطع بل كانت في تنامي) واكتفت بالتهديد بتجميد أرصدة جمهورية صربيا إذا لم يوقف ميلوسوفيتش أعمال العنف خلال 4 أسابيع. بعبارة أخرى كان الحل - مرة ثانية - متمثلا في مهلة جديدة ليتخذ السفاح حلًا ملموسًا للمشكلة وكانت تبريرات هذا الفشل تتمحور حول الخلاف بين الموقف الأمريكي المتشدد والموقف الروسي الرافض لعقوبات جديدة[3] وعقب اجتماع بون في 25/ 3/ 1998 حذر وزير الدفاع الأمريكي روسيا من بيع أسلحة ثقيلة إلى يوجوسلافيا لأن ذلك يعد انتهاكا لاتفاقية دايتون للسلام ويؤدي إلى زيادة اشتعال الموقف في البلقان في ظل الممارسات القمعية الصربية ضد الأغلبية الألبانية في كوسوفا[4] هذا علما بأن مجموعة الاتصال كانت قد اتفقت على حظر بيع الأسلحة للنظام اليوجوسلافي فإن البيان الصادر في ختام اجتماعات المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي أعلن فرض الاتحاد حظرًا على تصدير السلاح إلى يوجوسلافيا كما تقرر حرمانها من الحصول على اعتمادات مصرفية من بنوك الدول الأعضاء ثم صدر في 1/ 4/ 1998 قرار مجلس الأمن بفرض حظر عسكري على الاتحاد اليوجوسلافي والتهديد باتخاذ مزيد من

(1) الأهرام، 21/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 21/ 3/ 1998.

(3) الأهرام، 26/ 3/ 1998.

(4) الأهرام، 28/ 3/ 1998.

الإجراءات ما لم تأخذ أزمة كوسوفا طريقها للحل السلمي ولقد أثار القرار هجوما شديدًا من بلجراد التي حذرت أعضاءه الدائمين وعلى رأسهم أمريكا وبريطانيا من أن السياسة المتشددة تجاه صربيا سوف تحرق نيرانها أوروبا ولقد وصف مندوب بلجراد في الأمم المتحدة أن القرار تدخل غير مسبوق في الشئون الداخلية للدول الأعضاء وأن المؤيدين للقرار يسعون لتفتيت صربيا عن طريق تشجيع الانفصاليين في صربيا[1] فإلى جانب القول بأن لدى صربيا كثير من الأسلحة بحيث لا تضار من الحظر وإلى جانب تهديد روسيا بأن تمد الصرب بالسلاح وإلى جانب نفي الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي وجود خطط حاضرة لإرسال قوات عسكرية إلى كوسوفا فإن العقوبات الاقتصادية كذلك كانت أضعف من أن تحدث آثارًا حاسمة فضلًا عن أن تاريخ ميلوسوفيتش قد أثبت أنه لا يتخلى عن مخططاته مهما تعددت الضغوط عليه[2] ومن ناحية أخرى يمكن ملاحظة امتداد المهلة الزمنية المتاحة مما أفسح المجال للقوات الصربية لتوجه ضربات عسكرية قوية لجيش تحرر كوسوفا (وهو المشهد الذي سيتكرر كما سنرى في المراحل التالية من تطور الأزمة) والإفلات من مزيد من العقوبات ببعض المناورات (كما سنرى). وهذا فإنه بعد الإعلان عن قبول الطرفين الدخول في حوار، وبعد الإجهاض الذي أصاب المفاوضات قبل أن تبدأ لأسباب عديدة (كما سنرى) وبعد أن دخلت أعمال العنف والقمع الصربية مرحلة جديدة من الاتساع والعمق وبعد استمرار تأكيد الولايات المتحدة خلال جولات مسئوليها في العواصم الأوروبية على ضرورة تمسك مجموعة الاتصال بفرض عقوبات دولية على الصرب عادت مجموعة الاتصال لاجتماعاتها مهددة بتوقيع عقوبات جديدة وخاصة بعد نتائج الاستفتاء في الصرب في نهاية أبريل 1998 والتي أكدت رفض الصرب لأية وساطة دولية

(1) الأهرام، 27/ 3/ 1998.

(2) الأهرام، 1/ 4/ 1998.

في المفاوضات المقترحة. وبعد ظهور آثار التردد الأوروبي والمعارضة الروسية التقليدية في مواجهة الحماسة الأمريكية كان لابد لهذه الجولة من توظيف ما يسمى العقوبات الاقتصادية (نهاية أبريل) أن تؤول إلى ما آلت إليه سابقتها فلم يسفر اجتماع روما في 4/ 29/ 1998 إلا عن قرار بتجميد الأموال اليوغوسلافية في الخارج ولكن بعد استنفاد سبل الأداة الاقتصادية جاء الدور على توظيف الأداة العسكرية بمبادرة أمريكية فهل ستحقق ما لم تحققه الأولى؟ الإجابة المتوقعة مسبقًا وقبل أن نصل إليها مع تحليل أوضاع المرحلة الثانية من التطورات التي أخذت فيها العمليات العسكرية الألبانية الصربية أبعادًا جديدة (كما سنرى) هي لا.

ولقد تخلل هذا التوظيف المحدود للعقوبات الاقتصادية والعسكرية تحذيرات متباعدة غير حاسمة ومن جانب الولايات المتحدة بصفة خاصة على لسان مبعوثها بإمكانية التدخل العسكرية لمنع تكرار ما حدث في البوسنة والهرسك[1] كما أن كلينتون في غمار إدانته لأعمال القمع الصربية لم يستبعد إمكانية أن يستخدم القوة ضد الصرب[2] ولقد انتقدت عديد من الأوساط تأخر القرارات وضعفها وعدم كفايتها لردع الصرب.

ب - أركان مواقف القوى الكبرى بين مطالب طرفي الصراع: ماذا يخفي توازن الخطاب:

أحاطت المباحثات على صعيد مجموعة الاتصال وفي مجلس الأمن اتصالات متعددة المستويات صدرت عنها تصريحات متنوعة حول أبعاد مختلفة في القضية وخاصة سبل حلها ودور التدخل الدولي فيها.

ومن التحليل التراكمي لها يمكن ملاحظة سمتين عامتين من ناحية أن روسيا

(1) الحياة، 5/ 3/ 1998.

(2) الأهرام، 13/ 3/ 1998.

والصين أكثر قربًا لمواقف الصرب من حيث رفض التدخل الدولي ورفض فرض مزيد من العقوبات ومن ناحية أخرى: حرصت التصريحات[1] في مجملها على تحقيق التوازن في الخطاب بين مواقف طرفي الصراع ويتضح لنا ذلك مما يلي:

1 - لم تدن الولايات المتحدة وأوروبا - في بياناتهما - الصرب فقط (أهرام 3/ 3/ 98) ولكن كانت دائمة الإدانة أيضا للهجمات التي يشنها جيش تحرير كوسوفا ضد السلطات الصربية[2] ومطالبة قادة الألبان بإدانة هذه الهجمات.

2 - عدم تأييد المطالب الألبانية بإقامة جمهورية مستقلة ولكن تأييد حكم ذاتي والحفاظ على سيادة يوجوسلافيا وتماسك أراضيها.

3 - مطالبة الطرفين بالدخول في حوار سياسي مباشر غير مشروط للتوصل إلى الحكم الذاتي. مع اعتبار الدور الدولي دورًا أساسيًا على أساس - كما أوضح المفوض الأوروبي في قضية كوسوفا - أنه عندما تتحول القضية إلى عنف يهدد مناطق أخرى خارج يوجوسلافيا فإن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف متفرجا ولابد أن يتدخل مجلس الأمن والأمين العام الأمم المتحدة[3] وخلال الأشهر التالية من تطورات الأزمة تعددت التعبيرات عن هذه الأركان على لسان المسئولين الأمريكيين والأوربيين ويبدو أن الغرض من هذا الخطاب المتوازن هو منع اتساع العنف ليصل إلى إبادة واسعة ولتعبئة مساندة الاتجاهات المعتدلة الصربية بعيدًا عن خيار التسوية العسكرية النهائية للمشكلة خوفا من أن يؤدي ذلك إلى امتداد العنف إلى المناطق المجاورة حيث يوجد ألبان آخرون، وكذلك لدفع الألبان للتراجع عن مطلب الاستقلال.

---

(1) Time. 231998/3/. Pp30 - 31

The Economist. 141998/3/

(2) الأهرام، 3/ 3/ 1998. الحياة، 4/ 3/ 1998.

(3) الحياة، 5/ 3/ 1998.

ج - محاولات احتواء مخاطر اتساع العنف في المنطقة:

وإذا كان لمواقف القوى الكبرى آثار على مواقف أطراف الصراع - كما سنرى لاحقا - فإنها حرصت من ناحية أخرى على احتواء مخاطر اتساع نطاق الصراع إلى الدول المجاورة بعبارة أخرى: بعد فشل مجموعة الاتصال ومجلس الأمن في فرض عقوبات فعالة على الصرب، ومع استمرار العنف الصربي متحديًا كل التحذيرات الدولية، ومع عدم بدء مفاوضات حقيقية لدفع الحل السلمي، وبالرغم من أن ألبان كوسوفو قد استخدموا ورقة التهديد باتساع نطاق العنف في المنطقة ليحفزوا التدخل الدولي، إلا أن القوى الخارجية تحركت على صعيد آخر ولكن لاحتواء النزاع في داخل حدود كوسوفا.

ولجأت في سبيل ذلك إلى مجموعة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

1 - فبعد إعراب مجلس حلف الأطلنطي عن قلقه حيال الوضع في كوسوفو آخذًا في الاعتبار الانعكاسات الممكنة على استقرار المنطقة بأكملها[1] أعلنت الولايات المتحدة استعدادها لتقديم مساعدات عسكرية إلى الدول المجاورة لكوسوفو وذلك في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام بهدف المساهمة في تعزيز الاستقرار في البلقان واحتواء أي صراع إقليمي. هذا ولقد بدأت التحركات في هذا السبيل بزيارة أمين عام الحلف الأطلنطي لألبانيا حيث أشاد بحكمة أسلوبها في التعامل مع الأزمة[2].

2 - وكان من بين السبل التي تدارستها مجموعة الاتصال وضع قوة من حلف الأطلنطي لمراقبة حدود كوسوفا مع ألبانيا ومع مقدونيا[3].

3 - كذلك الدعوة لعقد قمة أوروبية طارئة في باريس للدول الأعضاء في

(1) الحياة، 6/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 14 / 3/ 1998.

(3) The Economist. 141998/3/. p33.

الاتحاد الأوروبي بمشاركة روسيا والولايات المتحدة وجميع دول البلقان بهدف احتواء التوتر في كوسوفا ومنع امتداده إلى دول البلقان الأخرى[1].

4 - وعرضت الولايات المتحدة التدريبات العسكرية للدول المجاورة لإقليم كوسوفا على حماية حدودها إذا تفاقم الوضع في كوسوفا وامتد القتال إلى خارجه[2].

هذا وكانت ألبانيا بالطبع على رأس الدول التي حازت الاهتمام بألا يمتد العنف إلى أراضيها ومن هنا كانت الأوضاع الداخلية المضطربة في ألبانيا في حاجة لاحتواء أيضا. ولذا نجد أنه بدلا من أن تصبح ألبانيا - بحكم أنها الوطن الأم للألبان وبحكم أنها الدولة الوحيدة التي اعترفت بجمهورية كوسوفا المستقلة وذلك أبان حكم صالح بريشا - إضافة إلى ألبان كوسوفا إلا أن مواقفها إبان هذا الحكم أو في ظل فاتوس فانونو. لم تكن الإضافة المرجوة بقدر ما أصبحت قيدًا من القيود خاصة في ظل تصاعد إجراءات الدعم والحماية التي قدمها حلف الأطلنطي على الحدود بين ألبانيا وكوسوفا كيف ولماذا ؟ ومن أين كانت البداية:

فإذا كانت الاضطرابات التي عمت شمال ألبانيا في نهاية شهر فبراير 98 والتي أثارها أنصار صالح بريشا (المسلم من أهل شمال ألبانيا) الرئيس السابق ضد أنصار ما أسماه «الزمرة الاشتراكية الحاكمة» أي أنصار فانوس فانونو[3] قد أرجعها البعض إلى صلتها بإحجام ألبانيا- فانونو (اليوناني الأصل الأرثوذكسي من أهل جنوب ألبانيا) عن تقديم المساندة اللازمة لألبان كوسوفا. هذا وإذا كان صالح بريشا الرئيس الأسبق لألبانيا في أول زيارة له للندن في مارس 94 قد طرح بعض الخيارات الممكنة لحل مشكلة كوسوفا ليس من بينها صراحة خيار الاستقلال[4]

(1) الأهرام، 15/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 14/ 3/ 1998.

(3) الحياة، 4/ 2/ 98، 24/ 2/ 1998.

(4) د.محمد أرناؤوط: مرجع سابق.

بالرغم من أن ألبانيا كانت الدولة الوحيدة التي اعترفت باستقلال كوسوفا 1992. إلا أن الرئيس فانونو عارض في نهاية مارس 1998 مطلب الاستقلال الذي تسعى إليه قيادة الألبان في كوسوفا وأيد ما يشبه الحكم الذاتي من دون حق الانفصال عن يوغوسلافيا، بحيث تصبح كوسوفا في وضع مماثل لجمهورية الجبل الأسود في إطار الاتحاد اليوجوسلافي[1]

ومن ناحية أخرى: حرص فانونو على دحض الاتهامات الصربية بأن ألبانيا تدعم وتسلح الإرهابيين في كوسوفا مشيرًا إلى أن حكومته تلاحق المتطرفين والإرهابيين آخذة بالمسيرة الأوروبية الحالية[2].

بعبارة أخرى لم تعتبر الحكومة الاشتراكية في ألبانيا قضية كوسوفا من مهماتها الرئيسية لأسباب عديدة من أهمها تركيزها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في ألبانيا والنزعة البعيدة عن الأهداف القومية الألبانية المصيرية التي يتصف بها الاشتراكيون الألبان الذين ينحدر غالبيتهم من جنوب ألبانيا على عكس الشماليين الذي ينتمي إليهم صالح بريشا والمطالب بعرض ألبانيا ليكازوغو[3].

ولهذا طالب فانونو الغرب بأن يقدم مساعداته لتعزيز قدرات الجيش الألباني حتى يتسنى له مراقبة الحدود بحيث لا يتم تهريب أسلحة من ألبانيا إلى كوسوفا ولذلك أثنى المسئولون الأمريكيون - ابتداء من كلينتون إلى وزير خارجيته إلى وزير دفاعه من دونهما من مساعدين على مواقف الحكومة الألبانية «المعتدلة» تجاه أزمة كوسوفا، والحريصة على منع نشوب حرب عنيفة في كوسوفو تهدد الأمن والاستقرار في جنوب شرق البلقان.

وفي المقابل، وفي نفس الوقت الذي استمر فيه تأكيد فانونو على منح

(1) الحياة، 31/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 31/ 3/ 1998.

(3) الحياة، 19/ 3/ 1998.

كوسوفو وضع جمهورية دون حق الانفصال باعتباره حلا وسطًا بين المطلب الألباني بالاستقلال والموقف المتشدد لحكومة بلجراد[1] وفي نفس الوقت أيضا الذي بدأت فيه منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تنشئ مراكز طوارئ على الجانب الألباني من الشريط الحدودي مع كوسوفا وتجري الاستعدادات لمناورات وقائية بين وحدات حلف الأطلنطي والجيش الألباني[2].

تصاعدت الاتهامات الصربية لألبانيا. وذلك في الوقت الذي أخذت فيه القوات الصربية في تطور عملياتها العسكرية ليس ضد قوات جيش تحرير كوسوفا في وسط الإقليم وغربه فقط ولكن لتطويقه وقطع خطوط الإمداد عنه من الجنوب أي من ألبانيا. ولهذا بدأت الأنباء عن حشود يوغوسلافية على الحدود بين كوسوفو وألبانيا تهدف إلى إغلاق الحدود بصورة كاملة[3] ومن ثم ترددت الأنباء أيضا عن اشتباكات بين القوات الصربية وبين مسلمين ألبان قرب الحدود وحيث قدمت بلجراد مذكرة احتجاج شديدة إلى تيرانا وحملتها مسئولية ما قد ينجم من حوادث مستقبلًا بسبب تسلل المقاتلين والأسلحة من أراضيها إلى كسوفو[4] ولذا وفي نفس الوقت الذي حرص فيه كلينتون على الإعراب عن تأييده لمواقف ألبانيا المعتدلة[5] فإن البرلمان الألباني وافق بعد ذلك بعدة أيام على قرار يدعو حلف شمال الأطلسي إلى نشر قوات في الإقليم[6] وذلك في نفس الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة مع قرب ميعاد انعقاد مجموعة الاتصال في 4/ 29 التلويح ببدائل أخرى للحركة عدا العقوبات الاقتصادية.

(1) الحياة، 7/ 4/ 1998.

(2) الحياة، 7/ 4/ 1998.

(3) الحياة، 15/ 4/ 1998.

(4) الحياة، 18/ 4/ 1998.

(5) الحياة، 15/ 4/ 1998.

(6) الأهرام، 20/ 4/ 1998.

وفي حين أخذت موسكو مواقف بلجراد حيث صعدت اتهام ألبانيا بتصدير "الإرهابيين إلى كوسوفو من معسكرات تدريب تقع على أراضيها[1] فكان لابد لتوزيع الأدوار بين دول مجموعة الاتصال أن يكتمل حتى تنجح جهود احتواء نطاق النزاع في داخل حدود كوسوفا فقط. ولذا وعلى هامش اجتماعات مجموعة الاتصال في روما في 4/ 29 / 1998 أعلنت اليونان وإيطاليا اتفاقهما على التعاون لتعزيز قدرات الجيش الألباني لتمكينه من الدفاع بفعالية عن أراضيه في مواجهة التهديدات التي وجهتها بلجراد إلى تيرانا متهمة إياها بإقامة قواعد لتدريب الإرهابيين وتسهيل تسللهم إلى كوسوفا[2]

ولكن ومع تصاعد التوتر في مناطق كوسوفو المحاذية للحدود مع ألبانيا نتيجة العمليات العسكرية الصربية اتجه فانوس فانونو إلى إجراء اتصالات طالب فيها بنشر قوات حلف شمال الأطلسي في المنطقة لمنع تزايد التوتر[3] وبالفعل أضحت مناورات حلف الأطلنطي أداة أساسية من أدوات الغرب في إدارة أزمة كوسوفا – كما سنرى:

2 - المواقف الصربية والمواقف الألبانية: إلى أين تحت الضغوط الدولية؟

أ – موقف الصرب:

بدأ الصرب عملياتهم العسكرية تحت مبرر القضاء على الإرهابيين والانفصاليين. واستمرت القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتعاملهم مع القضية باعتبارها شأنا داخليًا يرفض أي تدخل دولي في شئون يوجوسلافيا التي يجب الحفاظ على وحدتها في ظل هيمنة صربية ولقد تزامن مع هذا الخط الأساسي بعض التنويعات المتصلة بأدوات أخرى، وخاصة الحوار السياسي. ولم يكن القصد من

(1) الحياة، 29/ 4/ 1998.

(2) الحياة،30 / 4/ 1998.

(3) الحياة، 5/ 5/ 1998.

تلك الأداة الأخيرة إلا نوعًا من المناورة في مواجهة القوى الخارجية تجنبًا للعزلة الدولية من جديد واكتسابا للوقت لتتمكن من تحقيق الهدف الأساسي. ومن ناحية أخرى كان الغرض من هذه المناورة هو ضرب وحدة صفوف ألبان كوسوفا وتشتيتها بين خياري الحل العسكري والحل السلمي وبين هدفي الاستقلال أو الحكم الذاتي الموسع ومن شروطه الحوار السياسي. ولقد وفرت مواقف القوى الخارجية البطيئة وغير الفاعلة - كما سبق توضيحها - البيئة الملائمة لبدء هذه المناورة واستمرارها من ناحية ولم تعق هذه المواقف - من ناحية أخرى - تطوير تكتيكات العمل العسكري وتدعيمه وصولًا إلى الهدف الاستراتيجي، كما لم تعق استمرار الرفض الصربي لأية وساطة دولية ويمكن أن يتضح لنا الإجمال السابق من التفاصيل التالية:

1 - استمرت العمليات العسكرية منذ انفجارها ولمدة أسبوعين، أعلن خلالها الصرب أنهم لن يتوقفوا بها حتى يتموا القضاء على جيش تحرير كوسوفا ضاربين عرض الحائط بكل التحذيرات الدولية ضد عواقب عدم وقف العنف ومرتكبين كل أعمال القتل والتحريق والتدمير والطرد والتشريد ضد سكان القرى الألبانية، فمثلًا أبلغ ميلوسوفيتش وزير الخارجية البريطاني روبن كوك الذي كانت بلاده ترأس الاتحاد الأوروبي آنذاك أنه مصمم على اقتلاع «الإرهابيين «الذين ينتمون لجيش تحرير كوسوفا[1] ولكن من ناحية أخرى أعلنت مصادر في بلجراد أنها مستعدة للحوار حول حكم ذاتي بشرط أن ينبذ زعماء الألبان العمليات الإرهابية لجيش تحرير كوسوفا ويتخلوا عن جميع المطالب الانفصالية[2] إلا أن ميلوسوفيتش أكد أن حل مشكلة كوسوفا لن يكون إلا في صربيا مما يعني تحديدًا مسبقًا لأهداف أي

(1) الأهرام، 7/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 8/ 3/ 1998.

حوار ونتائجه المحتملة[1].

2 – وبينما ظلت عدة أطراف دولية تواصل مساعيها الدبلوماسية لعقد حوار سياسي يوقف العنف، يستكمل ميلوسوفيتش ما سبق وصدر عن الصرب من مؤشرات، حيث يشترط لبدء الحوار تخلي ألبان كوسوفا عن الإرهاب والانفصال لحل الأزمة سلميا[2] هذا وفي تطور اعتبر تحولاً ملموسًا في مواقف بلجراد – دعت الحكومة الصربية في رسالة خطية زعيم ألبان كوسوفا إبراهيم روجوفا إلى البدء في محادثات مع وفد حكومي موجود في بريشتينا – وتم توجيه الدعوة إلى روجوفا بصفته رئيس الرابطة الديمقراطية في كوسوفا أبرز الأحزاب الألبانية في كوسوفا[3]. ولقد أصدر رئيس جمهورية صربيا في 18مارس 1998 بيانًا عن «العملية السياسية في كوسوفا وميتوهيا[4] «أعرب فيه عن أن تأجيل بداية الحوار السياسي المباشر بين ممثلي جمهورية صربيا وبين ممثلي الأحزاب الألبانية السياسية في كوسوفو وميتوهيا أمر غير مبرر وخطير، ودعا فيه قادة هذه الأحزاب إلى الدخول في الحوار السياسي بدون تأخير وبدون شروط مسبقة وهو الحوار الذي سيقوم على مبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية والذي تتضمن أجندته قضية الحكم الذاتي لكوسوفو وميتوهيا في داخل صربيا. وحين استمر رفض الألبان للحوار حول حكم ذاتي (كما سنرى) وحيث ظلت الضغوط الدولية من أجل عقد مفاوضات استمر رئيس جمهورية صربيا في عرض الحوار من جانبه مستكملًا

(1) الحياة، 11/ 3/ 1998.

(2) الأهرام، 11/ 3/ 1998.

(3) الأهرام، 13/ 3/ 1998.

(4) Declaration of the President of the Republic of Serbia Milan Milutinovic on the Political Process in Kosova and Metohija. Special issue of Yugoslav Daily Survey. Selected and Published by the press and information Department of the Federal Ministry for Foreign Affairs. Belgrade. 181998/3/ No 630.

حلقات مناوراته بل إنه توجه إلى بريشتينا في 7 أبريل 1998 معربًا بذلك - كما جاء في بيانه الذي أصدره خلال هذه الزيارة[1] عن اهتمامه الشخصي بأن تجري هذه المباحثات بجدية، حيث إنه يولي أهمية لهذه المباحثات. ولهذا فإن البيان اعتبر أن عدم حضور الأحزاب الألبانية هذه المباحثات يعني تجاهلها الدعوة للحوار السياسي وهو الأمر الذي اعتبره البيان مسلكًا غير مسئول يتحدث عن نفسه أمام العالم، نظرًا لأن مثل هذا الرفض والتأجيل من شأنه أن يؤخر القضاء على التوترات ومن شأنه أن يجمد عملية الحل السياسي للقضايا بل من شأنه أيضا أن يضر مصالح الأقلية الألبانية نفسها» وذلك لصالح هؤلاء الذين يريدون تحقيق أهدافهم في المنطقة.. ويستطرد البيان إلى أنه بغض النظر عن عدم مشاركة ممثلي الألبان فإن الحوار البناء سيمثل السبيل الوحيد للوصول إلى حل ولذا فإنني (أي رئيس صربيا) مستعد حين يقرر ممثلو الأحزاب الألبانية أن أتقابل معهم في بلجراد هذا وإذا كانت الولايات المتحدة قد اتهمت بلجراد أكثر من مرة بأن دعوتها للحوار غير المشروط ليست إلا مجرد عملية دعائية لتحويل الأنظار فإن هناك العديد من المؤشرات الأخرى التي تبين كيف أن الدعوة للحوار لم تكن إلا حلقة من حلقات المناورة حتى يتم فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية على أرض كوسوفا.

فمن ناحية: بعد طرح الحوار بأقل من أسبوعين وقبل الاجتماع الثاني لمجموعة الاتصال جاء إلى الوزارة الجديدة كنائب لرئيس الوزارة أحد كبار المتطرفين القوميين الذي فشل في الوصول إلى رئاسة صربيا خلال الانتخابات الأخيرة وهو رئيس الحزب الراديكالي فويسلافيشلي وهو الذي سبق وشارك ميلوسوفيتش في تخطيط وتنفيذ عمليات التصفية الدينية ضد المسلمين والكروات في البوسنة وكرواتيا.

(1) Statement of the President of the Republic of Serbia in Prishtina. (in) Ibid 71998/4/ No 1658

ووصف المراقبون تشكيله الحكومة الجديدة بأنه إشارة واضحة إلى اتخاذ موقف متشدد من مطالب الألبان ومن التهديدات الأمريكية[1] وثارت التساؤلات عن توقيت مثل هذا التشكيل: هل هي رسالة للغرب لبيان أن مزيدًا من الضغوط الخارجية ستزيد قوى الاتجاهات المتطرفة في الداخل أم لتقوية الموقف الرسمي الصربي في مواجهة الاعتراضات الداخلية في حالة الدخول في مفاوضات مع قادة الألبان[2].

ومن ناحية أخرى: وفي حين كان ألبان كوسوفو يرتبون صفوفهم الداخلية حول قضية الحوار وشروطه وخاصة بعد الانتخابات التي أجروها في نهاية مارس 98 وفي نفس الوقت الذي كان فيه المبعوثون الدوليون يجتهدون لتوفير مناخ مناسب للحوار يتمثل في الضغط من أجل سحب القوات الصربية ووقف الأعمال العسكرية، كانت القوات العسكرية الصربية تصعد من حصارها للقرى الألبانية وتكثف هجماتها عليها من ناحية، وتحكم من ناحية أخرى عمليات غلق الحدود مع ألبانيا لإحكام الحصار على مقاتلي ألبان كوسوفا في الداخل، كما استمر ميلوسوفيتش من ناحية ثالثة في تحدي الجهود الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية فيعلن بعد الاجتماع الثاني لمجموعة الاتصال رفض استقبال المبعوث الأمريكي والخطة الأوروبية لاستنادهما إلى الوساطة الدولية المباشرة[3].

3 – وفي نفس الوقت الذي ألقى فيه ميلوسوفيتش بكرة التفاوض إلى ملعب ألبان كوسوفا كان هو والمسئولون الصرب يؤكدون باستمرار وفي مناسبات مختلفة على موقف ثابت للدبلوماسية الصربية ألا وهو رفض اشتراك أي وسيط

(1) الحياة، 25/ 3/ 1998.

(2) The Economist. 251998/3/ pp29 - 30

(3) الحياة، 27،28،29/ 3/ 1998.

الحياة، 9،10،15/ 4/ 1998.

دولي في هذه المحادثات المقترحة انطلاقا من رفض أي تدخل خارجي في الشئون الداخلية ليوجسلافيا ولذا رفضت بلجراد مهمة ممثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي رئيس وزراء أسبانيا الأسبق كما أعلنت اعتراضها على مجموعة الاتصال وعلى اجتماعاتها باعتبارها تشكل تدويلًا لقضية داخلية وعلى أساس أن مناقشة أمور داخلية في اجتماعات لدول عدة والتهديد باتخاذ إجراءات وضغوط تمثل انتهاكًا صارخًا للقوانين والأعراف الدولية وتعود بعواقب وخيمة على العلاقات العامة[1] - روسيا - كما جاء في العديد من تصريحات يلتسين وزير خارجيته آنذاك بريماكوف - تقر موقف بلجراد هذا ونظرًا لتزايد الضغط الدولي من أجل إنقاذ شعب كوسوفا وفي مناورة أخرى من بلجراد - على الأقل لإظهار شكل ديموقراطي في ممارساتها - دعا الرئيس ميلوسوفيتش في 98/ 4/ 2 شعب صربيا إلى استفتاء وذلك في خطاب موجه إلى رئيس صربيا ورئيس وزرائها ورئيس برلمانها. وفيما يلي مقتطفات من نصه نظرًا لما يحويه من دلالات هامة حول أبعاد استراتيجية المناورة التي ينتهجها ميلوسوفيتش: «من المعروف جيدًا أننا رفضنا مشاركة مبعوثين أجانب في حل مشاكلنا الداخلية وخاصة حل المشاكل في كوسوفو وميتوهيا والتي هي مشاكل داخلية في صربيا. وأعتقد أن هذا الموقف ذو مغزى أساسي بالنسبة لحماية سيادة بلدنا وحماية أراضيها. ولهذا فإن بلدنا تعرض من جديد للتهديد بكل أشكال الضغوط الممكنة. وهؤلاء الذين يريدون أن يفرضوا على العالم كله كيف يعيش وكيف يفكر يتخذون موقفا شديد السلبية والعدوانية تجاه موقفنا الحاسم بشأن حل مشاكلنا كدولة ذات سيادة، وبدون تدخل خارجي. ولقد سمعنا في الأيام الماضية كيف أنهم لا يضمرون شيئا تجاه شعبنا، بل وأنهم يحبوننا ويأسفون أن يتعرض الشعب لضغوط بسبب القيادة التي تتخذ هذا الموقف. واعتقد أننا لا نستطيع قبول مثل هذه الازدواجية التي تساعد

(1) الحياة، 13/ 3/ 1998.

على تبرير الضغوط التي تتم ممارستها باسم الديموقراطية. وأعتقد أننا نقود سياسة وطنية وليس سياسة شخصية أو سياسة حزب واحد. ومن ثم فإن رفضنا السماح لعناصر خارجية في المشاركة في حل قضية كوسوفو وميتوهيا، يمثل أيضا سياسة وطنية وليس سياسة شخصية والشعب بمفرده يستطيع أن يقرر صحة هذا. ولذا فأنا أقترح... استفتاء يمكن أن يقدم إجابة على السؤال التالي: هل تقبل مشاركة مبعوثين أجانب في حل المشاكل في كوسوفو وميتوهيا؟.[1].

هذا ولقد وافق البرلمان الصربي على عقد الاستفتاء في 26 أبريل والتي جاءت نتيجته إيجابية وذلك قبل عدة أيام من انتهاء المهلة الثانية التي أمهلتها مجموعة الاتصال. هذا وكانت هذه الدعوة للاستفتاء قد جاءت عقب رفض بلجراد الشديد لقرار مجلس الأمن الصادر في أبريل 1998. ولقد أدانت بلجراد هذا القرار في بيان صدر في نفس اليوم من وزارة الخارجية اليوجوسلافية حيث اعتبره البيان قرارًا بلا أساس وسابقة في التدخل في شأن داخلي لدولة عضو في الأمم المتحدة في حين أنه لا يوجد أي أساس في ميثاق الأمم المتحدة للنظر في هذا الشأن الذي لا يهدد السلم والأمن الدوليين كما أعرب البيان عن عدم قبول أي ضغوط ضد حكومة صربيا لأنها لن تؤدي إلا إلى تشجيع ذوي الأهداف الخطيرة في حين أن مؤسسات صربيا أبدت استعدادها لحل كل مشاكل كوسوفو وميتوهيا من خلال حوار مباشر بلا شروط ومن ثم فإن القضاء على الإرهاب ليس حقًا شرعيًا فقط ولكن أيضا التزام على كل دولة يجب عدم إعاقته بأي سبيل... والضغوط والتدخلات الخارجية والتدويل جميعها أمور بلا أساس بل هي ذات آثار مضادة خطيرة.. لا تستطيع يوجوسلافيا قبول مشاركة أي عناصر خارجية في حل شئونها الداخلية ذات الأهمية لحماية المصالح القومية للدولة وسيادتها.. على أن مطالبة

(1) Yougoslav President S.Milosevic calls for a Referendum (in): Yougoslav Daily Survey. op.cit. Belgrade 21998/4/ No 1652.

هذه العناصر الخارجية بالتدخل في الشئون الداخلية إنما يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومصالح الدول الأعضاء في النظام القانوني العالمي[1].

ويجدر أخيرًا الإشارة إلى أنه - مهما تعددت أسباب تفسير هذه المناورات في السلوك اليوجوسلافي ومهما كان الاتفاق حول دوافعه الحقيقية - فإن قضية كوسوفا لم تكن في حد ذاتها موضع خلاف خطير بين القوى السياسية اليوجوسلافية سواء في مرحلة الانتخابات أم بعدها ولم تكن مواقف رئيس الجبل الأسود بدورها إلا مناورة - في مواجهة منافسه ميلوسوفيتش - مستغلا في ذلك ورقة ما لسياسة هذا الأخير تجاه كوسوفا من عواقب سلبية على الوضع الدولي ليوجوسلافيا. ومن هنا يمكن أن نفهم دعوة رئيس الجبل الأسود في منتصف أبريل 98[2] المجتمع الدولي المساندة جهوده الرامية لتشكيل كتلة من القوى الإصلاحية القادرة على قطع الطريق على سياسات ميلوسوفيتش الذي اختار أن يتحدى العالم كله ولذا دعى أيضا رئيس الجبل الأسود إلى منح كوسوفا أقصى درجات الحكم الذاتي بإشراف دولي.

ب - مواقف ألبان كوسوفا:

في البداية اجتمع ألبان كوسوفا - وفق استفتاء 1991 - على هدف الاستقلال في جمهورية كما اجتمعوا وفق انتخابهم روجوفا رئيسًا لها حول أسلوب النضال السلمي الذي كان يمثله ولكن سرعان - كما رأينا بدأ الإجماع حول هذا الأسلوب يضعف. ومن ثم كان لابد أيضا للمناورة الصربية بالدعوة إلى حوار غير مشروط أن تنال بدورها من تماسك مواقف الألبان تجاه هذه الدعوة، وخاصة في ظل تزايد أعمال القمع والعنف الصربي وبذا أضحى تيار النضال السلمي من ألبان

(1) Statement of the Federal Ministry of Foreign affairs (in) Yougaslav Daily Survey. op. Cit. Belgrade 11998/4/No. 1650

(2) الأهرام، 15/ 4/ 1998.

كوسوفا يواجه معضلة أساسية بين كيفية الحفاظ على اعتداله ومن ثم الحفاظ على مساندة القوى الكبرى التي تدعو إلى حوار حول حكم ذاتي وبين كيفية الحفاظ على تماسك الصفوف الألبانية بتياريها السلمي والعسكري وصولًا إلى الهدف الاستراتيجي أي الاستقلال.

إذًا كيف أدارت القيادة الألبانية – المنتخبة – هذه المعضلة، وكيف تعاملت مع المواقف الصربية وكيف اتجهت إلى القوى الكبرى؟ قبلت قيادة التيار السلمي – بعد تردد – الحوار ولكن بشروط، وحاولت أن تدعم من وزنها في مواجهة التيار العسكري – وذلك بالدعوة إلى انتخابات وظلت تتمسك بضرورة التدخل الدولي لحماية الشعب الألباني ولرعاية المفاوضات هذه أركان ثلاث تبلورت حولها تفاصيل مواقف الطرف الألباني وتفاعلها مع مواقف الأطراف الأخرى وفيما يلي قدر من التفصيل حولها:

فمع انفجار العنف الصربي والشعور بالمخاطر التي قد تحيق بتماسك صفوف الألبان وجه اتحاد الطلبة الألبان[1] في كوسوفا إلى كل من الأحزاب السياسية ومنظمات الشبيبة الألبانية في كوسوفا وألبانيا ومقدونيا والجبل الأسود دعوة لتوحيد صفوفها وتنسيق نشاطاتها وتشكيل جبهة تعمل على تنظيم الشعب الألباني من أجل إنقاذه من الأخطار التي تهدده.

وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه جيش تحرير كوسوفا السري في بيان عن عزمه مواصلة القتال ضد القوات الصربية حتى التحرير[2] استمر روجوفا في أسلوب النضال السلمي حيث دعى أكثر من مرة إلى إغلاق عام في كوسوفا حدادًا على الألبان ضحايا المجازر الصربية[3]. وفي المقابل أعلن جيش تحرير كوسوفا في

(1) الحياة، 3/ 3/ 1998.

(2) الأهرام، 3/ 3/ 1998.

(3) الحياة، 4/ 3/ 1998، الحياة، 11/ 3/ 98، 16/ 3/ 1998.

بيان نشرته في 3/ 4 / 1998 صحيفة لويكو الصادرة بالألبانية أنه سينتقم بأشكال مختلفة للقتلى من المدنيين الأبرياء في منطقة بريتشينا[1]. هذا وكان المركز الإعلامي الألباني في كوسوفا يحرص على تفنيد التصريحات الصربية عن حجم العنف موضحًا حقيقة ذرائع الصرب للحملة العرقية الدينية التي تسعى إلى تهجير السكان وتفريغ القرى من الألبان وتوطين صرب كرواتيا في منازلهم[2] ولهذا بدأت دعوة رجوفا[3] التي لم تتوقف بعد ذلك إلى ضرورة تدخل دولي لوقف المجزرة الرهيبة التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء ولوقف الهجرة القسرية التي شتت عددًا كبيرًا من العائلات.

ومن ناحية أخرى وفي حين تكثفت الاتصالات والمساعي الدولية للضغط على الطرفين لبدء حوار حول حكم ذاتي وفي حين أعلن ألبان كوسوفا انتقادهم لخطة مجموعة الاتصال لأنها لم تتخذ إجراءًا جديا لوقف هجمات القوات الصربية[4] استمر التلويح من جانب بعض زعماء ألبان كوسوفا بالخيار العسكري فلقد أعرب بويار بوكوش رئيس وزراء كوسوفا في المنفى (في بون) عن عدم الثقة في الحل السياسي لأنه لم يسفر حتى الآن عن نتيجة إيجابية بل أعطت الفرصة لميلوسوفيتش للتصعيد ولمزيد من الظلم، مما اضطر بعض شباب كوسوفا لتشكيل جيش التحرير للقيام بحرب عصابات: ولقد اعتبر الجيش وسيلة لحماية الشعب من الإرهاب الصربي[5].

وحين بدأ ميلوسوفيتش مناورته الداعية إلى الحوار انقسمت مواقف القوى الألبانية تجاه هذه الدعوة ولذا ثارت الأسئلة التالية: ما هي غاية الحوار، وما هي

(1) الحياة، 5/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 7/ 3/ 1998.

(3) الحياة، 7/ 3/ 1998.

(4) الحياة، 11/ 3/ 1998.

(5) الشرق الأوسط، 11/ 3/ 1998.

أطرافه، وما هي شروط انعقاده؟ ولقد أعلن روجوفا[1] - بعد أن أعلن ميلوسوفيتش عن دعوته لألبان كوسوفا بالدخول في حوار - أن الألبان لن يقبلوا سوى دولة مستقلة في الإقليم وأكد رفضه لمجرد الحكم الذاتي، ورغم ذلك صرح بأنه مستعد للحوار مع بلجراد وأشار أنه لم يتلق حتى الآن وبشكل رسمي اقتراح صربيا بإجراء محادثات.

وفي المقابل أعلن أدم ديماتش رئيس الحزب البرلماني الألباني - أحد الأحزاب الألبانية الرئيسة في كوسوفا - رفضه العرض الصربي ووصفه بأنه نوع من المخادعة وبرر رفضه بالقوة "لا نستطيع التفاوض بصورة متكافئة وطبيعية في الظروف الراهنة التي يسودها الإرهاب والعمليات العسكرية ضد القرى الألبانية" وأوضح قائلا: «لو كنت محل إبراهيم روجوفا لطلبت إعادة أوضاع كوسوفا إلى طبيعتها قبل البدء بأي حوار لأن الجلوس مع زعماء الصرب في ظل الظروف القائمة يجعلنا ضعفاء وجبناء» ومن ناحية أخرى رفض جيش تحرير كوسوفا - في بيان أصدره - العرض الصربي ودعا إلى مواصلة النضال من أجل تحرير كوسوفا ومعاقبة النظام الصربي على الجرائم التي ارتكبها بحق الألبان[2]

وحين وجه ميلوسوفيتش بعد ذلك الدعوة رسميا للحوار، فلقد وجهها لروجوفا باعتباره رئيس الرابطة الديموقراطية في كوسوفا أبرز الأحزاب الألبانية فيها وكان لابد لروجوفا أن يحدد موقفه منها آخذًا في الاعتبار الضغوط الدولية من أجل عقد حوار من ناحية والضغوط في الداخل من جانب التيار الرافض للحوار من ناحية أخرى ولقد ارتكنت استراتيجية روجوفا للتعامل مع هذا الوضع على ركيزتين: إحداهما تحديد شرط الحوار وهي: أن يكون الحوار مع ممثلي الاتحاد اليوجوسلافي وليس صربيا وأن يكون بحضور وسيط دولي ليضمن جدية هذا الحوار.

(1) الأهرام، 12/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 12/ 3/ 1998.

وأما الركيزة الثانية فكانت الدعوة لانتخابات برلمانية ورئاسية كسبيل لمواجهة الخلافات المتزايدة بين قادة الألبان حول الغاية من الحوار: استمرار التمسك بالاستقلال أم حول حكم ذاتي موسع، وحول جدوى قبول الحوار من عدمه في ظل استمرار العنف الصربي.

وتنفيذًا للركيزة الأولى: فلقد امتنع الزعماء الألبان عن لقاء وفد الحكومة الصربية الذي حضر إلى بريتشينا في حين أعلن مصدر ألباني أن هؤلاء الزعماء التقوا من أجل اتخاذ قرار في شأن المشاركة في المحادثات وتشكيل الوفد المخول بحضورها كما أعلن هذا المصدر عن مطالبة الجانب الألباني بمشاركة طرف ثالث في أي مفاوضات بصفة وسيط ومراقب للتأكيد على أن عرض الحكومة الصربية ليس جادًا وإنما محاولة مخادعة للظهور أمام المجتمع الدولي بمظهر الساعي للسلام. وعلى صعيد آخر أعلن جيش تحرير كوسوفا أن على الشعب الألباني مواصلة الكفاح من أجل تحرير كوسوفا وأنه ينبغي على الأطراف الدولية كافة أن تعترف بدولة كوسوفا وتدين الاحتلال الصربي وأعلنت الأحزاب الألبانية أن أي مفاوضات مع حكومة بلغراد ينبغي أن تقوم على أساس الاستقلال[1].

هذا وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية بأن دعوة بلجراد إلى الحوار ليست إلا نوع من الدعاية لأنها صممت بشكل يجعل أية محادثات مستحيلة «ولقد وصف روجوفا المفاوضات التي دعت إليها صربيا بأنها جاءت مع استمرار حملة التطهير الصربي وتعمدت التعامل مع الألبان كأقلية داخل صربيا»[2].

ولذا استمر رفض الأحزاب الألبانية في كوسوفا لقاء الوفد الصربي على أساس أنه لا يمثل حكومة يوجوسلافيا الفيدرالية وعلى أساس أن المحادثات

(1) الحياة، 13/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 14/ 3/ 1998.

مستحلية في ظل الشروط الصربية. وفي نفس الوقت فإن قيادة حزب رابطة كوسوفو الديمقراطية قد طلبت في بيانها تدخلا عاجلا للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لوقف إرهاب النظام الصربي للشعب الألباني الأعزل[1]. هذا وكان روجوفا في لقائه مع وفد البرلمان الأوروبي قد أشار إلى رفض العرض الصربي للمحادثات لأنه يعامل الألبان كأقلية قومية في إطار صربيا ويحصر المفاوضات في مجالات الحقوق الإنسانية والأمور الثقافية والتنمية الاقتصادية.. ومن ثم فإن العرض الصربي لا يلبي قرار المواطنين الألبان في كوسوفا بحقهم الشرعي في تقرير مصيرهم[2].وفي نفس الوقت الذي توالت فيه هذه المواقف الألبانية تجاه الغاية من الحوار وشروطه، كانت مواقف الدول الأوربية الكبرى وكذلك روسيا والولايات المتحدة لا تؤيد استقلال كوسوفا. وفي حين كانت أوروبا والولايات المتحدة تستجيبان لفكرة الدور الدولي الوسيط كانت روسيا ترفضه مؤكدة أن كوسوفا شأن داخلي في صربيا. ومن ثم فإن الاتصالات الدولية بالطرف الألباني لم تخل من الضغط لقبول التفاوض بدون شروط مسبقة. بل إن مشروعات القوانين التي اتفقت مجموعة الاتصال على عرضها على مجلس الأمن تضمنت بندًا يندد بالإرهاب الذي يمارسه بعض المتشددين الألبان في الإقليم كما اتجه المبعوث الأمريكي للبلقان للقاء زعماء الألبان لإقناعهم ببدء الحوار مع بلجراد لحل الأزمة بالوسائل السلمية[3] وفي هذا السياق كان روجوفا قد دعى إلى انتخابات عامة في الإقليم يوم 22 مارس[4]، أي قبيل الانعقاد الثاني لمجموعة الاتصال. ولقد أثارت هذه الدعوة شقاقا بين القيادات الألبانية - وذلك في نفس الوقت الذي زادت فيه الضغوط الخارجية على التيار المعتدل لقبول التفاوض حول حكم ذاتي فلقد اتهم

(1) الأهرام، 14، 15/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 16/ 3/ 1998.

(3) الأهرام، 19/ 3/ 1998.

(4) الأهرام، 15/ 3/ 1998.

جيش تحرير كوسوفا[1] الرئيس روجوفا بنشر بذور الخلاف بين الألبان في الإقليم بالانتخابات الرئاسية القادمة ودعى الجيش في بيان رسمي نشرته بعض صحف كوسوفا السكان إلى مقاطعة التصويت وقال البيان أن السبب وراء هذه الدعوة هو حالة الطوارئ التي تفرضها السلطات الصربية والحرب في وسط كوسوفا وأعلن الجيش أنه لن يعترف بالانتخابات إلا بعد تحرير البلاد.هذا وفي تزامن مع محادثات وزيري خارجية فرنسا وألمانيا مع الطرفين واللذان أعلنا خلالها أنهما سيحثان ألبان كوسوفا على بدء محادثات غير مشروطة وبعد يوم واحد من البيان الذي أصدره رئيس جمهورية صربيا يعرض فيه مباحثات بهدف منح الحكم الذاتي (كما سبق رأينا) أعلن روجوفا أنه سيصدر قرارًا بتشكيل وفد يتولى المفاوضات مع بلغراد في وقت قريب[2].

ولكن أعلن روجوفا رفضه مجددًا أي حوار مع بلغراد من دون وجود وسيط دولي وقال سنشارك في محادثات يعد لها بعناية بوساطة دولية[3] وفي المقابل فلقد جاء في بيان حكومة كوسوفا في المنفى برئاسة بويار بوكوشي رفض اقتراح الحكومة الصربية إجراء حوار ومن ثم كان هذا الرفض بمثابة اعتراض على السياسة المعتدلة التي تنتهجها قيادة روجوفا التي دعت إلى الانتخابات ورأى بوكوشي أن أي حوار يتطلب رفع حالة الطوارئ في كوسوفا ووضع حد لأعمال القمع وجود وسيط دولي كما رفض البيان إجراء الانتخابات في هذا التوقيت[4].

وإذا كان روجوفا واضحا حول الشروط التي يقبل في ظلها الحوار فإن نتائج

(1) الحياة، 19/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 20/ 3/ 1998.

الأهرام، 20/ 3/ 1998.

(3) الحياة، 21/ 3/ 1998.

(4) الحياة، 23/ 3/ 1998.

الانتخابات التي جرت في 22 مارس والتي فاز فيها رجحت كفته في مواجهة الأطراف الألبان الرافضة لفكر الحوار تمامًا ولذا كانت الانتخابات التي جرت في 3/ 22 مناسبة أخرى تجددت خلالها الاختلافات بين تياري المقاومة الألبانية السلمي والعسكري فبالرغم من دعوة أطراف ألبانية رئيسية عدة إلى مقاطعة تلك الانتخابات التي دعى إليها إبراهيم روجوفا إلا أن هذه الانتخابات شهدت مشاركة شعبية كثيفة بالنظر إلى الأجواء التي أحاطتها وخاصة الضغط الصربي لعرقلة هذه المشاركة.

فلقد أعلنت بلجراد رفضها للانتخابات ووصفتها بأنها غير شرعية وفي حين حذر مسئولون غربيون من أن تؤدي هذه الانتخابات إلى مزيد من التوتر إلا أن البعض رأى فيها وسيلة لتدعيم وضع روجوفا - المرشح الوحيد للرئاسة - على رأس القيادة التي يمكنها الحديث داخليا ودوليا باسم ألبان كوسوفا(1) هذا وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت على لسان مبعوثها في البلقان عن عدم اعتراف المجتمع الدولي بهذه الانتخابات إلا أنه أكد عدم معارضة واشنطن لها باعتبارها قد تساهم في تعزيز موقف روجوفا على حساب عناصر أكثر تشددًا من ألبان كوسوفا(2).

وبعد تجديد انتخابه رئيسا أعلن إبراهيم روجوفا عن تشكيل مجلس استشاري من 15عضوًا من كبار القادة الألبان للتفاوض مع حكومة بلغراد(3). هذا وفي نفس الوقت الذي كان التيار المعتدل الساعي لحل سلمي - بين صفوف الألبان - يحاول أن يدعم أقدامه كانت الحكومة الصربية الجديدة برئاسة الصربي المتشدد ميركوماريانوفيتش تؤكد أن القوات الصربية ستواصل مطاردة أعضاء جيش تحرير كوسوفا واستئصال جذور الإرهابيين الألبان

(1) الأهرام، 22/ 3/ 1998، الحياة، 23/ 3/ 1998.

(2) الأهرام، 23/ 3/ 1998.

(3) الحياة، 25/ 3/ 1998.

والتصدي بعنف لأي محاولة انفصالية[1].

ولذا لم يكن أمام روجوفا - وهو الذي ظل ينكر وجود جيش التحرير باعتباره جيش حكومة كوسوفا ويعتبره من ابتداع الصرب لتبرير التطهير العرقي ضد ألبان كوسوفا - إلا أن يتمسك بشروط للتفاوض أو الحوار ويحذر المجتمع الدولي من خطورة الوضع في المنطقة. وذلك في نفس الوقت الذي استمرت فيه جهود مجموعة الاتصال بعد اجتماعها الثاني في بون في 30/ 3 والذي لم يسفر عن توقيع أية عقوبات فعالة على الصرب بحجة أنهم قبلوا الحوار.ففي الوقت الذي طورت فيه القوات الصربية عملياتها العسكرية قرب الحدود الألبانية أخذ روجوفا يحذر المجتمع الدولي من اندلاع حرب شاملة في كوسوفا إذا لم تكثف المساعي باتجاه الضغط الشديد على حكومة بلغراد[2].

ومن ناحية أخرى قررت القيادة الألبانية عدم المشاركة في مفاوضات (دعت إليها مجددًا حكومة صربيا وتوجه رئيس صربيا إلى كوسوفا لحضورها) إلا بعد أن تستوفي حكومة بلجراد ثلاثة شروط: أولًا: أن يمثل وفدها الاتحاد اليوغوسلافي وليس صربيا، ثانيا: ألا يكون دستور صربيا الحالي الذي يعتبر الألبان أقلية قومية إطارًا لهذه المفوضات. وثالثا: أن يتم الحوار في إجواء تلبي مطالب مجموعة الاتصال بحضور وسيط دولي ضمانا لجدية الاتفاق الذي يسفر عنه[3] هذا وكانت الهيئة الاستشارية التي شكلها روجوفا للتفاوض مع بلجراد قد أصدرت بيانا أشارت فيه إلى وضع اللائحة التي ستقوم على أساسها مفاوضاتها مع بلجراد وتعتمد على «حق تقرير المصير واستقلال كوسوفا»[4].

(1) الحياة، 26/ 3/ 1998.

(2) الحياة، 26/ 3/ 1998.

(3) الحياة، 9/ 4/ 1998.

(4) الحياة، 10/ 4/ 1998.

ولقد جاء تجديد روجوفا التمسك بهذه الشروط عقب موافقة برلمان صربيا بيومين على إجراء الاستفتاء حول الوساطة الأجنبية في 23/ 4/ 98. وهو الاستفتاء الذي دعى إليه – كما سبق ورأينا – ميلوسوفيتش في مناورة أخرى من مناوراته. ولقد دعى مسئول في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي الرئيس اليوجوسلافي للتراجع عن هذا الاستفتاء لأنه سيعرقل الحوار وسيسبب مماطلة في حل المشكلة[1]. هذا ولقد رأى المراقبون أن حكومة بلجراد تنوي استخدام نتيجة الاستفتاء في مواجهة ضغوط مجموعة الاتصال على أساس أن الرأي العام الصربي هو الذي يرفض التدخل الخارجي في قضية كوسوفا[2].

هذا ولقد وصفت الهيئة الاستشارية التي شكلها روجوفا الاستفتاء الذي أقره برلمان الصرب بأنه سيعرقل الشروع بالحوار الألباني الصربي ولا ينسجم مع توصيات مجموعة الاتصال[3]. ولذا وصف روجوفا كل دعوة جديدة من صربيا للحوار حول مستقبل الإقليم بأنها مجرد أسلوب دعائي أكثر من أن تكون محاولة حقيقية جادة لحل الأزمة[4]. وبالفعل استمر الزعماء الألبان في مقاطعة دعوات متتالية للحوار كانت توجهها السلطات الصربية، في نفس الوقت الذي لم تنقطع فيها أعمالها العسكرية القمعية ضد سكان الإقليم سواء قبل إجراء الاستفتاء أو بعده. وإذا كانت الحشود اليوغوسلافية قد تزايدت في كوسوفا قبل الاستفتاء، وإذا كانت عمليات التطهير العرقي في كوسوفا قد تنامت أيضا قبل الاستفتاء وإذا كانت المواجهات العسكرية بين قوات الصرب ومقاتلي جيش تحرير كوسوفا قد تصاعدت أيضا قبل الاستفتاء، وإذا كانت نداءات روجوفا للولايات المتحدة

(1) الحياة، 9/ 4/ 1998.

(2) الحياة، 7/ 4/ 1998.

(3) الحياة، 10/ 4/ 1998.

(4) الأهرام، 11/ 4/ 1998.

ومجموعة الاتصال لم تتوقف داعية إلى اتخاذ الإجراءات الفاصلة لوقف إرهاب القوات الصربية التي زادت حشودها في كوسوفا بشكل خطر وداعية أيضا السكان الألبان للصمود وعدم ترك قراهم[1]، فإن نتيجة الاستفتاء التي عكست رفضًا واسعًا للوساطة الدولية في حل مشكلة كوسوفا قد وضعت الجهود الدولية برمتها في مفترق طرق هام نظرًا لما مثلته هذه النتيجة من تحدٍ صارخ لها.

ولقد عبرت الأوساط القومية الصربية عن ابتهاجها بنتيجة الاستفتاء وعن اعتبارها "حدث تاريخي يعبر عن موقف الصرب تجاه التحديات المصيرية التي تواجههم" وعن اعتبارها "احتجاجٌ على عداء بعض الدول للصرب» - ولذا أضحى من المتوقع أن تؤدي هذه النتيجة إلى تشدد أكبر من جانب صربيا في رفض الوساطة الدولية ومن ثم زيادة الخلافات القائمة بين حكومة بلجراد وبين مجموعة الاتصال التي هددت أن توقع عقوبات جديدة في اجتماعها في 4/ 30 ما لم يحصل تقدم جدي في حل مشكلة كوسوفا[2]. وفي حين استمر روجوفا في التحذير من تصاعد أعمال العنف في الإقليم وفي حين استمر في تأكيد استعداده للمفاوضات شرط أن تجري بوساطة دولية لم تتقدم مجموعة الاتصال في اجتماعها في روما في 4/ 30 خطوة فعالة وحاسمة (كما سبق ورأينا).

لذا لا بد وأن نطرح الأسئلة التالية: ألم تدخل البدائل أمام ألبان كوسوفا مفترقًا جديدًا بدورها؟ فإذا كان ميلوسوفيتش قد نجح في المناورة، وإذا كان ألبان كوسوفا قد استمروا في المقاومة، سواء السلمية أو المسلحة دون أن يحظوا بحل لمشكلتهم، ودون أن تتوقف المذابح ضدهم، ودون أن يلقوا مساعدة خارجية فعالة تمتزج فيها - كما يريدون - التهديدات العسكرية بالجهود الدبلوماسية - إذًا كيف ستتطور هذه المعضلة وإلى أين ستقود؟

(1) الحياة، 24/ 4/ 1998.

(2) الحياة، 24، 25/ 4/ 1998.

هل سيستمر تيار النضال السلمي منفصلاً عن تيار النضال العسكري (ولو ظاهريًا) ؟ وما هي آفاق كل منهما؟ وهل ستتغير معادلة توازن القوى بينهما؟ ولصالح من؟

هل سيستمر الاختلاف بين مواقف القوى الكبرى مبررًا كافيًا لعدم التدخل بفعالية أكثر؟ هل ستظل التهديدات بعقوبات «أولية» هي السبيل لمواجهة هذا الإفراط الصربي في استخدام العنف في حرق القرى وقتل العشرات وتشريد الآلاف تحت حجة مقاومة الإرهابيين الانفصاليين؟

وماذا بعد أن نجح الغرب في احتواء النزاع داخل يوجوسلافيا وعدم امتداده إلى الدول المجاورة ؟ ماذا عن أمل ألبان كوسوفا في الاستقلال، والذي لا تستطيع تحقيقه القيادة السياسية بالحل السلمي، والذي لا يستطيع أن يتخلى عنه جيش التحرير الذي يتعرض لضربات شديدة، هل يمكن أن يحدث تخلي عن هذا الهدف وما هي الظروف التي ستجبر على ذلك؟ وهل يمكن أن يجبر هذا الوضع «القوى الكبرى على غض الطرف عن عمليات ميلوسوفيتش لسحق جيش التحرير وذلك لحماية المصالح الاستراتيجية في البلقان؟ ولإضعاف المواقف الألبانية؟

هل تفرض الرغبة في استمرار احتواء الأزمة داخل حدود يوجوسلافيا على مجموعة الاتصال «التعاون» وليس «الصدام» مع ميلوسوفيتش؟ بعبارة أخرى هل سيتغلب الاتجاه القائل- في أوساط غربية - أن تشدد الغرب مع ميلوسوفيتش لم يؤثر على موقف الألبان للتخلي عن هدف الاستقلال بل أعطى فرصة لجيش التحرير لالتقاط الأنفاس والنمو على نحو لن تقبله صربيا ولن تسكت عليه، وأن تشدد الولايات المتحدة ضد ميلوسوفيتش هو الذي يعقد العملية الدبلوماسية لأنه لعبة قوى بين واشنطن وبلجراد؟ أذن هل ستتزايد دبلوماسية الترغيب (إنهاء تعليق عضوية يوغوسلافيا في منظمة الأمن والتعاون الأوروبية، التعاون بين بلجراد

والاتحاد الأوروبي) التي استخدمت من قبل إلى جانب دبلوماسية الترهيب؟ أسئلة عديدة تطرح نفسها وستقدم الإجابة عليها التطورات التي شهدتها المشكلة منذ بداية صيف 98.

- **ثانيا: بين التنازلات الألبانية وتصاعد العنف الصربي وبين أهداف الخيار العسكري ونتائجه**

بدأت هذه المرحلة من قضية كوسوفا مع تحول هام في مسار الجهود الدولية وذلك مع بداية الوساطة الأمريكية المباشرة، ومع بداية تنازلات جوهرية من جانب تيار النضال السلمي الألباني، في نفس الوقت الذي تصاعدت فيه عمليات جيش تحرير كوسوفا وتكررت تصريحاته عن الانجازات التي يحققها، كما تبلور خلال هذه المرحلة التهديد الغربي بالخيار العسكري ضد بلجراد التي اتسع نطاق أعمالها التصفوية والتطهيرية ضد ألبان كوسوفا بحجة مساندتهم لجيش التحرير مما أدى إلى تفاقم الأبعاد الإنسانية للمشكلة فضلا عن تعقد أبعادها السياسية والعسكرية. وكما استطاع ميلوسوفيتش المناورة من قبل ضد تهديد مجموعة الاتصال بفرض عقوبات شديدة فلقد استطاع أيضا أن يناور ضد التهديد بالخيار العسكري من جانب حلف الأطلنطي. ولذا تجدد التساؤل حول مصداقية الإرادة السياسية للقوى الكبرى الغربية اللازمة للتوظيف الفعلي للقوة العسكرية لحماية شعب كوسوفا الألباني من الإبادة ولإيجاد حل لهذه المشكلة التي ظلت تهدد استقرار البلقان برمته، وليس مجرد احتوائها.

بعبارة أخرى، فإن التطورات التي شهدتها الشهور الأربعة من مايو وحتى أغسطس 98، سواء على صعيد الجهود الدولية، أو على صعيد علاقات القوى بين التيارين السلمي والعسكري الألبانيين ومواقفهما المتبادلة حول شروط الحوار وغاياته، أو على صعيد علاقات المواقف الصربية، جميع هذه التطورات تقدم

الكثير من الدلالات حول إشكاليات التصعيد في استخدام أدوات إدارة الصراع (من العقوبات الاقتصادية إلى القوة العسكرية) وآثار هذا التصعيد على مواقف الأطراف المباشرة في الصراع (تنازل أم مناورة) ومدى تحقيق هذا التصعيد لأهداف القوى الأخرى المعنية به (حل الصراع أم احتوائه لمنع اتساعه حتى يتحقق حالة من توازن القوى التي يسمح بفرض حل). وفيما يلي بعض التفصيل التي توضح هذه الدلالات: هذا ويمكن متابعة مسار التفاعلات المتداخلة بين أطراف الصراع وبين القوى الخارجية عبر ثلاث خطوات، من الوساطة الأمريكية وبداية المفاوضات والتصعيد العسكري، وحتى بداية التهديد بالتدخل العسكري وصولًا الذي الفشل في إحراز تقدم بالرغم من هذا التهديد.

1 - وساطة هولبروك والمواقف الألبانية والصربية:

استمرت العمليات العسكرية الصربية على حدود ألبانيا وكوسوفا بهدف إخلاء المنطقة من سكانها وإقامة شريط أمني. ومن ثم تجدد القلق الغربي من امتداد الصراع إلى ألبانيا، ولذا استمرت المحاولات الغربية لطمأنة ألبانيا في نفس الوقت الذي تفاقم تدهور أوضاع اللاجئين الألبانيين على نحو دفع روجوفا إلى الاستنجاد بمنظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة[1]، بدأ هو لبروك المبعوث الأمريكي، الذي عرف بمهندس دايتون، يستعد لبدأ مهمته في كوسوفا. وبدأت هذه المهمة جولتها الأولى في 5/ 10 حيث أجرى هولبروك محادثات مع قادة الأطراف المعنية وتمثلت نتائج هذه المهمة في الإعلان تحت ضغوط أمريكية عن تنازلين أساسيين من جانب روجوفا وفريق المفاوضات الذي شكله برئاسة فهمي أغاني نائب رئيس الاتحاد الديمقراطي لألبان كوسوفا، ترتب عليها ردود فعل جادة من جانب قوى ألبانية أخرى[2]. وأول هذه التنازلات هو عدم وضع

(1) الحياة، 2/ 5/ 1998، 4/ 9/ 1998.

(2) انظر التفاصيل في: الحياة، 11، 13، 15، 16/ 5/ 1998.

المطالبة باستقلال كوسوفا كشرط مسبق للحوار مع الجانب الصربي على رغم أن الاستقلال هو الحل الأفضل للمشكلة بالنسبة للأطراف جميعها. أما التنازل الثاني فهو الاجتماع مع ميلوسوفيتش في بلجراد وهو الاجتماع الذي تم بدون حضور وسيط دولي في 5/15 وجرى فيه الاتفاق على بدء مفاوضات صربية - ألبانية بعد أسبوع في بريشتينا. ولقد رافق روجوفا في هذا الاجتماع عدد من أعضاء الهيئة الاستشارية للتفاوض ورفض البعض الآخر الحضور احتجاجًا على ذهاب روجوفا لمفاوضة الصرب بصورة مهينة. هذا وكانت نتائج اجتماعات روجوفا مع هولبروك قد أثارت اعتراضات حادة من جانب جيش تحرير كوسوفا ومن جانب بعض الأحزاب الألبانية في كوسوفا. ولقد أصدر جيش التحرير - الذي لم تكن القيادة السياسية الألبانية تملك السيطرة عليه بل كان روجوفا قبل أسبوع من اجتماعه مع هولبروك قد صرح[1] عن شكه في وجوده وأنه مجرد دعاية صربية لتبرير العمليات الهجومية ضد كوسوفا - أصدر جيش التحرير بيانًا رفض فيه نتائج أي مفاوضات لا يكون طرفًا مشاركًا فيها مؤكدًا أنه لن يقبل بأي حل لا يحقق الاستقلال التام، بل لقد هدد جيش التحرير روجوفا بالإعدام إذا تنازل عن تثبيت حق الاستقلال. كما أصدر الحزبان الألبانيان: البرلماني، والديمقراطي الاشتراكي، بيانًا أعلنا فيه معارضتهما ذهاب روجوفا إلى بلجراد قبل سحب القوات الصربية الخاصة من كوسوفا.

وإذا كان روجوفا قد تعرض كما تردد لضغوط من الولايات المتحدة، وإذا كان حزب الاتحاد الديموقراطي لألبان كوسوفا الذي يرأسه قد أصدر بيانا عند لقاء روجوفا وميلوسوفيتش يشيد بجهود الولايات المتحدة الأمريكية وإذا كان هذا اللقاء قد اعتبره بعض المراقبين إنجازًا في حد ذاته لأنه ملأ فراغًا دبلوماسيا

(1) الحياة، 2/ 5/ 1998.

خطيرًا قائمًا نظرًا لغياب أي صورة تفاوضية[1]، إلا أنه مما لاشك أنه كان يبقى أمام روجوفا مشوار كبير لإقناع جيش التحرير بمنهج التفاوض والاشتراك فيه.

وبالفعل ففي الوقت الذي أشاد فيه قادة الدول الصناعية الثماني (في اجتماعهم في برمنجهام) باللقاء بين روجوفا وميلوسوفيتش باعتباره خطوة إيجابية أولى[2]، وفي نفس الوقت أيضا الذي شكل فيه الطرفان الصربي والألباني وفديهما في المفاوضات المرتقبة وصرح خلاله روجوفا بأن المفاوضات ستركز في المرحلة الأولى على تهدئة الوضع في كوسوفا وتخفيف التوتر، فلقد تصاعدت المواجهات العسكرية في كوسوفا بصورة ملحوظة على نحو أثر على المفاوضات[3].

أ - **على جانب**: فلقد وسع جيش تحرير كوسوفا من نطاق عملياته العسكرية ضد القوات الصربية وبصورة مستمرة ومتزامنة مع المفاوضات المباشرة. ولقد صرحت مصادر الجيش أن هذه العمليات التي تهدف إلى تحرير مزيد من الأراضي إنما تقدم إنذارًا للمتفاوضين بأن قدرات جيش التحرير على الحسم هي أقوى من أي قرارات يتخذونها. كما حذرت هذه المصادر روجوفا من تقديم تنازل عن مطلب الاستقلال الكامل. ولقد استمرت المعارك العنيفة في وسط الإقليم وغربه طوال مايو98، وأكدت المصادر الألبانية أن القوات الصربية في المنطقة الغربية من كوسوفا في وضع صعب جدًا، وكان الهدف هو قطع الطرق التي تمر قرب المنطقة الحدودية مع ألبانيا وتشكيل أراض حرة لتسهيل الاتصال مع ألبانيا والحصول على الامدادات. وإذا كانت القوات الصربية استمرت في مواجهة هذا التصعيد بتصعيدات عسكرية أخرى ضد المدنيين فإنها لجأت أيضا إلى أسلوب آخر وهو فرض حصار غذائي على كوسوفا كلها سبق فرضه على المناطق التي

(1) The Economist. 1698/5/p29.

(2) الحياة، 18/ 5/ 1998.

(3) انظر التفاصيل في: الحياة، 17، 18، 19، 23، 24، 27، 28، 29/ 5/ 1998.

تشتد فيها العمليات العسكرية الألبانية منذ بداية مايو ولقد تم فرض هذا الحصار في نفس الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات الصربية الألبانية في 5/ 20.

ب – وعلى جانب آخر: وفي ظل هذا المناخ من تصعيد الهجوم المضاد من جيش تحرير كوسوفا بدأت المفاوضات الصربية الألبانية في جولة أولى في 5/ 22 وتم تأجيل الجولة الثانية حتى. مبرر انتظار عودة روجوفا من زيارته للولايات المتحدة. وكان قادة التفاوض يدركون كما صرح فهمي أغاني رئيس الوفد الألباني أن المحادثات ستكون صعبة وطويلة ولكنهم كانوا يأملون في عدم فشلها بفضل مشاركة «الأمريكيين ولأن الحل العسكري غير ممكن». كما كانوا يعترفون بأن قبول هذا التفاوض هو الذي ساعدهم على الحفاظ على تأييد المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة[1]. ولقد تمسك أغاني بحضور المفاوضات بالرغم مما تردد عن أن الحصار الاقتصادي الصربي على كوسوفا سيلحق ضررًا بإجراء المفاوضات وإن كان قد أوضح أن العنف الصربي لا يوفر أجواءً طبيعية للمفاوضات مما يدفع الوفد الألباني إلى الإلحاح في طلب سحب القوات الخاصة من الإقليم[2].

وقد بدأت المفاوضات تحت رعاية أمريكية وبالرغم مما تردد عن التناقض بين مواقف الطرفين حول مستقبل كوسوفا، وبالرغم من استمرار التصعيد العسكري من جانب جيش تحرير كوسوفا، فلقد اعتبرها الوسيط الأمريكي هولبروك " خطوة مهمة إلى الأمام تبعث على الأمل على رغم أنها لم تسفر عن تقدم كبير"[3].

وخلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية[4] – فقد تلقى روجوفا مساندة كبيرة من المسئولين الأمريكيين – وعلى رأسهم كلينتون – لنهجه السلمي في

(1) الحياة، 18/ 5/ 1998.

(2) الحياة، 22/ 5/ 1998.

(3) الحياة، 23، 24/ 5/ 1998.

(4) الحياة، 27، 29، 30، 31/ 5/ 1998.

معالجة مشاكل الإقليم من خلال الحوار مع حكومة بلغراد. وكان روجوفا قد طالب الولايات المتحدة ببذل مزيد من المساعي لمساعدة ألبان كوسوفا والقيام بتحرك عاجل لتخفيف التوتر، كما طالب بزيادة الوجود الأمريكي في المنطقة. ومن ناحية أخرى أفادت مصادر في الحركة الوطنية الألبانية كوسوفا أن روجوفا خلال لقائه مع المسئولين الأمريكيين لن يلح على مطلب الاستقلال الذي يعارضه الأمريكيون وسيقترح وضع إقليم كوسوفا تحت الانتداب الدولي كحل انتقالي من أجل توفير الأجواء لإقناع الألبان بالقبول بحل وسط يقوم على أن يكون الإقليم جمهورية ضمن الاتحاد اليوجوسلافي بحقوق متكافئة مع صربيا والجبل الأسود. هذا وكان الناطق باسم الخارجية الأمريكية قد أعلن أن زعماء كوسوفا قد تعهدوا بمواصلة الحوار مع بلجراد وأن أولبرايت أوضحت لهم موقف الإدارة الأمريكية المؤيد لضرورة تمتع كوسوفا بقدر أكبر من الحكم الذاتي من دون الاستقلال الكامل عن يوغوسلافيا.

ج - **وعلى جانب ثالث:** في حين أعلن روجوفا أن محادثاته في الولايات المتحدة الأمريكية قد وفرت الأمل في وقف أعمال العنف والتوصل إلى السلام في كوسوفا فإن أعمال التصعيد الصربية لم تتوقف في محاولة للحد من تصاعد قوة جيش تحرير كوسوفا.

ولذا لجأت إلى أساليب إضافية تمثلت في قصف المدن والقرى لإرغام سكانها على الفرار إلى ملاجئ إيواء لتجميع الألبان في معسكرات خاصة.

ولقد وصل العنف إلى درجة اعتراف واشنطن أن ما يحدث في كوسوفا هو حملة تطهير عرقية في الجزء الجنوبي الغربي للإقليم (الشريط الحدودي مع ألبانيا[1]. كذلك قطع روجوفا جولة كان يقوم بها في عواصم أوربية ووصف

(1) الحياة، 4/ 6/ 1998.

الوضع في الإقليم بأنه خطير جدًا ومأساوي[1]. وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه جيش تحرير كوسوفا أنه يتحكم بأكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر مربع تضم نحو 250 قرية يسكنها أكثر من 750 ألف نسمة[2]، فلقد رفض الوفد الألباني المشاركة في الجولة الثانية من المفاوضات التي كانت مقررة مع وفد بلغراد وذلك بسبب استمرار عنف القوات الصربية في المناطق الغربية والجنوبية من كوسوفا وتصاعد مشكلة اللاجئين[3]. هذا وكانت السلطات اليوغوسلافية قد استمرت في تأكيد عزمها على إنهاء وجود المقاتلين الألبان في مناطق كوسوفا الحدودية مع ألبانيا وصولًا إلى إقامة حزام أمني على الرغم من التنديد الدولي وتحذيره. ولذا فإن كوفي عنان قد ندد بهذه الجولة من العنف في كوسوفا مشبها إياها بعمليات التطهير العرقي في البوسنة[4].

2 - الجولة الأولى من تصاعد التهديد بالخيار العسكري: من أين وإلى أين؟:

لم يكف حلف الأطلنطي منذ انفجار العنف في كوسوفا مع بداية عام 98 عن التعبير عن قلقه من خطورة الوضع في البلقان برمته، وحملت الكثير من تصريحات الأمين العام للحلف الصرب مسئولية هذه الخطورة.

ولكن تركزت الأضواء خلال شهري مايو ويونية 1998 على دور الحلف والخيار العسكري في مواجهة استمرار العنف في كوسوفا.

ولقد تجسد هذا الدور في محورين أساسين:

- **أ - المحور الأول منع امتداد الصراع في كوسوفا إلى الدول المجاورة:**

وهو الأمر الذي سبق ورأينا كيف اتخذت حياله إجراءات أخرى.ولكن مع

(1) الحياة، 6/ 6/ 1998.

(2) الحياة، 5/ 6/ 1998.

(3) الحياة، 6/ 6/ 1998.

(4) الحياة، 7/ 6/ 1998.

تصاعد العمليات العسكرية الصربية والألبانية في منطقة الحدود مع ألبانيا – كما رأينا – تجددت المخاوف من اتساع نطاق الحرب وامتدادها إلى ألبانيا. ولذا فإلى جانب استمرار الحلف في تقديم المعلومات والخبراء إلى ألبانيا لتتمكن من مراقبة حدودها وحمايتها، انتقل الحلف إلى إجراء آخر وهو تنفيذ مناورات عسكرية بالتعاون مع قوات من ألبانيا ومقدونيا، والاستعداد لإرسال مجموعة من الخبراء إلى المنطقة الحدودية للمساعدة على تثبيت الاستقرار، ووضع خطط لنشر قوات للردع بحلول نهاية شهر يونية. هذا ولقد طالب البرلمان الألباني بنشر قوات تابعة للحلف في أراضي كوسوفا أيضا وليس في المناطق الحدودية لألبانيا فقط. وإذا كانت روسيا قد أعربت عن تأييدها لتدريب الحلف لقوات ألبانيا ومقدونيا إلا أنها بينت ضرورة الحصول على موافقة مجلس الأمن لإرسال قوة تابعة للحلف إلى المنطقة. واستمر الحلف ولمدة ما يقرب من الشهر في تنفيذ هذه الاستعدادات التي أقرها لمنع اتساع نطاق العنف إلى دول أخرى[1]. وبالفعل جرت المناورات المشتركة وبكثافة في 14 يونية 1998 ولكن لم يتحرك الحلف لوقف العنف الذي يجري ضد شعب كوسوفا واكتفى بالتهديد عن بعد.

- **ب – المحور الثاني: التهديد بالتدخل العسكري في كوسوفا:**

بعد أن لوحت الولايات المتحدة من قبل ولكن بصورة متباعدة وغير حاسمة – بالخيار العسكري استحضرت الدبلوماسية الغربية هذا التهديد مرة أخرى ولكن بدرجة أكثر وضوحًا وأكثر قوة. ولكن أحاط به – كما أحاط بنظيره خلال حرب البوسنة – مجموعة من الإشكاليات التي حدت من فاعلية تأثيره على المواقف الصربية، فلم يذعن ميلوسوفيتش للتهديد ولم يوقف العنف ولم يسحب قواته كشرط لعودة المفاوضات ولم يقدم إلا تنازلات شكلية ليست إلا من قبيل المناورات المعهودة منه: كيف؟

(1) الحياة، 13، 28، 29، 30/ 5/ 1998.

فمن ناحية: تكررت التهديدات البريطانية والفرنسية والألمانية والأمريكية بالتدخل العسكري وتشديد العقوبات الاقتصادية ضد بلجراد نظرًا لتصعيد القصف المدفعي للقرى الألبانية ونظرًا لحملات التطهير للمدنيين. فإلى جانب فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لعقوبات اقتصادية جديدة ضد بلجراد بدأ تلويح بريطانيا التي ترأس الاتحاد الأوروبي بأن الوجود العسكري لحلف الأطلنطي في كوسوفا هو من أهم البدائل المطروحة، وبأن الرئيس الأمريكي قد فوض الحلف لوضع خطة لاتخاذ إجراء عسكري محتمل لمنع وقوع عمليات تطهير عرقي ضد الألبان في الإقليم، كما هدد شيراك خلال زيارة روجوفا لباريس في منتصف يونية بضرورة استخدام كل وسائل الضغط بما فيها الوسائل العسكرية.كما بدأ وزراء دفاع الحلف في عقد اجتماعاتهم للنظر في الخيارات العسكرية المتاحة لوقف القتال في كوسوفا ولبدء التداول في مجلس الأمن في شkأن أن اااااااااااأن مشروع قرار بريطاني باتخاذ إجراءات عسكرية لمعالجة الوضع في كوسوفا[1].

وفي الوقت نفسه طورت مجموعة الاتصال من نهجها حيث اتجهت في اجتماعاتها المتزامنة مع اجتماعات حلف الأطلسي إلى تحديد موعد نهائي لوقف العنف واستئناف المفاوضات من أجل حكم ذاتي وتمكين النازحين من العودة إلى ديارهم وإلا سيكون اللجوء إلى إجراءات قسرية.

والملاحظ أن التهديدات باستخدام القوة العسكرية قد أحاط بها أمران أحدهما: التعبير عن الرغبة في عدم اللجوء إلى استخدام القوة إلا بعد استنفاد السبل الأخرى، وأنه يمكن تجنب التدخل العسكري الغربي إذا سحب ميلوسوفيتش قواته من كوسوفا على نحو يساعد على حل سياسي، وثانيهما توجيه رسالة لألبان كوسوفا - كما جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكي بأن لا يخطئوا الاعتقاد بأن التدخل العسكري من جانب الحلف يعني تأييد مساعيهم من أجل

(1) الحياة، 10، 11، 15،14/ 6/ 1998.

الاستقلال. كما حذرت مجموعة الاتصال في اجتماعها في لندن – الذي حضره روجوفا في 12/ 6/ 98 – من مغبة الاستناد إلى التحضيرات الأطلسية من أجل تصعيد عملياتهم ضد القوات الصربية. ولذا[1] فإن حلف شمال الأطلسي حذر ميلوسوفيتش بأنه لن يكتفي بالمناورات الجوية التي أجراها في ألبانيا ومقدونيا في 14، 15/ 6، وأن هذه المناورات – وفقا لوزير الدفاع الألماني – والتي تظهر قوة وقدرة الحلف على الرد ليست إلا إنذارًا جديدًا واضحًا[2]، كما صرح أمين عام الحلف – خلال إجراء المناورات – بأن الحلف مستعد لاستخدام القوة في كوسوفا إذا اقتضى الأمر.

ومن ناحية أخرى: ظهر الاختلاف العلني بين مواقف القوى الكبرى حول شرط الخيار العسكري. ولكن تركت القوى الغربية روسيا تمارس دورًا سياسيا لعله يقدم مبررًا جديدًا لعدم تنفيذ التهديدات المتكررة باللجوء إلى القوة العسكرية:

وكان وزير الدفاع الأمريكي قد أعلن أن الأطلسي ليس في حاجة إلى موافقة مجلس الأمن الدولي على أي تحرك عسكري له في كوسوفا، فهو ليس مجبرًا على أن يستمد سلطة من الأمم المتحدة في كل مرة بل يجب أن يتمكن من اتخاذ قراراته الخاصة. وكانت الولايات المتحدة تحاول بهذا الموقف الالتفاف حول التلويح الروسي بالفيتو، حيث اشترطت روسيا موافقة مجلس الأمن على أي تدخل عسكري للحلف في المنطقة، وهو التدخل الذي كانت ترفضه دائما انطلاقا من موقفها الثابت باعتبارها قضية كوسوفا شأنًا داخليا يوغوسلافيًا. وبين الموقفين الروسي والأمريكي كان موقف الاتحاد الأوروبي. فبعد أن أعلن القادة الأوربيون على هامش القمة الأوروبية المنعقدة في كارديف في بريطانيا أن أي تدخل عسكري في كوسوفا في حاجة لتفويض من الأمم المتحدة، أعلن أيضا وزراء دفاع فرنسا

(1) الحياة، 12/ 6/ 98، 13/ 6/ 1998.

(2) الحياة، 14/ 6/ 1998.

وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا التي كونت أوروفو (قوة التدخل الأوربية السريعة(. وذلك في اجتماعهم في مايوركافي 98/ 6/ 20 بضرورة موافقة مجلس الأمن الدولي على أي عمل عسكري ضد يوغوسلافيا[1].

ومع تزايد الاتصالات المباشرة بين كلينتون وروسيا لتدعيم التشاور بينهما حول كوسوفا جاءت مبادرة يلتسين بدعوة ميلوسوفيتش إلى موسكو في 16،15 يونية للبحث في الوضع الخطير في كوسوفا، وذلك في نفس الوقت الذي جرت فيه مناورات الحلف. ولقد رأت بعض الدوائر في هذه الدعوة وسيلة لاستخدام روسيا مالها من نفوذ لدى بلجراد لاحتواء مخاطر الصراع في كوسوفا، كما رأت فيها دوائر أخرى تصديا من جانب روسيا لمحاولة الغرب التهديد باللجوء إلى القوة العسكرية وتأكيدًا أنها ستتوسط مع الصرب لتلبية مطالب الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. هذا ولقد عبر وزير الخارجية الروسي عن هذا المعنى إلى جانب إعلان معارضته الإجراءات حول الخيارات العسكرية المتاحة (فرض حظر على الطائرات العسكرية الصربية فوق كوسوفا، إجبار الصرب على سحب قواتهم الخاصة من كوسوفا)[2]. ولقد رحبت دوائر غربية بهذا اللقاء على أساس أن جهود روسيا تعتبر جهودًا رئيسية في محاولة تجنب الحل العسكري ولأن روسيا شريكا لا غنى عنه في عملية البحث عن السلام في المنطقة[3].

وإذا كانت التصريحات السابقة بمثابة مؤشرات عن اتجاه جديد للجهود الدولية نحو درجة أكبر من التنسيق الروسي الأمريكي قد يعكس ميلًا أكثر نحو بلجراد على حساب ألبان كوسوفا، إلا أن رئيس الوزراء الفرنسي جوسبان قد صرح – خلال زيارته للولايات المتحدة في 19 يونية 1998 أنه يتفق مع كلينتون على أن روسيا تواجه معضلة

(1) الحياة، 14، 21/ 6/ 1998.

(2) الحياة، 12، 13/ 6/ 1998.

(3) تصريحات وزراء دفاع فرنسا والبرتغال وإيطاليا وأسبانيا في مايوركا في: 20/ 6/ 1998.

بين حاجتها للتعاون مع الغرب من أجل ضمان استمرار المساعدات الاقتصادية والمالية الغربية وبين حاجتها لاستمرار التضامن مع حلفائها التقليديين الصرب[1].

ولقد أسفر اللقاء عن تعهدات ميلوسوفيتش بشأن عودة اللاجئين والمراقبين الدوليين واستئناف الحوار. وفي حين اعتبر الغرب اتفاق موسكو غير كاف فإن موسكو اعتبرته اختراقًا ووصفته بأنه أفضل ما يمكن التوصل إليه حاليًا؛ ولذا صرحت أولبرايت بأن الولايات المتحدة ستراقب الوضع عن كثب لترى ما إذا كان ما تعهد به ميلوسوفيتش سيجري تنفيذه[2]. ويجدر الإشارة أن المسلك الغربي بعد ذلك - كما سنرى في الجزئية التالية - قد عكس نفس المنطق الروسي وهو نفس المنطق الصربي حول شروط الانسحاب الصربي من الإقليم، وهي رفض الانسحاب قبل وقف ما سمي "النشاطات الإرهابية». حيث أن اتفاق موسكو ربط بين سحب وحدات الأمن اليوغسلافية بشكل متزامن مع التقدم في وقف النشاطات الإرهابية.

ومن ناحية ثالثة: كان لأطراف الصراع مواقفهم من هذا الخيار كما كان لنتائج التهديد بهذا الخيار آثارها أيضا على مواقف هذه الأطراف نفسها.

ففي نفس الوقت الذي كان روجوفا - بعد زيارته للولايات المتحدة يقوم بجولة في العواصم الأوروبية ويحضر اجتماع مجموعة الاتصال في لندن داعيا لتدخل خارجي لحماية شعب كوسوفا ومتلقيا المساندة لنهجه السلمي على شريطة ألا يتمسك بفكرة الاستقلال التي ظلت تؤكد القوى الغربية رفضها لها، وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه مركز الإعلام الألباني في كوسوفا عن ترحيبه بإشارات الحلف وعن أمله أن ينفذ الحلف ما أعلنه لوقف عنف القوات الصربية،

(1) Harry Dunphy: Clinton. Jospin Discuss Kosovo.A.P. 191998/6/ Http: //Daily news. Yahoo.com

(2) الحياة، 18/ 6/ 1998.

فإن ميلوسوفيتش يستمر في اتهاماته للغرب بمساندة إرهابيي كوسوفا الذين يريدون تحطيم يوغوسلافيا، ويستمر في الإعلان عن تحقيقه انتصارات على هؤلاء الإرهابيين. وحين تصاعدت التهديدات العسكرية ضد بلجراد اشتد ساعد الأوساط المتطرفة في بلغراد التي هددت بالتصدي لأية محاولة أطلسية لتجاوز الحدود الصربية، واتهمت هذه الأوساط تهديدات الحلف بأنها تشجيع للانفصاليين الإرهابيين الألبان وإرغام صربيا على التخلي عن كوسوفا. ومن ثم صعدت القوات الصربية هجماتها بالمدفعية والصواريخ على المدن والقرى الألبانية معربة بدورها عن تحديها للمناورات التي يجريها الحلف ومرسلة برسالة ذات مغزى قبل لقاء موسكو.

ولذا لم يكن من المستغرب أن تجمع القيادات العسكرية والسياسية لألبان كوسوفا على أن نتائج لقاء موسكو لم يأت بجديد لأن اتفاق موسكو - وفق أحد مصادر جيش التحرير - تجاهل أسباب العنف الراهن الناتج عن وجود قوات الجيش والشرطة والميلشيات الصربية في كوسوفا - ومن ثم كان لابد من رفض دخول القيادة السياسية في مفاوضات جديدة. هذا وكان فهمي أغاني رئيس الوفد الألباني قد وصف الاتفاق بأنه يخلو من الجدية لأن المشكلة ليست في إجراء المفاوضات التي تعهد بها مجددًا ميلوسوفيتش وإنما في تنفيذ شروط مجموعة الاتصال من أجل تهيئة الأجواء المناسبة للمفاوضات وهي: سحب القوات الصربية ودخول مراقبين دوليين وفرق الإغاثة وهي أمور تجاهلها اتفاق موسكو[1]. ولهذا كله يمكن القول إن لقاء موسكو لم يكن إلا بمثابة مناورة أخرى صربية لتجاوز التهديد العسكري في حينه. ومن ثم استمرت امتدادات المناورة عدة شهور تالية قبل أن يتجدد التهديد العسكري مرة ثانية في خريف 1998 فكيف كانت الأوضاع إذًا خلال شهور صيف 98 عقب سكون عاصفة التهديدات العسكرية بدون نتائج حاسمة؟

(1) الحياة، 13،11، 15، 19،18،17،16/ 6/ 1998.

3 – ماذا بعد تهديدات الحلف ومناوراته منحى جديد للوساطة الأمريكية وللعلاقة بين القوى الألبانية؟ وفرصة أخرى للصرب لتعديل ميزان القوى على أرض المعارك؟

مع نهاية يونية بدأت تتضح ملامح صور جديدة عن العلاقة بين التيار السلمي والتيار العسكري في صفوف ألبان كوسوفا. ولعل الدلالات التي أفصحت عنها محدودية نتائج الضغوط الخارجية على الصرب، بالمقارنة بنظائرها على الألبان، كانت وراء تحرك ألبان كوسوفا نحو محاولة توحيد الصفوف وصياغة استراتيجية جديدة لمواجهة ليس الصرب فقط ولكن القوى الغربية أيضًا. ولقد ظلت هذه القوى تنتظر إذعان ميلوسوفيتش لمطالبها دون فائدة ودون تنفيذ لتهديداتها المسبقة ضده، كيف؟

فبدلا من تصعيد التهديد العسكري أو التحرك خطوة للأمام نحو تنفيذه حيث لم يتوقف العنف الصربي، نجد استجابات مختلفة تراوحت ما بين الدعوة للانتظار حتى يتحقق تقدم نحو تنفيذ الوعود بالانسحاب وبدء مفاوضات، وما بين التلويح بأن استمرار هجمات جيش تحرير كوسوفا هي التي تفجر العنف الصربي، وما بين استمرار التذكرة بأن الخيار العسكري مازال قائما إذا لم يحدث تقدم. ولذا عاد هولبروك إلى نشاطه مقترنا هذه المرة بوساطة روسية أيضا، مما كان يفصح عن اتجاه أكبر للتنسيق بين الولايات المتحدة وروسيا حول البلقان.

حيث تركزت الجهود والمساعي الدولية في صيف 98 على عاتق الطرفين الأمريكي والروسي. وأمام استمرار تشدد الشروط الصربية لوقف العنف، وأمام رفض القيادة السياسية الألبانية العودة للمفاوضات قبل الانسحاب الصربي، وأمام عدم توافر الإرادة اللازمة لتنفيذ تهديدات الحلف كان لابد وأن تتجه الجهود الأمريكية وجهة جديدة ليس نحو القيادة السياسية لروجوفا لتأمين استمرار نهجه أو للضغط عليه

للتخلي نهائيا عن خيار الاستقلال، ولكن هذه المرة نحو جيش تحرير كوسوفا. ومن ثم بدأت مجموعة من التطورات التي بينت كيف أن المعادلة بين التيارين الأساسيين في كوسوفا قد بدأت في التغير نظرًا للوزن الذي حققه جيش تحرير كوسوفا في لعبة القوى مع الصرب ونظراً لما آل إليه وضعه في استراتيجية القوى الكبرى تجاه الصراع.

فبعد أن كانت التساؤلات تدور في يناير 98 حول حقيقة وجود جيش التحرير من عدمه وهل هو دعاية من ابتداع الصرب لتبرير ضرباتهم، وبعد أن كانت القيادة السياسية الألبانية تنكر وجوده كجيش لحكومة كوسوفا، وبعد أن كانت الأجواء مركزة على مسار المقاومة السلمية بقيادة روجوفا تغير الوضع بعد عدة أشهر وتعددت المؤشرات على هذا:

ا- **من ناحية**: واتفاقًا مع المنطق الروسي والمنطق الصربي الداعيان للتزامن بين وقف الأنشطة الإرهابية للانفصاليين «وبين انسحاب القوات الصربية من كوسوفا، فلقد حذرت الولايات المتحدة على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية جيش التحرير من تصعيد هجماته على الصرب على اعتبار أن مثل هذا الهجوم من شأنه أن يحفز انفجار العنف الصربي من جديد، لأنه سيعطي ميلوسوفيتش حجة إضافية لقتل مزيد من الألبان. كما أشار المبعوث الأمريكي في البلقان إلى عواقب اشتراك عناصر راديكالية إسلامية من إيران وأفغانستان في القتال لأن مثل هذا التورط - في حالة حدوثه - سينال من القضية السلمية لكوسوفا[1]. ولقد تكرر التحذير - ولكن بصيغة أخرى على لسان المبعوث الروسي في البلقان حيث قال «إن جيش تحرير كوسوفا يعرقل عملية السلام ويمنع الرئيس سلوبودان ميلوسوفيتش من سحب القوات العسكرية الصربية من كوسوفو»[2].

بعبارة أخرى وجدت القوتان الكبرتان في جيش التحرير طرفًا يلقيان عليه

(1) نقلا عن وكالة رويتر 19/ 6/ 98 في: http: / /news.Lycos.com

(2) الحياة، 24/ 6/ 1998.

مسئولية استمرار تدهور الوضع ومن ثم يسعيان للضغط عليه لوقف عملياته العسكرية من أجل اختبار نوايا بلغراد، وذلك كما جاء في تصريح هولبروك عن لقائه بقائدي جيش التحرير في 22/ 6/ 98.وهو اللقاء الذي قالت واشنطن أنه تم مصادفة خلال جولة هولبروك والذي انتقدته صربيا على أساس أنه يشجع «الأعمال الإرهابية»[1]. وفي نفس الوقت استمر حصار روجوفا والضغط عليه للتخلي عن هدف الاستقلال. ومن هنا كان مغزى دعوته لحضور اجتماع مجلس حلف الأطلسي في 24 /6 للبحث في احتمالات تدخل قوات الحلف، في نفس الوقت الذي تصاعد فيه تأكيد القوى الكبرى الغربية على رفض استقلال كوسوفا. فلقد طلب منه أمين عام الحلف استئناف المفاوضات مع حكومة بلغراد فوراً كما أبلغه أن المجتمع الدولي لا يؤيد استقلال كوسوفا. ومن هنا أيضا كان مغزى مطالبة هولبروك روجوفا بممارسة ضغوط فاعلة على جيش تحرير كوسوفا لوقف عملياته المسلحة وفي المقابل لم تحصل الدول الغربية من ميلوسوفيتش إلا على موافقة على تشكيل فريق من المراقبين الدوليين في كوسوفا[2].

وبالرغم من استمرار العمليات العسكرية المتبادلة بين الطرفين الصربي والألباني، ومع اقترابها من بريشتينا، وبالرغم من استمرار التلويح بعدم استبعاد الخيار العسكري، وفرض عقوبات إضافية هزيلة (منع الاتحاد الأوروبي طيران الخطوط اليوجوسلافية إلى دول الاتحاد) إلا أن الاتجاه الواضح في التصريحات الغربية كان ذلك الذي ظل يحمل المقاومة الألبانية جانبا من مسئولية استمرار العنف في كوسوفا على رغم أن تصاعد المواجهات يعود إلى عدم التزام حكومة بلغراد القرارات الدولية خصوصًا ما يتعلق بسحب قواتها. كما استمر الضغط على القيادتين السياسية والعسكرية لألبان كوسوفا لوقف عمليات المقاتلين الألبان

(1) الحياة، 26، 27، 28/ 6/ 1998.

(2) الحياة، 25/ 6/ 1998.

لتجنب إعطاء القوات الصربية ذرائع للهجوم[1]. ولقد شارك الصرب في نشر الصورة عن تعاظم نفوذ جيش التحرير. ففي رسالة من زعيم صرب كوسوفا إلى ميلوسوفيتش قال «إن السلطات الصربية فقدت ما لا يقل عن 40 ٪ من أراضي كوسوفا ولذا ينبغي الإسراع في معالجة الحال قبل أن يقتحم الانفصاليون بريشتينا ذاتها»[2]. كذلك شارك جيش التحرير ذاته في تأكيد هذه الصورة عن ما آل إليه وزنه، فلقد أعلن الناطق باسم جيش التحرير قرب منتصف يوليه أن جيش التحرير سيصل قريبًا إلى بريشتينا، وأن الوضع يتطور في شكل إيجابي بالنسبة لهم سواء في مهام الدفاع أو في السيطرة على أهداف استراتيجية أخرى[3].

ب – ومن ناحية أخرى: وإن استمرت تصريحات المتحدث باسم جيش تحرير كوسوفا تؤكد على هدف الاستقلال إلا أنها بدأت تبرز منحى آخر[4] هو استعدادها للدخول في مفاوضات من أجل السلام بحضور الأمريكيين وضمانتهم مع قبول تولي حلف الأطلسي إنهاء المشكلة من خلال توليه السلطة على كل أرض كوسوفا. ولقد ظهر هذا المنحى – في هذه المرحلة منذ نهاية يونية – في ظل استعراض كبير للقوة. فإلى جانب التصريحات عن الإنجازات العسكرية أشار المتحدث إلى أن حجم الجيش وصل إلى 30 ألف جندي نظامي إلى إمكان استدعاء 300 ألف آخرين عند الضرورة ولكن نفى أيضا وجود مقاتلين أوروبيين أجانب في صفوفه. بعبارة أخرى وكما – يتضح من هذا التصريح فإن جيش التحرير أخذ يرى أنه بعد أن فشل أسلوب القادة السياسيين من أجل السلام فإن الواقع الآن يفرض أن يكون التحادث مع قادة جيش التحرير.

(1) الحياة، 1/ 7/ 1998.

(2) الحياة، 28/ 6/ 1998.

(3) الحياة، 13/ 7/ 1998.

(4) الحياة، 19/ 6/ 1998.

وإذا كان سلوك الولايات المتحدة - السابق شرحه - تجاه الجيش يعكس اعترافًا بوزن هذا الجيش وما أضحى له من تأثير على مسار الأزمة إلا أن متابعة التطورات خلال شهري يولية وأغسطس لتبين لنا كيف جرى التعامل الدولي والصربي لاحتواء تأثير هذا المتغير بعيدًا عن هدف الاستقلال أو حتى بداية المفاوضات من صنع قوة ألبانية. ونستطيع بهذا الصدد أن نورد ما يلي:

1 - استمر التصاعد في نبرة رفض القوى الكبرى لاستقلال كوسوفا على اعتبار ما سيترتب عليه من اختلال التوازن في البلقان برمته حيث سيكون هذا الاستقلال خطوة نحو ما يسمى "ألبانيا الكبرى". وإذا كان المتحدث باسم جيش التحرير قد أوضح في أكثر من مرة[1] أن هدف الجيش أن يكون نواة لجيش ألباني موحد ومن أجل إقامة دولة للأمة الألبانية تضم إلى جانب ألبانيا وكوسوفا المناطق التي يشكل الألبان غالبية سكانها في مقدونيا والجبل الأسود، فإن التصريحات الغربية (طوال يولية) وخاصة من جانب هولبروك أبرزت كيف أن هدف ألبانيا الكبرى مرفوض ولن يسمح به لأن من شأنه أن يؤدي إلى فوضى في أنحاء البلقان حيث يتسبب في حرب شاملة وكذلك في إعادة ترسيم الحدود في جنوب شرقي أوروبا.

ولذا استمر التنسيق الأمريكي - الروسي من أجل دفع فرص إعادة بدء التفاوض حول حكم ذاتي لكوسوفا بضمانات أمريكية روسية من ناحية كما استمر الاهتمام باحتواء الأوضاع في ألبانيا وعدم تفجرها تحت ضغوط مساندة شعب كوسوفا وخاصة مع استمرار الاتهامات الصربية لألبانيا بتقديم الدعم لمقاتلي كوسوفا.

2 - وفي الوقت نفسه الذي تركزت فيه مباحثات الوسيطين الأمريكي والروسي على جمع شمل الزعامات الألبانية من أجل إبراز جبهة ألبانية متحدة يمكنها قيادة المفاوضات مع حكومة بلجراد وتكفل تنفيذ ما يتم التوصل للاتفاق

---

(1) الحياة، 19/ 6/ 98، 6/ 7/ 1998.

عليه[1]، توالت الضغوط على القوى السياسية والعسكرية لجيش التحرير:

- فلقد أعلنت روسيا معارضتها اشتراك قادة المقاتلين الألبان مباشرة في المفاوضات مع حكومة بلجراد[2].
- دعت مجموعة الاتصال في بيان صدر عن اجتماعهم في بون إلى الكف فورًا عن دعم ألبان كوسوفا خارج حدود جمهورية يوغوسلافيا بالمال والسلاح والتدريب العسكري. ولكن من ناحية أخرى فإن المجموعة التي اجتمعت للبحث في رد مشترك على ظهور" جيش تحرير كوسوفا طرفًا لا يمكن تجاهله في البحث عن تسوية للأزمة قد تضمن بيانها أيضا الإشارة إلى أن وفد ألبان كوسوفا في المحادثات يجب أن يكونوا ممثلين تمامًا» لشعبهم»[3]، مما يعني إشارة ضمنية إلى جيش التحرير.
- دعى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي طرفي النزاع في كوسوفا إلى إلقاء السلاح والدخول في المفاوضات وشددوا على ضرورة اتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة ضد أي جانب يعرقل إحراز تقدم باتجاه تحقيق السلام، كما دعوا إلى توحيد صفوف ألبان كوسوفا واتخاذهم موقف مشترك من أجل إيجاد تسوية سلمية. بعبارة أخرى لم يعد العنف المقصود والمدان في التصريحات الغربية هو العنف الصربي فقط ولكن أيضا «عنف جيش تحرير كوسوفا.
- ولم يقتصر الأمر على مجرد الإدانة فقط ولكن امتدت إلى ضغوط شديدة من الإدارة الأمريكية ضد ألبان كوسوفا وتهديدها بقطع طرق إمدادات جيش التحرير عبر ألبانيا. كما امتد الأمر إلى سكوت الغرب وصمته عن

(1) الحياة، 6/ 7/ 1998.

(2) الحياة، 2/ 7/ 1998.

(3) الحياة، 9/ 7/ 1998.

الهجمات الصربية المضادة على معاقل جيش التحرير قرب الحدود الألبانية وعن توسيع الحزام الأمني الحدودي في كوسوفا داخل ألبانيا. بعبارة أخرى قدمت الولايات المتحدة ضوءًا أخضر لميلوسوفيتش لإرغام جيش التحرير على وقف القتال مقابل قبوله الخطة - الأمريكية الروسية من أجل الحكم الذاتي.

وبالفعل فلقد تعاقبت الأنباء طوال يولية وأغسطس عن إنجازات الهجوم الواسع الصربي المضاد على معاقل الجيش في وسط الإقليم وغربه، وعن استعادة الصرب للكثير من هذه المواقع التي سبق وسيطر عليها الجيش حيث لم يعد الأخير يسيطر إلا على 10 ٪ فقط من أراضي كوسوفا. ولقد ترتب على هذه الحملة الصربية الضخمة تفاقم مشكلة اللاجئين والنازحين وانتهاكات حقوق الإنسان وفي نفس الوقت الذي تكثفت فيه ضغوط الولايات المتحدة وأوروبا - وكذلك تركيا على القيادات السياسية والعسكرية لألبان كوسوفا للقبول بوقف النار الفوري والدخول في مفاوضات لم يتحرك الغرب بتهديدات جديدة - اقتصادية أوعسكرية - ضد صربيا لوقف حملتها العسكرية الممتدة تاركين لها الفرصة لإعادة تشكيل توازن القوى العسكرية على نحو يفرض بدء المفاوضات[1]. بعبارة أخرى، كان توفير البيئة المناسبة للتفاوض هو الهدف وليس حماية شعب كوسوفا من الإبادة والتهجير: فلقد تفاقمت مآساة هذا الشعب في ظل التصعيد العسكري.

ومن ناحية ثالثة، وفي نفس الوقت الذي أضحت الولايات المتحدة وأوروبا تريان فيه أن المفاوضات قد أوشكت، حيث أعلن ميلوسوفيتش في 7/ 31 للمبعوث الأوروبي أن الحملة الصربية العسكرية قد انتهت وأنه يريد أن تبدأ المفوضات في أسرع وقت حول حكم ذاتي، وحيث أشارت مصادر أمريكية أن ما تكبده جيش التحرير من خسائر سيجعل قادته أكثر استعدادًا للتفاوض حول حكم ذاتي، في هذا

(1) انظر: الحياة، 1/ 29،28،27،26،25،24،17،3/ 7/ 1998. وانظر 19،17،5/ 8/ 1998.

السياق الضاغط أخذ المنحنى الجديد الذي كان قد بدأه روجوفا والقيادة السياسية نحو جيش التحرير منذ منتصف يولية في التبلور ليثمر عن دعوة جيش التحرير للمشاركة في التفاوض. ذلك أنه بعد أن ظل روجوفا ينكر وجود جيش التحرير وبعد أن اعترف بأنه لا سيطرة للقيادة السياسية عليه، وبعد أن كانت الصورة العلنية عن قادة الجيش وتنظيمه وجناحه السياسي وعلاقته بالأحزاب السياسية غير واضحة، وبعد أن أضحى آدم ديمش رئيس الحزب البرلماني الألباني المعارض لروجوفا بمثابة ممثل الجناح السياسي للجيش، بدأت القيادة السياسية تتجه نحو التيار العسكري للمقاومة، فلقد أعلن بويار بوكوش - رئيس حكومة كوسوفا في المنفى[1] - أنه يجب وضع جيش التحرير تحت السيطرة السياسية حتى يصبح أكثر فعالية. وفي منتصف يولية أعلن نائب رئيس حزب الاتحاد الديموقراطي لألبان كوسوفا الذي يرأسه روجوفا أن الحزب يعترف بوجود وشرعية جيش تحرير كوسوفا الذي أصبح عنصرًا سياسياً وعسكرياً مهماً في تطورات الأحداث بالمنطقة حيث يسيطر على ثلث الإقليم ويستمر في أعماله النضالية.

وحين جاء دور التفاوض من جديد - بعد أن أدت الأسلحة وظيفتها وبعد أن راقب حلف الأطلنطي الساحة وهي تستعد لجولة جديدة من التفاوض في ظل توازن قوى مختل، لم يعد لجيش التحرير فيه وزنه السابق - وحين كان روجوفا يعد وفداً للمفاوضات حول حكم ذاتي، وبعد أن أعلن جيش التحرير استعداده للتفاوض بشرط انسحاب القوات الصربية، أعلنت مصادر قيادية ألبانية[2] أن هناك اتجاه لتشكيل حكومة لإقليم كوسوفا يشارك فيها جيش التحرير لأن مشاركة

(1) نقلا عن:

Paul Geitner: Kosovo leader Struggles to be Heard (A.P.): http://dailynews . Yahoo.com

(2) الحياة، 29/ 7/ 1998.

الجيش ضرورية لجمع كلمة الألبان السياسيين والعسكريين وتقوية موقفهم سواء على المستوى الدولي أو في التفاوض مع حكومة بلجراد. حقيقة لم يعلن روجوفا صراحة أن الوفد الذي يسعى لتشكيله برئاسته للتفاوض على أساس خطة أمريكية سيتضمن جيش التحرير إلا أن هذا المنحى كان يعني أن روجوفا أراد أن يمسك العصا من المنتصف بحيث يوظف ورقة الجيش لمساندة ورقة التفاوض ولكن دون الوصول – في مساندة الخيار العسكري – إلى حد يفقد معه القدر القائم من مساندة القوى الكبرى لحق الشعب الألباني في حكم ذاتي، إلا أن المتحدث باسم الجيش صرح[1] بأنه لن يرضخ للضغوط التي تريده أن يشترك في حكومة روجوفا ولن يقبلوا خطة التفاوض وفي نفس الوقت الذي استمرت فيه مفاوضات الوسيط الأمريكي مع الجانبين الصربي والألباني ظل فهمي أغاني كبير المفاوضين الألبان يرفض استئناف المفاوضات لأن بلجراد لم تلب الشرطين الأساسيين وهما وقف أعمال العنف حيال السكان المدنيين وسحب الوحدات المقاتلة الصربية[2].

وهكذا ومع قرب انتهاء صيف 1998 كانت الأسئلة الدائرة حول الوضع في كوسوفا تتلخص كالآتي:

1 – هل الخسائر التي تحملها جيش التحرير ستتغلب على استمرار رفضه للتفاوض؟ وما أثر الاختلافات بين الأحزاب السياسية الألبانية وبينها وبين الجناح العسكري وبين صفوف الجناح العسكري ذاته ؟ هل يمكن لروجوفا أن يحقق السيطرة السياسية على جيش التحرير على أساس أن توحيد الجبهة ضروري للنجاح في أي مفاوضات؟

2 – هل سيقبل الصرب الانسحاب من الإقليم ووقف العنف كشرط لبداية مفاوضات حول الخطة الأمريكية عن الحكم الذاتي أم سيحتاجون ممارسة

(1) الحياة، 30/ 7/ 1998.

(2) الحياة، 19/ 8/ 1998.

ضغوط دولية أكثر فعالية عليهم لوقف العنف في الإقليم؟

3 - ماذا بعد أن غض الغرب الطرف عن الحملة الصربية العنيفة ضد معاقل جيش التحرير؟ وماذا بعد أن هدد الناتو في بداية الصيف بضربة لم تتحقق؟ ألن يكون الحل إلا على يد الولايات المتحدة - وبتنسيق مع روسيا - وفي نطاق مؤتمر مثل دايتون وبعد توظيف أكثر فعالية للناتو؟

ولقد قدمت التطورات في خريف 1998 الإجابة على هذه الأسئلة على نحو لم يكن مفاجأة لمن تابع ما حدث من الناتو تجاه حرب البوسنة لمدة ثلاث سنوات قبل أن يتدخل فعليا، ولمن يتابع أزمة كوسوفا منذ انفجارها في بداية 1998.

- **ثالثا: الطريق نحو اتفاق هولبروك - ميلوسوفيتش: مناورة صربية جديدة أمام أنظار حلف الأطلنطي؟ وإلى أين؟**

أمام عدم تغير مواقف أطراف الصراع بصورة ملموسة تسمح بوقف العنف الصربي وبقبول الألبان التفاوض على حكم ذاتي، وأمام احتدام عنف آلة الحرب الصربية على نحو عمَّق من مأساة الشعب الألباني التي ازداد اهتمام الإعلام الدولي بالتركيز عليها، والتي تصاعدت معها الاتهامات للصرب بانتهاك كل حقوق الإنسان، ومع تجدد ناقوس الخطر باحتمال اتساع نطاق الحرب إلى مناطق مجاورة نظرًا للأوضاع غير المستقرة التي أخذت تتطور في ألبانيا نتيجة المعارضة التي يقودها صالح بريشا واتهاماته الحزب الاشتراكي الحاكم برئاسة فانونو بالتضحية بالقضية الألبانية، ونظرًا لنتائج الانتخابات في مقدونيا وفي البوسنة والتي جاءت بالقوميين المتطرفين على نحو يعاكس حسابات الولايات المتحدة وأوروبا ورهاناتهما حول أهمية نجاح الاتجاهات المعتدلة، من ثم يهدد باحتمال سياسات أكثر تشددًا من جانب الزعماء العرقيين المتشددين سواء في صفوف القومية الأكبر

أو لدى الأقليات في كرواتيا والبوسنة وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا[1].

مع اجتماع كل هذه الظروف وتراكمها منذ بداية خريف 98 دخلت الجهود الدولية مرحلة أخرى للضغط من أجل إيجاد حل في كوسوفا يقدم في نفس الوقت رسالة للأطراف المعنية في الجوار البلقاني برمته. ومرة أخرى كان هدف استقرار البلقان يتغلب على أهداف أخرى ولكن الاستقرار الذي يتحقق وفق الرؤية الأوروبية والأمريكية من خلال رفض وإدانة ومعارضة أي دعاوى انفصالية أو استقلالية من الأقليات للالتحاق بدولها الأم.

وتمثل التطور الأساسي في الجهود الدولية في هذه المرحلة في أمرين: من ناحية استصدار قرار من مجلس الأمن يحدد مطالب المجتمع الدولي من الصرب ويتضمن تهديدًا ضمنيا باللجوء إلى القوة العسكرية، وتجدد تهديدات حلف الأطلنطي في جولة ثانية بعد جولة بداية صيف 1998، ومن ناحية أخرى الوصول إلى ما عرف باتفاق هولبروك - ميلوسوفيتش والذي مهد للتحرك من جديد لمحاولة بدء مفاوضات حول خطة أمريكية للحكم الذاتي.

بعبارة أخرى شهدت هذه المرحلة تصعيدًا في توظيف القوة العسكرية لخدمة الدبلوماسية، فما الجديد إذًا؟. وما الذي نستكشفه من تحليل هذه المرحلة بخصوص مدى مصداقية استخدام هذه القوة لحماية الألبان ولوقف العنف الصربي وبخصوص أساليب المناورة الصربية المعهودة في مواجهتها دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات جوهرية؟ وفيما يلي قدر من التفصيل حول التطورات في الجهود الدولية الدبلوماسية والعسكرية وحول مواقف أطراف الصراع منها.

---

(1) حول التطورات في ألبانيا ومقدونيا انظر: الحياة، 23، 30/ 9، 24،16،3،1/ 11/ 1998.

كذلك انظر تحليلين تقويمين للتوازن الهش في البلقان ومخاطره الدولية (تحليل من إصدار جامعة أوكسفورد)، الشرق الأوسط، 22/ 10/ 1998.

- جميل روفائيل: البلقان: تجاهل دولي للحلول الواقعية، الحياة، 8/ 11/ 1998.

1 - تطور الجهود الدولية:

أصدر مجلس الأمن في 23/ 9/ 1998 - بموافقة 14صوتا وامتناع الصين عن التصويت - قرارًا إلزاميًا هو القرار 1199 يدعو لوقف فوري لإطلاق النار في إقليم كوسوفا الصربي ويحث الحكومة اليوجوسلافية على الدخول في مفاوضات مباشرة مع زعماء «الألبان الانفصاليين مهددًا بأنه في حالة عدم الإذعان سيتخذ مزيدًا من الإجراءات لإقرار السلام وإعادة الاستقرار.

ولقد وافقت روسيا على القرار وهي التي امتنعت من قبل عن الموافقة على قرارات مشابهة. ولقد بررت ذلك بأن القرار متوازن حيث لم ينص على أي تفويض باستخدام القوة العسكرية. وبذا تبدت أول دلائل الاختلاف المعتاد بين القوى الكبرى حول شروط الخيار العسكري عقب صدور القرار مباشرة. حيث تباينت تفسيرات هذه القوى للمقصود "بمزيد من الإجراءات". فلقد رأت الولايات المتحدة في القرار خطوة للأمام على طريق استخدام القوة في كوسوفا في حين أشارت فرنسا أن الأمر لم يحسم بعد.

هذا ولقد تزامن مع صدور القرار بداية جولة جديدة من تهديدات حلف الأطلنطي بالخيار العسكري. وهي التهديدات التي انتقلت - وفقا لتوصيف كلينتون من التخطيط إلى التحضير لاستخدام القوة، حيث أعلن سكرتير الحلف أن مجلس الحلف قد طلب من عسكريين تشكيل قوة جوية تمهيدًا لشن هجوم عسكري محتمل على أهداف صربية في كوسوفا أي توجيه ضربة محدودة قوية والقيام بحملة جوية على مراحل وفي حين كان هذا القرار قد اتخذ تحت ضغط الولايات المتحدة بهدف إعطاء مصداقية للقرار الأخير لمجلس الأمن إلا أن الأمر لم يتعد مرحلة التحضير حيث كانت هناك حاجة لاتخاذ قرار جديد من قبل الحلف للانتقال إلى مرحلة التنفيذ الفعلي في استخدام القوة[1]، وهو الأمر الذي لم يتحقق أبدًا.

---

(1) الحياة، 24/ ،25،26/ 9/ 1998

فطوال الشهر تقريبا[1] وحتى التوصل إلى اتفاق هولبروك – ميلوسوفيتش – كما سنرى – تكررت التهديدات باستخدام القوة وتكررت الإعلانات عن الاستعدادات العسكرية المتتالية ولكن تكررت في نفس الوقت الإعلانات عن المبررات لعدم التنفيذ ولقد صاحب هذه المبررات مد المهل الزمنية التي كان يعطيها الحلف لميلوسوفيتش حتى ينفذ المطلوب منه وإلا تعرض للضربة الجوية، ومن ثم تكرر الإعلان عن قرب اتخاذ الحلف لقرار الضرب والذي سرعان ما كان يتأجل وفق مبررات عديدة. وكان على رأس هذه المبررات كالمعاد الاختلاف حول الحاجة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن. وهو الأمر الذي ما كان يمكن أن يتحقق بسبب الفيتو الروسي المؤكد ومن ثم ثارت التساؤلات عن السبب الحقيقي وراء هذا الشرط في حين أنه معروف مقدمًا مآله. ومن ناحية أخرى ظهرت مبررات قانونية أخرى مفادها ضرورة إجماع الدول الأعضاء على القرار وهو الأمر الذي تعذر بسبب أزمة الحكومة الإيطالية وبسبب القيود الدستورية على القرار الألماني. كما امتدت المبررات إلى اعتبارات إنسانية على أساس أنه لابد وأن يصاحب الضربات الجوية تزايد الحملات الانتقامية الصربية ضد المدنيين الألبان غير المحميين.

هذا وكان الألبان يرون أن الضربات الجوية لن تمثل الحل الحقيقي حيث أن المطلوب هو تدخل بري. ولكن مصادر الأطلسي قدرت أن مثل ذلك التدخل يتطلب نشر 60 ألف رجل من أجل ضمان وقف النار. وهكذا لم تنقطع المبررات في تفاصيل ممتدة. ولكن كانت الولايات المتحدة تبدو أكثر الأطراف تمسكا بالاستمرار في التهديد العسكري وقرب وقوع الضربة. ولقد دعم من تأثير هذا السيناريو المتردد من جانب الحلف فشل مجلس الأمن مرتين في استصدار قرار يدعو لاستخدام القوة العسكرية. أي فشل مرتين في توفير الأساس القانوني والسياسي لتوجيه ضربة عسكرية للصرب، الأولى عقب تقديم كوفي عنان تقريرًا عن مدى التزام الصرب بسحب القوات من

(1) تابع تفاصيل هذه التطورات في أعداد الحياة خلال شهر أكتوبر 1998.

الإقليم وذلك خلال المهلة الزمنية (أسبوعان(التي أعطتها مجموعة الاتصال وحلف الأطلنطي لميلوسوفيتش لتنفيذ الانسحاب ووقف العنف للبدء في التفاوض، وكان مجلس الأمن قد طالب عنان بإعداد التقرير عقب توجيه الإدانات الدولية للمجازر الصربية ضد المدنيين وبالرغم من إدانة التقرير للصرب بعدم الالتزام بالانسحاب إلا أن التهديد بالفيتو الروسي حال في الأسبوع الأول من أكتوبر دون صدور القرار متضمنا ما يعطي الشرعية لحلف الأطلنطي باستخدام القوة العسكرية.

وخلال هذه المواقف غير الحاسمة نحو استخدام القوى العسكرية تعددت المناورات الصربية بتقديم ما يبدو كتنازلات تستطيع بموجبها أن تدعم الحلف والقوى الكبرى بمبررات أخرى لتأجيل قرار استخدام القوة على أساس أن ميلوسوفيتش قد بدأ في الاستجابة. ولم تكن هذه المناورات إلا جزءًا من الموقف الصربي ليس في تعامله مع التهديدات العسكرية فقط ولكن أيضا مع وساطة هولبروك الجديدة التي بدأت في الأسبوع الثاني من أكتوبر للضغط على ميلوسوفيتش للوصول إلى حل يجنب الحلف توجيه الضربة.

إذًا كيف كانت مواقف أطراف الصراع نحو التهديدات العسكرية ونحو الوساطة الدبلوماسية التي قادها هولبروك.

2 - المواقف الألبانية والصربية وحتى توقيع اتفاق هولبروك:

لم يرض كل من الطرفين عن قرار مجلس الأمن 1199 أو عن تهديدات حلف الأطلنطي ولكن بالطبع اختلفت منطلقات الرفض ومبرراته، فعند صدور القرار استمر الجيش اليوغوسلافي في هجومه لتصفية آخر معاقل جيش التحرير في درينتسا متجاهلًا القرار كما بدأت بعض القيادات الألبانية في التعرض للاغتيال مثل اغتيال وزير دفاع حكومة ألبان كوسوفا في المنفى وكذلك تعرض أحد المقربين من روجوفا للاغتيال[1]، ولقد وجد وزير الخارجية اليوجوسلافي القرار بأنه لا يرتكز على أساس قانوني أو

(1) الحياة، 29،26،23/ 9/ 1998.

سياسي وأنه يشكل سابقة عقيمة ومضرة للتدخل في الشئون الداخلية لبلد يتمتع بالسيادة.

واعتبر ألبان كوسوفا القرار بأنه غير كاف ولم يضع حدًا حاسمًا للدمار الذي تنفذه السلطات الصربية بل يوفر الذرائع لها لمواصلة الحملة العدوانية التي تهدف إلى تغيير الطبيعة السكانية للإقليم. وكان القرار يتضمن في نظر الألبان بنودًا غير عادلة تساوي بين المعتدي والضحية بل تطلب من الألبان إدانة الإرهاب والتخلي عن كل عنف، كما تدعو الدول إلى وقف وصول الإمدادات إلى المقاتلين في كوسوفا.

ومن ناحية أخرى سخر ميلوسوفيتش من تهديدات حلف الأطلنطي وأعلن عدم استعداده لتقديم أي تنازل واصفا تهديد الناتو بأنه يغذي أوهام الاستقلال لدى «الإرهابيين الألبان في الإقليم»، ومن ثم أكد عزمه على استئصال «الإرهاب» وفي المقابل فإن مساعد روجوفا أعلن أنه إذا كان الصرب قد دمروا نصف كوسوفا وإذا كانوا لا يأخذون تهديدات الحلف محمل الجد فإن تأخر الناتو في توجيه الضربة يمهلهم لتدمير النصف الآخر[1] وفي حين استمر الصرب في المناورة للالتفاف حول تهديدات الحلف (كما سنرى) فإن الألبان استمروا بدورهم ينتقدون عدم تنفيذ الضربة ويعبرون عن تشككهم في حدوث تدخل عسكري دولي يضع حدًا للعنف الصربي في الإقليم. كما انتقدوا أيضا تقرير الأمين العام للأمم المتحدة على أساس أنه وضع جيش تحرير كوسوفا في نفس المستوى الذي وضع فيه القوات الصربية هذا ولقد استمر جيش التحرير يعلن عن عزمه الاستمرار في القتال في الوقت الذي توالت فيه المناورات الصربية.

وتتلخص أهم المناورات الصربية حتى الإعلان في 10/ 18 عن اتفاق ميلوسوفيتش هولبروك فيما يلي:

1. وأنهى عملياته العسكرية في الإقليم الأمر الذي يسمح بعودة القوات تدريجيًا إلى مواقعها وأن كانت العمليات ممكن أن تتجدد إذا تجددت

(1) الحياة، 26،25/ 9/ 1998.

النشاطات الإرهابية وقد أرجع رئيس الوزراء الصربي هذا الإعلان بأنه تطبيق لاتفاق موسكو في 16 يونيه بين يلتسين وميلوسوفيتش في محاولة منه فيما يبدو لنفي أن يكون هذا المسلك نتيجة ضغط الناتو. وفي المقابل أكد الناطق الإعلاني الألباني أن جيش تحرير كوسوفا لم ينهزم ولا يزال قادرًا على رد الاعتداءات الصربية، وإن الممارسات العدوانية الصربية لم تتوقف، وأنها تغلق الباب أمام أي تفاوض[1]، واستمر الجانب الألباني في الكشف عن مؤشرات عدم الإنسحاب الفعلي الذي لم يكن إلا عودة للمعسكرات في كوسوفا بسبب قرب حلول الشتاء.

2. وفي نفس الوقت الذي استمر فيه كشف الجانب الألباني عن استمرار المجازر الصربية ضد المدنيين من ألبان كوسوفا، بعثت بلجراد إلى رئيس وفد التفاوض الألباني فهمي أغاني تقترح استئناف الحوار في شأن كوسوفا بأسرع وقت مؤكدة التزامها الصادق بالمفاوضات وإيجاد تسوية سياسية لمشكلة الإقليم[2].

3. أخذ البرلمان الصربي يستعد لاتخاذ قراراته بشأن الاستجابة للمطالب الدولية حول سحب القوات، ووقف القتال، والسماح لقوافل المساعدات الإنسانية إيصال مساعداتها[3].

4. كذلك أعلن رئيس الوزراء اليوجوسلافى استعداد بلاده لاستقبال بعثة من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لتقصي الحقائق[4]. ولقد كان موضوع إرسال مراقبين من هذه المنظمة مثارًا على ساحة المناقشة منذ اتفاق

(1) الحياة، الشرق الأوسط، 29 / 9/ 1998.

(2) الحياة، 6/ 10/ 1998.

(3) الحياة، 5/ 10/ 1998.

(4) الحياة، 6/ 10/ 1998.

موسكو بين يلتسين وميلوسوفيتش.

5. وإذا كانت هذه المناورات لم تجد تماما حيث أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 10/ 6 بأن انسحاب القوات اليوجوسلافية مازال محدودًا مما أدى إلى استمرار تهديدات الحلف، وكذلك فإن قادة الجيش اليوغوسلافي استمروا في الإعلان عن استعدادهم لمواجهة أي عدوان خارجي[1].إلا أن صربيا لجأت إلى مناورة أخرى وهي إبداء نوع من المرونة في المفاوضات التي بدأها هولبروك بعد تقديم الأمين العام لتقريره على نحو جعل هولبروك يصرح[2] أن نتائج جولته ستجعله يحض المطالبين بالتدخل العسكري على تأجيل قرارهم لبعض الوقت نظرًا للوعود التي قطعها ميلوسوفيتش ولذا فإن مصادر الألبان رأت أن الأمور تتغير نحو اتجاه سلبي في شأن تحقيق مطالبهم بالتدخل العسكري للحلف، وذلك إشارة إلى ما يعلن[3] عن تأجيل اجتماع مجلس حلف الأطلنطي وعدم استصدار مجلس الأمن - بناء على تقرير الأمين العام - قرارًا بتوجيه ضربة للصرب هذا ولقد جرت المفاوضات اليوجوسلافية مع هولبروك ومع الوسيط الروسي في نفس الوقت الذي كانت فيه بلغراد تتخذ استعداداتها لمواجهة الضربة المحتملة وتعيش أجواء الحرب حيث تم إجلاء جانب عن يوغوسلافيا كما أشارت بعض التقارير إلى تلقيها أسلحة متطورة من روسيا[4].

6. مع استمرار مفاوضات هولبروك والوسيط الروسي توالت تصريحاتهما

(1) الحياة، 7/ 10/ 1998.

(2) الحياة، 7/ 10/ 1998.

(3) الحياة، 9،8/ 10/ 1998.

(4) الحياة، 9/ 10/ 1998.

بأن هناك أمل في إنهاء الأزمة عن طريق المحادثات استنادًا إلى ما أظهره ميلوسوفيتش من تفاهم لمطالب مجلس الأمن ومجموعة الاتصال بوقف النار وسحب القوات الصربية وحرية منظمات الإغاثة وعودة النازحين وبداية مفاوضات برعاية روسية أمريكية، كما وافق على وجود مراقبين دوليين من المدنيين غير المسلحين - للإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الأمن[1]. ولقد أصدرت الحكومة اليوغوسلافية في 10/ 10 بيانا مقتضبًا ورد فيه أن مطالب مجلس الأمن قد تمت تلبيتها عمليًا لسرعة تطبيع الوضع في الإقليم.

وبعد أن تم الإعلان عن بنود الاتفاق بين ميلوسوفيتش وهولبروك قرر حلف الأطلنطي تمديد فترة المهلة الممنوحة إلى بلجراد لمدة عشرة أيام أخرى لتنفيذ التزامها بمقتضى الاتفاق. وحرص الدبلوماسيون الغربيون وعسكريو الحلف على توضيح أن هذا المد لا يعني إلغاء التهديد العسكري فهو مازال قائما. ولقد أثبتت التطورات بعد ذلك مدى مصداقية شكوك ألبان كوسوفا وانتقاداتهم للاتفاق هذا وكان الاتفاق قد تم دون دعوة زعماء الألبان أو استشارتهم حول نصه ومع ذلك أدرجوا طرفًا رئيسًا في تنفيذه. وكان ينص على عدم السماح لمقاتلي جيش تحرير كوسوفا بأي نشاط عملي أو معنوي في الأماكن التي تنسحب منها القوات الصربية مع بقاء 18 ألف جندي صربي في كوسوفا والقبول بالحكم الذاتي أساسًا للتسوية النهائية لمشكلة الإقليم وفي حين رفض جيش التحرير الاتفاق وتعهد بمواصلة القتال إذا استمرت القوات الصربية في منع عودة اللاجئين فإن روجوفا أعلن أن القوات الصربية لن تنسحب، وأن الاتفاق يساعد القوات الصربية على مواصلة معاركها، ولذا دعا حلف الأطلنطي إلى نشر قواته البرية لحماية السكان الألبان في الإقليم[2].

(1) الحياة، 11،10،9/ 10/ 1998.

(2) الحياة، 18/ 10/ 1998.

3 - ماذا عقب اتفاق هولبروك - ميلوسوفيتش؟: مصير الانسحاب الصربي والمفاوضات:

من جهة: بدأ خبراء منظمة الأمن والتعاون الأوروبي يجرون استعداداتهم لنشر بعثة التحقيق الأوربية المدنية وقوامها 2000 رجلًا والذي كان من المقرر أن يتم خلال شهر[1]. مما كان يعني أن التحقق البري من مدى التزام القوات الصربية لن ينتظم قبل شهر؛ ولذا بدأ حلف الأطلنطي عملية مراقبة جوية لتنفيذ الانسحاب.

ومن جهة أخرى: لم تتوقف الانتهاكات الصربية لوقف النار ولم تنسحب القوات الصربية إلا بصورة محدودة وفي شكل أقرب لإعادة الانتشار. وتبادل جيش التحرير والقوات الصربية الاتهامات بالمسئولية عن عودة العنف، وفي حين حذر الوسيط الأمريكي جيش التحرير بأن لا يحاول استفزاز القوات الصربية ودفعها للقيام بإجراءات قد تزيد من إمكانية شن ضربات جوية من جانب الناتو، فإن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية قد أعلن أن التزام ميلوسوفيتش باتفاق السلام غير كامل. هذا وكانت الرئاسة اليوغوسلافية قد أصدرت بيانًا نددت بما وصفته الاستفزازات المسلحة التي قام بها على حد قولها جيش التحرير وإذا كان هولبروك قد أكد أيضا أن المسئولين الأمريكيين يخشون أن يحاول جيش التحرير - تخريب بالاتفاق إلا أنه من ناحية أخرى - وفيما يبدو أنه محاولة للتوازن بين مواقف أطراف الصراع - أكد أن ميلوسوفيتش مازال غير ملتزم الاتفاق وأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى عمل عسكري ضد الصرب.

وفي مقابل هذه المواقف التي تبدو متوازنة حول المسئولية عن العنف ظلت الدبلوماسية الأوروبية تؤكد لقادة ألبان كوسوفا أن اتفاق هولبروك هو أفضل الحلول ولابد من التزام الجميع به لأن المجتمع الدولي لا يوافق على استقلال كوسوفا ومن ثم فإن الاتفاق أساس أي مفاوضات لحل الأزمة ولذا وفي محاولة

(1) الحياة، 19/ 11/ 1998.

لدعم هذا الاتفاق أجرت مجموعة الاتصال مشاورات خاصة بشأن قرار من مجلس الأمن يعطي حلف الناتو الحق في استخدام القوة إذا ما قامت بلجراد بانتهاك اتفاق السلام. ولكن أحبطت روسيا - كالمعتاد - هذا المشروع[1].

وفي حين لم تكن هذه التطورات تعني إلا أن التدخل العسكري أضحى أمرًا غير وارد وفي حين كان روجوفا مازال يدعو الحلف لنشر قوات برية بل ووضع الإقليم تحت حماية دولية، كانت الدول الغربية تركز ضغطها على جيش تحرير كوسوفا الذي مازال يطالب بالاستقلال، مؤكدًا أنه لا حوار معه وعليه الامتناع عن أي نشاط مسلح والامتثال لكل من قرار مجلس الأمن 1199 واتفاق هولبروك[2]، بعبارة أخرى وفي نفس الوقت الذي رأى فيه هولبروك أن ميلوسوفيتش قد قدم تنازلات كبيرة بحيث أن أزمة كوسوفو قد تم تدويلها بالفعل (المراقبة الجوية للحلف ، بعثة التحقيق الأوروبية) فلقد رأى أن جيش التحرير يمثل خطرًا على الاتفاق وإن كان لا يفوق خطر عدم الالتزام الصربي المحتمل[3].

وفي حين لم يرصد المراقبون الدوليون أي تغير في عدد مواقع القوات الصربية مما حدا بحلف الأطلنطي للمطالبة بانسحاب كامل وإلا تعرضت هذه القوات لهجمات جوية فلقد أعلن جيش تحرير كوسوفا - استجابة للضغوط عليه - أنه سيواصل التزام الهدنة التي أعلنها من جانب واحد ولكن يحتفظ لنفسه بحق الدفاع عن النفس[4]، وفي المقابل ظلت القيادة السياسية كما جاء على لسان فهمي أغاني - تتهم الأطلسي بالتنصل من التدخل من خلال اللجوء إلى مجلس الأمن

(1) الحياة، 23،22،21،20،19/ 10/ 1998

الشرق الأوسط، 22/ 10/ 1998.

الأهرام، 23/ 10/ 1998.

(2) الحياة، 24/ 10/ 1998.

(3) الشرق الأوسط، 25/ 10/ 1998.

(4) المرجع السابق.

للحصول على تفويض وهو يعرف مسبقًا أنه لا يمكن الحصول عليه ومن ثم فلو كان الحلف عازمًا على التدخل الفعلي ما كان طلب هذا التفويض من المجلس[1]. لهذا وحين انتهى أجل تمديد المهلة التي منحها الحلف لميلوسوفيتش لم يوجه الحلف الضربة بالرغم من كل الشواهد التي تؤكد أن الانسحاب الصربي مازال محدودًا.وفي المقابل عاد مجلس الأمن وأصدر قبل انتهاء المهلة بيوم واحد - قرارًا يطالب يوغوسلافيا بوقف ممارساتها الوحشية دون أي تهديد باتخاذ إجراءات حاسمة، وكانت المعارضة الروسية - الصينية - كالمعتاد المبرر المعلن وراء ضعف هذا القرار. هذا ولقد طالب القرار قادة ألبان كوسوفا بالتعاون مع عمليات المراقبة وأكد ضرورة الدخول على الفور في حوار سياسي وفق جدول زمني واضح وصولًا إلى تسوية غبر المفاوضات[2].

هكذا ومع نهاية أكتوبر 1998 يصل سيناريو تهديدات حلف الأطلنطي إلى مشهده الأخير مع إعلان المجلس الدائم لحلف شمال الأطلنطي استبعاد شن غارات جوية على القوات الصربية في كوسوفا وذلك في الوقت الذي أكد فيه المتحدث باسم البنتاجون أن هناك أدلة حقيقية على أن بلجراد انصاعت للمطالب الدولية وسحبت 90 ٪ من قواتها الموجودة في الإقليم. وكان المتحدث باسم بعثة المراقبة الدولية قد صرح بانسحاب أكثر من 4 آلاف شرطي صربي قبل ساعات قليلة من انتهاء مهلة حلف الأطلنطي، كذلك كان هولبروك قد صرح بأن الصرب ملتزمون بصورة واسعة جدًا بمطالب الحلف فيما يتعلق بالانسحاب. وفي المقابل لم يكن أمام ألبان كوسوفا إلا التعبير عن خيبة الأمل من الحلف لأن القوات الصربية مازالت في كوسوفا وكانت مضطرة للانسحاب إلى ثكناتها خلال الشتاء. ومن ثم فإن الحلف أعطى ميلوسوفيتش الفرصة حتى آخر لحظة لينفذ مرحلة من

(1) الحياة، 26/ 10/ 1998.

(2) الوفد، 26/ 10/ 1998.

مخططه والذي سيعاود استكماله بعد هدوء الغضب الدولي[1].

هذا وكان اتفاق هولبروك – ميلوسوفيتش قد تعرض لانتقادات عديدة[2] لما فيه من تحيزات واضحة ضد مصالح الألبان بحيث لا يمكن وصفه إجمالا إلا أنه كان مخرجًا من مأزق التهديد بضربة عسكرية ولقد مكنت له مناورات ميلوسوفيتش ووعوده من ناحية، وتدهور ميزان القوى لغير صالح الألبان من ناحية أخرى وأخيرًا أهداف الغرب الرامية للحفاظ على استقرار البلقان حتى ولو كان الثمن إجهاض حق تقرير المصير لشعب كوسوفا.

ومن ناحية ثالثة: ومع آخر مشهد من سيناريو التهديدات الغربية العسكرية بدء سيناريو آخر وهو سيناريو الدعوة إلى مفاوضات حول حكم ذاتي وفق خطة أمريكية وافق عليها ميلوسوفيتش في اتفاقه مع هولبروك. ومازال السيناريو جاريًا ولم يحقق تقدمًا لدرجة وصف بها بعض المراقبين الوضع في نهاية 1998 بأن الجهود الدولية من أجل حل أزمة كوسوفا قد عادت إلى الصفر من جديد وكانت المشكلة الأساسية التي تواجه عملية بدأ هذه المفاوضات هي موقف جيش التحرير من هذه المفاوضات والنابع أصلًا من موقفه الرافض لاتفاق هولبروك – ميلوسوفيتش الذي أزاح قضية كوسوفا من مجالها السياسي ووضعها في إطار إنساني يتصل بحقوق الحكم الذاتي للحفاظ على الهوية الذاتية ولذا ثار التساؤل

(1) الحياة، الأهرام، الشرق الأوسط، 28/ 10/ 1998.

(2) انظر بعض تفاصيل هذه الانتقادات في:

- د. سعيد اللاوندي: حلف بلقاني جديد في مواجهة أطماع الناتو، الأهرام، 9/ 11/ 1998.
- عيوب خطيرة في الاتفاق الأمريكي الصربي بشأن كوسوفا، الشعب، 2/ 11/ 1998.
- أشرف أبو الهول: اتفاق يطيل أمد النزاع، الأهرام، 23/ 10/ 1998.
- جميل روفائيل: كوسوفا: مسافة ما بين المطالب القومية والحقوق الإنسانية، الحياة، 25/ 10/ 1998.
- جميل روفائيل: ماذا في اتفاقات اللحظات الأخيرة عن كوسوفا، الحياة، 1/ 11/ 1998.

هل عدم القدرة على المواجهة العسكرية مع الصرب سترغم الجيش على قبول خطة التسوية الأمريكية أم سيظل على رفضه؟

مع اقتراب عام 1998 من نهايته اتضح أن التحول في الموقف الصربي بعيدًا عن المشروع الأمريكي أضحى معول هدم ما تبقى من فرص أمام ما يسمى اتفاق السلام الصربي- الأمريكي. هذا ويمكن ملاحظة الملامح التالية من واقع التطورات خلال شهري نوفمبر وديسمبر:

1 - في حين أعلن الأمين العام لحلف الأطلسي أنه بالرغم من توقف العنف إلا أن الحل السياسي للمشكلة مازال بعيدًا، وفي حين أعلن قائد قوات الحلف في أوروبا أنه تم إعداد صيغة اتفاق عام بين ميلوسوفيتش وروجوفا لإبرامها من خلال المفاوضات، فلقد أعلن رئيس الجناح السياسي لجيش التحرير آدم ديمتش رفض الجيش لاتفاق ميلوسوفيتش - هولبروك لأنه أبرم من دون علم أو مشاركة القيادات الألبانية وطالب روجوفا وغيره إطلاع الشعب الألباني على حقيقة هذا الاتفاق[1]. هذا والجدير بالذكر كما توضح بعض المصادر[2] - فإن ما نشرته وسائل الإعلام من الاتفاق كان انتقائيا إذ ظهر أن الاتفاق وكأنه أسطر عدة تضع صيغ عامة لوقف النار وبداية مفاوضات في ظل وجود مراقبين دوليين ولكن الحقيقة يتكون من 120 صفحة تشمل تفاصيل أسس احتواء الأزمة وحلها في إطار من الحكم الذاتي ضمن حدود صربيا ويوغوسلافيا ولذا فلقد اعتبر أنه في صالح الصرب وبمثابة حكم الإعدام على فكرة استقلال ألبان كوسوفا.

2 - وعلى صعيد حفز الجهود لبدء المفاوضات دعا مبعوث الاتحاد الأوروبي بكوسوفا ألبان كوسوفا لبدء حوار بناء مع ميلوسوفتيتش حول منح حكم ذاتي للإقليم. كما أعلن هولبروك أن مسئولين أمريكيين قد أجروا اتصالات مع قادة

(1) الحياة، 29/ 10/ 1998.

(2) جميل روفائيل: مرجع سابق.

جيش تحرير كوسوفا لحثهم على احترام وقف إطلاق النار وضمان أمن مراقبي منظمة الأمن والتعاون الأوروبي كما شدد الوسيط الأمريكي في لقائه مع زعماء الألبان على أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا تؤيدان مطالب استقلال الإقليم. هذا وكانت مصادر دبلوماسية غربية قد أشارت إلى أن ظهور مقاتلي جيش التحرير في مناطق انسحبت منها القوات الصربية من شأنه أن يعرقل التسوية السياسية وذلك في وقت أعلنت فيه مصادر ألبانية أن الوجود العسكري الصربي - الذي سمح به الاتفاق - يتطلب السماح للألبان بحماية أنفسهم مادام حلف الأطلنطي تخلى عن التدخل[1] هذا وفي حين وافق روجوفا على المفاوضات ولكن مع التشبث بفكرة الفترة الانتقالية لحكم ذاتي مؤقت لمدة ثلاث سنوات دون تحديد ما بعدها فلقد استمر الجيش في معارضة أي حل غير الاستقلال[2] هذا وكان الحكم الذاتي المقترح بصفة مؤقتة قد أثار كثيرًا من التساؤلات حول حقيقته بالمقارنة بالحكم الذاتي وفق دستور 1974[3].

3 - لم تتوقف الضغوط (ترهيبًا وترغيبًا) على جيش التحرير وذلك في وقت تصاعدت فيه المواجهات بين الشرطة الصربية ومقاتلي جيش التحرير. ولذا عقد الوسيط الأمريكي اجتماعًا مع قيادات جيش التحرير الأمر الذي اعتبره الألبان دليلًا على أهمية مشاركة الجيش في أي تسوية سلمية للأزمة[4]. فلقد أعلن آدم ديماتشي المسؤول السياسي في جيش التحرير خلال لقاء مع وفد الكونجرس الأمريكي الذي زار كوسوفا أنه لا يمكن أن يحل السلام في المنطقة دون مشاركة جيش التحرير الذي يعتبر العامل الرئيسي في تحديد مستقبل الإقليم.. وأن المجتمع

---

(1) الحياة، الأهرام، 30/ 10/ 1998.

(2) الحياة، 5/ 11/ 1998.

(3) سمير حسني: ثغرات كبيرة في اتفاق كوسوفو المؤقت، الشرق الأوسط، 14/ 11/ 1998.

(4) الشرق الأوسط، 8/ 11/ 1998.

الدولي لم يعد بإمكانه التنكر لدور الجيش في محادثات السلام.. أن أي محادثات لا يشارك فيها ممثلون عن جيش التحرير لا يمكن لأحد أن يتعهد بتنفيذها[1]. هذا وكانت أحد مبررات جيش تحرير كوسوفا لرفضه اتفاق هولبروك هو أن الاتفاق لم يذكره كطرف في المفاوضات[2]. ومن ناحية أخرى التقى ممثل عن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي للمرة الأولى مع قيادتين من جيش التحرير وحضهم على الالتزام بالاتفاقات ومراعاة وقف النار الشامل تمهيدا لاعتبار الجيش ضمن القوى الألبانية التي لها الحق بأن تكون طرفًا رئيسيًا في إقرار الحل النهائي للمشكلة. ولقد جرى ذلك اللقاء في وقت حذر فيه قائد قوات حلف الأطلنطي من المخاطر النابعة من استعدادات القوات الصربية وجيش التحرير على نحو يمكن أن يؤدي إلى جولة جديدة من المواجهات العنيفة[3].

4 - وبالرغم من هذه الوعود الأمريكية والأوروبية فلقد وجهت صربيا الدعوة إلى الزعماء السياسيين الألبان إلى مفاوضات مباشرة ولم تشمل الدعوة جيش تحرير كوسوفا، وبالرغم أن مسودة خطة السلام الأمريكية شهدت بعض التعديلات بناء على مقترحات لزعماء الألبان إلا أن فريق المفاوضات الألباني رفض المحادثات المباشرة مطالبا باستمرار وساطة الولايات المتحدة حتى يتحقق التقارب في مواقف الطرفين هذا وكان الوسيط الأمريكي قد عرض أيضا المسودة على جيش التحرير[4].

5 - وأخيرا أعلن الصرب في نهاية نوفمبر ومن جانب واحد عن الخطة الانتقالية للحل السياسي للأزمة ولقد أثار هذا الإعلان رفض جناحي ألبان كوسوفا

(1) الشرق الأوسط، 9/ 11/ 1998.

(2) الشرق الأوسط، 12/ 11/ 1998.

(3) الحياة، 15/ 11/ 1998.

(4) القدس العربي، 19/ 11/ 1998.

السياسي والعسكري على حد سواء. وقال رئيس الوفد الألباني للمفاوضات أن الجانب الألباني لم يتسلم المشروع رسميا وأنه نسف المشروع الأصلي الذي عرضه الوسيط الأمريكي على جميع الأطراف بما فيها جيش التحرير، ومن ثم فهو مخالف لاتفاق هولبروك - ميلوسوفيتش ويهدف إلى المماطلة في تنفيذه لإنهاء الأزمة وإيجاد الحل المناسب لجميع الأطراف في كوسوفا. كذلك أعلن جيش التحرير رفضه للمشروع مبينا أنه تلاعب صربي جديد لكسب الوقت والتحضير لهجوم جديد في الربيع يمكنها من الاستمرار في مخططها المرسوم من قبل ولكن على عدة مراحل[1]. وفي محاولة من جيش التحرير للالتفاف حول المناورات الصربية وعرضه نواياها أمام المجتمع الدولي أعلن الجيش استعداده للتخلي مؤقتا عن طلب الاستقلال إذا حصل الإقليم خلال الفترة الانتقالية[2] على وضع مشابه لجهوريتي صربيا والجبل الأسود داخل الاتحاد اليوغوسلافي، وفي المقابل يجب منح سكان الإقليم حق تقرير المصير بعد الفترة الانتقالية، ولقد شكل هذا الموقف الجديد لجيش التحرير خطوة مهمة لتوحيد الموقف الألباني التي كانت خلافاته في نظر الوسطاء الدوليين عائقا أمام التسوية السلمية التي لا تمنح الاستقلال. ولم يحدث حتى نهاية 98 تقدما على صعيد عقد أي مفاوضات وعلى العكس عاودت صربيا التهديد بإلغاء الوساطة الدولية (الأمريكية(تزايدت انتقادات القوميين الصرب للضغوط الدولية البعيدة عن اتفاق هولبروك - ميلوسوفيتش بل وفي محاولة لمواجهة حلف الأطلنطي الذي ترى فيه صربيا طامعا في السيطرة على منطقة البلقان، بحث نائب رئيس الحكومة الصربية ورئيس الحزب الراديكالي الصربي المتشدد خلال زيارته موسكو(قبل تجميد الاتفاق) فكرة تتعلق بتأسيس حلف عسكري جديد تكون مهمته مواجهة أطماع حلف شمال الأطلنطي في

(1) الشرق الأوسط، 25/ 11/ 1998.

(2) الحياة، 20/ 11/ 1998.

المنطقة[1]. ولكن من المؤكد أنه كان على بلجراد أن تدرس بإمعان احتمالات هذه الفكرة من حيث إمكانياتها وعواقبها وخاصة في ظل مؤشرات استعادة الوضع اليوغوسلافي في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وفي ظل تلويح الاتحاد الأوروبي لها بإمكانية التعاون، وأخيرًا والأهم، في ظل الموقف الروسي الرسمي الساعي للحفاظ على دعم خط التعاون مع الغرب واحتواء ما قد يسمى «نذر حرب باردة جديدة حول البلقان» وفي نفس الوقت الذي استمر فيه تسليط الألبان للضوء على التحركات الصربية العسكرية الجديدة في كوسوفا أعلن جيش التحرير أنه اتخذ الاستعدادات العسكرية كافة لمواجهة القوات الصربية إذا عادت إلى العمليات الإجرامية التي شنتها في الصيف الماضي، وهكذا بدأ مسلسل جديد من إعراب أوروبا والولايات المتحدة عن القلق من توتر الأوضاع في كوسوفا حتى وصل الأمر إلى عودة الجهود الأمريكية لحل الأزمة إلى نقطة الصفر[2].

الخاتمة:

أين العالم الإسلامي من قضية كوسوفا؟

إن القراءة في العرض السابق لتطورات الأزمة في كوسوفا خلال 1998 دون انفصال عن الذاكرة حول جذورها وحول تاريخها القريب، لتدفعنا في النهاية إلى تساؤل: في ما هو مستقبل هذه القضية؟ وما هي السيناريوهات التي مازالت قائمة أو ممكنة؟ فإذا كان الوضع في بداية انفجار الأزمة قاد إلى طرح عدة سيناريوهات بديلة فماذا الآن بعد كل التطورات في الجهود الدولية ومواقف أطراف الصراع؟ هل ستستمر مقاومة جيش التحرير من أجل خيار الاستقلال وما هي الآفاق الباقية أمام هذا الخيار بعد التشدد الغربي في رفض هذا الخيار لما سيكون له من عواقب على استقرار البلقان برمته من ناحية وبعد التقلص في قدرات هذا الجيش؟ من

(1) سعيد اللاوندي: مرجع سابق.

(2) الحياة، 10،9،3/ 12/ 1998.

ناحية أخرى وهل سيكون تجميد هذا الخيار - تحت الضغوط المختلفة من الغرب - سبيلًا فعالًا لاستقرار طويل الأمد ليس في كوسوفا فقط ولكن في البلقان؟ أم سيكون وضعًا مؤقتا - مثل الوضع في البوسنة بعد دايتون - مفروضًا بضغوط الإطار الإقليمي والدولي ومدفوعًا بتصورات القوى الكبرى عن احتواء قضايا القوميات كسبيل للاستقرار، ومستنزفا لطاقات صربيا، بقدر ما هو محبطٌ لتطلعات ألبان كوسوفا للاستقلال، قبل أن ينفجر من جديد، سواء بمبادرة صربية، أو بمبادرة من جيش تحرير كوسوفا بعد استجماع قواه؟

ومن ناحية أخرى قادتني القراءة في مصادر العرض السابق للتطورات إلى ملاحظة ضآلة - أو ربما ندرة - ما يتصل المنشور عن مواقف العالم الإسلامي تجاه هذه القضية.

حقيقة قد يبدو لنا - من حيث المنطق ومن حيث التاريخ - أن التساؤل عن مستقبل قضية شعب كوسوفا المسلم لا يجب أن تنفصل عن التساؤل عن مواقف العالم الإسلامي تجاهها، وليس فقط عن مواقف روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي والناتو. ولكن فيما يبدو أن الواقع الراهن لإدارة الأزمة في كوسوفا قد بين أو أكد ما سبق وبينته قضايا أخرى - ألا وهو أن مشاكل بعض المسلمين في العالم لا يتصدى لها فعليا إلا غير المسلمين، ولا يبقى لبقية المسلمين إلا المشاركة في مجال الإدانة والإغاثة الإنسانية كما لو أنه لم يعد بيدهم أوراقٌ للضغط والحركة في مجالات أخرى تنفرد بها القوى غير المسلمة.

إذًا ماذا حدث على هذا الصعيد؟

1 - بداية يجدر القول إن للعملة وجها آخر، فلا يصح السؤال فقط أين العالم الإسلامي من كوسوفا؟ ولكن يجب أن نسأل أين العالم الإسلامي لدى كوسوفا؟

أن قيادة ألبان كوسوفا السياسية منها والعسكرية قد تغلب على خطابها البعد القومي

وليس البعد الديني. بل وربما كان هذا الخطاب - وهو الموجة للغرب خاصة - كان مقصودًا لاعتبارات كثيرة على رأسها توجهات هذه القيادات ذاتها - القومية العلمانية - فضلًا عن اعتبارات مواجهة الدعاية الصربية المضادة عن مخاطر العناصر الأصولية الإسلامية في صفوف ألبان كوسوفا، وهي الدعاية التي سبق وأن تبلورت أيضا خلال حرب البوسنة. ففضلًا عن اتهامات الصرب المتكررة لألبانيا وتركيا وإيران «بدعم الإرهابيين في كوسوفا تسليحًا وتدريبًا «تكررت الإعلانات الصربية عن شهود لمجاهدين عرب في كوسوفا، كما اتهم نائب رئيس حكومة صربيا المتشدد الذي يرأس الحزب الراديكالي الصربي، الفضائيات العربية الإسلامية ببث أنباء غير صحيحة عن حقيقة الوضع في كوسوفا، بهدف تأجيج دعاية حاقدة بين المسلمين ضد الصرب. ولقد اتجه هذا الخطاب - القومي وليس الديني - إلى حشد وتعبئة مساندة الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والتي كان لها حساباتها حول وضع منطقة البلقان في منظومة الأمن الأوروبي الجديدة وفي استراتيجية التعامل مع روسيا وإدارة العلاقات معها حول مناطق متعددة من العالم. ولذا فإن استراتيجية القيادة السياسية الألبانية - متمثلة في روجوفا انعكست على اهتمام بالغ بالاتصال بالقيادات الأمريكية والأوروبية الغربية والبلقانية، ولم تحظ دائرة قيادات العالم الإسلامي نصيبًا مناظراً في الاهتمام. ولكن في المقابل اتجهت قيادات ألبانية أخرى - وخاصة الدينية - وأحيانا العسكرية إلى شعوب العالم الإسلامي رافعة خطا النصرة والإغاثة الإنسانية مؤازرة " الجهاد الإسلامي" في كوسوفا[1]. ففي بداية انفجار الأزمة ناشد بيان صدر في 3/ 5 عن رئيس المشيخة الإسلامية في كوسوفا مسلمي كافة العالم «التحرك السريع لوقف حملة الإبادة الجماعية التي تقوم بها قوات الجيش

(1) الحياة 6/ 3/ 1998. ويجدر الإشارة إلى أن الرئيس عزت بيجوفيتش هو الذي اتجه إلى جدة لحضور اجتماع مناظر في ديسمبر 1992. وتكررت زياراته للعواصم الإسلامية لتعبئة المساندة. إذن ألم يكن بمقدور روجوفا إلا أن يزور العواصم الأوروبية فقط؟ أم إنه تعلم الدرس من البوسنة التي لم تلق ما كانت ترجوه من مساندة العالم الإسلامي في ظل اشتداد محنتها.

ووحدات الشرطة والميلشيات الصربية لإنهاء الوجود الألباني في كوسوفا[1]. «ولقد جدد رئيس المشيخة الإسلامية دعوته العالم الإسلامي لدعم مطلب استقلال كوسوفا وذلك لدى وصوله إلى الدوحة لحضور اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي[2]. ولذا انتقد مشروع البيان الختامي للاجتماع الوزاري مطالبا المؤتمر الإسلامي بموقف أكثر تقدمًا، مشيرًا إلى أن الموقف الغربي يعد أكثر تقدمًا من مواقف الدول الإسلامية ولقد طالب أيضا رئيس المشيخة خلال زيارته للدوحة[3] أن يشعر العالم الإسلامي بمسلمي كوسوفا لأنهم لا يقلون في إيمانهم عن بقية الشعوب الإسلامية الأخرى. وبالتالي رأى أن على الدول الإسلامية أن تساند قضية شعب كوسوفا لأنها لا تقل مطلقا عن قضية مسلمي البوسنة، مشيرًا «أنه حتى الآن لا توجد منظمة إسلامية واحدة تقدم لنا المساعدة.. إننا شعب مسلم يريد أن يحكم نفسه بنفسه ويتحرر من سيطرة الصرب، فلماذا لا يقف إلى جانبنا إخواننا المسلمين؟ إننا في حالة سيئة للغاية أشبه بفترات ما قبل الانفجار في البوسنة". ولقد تكرر نفس خطاب رئيس مشيخة كوسوفا – حين زيارته للقاهرة بعد ما يقرب من الستة أشهر على انفجار العنف في كوسوفا – ففي حديث له في نوفمبر 1998 عن التحديات التي تواجه شعب كوسوفا المسلم في ظل الاحتلال الصربي[4] – فلقد أشار – فيما يتعلق بموقف العالم الإسلامي – «حتى الآن ما وجدنا أي مبادرة تجاه القضية من قبل العالم الإسلامي، فلم تعترف دولة بإعلان جمهورية كوسوفا الإسلامية ولم نحصل على أي مساعدات سياسية أو معنوية.. وقد يفسر ذلك بأن تدخل العالم الإسلامي قد يصعد الأحداث أكثر من الآن ولكن هناك طرقًا كثيرة لمساعدة كوسوفا.. في المنظمات والمحافل الدولية والإسلامية، وتقديم المساعدات الاقتصادية لها كما يحدث تجاه قضية فلسطين وقضية البوسنة، كما يجب التصعيد الإعلامي والسياسي للقضية.. خاصة

(1) انظر على سبيل المثال: الحياة، 17/ 4/ 1998.

(2) الحياة، 18/ 3/ 1998.

(3) الأهرام، 17/ 4/ 1998.

(4) الحياة، 9/ 11/ 1998.

بعد عشرات المذابح التي ارتكبها الصرب في حق المسلمين هناك " هذا ولقد أوضح حديث رئيس المشيخة " البعد الديني " في القضية حيث أشار كيف أن المساجد والآثار الإسلامية لم تسلم من اعتداء الصرب وكيف أنهم يقومون برسم الصليب على المآذن بالرشاشات وكتابة الصليب وشعار الصرب على المباني الإسلامية بهدف إثارة المسلمين هناك واحتجاجهم ولكي يتخذوا من ذلك ذريعة لإجراءاتهم الصارمة.

هذا والجدير بالذكر أن البعد الديني «الإسلامي بالمقارنة بالبعد القومي قد تراجع في الخطابات المختلفة حول القضية بما فها الخطاب الألباني ذاته في تياره السياسي أو العسكري، إلا فيما يوجه إلى الدول والهيئات الإسلامية. وإذا كان المتحدث باسم جيش تحرير كوسوفا، وهو مسيحي كاثوليكي، قد أكد في تصريحاته – خلال المرحلة التي أخذ فيها جيش التحرير المبادرة في بداية صيف 1998 – أن جيش التحرير يعمل من أجل هدف قومي هو تجميع كل الألبان متخطيًا بذلك الاختلافات الدينية[1]، فإن جيش التحرير نفسه لم يعدم الفرصة لمخاطبة الرأي العام الإسلامي فلقد أرسل الجيش في بداية انفجار العنف الصربي في فبراير 1998 «تقريرًا للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة عن مأساة كوسوفا المسلمة» يشرحون فيه أهداف الصرب وأساليبهم ويصفون فيه مواقف الدول الغربية «بالنفاق والمراوغة فهي تتمنى نجاح خطة ميلوسوفيتش من جهة وتحجيم المسلمين وإذابتهم في كيان مسيحي ومن ناحية أخرى ترى مجاملة الدول الإسلامية وتغطية موقفها المخزي من حقوق الشعب الفلسطيني فأخذت تعطي الكلام المعسول لشعب كوسوفا دون أن تفعل شيئا يوقف المذابح الفظيعة». وذكر البيان «أننا نستنجد بإخواننا المسلمين في كل مكان أن يمدونا بالمال والسلاح بأقصى ما يمكن وأنه لدينا الإيمان والقوى المعنوية أن نتحمل تضحيات الجهاد لأنه الباب الوحيد أمامنا. أما الطلب العاجل فهو ضرورة أن تهب المنظمات

(1) الحياة، 19/ 6/ 1998.

الإسلامية للإغاثة العاجلة على حدود ألبانيا وحدود الجبل الأسود وألا يتركوا هذا الواجب للجمعيات النصرانية أن تقدم المساعدات لتخدم أغراض الصرب في إفناء المسلمين وإضاعة دينهم بعد ضياع أرضهم وعرضهم[1].

2 - إذا ماذا عن الاستجابات من ناحية العالم الإسلامي؟

تنوعت هذه الاستجابات ما بين استجابات الهيئات الإسلامية وبين استجابات الحكومات وما بين استجابات النخب المثقفة وقادة الرأي العام. وإذا كانت المجموعة الأولى من الاستجابات قد حركتها دواعي النصرة والإغاثة الإنسانية، فإن الثانية جاءت مقيدة بالعديد من الاعتبارات السياسية الداخلية والخارجية في حين عبر جانب من المجموعة الثالثة عن الإحباطات الناجمة عن ضعف وتهادي صفوف المسلمين في مواجهة الاعتداءات عليهم فإن جانب آخر منها لم يعبر عن اهتمام ملحوظ مما يعكس كيف أن مسلمي البلقان يقعون في قطاع «الذاكرة المخذولة».

فمن ناحية المجموعة الأولى من الاستجابات يمكن الإشارة إلى النماذج التالية:

أصدرت الأمانة العامة للمجلس الإسلامي العامي للدعوة والإغاثة بيانًا تستدعي فيه نفس عبارات بيان جيش التحرير الموجة إليها وتستنكر في نهايته الأعمال الوحشية التي تستهدف إبادة المسلمين وتناشد «أمين عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن والمحافل الدولية والإنسانية وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي وحكومات الدول الإسلامية والعربية التدخل السريع وممارسة الضغوط على يوغوسلافيا لإيقاف المذابح.. ونصرة هذا الشعب المسلم المظلوم[2].

(1) نقلا عن النص العربي المترجم عن النص الإنجليزى وهو أحد مرفقات ملف أعدته الأمانة العامة للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة في 18/ 3/ 1998. يتضمن أيضا بيان المجلس عن أحداث كوسوفو وبيان الأزهر الشريف ومذكرة المجلس إلى المؤتمر الإسلامي الخامس والعشرين لوزراء الخارجية المنعقد بدولة قطر في الفترة من 15 – 19مارس. (ملف غير منشور)

(2) المرجع السابق.

ولقد أصدر الأزهر الشريف بشأن العدوان الصربي على مسلمي كوسوفا بيانا في 10/3/98[1] (يستنكر الهجوم الإجرامي من مجرمي الصرب ويهيب بالمجتمع الدولي أن يقف إلى جانب هؤلاء المظلومين في إقليم كوسوفا وأن يقدم لهم كل عون ومساعدة وفي الوقت ذاته يتخذ الإجراءات الرادعة لمنع هذا الإجرام والتجبر والذي يقوم به الصرب والذي يتنافى وأبسط حقوق الإنسان والأزهر الشريف يقدم شكره لكل من وقف وقفة صادقة وشجاعة من أجل نصرة المسلمين في إقليم كوسوفا ويستنهض همم كل قادر على مد يد المساعدة في دفع هذه الهمجية الظالمة من الصرب والتي تزري بإنسان هذا العصر وتضعه في مرتبة أقل من وحوش الغاب).

وصدر عن فضيلة الأستاذ الدكتور نصر فريد واصل مفتي مصر «فتوى»[2]، لم تحظ بحقها من الاهتمام الإعلامي، لأنها جاءت في شكل رد على نداء موجه من أستاذة جامعية إلى فضيلة المفتي وعلماء المسلمين الأفاضل حول واجب المسلمين حيال ما يحدث من تصفية البلقان كلها من المسلمين، على أساس أن كثيرًا من المسلمين لا يعلمون مسئوليتهم أمام الله تعالى عن نصرة المستضعفين من المسلمين في كل مكان[3]. ولقد عبرت الفتوى عن أن العجز في مواقف الحكومات لا يسقط ضرورة جهاد عامة المسلمين ونصرتهم. وفيما يلي النص الكامل لهذا البيان بفتوى:

(**أولا**: دور المسلمين في الشرع الحنيف عندما يبغي أحد على فئة منهم فيقتل الرجال والنساء والأطفال، ويدمر الدور، والمزارع، ويسير كالطوفان يتلف ويفسد دور المسلمين، هنا أن ينفروا، ويسرعوا بالنجدة لمعاونة إخوانهم في دفع هذا البغي والظلم والعدوان وإعادة هذا الباغي المفسد في الأرض إلى دائرة السلام

(1) المرجع السابق.

(2) بيان من المفتي: باب صندوق الدنيا، الأهرام، 15/11/1998.

(3) نداء إلى المفتي: باب صندوق الدنيا، الأهرام، 29/10/1998.

التي تحميها وتحافظ عليها كل الشرائع السماوية، والقوانين والمنظمات الدولية.

ثانيا: واجب المسلمين في ذلك أن يكونوا على مستوى المسئولية المنوطة بهم فيتعاونوا جميعا مع الدول المحبة للسلام على نصرة المظلوم وإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها وذلك طاعة لأمر الله سبحانه في قوله «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان «وهذا التعاون لا يحقق هدفه المنشود إلا بوحدة الصف والهدف وترك النزاع والشقاق المضعف للمسلمين في جميع الأحوال لقوله تعالى: «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم» وقول صلى الله عليه وسلم «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم».

ثالثا: أن مسئولية المسلمين جميعا تجاه كوسوفا التي تحترق وحق الألبان عليهم أن يجاهدوا معهم بكل الطرق المتاحة لهم سياسيا وثقافيا واقتصاديا ودوليا وقوفا عند حدود قوله تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة).

رابعا: من أمضى أسلحة الجهاد للمفسدين في الأرض في كوسوفا وفي غيرها هو سلاح المقاطعة الاقتصادية الشاملة معهم، وإن تحرجت عنه حكومات الدول الإسلامية كلها أو بعضها لأمور سياسية أو دولية، فلن يعجز عن تنفيذه أفراد وجماعات الدول والشعوب الإسلامية.

خامسا: جهاد المقاطعة الاقتصادية مع الباغين فرض عين على كل مسلم ومسلمة فإذا نكص رجال الاقتصاد والمال عن هذا العهد فإن في جهاد عامة المسلمين وخاصتهم من الأفراد والجماعات ما يغني بإذن الله في استعمال سلاح المقاطعة الاقتصادية الشاملة مع هذه الدولة الباغية الظالمة، وفي بلاد المسلمين والسوق العربية والإسلامية بديل يحقق النهضة ويوفر الخير للجميع.

فلا تترددوا أيها المسلمون في استخدام هذا السلاح "ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين"، اللهم بلغت.. اللهم فاشهد"..

وإذا كان هذا البيان من مفتي الديار المصرية قد صدر بعد أحد عشر شهرًا من انفجار العنف الصربي ضد ألبان كوسوفا فإن هيئة رئاسة المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، في ختام اجتماع الهيئة التأسيسية العاشرة برئاسة شيخ الأزهر، قد أصدرت في نهاية شهر نوفمبر 1998 بيان الأمانة العامة للمجلس في القاهرة داعيًا إلى أمور عديدة في شئون المسلمين، وفيما يختص بكوسوفا ناشد البيان القادة والحكام المسلمين بالوقوف مع المسلمين في كوسوفا ومساندتهم لما يتعرضون له من تطهير ديني وعرقي، وذلك بالضغط على دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى المساندة للصرب لاتخاذ إجراءات من شأنها رفع الظلم عن المسلمين في كوسوفا.

ومن ناحية المجموعة الثانية من الاستجابات الرسمية- المعلنة:

فبدون الدخول في تفاصيلها - حيث لم يصدر عنها - بالمقارنة بنظائرها الأوروبية والأمريكية إلا ما ندر - يمكن القول إجمالا أنها ارتكزت إلى ثلاثة مبادئ أساسية: إدانة واستنكار الممارسات العدوانية الصربية ضد «الألبان» كما في بعض التصريحات أو المسلمين الألبان (كما في بعض التصريحات الأخرى) في إقليم كوسوفا؛ مناشدة المجتمع الدولي تحمل مسئولياته في إقليم كوسوفا لحماية الألبان[1]، عدم مساندة استقلال كوسوفا والدعوى إلى حل المشكلة في إطار يوغوسلافيا. وبعد أن كانت الدول العربية والإسلامية تعتبر قضية كوسوفا قضية داخلية في يوغوسلافيا عادت بعد أن أكد الأوروبيون والأمريكيون على أنها ليست شأنا داخليا- إلى تأييد الدور الدولي لإيجاد حل لها. وعلى سبيل المثال وضح هذا التغير في تصريحات الدبلوماسية المصرية عن مواقف السياسة المصرية تجاه القضية[2].

(1) الشرق الأوسط، 1/ 12/ 1998.

(2) انظر على سبيل المثال: كلمة السفير د. رفعت الأنصارى مدير إدارة البلقان في وزارة الخارجية المصرية، ندوة كوسوفو/ كوسوفا: بين التاريخ والأزمة الراهنة التي نظمها مركز الحضارة للدراسات

ومع ذلك ظلت العديد من القيود تحول دون الدول الإسلامية الكبرى – على الأقل – ودون ممارسة ضغوط مباشرة على علاقاتها مع يوغوسلافيا من أجل إيجاد حل لمشكلة كوسوفا. فلم يصل الدور التركي تجاه كوسوفا إلى ما وصل إليه من قبل تجاه البوسنة. وبالرغم من التعاطف الشعبي والرسمي لتركيا مع ألبان كوسوفا المسلمين إلا أنه لم يكن لنصل بها إلى التمسك بتأييد استقلال كوسوفا. ويرجع ذلك إلى: تزايد حدة المشكلة الكردية وارتباطها بدعوات الانفصال الكردية عن تركيا مما حدى بالمسئولين اليوغوسلاف ومنذ البداية، إلى تذكير وزير الخارجية التركي بأن الإجراءات الصربية في مواجهة النزعات الانفصالية الألبانية لا تختلف عما تعتمده أنقرة مع انفصالييها الأكراد[1]. ومن ناحية أخرى كان لابد لتركيا أن تراعي مسار الدبلوماسية الأوروبية الأمريكية – الرافض لاستقلال كوسوفا – تجنبا لمزيد من التعقيدات التي تواجه مطالب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كذلك لم تلجأ الدبلوماسية المصرية إلى توظيف علاقاتها مع بلجراد في شكل ضغط مباشر وعلني على حكومتها بل حرص المسئولون من الجانبين على الإشارة إلى التحسن الذي يطرأ على العلاقات المصرية اليوغوسلافية والعربية اليوغوسلافية بصفة عامة ففي حديث لوزير الخارجية اليوغوسلافي للأهرام[2] أشار أن العلاقات اليوغوسلافية العربية «جيدة ولكنها ليست كما كانت في الماضي، وليست كما يجب أن تكون عليه الآن.. ولقد عمقنا الحوار السياسي مع الدول العربية وقمنا بتطبيع العلاقات مع معظم الدول.. ونحن نقدر قيام مصر بإرسال سفير لها لدى يوغوسلافيا وهو يقوم بعمل جيد لغاية.. ولهذا فنحن نأمل أن نستطيع قريبا توسيع دائرة التعاون بيننا في مجالات الاقتصاد والثقافة والعلوم..“

السياسية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة في 29/ 4/ 1998.

(1) الحياة، 9/ 3/ 1998.

(2) الأهرام، 25/ 10/ 1998.

ومن ناحية أخرى أشار السفير المصري في بلجراد "[1] قد تكون التسوية السياسية لكوسوفا - بما تتضمنه من وقف لأعمال العنف والعنف المضاد وإرساء القواعد السلمية لممارسة الألبان والمسلمين لحقوقهم السياسية والثقافية والدينية - عنصرًا إيجابيا في تطوير العلاقات بين صربيا والعالمين العربي والإسلامي، وكذا بين يوجوسلافيا وسائر الدول الإفريقية والآسيوية» بعبارة أخرى وفي نفس الوقت الذي حاولت فيه مجموعة الاتصال ودول الاتحاد الأوروبي فرض بعض العقوبات الاقتصادية والعسكرية على بلجراد، وبالرغم من عدم شمولها وعدم حساسيتها بالمقارنة بما فرض خلال حرب البوسنة، إلا أن الدول العربية والإسلامية لم تتحرك على نحو مماثل. هذا ولقد أكدت الدبلوماسية المصرية على صعيد آخر اهتمامها بالنظر في كيفية تقديم الإغاثة الإنسانية لألبان كوسوفا[2].

هذا ولقد تجسدت القيود على مواقف الدول الإسلامية الكبرى في نتائج اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية في الدوحة في منتصف مارس 98، حيث جاء البيان دون مستوى توقعات ألبان كوسوفا.

ومن ناحية ثالثة وفيما يتصل بالمفكرين والمثقفين المسلمين:

فلقد عبروا عن إحباطات الأمة من عجز المسلمين عن حماية أنفسهم وحقوقهم ليس في كوسوفا فقط ولكن في أرجاء مختلفة من العالم الإسلامي[3] ولعل من أصدق

(1) أحمد نافع: مستقبل يوجوسلافيا والبلقان فيها بعد كوسوفا (قصة كوسوفا (3 - 3)، الأهرام، 29/ 10/ 1998.

(2) كلمة د. رفعت الأنصاري: مرجع سابق.

(3) انظر على سبيل المثال وليس الحصر:

- فهمي هويدي: نصرة عاجلة مطلوبة لمسلمي كوسوفا وأبناء إندونيسيا، الشرق الأوسط، 9/ 3/ 1998.
- محمد جمال عرفة: تحالف الصهاينة والصرب، الشعب، 24/ 11/ 1998.
- د. صلاح عز: صراع الحضارات..نموذج كوسوفا، الشعب، 17/ 11/ 1998.
- إبراهيم بن علي الوزير: اتحاد الشوريين التعاونيين: بيان عن مذابح المسلمين في كوسوفا والخليل...

التعبيرات عن الترابط بين هموم المسلمين في كل مكان ذلك البيان الذي أصدرته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تدعو فيه الدول العربية والإسلامية من أجل حماية المسلمين في إقليم كوسوفا، وتدين فيه العنف غير المبرر من جانب الصرب[1].

وإذا كان رئيس المشيخة الإسلامية في كوسوفا قد أرجع - في حديثه للأهرام السابق الإشارة إليه - ما يحوق بالأقليات المسلمة إلى ضعف المسلمين وتفرق كلمتهم، فإن بعض اتجاهات المفكرين والمثقفين لم تتردد في اتهام الغرب بالتضحية بمسلمي البلقان. فلقد أشار بعضهم أنه بالرغم من التصريحات الأمريكية والأوروبية المتعددة حول نفي وجود صراع حضارات بين الغرب والإسلام وحول نفي أن الإسلام عدو للغرب، فإن الأوضاع القائمة في كوسوفا تتناقض جذريًا حول ما يقال عن خطأ مقولة صدام الحضارات.

خلاصة القول إن قضية كوسوفا لتبين كيف أن اعتبارات المصالح والتوازنات والاستقرار هي التي تملي نفسها على سياسات الغرب وذلك على حساب اعتبارات القيم الإنسانية وحقوق الإنسان وما يسمى "بالمسئولية والأخلاقية العالمية" ومن ناحية أخرى فإن قيود الواقع وضغوطه تملي بدورها على سياسات العالم الإسلامي ما يبعد بها عن متطلبات "النصرة" الفاعلة.

وقفوهم إنهم مسئولون حكاما ومحكومين، الشعب، 2/ 11/ 1998.

(1) الحياة، 9/ 3/ 1998.

حول القومية والعلمانية والإسلام: من تاريخ البلقان إلى كوسوفا في مرحلة الاستعداد للاستقلال(*)

كوسوفا هي جزء من أمة ألبانية، وجزء من عالم أوروبي ورافد من روافد أمتنا الإسلامية، وإذا ما أخذ الكوسوفيون وهم في مرحلة الاستعداد للاستقلال هذه الثلاثية على عاتقهم فسوف يشاركون في خدمة الإنسانية: ابتداء من خدمة العقيدة والثقافة والتعارف مع الثقافات والأديان الأخرى دفعا لتحقيق إنجازا حضاريا وإنسانيا.

تلك هي الخلاصة الأساسية لهذا الملف الذي يقدم آراء د. نادية محمود مصطفى حول القومية والعلمانية والإسلام من تاريخ البلقان إلى كوسوفا في مرحلة الاستعداد للاستقلال، وذلك من واقع خبرتها الأكاديمية على مدار عقود في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة كمتخصصة في العلاقات الدولية الإسلامية، ومديرة لبرنامج حوار الحضارات، وكذا من واقع خبرة زيارتها كوسوفا بمناسبة الاشتراك في مؤتمر "ستة قرون من إسلام الألبان" الذي نظمه الاتحاد الإسلامي في كوسوفا بالتعاون مع كلية الدراسات الإسلامية في بريشتينا يومي 16 و17 سبتمبر 2006.

(1) قُدم في مؤتمر: ستة قرون من إسلام الألبان الذي نظمه الاتحاد الإسلامي في كوسوفا بالتعاون مع كلية الدراسات الإسلامية في بريشتينا 16-17/ 9/ 2006، موقع إسلام أون لاين، 9 نوفمبر 2006:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/IslamicWorld/topic_0701/11/2006/.shtml

كوسوفا.. أسئلة القومية والدين والتوازن الدولي:

يرجع اهتمامي بأوضاع مسلمي أوروبا–وغيرهم من الأقليات أو الوجود المسلم في العالم– لاعتبارات عديدة على رأسها اهتمامي بدوائر العلاقات الدولية الإسلامية، وقضايا العالم الإسلامي في النظام الدولي الراهن: ومن بينها بالطبع دائرة المسلمين في خارج الدول الإسلامية؛ وهي ليست دائرة داخلية بالأساس ولكن دائرة يتقاطع فيها الداخلي والخارجي، على الأقل؛ لأن مسلمي الغرب يمثلون مكونا من مكونات الأمة الإسلامية في العالم. كما أنها دائرة تتقاطع عندها وتلتقي خيوط الدين، الثقافة، الهوية، المواطنة؛ وهي خيوط أضحت تكتسب مسحة متجددة في ظل تداعيات العولمة، وفي ظل صعود وبروز قضايا المسلمين على أولوية الأجندات العالمية.

وفي خلال شهرين خضت جولتين مع قضايا المسلمين في أوروبا، كما خضت جولة ثالثة مع قضايا الخصوصية الثقافية، وكيفية تفعيل التغيير السياسي والمجتمعي، والتي استدعت قضايا مسلمي الغرب، كما استدعت قضايا الإسلام في العالم العربي، ومصر بصفة خاصة.

فبعد المؤتمر الذي نظمه مجلس الإفتاء الأوروبي لمسلمي غرب أوروبا عن الاندماج والمواطنة (7–2 يوليو 2006) في اسطنبول جاء المؤتمر الذي نظمه برنامج حوار الحضارات عن "الخصوصية الثقافية: نحو تفعيل التغيير السياسي والمجتمعي في القاهرة –11 13 / 9 / 2006، ثم جاء المؤتمر الذي نظمه الاتحاد الإسلامي لكوسوفا وكلية الدراسات الإسلامية عن ستة قرون من الإسلام بين الألبان (16 – 17 سبتمبر 2006) في بريشتينا.

المؤتمر الأول هو حلقة من سلسلة حلقات ممتدة لمجلس الإفتاء الأوروبي (بالطبع إلى جانب هيئات أخرى) لمناقشة مشاكل اندماج ومواطنة وهوية

المسلمين الذين هاجروا إلى غرب أوروبا بجيليهما الأول والثاني، المؤتمر الثاني بحث في مفهوم الخصوصية الثقافية، والعلاقة بين استبعادها أو استدعائها وبين نتائج عمليات التغير. أما المؤتمر الثالث فأراد التأكيد على حقيقة وجود واستمرار الإسلام بين الألبان أقدم أمة في أوروبا والتي تواجه تحديات اقتلاع جذور إسلامها عبر القرنين الماضيين، ودلالة ذلك التاريخ بالنسبة للمرحلة الراهنة.

في غرب أوروبا المسلمون يتمسكون بأن حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وواجباتها لا تتعارض مع انتمائهم الإسلامي وتجلياته على ثقافتهم، ويديرون معركة سلمية مع رؤى أوروبية تختلف في تقدير ما يجب أن تكون عليه تجليات الهوية الإسلامية في مجتمعات أوروبية علمانية.

وفي عالمنا العربي والإسلامي-ويا للعجب أيضًا- فإن موضوع الهوية والخصوصية الثقافية على طاولة النقاش، على غير ما قد يعتقد البعض من المسلمين في شرق أو غرب أوروبا، ولكن وإن اختلفت التحديات من حيث الدرجة والطبيعة-مقارنة بأوروبا وغيرها- إلا أن القضية قائمة وتتزايد بالتدريج مؤشرات الحديث عنها في ظل ما يسمى عمليات الإصلاح الجارية وما يستخدم خلالها من أدوات التدخل أدوات دينية وثقافية.

أما في شرق أوروبا-وبالرغم من أن الإسلام له جذوره وله تجلياته الثقافية الممتدة عبر قرون؛ فإن المسلمين لا يخوضون معارك من أجل استمرار هذه الحقوق وتدعيمها، ولكن خاضوا وما زالوا يخوضون معارك من أجل عدم اجتثاث وجودهم بالعنف المسلح من جانب الأصولية الصربية وحلفائها في السر والعلانية. وكوسوفا بعد أن صمدت في معركة الاستئصال الأخيرة (حيث سبقتها معارك أخرى عبر القرنين الماضيين)؛ فهي تدير-في ظل الإدارة المدنية للأمم المتحدة- معركة من أجل الاستقلال.

وإذا كانت الأضواء تتركز على الأبعاد الدبلوماسية والسياسية لهذه المعركة؛ فإن هذه المعركة تخفي في أحشائها معركة ثانية هي في واقع الأمر الوجه الآخر للعملة، ألا وهي معركة الهوية والمواطنة (ولا أقول الاندماج)، نعم معركة حقوق هوية ومواطنة أهل البلاد وسكانها المسلمين منذ قرون، وليس مهاجرين جدد إليها. قد يعجب البعض وقد يرفض البعض الآخر هذا التوصيف لهذه المعركة الثانية، على اعتبار أن الألبان المعتزين بقوميتهم الألبانية يعتبرونها-أو يعتبرها الغالبية منهم- مصدر الهوية، كما أن مواطنتهم يكفلها وجودهم القانوني كمواطنين من أهل البلاد وليس مواطنين جدد هاجروا إليه، إلا أن الأمر لم يبدو في نظري خلال زيارتي لبريشتينا على هذا النحو؛ لأنني رأيت وسمعت حديثا عن أن الإسلام هو الوجه الثاني لعملة الهوية الألبانية، وهذا الوجه يتعرض الآن لموجة جديدة من التحدي تستقم وطبيعة المرحلة الراهنة التي تمر بها كوسوفا، أي بعد حرب 1999، وخلال فترة الإدارة المدنية منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وأخيرا الاستعداد للاستقلال.

هذه المجالات الثلاثة السابق الإشارة إليها في غرب أوروبا وفي شرقها وفي العالم العربي، هي وجوه ثلاثة لنفس القضية، ويساعد الجمع والمقارنة بينها على الدلالة عن قدر ما أضحى يواجهه المسلمون من تحديات للحفاظ على هويتهم وخصوصياتهم، وربما وجودهم ذاته في عالم يموج بتيار العولمة والعلمانية من ناحية، ويموج بتيار الأصوليات الدينية المتشددة من ناحية أخرى، كما يموج-من ناحية ثالثة- بتيارات الإحياء والتجديد الإسلامي في قرن جديد، كل ذلك في ظل زخم الحملة العالمية لحماية حقوق الإنسان.

ولكن ما أريد أن أشرحه في هذه الدراسة، هو ما يتصل بالبلقان وبكوسوفا خاصة، فهذه الدراسة تقدم نتائج معايشتي لخبرة من أكثر خبراتي ثراء وخصوبة

ألا وهي خبرة زيارة كوسوفا (15 – 20/ 9 / 2006) بمناسبة مشاركتي في مؤتمر "ستة قرون من إسلام الألبان"، وهي خبرة ذات ثلاثة مستويات: من ناحية خبرة التفاعل مع تقديم بحوث المؤتمر الغنية، ولا أقول قراءة هذه البحوث؛ لأنه لم تتوافر مسبقا نسخ من هذه البحوث. ولقد وصل عددها ما يقرب من المائة، وقدمها باحثون وأساتذة ألبان وأتراك وعرب ينتمون لتخصصات متنوعة في التاريخ، والاجتماع، واللغويات، والأديان المقارنة، والدراسات الثقافية... ولم تكن خبرة المناقشات في المؤتمر أقل ثراء أو دلالة من محتويات عرض البحوث.

ومن ناحية أخرى، خبرة تفاعلي مع نخب متميزة قدمت آراءها من واقع ممارساتها الفعلية الراهنة على أرض كوسوفا ما بعد الحرب (1999 – 2006) على نحو سمح لي برسم خريطة (أولية) لتوجهات مجموعات نخب متنوعة في بريشتينا.

ومن ناحية ثالثة، خبرة التفاعل مع ما يسمى "ملح الأرض" أي الناس، من واقع ما رأيته وسمعت عنه في طرقات مدن كوسوفا.

هذا، ولم تنطلق معايشتي مع منتجات ومخرجات الزيارة ومدخلاتها من فراغ، ولكن تأسست على خبرتين سابقتين أكاديميتين بالدرجة الأولى.

الأولى: هي خبرة القراءة في التاريخ الإسلامي والتأليف فيه من مدخل العلاقات الدولية وفق منظور إسلامي[1] وهي الخبرة التي سمحت لي بالقراءة في تاريخ البلقان في فترة الفتح العثماني ثم الحكم العثماني سواء في فترة قوته أو تراجعه أو تصفيته[2].

الخبرة الثانية: هي خبرة دراسة حروب البلقان بعد انتهاء الحرب الباردة

(1) د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996 الأجزاء من السابع إلى الثاني عشر.

(2) د. نادية محمود مصطفى: العصر العثماني: من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية (في) المرجع السابق، الجزء الحادي عشر.

وخاصة حالتي البوسنة ثم كوسوفا[1]، والاهتمام بحالة حوار الأديان والثقافات في سياقها البلقاني-مقارنة بالسياق العربي وسياقات إسلامية وعالمية أخرى[2]،

(1) د.نادية محمود مصطفى: البوسنة والهرسك، من إعلان الاستقلال وحتى فرض التقسيم (مارس-92 يولية93)، نجاح العدوان المسلح في فرض الأمر الواقع أمام أنظار النظام العالمي الجديد.(في): تقرير الأمة في عام (1993) 1413هـ. مركز الدراسات الحضارية. القاهرة.1994.

أ. أماني غانم، أ.د. نادية محمود مصطفى (إشراف): البوسنة بعد دايتون: مصير الدولة الموحدة (في) أمتي في العالم (حولية قضايا العالم الإسلامي)، العدد الأول (1998م)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1999م.

- انظر: د. نادية محمود مصطفى: كوسوفا بين التاريخ والأزمة الراهنة (في) حولية أمتي في العالم (1998) مركز الحضارة والدراسات السياسية، 1999. د.نادية محمود مصطفى: قراءة ما يحدث في كوسوفا، القدس، العدد5، مايو 1999. د.نادية محمود مصطفى: أزمة كوسوفا وحلف الأطلنطي: التوازنات الأوروبية والعالمية. المستقبل العربي، عدد يوليو 1999. د.نادية محمود مصطفى: الخطاب العربي-الإسلامي وضربات الناتو حول كوسوفا (في) حولية "أمتي في العالم" 1999، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، فبراير 2000. مقدمة كتاب: د.محمد أرناوؤط: كوسوفا- كوسوفا- بؤرة النـزاع الصربي الألباني في القرن العشرين، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1998.

(2) انظر أنشطة برنامج حوار الحضارات منذ تأسيسه (2002-2006) على موقعه الإلكتروني: www.hewaronline.net

وانظر على سبيل المثال مشاركة بعض الأساتذة من البلقان والمتخصصين في شأنه في أنشطة برنامج حوار الحضارات انظر:

- د. محمد أرناؤوط، البلقان ساحة للتفاعل / عدم التفاعل بين الثقافات (خبرة العقد الماضي)، بحث مقدم في ندوة إدارة أوروبا لحوار الثقافات الأورومتوسطية التي عقدت في الفترة من 11-13 أبريل 2005.

- أ. كمال مورينا، دور المؤسسات الدينية في دفع الحوار الثقافي إلى الأمام بين سكان كوسوفا، بحث مقدم في ندوة إدارة أوروبا لحوار الثقافات الأورومتوسطية، المرجع السابق.

- د. مصطفى تسيريتش: المسلمون في البوسنة ودور المشيخة الإسلامية في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم (في) د. نادية محمود مصطفى: مسارات وخبرات في حوار الحضارات، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2004.

- د. حليمو نيمارليا: مسلمو البوسنة، خمسة قرون من التجربة الحضارية (في) المرجع السابق.

وذلك في وقت قفز فيه الاهتمام بالحوارات بين الأديان والثقافات والحضارات، في مرحلة من تطور النظام الدولي الراهن برز على صعيدها وزن هذه العوامل في تفسير وتحليل تيار هام في التفاعلات الدولية.

ومن ثم، وعلى ضوء هذه الخبرة المسبقة–على زيارتي– اتجهت إلى كوسوفا وفي ذهني خريطة تتكون من مجموعات أساسية من الثنائيات تنبثق عن أسئلة كبرى وكلية. وهذه الثنائيات هي: القومية الألبانية/ الإسلام.

العثمانيون/ الألبان.

الصرب/ الألبان.

وتجدر الإشارة إلى أن المدارس الفكرية والسياسية المتنوعة التي درست تاريخ البلقان سواء السياسي والاجتماعي والفكري قد قدمت تحليلات مختلفة حول العلاقة بين كل من هذه الثنائيات وفيما بينها أيضا، هذا وتبرز عن هذه الثنائيات الأسئلة التالية:

هل الألبان أكثر تمسكا بقوميتهم مقارنة بتمسكهم بالإسلام كمصدر للهوية، ومن ثم، فهل حركاتهم التحررية والاستقلالية هي بالأساس حركات قومية لخدمة قوميتهم والحفاظ عليها بالأساس؟

هل العثمانيون احتلوا الألبان، ومن ثم؛ فإن النزاع بين القوميتين التركية والألبانية هو مدخل النظر في تاريخ الألبان منذ الفتح العثماني، أم أن العثمانيين أدخلوا الإسلام إلى الألبان وساهم الألبان المسلمون في حضارة البلقان (العثمانية) وفي حكم الدولة العثمانية ذاتها، بل وانتشروا في أرجاء العالم الإسلامي في روابط مع شعوبه؟

هل الصراع الصربي/ الألباني–بؤرة النزاع في البلقان– هو صراع قومي–

عرقي بالأساس؟ وكيف أثر العامل الديني فيه؟

والإشكالية الكبرى التي تنبثق عنها هذه الثنائيات وهذه الأسئلة تتلخص كالآتي: هل جولات العنف المتفجرة عبر تاريخ البلقان منذ ستة قرون مرجعها دخول الإسلام إلى المنطقة؟ ومن ثم، فإن الإسلام عقيدة وقيم وثقافة-سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدولة- قد شكل حدود التحالفات والتحالفات المضادة بين المسلمين وغير المسلمين في البلقان؟ أم أن التدخلات الخارجية من جانب القوى الدولية المتنافسة على الهيمنة الإقليمية والهيمنة العالمية قد وظفت هذا العامل بأشكال متنوعة وعلى نحو أثر على انفجار دورات العنف الدموي خلال مراحل التحول في توازنات القوى الدولية في المنطقة وحولها، كما أثر على التشكيلات المجتمعية والثقافية لشعوب هذه المنطقة من المسلمين والمسيحيين (الأرثوذكس والكاثوليك) على حد سواء؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية المركبة، وبالرغم من أن تخصصي في العلوم السياسية لا يتصل مباشرة بالمجالات المعرفية التي تناولت موضوعات المؤتمر إلا أنني اهتممت بموضوعه لاعتبارين أساسيين يقعان في صميم اهتماماتي.

الأول: هو أن منطقة البلقان-التي ينطلق في فضائها موضوع الدين- من أخصب إن لم يكن من أهم مناطق وأقاليم العالم الذي يشرح تاريخها كله التفاعل بين "التطور في توازن القوى الدولي وموجات الصراع والتعاون بين القوى الكبرى التي تمثل أركان هذا التوازن من ناحية، وبين عاملين في غاية الأهمية من ناحية أخرى وهما: القومية والدين، فلا يمكن قراءة تاريخ المنطقة، أو تاريخ ألبان المنطقة بصفة خاصة بدون منظار أثر التطور في التوازن الدولي، وأثر عاملي القومية والدين.

ومن ثم، فإن إسلام الألبان عبر ستة قرون، هو منطقة غنية لابد وأن تختبر هذا الأمر بقوة سواء على مستوى الكليات أو الجزئيات الموضوعية والتاريخية.

الاعتبار الثاني: أن مسلمي البلقان–ومنهم بالطبع الألبان– هم جزء ركين من الأمة الإسلامية، تمتد إليهم اهتمامات كل مهتم بشأن هذه الأمة، وتطور أوضاع شعوبها، وما يواجهونه من تحديات، فإن كل ساحة من ساحات هذه الشعوب يقدم الكثير من الدلالات عن حقيقة أن الإسلام هو دين عالمي، وأنه لكل زمان ومكان. ومما لا شك فيه أن الفضاء البلقاني لانتشار الإسلام ذو دلالات خصبة وغنية بالنسبة لمعنى الإسلام كعقيدة وقيم وسنن وتاريخ وخاصة في مجال التلاحم "الصراعي أو التعاوني" مع الآخر.

ولذا؛ فإن تاريخ البلقان يقدم دروسا هامة ـ ومقارنة أيضا بالأندلس ـ عن مدى قبول الآخر والاعتراف به وحمايته لدى المسلمين مقارنة بمدى قبول هذا الآخر واعترافه بالمسلمين. ومن ثم مدى احترامه حقوقهم، بل ووجودهم في أوروبا.

فها نحن الآن في صميم ما يسمى عالم حقوق الإنسان ودعاوى الديمقراطية التي يرفعها الأوروبيون نختبر حقيقة المعايير المزدوجة لدى الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الكبرى: حقوق مَنْ؟ والتسامح تجاه مَنْ وأين وكيف؟

ومن ثم؛ كان سؤالان أساسيان يدوران في رأسي حين اتجهت للمؤتمر: هل موضوعاته في مجالات تأسيسية عن مسار الإسلام في الفضاء الألباني؟ هل ستمتد إلى السمتين الخاصتين بتوازنات القوى الدولية حول مسلمي البلقان وبامتدادات علاقاتهم مع بقية أرجاء الأمة الإسلامية؟.

وإذا كانت خبراتي الأكاديمية السابقة قد قدمت لي بعض الإجابات من واقع التطور التاريخي، ومن واقع السياق المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وصولا إلى السياق الراهن بعد نهاية الحرب الباردة؛ فإن خبرة التفاعل مع زيارة كوسوفا ـ بمستوياتها السابق الإشارة إليهاـ قد قدمت بدورها إجابات متراكمة عن حالة ألبان البلقان بصفة عامة وعن حالة كوسوفا بصفة خاصة.

كوسوفا.. توجه أوروبي مقابل إسلام حضاري

في هذا الجزء سوف يتم تناول نظرة لبحوث المؤتمر ومناقشاته. وعن عروض البحوث والمناقشات الأكاديمية التي أعقبتها عبر أربع جلسات ممتدة ولمدة يومين يمكن أن أسجل ما يلي:

فلقد حققت جلسات المؤتمر تراكما علميا هادئا لابد وأن يلحظه المراقب بدقة لمسار أعمال المؤتمر، فلقد بدأ في الجلسة الأولى من الموضوعات العامة والكلية عن كيفية دخول الإسلام وانتشاره في ألبانيا، وأثره على هوية وثقافة الألبان ودلالته بصفة خاصة بالنسبة للتعليم واللغة الألبانية، ثم وصل في الجلسة الثانية إلى السياق السياسي للألبان المسلمين (من العثمانيين إلى الشيوعيين) والآثار الاجتماعية والتعليمية موضحة في نماذج عن الحكم العثماني ودور العلماء والمدارس والتعليم.

ثم انتقل في الجلسة الثالثة إلى ما تعرض له الإرث الألباني المسلم من تدمير منظم-عبر التاريخ- على يد الصرب، ودور المؤسسات الوقفية والأئمة والعلماء في حماية التراث غير المادي للألبان، وأخيرا في الجلسة الرابعة تناول المؤتمر تراجم شخصيات أَثْرَت التاريخ الألباني في مجالات التصوف والتفسير واللغة، والتعليم وغيرها.

بعبارة أخرى، هذه المجموعات الأربع من الموضوعات اهتمت بعدة مجالات رئيسية، هي: الأسلمة والمؤسسات، نماذج تأثير الإسلام على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، قضايا التعليم والفكر والوقف والشريعة، التأثيرات العثمانية والصربية (الملكية ثم الشيوعية) الإسلام والهوية والسياسة، النخب والقيادات.

وبدون التوقف التفصيلي-بالطبع- عند محتويات هذه البحوث والمناقشات

التي دارت حولها يكفي التوقف عند مجموعتين من الملاحظات، إحداهما منهاجية، والأخرى عن أهم قضايا واتجاهات المناقشة (بالقدر الذي استطعت متابعته من واقع الترجمة من الألبانية- لغة البحوث والمناقشات إلى العربية والإنجليزية).

أ- الأبعاد المنهاجية: كانت بحوث المؤتمر بحوثا استاتيكية تاريخية، ذات منهاجية وصفية تأريخية لا تركز على مسارات أو عوامل التطور التاريخي ونتائجه من مرحلة إلى أخرى بالنسبة للقضايا المعنية، بل ركزت على جزيئات تاريخية، ولم تقدم رؤى كلية، ومن ثم، كان الحاضر الغائب هو كيفية الاستفادة من دروس التاريخ في الحاضر على اعتبار أن ذاكرة التاريخ هي مصدر للخبرة وليست غاية في حد ذاتها فقط.

ولذا؛ وبالرغم من ثراء التفاصيل والتحليلات عن الجزئيات التاريخية، وبالرغم من دلالة انعقاد المؤتمر ذاته في كوسوفا في هذه المرحلة إلا أن الحاضر الغائب كان دلالات المؤتمر بالنسبة للوضع الراهن. ولذا؛ فإن الرسائل غير المباشرة التي يمكن استكشافها من مضمون المؤتمر ذات مغزى كبير بالنسبة لقضايا من قبيل: "الإسلام الأوروبي، الخصوصية الثقافية والهوية في ظل الاندماج في أوروبا، قضية الوحدة الألبانية، مدلول التوازنات الدولية القائمة بالنسبة لمستقبل استقلال كوسوفا...، مستقبل الإسلام في ألبانيا، وفي كوسوفا (خريطة القوى والتيارات الإسلامية ووزنها مقارنة بنظائرها الليبرالية واليسارية على صعيد السياسة والمجتمع).

والجديد بالذكر، أنه إذا كانت أعمال المؤتمر لم تقترب مباشرة من هذه الأمور، أو حتى لم تطرح الأسئلة بصددها في جلساتها (باستثناء ثلاثة

بحوث تطرق مقدموها بطريقة مباشرة لبعض هذه الأمور)[1]، إلا أن دلالات المحتويات التاريخية لهذه البحوث واتجاهات المناقشة حولها في المؤتمر قد قدمت رسائل هامة حول بعض الموضوعات محل الجدل، وقد لا تكون هذه الرسائل جديدة في محتواها، ولكن ربما الجديد هو مناسبة طرحها وفي هذا الزمان وهذا المكان لانعقاد المؤتمر في بريشتينا، وفي مرحلة هامة من العلاقات البلقانية- البلقانية، ومن مستقبل كوسوفا ومن مستقبل علاقات البلقان بكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتركيا وروسيا وكذلك العالم الإسلامي. إذًا ما هي هذه الرسائل التي وصلتني من واقع قراءتي لهذا الزخم؟

ب- كان من أهم اتجاهات وقضايا المناقشة ما يلي:

القضية الأولى: تصحيح بعض الصور السلبية الشائعة عن العلاقات التاريخية بين العثمانيين والألبانأو دور العثمانيين في البلقان بصفة عامة: احتلالا وفرضا للإسلام بالقوة، أم نشرا للإسلام من خلال مؤسساته: المسجد، المدرسة، الوقف،...):

فلقد ظهر من بحوث ومناقشات جلستي اليوم الأول بصفة خاصة والجلسة الثالثة إلى حد ما توجه دفاعي -وخاصة من جانب الأتراك المشاركين في المؤتمر- عن المرحلة العثمانية من تاريخ الألبان. ولذا، بدا الأمر كما لو أن هناك ريحًا تركية في كوسوفا وراء الدفاع عن التاريخ العثماني. هذا، ولم يحدث صدام مباشر بين آراء الأتراك أو الألبان، ومن ثم، لم يظهر اتجاه الصدام بين

(1) وهذه البحوث هي:

- Shemsi AJVAZl: Albanian territories: Target of the East geopolitics andurocentrics.

-Kreshnik OSMANI: Muslim Albanians and the Euro Atlanticintegrations

القومية والإسلام. بل حين قدم أحد البحوث رؤية اقتصادية مادية تفسر اعتناق الألبان للإسلام اتساقا مع حوافز نظام الجزية والملة و...، فلقد بادر بعض الأتراك والألبان على حد سواء بالدفاع عن عدالة وسماحة الدولة العثمانية، وبيان كيف أنه لا يمكن أيضا الاستناد إلى عوامل اقتصادية فقط لتفسير انتشار الإسلام بين الألبان. ولذا، تساءلوا لماذا لم يرجع الألبان عن إسلامهم بعد انتهاء المرحلة العثمانية.

وفي المقابل، كان البعض الآخر أكثر دقة وموضوعية حين طالب بالتمييز بين مراحل انقسمت بينها الحقبة العثمانية، وبإعطاء قدر أكبر من الاهتمام لدراسة الوثائق العثمانية لتبين كيف أن قدر كبير من العدالة والتسامح كان قائما تجاه القوميات والأديان في البلقان وخاصة في مرحلة القوة والهيمنة.

والجدير بالملاحظة، أن البحوث التي قدمها المشاركون الأتراك كانت في مجملها قراءة في وثائق عثمانية جديدة من الأرشيف العثماني، خاصة بمنطقة البلقان. ومن الواضح أن هذا التوجه البحثي التركي ونمط الاستجابة من الباحثين الألبان-على الأقل كما بدت لي في المؤتمر- إنما هو توجه دفاعي بنائي ذو مسحة إسلامية يواجه ويصحح ما سبق من توجه قدمه العلمانيون الأتراك والقوميون الألبان (والصرب بالطبع أيضا) والذي غلب عليه اتهام وإدانة المرحلة العثمانية من منطلقات علمانية أو قومية. ولذا؛ فإن التوجه الظاهر في المؤتمر هو أن جهود العثمانيين في نشر الإسلام-من خلال المساجد والمدارس والأوقاف والصوفية والعلماء وغيرها من الوسائل السلمية- قد قدم خدمة جليلة للألبان؛ وهي حماية قوميتهم بالإسلام وإلا كان قد تم استيعابها من المحيط الصربي الأرثوذكسي.

ولهذا كله ثار في ذهني التساؤل التالي: ما دلالة هذا النقاش-على صعيد دائرة

بحثية ينظمها الاتحاد الإسلامي لكوسوفا وكلية الدراسات الإسلامية- مقارنة بما يجري على أرض الواقع الآن بالنسبة لتوجهات كوسوفا الداخلية والخارجية بعد الاستقلال: ماذا عن مستقبل التوجه القومي في مقابل الإسلامي، التوجه التركي في مقابل الأوروبي، وماذا سيترتب على ذلك من أمور تتصل بالتعليم والثقافة والمجتمع والنظام السياسي والسياسة الخارجية؟

ذلك لأن المناقشة النظرية والمراجعات التاريخية لا تكفي بمفردها، ولذا كان نبض النخب ونبض الشارع ذا دلالة هامة كما سنرى لاحقًا.

القضية الثانية: نمط ممارسات ما يسمى الحضارة المسيحية بشقها الشرقي (الأرثوذكسي: الروسي- الصربي)، وبشقها الغربي اللاتيني (الكاثوليكي والبروتستانتي) تجاه الوجود المسلم في البلقان:

تعددت البحوث في المؤتمر التي توثق وتؤرخ للجريمة المنظمة المتعمدة الممتدة تاريخيا التي اقترفها الصرب ضد التراث العثماني- الألباني المادي وغير المادي، الذي يرتبط بالهوية الإسلامية ناهيك بالطبع عن الممارسات الصربية الأرثوذكسية ثم الشيوعية ضد عقيدة الإسلام لدى الألبان ولا أقول ثقافتهم الإسلامية فقط.

ومن ثم، وإذا كان العلمانيون الغربيون والمسلمون على حد سواء يطالبوننا بتجاوز التاريخ وتخطيه حتى يمكن التغلب على معوقات بناء السلام واقتلاع جذور الصراعات الراهنة، إلا أن للعملة وجهًا آخر فلا يمكن تجاوز ممارسات التاريخ المتحيزة ضد الإسلام والمسلمين بل يجب توظيف هذه الممارسات في الهجوم المضاد، على أصحاب توجه الصراع الحضاري من الغربيين المعاصرين، الذين لا يلقون بأسهمهم إلا على الحضارة العربية الإسلامية باعتبارها حضارة العنف وعدم التسامح والتمييز التي ترجع إليها ممارسات ما

يسمى "الإرهاب الإسلامي" الآن، ومن ثم، فإن الأمر لا يتعلق فقط بدفاع عن هذه الحضارة الإسلامية، وذلك باستدعاء نماذج تسامحها وعدلها تاريخنا- وخاصة في مراحل قوتها- ولكن تتعلق بهجوم مضاد على تاريخ الحضارة الأوروبية المسيحية الغربية والشرقية الذي يمتلئ-وخاصة في مراحل القوة- بنماذج عدم التسامح والعنف ضد المخالفين في الدين والمذهب، ومن ثم؛ فإن ممارساتها الراهنة ليست إلا امتداد لجذور تاريخية تكمن في طبيعتها، التي أسست لها-عبر قرون- فلسفات الوضعية والعلمانية والمادية؛ وهي الفلسفات التي أرست جذور النموذج المعرفي السائد والمهيمن، والذي جسدته الممارسات السياسية عبر قرون ممتدة[1].

وهذا التوظيف في الهجوم المضاد على هذا النحو يحقق هدفا آخر؛ وهو الرد على هؤلاء الذين في دائرتنا الحضارية ويحذرون من مخاطر الوقوع في أسر مقولات صراع الحضارات التي أطلقتها وروجتها-خلال العقدين الماضيين- نخب فكرية ورسمية أمريكية وأوروبية. وهذا التحذير وإن كان يهدف للتنبيه إلى أن سحب خطاب الصراع الحضاري إنما تحجب أهداف استعمارية وإمبريالية كبرى ترتبط بالأرض والثروة والمكانة، ولكن يجدر من خلال استدعاء التاريخ الصراعي الحضاري للغرب توظيفه في الهجوم المضاد، لبيان أن الاستعمار والهيمنة ليس مصالح مادية فقط، بل وثقافية حضارية أيضا. حقيقة اختلفت مواقف الولايات المتحدة تجاه فلسطين من

(1) انظر في الدراسة المعمقة لهذا الأمر أعمال د. منى أبو الفضل، انظر على سبيل المثال:

- د.منى أبو الفضل، النظرية الاجتماعية المعاصرة: نحو طرح توحيدي في أصول التنظير ودواعي البديل، إسلامية المعرفة، العدد 6، سبتمبر 1996، ترجمة د.نصر عارف، ص ص -69 109.

Mona Abul Fadl, Islamization as a force of global cultural renewal or therelevance of the Tawhidi episteme to modernity, AJISS, Vol. 5, No 2 December 1988, pp. 163- 179.

ناحية، عن مواقفها من الشيشان من ناحية أخرى وكوسوفا من ناحية ثالثة، وأكراد العراق من ناحية رابعة.

وهذا الاختلاف ليس له صلة بحقوق تقرير المصير وحقوق الإنسان بقدر ماله صلة بالمصالح والحسابات السياسية، إلا أنه لا يمكن استبعاد الأبعاد الثقافية الحضارية، على مستوى الأدوات بل والدوافع في كل حالة من هذه الحالات.

القضية الثالثة: حالة الإسلام بين الألبان وعلاقته بالقومية الألبانية والتحديات المحيطة بها، مَنْ الذي حما الإسلام حتى الآن؟ وكيف تأثر وأثر بالقومية الألبانية وبالبيئة البلقانية بصفة عامة؟

وهذه القضية تكتسب طابعا خاصا؛ لأن الألبان من أكثر الشعوب حماسة لقوميتهم ودفاعا عنها، ولقد تعرضوا للتقسيم نتيجة تسويات الحروب وتوازنات القوى الإقليمية والدولية في مرحلة تصفية الإمبراطورية العثمانية وفي فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعد الحرب العالمية الثانية.

وها هم الألبان يتعرضون مرة أخرى لتأثيرات ما بعد انتهاء الحرب الباردة (الحرب في كوسوفا وما بعدها، الأزمة في مقدونيا). ورغما عن ذلك كله فما زال بالإمكان رصد صمود إسلام الألبان. فإذا كان الإسلام قد حمى الألبان من الاستيعاب وحمى القومية الألبانية؛ فإن الألبان قد حموا الإسلام واستمراره على أرضهم وفي قلوبهم وفي ثقافتهم. ومهما قيل عن دور الحكام والجيوش والنظم سواء في انتشار الإسلام أو في حصاره ومحاولة تصفيته في البلقان، إلا أن الشعوب هي التي حمت الإسلام.

وإذا كان الإسلام قد ساهم -في مراحل القوة العثمانية- في البناء الحضاري في البلقان؛ فلقد تحول إلى عامل مقاومة وصمود ضد المخططات الغربية في مرحلة التراجع العثماني، وظل كامنا في الصدور وفي القلوب يقاوم الاقتلاع

القسري في مرحلة هيمنة الأصولية الأرثوذكسية الصربية ثم في مرحلة هيمنة الشيوعية الصربية. ومن ثم، فلابد وأن يثور السؤال الآن، على ضوء كل هذه الخبرة التاريخية–ما المراد بالإسلام؟ وكيف ستتجدد عافية المسلمين؟ وما هي التحديات الجديدة التي تواجهه في المرحلة الانتقالية نحو استقلال كوسوفا ومرحلة ما بعد الشيوعية في ألبانيا؟ حيث تتعدد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مهمة إحياء الهوية الإسلامية وتجديدها سواء كغاية في حد ذاتها أو باعتبارها وسيلة لاستمرار الوجود ومواجهة التحديات المجتمعية والسياسية.

وبناء على القضايا السابقة واتجاهات المناقشة حولها في أبعادها التاريخية يتضح لنا الدلالة النظرية والفكرية بالنسبة لاحتمالات الوضع الراهن لكوسوفا بصفة خاصة وهي تتمحور حول ثلاثة أمور:

- بعد العثمانية ثم الملكية الصربية ثم الشيوعية الصربية، هناك الآن العولمة والاندماجية الأوروبية في ظل اتجاهات الهيمنة التدخلية الأمريكية في العالم.
- نمط التوازن الإقليمي والعالمي وأثره على مصير كوسوفا وحلم الدولة الألبانية الكبرى.
- نمط الإسلام الذي سيبرز في ظل الاستقلال بعد كل هذا الإرث التاريخي والتحديات الراهنة أمام التركيبة الداخلية وتوجهاتها في ظل الضغوط الأمريكية والأوروبية المتنامية على الإسلام سواء–داخل أوروبا وخارجها–.

وإذا كان الإطار السياسي الخارجي والداخلي كان غير حاضرٍ على الإطلاق في بحوث المؤتمر "التاريخية"، إلا أن القضايا المشار إليها ذات أبعاد

سياسية واضحة. إذًا هل الاقتراب غير المباشر من "السياسة" كان مقصودا في هذا المؤتمر؟ ومن ثم ما هي الرسالة الضمنية التي ينضح بها المؤتمر بالنسبة لمستقبل التحديات أمام كوسوفا؟ وهي التحديات المتمحورة حول إشكاليات العلاقة بين الدين، الثقافة، المجتمع والسياسة في إطار عملية إعادة بناء الدولة في كوسوفا وفي ظل تدخلات خارجية صريحة. فهل هذه الرسالة الضمنية هي الانفصال بين القطاع السياسي والمدني وبين محاولات إحياء وتجديد الهوية الإسلامية؟

بعبارة أخرى، كيف ستؤثر متطلبات إعادة بناء الدولة في ظل وجود أجنبي على الأرض، وفي ظل ضغوط نحو تأكيد الانتماء لأوروبا والاندماج في مؤسساتها؟ كيف ستؤثر هذه المتطلبات في ظل هذه الظروف على اتجاهات وأشكال تجديد وإحياء الهوية الإسلامية؟ فهل سيبرز تناقض بين توجه أوروبي –بحكم الجغرافيا– وبين تجديد الإسلام الحضاري (إن لم يكن السياسي بالطبع)؟.

- اقرأ في:

كوسوفا بين تجديد الهوية الإسلامية واتجاهات العلمنة

بعد يومين في قاعة المؤتمرات جرى تفاعل حي في يومين آخرين مع نخب كوسوفية متنوعة التوجهات؛ وهو الأمر الذي ساعد على اختبار مقولات وافتراضات كما أدى إلى استخلاص بعض النتائج والتوقعات. ولقد شاركني في هذه اللقاءات ثلاثة من الأساتذة العرب: د.محمد نور الدين من لبنان (الجامعة اللبنانية)، د. صالح البيات من العراق (الجامعة الأردنية) د. مهند البيضون من الأردن (جامعة فيلادلفيا- الأردن).

ومن بين هذه النخب رئيس جامعة بريشتينا، وهو أستاذ علاقات دولية عاش في المنفى فترة طويلة ولم يعد إلى كوسوفا إلا 2001، وعمل مستشارًا سياسيًا

لعديد من ساسة حزب روجوفا أي أصحاب التوجه السلمي في النضال من أجل الاستقلال، وذوى التوجه العلماني القومي. وكان لقاؤنا الثاني مع رئيس أكاديمية العلوم والفنون ومساعديه وهي أعلى هيئة علمية في كوسوفا، وهو أستاذ اللغويات.

وإلى جانب هذين الوفدين العلميين جرى لقاؤنا أيضا مع مفتي كوسوفا، ومع مدير كلية الدراسات الإسلامية؛ حيث إن الاتحاد الإسلامي في كوسوفا تتبعه المشيخة الإسلامية (الإفتاء) وكلية الدراسات الإسلامية، ومدارس إسلامية تحمل اسم علاء الدين للبنين والبنات وحتى مرحلة الثانوية العامة. ولقد زرنا مدرسة علاء الدين في بريشتينا والتقينا بأعضاء هيئة التدريس وبالطلبة وألقينا عليهم كلمات. ولقد صاحبنا طوال الزيارة أ.كمال مورينا المدرس بكلية الدراسات الإسلامية ومنسق المؤتمر، والسيدة بيسة المترجمة الرائعة من الألبانية إلى الإنجليزية وهي أيضًا رئيسة رابطة نساء الاتحاد الإسلامي في كوسوفا.

ومن واقع ما رأيته وما سمعته وما لاحظته خلال هذه اللقاءات والزيارات والجولات أستطيع أن أخرج بنتيجة عامة أفصلها بعد ذلك بعدد من الأفكار التفصيلية.

هذه النتيجة العامة: ما كنت أصل إليها من مجرد القراءة عن كوسوفا في ظل الإدارة المدينة انتظارا للاستقلال- وهي تتلخص في المقولات التالية:

إن إعادة بناء دولة كوسوفا-استعدادا للاستقلال- يتم تحت وطأة الإدارة المدنية والتدخلات الأوروبية والأمريكية (الرسمية والمدينة) من أجل ما يسمى استيفاء المعايير المسبقة للحصول على الاستقلال. ويتعاون مع هذه التدخلات ويقود عملية إعداد أبنية الاستقلال من أعلى، نخب قومية وعلمانية ليست ذات توجه غربي قد يكون أوروبيا أو أمريكيا، ولكنها ذات توجه عبر أطلنطي، بالأساس لا يرى إمكانية للاستقلال إلا من خلال استمرار الدعم الأمريكي لقضية كوسوفا.

كما يعد هدف الاندماج في الاتحاد الأوروبي هدفا أساسيا بعد الاستقلال. أما النخب الإسلامية وإن كانت تحرص على الاستقلال ولا تراه أيضا ممكن التحقيق إلا من خلال الولايات المتحدة، إلا أن اهتماماتها بتجديد الهوية الإسلامية من القاعدة يبدو متناقضا مع اتجاهات العلمنة من أعلى.

ولذا تبدو كل من الساحة النخبوية والساحة الشعبية على حد سواء منقسمة بين جماعتين متوازيتين وليس متكافئتين من حيث الحجم أو الوزن. فهناك النخب العلمانية والتوجه العام في الشارع الذي يبدو في مجمله بعيدا عن أبسط مظاهر الإسلام الحضاري من ناحية، ونخب إسلامية وقواعد شعبية محصورة في قطاعات محددة من ناحية أخرى، لا تتوافر لها ما يتوافر للجماعة الأولى من موارد المساندة المالية والإعلامية، وهي في معظمها قطاعات تقليدية الأقل حظا من التعليم والثروة، تهتم باللغة العربية وبالروابط مع العالم العربي والإسلامي وتسعى جاهدة للحفاظ على القيم والتقاليد الألبانية المسلمة ودعم مصادر الثقافة الإسلامية والدراسات الإسلامية لتوفير الكوادر الفاعلة اللازمة للحفاظ على عقيدة الألبان المسلمين.

كل هذا يعني أن الشعب الألباني المسلم بعد أن واجه القوة الصلدة الصربية- سواء في ثوبها الملكي أو الشيوعي أو الأصولي القومي- قد أضحى يواجه القوة الرخوة الأمريكية- الأوروبية التي تؤثر بقوة في عملية إعادة تشكيل هوية كوسوفا، والتي ما زال 95٪ من سكانها يعتنقون الإسلام. بعبارة أخرى فإن إعادة بناء الدولة وإعداد معايير الحصول على الاستقلال ليس سياسيا اقتصاديا فقط ولكن بالضرورة وبالأساس ثقافي أيضا.

ومن ثم يبدو أن العملية العسكرية الأمريكية والأوروبية (بواسطة ذراع الناتو) ثم الغلبة السياسية (تحت مظلة الإدارة المدنية من جانب الأمم المتحدة والاتحاد

الأوروبي) تسعى أيضا لتحقيق الغلبة في المعركة السياسية والثقافية الداخلية.

ولذا من المنتظر أن تواجه مطالب تجديد الهوية الإسلامية لاستمرار الحفاظ عليها تحديات تحت ذريعة مخاطر التحول إلى دولة إسلامية تصبح موطأً جديدًا لفكر القاعدة والإرهاب، وهي المخاطر التي تروج لها الدعاية الصربية لقطع الطريق على فرص استقلال كوسوفا. وهكذا يبدو التداخل بين ما يسمى الإسلام السياسي وما يسمى الإسلام المدني-الليبرالي الحداثي وبين الإسلام الحضاري.

فبغض النظر عن مدى مصداقية وحجية مخاوف أوروبا من إسلام سياسي ودولة إسلامية في أوروبا، فلا يمكن أن يكون هذا مبررا لإزاحة تجديد الإسلام الحضاري الذي يمكن أن يتجلى في المجال الخاص والعام على حد سواء وكذلك في الساحة المدنية والسياسية والمجتمعية (على سبيل المثال: أحزاب ذات مرجعية إسلامية، إدخال مقررات التربية الدينية في المدارس، قبول حجاب المرأة في الهيئات الرسمية، وغيرها..)، وهو الإسلام الحضاري الذي تعرض لضربات شديدة على يد الأصولية الصربية الأثوذكسية والشيوعية، والتي لم تكتف بإزاحته إلى أضيق مجال خاص ولكن حاولت استئصاله تماما حتى في هذا المجال الخاص. ولذا؛ فإن التوجهات نحو تجديد وإحياء هذا الإسلام الحضاري، في ظل الاستقلال، وفي ظل مناخ حقوق الإنسان والحريات الإنسانية التي يشيعها النموذج العولمي في ثوبه الأوروبي والأمريكي، هذه التوجهات التجديدية لابد وأن تصطدم بعقبات نابعة من الرؤية الغربية عن الدين أو المفهوم الغربي عن الدين والذي وإن سمح بوجوده فذلك يكون في أضيق نطاق من المجال الخاص، وهذا المفهوم هو الذي يتم إسقاطه على الإسلام باسم ما يسمى الإسلام المدني

أو الليبرالي أو حتى العلماني.

ومن ثم فإذا كانت كوسوفا مازالت تنتظر مصير استقلالها السياسي، الذي تتضافر كل الجهود الوطنية-القومية والإسلامية-للحصول عليه سلميا عن طريق التفاوض، فيبدو أن المخاطر التي تحيط بالاستقلال نظرا لتعثر المفاوضات، تحجب أو تمنع ظهور مواجهة كافية حول بعد آخر للاستقلال وهو الثقافي وفق متطلبات قيم الإسلام الحضاري الذي تتشوق إليه قواعد شعبية ممتدة، كما يمكن أن يكون سبيل حماية ووقاية قواعد شعبية أخرى من كثير من آفات تآكل القيم والتقاليد الألبانية الإيجابية (مثل قيمة تضامن الأسرة الممتدة) والقيم الإسلامية الحاكمة للسلوك الشخصي والحريات العامة، وجميعها قيم لابد وأن تصب في عافية المجتمع الكوسوفي الذي يعايش مرحلة ما بعد الاحتلال وما بعد الحرب بكل سلبياتها وخاصة البطالة، والفساد والخوف وعدم الاستقرار والأمن وأزمة التوجه.

ومما لاشك فيه أن نمط توازن القوى بين التيارات المختلفة، وخاصة من حيث مدى مساندة الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي لأحدها (تيار حزب روجوفا) دون الآخر (تيار جيش تحرير كوسوفا السابق)، هو الذي سيحسم نتائج معركة ما بعد استقلال كوسوفا بالنسبة لمآل الدولة الجديدة من حيث التوجه والوجهة، أي بالنسبة لتوجه سياستها الخارجية وبالنسبة لوجهة نظامها الداخلي، وخاصة ما يتصل بأبعاد الثقافة الإسلامية.

كوسوفا.. أمة ألبانية وجزء أوروبي ورافد إسلامي

إن الأفكار والآراء المذكورة في الجزء السابق هي نتائج تفاعلات مع أشخاص ومع أماكن ومواقع متفرقة، وحيث لا يمكنني أن أسرد تفاصيل الزيارات والنقاشات خلالها، إلا أنني سأتوقف عند لقطات بعينها. ولقد أدت في تراكمها إلى تجسيد

ملامح صورة كلية في ذهني حاولت شرحها في الأفكار المذكورة عاليا، ومن أهم هذه اللقطات ما يلي (دون تعليق):

1 - عدم تفاؤل رئيس الجامعة حول سرعة الاستقلال وإمكانياته من خلال المفاوضات الجارية، نظرا لبطئها وعدم تقدمها، وخشيته من عواقب فشل المفاوضات نظرا لسوء الحالة الاجتماعية، ومخاطر الانفجار الداخلي. وفي المقابل، رفض تماما إمكانية تجدد خيار المقاومة العسكرية من أجل تحرير كوسوفا مؤكدا أنه لن تكون هناك حرب أخرى. ولذا؛ فلقد عبر عن إيمانه العميق بأن توجه كوسوفا لن يكون غربيا، ولكن يجب أن يكون عبر أطلنطيا؛ لأن الولايات المتحدة هي القادرة على مساندة الاستقلال بدون حرب.

ومن ناحية أخرى؛ فإن رئيس الجامعة كان ينصح بالتوجهات العلمانية في إدارة الجامعة، وخاصة ما يتصل بعدم السماح لإقامة الصلاة وأية شعائر دينية في رحاب الجامعة، وموافقته على عدم السماح بالحجاب في الجامعة (إذا صدر قانون بذلك).

وأخيرا، فإن انتماءه القومي العلماني كان-وفق مقولة صحيحة له- أهم من الانتماء الديني، ولم يكن يتوجس من احتمالات هيمنة أمريكية على كوسوفا، بل ورفض أن تكون هناك رابطة بين السياسة الأمريكية وبين الدين، على اعتبار أن العالم الإسلامي، بل وأوروبا لم تستطع مساعدة كوسوفا.

ومن ثم، لم تكن لاعتبارات الخصوصية الثقافية أو الجانب الحضاري حضورا لديه مقارنة بالاعتبارات الواقعية البرجماتية، كما لو أن المصالح لا يمكن أن تتحقق مع استحضار هذه الجوانب الحضارية والثقافية.

2 - ومع رئيس أكاديمية العلوم والفنون، فإن انتقال الحديث من السياسة إلى المجتمع ساعد على توضيح مدى تعقد الخريطة المجتمعية وما تفرضه من

تحديات؛ حيث اتضح كيف أن جميع الأقليات في كوسوفا، الصربية والتركية وغيرها لها الحق في الدراسة بلغتها القومية، وذلك في المدارس العامة، كما أن الدوائر الحكومية تقوم على الترجمة من لغة إلى أخرى.

وهو الأمر الذي لابد وأن يطرح السؤال عن صعوبة تحقيق الاندماج والمواطنة في ظل هذه الظروف التي تحرص على احترام الحقوق القومية والدينية لكل الأقليات على قدم المساواة مع القومية أو الدين صاحب الأغلبية.

ويظل القاسم المشترك بين رئيس الجامعة وبين رئيس أكاديمية العلوم هو الإيمان بأن الدور الأمريكي لم يكن تدخلا في شئون كوسوفا وصربيا بل تدخلا دوليا لعلاج مساوئ اختلال توازن القوى غير العادل.

ولم يبد رئيس الأكاديمية أية مقارنة بين الوضع في كوسوفا والوضع الحالي في لبنان، على نحو يبين كيف أن الإنقاذ الأمريكي لكوسوفا لا يمكن أن ينال منه– على الأقل حتى الآن– أي ظلم أمريكي في مواضع أخرى من عالم المسلمين مثل فلسطين، لبنان، العراق.

3 – ومن مكتب رئيس جامعة بريشتينا الذي تصدره صورة وزيرة خارجية أمريكا السابقة مادلين أولبرايت، ثم من مبنى أكاديمية الفنون والعلوم وصلنا إلى مبنى المشيخة الإسلامية (التي تم بناؤها بمعونة من دولة الإمارات عوضا عن المبنى القديم الأثري الذي حرقه الصرب خلال الحرب الأخيرة بكل ما يحتويه من وثائق ومخطوطات) ثم إلى مبنى كلية الدراسات الإسلامية المتهالك القليل الإمكانيات.

بعبارة أخرى، انتقلنا من حديث السياسة العليا إلى حديث السياسة الدنيا، أي حديث الثقافة العامة والتعليم وصولا إلى حديث "التعليم والتربية الإسلامية" الذي اختلط بقوة مع حديث السياستين العليا والدنيا على نحو فريد، فمع مدير

كلية الدراسات الإسلامية اتضح مدى الصعوبات المادية والأكاديمية والمجتمعية التي يواجهها هذا النمط من التعليم في كوسوفا. وهو التعليم الذي يجتهد لتخريج الدعاة والأئمة الألبان القادرين على الاستمرار في قيادة عملية الحفاظ على العقيدة والعبادات والثقافة الإسلامية، وكذلك القادرين على المبادرة بالبرامج اللازمة للشباب لإعادة بناء علاقته بالمساجد وبالإسلام، ولكن على النحو الذي يستجيب لظروف كوسوفا وخصائصها.

ولذا، اتضح أمران في حديث مدير الكلية: أولهما العمل بدأب وتؤدة في نفس الوقت من أجل إدخال مادة التربية الدينية في المدارس العامة، وإعادة تصحيح صورة الدين التي تم تشويهها طوال الحكم الشيوعي.

ثانيهما: رفض التيارات والمذاهب الإسلامية الوافدة من الخارج-مثل السلفية والإخوان والجماعات على اعتبار أنها لا تتواءم وظروف المنطقة وتحدياتها الراهنة؛ حيث إن "الإسلاميين" تحت المراقبة، ولن يتم إعطاء الاستقلال لكوسوفا إلا إذا تأكدت الإدارة المدنية "بأننا ليس لنا ارتباطات"، ونظرا لأن التقارير التي يقدمها-أمثال رئيس قساوسة الأرثوذكس في كوسوفا- للولايات المتحدة تثير مخاوف الأوروبيين والأمريكيين من أن الاستقلال سيؤدي إلى قيام دولة للمتطرفين على غرار بن لادن.

ولهذا كله؛ فإن القائمين على شئون الإسلام في كوسوفا يقدمون مقولة مضادة محاولين تغيير فكر الأمريكيين الذي مازال يؤثر فيه مقولات الصرب، وهذه المقولة المضادة هي عدم الحاجة لمساعدة خارجية من العالم الإسلامي وغيره تعلمهم شئون دينهم.

هذه المقولة المضادة يصاحبها عمل هادئ وحكيم وبلا ضجة لا يستثير مخاوف المراقبة الدولية، ويسمح في نفس الوقت بخدمة الإسلام والمسلمين

في كوسوفا بالقدر الذي تسمح به الموارد والإمكانيات المتاحة ذاتيًا ومن المعونة الخارجية. ولذا؛ فإن العمل الخيري الطوعي هو السبيل الأمثل الذي يتطلب تعبئة كل الجهود من الداخل وعبر الإغاثة من الدول العربية والإسلامية.

4 - وأضاف مفتي كوسوفا أبعادا أخرى سواء تلك المتصلة بواقع الحال أو المطالب المستقبلية، وجميعها يبين كم هو صعب الحفاظ على إسلامك في كوسوفا وألبانيا مقارنة بالحال في الدولة الإسلامية.

ومن أهم سمات الوضع الحالي-وفق رؤية سماحة المفتي- ما يلي:

تزايد نشاط المنظمات غير الحكومية الأوروبية والأمريكية ذات التوجه المدني والتغريبي، مع زيادة التبشير وحالات التنصير، محدودية الموارد اللازمة لدعم الأنشطة الدعوية والتربوية والثقافية الإسلامية؛ نظرا لاستنزاف المساعدات في إعادة بناء ما دمرته الحرب، تعدد مكاتب التمثيل الغربية وانعدام نظائرها العربية والإسلامية باستثناء مكتبين لماليزيا وتركيا، الحاجة إلى مزيد من الدعم من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي التي وإن قدمت دعما إغاثيا ومساندة سياسية لاستقلال كوسوفا، إلا أن هناك حاجة لمزيد من الاستجابات القوية والفاعلة، عدم تدخل الحكومة والأحزاب الكوسوفية في شئون الاتحاد الإسلامي في كوسوفا، محاولة بعض الدول الإسلامية وضع شروط للمساعدات التي تقدمها، وأخيرا، إذا لم يتحقق الاستقلال سيستكمل الكوسوفيون التحرير بكل الطرق بما في ذلك العودة للسلاح، والحوارات بين الأديان، وإن كانت قائمة ومستمرة ولكن فهي بلا نتائج فاعلة؛ ولذا تظل القوة هي المطلب إلى جانب مطالب أخرى مستقبلية.

ومن أهم هذه المطالب المستقبلية: تأسيس وزارة شئون دينية وأوقاف، إدخال مادة تربية دينية في المدارس، إنشاء تلفزيون وإذاعة خاصة بالاتحاد الإسلامي،

تنسيق مع دول إسلامية وهيئات الإغاثة الإسلامية، الحاجة لمزيد من المساجد والمدارس الدينية وحضانات الأطفال والكوادر المؤهلة لإدارة هذه المؤسسات.

5- وحملت شهادات نخب أخرى (أ. كمال مورينا، أ. بيسة) مزيدًا من التفاصيل التي تبين كيف أن مخاوف الاتهام بالتطرف أو سحب المساندة للاستقلال تؤثر سلبا على مطالب الحفاظ على مظاهر الإسلام الحضاري، ولا نقول الإسلام السياسي أو الأصولي. ومن الوقائع المذكورة ما يلي:

رفض تخصيص ساعتين في الإذاعة يوميا من أجل توجيه ديني والتذرع بعدم حاجة الشعب لذلك أو التذرع بالنواحي الفنية، رفض رئيس قسم التاريخ في جامعة بريشتينا الاشتراك في مؤتمر 6 قرون من الإسلام بين الألبان، بل والاستعجاب من اختيار هذا الموضوع في حين شارك الجميع في مؤتمر سابق للاحتفال بمرور 2000 عام على الكاثوليكية في المنطقة، كما تم بناء كنيسة كاثوليكية لشخص واحد (كان مسلما وتنصر)، وذلك في بلدة كلها مسلمون فضلا عن التوثيق المتنامي للإنجاز الكاثوليكي، النخب ذات التوجه الإسلامي (الحضاري) قليلة وليست بقدر وزن النخب الأخرى؛ ولذا، ليس أمامها إلا أن تتحرك بهدوء، ولكن بدون توقف في مواجهة التحديات في مرحلة ما قبل الاستقلال حفاظا على فرص الاستقلال ذاتها، وفي محاولة للتأثير الهادئ على فرص ما بعد الاستقلال.

وتقول بهذا الصدد السيدة بيسة-المترجمة من الألبانية إلى الإنجليزية والعكس- "لن يكون لكوسوفا استقلال حقيقي؛ لأنه سيتم إدماجنا في أوروبا بلا دين، ودستور كوسوفا الجاري إعداده هو دستور أوروبي علماني، فعلى سبيل المثال لن يُسمح بالحجاب في الهيئات والمؤسسات الرسمية. فالتوجه القومي العلماني-وليس الإسلامي- هو الذي يحقق التفوق في ظل الضغوط

الدولية. وفي نفس الوقت الذي يهاجم الغرب التوجهات القومية الألبانية، إلا أنهم يساندونها في مواجهة التوجهات الإسلامية بين مسلمي البلقان. وبالمثل، فمازالت كتب التاريخ وغيرها في مراحل التعليم تقدم الألبان من المنظور القومي وليس الإسلامي؛ وهو الذي يبرز صراع الألبان مع العثمانيين، ورفضهم لهم، وعلى العكس، فإن ما يتصل بالصورة الصربية قد تم حذفه من مقررات الدراسة-خلال السنوات السبع التالية على الحرب، إلا أن ما يتصل بالإسلام والعثمانيين مازال في انتظار التغيير".

6 - وبعد جولة ممتدة بالسيارة في أرجاء كوسوفا كشفت لي عن ملامح واقع شعبها "المسلم" انتهى بنا المطاف في لقاء حي مع أعضاء هيئة تدريس مدرسة علاء الدين في بريشتينا وطلابها. وبعد أناشيد فتياتهن الجميلات المحجبات الشاديات بحب الرسول والقرآن اتجهنا إليهم بكلماتنا عن واقع شباب كوسوفا ومستقبلهم ودورهم في الحفاظ على الثقافة الإسلامية والروابط مع العالم الإسلامي، ولكن في إطار من التأكيد على عدة أمور: أن موقع كوسوفا في أوروبا يفرض التزامات ويقدم فرصًا، وأن الإيمان بلا علم وعمل يكون حيادًا عن المفهوم الرشيد للإسلام، والحفاظ على الإسلام لم يكن مهمة الحكام ولكن الشعوب، وأن ما أصاب الألبان والكوسوفيين عبر التاريخ من ظلم بشتى أنواعه (التقسيم، الإبادة، الترحيل، مقاومة العقيدة الإسلامية) لا يجب أن يؤصل للحقد والكراهية تجاه الآخر؛ حيث يظل للنموذج الإسلامي خصوصية مقارنة بغيره من النماذج المتعصبة والمتطرفة، ومن ثم، يفرض التعارف.

وكانت خلاصة كلمتي لهم هي: أنتم جزء من أمة ألبانية، وجزء من عالم أوروبي ورافد من روافد أمتكم الإسلامية.

- **وبهذه الثلاثية تشاركون في خدمة الإنسانية: ابتداء من خدمة عقيدتكم**

وثقافتكم وتعارفها مع الثقافات والأديان الأخرى دفعًا لتحقيق إنجاز حضاري وإنساني.

- آمنوا، تعلموا، أحبوا، تعارفوا، اقتحموا، لا تحقدوا، لا تخافوا، فأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين. هذه الكلمات لم أجد غيرها لأقدمه لشعب كوسوفا في نهاية زيارتي لها، كلمات توجهت بها لشبابه آملة له مستقبلًا أكثر أمنا ورخاء بإذن الله، ولم تكن هذه أمنيات مثالية لداعية، ولكن توقعات أستاذ علوم سياسية ينتمي لنفس الأمة: أمة المقاومة والممانعة والعزة أينما كانت على الأرض.

القسم الرابع

نماذج تاريخية من قضايا مجتمعية

7. نماذج تاريخية للتعارف خلال الحرب والدبلوماسية.
8. تطور وضع المرأة في تاريخ الإسلام: ودلالات وضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي الراهن.
9. الأبعاد الثقافية للشراكة الأوروبية المتوسطية: خبرة التاريخ وتحديات الحاضر.

نماذج تاريخية للتعارف خلال الحرب والدبلوماسية(*)

مقدمة: الأبعاد المنهاجية والنظرية:

إن خبرة عقد من الحوارات (2001 – 2011) والتي انشغل بها العالم، على مستويات عدة: وطنية وإقليمية وعالمية، وعبر دوائر متنوعة: أكاديمية، فكرية، إعلامية، سياسية...، وفي مجالات ثلاثة متداخلة: الأديان والثقافات والحضارات، إن هذه الخبرة المعقدة والمركبة والمتشابكة وإن دلت على شيء فهو أن الأمم والشعوب والجماعات لا يمكن أن توجد بمعزل عن بعضها، ولكن الأهم هو كيف يحدث التفاعل والتبادل...

صراعًا أم تعاونًا، سلمًا أم حربًا، وهل هناك حاجة لمدخل آخر، هو "التعارف". وهو ما يتصدى له المؤتمر بحثًا في خريطة تأصيل "التعارف": كمفهوم، أو خطاب، أو عملية أو مشروع، وتطرح هذه الخريطة إشكاليات متعددة أمام بناء "نظرية التعارف"، كما تنبه هذه الخريطة إلى ضرورة التمييز بين عدة أمور: التعارف: رؤية للعالم أم غاية أم سبيل لغاية؟ ونحو أية غاية؟ ومجالات التعارف هل هي معرفية أم سياسية أم...

وإذا كانت بحوث عدة تساهم في هذا البناء من مداخل متعددة فإن دراستي تنطلق من مستوى سياسي – عسكري، وعلى مستوى النماذج التاريخية، ولاختبار إطار نظري، وأخيرًا والأهم لاستكشاف الدلالات الراهنة لهذه النماذج في ظل

(*) دراسة مقدمة إلى «مؤتمر «تعارف الحضارات»، بالتعاون بين مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة ومكتبة الإسكندرية (مايو 2011).

وتم نشرها في مجلة الأزهر على التوالي في الأعداد: من ديسمبر 2011 وحتى مايو 2012.

"حالة ثورات الشعوب العربية".

ومن ثمَّ فإن الدراسة تنبني على أربعة أبعاد منهاجية ونظرية وهي كالآتي:

أولا: منظومة أو شبكة مفهوم التعارف، سياق التعارف، دوائر التعارف الحضارية محل الاهتمام، صعوبات المدخل السياسي - العسكري التاريخي للتعارف.

ثانيًا: الإطار النظري.

ثالثًا: المنهج.

رابعًا: الدلالة الراهنة.

(1) المفهوم، السياق، الدوائر، الصعوبات:

التعدد، التنوع، التعارف، الحوار، رباعية تقع في صميم المنظور الحضاري للعلاقات بين الأمم والشعوب (والدول)[1].

وتنتظم هذه الرباعية في إطار منظومة أكثر كليةً وشمولًا من السنن الحضارية: التعارف الحضاري، التدافع الحضاري، التداول الحضاري[2].

إذن، التعارف ليس إلا منطلقًا لدورة من العمليات والتفاعلات الحضارية يعقبه منطلقات أخرى ويسبقه منطلقات أخرى أيضًا.

هذا، والتعارف لا يتم في فراغ ولكن في بيئة (أو نسق) قد تختلف طبيعتها من مرحلة إلى أخرى، صراعًا أو تعاونًا، سلمًا أو حربًا. فإذا كان الحوار هو إدارة سلمية للصراع بالكلمة، فليس من الحتمي أن يكون التعارف دائمًا في بيئة سلمية،

(1) د. نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في الإسلام: نحو تأصيل من منظور الفقه الحضاري، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، ديسمبر 2009، ص121 - 189.

(2) أنظر بناء المفهوم في: د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح وآخرون: منظومة مفاهيم نظم الحكم والعلاقات الدولية في الإسلام، (في) د. أحمد فؤاد باشا وآخرون (محررون): موسوعة الحضارة الإسلامية، في: سلسلة الموسوعات الإسلامية المتخصصة (4)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ج. م. ع، 2005، ص 397 - 496.

أو لا صراعية. ومن ثم، فإن التعارف قد يكون في إطار صراعي (أو تعاوني) سلمي حواري، وقد يتحقق في إطار صراعي من خلال الحرب والدبلوماسية. فكيف إذن تصبح الحروب والدبلوماسية سياقًا للتعارف أو تمثل نسقًا للتعارف؟ وما الفارق بين التعارف في ظل بيئات مختلفة؟

وكيف كانت الحروب والدبلوماسية مدخلًا للتعارف؟

سأحاول الإجابة عن هذا السؤال، من استقراء دائرة الحضارة العربية الإسلامية في تفاعلها التاريخي مع دائرة الحضارة الغربية- المسيحية، بحثًا عن نماذج تاريخية تشرح حالات التعارف، وخاصةً في وقت الحرب والدبلوماسية.

وقراءتي للتاريخ الإسلامي والفكر الإسلامي من منظور حضاري إسلامي لدراسة العلاقات الدولية، وهذه القراءة أسفرت، أو استهدفت- الاقتراب النظمي من تاريخ العلاقات الدولية بين المسلمين وغير المسلمين، وهو الاقتراب الساعي لاستكشاف مراحل وأنماط تطور هذه العلاقات سلمًا وحربًا. وتدبر أسباب صعود الدولة الإسلامية ووحدتها ثم انحدارها وانقسامها، وهي قراءة ركزت ابتداءً، على الأطر العسكرية والسياسية والدبلوماسية لهذه العلاقات[1]، إلا أن هذه الأطر ما كانت

(1) انظر: د. نادية مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، (في): د. نادية مصطفى (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، الجزء السابع. هذا إضافة إلى أربعة أجزاء تطبيقية في إطار المشروع ذاته:
- د. علا أبو زيد: الدولة الأموية.. دولة الفتوحات)41 - 132هـ، 661 - 750م(من استئناف الدولة الأموية القوى والمؤثر لحركة فتوحات الراشدين إلى بلوغ المد الفتحي حدوده الطبيعية في المشرق والمغرب، الجزء الثامن.
- د. علا أبو زيد: الدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط)132 - 656هـ، 750 - 1258م(، الجزء التاسع.
- د. نادية مصطفى: العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية (642 - 923هـ، 1258 - 1517م)، الجزء العاشر.
- د. نادية مصطفى: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، الجزء الحادي عشر.

تكفي بمفردها لفهم حقيقة الصورة الأعقد تركيبًا من العلاقات الدولية للمسلمين، فهي لم تكن علاقات الحروب والمعاهدات فقط ولكن كان للعملة وجه آخر يتصل بالناس، وليس بالملوك والحكام وأمراء الجيوش والقادة والدبلوماسيين فقط، أي يتصل بالقيم والأفكار والعادات والتقاليد والثقافة وفي قلبها بالطبع الدين.

ولذا؛ فإن الحلقة الثانية من القراءة ركزت على النماذج الفكرية التاريخية أيضًا، أي ركزت على الفكر السياسي في العلاقات الدولية[1].

وهذا التقاطع بين "العسكري - السياسي" وبين الفكري الثقافي في تاريخ المسلمين، ليس من السهل اكتشافه، حيث تتم دراسة كل جانب على حدة، فالتواريخ الشاملة (أو الجزئية) السياسية والعسكرية في جانب وتواريخ الأفكار والحياة الاجتماعية والاقتصادية في جانب آخر. ولكل من هذه التواريخ مصادرها كما تتعدد الدعوات للاهتمام بنمطي التواريخ وليس أحدهما على حساب الآخر[2].

وهنا تتجلى أهم صعوبات دراسة نماذج تاريخية للتعارف خلال الحرب والدبلوماسية حيث لأنماط الحروب والدبلوماسية ونماذجها عبر التاريخ الإسلامي مصادرها المنفصلة عن أنماط التعارف الحضاري عبر هذا التاريخ.

ومن ثم، فإن أهم متطلبات هذه الدراسة، وصولًا إلى تحديد "النماذج التاريخية" على اختلافها وتنوعها، هو استحضار خريطة النسق الدولي وموازين القوى بين الدول الإسلامية وغيرها عبر تطورها وتحولاتها من مرحلة إلى أخرى عبر أرجاء العالم الإسلامي، وهو الأمر الذي تحققه دراسات التاريخ الإسلامي من مدخل نظمي، وليس دراسات التاريخ الإسلامي "التقليدية"، فالأولى استهدفت اكتشاف الأنماط التاريخية

---

(1) د. نادية محمود مصطفى: دراسة العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي: بين الإشكالات المنهجية وخريطة النماذج والمفاهيم الفكرية،: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار السلام، القاهرة، 2013.

(2) د. نادية مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، مرجع سابق.

المتكررة في نظام العلاقات الدولية الإسلامية - غير الإسلامية في حين أن الثانية لم تستهدف إلا التاريخ ثم فلسفة التأريخ (أي تفسيره)[1].

ونظرًا، لأن الدراسة الحالية تهتم بنماذج تاريخية للتعارف خلال الحرب والدبلوماسية وليس تاريخ التعارف خلال الحرب والدبلوماسية، فإن هذه الدراسة تستعين بما تم من قبل من دراسات نظمية للتاريخ وستركز تحديدًا على خريطة من النماذج، التي ترتبط بسياقات زمنية ومكانية متنوعة وعلى نحوٍ يشرح كيف تؤثر توازنات القوى على اتجاه التعارف (من أين إلى أين)، وعلى نمط التعارف، وكذلك على محتوى التعارف وآلياته وأدواته. والنموذج التاريخي كما درَّسنا إياه وشرح لنا عنه أستاذانا المغفور لهما، أ.د. حامد ربيع وأ.د. منى أبو الفضل - يشير إلى خبرة محددة زمانًا ومكانًا بشأن قضية تتجلى حولها أنماط من تفاعلات وعمليات تكتسب صفتها من واقع الظروف التاريخية التي تقع في إطارها. ومن ثم، فالحديث عن "نماذج تاريخية" إنما يعني الحديث عن سياقات محددة زمانًا ومكانًا وليس حديثًا في تأصيل "التعارف" فقهيًا أو فكريًا أو معرفيًا. وهذه السياقات المختلفة لا تجعل "التعارف" أمرًا واحدًا مطلقًا.

(2) ثانيًا: الإطار النظري:

إن القراءة الأولية بحثًا عن "نماذج تاريخية" قادتني إلى تصميم إطار نظري أولي لعرض النماذج على ضوئه. وهو يقوم على التمييز بين عدة أمور على الجانبين التاليين:

الجانب الأول:

التمييز بين التاريخ الإسلامي ومفاصل تطور التاريخ الإسلامي، والنماذج التاريخية، فالأول: عام ممتد تتنوع مناهج دراسته تأريخًا أو تفسيرًا، والثاني: ينظر

---

(1) حول منهجية الوصول إلى هذه الأنماط انظر:
- المرجع السابق.
- وحول هذه الأنماط وأسس تفسيرها انظر: د. ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة (1924 - 1991)،)في(: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق، الجزء الثاني عشر.

للتاريخ الإسلامي كنظام يتغير ويتحول، ومن ثَمَّ هناك مفاصل تحدد متى التغير ومتى التحول.

فعلى سبيل المثال: تاريخ الفتوح الإسلامية، تاريخ الاسترداد المسيحي، تاريخ الوحدة ثم التعدد ثم التجزئة الإسلامية، شهدت كل منها مفاصل مهمة تميز بين مرحلة وأخرى من مراحل هذه العمليات (فتح الأندلس، فتح القسطنطينية، الفشل العثماني على أسوار فيينا، سقوط غرناطة، احتلال الروس للقوقاز،... سقوط ممالك الذيلع، الكشوف الجغرافية، الحملات الصليبية... إلخ.

أما النماذج التاريخية، فهي قد تتكرر في أزمنة وأمكنة مختلفة التفاصيل ولكن تظل تحمل نفس الدلالات الحضارية. فعلى سبيل المثال: نموذج الفتح، نموذج الاسترداد، نموذج التجزئة، نموذج الرباط، نموذج الخيانة، نموذج الموالاة والتبعية، نموذج النصرة أو الخذلان، ...إلخ.

وجميع هذه المفاصل والنماذج تحمل وجهي عملة: التعارف بالقتال والتعارف سلمًا، أو التعارف خلال القتال والتعارف خلال السلم والناجم عن تلاحم "الناس" وليس مجرد احتكاك الجيوش والقادة والمفاوضين، وذلك خلال فترات الحروب. وهو تلاحم لابد وأن يختلف عن أوقات السلم (مثلًا في ظل التجارة، الدعوة، الرحالة،...). والتي تتعرض لها دراسات أخرى في المؤتمر.

ومن ثم، فإن الدراسة تحاول الإجابة على السؤال الآتي: أليس التعارف يجد سبيله أيضًا في أوقات القتال والدبلوماسية؟ وهو سؤال ينبع من تأصيل مفهوم التعارف ذاته: باعتباره عملية وليس غاية أو حالة مبتغاة في حد ذاتها، كما ينبع السؤال أيضًا من طبيعة الرؤية الإسلامية للحرب والسلم، باعتبارهما حالات للعلاقات تتناوب وتتوالى. وبالتالي، فهو لا ينطلق من سؤال هل أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم الحرب أم السلم، ولكن ينطلق من السؤال: متى تكون الحرب ومتى يكون السلم؟ كما أن هذا

السؤال الذي تحاول الدراسة الإجابة عنه ينطلق أيضًا من مفهوم حضاري لدور الحرب ووظيفتها في الرؤية الإسلامية فهي ليست استئصالية للآخر، وليست غاية في حد ذاتها، ولكنها أداة من أدوات الجهاد وليست الأصل في الرؤية عن العلاقة مع غير المسلم[1].

وبناءً على ما سبق، ننتقل إلى الجانب الثاني من الإطار النظري.

الجانب الثاني:

إن التعارف ليس مصمتًا أو مطلقًا ولكن يجدر التمييز بين الآتي:

1. اتجاه (التعارف): من أية حضارة نحو أية حضارة؟ زاهرة أم متدهورة؟ مادية أم قيمية؟ صاعدة أم هابطة... أم تعارف متبادل بين حضارات أنداد؟
2. هدف التعارف: البحث في المشترك أم الفروقات؟ (تجاوز الصور النمطية، فتح اندلاع الحروب (الأمن).
3. مناط التعارف وموضوعاته: القيم، السلوك، المعارف، الأفكار، المؤسسات والنظم، ...إلخ.
4. نمط التعارف: رشيد/ ضال، إرادي/ قسري، إلحاقي/ استباقي، استعلائي/ تفاعلي.
5. آليات التعارف وقنواته وأدواته: من الذي يتعارف على من؟

وكيف؟ ومن الذي رصد هذا التعارف في حينه أو بعده وكيف أدركه؟

التعارف ليس سكونيًا ولكنه عملية ممتدة معقدة ومركبة ومتغيرة وخاصةً حين

(1) د. نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، مؤتمر «حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز(”، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2007، (تحت الطبع).

ونشر مزيدا ومنقحًا (في): أحمد فؤاد باشا وآخرون: المنهجية الإسلامية (الجزء الثاني)، مركز الدراسات المعرفية، دار السلام، القاهرة، 2010.

ننظر لها من الاقتراب العسكري السياسي.

ومن هنا، فإن النماذج التاريخية التي تقدمها الدراسة حاولت أن تعكس خريطة ممتدة زمنيًا ومتنوعة جغرافيًا وموضوعيًا، بحيث تبين الأبعاد المشار إليها عاليًا للتعارف من ناحية. ومن ثم، تبين من ناحية أخرى إشكالية العلاقة بين العسكري السياسي وبين الثقافي والحضاري.

فكلاهما ليس منفصلًا عن الآخر، ولا يمكن أن تكون دراسة كل منهما على حدةٍ كافيةً لفهم حقيقة العلاقات المعقدة بين الحضارات والثقافات والأديان. وحتى لو كانت مداخل التعارف بين الحضارات تحاول أن تجد مخرجًا من تناقض القول إن هذه العلاقات صراعية (كما يقول الواقعيون) أو تعاونية (كما يقول المثاليون)، إلا أن التعارف ذاته بين الناس وخاصةً الذي يتم خلال الحروب وإنْ نبعَ من رؤية حضارية إسلامية، لا يتم في فراغ كما سبق القول، ولابد وأن يستدعي بدوره إشكالية العلاقة بين الحضاري وبين السياسي. وهو في ذلك مثل كل ما درسناه عن الحوار كآلية لإدارة العلاقات بين الثقافات والحضارات والأديان[1]. فهو بدوره يتأثر بالسياقات المحيطة. ومن ثم فلابد أن تتأثر نماذجه التاريخية بحالة الحرب أو الدبلوماسية المحيطة.

ويبقى أخيرًا على خلفية هذا الإطار النظري استدعاء قضية فكرية معرفية مهمة تقع في صميم تاريخ "التعارف بين الحضارتين العربية الإسلامية والغربية" وكانت موضع نقاش بين اتجاهات عدة ومحورها أن المسلمين في عصر القوة والفتوح والازدهار لم يهتموا بالتعارف على غيرهم على عكس ما حدث منذ أن بدأ ميزان القوة في التحول لغير صالحهم، كما أن فشل الحملات الصليبية كان منطلق اهتمام الغرب بالتعارف علينا ومن ثم تدشين الاستشراق[2]. ولقد تعرض الاستشراق

(1) انظر إصدارات مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(2) انظر أبعاد هذا النقاش حول الأسباب والنتائج والتحولات (في): د. نادية مصطفى: العصر

بدوره لتقييم متعدد الدرجات ما بين متهم له على إطلاقه بخدمة الاستعمار[1] وما بين مركز على النماذج الاستشراقية التي خدمت بصورة إيجابية التعرف على الإسلام بوجوهه المتنوعة (العقيدة، الشريعة، الحضارة. والثقافة، التاريخ، الفنون...[2]، وما بين داعٍ للتمييز بين الاستشراق القديم والاستشراق الحديث[3]، وما بين مهتم بمعرفة كيف يرد المستشرقون على الاتهامات الموجهة لهم من تيارات فكرية إسلامية[4]، وما بين مهتم بدراسة مواقف رموز الاستشراق التقليدي والحديث من قضايا مهمة في تاريخ العلاقات بين المسلمين والعالم وعلى رأسها الجهاد، والدعوة، والفتوح، والأقليات[5] وأخيرًا ما بين متهم للشرق الآن بعدم القدرة على دراسة الغرب وفهمه[6].

وتمثل هذه القضية الإطار الكلي الذي يحيط بالدراسة: متى وكيف ظهر وتطور

المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية)642 – 923هـ، 1258 – 1517م(،، مرجع سابق، ص38 – 42، د. نادية مصطفى، العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي، مرجع سابق. وانظر أيضًا:

– د. علا أبو زيد، الغرب في كتابات المسلمين بين التجهيل والافتتان والرفض، مجلة المؤرخ المصري (دراسات وبحوث في التاريخ والحضارة) قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد 8، 1992.

(1) جمال عبد الهادي وآخرون: أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ: الدولة العثمانية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1416هـ/ 1995م.

(2) انظر على سبيل المثال: مقدمة المترجم والمحقق لكتاب: أنا ماري شميل: الجميل والمقدس: دراسات غير تقليدية في الحضارة الإسلامية، تحقيق وترجمة: عقيل يوسف عيدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الكويت، 2008.

(3) أحمد الشيخ: من نقد الاستشراق إلى نقد الاستغراب: حوار الاستشراق، المركز العربي للدراسات الغربية، القاهرة، 1999.

(4) مجموعة باحثين: الاستشراق بين دعاته ومعارضيه، دار الساقي، بيروت، ط2، 2000.

(5) انظر تحليل مقارن لكل من برنارد لويس، مجيد خدوري، مارسيل بوازار، توماس أرنولد، (في): د.نادية مصطفى: العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي، مرجع سابق.

(6) مجموعة باحثين: الاستشراق بين دعاته ومعارضيه، مرجع سابق.

الاهتمام بدراسة "التعارف" بين الحضارتين؟

وما الفارق بين الاستشراق وبين الاستغراب؟ وما موضع قضية التعارف بين الحضارات منهما، وخاصةً ما نحن بصدده في هذه الدراسة أي خلال الحروب والدبلوماسية؟

وبغض النظر عن تفاصيل الاتجاهات المختلفة حول الإجابة عن هذا السؤال، فإنه يجدر الإشارة إلى ما يلي:

التعارف السياسي ليس المحوري أو الوحيد في التاريخ الإسلامي، والتاريخ الإسلامي ينصب على المعارك والدبلوماسية والسلاطين بين الحكام. ولذا؛ فإن التعارف السياسي من عدمه تابع للتواصل الحضاري بين الشعوب في التاريخ الإسلامي، فالأخير ممتد ومستمر مهما كانت حالة العداء أو التعاون بين الحاكم؛ لأنه أصل لا يتأرجح صعودًا وهبوطًا في الرؤية الإسلامية الكونية الإنسانية.

(3) المنهج:

ويقوم منهج الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها الدراسة، وانطلاقًا من الاستدعاءات المتصلة بالمنظور الحضاري والمتصلة بلُبِّ قضية التعارف، على الخطوات التالية:

تحديد المفاصل التاريخية في تطور العلاقات الدولية الإسلامية من جهة، ثم اختيار النماذج التاريخية ذات الدلالة بالنسبة للتعارف بأبعاده المختلفة المشار إليه عاليًا، ثم من جهة ثالثة القراءة في أدبيات التاريخ الفكري والاجتماعي والاقتصادي لهذه العلاقات بحثًا عن النماذج التي استدعت الأبعاد الحضارية خلال هذه المفاصل. ولنتعرف كيف تم إدراك حالة التعارف وبواسطة من؟

وأخيرًا، محاولة تقسيم المفاصل التاريخية في محاور كبرى وتقديم بضعة نماذج عن كل محور، دون إدعاء بالطبع بشمول هذه النماذج، فهي ليست إلا مجرد حالات انتقائية. وذلك على ضوء معارف الباحث، وقد تعكس اهتمامًا ذاتيًا

في حدود الاطِّلاع على التواريخ الاجتماعية والاقتصادية في نطاق اهتمام الباحث كمتخصص في العلاقات الدولية، وليس الأنثروبولوجيا أو دراسات المناطق أو الدراسات الثقافية أو التاريخ؛ ولذا تظل هذه النماذج مجرد نماذج وليس النماذج الشارحة للصورة الكلية للتعارف بكافة جوانبه المشار إليها عاليًا.

ومن ثم، لابد أن يدعم هذه النماذج ويراكم عليها حالات أخرى، تتطلب دراسة منظمة كلية في التواريخ الدولية- سواء السياسية أو الاقتصادية - الاجتماعية - لرسم خريطة أكثر شمولًا من ناحية، ولمناقشة دلالة الإطار النظري المقترح في هذه الدراسة من ناحية أخرى، بل وللنظر في مدى "مصداقية" ما يقدمه في هذه الدراسة من مقولات وذلك على ضوء النماذج المقدمة. فإن هذه الدراسة وإن انطلقت من منظور حضاري إسلامي لدراسة العلاقات الدولية الإسلامية، فما موضع اختلافها مع ما قد يتم من دراسات أخرى مناظرة ولكن من منظورات أخرى حول نفس القضية "التعارف من خلال الحروب والدبلوماسية"؟

(4) الدلالات الراهنة للذاكرة التاريخية:

وأخيرًا، وقبل الانتقال لعرض النماذج التاريخية المعنية، يجدر التوقف عند الأمر التالي:

أن الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي تنطلق منها الدراسة تمثل الذاكرة الحضارية الواجب الوعي بها وتدبرها خلال المرحلة الراهنة من "التعارف بين الحضارتين" في ظل العولمة وفي ظل اختلال ميزان القوة المادية بين الحضارتين وفي ظل مراجعة شعوب كل منهما لذاتيته وهويته. ومن ثم، فإن النماذج التاريخية المعني بها في الدراسة ستمتد إلى بعض نماذج التاريخ الجاري .Current History

إن الحاجة لدراسة هذه النماذج التاريخية ليس ترفًا علميًّا أو غاية في حد ذاتها أو كسبيل من سبل مناقشة مصداقية مقولات افتراضية أو إمبيريقية عن "التعارف بين الحضارات" باعتبار أن التاريخ هو معمل حي للعلوم الاجتماعية، ولكن تنبع

أيضًا هذه الحاجة من احتياجات راهنة للشعوب العربية والإسلامية وهي تعايش، في ظل العولمة، وما بعد الحرب الباردة، وما بعد الحادي عشر من سبتمبر، مرحلة من تطور النظام العالمي تمارس تأثيرها على هذه الشعوب بأكثر من وسيلة، وعلى نحوٍ تنامي فيه اختراق الخارجي للداخلي، وهو الأمر الذي لابد وأن يؤثر على نمط تعارف هذه الشعوب على شعوب أخرى والعكس صحيح. وتكتسب أهمية الحاجة الراهنة لفهم النماذج التاريخية عن التعارف، أبعادًا إضافيَّة في ظل "اندلاع الثورات العربية" ابتداءً بتونس مرورًا بمصر، واليمن والبحرين وليبيا وسوريا (حتى الآن). فإذا كانت "الثورات" قد أعلت من وزن دور الشعوب، فكيف ينعكس هذا على أنماط التعارف الراهنة؟

ومن ثم، فإن منهاجية الدراسة تمتد من النماذج التاريخية إلى تلك الراهنة الجارية.

وسيتم عرض مجموعة من النماذج التاريخية في أربعة محاور:

المحور الأول: الفتوح/ الاسترداد/ الأقليات المسلمة: وتوزعت نماذج ثلاثية هذا المحور، بين عصور القوة والضعف، في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، الأندلس، الزيلع، البلقان، وهي المناطق المحيطة بالقلب العربي الإسلامي[1].

فكيف جاءت نماذج الفتوح الإسلامية، وكيف جاءت نماذج الاسترداد في هذه

(1) انظر السياقات التاريخية لهذه المفاصل وأبعادها العسكرية والدبلوماسية في الأجزاء التطبيقية لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، والسابق الإحالة إليها: - د.علا أبو زيد: الدولة الأموية.. دولة الفتوحات)41 - 132هـ، 661 - 750م(من استئناف الدولة الأموية القوى والمؤثر لحركة فتوحات الراشدين إلى بلوغ المد الفتحي حدوده الطبيعية في المشرق والمغرب، الجزء الثامن.
- د.علا أبو زيد: الدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط (132 - 656هـ، 750 - 1258م)، الجزء التاسع.
- د.نادية محمود مصطفى: العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية)642 - 923هـ، 1258 - 1517م(، الجزء العاشر.
- د.نادية مصطفى: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، الجزء الحادي عشر.

المناطق بأنماط مختلفة من التعارف، وما الدلالة بالنسبة لماهية وطبيعة الحضارة المعنية بالقوة الفاتحة أو المستردة؟ وما مآل المسلمين الآن في المناطق المستردة؟ وما مآل المسيحيين الآن في الدول الإسلامية؟ ما نمط التعارف الذي اقترن بالفتح الإسلامي للقوقاز وآسيا الوسطى، ومصر والشام وشمال أفريقيا، والأندلس، والبلقان، وشرق أفريقيا وغربها؟ وما نتائجه على أديان وقوميات وثقافات شعوب هذه المناطق وعلى العمران الحضاري في مرحلة الفتوح الراشدة ثم الدول الأموية والعباسية والعثمانية؟ ألا يمكن وصفه بأنه تعارف رشيد، تفاعلي، ليس استئصالي؟

وعلى ضوء المقارنة مع أنماط الاسترداد شبه المتزامنة منذ أواخر القرن الخامس عشر في نفس المناطق (والتي اكتملت خلال القرن السادس عشر في الأندلس واستمرت في الشرق وفي البلقان حتى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين)، فما نمط التعارف: ألم يكن ضالًا استعلائيًا استئصاليًا؟

وماذا عن الامتدادات الراهنة لما بعد الاسترداد، بالنسبة لوضع الأقليات (الشيشان، البوسنة، مسلمو أوروبا) في هذه المناطق؟[1].

ومن الأعمال عن التواريخ الفكرية والاجتماعية والتي تشرح هذه الأنماط المتقابلة من التعارف خلال الفتوح والاسترداد: يمكن أن نتوقف عند النماذج التي تقدمها الأعمال التالية:

- **1 – نماذج من كتاب "الفتوح العربية الكبرى"**[2].

يقدم هذا الكتاب تأريخًا غير تقليدي، وفق منهج علمي جديد (كما حدده المؤلف نفسه وكما علق عليه المترجم)، ويسعى إلى الإجابة عن سؤال مزدوج:

(1) وحول السياقات التاريخية والسياسية العسكرية في هذه المناطق، انظر:
– أعداد حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة.

(2) هيو كيندي الفتوح العربية الكبرى: كيف أثر انتشار الإسلام على تغير العالم، ترجمة وتقديم وتعليق: قاسم عبده قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007.

لماذا كان نجاح المسلمين سريعًا وواسع النطاق في الفتح؟ وكيف تمكنوا من تحويل الفتح إلى تغييرٍ دائم في مصائر المناطق والشعوب؟ وذلك من خلال فهم لتاريخ الفتوح يخالف التيار السائد في البحث التاريخي الأوروبي والأمريكي عن هذه الفتوح. ويكشف الكتاب، وفق مقدمته وتقديم المترجم، عن كيف أن معظم الفتوح كانت سلمية، وكيف رأى أهل البلاد المفتوحة في الفاتحين "سادة أفضل من سادتهم القدامى".

بعبارة أخرى، ووفق مقدمة المؤلف أيضًا، فهو يسعى لتقديم إجابة أكثر تركيبًا من التي قدَّمها بعض أهل هذا الزمان "من المسيحيين" (إنها إرادة الرب).

ومن بين تفاصيل الأحداث التاريخية ذات الدلالة المهمة عن فتح مصر والشام وشمال أفريقيا، يمكن القول إن المؤلف قد أبرز الإجابة عن السؤال التالي، الذي طرحه أحد رهبان القرن السابع الميلادي تعليقًا على الفتوح العربية:

"كيف يمكن لرجال عُراة، يركبون دونما درع أو ترس أن يتمكنوا من الانتصار ويحطوا من شأن روح الكبرياء الفارسية؟"[1].

وهذه الإجابة هي: الفرق بين العرب والمسلمين. وأعدائهم. وعاداتهم. ومواقفهم. وقيمهم المختلفة"[2].

ومن بين القصص ذات المغزى في الكتاب، تلك المنقولة[3]. عن أحد كتب تاريخ فتح مصر (ابن عبد الحكم) خلال فتح الإسكندرية عن مواجهة بين فارس عربي وبين فارسين بيزنطيين، قد تبدو هذه القصة بسيطة مقارنةً بأحداث فتح الإسكندرية إلا أنها بينت، وفق المؤلف: الفارق بين أثر الترف والغنى وعدم اعتياد خشونة الأمور الحربية عند البيزنطيين في مقابل حياة الزهد والتقشف والحرمان

(1) المرجع السابق، ص15.

(2) المرجع السابق، ص44.

(3) المرجع السابق، ص44 - 48.

لدى الفارس العربي وقدراته القتالية العالية إلى جانب إيمانه الشديد برسالته ودوره فضلًا عن تمسكه بالفضيلة وعدم مبالاته بالأغراض المادية (الغنائم) بل والانصراف قارئًا للقرآن بعد صرعه لعدوِّه.

ومن ناحية أخرى، وفي موضع آخر من الكتاب، حين وصف فتح الشام بين المؤلف، من خلال المصادر عن أحداث كثيرة، كيف تجلَّت قوة إيمان وصبر وجلد المسلمين في أعمال الحصار. وكيف تجلت مساندة الله لهم على أكثر من نحو، في مقابل تحسرات البيزنطيين على أنفسهم. واليأس الذي دبَّ في نفوسهم وانتظارهم السقوط وفق إرادة الرب[1].

من ناحية ثالثة، بيَّن المؤلف[2] كيف ينتهي الأمر بين أتباع الديانتين المتقابلتين في حرب عنيفة إلى مقاسمة كنيسة يوحنا (في حمص) وكذلك في دمشق والنجف. ويقول في هذا: "بعد الهزيمة السياسية للقوات المسيحية، تعايشت الجماعات الدينية (المسلمون والنصارى) معًا، على أساس من التسامح المتبادل، إن لم يكن في حال من الانسجام والتوافق".

هذا، وحيث يتضمن الكتاب، رؤى من أكثر من مصدر تاريخي عربي وغير مسلم، فهو يقدم أيضًا رؤى قاسية عن فتح العرب قدمتها مصادر قبطية تصف عنف ودموية هذا الفتح واستعباد أهل مصر لدرجة التشبيه بفترة حكم فرعون[3].

إن كتاب الفتوح الكبرى، وفق هذه المنهاجية متعددة المصادر والروايات عن الحدث الواحد، إنما يقدم لقطات حية عن نمط من أنماط التعارف، "حين الفتح العربي" وكيف اختلفت الروايات التاريخية المسيحية والإسلامية حول تكييفه. وكيف أسهم هذا الكتاب، من خلال المقارنات في تقديم مساهمة علمية منضبطة.

(1) المرجع السابق، ص124 - 125.

(2) المرجع السابق، ص126.

(3) المرجع السابق، ص484.

وبلا شك، فإن الدلالات الحضارية الراهنة لهذا الكتاب، وما يقدمه من نماذج، ذات أهمية كبرى في إطار السياق الراهن في الشرق العربي والخاص بوضع المسيحيين مما يهدد بتفريغ المنطقة من مسيحييها، وهو سياق يساهم في صنعه العديد من العوامل السياسية الداخلية والخارجية، فهو ظرفي، وليس هيكلي نابع من طبيعة ثقافة ودين أغلبية أهل المنطقة كما يدعي البعض[1].

ومما لا شك فيه، أن هذه الدلالة الراهنة للكتاب لابد وأن تتأكد من قراءة في كتابات أخرى عن نماذج تاريخية للتواصل والتعارف عبر عصور الحضارة العربية الإسلامية، وليس لقطة الفتوح فقط، كما سيرد لاحقًا في هذا المحور ومحاور أخرى.

- 2 - **نماذج من كتاب "الإسلام في يوغسلافيا من بلغراد إلى سراييفو"**[2]:

يُقدم الكتاب جانبًا من تاريخ الفتوح العثمانية في البلقان، ومن مدخل تعارفي آخر يتصل بالناس خلال توالي الحروب العسكرية وتغير توازنات القوى بين العثمانيين والصرب والنمساويين (عبر ما يزيد عن ثلاثة قرون) منذ فتح كوسوفا الذي أكد الهيمنة العثمانية على المنطقة وحتى الحروب البلقانية التي صفَّت الحكم العثماني في البلقان (1912 - 1913). والمدخل التعارفي الذي يقدمه المؤلف هو مدخل فريد ألا وهو تاريخ المدن- بلجراد وسراييفو - وكيف أن أحوالهما العمرانية وخصائصهما البشرية وغيرها تتغير بتغير القوة المسيطرة، عثمانية كانت أو مجرية نمساوية أو صربية وهو التغير الذي يعكس الفارق بين نموذجين حضاريين متقابلين انعكاسًا ليس على نمط الحروب فقط. ولكن على نمط إدارة العمران أو تخريبه في ظل تسامح أو تعصب، وذلك خلال فترة ما بعد الحروب.

ويلخص المؤلف في تقديمه للكتاب، ما يفصله الكتاب من دورات ازدهار

(1) انظر أعمال مؤتمر مسيحيو الوطن العربي: التاريخ، الدور، المستقبل، (17 - 18 سبتمبر 2010)، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (تحت الطبع).

(2) د.محمد أرناؤوط: الإسلام في يوغسلافيا من بلغراد إلى سراييفو، دار البشير للنشر، عمان، 1993.

ودورات ارتداد للمدينتين في إطار التعاقب من الحكم العثماني إلى غيره[1].

ويقول المؤلف في هذا عن بلجراد[2]:

"خلال الحكم العثماني الطويل (1521 – 1867)، وخاصةً في الفترة الأولى (1521 – 1689)، توفر الاستقرار لهذا الموقع وتحوَّلت بلغراد من قلعة إلى واحدة من أكبر المدن في أوروبا الشرقية. وفي الواقع، لقد نشأت خارج القلعة مدينة جديدة ازدهرت كنموذج للمدينة الإسلامية وشكلت نموذجًا حضاريًا متقدمًا بالنسبة للوسط الأوروبي. ومع هذا الازدهار، الذي صاحبه نمو المدن الأخرى في البلقان في ظل الحكم العثماني، امتدت حدود الشرق غربًا حتى أصبحت مدينة بلغراد "بوابة الشرق" بالنسبة للأوروبيين الغربيين الذين كانوا يشعرون عند وصولهم إلى بلغراد بعبورهم إلى الشرق. وبعد هذا الازدهار، الذي أصبحت فيه بلغراد تُشَبَّه بدمشق، جاءت حرب الاسترداد لتقضي على بلغراد تدريجيًا كرمز للنموذج الحضاري الشرقي الإسلامي في أوروبا، وهكذا، باستثناء الجامع الوحيد الذي بقي في المدينة بعد أن كان عدد الجوامع يتجاوز المئتين، تبدو بلغراد الآن مدينة أوربيةً حديثةً لا تَمُتُّ بصلة إلى تراثها الحضاري السابق".

وتحت عنوان "سرايفو: دار الجهاد والزهرة بين المدن" يقدم د.أرناؤوط للقسم الثاني من كتابه، ويُبين التشابه بين بلجراد وسرايفو باعتبار كل منهما "نموذجًا للتطور العمراني الفريد الذي حصل في البلقان خلال العصر العثماني[3]:

"وكان هذا التطور العمراني الفريد تعبيرًا عن حضارة جديدة (الحضارة الإسلامية)؛ ولذلك فإن كلًا من بلغراد وسرايفو تحولت إلى مركز من مراكز هذه الحضارة المتميزة بالملامح العمرانية والتعايش والتسامح والإبداع الجديد في

(1) المرجع السابق، ص11 – 13.

(2) المرجع السابق، ص12.

(3) المرجع السابق، ص152.

مجال التأليف بلغات جديدة لم تكن معروفة كالعربية والتركية والفارسية.

ومع هذا التشابه، كما قلنا، بين بلغراد وسراييفو لدينا هناك نوع من الترابط أيضًا في المصير. فبعد أن أصبحت عاصمة صربيا، عايشت بلغراد أولًا ما يُسمى الآن "التطهير"، أي "تطهير" المدينة من المسلمين وما يُذكّر بهم من جوامع ومدارس ومنشآت أخرى، وذلك باسم التخلّص من "الأتراك".

وعندما أصبحت بلغراد عاصمة يوغوسلافيا (1918) وجد المسلمون في سراييفو أنفسهم في وضع مشابه، إذ تعرضوا لمجازر دموية وحوصروا بالشعارات والمقالات الصحفية التي تطالبهم بالهجرة تحت شعار "الأتراك إلى آسيا"، أو بالعودة إلى "الدين القديم" (المسيحية). مع أن البوسنيين المسلمين، كما سنرى في الفصول اللاحقة، صمدوا وقاوموا، إلَّا أن تلك العقلية التي لا تفهم إلا في "التهجير" و"التطهير" بقيت كامنة وتنتظر الفرصة لانطلاقتها من جديد".

إن نموذجا كل من بلجراد وسراييفو التاريخيين يعكسان نمطًا من التعارف الحضاري في مقابل نمط من التعارف الاستعلائي الاستئصالي. وهو نمط ممتد عبر التاريخ وتجسد في شكله المعاصر بعد نهاية الحرب الباردة في مأساة حروب الإبادة والتطهير ضد البوسنيين والكوسوفيين بصفةٍ خاصة.

واقترن ذلك- زمنيًا - بإبادة أخرى في القوقاز ضد شعب الشيشان بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

ولقد سبق وتعرض هذا الشعب بدوره لمواجهات من التهجير والإبادة في ظل الروسنة والسـڤيتة وبعد أن أحكم القياصرة الروس هيمنتهم على القوقاز في منتصف القرن التاسع عشر، بعد صراع على النفوذ مع العثمانيين.

كل هذه الحلقات من الاسترداد الروسي، ومن الاسترداد الصربي والمجري، لا تقارن بالاسترداد الأكبر في الأندلس.

● 3 - **الاسترداد في الأندلس:**

وقد تم عبر حلقات متتالية تدعمت خلالها قوة قشتالة وأرجون ووحدتهما في مقابل تزايد تجزئة ممالك الأندلس وإماراتها من ناحية. وتزايد موالاتهم وتحالفهم مع أسبانيا ضد بعضهم البعض أملًا في النجاة أو بمعنى أدق إطالة أمد عدم السقوط، الذي أضحى حتميًا، وخاصةً مع افتقاد النصرة وفشل ما قدم منها.

ولقد شهد الاسترداد عدة مراحل: ابتداءً من الحروب الصليبية في الأندلس (625هـ - 898هـ) والتي واجهت مقاومة وجهادًا قبل تدهور روح الجهاد لينتهي بسقوط غرناطة، وصولًا إلى إجبار المسلمين على التنصر ثم إجبارهم على ترك لغتهم العربية وكل مظاهر الحياة والسلوكيات العربية والإسلامية وإخضاعهم لمحاكم التفتيش[1].

وهنا، بدا أن نمط التعارف والتواصل الحضاري الذي ازدهر في خبرة الأندلس مؤسسًا حضارة قد تحول إلى نمط آخر استئصالي.

● 4 - **من نموذج "طريق الحرير" إلى نموذج العلاقات الاقتصادية الدولية العثمانية:**

من لقطة الفتح، إلى لقطة العمران نصل إلى لقطة التجارة والاقتصاد في ظل تطور موازين القوى السياسية والعسكرية، فالتجارة والاقتصاد شكلٌ من أشكال التواصل الحضاري المستمرة مهما كانت أشكال العداء أو الصراع أو التعاون بين الكيانات السياسية، إلا أنها لابد وأن تتأثر صعودًا وهبوطًا أو ازدهارًا وتراجعًا أو استقلالًا وتبعية، بالتطور في السياقات السياسية والعسكرية المحيطة.

أ) نموذج طريق الحرير[2]:

وإذا كان نموذج طريق الحرير، يمثل نموذجًا للتفاعلات البشرية الحية وانتقال

(1) د.نادية محمود مصطفى: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، مرجع سابق، ص 46 - 44.

(2) إبرين فرانك، ديفيد براونستون: طريق الحرير، ترجمة: أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2، 2009.

الموارد من مركز ثقافي وحضاري إلى آخر في مسار ممتد من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب عند الأراضي التركية وشاطئ المتوسط العربي، مرورًا بتضاريس ـ وجغرافيا طبيعية وبشرية شديدة التنوع، إلا أنه يمثل أيضًا نموذجًا على شبكة مصالح تجارية ودعوية ربطت بين جميع هذه الأطر البشرية والطبيعية والثقافية عبر تاريخ ممتد.

ويستهل مؤلف الكتاب الفصل الأول تحت عنوان "الخيط الحريري" بمقولة لماركو بولو الرحالة، وهي[1]:

"أيها الأمراء والأباطرة والملوك العظماء والدوقات والماركيزات والفرسان وأعضاء البرلمان والناس من كل الطبقات، يا من ترغبون في معرفة شعوب البشرية العديدة وأقاليم العالم الكثيرة المتباينة، لتأخذوا هذا الكتاب وليُقرأ عليكم. فسوف تجدون فيه كل ما هو عجيب إلى جانب التواريخ المختلفة لأرمينيا الكبرى وبلاد فارس وبلاد التتار والهند وبلاد كثيرة أخر".

وتعليقًا على هذه المقولة، فإن مؤلف الكتاب يقدم شهادة مهمة ذات دلالة أساسية عن موضع طريق الحرير من التواصل الحضاري بين حضارتين: شرقية زاهرة وغربية آفلة (خلال العصور الوسطى) وهذه الشهادة هي[2]:

(بداية الاقتباس)

"عندما سجل ماركو بولو مشاهداته في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، لقى ذلك تقدير عدد قليل من الناس. ولم يصدقه إلا عدد أقل. فقد كان الأوروبيون الأجلاف غير المتعلمين الذين تميزوا بضيق الأفق في العصور الوسطى، في ريبٍ من رواياته عن المدن القديمة الواقعة وسط بحار الرمال وعن ملوك البدو الذين يرفلون في ثياب من الحرير ويجلسون على عروش طُليت بالذهب وعن المدن

(1) المرجع السابق، ص11.
(2) المرجع السابق، ص13 – 17.

الشرقية التي تفوق مدن أوروبا عظمة وجمالًا.

ولكن ما لم يدركه ماركو بولو، أو من عاصروه، إدراكًا كاملًا، أنه جاء في حقبة متأخرة من تاريخ هذا الطريق العظيم الذي يقطع قارة آسيا. فقد أتيحت له فرصة ثمينة لرؤية طريق الحرير في أواخر عصوره الزاهية. فذلك هو أعظم طرق العالم القديم، طريق الإسكندر الأكبر والإمبراطور دارا العظيم وتشانج شيان وجنكيز خان.

وعلى مر الآلاف من السنين التي سبقت زمن ماركو بولو، سار في طريق الحرير التجار والباحثون عن الثروة والحجاج والجنود والمغامرون والمهاجرون والممثلون الجوالون واللاجئون. أما التاريخ المتعارف عليه لبدء السير في طريق الحرير، فهو سنة 105 أو 115 قبل الميلاد. ففي ذلك الوقت، سار الصينيون حتى منتصف الطريق عبر آسيا، ليربطوه بطريق مشابه يسير من عند البحر المتوسط إلى وسط آسيا. ومع ذلك، فالواقع يقول إن طريق الحرير أقدم من ذلك بكثير، فربما يعود إلى ألفي سنة قبل ذلك أو يزيد، إذ ظل طريق الاتصال بين البحر المتوسط والصين ما لا يقل عن أربعة آلاف سنة.

.... وإذا كان طريق الحرير أحد أعظم الطرق التجارية في العالم، فقد يكون كذلك أكثرها أهمية من حيث كونه طريقًا لتبادل الأفكار. فعلى هذا الطريق، انتقلت بعض أهم الأفكار والتقنيات في العالم، كالكتابة والعجلة والنسيج والزراعة وركوب الخيل وغيرها، وكان للدين أيضًا دور كبير على طول طريق الحرير. وربما يكون الإسلام والبوذية أهم الديانات التي صاغت شخصية الطريق في عصر كل منهما، إلا أن ديانات كثيرة أخرى عبرت قارة آسيا على هذا الطريق، مثال ذلك المسيحية والزرادشتية والمانوية واليهودية والمزدكية والكونفوشية والتاوية...

.... وفي العصور الوسطى، وبينما كانت أوروبا تعاني من الضعف، أرسلت الصين المزدهرة إلى الغرب بعضًا من أعظم إسهاماتها، وإن لم تتعمد ذلك.

وشملت تلك الإسهامات الورق والطباعة، أو ما أطلق عليه مايكل إدواردز "سقالة العالم الحديث"، إلى جانب التفكير الجديد والتطورات العملية في الطب والفلك والهندسة، علاوة على الأسلحة التي تشمل القوس والنشاب ومعدات الحصار والبارود والعجلات الحربية.

ولا عجب– إذن – أن يحظى هذا الشريان الآسيوي باهتمام بعض الشخصيات العالمية العظيمة. فمنذ أقدم العصور وهذا الطريق به من المغريات ما يستحق اهتمام أكثر الغزاة طموحًا.

... ومع ذلك، لم يكن الناس جميعًا مغرمين بالاتصال بآسيا. فعلى مر العصور، كانت هناك شكوى من إفساد رفاهية الشرق لسكان الغرب وإبعادهم عن الحياة البسيطة التي تتميز بالنقاء.

.... وعلى امتداد تاريخ الطريق لم يتمكن من قطعه ذهابًا وعودة إلا قليل من الناس. وهذا الطريق الذي يمتد خمسة آلاف ميل تقريبًا يمر عبر العديد من البلاد التي تغار على أراضيها ومما يحققه الوسطاء التجاريون من أرباح وكانت بلاد فارس أكثر تلك البلاد غيرة.

.... وفي العصور الوسطى، التي حكم فيها المسلمون الغرب ولمعت أسرة تانج في الشرق، لم يقطع الطريق بِحُرِّية سوى عدد قليل من الناس، فعلى الدوام كان قطاع أو آخر من هذا الطريق المحفوف بالعذاب يُبتلى بالحروب أو الثورات.

.. ولم تتوحد آسيا تحت راية واحدة إلا في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر. وفي تلك الفترة، وفر المغول، الذين يعتبرهم الغرب مجرد شعب مدمر، الأمن والسلامة للمسافرين بين الشرق والغرب. وفي تلك الحقبة القصيرة من السلام المغولي اتجه التجار الأوروبيون إلى الصين في رحلات منتظمة.

...وبزوال دولة المغول انقضت آخر أيام طريق الحرير العظيمة. إذ عادت

شعوب آسيا إلى ما كانت عليه من انقسام وفرقة. وعاد الشرق والغرب ينظر كل منهما للآخر نظرة كلها خيال وورومانسية. وكثيرًا ما تميزت تلك النظرة بغرابة شديدة، وعند سقوط القسطنطينية، في منتصف القرن الخامس عشر، ظل طريق الحرير مقطوعًا تمامًا لبعض الوقت. ورغم استئناف التجارة والسفر عبر آسيا، لم تقم لطريق الحرير قائمة، وفي عصر الكشوف الجغرافية كان أهل غرب أوروبا يفتحون طرقًا بحرية جديدة، ليس إلى العالم الجديد فحسب وإنما كذلك إلى الصين حول آسيا وأفريقيا، ولم يكن هناك بأس من قطع الرحلة في عام أو يزيد وضياع العديد من الأرواح، خاصةً قبل أن يتعلم البحارة كيف يتقون مرض الإسقربوط. ولم يكن الطريق البحري يمر في أراضٍ تابعة لأحد، ولم يكن الوسطاء يقاسمون التجار أرباحهم، لذلك كان ظهور الطرق البحرية سببًا في أفول نجم ذلك الطريق البري، الذي ظل آلاف السنين مسيطرًا على آسيا، لقد انقطع الخيط الحريري.

وفي عصور الانحطاط التي تلت ذلك، نسيت الشعوب التي تعيش على امتداد طريق الحرير تلك العظمة التي شهدها أسلافهم، أما تلك المدن التي شيدها الفاتحون العظام وأحياها المستوطنون واللاجئون وأثراها التجار وعمَّرها الكهنة، فقد انكمشت، وغالبًا ما هجرها أهلها وتركوها نهبًا للرمال". (نهاية الاقتباس)

وإذا كانت توازنات القوى السياسية والعسكرية وتحولاتها قد أثرت في ازدهار هذا الطريق أو تراجعه، مما لا شك فيه أن تحولات القوى العالمية الراهنة "نحو قارة آسيا" ومع كل الحديث عن "القرن 21 قرن آسيا" ومع كل الحديث عن توازنات القوى الآسيوية وتحالفاتها في مواجهة تحالفات القوى الأوروبية - الأمريكية ومصالحها العالمية وفي آسيا بصفةٍ خاصة، فنشهد محاولات لإحياء "طريق الحرير" كنموذج على تنظيم المصالح الاقتصادية بين مراكز ثقافية وحضارية بل وقوى سياسية مختلفة.

وفي هذا، يقول مترجم الكتاب: "إن 40 دولة آسيوية أعلنت 1996 من إيران، قيام "طريق الحرير الجديد" من خلال شبكة خطوط سكك حديدية تربط بين بكين شرقًا والبحر المتوسط غربًا". ويصف المترجم هذا الحدث الراهن ودلالات ذاكرته الحضارية كالآتي[1]:

"... وهكذا، تعود الحياة إلى طريق الحرير الذي خطه التجار منذ ما يربو على الألفي سنة، عندما كانوا ينقلون النفائس بين الشرق والغرب. وهو الطريق الذي سار عليه الغزاة والفاتحون، كالإسكندر الأكبر والرومان والفرس وجيوش الفتح الإسلامي وجحافل جنكيزخان وهولاكو وتيمور لنك، وحمل هذا الطريقُ الدعاة والمبشرين البوذيين واليهود والمسيحيين والمسلمين، وعليه سار الرحالة العظام أمثال شيان تسونج وابن بطوطة وماركو بولو، الذين لولاهم لما عرفنا كيف كان حال الطريق في العصور التي عاشوا فيها.

وقد عاش هذا الطريق سنوات عزٍ وازدهار، وأخرى من الكساد والانقطاع. أما أكثر أيامه ازدهارًا فكانت عندما خضعت البلاد الواقع فيها لإمبراطوريات قوية، كما حدث في عهد الفرس والمغول، في حين أدى ضعف الدول التي يمر فيها وحدوث حروب وصراعات فيما بينها إلى انقطاع الطريق.

وعلى مر التاريخ، كانت هناك مدن تظهر وأخرى تختفي، تبعًا لموقعها من طريق الحرير، تمامًا كما حدث مع تدمر والبتراء اللتين ازدهرتا بمرور تجاه طريق الحرير عليهما ثم انهارتا وطواهما النسيان حين ابتعد مسار الطريق عنهما".

ب – نموذج التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

نستطيع استخلاص مجالٍ آخر للتعارف. وكيف تأثر بحالة توازن القوى سلمًا أو حربًا، فتحت عنوان "التجارة العالمية"، نجد الجزء الأول من كتاب "تاريخ

(1) المرجع السابق، ص7 – 8.

الدولة العثمانية الاقتصادي والاجتماعي" يشير إلى الآتي[1]:

"كانت تعاليم الشرع الإسلامي تحظى بأهمية عظيمة وتتحكّم بعلاقات العثمانيين مع أوروبا، ولا يمكن فهم أي دراسة بدون هذه التعاليم...

... قبل عام 1800، لم تكن التجارة العالمية بين الدولة العثمانية وأوروبا محكومة بتكاليف النقل فحسب. وإنما أيضًا بالصراعات المتكررة بين هذين العالمين المتنافسين دينيًا وثقافيًا، وحروب الحدود المستمرة، ونشاطات القراصنة. ومع ذلك، فإن الحاجات الاقتصادية المتبادلة الإلزامية فرضت على كلا الجانبين الحفاظ على علاقات تجارية ودية حتى خلال أوقات الحرب، وكان السلطان- الإمام يمنح الضمانات الضرورية للإقامة، والانتقال والتجارة في الأراضي العثمانية بحسب مبدأ الأمان الإسلامي، فقط لغير المسلمين من دار الحرب الذين يقدمون تعهدًا "بالصداقة والنية الحسنة". ونتيجة لذلك، فإن الدول أو الأفراد المعتبرين أعداء للإسلام كانوا يحرمون من تلك الضمانات الرسمية، ويمكن استعباد مثل هؤلاء الناس.

... إن المبدأ الأساسي للامتيازات هو دائمًا "أمان" أعطي رسميًا من قبل رئيس الجماعة الإسلامية في مقابل التعهد بالصداقة من قبل غير المسلمين، وغالبًا ما كان العثمانيون يميلون إلى تفسير مثل هذا التعهد على أنه نوع من التحالف.

.. وعلى قاعدة التعهد "بالصداقة"، توقع العثمانيون، رغم أن ذلك لم يكن معبرًا عنه في الوثيقة، حصول رعاياهم على امتيازات متبادلة، وقد استفاد الرعايا العثمانيون غير المسلمين مثل: اليهود، والأرمن، واليونان والسلاف بشكلٍ خاص، من الحماية المعطاة للعثمانيين في الخارج وأنشأوا منذ القرن الخامس عشر، جاليات تجارية مزدهرة...

(1) خليل أينالجك، دونالد كواترت (محرران): التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية المجلد الأول 1300 – 1600، ترجمة: د.عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، 2007، ص287 – 291.

.... توقع العثمانيون، وبشكل رئيسي، من منحهم الامتيازات الحصول على امتيازات سياسية من الدول المستفيدة، أي فرصة الحصول على حليف ضمن العالم المسيحي...

واستفاد العثمانيون أيضًا من علاقاتهم التجارية مع أوروبا، فقد حصلوا على سلع نادرة واستراتيجية...

... اعتبرت المنافع المالية الناتجة عن هذه التجارة أحد أكثر نواحيها أهمية، فقد قدمت الرسوم الجمركية مبالغ نقدية كبيرة كانت الخزانة الإمبراطورية في أمس الحاجة إليها...

... وفي ظل الامتيازات منح الأجانب غير المسلمين الإذن بالتنقل والتجارة الحرة في الأراضي العثمانية. لكن لم يسمح عمليًا لأعضاء الدول الأجنبية إلا بالإقامة فقط في بعض المرافئ بأحياء محددة أو خانات ضمن هذه المرافئ. وتمتعوا في إزمير، وحلب وغلطة بدرجة عالية من حرية الحركة".

هذا، ولقد استهل خليل إينالجك أحد محرري الكتاب مقدمة الجزء الثاني منه[1]، بالقول إن دراسة الأحداث السياسية تسبق قيام مؤلفي الكتاب على دراسة الاقتصاد والمجتمع في مراحل تطور العصر العثماني.

ومن ناحية أخرى، بيَّن كيف أن القوة العثمانية، السياسية والعسكرية قد أحيت التجارة الشرقية بين الهند والشرق الأوسط وحافظت على العالم الإسلامي طيلة أربعة قرون من الأخطار الخارجية، التبشيرية والاستعمارية. وفي نفس الوقت فلقد كان للدور العثماني العالمي وجهٌ آخر حيث يشير خليل إينالجك"[2]:

"... وهناك حقيقة تاريخية مدوَّنة حتى في مناهج التاريخ المدرسية ألا وهي:

(1) خليل أينالجك، دونالد كواترت (محرران): للدولة العثمانية التاريخ الاقتصادي والاجتماعي (المجلد الثاني 1600 – 1914)، ترجمة: د.قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، 2007، ص25 – 35.

(2) المرجع السابق، ص29 – 30.

إن الأوروبيين تعلموا كافة العلوم ابتداءً من علم الرياضيات وحتى فنون النسج والأصباغ ونظم الشركات غير الخاصة وغيرها من حضارة الشرق الأدنى، ودون إدراك هذا المفهوم لا يمكن فهم وإدراك ما يسمى بـ"المعجزة الأوروبية"، واعتبارًا من عام 1150 منحت الدول الإسلامية امتيازات التجارة الحرة للأوروبيين في البلدان الإسلامية.

ومن دون شك، فقد لعب العثمانيون دورًا في تطوير الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي وذلك بتوسيع امتيازاتهم الرأسمالية... وباختصار يمكن القول: إنه لا يمكن فهم تطور أوروبا الحديثة بغض النظر عن الحضارة الإسلامية والتعاون الإسلامي، وسوف يجد القارئ تفاصيل كل ذلك في هذا الكتاب".

وفي المقابل، في حين بدأ الدور العثماني العالمي في التراجع عسكريًا وسياسيًا، وبدأ عصر الإصلاحات أو التنظيمات، فإن اتجاهات الاقتصاد العالمي سجلت نموًا أوروبيًا متسارعًا نتيجة اختلال الميزان التجاري لصالح أوروبا الرأسمالية. الأمر الذي أثر سلبًا على الدولة العثمانية والتي كانت تواجه مشاكل تتفاقم. وهو الأمر الذي انعكس على التجارة والضرائب والجمارك والعملة العثمانية[1].

بعبارة موجزة:

فإن المدخل لتفاصيل العلاقات الاقتصادية والتجارية العثمانية مع العالم هو حالة العلاقات السياسية وميزان القوة السياسية، كما أن حالة هذه العلاقات الاقتصادية هي أيضًا مؤشر على_ أو مدخل للتأثير في حالة العلاقات السياسية، ولقد كان وضع التجار الأجانب والامتيازات العثمانية وهجرات السكان، ووزن العملات محورًا أساسيًا في هذا الجانب من التعارف.

ومن الواضح، أن هذا الجانب موضوعه هو "الاقتصاد السياسي الدولي"

(1) المرجع السابق، ص36 – 39.

"للتعارف" ودوره في تشكيل علاقات القوى العالمية في العصر العثماني.

ويوجز خليل إينالجيك هذا المدخل في عبارات واضحة وشاملة تشرح بيسر تفاصيل ممتدة عبر أكثر من أربعة قرون تفاعل خلالها الاقتصاد والسياسة داخليًا وخارجيًا وهي الآتية[1]:

"علاقات الدولة بالغرب التي تكثفت بعد القرن السادس عشر. لقد كانت الدولة العثمانية أول إمبراطورية آسيوية تشهد تأثير نهوض أوروبا وتوسعها البارزين في الحقلين الاقتصادي والعسكري. وبينما كان الغرب التجاري مهتمًا في الحفاظ على السوق العثماني واستغلاله كأمر حيوي للاقتصاد الغربي، فإن كلا من إمبراطورية آل هابسبورغ والإمبراطورية الروسية، مستفيدتين من التطورات الجديدة في التكنولوجيا العسكرية، بدأتا سياسة عدوانية لغزو وتقسيم الإمبراطورية العثمانية.

في هذه المرحلة الجديدة، غيَّرت الهيمنة الأوروبية وضع الإمبراطورية والعثمانية، من السيطرة إلى التبعية المتزايدة. وفي محاولة للخروج من هذه الأزمة، سعى العثمانيون أولًا إلى إصلاح مؤسستهم العسكرية، ثم تنظيماتهم الإدارية؛ لذا ظهر بالنسبة للعثمانيين ما يمكن تسميته المسألة الغربية، أي محاولة مجتمع إسلامي تقليدي أن يحدد إلى أي مدى بإمكانه أن يتبع الطرق الغربية.

ترافقت هذه التغييرات العسكرية والإدارية مع تسارع وتيرة الاستيراد من الغرب.

.... من التطورات الأكثر أهمية في المرحلة التي تلت المرحلة التقليدية، ظهور "الليبرالية" العثمانية في الموضوعات الثقافية والاقتصادية، وقد توسعت الامتيازات التجارية لتطال كل الدول الأوروبية.

... وفي القرن العثماني الأخير، استُؤنفت الليبرالية بالقضاء على الإنكشارية عام 1826، وهي التي كانت تحمي امتيازات النقابات الحرفية، وبالمعاهدة

(1) المرجع السابق، ص47 – 48.

الإنكليزية - التركية عام 1838. لقد ضعفت مساعي الحكومة لتوجيه الاقتصاد، تدريجيًا من الآن فصاعدًا، بعد أن كادت تؤدي إلى تدميره في أواخر القرن الثامن عشر. إلا أن الحكومة سعت مجددًا في القرن التاسع عشر، للتدخل والحماية.

... إلا أن الحروب وخسارة الأراضي استمرت في تدمير شبكات التجارة وتشكيل شبكات جديدة، ما أثر وبشكل عميق في النشاطات الزراعية والصناعية في أعقاب ذلك.

... لقد سعينا لعرض تفسير للوقائع الاجتماعية والاقتصادية في محيطها العالمي".

خلاصة القول، إن النموذج التاريخي لهذا النمط من "التعارف" خلال "الإصلاحات في ظل ضغوط خارجية"[1] لابد وأن يقود إلى نمط من الإصلاح "الضال" والتابع.

وهذه الخبرة تلقي بالكثير من الضوء على مسار ونتائج خبرات الإصلاح الجارية في العالم الإسلامي في ظل شبكة من الضغوط والتدخلات الخارجية.

فهل ستعي الثورات العربية مغزى هذه الخبرة التاريخية وهي تؤسس لنظم جديدة تأملها الشعوب، ألا يمكن للتعارف على الآخر أن يتم لأمور أخرى وليس مجرد النقل عنه فقط احتذاءً أو تقليدًا؟

المحور الثاني: نماذج الهجوم/ الدفاع/ الاستعمار، خلال الهجوم الصليبي والمغولي على القلب الإسلامي. والدفاع عنه إلى نماذج خلال تطور الهجمة

(1) حول مزيد من التفاصيل انظر: د.نادية مصطفى: العصر العثماني، مرجع سابق، د.نادية محمود مصطفى، الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي، (في): د.عبد الوهاب المسيري (محرر): إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد. أعمال الندوة التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن بالتعاون مع نقابة المهندسين. القاهرة في 19 - 21 فبراير 1992، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1994.

- د.نادية محمود مصطفى: **محمد علي بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوربية: من عواقب التنافس الإسلامي البيني إلى قيود وضغوط المساندة الأوروبية**، بحث مقدم إلى: ندوة «مائتي عام على تأسيس دولة محمد علي» التي عقدت في جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية أبريل 2007. (تحت الطبع).

الأوروبية الحديثة:

من أهم المفاصل التاريخية في هذا الصدد:

من الحملات الصليبية إلى هجمات الفرنج في المتوسط إلى الكشوف الجغرافية، إلى غزو التتار إلى الحملة الفرنسية وبداية الاستعمار الحديث للقلب العربي الإسلامي، إلى التنظيمات والإصلاحات في مرحلة الضعف والتجزئة.

فما هي النماذج التاريخية الكاشفة عن أنماط من التعارف المتقابلة خلال وعبر هذه المفاصل التاريخية المهمة؟

- **(1) نموذج تعارف المؤرخ أسامة بن منقذ الكناني الشيرازى على الصليبيين في "رد الاعتبار"**[1].

يقدم هذا الكتاب مذكرات أسامة بن منقذ في حروب الإفرنج التي أسماها الأوروبيون الحروب الصليبية.

ومن الترجمة التي قدمها محقق الكتاب لشخص أسامة وطبيعة الفترة الزمنية التي عايش خلالها الصليبيين[2] يتضح مدى أهمية هذا الكتاب في تصوير عادات أهل الشام وفلسطين في غمرة تلك الحروب والأهم هو رؤيته عن "الصليبيين" خلال معاركهم وخلال تفاعلهم مع المسلمين. والمذكرات على هذا النحو– وفق مقدمة المحقق – تمثل وثيقة حية من وثائق حروب الإفرنج، حيث لم يؤرخ أسامة للمعارك السياسية والعسكرية، ولكنه صوَّر حياة الناس وهم يعاملون هذا العدو. ومن ثم، يرى المحقق:

(بداية الاقتباس)

---

(1) أسامة بن منقذ الكناني الشزري، رد الاعتبار (مذكرات أسامة بن منقذ في الحروب الصليبية مع ملحقها في أخبار الصالحين ومشاهد الصيد والقنص)، دقق نصوصها وفصل فقرها وقدم لها وعلق عليها: د.عبد الكريم الأشتر، المكتب الإسلامي، بيروت، عمان، ط2، 2008.

(2) المرجع السابق، ص7 – 8.

" أنَّ قيمة الكتاب تبدو في حسن تصويره لمجتمعه الذي كان يضطرب اضطربًا عنيفًا بما يلقى من كثرة الفتن، وتفرُّق الأهواء، وغَلَبة الأطماع، واختلال الأمن، وفشوّ بعض التيارات الفكرية المتطرفة فيه، ثم بوصف ما يرزح تحته من ثِقَل غزو الإفرنج، واتّساع أذاه، ونهوض الناس له، ففي هذا الجانب يبدو الكتاب وثيقةً حية من وثائق حروب الإفرنج– وهي أطول حروب التاريخ إلى اليوم – لا نعرف لها شبيهًا...

فإن أسامة لم يكن يعبأ فيه بأخبار المعارك والتأريخ لها، على نحوِ ما نعرف في كتب التاريخ التي أرَّخَت لها، ولكنه كان يُصوِّر – عن طريق السرد الحكائي واستحضار الوقائع والمواقف – حياة الناس التي تجري تحت سطح الأحداث الدامية، ويقف عند الصور العميقة المؤثّرة منها، وما كان يقع لهم داخل بيوتهم، وفي مواطن جِدِّهم ولَهوِهم، وما كانوا يقولونه لأنفسهم وهم يُواجِهون الموت، أو وهم يُعامِلون هذا العدوّ الغريب الذي جاءَهُم من الأرض الكبيرة (أوروبة، كما كانوا يُسمونها) ويتكلَّم لغةً غريبةً لا يفهمونها، ويبدو فظًّا غليظًا لم تصقله الحضارة، جهمًا ضخمًا لا تسعه العين.

ومن هنا، يتهيأ لدارسي تاريخ التبادل الثقافي والنمو الاجتماعي لهذه المنطقة، أن يجدوا في الكتاب صورًا دالة من عملية المثاقفة التي تمت بين شعوبها من ناحية، وبينها وبين شعوب الإفرنج من ناحية أخرى[1].

والجدير بالملاحظة، أن هذه المذكرات قد قدمت صورة للصليبيين تبيِّن افتقار الغرب، في ذلك الوقت إلى أشياء ثقافية وحضارية كثيرة، فما هي؟ وكيف نقلها أسامة بن منقذ؟

يقول المحقق في هذا الصدد: إن الكتاب يعد[2] "وثيقةً حيّة قلّ نظيرها في رصد

(1) المرجع السابق، ص19 – 21.

(2) المرجع السابق، ص25 – 26.

إحساسنا بالتفوُّق الحضاري العام في القرون الوسطى، وخطوه في ردِّ غزو الإفرنج ديارنَا أيام تلك الحروب. أعني التفوُّق في الأسلوب الذي كنا نتناول به حياتنا ونظمها في السياسية والاجتماع والتربية والعمل، وتتحقَّق فيه نظرتنا إلى الإنسان والوجود، وما ينتج من نتاج العقل والمادة والروح، إذ لم يكن عند هؤلاء الغزاة، على ما يبدو في الكتاب، ما نتعلم منه، وقد كانوا، في كثرتهم الغالبة، عساكر وفلاحين يعيشون في قلاع وحصون مفردة"....

ويشخص لنا أسامة، في جملة الكتاب، فارسًا عربيًّا مُسلِمًا، يحفظ تقاليد الفتوّة الإسلامية، في أحسن مظاهرها وأقوالها (الشهامة والإقدام والجرأة والالتزام الخُلُقي)....

(ويشخص)....لأهم صفات الرجال الكبار الذين يراهم ينتسبون، بحق، إلى أمّته، ويُظهِر أمضى أسلحتها في المعترك الذي خاضوه: إيمانهم بالله مقدر الأقدار وموقت الآجال والأعمار، إلى جانب إحساسهم بِتفرُّدِ شخصيَّتهم الذي جمَعَهم على اختلاف الأصول والمنابِت، ووقفهم من الغزو والغُزاة موقِفَ المُؤمِن بالنصر، القادرِ على صنع أسبابه، على امتداد المعركة الطويلة، وعلى ما عانوا فيها من تمزُّق الشمل وتخاذُل القيادات وتغليب مصالحها الذاتية الضيقة، أحيانًا كثيرة، قبلَ أن يشغلَ الساحة البطلُ الذي تهيَّأَت الظروف لظهوره في ليالي المحنة الحالِكة.

...وبلغ أسامة من قوة هذا الإحساس حدًا لم يكن يرى معه، في الإفرنج الغزاة، أكثر من "بهائم فيهم فضيلة الشجاعة والقتال لا غير، كما في البهائم فضيلة القوة والحمل!" ويرى أنَّ مَن تبلَّدَ منهم (أي: سكنَ بلاد المُسلِمين وعاشرَهُم) "أصلح من القريبي العهد ببلادهم، لكنَّه شاذ لا يُقاس عليه")! ويبلغ أن يسخر من أحكامهم وفقههم وطبّهم، ويدين قسوة قلوبهم، وبداوة طباعهم، وجفاء أخلاقهم. ويعجب من ضعف غيرتهم على أعراضهم وقِلّة نخوتهم: "يكون الرجل منهم يمشي هو وامرأته، يلقاه رجلٌ آخر، يأخذ المرأة ويعتزل بها ويتحدث معها، والزوج واقِفٌ ناحية ينتظر فراغها من الحديث. فإذا طوَّلت عليها خلّاها مع المتحدِّث ومضى!" "ما فيهم غيرةٌ ولا نخوة، وفيهم الشجاعة العظيمة، وما تكون الشجاعة إلَّا من

النخوة والأَنَفة من سوء الأحدوثة!".

ويصور، إلى جانب هذا، مشاهد رائعة من ثباتِ قومِه رجالًا ونساءً، ومن تماسُكِهم وتدافُعِهم على الفِداء وطَلَبِ الشهادة، وشَغَفِهم بالمغامرة واستهانتهم بالخطر، وإيمانهم بقدرتهم على انتزاع النصر، حتى لَينامون بأسلحتهم، ويندفعون إلى القتال لأول بادرة[1]. (نهاية الاقتباس)

إلا أن هذه الصورة التي قدمها أسامة بن منقذ عن الإفرنج قد تعرضت – وفق مقدمة المحقق[2] – لانتقادات انطلاقًا من العلاقات التي كان يجريها أسامة مع الإفرنج، والتي ساعدته على تبيان هذه الصور عن قرب. ولقد رأى فيها البعض اتجاهًا للمهادنة مع الإفرنج وموادعتهم، ورأى فيها البعض الآخر انعكاسًا لمرجعية أسامة وهويته الفكرية المتشبعة بقيم الإسلام وأطره المرجعية في الوجود والسلوك والعلاقات، وأنه وإن فرض عليه التعامل مع الإفرنج إلا أنه لم يفرط بالأساس الثقافي الذي يؤسس لهويته واختلافه، وفي نفس الوقت لم يجد حرجًا في أن يكون وسيطا نافذًا بين المسلمين والإفرنج.

إن هذا النموذج الذي تناوله أسامة بن منقذ بقصصه وذاكرته ليبين نمطًا مفروضًا من التعارف في ظل الحرب وهو التعارف على المعتدى علي الأرض المعتدي عليه، وهو تعارف، كانت له دوافعه وأهدافه، فضلًا عن تزامن هذا النمط من التعارف خلال الحروب والدبلوماسية مع أنماط أخرى من تبادل الأفكار والحوار ومن العلاقات الرسمية وروابط إنسانية وهدنات واتفاقات اقتصادية وزيارات ومخالطات في الأسواق والحمامات والبيوت والمزارات[3].

ومما لا شك فيه أن هذا النمط من التعارف لابد وأن يقدم دلالة بالنسبة لحالة راهنة

(1) حول هذه الصفات انظر على التوالي الفقرات الآتية من كتاب أسامة بن المنقذ (والتي حددها المحقق في هوامش مقدمته): الفقرات 161، 175، 165، 173، 174، 161، 162، 167، 168، 74، 75، 92، 110، 113، 149، 156، 158، 183، 120. انظر أيضًا: آخر الفقرة 169.

(2) أسامة بن المنقذ: مرجع سابق، ص28 – 30.

(3) المرجع السابق، ص32.

من الاعتداء، الاستيطاني، وهي حالة المشروع الصهيوني في فلسطين وكيف تطور وتدعم حتى تأسست إسرائيل، وما تلا ذلك من أنماط تعارف (قسرية) بين العرب المسلمين والمسيحيين واليهود وبين الوافدين المستوطنين المعتدين من اليهود الصهاينة. فكيف نوصف هذا النمط من التعارف القصري؟ وكيف نقرأ أدواته وكيف نحدد عواقبه والأهم كيف نستشرف مآلاته وخاتمته على ضوء ذاكرة النماذج التاريخية الشبيهة؟؟

- **(2) نموذج "الفندق" وتطوره: قناة تعارف التجار بين الحرب والسلم**

لم يكن احتكاك المماليك ومواجهتهم مع الإمارات الصليبية في الشام في آخر مراحل حياتها وحتى تمت تصفيتها، إلا الوجه الأول لعملة العلاقات مع "الغرب المسيحي"، وكان الوجه الثاني للعملة هو الاحتكاك مع "ممالك الإفرنج". وتقدم الخبرة المملوكية خبرة غنية من التفاعلات عبر حوض المتوسط. والتي تشابكت فيها الحروب مع الدبلوماسية مع العلاقات السلمية التعاونية ومن ثم فهي تمثل نمط التعامل المقاوم، في مقابل نمط الامتداد الذي قدمته التفاعلات العثمانية الأوروبية المتزامنة مع العصر المملوكي ثم التالية عليه أو في مقابل نمط الاسترداد المسيحي في الأندلس وفي روسيا والقوقاز وآسيا الوسطى الذي تزامنت بدايته مع العصر المملوكي واستكمل حلقاته مع العصر العثماني[1].

وهذا النمط للتفاعلات المملوكية الأوروبية[2] الذي بدا جديدًا لم ينه الصراع السياسي والعقيدي القائم بين العالمين ولكن أفرز أدوات جديدة لإدارته وفي إطار أكثر من الاتجاه للتعارف بين الشعوب تأثر صعودًا وهبوطًا بحالة الحرب أو السلم حيث أخذت العلاقات السلمية دفعة قوية مع نهاية الحروب الصليبية وعلى نحو أثار التساؤل: هل انتهت الروح الصليبية الأوروبية؟ وهل انتهى الجهاد الإسلامي؟ وهل يدخل التعارف مرحلة جديدة؟. ومع تنوع اتجاهات الإجابة على هذه الأسئلة إلا أن من واقع استقراء

(1) د.نادية مصطفى: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص7 – 12.

(2) المرجع السابق، ص38 – 40.

وقائع التاريخ الدبلوماسي والمقابلة بين التحليلات المختلفة[1]، يمكن القول[2] إنه في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية للطرف الأوروبي في نهاية العصور الوسطى كان بإمكان الفاعلين الإسلاميين الأساسيين، المماليك، والعثمانيين توظيف هذه الأوضاع لخدمة وحماية الإسلام حيث إن التغير في طبيعة الصليبية لم يكن يعني انتهاء الصراع السياسي بين المسيحية والإسلام، وبقدر ما أفرزت المرحلة الجديدة من الصراع أساليب وأدوات صليبية جديدة بقدر ما واجهتها القوى الإسلامية بنمطين من الجهاد الإسلامي: الفاتح والذي ترجمته الدولة العثمانية والجهاد الإسلامي الحامي والذي ترجمته الدولة المملوكية ولو بأساليب سلمية إلي جانب القتالية. فلم تكن تعني – كما سنرى – انتهاء للجهاد المملوكي ولكن متابعته بأساليبٍ جديدة.

ومن أهم نماذج اختبار آليات هذا النمط من العلاقات (على المستوى غير الرسمي) ما يعرف بالفندق[3]:

– وابتداءً من القرن التاسع الميلادي حتى منتصف القرن الثاني عشر لم تكن التجارة بين مصر وهذه الدول إلا تجارة ساحلية حيث تكونت جاليات تجارية في مدن وسواحل وبنادر البحر المتوسط دون أن تتمكن من الحصول علي حق إقامة فندق. وكان ينظم مقام هؤلاء التجار عقد أمان إسلامي للفرد أو الجماعة وبالرغم من أن استمرار هذه العلاقات كان يدل علي وعي سلاطين مصر بأهمية توطيد العلاقات التجارية علي نحو يخدم ولا يضر مصالح مصر السياسية والعسكرية إلا أنه لم تظهر جماعات أجنبية مستقرة تتمتع بحقوق مؤسسية الفندق، ولكن ومنذ منتصف القرن الثاني عشر الميلادي تراجعت تدريجيًا السياسة الإسلامية التقليدية في قصر نشاط التجار الأوروبيين علي السواحل؛ حيث تطورت ثم اكتملت أبعاد المؤسسة الفندقية حتى أصبحت تمثل ذروة المؤسسات

(1) المرجع السابق، ص38 – 42.

(2) المرجع السابق، ص42.

(3) المرجع السابق، ص49 – 50.

التجارية والمعاملات الدولية والعمود الفقري للمعاهدات التي عقدتها مصر مع الممالك الأوروبية المتوسطية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين. ولقد صاغت بنود هذه المعاهدات التصريح للتجار القادمين من دار الحرب بمزاولة أعمال التبادل باعتبار أنها لا تضر الإسلام والمسلمين، كما صاغت حدود هذه الأعمال التي تحكمها القوانين الإسلامية والشروط التي طالبت بها دول هؤلاء التجار. وكان من أهم تلك المعاهدات تلك التي عقدت مع البندقية. والتي ترجع إلي القرن الثالث عشر الميلادي ثم تلتها ست معاهدات أخرى في القرن 14م (1302، 1344، 1355، 1361، 1366، 1375) وثلاث معاهدات في القرن الخامس عشر ميلاديًا (1415، 1422، 1444) وذلك نظرًا لازدهار العلاقات التجارية بين مصر والبندقية أواخر القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي وأوائل القرن التاسع هجريًا الخامس عشر ميلاديًا[1].

ومن ناحية أخرى: فإن لطبيعة هذه العلاقات مدلولات مهمة بالنسبة لفهم ما كان لمصر يومئذ من شأن في الشئون الدولية الاقتصادية والسياسية، وبالنسبة لتكييف طبيعة علاقاتها كطرف مسلم مع أطراف مسيحية أوروبية. بعبارة أخرى، فإن تحليل هذه المدلولات يفرض الإجابة على سؤال هام يعد امتدادًا واستكمالًا لسؤال سبق طرحه حول مرحلة تصفية الإمارات الصليبية وهو: هل تعد هذه العلاقات الجديدة نقطة تحول في العلاقات الدولية الإسلامية - المسيحية بعيدًا عن السياسة الإسلامية التي كانت دعامتها فكرة الجهاد والتقسيم إلي دار حرب ودار إسلام؟ أم أنها ظلت تعبر عن نفس هذه السياسة ولكن بأدوات جديدة لا تنفي طبيعتها السلمية استمرار تفوق وهيمنة دور الطرف الإسلامي؟

وإذا كان البعض[2] قد رأى أن معاهدات القرنين الرابع عشر والخامس عشر ميلاديًا

(1) وحول مزيد من التفاصيل، انظر:

- د.صبحي لبيب: الفندق ظاهرة سياسية واقتصادية قانونية، (في): د.رؤوف عباس (محرر): مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص 286 - 298.

(2) المرجع السابق، ص 291 - 292.

(كما سبق ورأى البعض) في معاهدات المماليك خلال النصف الثاني من القرن الثالث عشر ميلاديًا تشتمل علي بدايات "الامتيازات الأجنبية" التي وردت في معاهدات الباب العالي (السلطان العثماني مع البلاد الصديقة). وإذا كان البعض الآخر[1] قد أشار في معرض تقويمه لأبعاد قوة المماليك العسكرية والاقتصادية والدينية أنه من الأمور المشكوك فيها بقوة أن المماليك قد رأوا مبدأ الحرب المقدسة (الجهاد) بنفس طريقة الفقه التقليدي إلا أنه بالنظر إلي السياق الزماني والمكاني لهذه المعاهدات. ولحالة الطرف المملوكي وأهدافه من ورائها يمكن القول إن هذه الممارسات المملوكية علي صعيد العلاقات السلمية التجارية انطلقت من وضع القوة والمناورة وليس الضعف والخضوع، كما أنها كانت تخدم وتدعم المصالح السياسية والعسكرية المصرية في مواجهة الأعداء من الشرق والغرب علي حدٍ سواء.

- **(3) نموذج تعارف "الفقيه" ابن تيمية على ممالك الإفرنج في "الرسالة القبرصية"[2]: خطاب من شيخ الإسلام ابن تيمية إلى سرا جيوش ملك قبرص، من التعارف النقدي للمسيحية، إلى حقوق الأسرى المسلمين والمسيحيين: (دور الفقيه في التعارف المعرفي والعقيدي والدور السياسي).**

إن هذه الرسالة، وفق تقديم المحقق لها[3]، يسأل فيها ابن تيمية ملك قبرص مساعدة الأسرى والإحسان إليهم والمعاونة على خلاصهم. ولكن تتضمن الرسالة هدفًا آخر هو "فائدة أرادها ابن تيمية للملك خاصة[4]: ""وهو معرفته بالعلم والدّين وانكشاف الحق وزوال الشبهة وعبادة الله كما أمر، فهذا خير له من مُلك الدنيا

(1) Aziz Swial Atiy. The Crusade in later Middle Ages (Methuen. London. 1938). p 20 - 21.

(2) ابن تيمية: الرسالة القبرصية (خطاب من شيخ الإسلام ابن تيمية إلى سرجواس ملك قبرص)، تعليق: علاء الدين دمج، دار ابن حزم، بيروت، 1987.

(3) انظر مقدمة المحقق، المرجع السابق، ص9 – 11.

(4) المرجع السابق، ص10.

بحذافيرها، وهو الذي بُعث به المسيح، وعلّمه الحواريين".

... والمتصفح لأوراق الرسالة لا بُدَّ وأن يستوقفه أمران:

الأول: سعة إطلاع ابن تيمية ومعرفته بعقائد النصارى وفرقهم، وامتلاكه الحُجَّة البالغة، والدليل الساطع، في الردّ على دعاويهم، وكشف تلبيساتهم ودحض باطلهم.

الثاني: اهتمامه بأمور المسلمين العامة، وتدخله- وهو الشيخ والعالم والإمام - في واحدة من قضايا السياسة الخارجية للدولة، من خلال سعيه لإطلاق أسرى المسلمين، وحرصه وعنايته بأحوال الرعيّة ومشاكلها، حتى تلك التي تقع في اختصاص الحاكم ومسؤوليته".

إن القارئ لهيكل الرسالة الذي يبدأ بأمور الدين ثم ينتقل إلى شئون الأسرى، ليتضح له حيوية هذا الربط بين أمور فقه الأديان المقارن وبين فقه أمور السياسة والتحرك لخدمتها من جانب شيوخ الإسلام الذين لا يحكمون، فهؤلاء لم يقتصر دورهم في تاريخ المسلمين على جانب دون آخر، ولكن حيوية الأمة ونهوضها تأثرت بالجمع بين الدورين، سواء تجاه المسلمين وفيما بين بعضهم البعض أو سواء الخارج وغير المسلمين.

وبدأ التدهور والتراجع في حال الأمة مع الانفصال بين الجانبين وخاصةً فيما يتصل بالخطاب تجاه الآخر، على أرض الوطن أو في الخارج. ومن أهم الدلالات الحضارية لهذه الرسالة أنها تتصل بالأسرى من المسلمين والمسيحيين على حدٍ سواء. فهم جميعًا "الأهل" في مواجهة المعتدي.

أن نمط التعارف الذي جسدَه نموذج العالِم ابن تيمية ليدفع إلى التساؤل عن دلالاته الراهنة والمتصلة بدور علماء الإسلام وشيوخه (سلبًا أو إيجابًا) في الأزمة القائمة بين المسلمين والمسيحيين في بعض الدول العربية؟

وتزداد بالطبع أهمية هذا الدور، سواء في أبعاده السلبية أو الإيجابية، في ظل تداعيات الثورات العربية على قضية العلاقة بين الدين والمجتمع والدولة.

- **(4) نموذج إسلام المغول وتأسيس إمبراطورياتهم بعد التنصر وبعد الحروب مع المسلمين.**

لم يكن التعارف الحضاري بين عالم المسلمين وغيرهم قاصرًا على العالم المسيحي شرقه وغربه، ولكن امتد إلى عالم المغول. ولقد تعارفت الشعوب الإسلامية من غرب الصين وحتى الشام ومصر، بأساليب المغول الوحشية في القتال والتدمير للأبنية الثقافية والحضارية وليس الجيوش فقط.

واقترن ذلك الهجوم الممتد عبر فترة زمنية طويلة ابتداءً من جنكيزخان وهولاكو حتى تيمور لنك، اقترن بسلسلة من التحالفات والتحالفات المضادة بين المغول وبين الدول الأوروبية في محاولة لاحتواء وحصار المماليك ثم العثمانيين[1]. وكان تنصير المغول هدفًا من أهداف الباباوات والإمارات والممالك الإفرنجية. ويقدم تاريخ هذه المحاولات ونمط استجابة بعض المغول لها نموذجًا عن كيفية التفاعل بين الديني والسياسي. بل وتوظيف الديني التبشيري من جانب أوروبا المسيحية في وقت متقدم وسابق على ما حدث بعد ذلك مع موجات الاستعمار الحديث (التجاري ثم السياسي ثم العسكري) على العالم الإسلامي في آسيا وأفريقيا[2]. إلا أنه سرعان ما دخل المغول إلى الإسلام وبرزت أنماط من التحالفات بينهم وبين المماليك.

والمهم هنا الإشارة أنه بعد 1260م وبعد عين جالوت حدثت خلافات عميقة خطرة علي وحدة الإمبراطورية المغولية التي تكونت علي يد جنكيزخان وأبنائه ومن ثم توزعت هذه الإمبراطورية إلي أربعة أجزاء: مغول إيران (الإيلخانيون)، مغول القبيلة الذهبية في الشمال والتي تركزت في حوض الفولجا جنوب روسيا، مغول آسيا الصغرى (مملكة جغطاي)، ثم أخيرًا مغول الصين في أقصى الشرق.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: د.نادية مصطفى: العصر المملوكي، الفصل الأول، مرجع سابق.

(2) انظر التفاصيل في: د.منذر الحايك: العلاقات الدولية في عصر الحروب الصليبية (الجزء الثاني)، تقديم: أ.د.سهيل زكار، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2006.

ويهمنا بصفةٍ خاصة أمر الثلاثة الأوائل حيث لعب كل منهم دوره في العلاقات المملوكية – المغولية، أو المملوكية – الصليبية في الشام أو المملوكية – الإفرنجية. ولقد تباين تأثير كل من هذه الأطراف المغولية الثلاثة علي هذه العلاقات نظرًا لاختلاف درجة وتوقيت انتشار الإسلام بينها ونظرًا لطبيعة العلائق فيما بينهم.

ويكفي هنا دون الدخول في تفاصيل تطور انتشار الإسلام بين هذه الأجنحة الثلاثة أو تطور العلائق بينها[1] التذكرة بالأمور التالية:

1. مع بداية القرن الرابع عشر الميلادي وبالتحديد منذ العقد الأخير للقرن الثالث عشر الميلادي كانت الإيلخانية والقبيلة الذهبية قد تحولت إلي الإسلام وكانت الثانية أسبق من الأولى في التحول وخاصةً تحت تأثير حاكمهم الشهير بركة خان (1256م – 1267م/ 652هـ – 665هـ) وتلاهما مغول آسيا الصغرى في الدخول إلي الإسلام.
2. لعبت القبيلة الذهبية دورًا مزدوج الأبعاد في العلاقات الدولية الإسلامية في هذه المرحلة. فهي التي فتحت أراضي روسيا (633هـ – 635هـ) أي خلال العقدين الثالث والرابع من القرن الثالث عشر ميلاديًا، ومن ثم كان لها تأثيرها علي جذور تفاعل روسيا الحديثة بعد نشأتها مع

(1) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2. 1407هـ/ 1987م، ج4، ص 135 – 177.

– د.رجب محمد عبد الحليم: انتشار الإسلام بين المغول، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

– برتولد شبولد: العالم الإسلامي في العصر المغولي. ترجمة خالد أسعد عيسى، مراجعة وتقديم د.سهيل زكار، دار حسان. دمشق، 1402 – 1982، ص 19 – 104.

– توماس أرنولد: الدعوة إلي الإسلام. ترجمة د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي، النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ص 248 – 275.

- M. G. Hodgson: The Venture of Islam (University of Chicago Press. Chicago 1971. Vol II). p 410 - 417.

الإسلام. فمع دخول القبيلة الذهبية إلي الإسلام في أواخر القرن الثالث عشر ميلاديًا تكونت كدولة إسلامية تضم عدة إمارات وتسيطر علي الإمارات المسيحية الروسية وعلي أوروبا الشرقية (من بحر البلطيق إلي البحر الأسود ومن شبه جزيرة القرم وعلى طول حوض الفولجا وحتى وصلت إلي حدود مملكة النمسا وهددت مملكة ألمانيا) ولقد أضحت هذه المناطق - بعد ضعف وتفرق القبيلة الذهبية عواصم لخانات مسلمة مستقلة. والتي دخلت بعضها في مجال التنافسات العثمانية الروسية منذ القرن السابع عشر.

ومن ناحية أخرى، ساعدت القبيلة الذهبية المماليك في صدامهم الصريح مع الإيلخانيين نظرًا للعداء بين بركة خان زعيم القبيلة الذهبية وهولاكو ثم أباقة خان زعيم مغول فارس كما ساعد بركة خان بيبرس في حربه مع الإمارات الصليبية في الشام. وكان يعادي القوى والممالك الإفرنجية.

3. مثلت الدولة الإيلخانية أي مغول فارس (والتي أسقطت الخلافة في بغداد) العدو الرئيس للمماليك، واستمر الصدام بينهم وتكرر حتى بعد إسلامهم. وإن لم يصل إلي معارك حاسمة ومصيرية مثل عين جالوت. كذلك تعاون مغول فارس مع الصليبيين ومع الممالك الإفرنجية ضد المماليك ولقد انهارت دولتهم بعد أكثر من ثلاثة أرباع قرن من نشأتها.

4. أما المملكة المغولية الثالثة في آسيا الصغرى، فكانت في التأثير المباشر علي العلاقات الدولية للعالم الإسلامي إلا فيما يتعلق بحدث جلل وهام. وهي أنها كانت موطن تيمور لنك المغولي المسلم الذي أعاد توحيد المملكة بعد تفككها ثم اجتاح العالم الإسلامي مرة أخرى بعد ما يزيد عن المائة وخمسين عام من بداية زحف جنكيز خان وأبنائه. وبقدر ما

كان للزحفة المغولية الأولى آثارها العميقة المباشرة وطويلة الأجل، كما سنرى لاحقًا، بقدر ما كان أيضًا للزحفة المغولية الثانية أيضًا آثارها العنيفة علي توازن القوى الإسلامية وعلي العلاقات الإسلامية المسيحية.

خلاصة القول، إن القوى المغولية الثلاث كانت أعداء تتنازع علي حدود الأقاليم بينهم (بين مغول فارس وبين مغول آسيا الصغرى، وبين مغول فارس وبين مغول القبيلة الذهبية) كما تبنت سياسات خارجية متنافسة الأمر الذي أثر علي أنماط تفاعلاتهم مع المماليك والقوى المسيحية[1]، ومن ثم على أنماط التعارف الحضاري بين شعوب الجانبين.

5. نموذج "صدمة الغرب المباشرة: الحملة الفرنسية وبداية الهجمة الأوروبية الثانية على قلب العالم الإسلامي: من التعارف على الاستعمار أو مهمة الرجل الأبيض في التحديث، إلى التأرجح بين الإصلاح الرشيد والإصلاح الضال.

وماذا عن النهضة في ظل ضغط الاحتلال العسكري وضغط الوافد الثقافي؟

انظر في هذا الصدد: تأريخ الجبرتي وابن إياس وما يكشف عنه من رؤية للحملة الفرنسية باعتبارها العدو والموقف من مساندة العثمانية في مواجهتهم باعتبار العثمانيين حكامًا ظالمين وليسوا أعداءً:

كذلك انظر: قراءة كل من:

- أبو الأعلى المودودي: نحن والحضارة الغربية[2].
- طارق البشري: في المسألة الإسلامية المعاصرة[3].

---

(1) د. نادية مصطفى: العصر المملوكي، مرجع سابق، ص18 – 22.

(2) أبو الأعلى المودودي: نحن والحضارة الغربية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1987.

(3) طارق البشري: سلسلة المسألة الإسلامية المعاصرة، 8 أجزاء، دار الشروق، القاهرة، 1999.

- نازك سبايارد[1].
- رضوان السيد[2].

إن هذه الرؤى الفكرية المعاصرة ترسم خريطة اتجاهات الفكر العربي والإسلامي في استجاباتها لصدمة الاحتكاك الحديث بالغرب في مراحل مختلفة ومناطق عدة من العالم الإسلامي وهي بهذا تقدم لنا قناة من قنوات حالة التعارف في ظل سياق دولي جديد.

والاهتمام بهذه الخرائط: تحديدًا وتحليلًا وتقييمًا خلال القرون الثلاثة الأخيرة كان محل بحث علمي منظم استهدف دراسة كيفية تفاعل الفكر الإسلامي والعربي مع قضايا وإشكاليات العلاقة مع الغرب خلال هذه القرون الثلاثة[3] حيث أضحى هذا الغرب جاذب الاهتمام ومصدر التحدي المولِّد للاستجابات، سواء باعتباره مستعمرًا أو باعتباره مصدرًا لعلم ومدنية، وباعتباره مصدرًا لتحدي معرفي وثقافي وعلى نحوٍ غير مسبوق في المراحل السابقة من العلاقات بين المسلمين والغرب وحيث تواجد الغرب، من جديد، على أرض المسلمين ولكن في أثوابٍ جديدة، على نحو كان لابد وأن ينعكس على طبيعة التعارف واتجاهه ونمطه وآثاره. ومن ثم، تولَّدت الأفكار والحركات والتيارات والخبرات تجاه هذا الغرب. انطلاقًا من درجة ما من المعرفة به. ولكن لأي درجة؟

وما قدر عمق المعرفة اللازمة لتوليد الاستجابة اللازمة التي تحقق الاستقلال والنهضة؟

هل تحقق تعارف حضاري رشيد من جانب دائرتنا الحضارية بالدائرة الزاهرة

---

(1) نازك سبايارد: الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة: (الصراع الفكري والحضاري)، مؤسسة نوفل، ط2، 1992.

(2) رضوان السيد: مراحل الخطاب الإسلامي في جوابه على التحديات خلال قرن، منبر الحوار، العدد 23 – 24 شتاء 1992.

(3) د. نادية مصطفى: العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي، مرجع سابق.

والمستعمرة لنا؟

أم ما تحقق هو تعارف ضال، إما وقع في براثن الانبهار أو وقع في براثن الرفض والانغلاق؟

وهنا، يجدر الإشارة إلى أحد الإسهامات في دراسة الاستشراق[1] والتي لم تكتف بنقد الاستشراق وفق التيار السائد التقليدي ولكن سعت لبيان المناطق المضيئة في بعض إسهاماته في دراسة "الشرق".

ومن ناحية أخرى، حاولت تقديم دفاع المستشرقين الجدد عن أنفسهم. وكذلك رأيهم في الحوار بين الشمال والجنوب، كما حاولت الإجابة- من خلال آراء استشراقية حديثة – على الأسئلة التالية؟

هل فهم المسلمون الغرب الحديث؟

هل فهموا أسباب قوته ومكامن ضعفه؟

لماذا لا يبذلون جهدًا علميًا منظمًا لتحقيق دراسة أعمق للغرب؟ لماذا ينتصر الخطاب الأيديولوجي على الخطاب الإبستمولوجي تجاه الغرب؟

ولقد تلخصت إجابات المستشرقين الأكاديميين وفق هذا المصدر في الآتي[2]:

"إذ إن من السهل على المستشرقين الأكاديميين أن يدينوا الضعف المنهجي أو نقص المعلومات لدى نظرائهم من المثقفين العرب والمسلمين. ومن السهل عليهم أن يدينوا التطرف الأيديولوجي لدى بعض المثقفين العرب، سواء كان هذا التطرف قوميًا أم إسلامويًا أم ماركسويًا، من السهل عليهم أن يعيبوا على مثقفينا، إفراطهم في النزعة الذاتية والتبجيلية. وعدم قدرتهم على اتخاذ مسافة ما بينهم وبين أنفسهم عندما يدرسون موضوعًا يخص تراثهم أو دينهم أو حاضرهم. من السهل أن يدينوا

(1) مجموعة باحثين: الاستشراق بين دعاته ومعارضيه، مرجع سابق، ص5 – 16.

(2) المرجع السابق، ص15 – 16.

عدم تقيدهم بالمنهجية العلمية أو عدم قدرتهم على السيطرة عليها كما ينبغي.

ولكن الأمر الذي يبقى مشكلًا، ولا أدري إلى أيّ حدّ يوفّر أعذارًا لمثقفينا، هو أنهم مثقفون مسؤلون عن مجتمعات مضطربة، خائفة، يطحنها الجوع، مجتمعات مهددة بالنزيف الداخلي والحروب الأهلية، وأنهم ليسوا أساتذة ينعمون بكل أنواع الطمأنينة (المادية والمعنوية) في جامعات السوربون، وهارفارد، وبرنستون، وبرلين، وأكسفورد.. وإنما هم أساتذة في جامعات الرباط والخرطوم والقاهرة ودمشق وطرابلس الغرب، إلخ... هناك حيث يتعرض الأستاذ الجامعي لكل أنواع الهزات والخضات التي يتعرض لها مجتمعه، وحيث يبدو خائفًا على مصيره في كل لحظة. هناك حيث لا يجرؤ الباحث العربي على أن يقول كل ما يريد قوله كما يفعل زميله الأوروبي لأنه يظل خائفًا على منصبه ومصدر رزقه، هذا إن لم يكن خائفًا على حياته. كما أنه غير قادر دائمًا على مقاومة ضغط الشارع والأيديولوجيات التي تحتل الساحة والتي يصل ضجيجها إلى أبواب مكتبه".

إن هذه الإجابات الاستشراقية الجديدة لتبين جانبًا من قنوات التعارف الفكري المعرفي الأكاديمي الراهن بين "أهل الاستشراق الحديث" وبين أهل "الاستغراب" المأمول؟؟

6. نموذج التطهير الثقافي الراهن بعد عودة الاحتلال العسكري في العالم العربي والإسلامي مع بداية القرن الواحد والعشرين:

يُمثل احتلال أفغانستان 2001 ثم احتلال العراق 2003 حدثين ذا دلالة بالنسبة لدخول "التعارف بين الغرب والإسلام" في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نقطة حرجة حيث اقترن الاحتلال العسكري بأدوات ثقافية وفكرية تتجه لشعبي الدولتين وشعوب العالم العربي والإسلامي برمته. وانبثقت هذه الأدوات من إطار أوسع وهو ما سمى "استراتيجية الحرب الأمريكية والعالمية على الإرهاب" التي

ضفرت بين أدوات الحرب والدبلوماسية وبين تغيير العقول والقلوب من خلال عمليات متعددة تتجه للشعوب أساسًا. وقد أفرز هذا السياق التاريخي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (وكامتداد للعقد الأخير من القرن العشرين) لقطات عدة ومتراكمة، اختلف المراقبون والمحللون في تفسيرها؛ هل هي مؤشر على عداء حضاري أم هي مؤشر على توظيف بارع للديني والثقافي لتحقيق مصالح استراتيجية منها المادي وغير المادي، أم أنها مؤشر على ما أضحى عليه الجدل بين الجانبين الحضاري والسياسي التقليدي.

ومن اللقطات ذات المغزى تلك المتصلة بما أسماه "إدموند بيكر" في كتابٍ شارك في تحريره بهذا الصدد "التطهير الثقافي في العراق"[1].

وفي هذا، يصف المترجم الحرب التي تلت الغزو العسكري الأمريكي بالحرب الحضارية[2] والتي تهدف محو الذاكرة الثقافية أو اغتيال العقل الفاعل لشعب من الشعوب مع كل ما يرتبط بذلك العقل من كوادر بشرية ومنجزات فكرية وأبنية ومؤسسات. والحرب الحضارية التي يتحدث عنها المترجم هي حرب على حضارة تستهدف تصفية الوجود المعنوي للخصم الذي تمت هزيمته عسكريًا حتى يسهل تشكيله بعد ذلك. والحرب الحضارية على العراق بهذا المعنى لها سوابق تاريخية ممتدة سواء في التاريخ البعيد (في ظل نماذج الاسترداد السابق عرضها) أو في ظل سوابق أكثر معاصرة مثل ما حدث في البوسنة والصراع العربي – الإسرائيلي مستهدفًا تدمير عناصر الذاكرة البشرية والمادية.

ومن ثم، فإن الكتاب يذخر بالوقائع والتفاصيل المتصلة بدلالة العدوان على

(1) ريموند بيكر، طارق إسماعيل، شيرين إسماعيل (محررون): التطهير الثقافي.. التدمير المتعمد للعراق، ترجمة: د. محمد صفار، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010.

(2) انظر في هذا المفهوم:

– د. المهدي المنجرة: الحرب الحضارية الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1995.

تاريخ العراق وذاكرته الجمعية، التراث الأركيولوجي، قتل الذاكرة الجمعية، قتل الطبقة المثقفة والأكاديميين، تطهير السجلات، القتل أو التهجير أو الفرار، تطهير العقول، الضحايا من الأقليات.

خلاصة القول بعد هذا المحور الثاني: إن النماذج التاريخية التي يضمها المحور إنما تعكس مداخل وآليات ومناطات متنوعة جرى التعارف حولها ومن خلالها. ومثلها مثل نماذج المحور الأول "الكلية" تعكس التقابل بين خصائص نموذجين معرفين حضاريين، إسلامي وغربي مسيحي، وهذه المقابلة تمتد عبر التاريخ ومن خلال مراحل مختلفة من حيث سياقات الحرب أو الدبلوماسية.

كما أنها ذات امتدادات، حديثة ومعاصرة وراهنة، إلا أن هذه النماذج وعكس نماذج المحور الأول، فهي ليست أفقية كلية ممتدة، ولكنها نماذج تتصل بسياق زمني ومكاني محدد ناهيك عن اتصالها بقضايا محددة هي مناط التعارف، مهما كان نمطه.

محاور أخرى مقترحة:

وأخيرًا، وإلى جانب نماذج المحورين السابقين، ذوي الصلة المباشرة لسياقات حربية عسكرية ودبلوماسية بين شعوب الحضارتين الإسلامية والغربية، فإنه يمكن التفكير في محورين آخرين يحتاجان إلى رصد وتحليل نماذجهما للتعارف بين شعوب هاتين الحضارتين.

واكتفي هنا برسم خريطة هذه النماذج ومحتواها على النحو التالي:

المحور الثالث: التعارف وتشكيل الهويات في ظل تجديد القوة الإسلامية الفاتحة: من هيمنة الدولة العثمانية إلى سقوطها.

وهنا، يمكن رصد النماذج التالية:

1. نموذج التعارف في ظل الامتيازات للأجانب ونموذج المراسلات

الدبلوماسية والمعاهدة من موقع القوة العثمانية (القرنين السادس عشر والسابع عشر)، ثم نموذج التعارف في ظل نفس هذه الأنماط ولكن في إطار الضعف والتراجع العثماني (القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)[1].

2. نموذج تشكل الهوية الأوروبية في ظل تحدي الفتوح العثمانية من الشرق[2].

3. نموذج أزمة العلمانية وتحديات مراجعة الهوية الأوروبية في ظل إشكاليات: التعددية الثقافية، الاندماج، المواطنة الناجمة عن تزايد الوجود المسلم في أوروبا والولايات المتحدة خلال القرن العشرين. وتتعدد محطات اختبار آثار هذا الوجود المسلم، ومن أشهرها ما يتصل بالحجاب والمآذن، والإرهاب[3].

المحور الرابع: نماذج من الصور والرؤى المتبادلة بين أعلام الفكر الإسلامي، وأعلام الفكر الاستشراقي القديم والحديث عن مسارات تطور التعارف المعرفي والفكري (الخصائص المقارنة بين الحضارتين الإسلامية والغربية ومن خلال الرؤى عن قضايا الجهاد والحداثة والديمقراطية والمدنية والتنمية... إلخ).

(1) د. نادية مصطفى: العصر العثماني، مرجع سابق.

(2) في هذا الصدد انظر:

- Tomaz Mastna: Islam And Creatian Of European Identity. University Of Westminster. 1994.

(3) انظر على سبيل المثال:

– د. نادية محمود مصطفى (محرر): الهوية الإسلامية في أوروبا: إشكاليات الاندماج قراءة في المشهد الفرنسي، أعمال الندوة التي عقدت في 18 – 19 فبراير 2004، جامعة القاهرة: برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد، 2005.

– أعمال ندوة «المسلمون في أوروبا: قراءة على ضوء المشهد السويسري»، 27 يناير 2010، (في): د. نادية محمود مصطفى ود. سيف الدين عبد الفتاح (تنسيق علمي وإشراف)، وسام الضوينى (مراجعة)، "**أزمات حوار الثقافات والأديان**»، سلسلة ندوات الموسم الثقافي (5)، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، القاهرة، 2010 ص471 – 530.

ومن هذه الصور المتبادلة نذكر وجهي العملة التالية: من ناحية الرؤى المقارنة لكل من برنارد لويس، مجيد خدوري، توماس أرنولد، مارسيل بوازار، رودولف بيترز، ومن ناحية أخرى رؤى إسلامية حول كيفية تطور استجابات الفكر والحركات الإسلامية للتحديات الغربية الحديثة[1].

■ **خلاصة القول: بعد القراءة في هذه النماذج التاريخية:**

أنه يمكن الإشارة إلى الأبعاد الثلاثة التالية:

من ناحية: أن تناول "التعارف" تأصيليًا أو كعملية لا يمكن أن يكون مرسلًا فلابد من تحديد السياق، والمجال والقضية. ذلك لأنه من الخطورة التعميم في المقولات عن آثار التاريخ على تشكل الصورة النمطية المتبادلية. فإذا كان لا يمكن إنكار هذه الصور، فلا يمكن أيضًا قبول الدعوة إلى تجاوزها كما لو لم تكن قائمة أصلًا؛ ولذا فنحن في حاجة إلى رصد النماذج التاريخية المتنوعة والقراءة المقارنة في دلالاتها التاريخية والراهنة، دون الوقوع في خطيئة إعادة قراءة أو كتابة التاريخ وفق رؤى محددة.

وهذه القراءة في النماذج التاريخية لابد وأن تبحث عن مجالات التعارف وسبله وآلياته وكذلك وظيفته.

فلقد تبين لنا من النماذج المقدمة عاليًا، على سبيل المثال، أن من مجالات التعارف: التجارة والدعوة، وتبادل الأفكار والمعارف وتبادل الصور، والتعارف بين المعتدي والمعتدى عليه. أما عن سبل التعارف فلقد تبين لنا، أنها تتغير بتغير الزمان والمكان، وأنها طريق ذو اتجاهين من حيث المكاسب والمزايا أو الخسائر والقيود، وإن التعارف البشري لا يمنع الجهاد العسكري ولا ينقطع خلال هذا الجهاد، كما أن العلماء يلعبون دورهم في هذا التعارف إلى جانب أدوار أصحاب الحركة. وأخيرًا فإن وظيفة دراسة نماذج التعارف. هي اكتشاف أن الاختلاف بين

(1) انظر: د. نادية مصطفى: العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي، مرجع سابق.

رؤى العالم والنموذج المعرفي يلعب دوره في نمط التعارف. والأهم هو أن إدراك الذات الحضارية وثوابتها، يتأكد من خلال عمليات التعارف، ويصبح هذا الإدراك من عدمه منطلقًا إمَّا لمقاومة حضارية أو خضوع حضاري أو استلاب حضاري.

إلى جانب التعارف بين الحضارات، فإن التعارف يمتد أيضًا إلى الثقافات التي تنتمي لنفس الحضارة. ومما لا شك فيه، أن نماذج التعارف بين أقوام وشعوب وثقافات الحضارات العربية الإسلامية الجامعة لا تقل أهمية عن نماذج التعارف بين الحضارات إلا أنها لابد وأن تنطلق من مقولات وافتراضات أخرى. فما هي؟ وكيف نختبر هذه النماذج؟ وما القواعد العامة التي يمكن استخلاصها؟ وما أوجه الاختلاف مع نظائرها بالنسبة للتعارف بين حضارات مختلفة؟

وأكتفي هنا بالأمور التالية:

- إن النماذج التاريخية للعلاقات بين شعوب وأمم وثقافات الحضارة العربية الإسلامية تتنوع باختلاف السياق الحضاري الشامل: قوة أو ضعفًا وحدة أو تجزئة، فتوحًا أو استعمارًا.
- إن النماذج التاريخية للعلاقات بين الأقوام التي كونت أركان الأمة تاريخيًا، تقدم دلالات واضحة ومهمة لابد من دراستها ومقارنتها في سياقات متنوعة لنعرف هل التعدد والتنوع في ذاته موجبًا للصراع؟ أم أنه محرك لتدافع وفق طبيعة الأطر القائمة؟، هذه الأقوام هي: العرب، والترك والفرس.
- إن تجديد الوعي الحضاري للأمة يستوجب الاهتمام بهذا النمط من التعارف، فالتعارف البيني مثل الحوار البيني من أهم الشروط المسبقة للتعارف والحوار مع الآخر[1].

(1) من الدراسات المعاصرة التي اهتمت بهذا المجال من منظور حضاري إسلامي انظر:
– د. نادية محمود مصطفى، د.باكينام الشرقاوي (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد (تحرير ومراجعة): **إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج (رؤى مصرية وإيرانية)**، مركز

ومن ناحية ثالثة:

أن النماذج التاريخية لا تكتسب أهميتها لذاتها، ولكن بقدر القدرة على التدبر في دلالاتها بالنسبة للأوضاع الراهنة التي تمر بها الأمة العربية والإسلامية، وخاصة في ظل ثورات الشعوب العربية، التي تقدم نموذجًا تاريخيًا يقتضى الرصد والتدبر.

الحمد لله

القاهرة – 4 مايو 2011

الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة، القاهرة، 2009.

– د. باكينام الشرقاوي، د. نادية مصطفى (تنسيق وإشراف)، أسامة مجاهد (تحرير ومراجعة)، تركيا جسر بين حضارتين، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ومؤسسة أبانت للحوار بتركيا، 2012.

– د.إبراهيم البيومي غانم، د. باكينام الشرقاوي (محرران): أعمال مؤتمر: مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن» (أكتوبر 2009)، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، جامعة الدول العربية، مركز النيل، القاهرة، 2011.

– د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (تنسيق علمي وإشراف): أ. محمد كمال محمد (مراجعة وتحرير): ثقافات متنوعة في حضارة جامعة (أعمال دورة التثقيف الحضاري الرابعة 2008)، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 2010.

وفيما يتصل بنماذج التعارف التاريخية بين هذه الشعوب يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى المصادر التالية:

– د. سيار الجميل: العرب والأتراك... الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

– د. وجيه الكوثراني، الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية – القاجارية. منشورات المركز العربي الدولي، القاهرة، 1990.

– العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.

– مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001.

تطور وضع المرأة في تاريخ الإسلام: ودلالات وضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي الراهن(*)

مقدمة:

إن الحديث عن أبعاد دراسة تطور وضع المرأة المسلمة في التاريخ الإسلامي في هذه الدراسة ليس مجرد حديث تاريخي أو تأريخي، ولكن هو مكون من مكونات عملية منهاجية متكاملة تتضافر فيها الرؤية التأصيلية مع التحليل التاريخي انطلاقًا من تشخيص الواقع وتحديد متطلباته وسعيًا نحو استشراف المستقبل، كل ذلك من أجل بلورة رؤية

(*) بحث مقدم لمؤتمر: "المرأة عبر التاريخ الإسلامي من زمن البعثة النبوية إلى العهد العباسي"، يزد- إيران (17 - 18 نوفمبر 2007، 9 - 10 ذي القعدة 1428 هـ) وللنشر في العدد 127(يناير - فبراير - مارس 2008) من مجلة المسلم المعاصر.

ولـ د. نادية مصطفى دراسات عدة حول أوضاع المرأة من منظور حضاري:

- **الأمة الإسلامية في عصر العولمة وقضية المرأة بين التحديات والاستجابات،** (في): مجموعة باحثين: المرأة وتحولات عصر جديد، وقائع ندوة دار الفكر في أسبوعها الثقافي الثالث، دار الفكر، دمشق، 2002.
- **قضايا المرأة.. من وطنية المنطلقات إلى عولمة الأجندات،** موقع إسلام أون لاين، 4/ 8/ 2003.
- **المرأة على خريطة العلاقات الدولية،** بحث مقدم إلى: «مؤتمر المرأة في مجتمعاتنا على خلفية أطر حضارية متباينة»، جامعة عين شمس: كلية الآداب قسم الاجتماع مع مركز الدراسات المعرفية، 14 - 16نوفمبر 2006.
- **حول أصول وقواعد دور نهضوي للمرأة: قراءة من منظور حضاري إسلامي في خبرات التاريخ الإسلامي وتقييم مشروعات نهضة الأمة،** دراسة مقدمة إلى مؤتمر «المرأة ونهضة الأمة»، الكويت، وزارة الأوقاف الإسلامية، 29 - 30/ 3/ 2010.
- **الدكتورة بنت الشاطئ: شاهدة عصر،** في: أ.د. منى أبو الفضل، أ.د. أماني صالح، أ.هند مصطفى (تحرير وإشراف)، بنت الشاطئ: خطاب المرأة أم خطاب العصر؟ .. مدارسة في جينيولوجيا النخب الثقافية، القاهرة، جمعية دراسات المرأة والحضارة، رواق زهرة منى، جامعة قرطبة، 2010.

كلية عن كيفية تغيير وضع المرأة وفق منظور حضاري إسلامي. وهو منظور- كما سنرى- يتخطى مجرد المواقف والتحليلات الجزئية لقضايا محدودة ويتجاوزها إلى تقديم رؤية كلية نقدية وبنائية لتاريخنا- الفقهي، السياسي، الاجتماعي- وليس رؤية اعتذارية دفاعية عن شريعة الإسلام أو عن بعض مراحل تاريخه. ومن ثم فإن هذه الدراسة تنقسم إلى جزأين: أولهما يشرح دوافع اهتمام العلوم الاجتماعية الحديثة بكلٍّ من دراسة التاريخ الإسلامي ودراسة المرأة في المرحلة الراهنة من تطور وضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي، ومن ثمَّ كيف تفرض مقتضيات فقه الواقع الراهن البحث في وضع المرأة في التاريخ الإسلامي، وموضع هذا البحث من منظور حضاري إسلامي. وهو منظور ليس لقضية المرأة فقط باعتبارها قضية دولية ولكن أيضًا لوضع الأمة برمته في النظام الدولي.

الجزء الثاني من الدراسة:

ينتقل إلى الإشكاليات المنهاجية لدراسة وضع المرأة في التاريخ الإسلامي وخريطة نماذج هذه الدراسة ودلالاتها وعوامل تفسير تطور وضع المرأة عبر التاريخ الإسلامي، وأخيرًا: كيفية النظر- على ضوء كل ما سبق- إلى أبعاد ومآلات الوضع الراهن وإمكانيات تغييره.

الجزء الأول:

لماذا دراسة المرأة في التاريخ الإسلامي؟: مقتضيات فقه الواقع وإشكاليات وضع المرأة والأمة الإسلامية في النظام الدولي:

التاريخ، المرأة، مجالان أساسيان حازا جانبًا مهمًا من اهتماماتي الأكاديمية، ومن منطلق تخصصي في العلاقات الدولية.

1 - **فمن ناحية**: كان التاريخ الإسلامي الدولي مجالًا لدراستي في نطاق مشروع العلاقات الدولية في الإسلام(1): سواء على المستوى التنظيري(2)، أوعلى

(1) د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام،: المعهد العالمى للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، 12 جزء.

(2) د. نادية محمود مصطفى: دوافع وأهداف ومنطلقات المشروع (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف

مستوى عصور التاريخ الإسلامي المتعاقبة[1]، أو على مستوى الامتدادات التاريخية لقضايا إسلامية دولية معاصرة (وعلى رأسها قضايا التحولات الإقليمية والعالمية ومناطق الصراع المسلح[2]). وبصفة عامة، فإن التاريخ احتل مكانة أساسية في دراسة العلاقات الدولية (وفق المناهج التقليدية) وتجدد الاهتمام به في المرحلة الراهنة من دراسة العلاقات الدولية في ظل نقد الوضعية والسلوكية[3].

وإذا كانت بعض التوجهات العلمانية في هذا المجال الدراسي قد عادت للاهتمام بالتاريخ من منظورات مختلفة[4]، فإن دارس العلوم الدولية من رؤية إسلامية يجد ابتداءً أن التاريخ- تاريخ الإسلام والمسلمين- إنما هو من صميم الدراسات النظرية والتطبيقية؛ ذلك لأن التاريخ بالنسبة له ليس ماضاوية أو تراثية انغلاقية ولكنه، وكما يقول علماء تاريخ الإسلام[5]، ساحة للتدبر والعبر وفهم سنن الله في الكون والإنسان والاجتماع.

وتحرير): المقدمة العامة للمشروع، المرجع السابق، الجزء الأول.

- د. نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة تطور وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، (في): المرجع السابق، الجزء الخامس.

(1) د. نادية محمود مصطفى: العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية، (في): المرجع السابق، الجزء التاسع.

- د. نادية محمود مصطفى: العصر العثماني: من القوة إلى بداية المسألة الشرقية، (في): المرجع السابق، الجزء العاشر.

(2) مثل الدراسات حول: التطور في وضع المنطقة العربية في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، أزمة الخليج الثانية والنظام الدولي، التحولات في آسيا الوسطى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، الصراعات في البلقان والشيشان بعد نهاية الحرب الباردة.

(3) د. نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي ...، (في): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.

(4) انظر على سبيل المثال:

J. Lewis Gaddis: International Relations theory and the end of cold war. International Security. Vol 7. No. 3. Winter 19921993/.

(5) د. نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي ...، مرجع سابق.

كما أنه كما يقول أيضًا عقلاء علماء العلاقات الدولية[1]: إن التاريخ هو معمل لاختبار الافتراضات أو لاكتشاف الأنماط المتكررة من التفاعلات كأساس لاستخلاص القواعد والقوانين الحاكمة أو المفسرة للظاهرة الدولية في تطورها.

وإذا كانت منهاجية كلٍ من الجانبين: علماء تاريخ الإسلام المسلمين من ناحية، وعلماء العلاقات الدولية الغربيين الذين جددوا الدعوة للاهتمام بدور التاريخ في دراستها من ناحية أخرى، تختلف إحداها عن الأخرى، فإن دراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي مقارن مع المنظورات الأخرى (التي وظفت التاريخ) لابد وأن تختلف بدورها عن منهاجية كل من هذين الجانبين، فهي ليست بدراسة تفاصيل (التاريخ الإسلامي) ذات المنهاجية الجزئية[2] أو دراسة التفسير الإسلامي للتاريخ من رؤية أحادية (قدرية)[3]، كما أنها ليست أيضًا بدراسة لأنماط التطور المادي فقط عبر التاريخ وفق الرؤى الغربية لدارسي تطور النظم الدولية[4] أو وفق رؤى المدارس الغربية المختلفة لتفسير التاريخ[5].

ومن ثم، فإن منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية يهتم بالتاريخ الإسلامي في تفاعله مع التاريخ الغربي إنما يجمع بين أمرين يعالجان نقص المنهاجية في المجموعتين المشار إليهما[6].

---

(1) المرجع السابق.

(2) انظر نقدًا لهذه المنهاجية وتصورًا لمنهاجية كلية لتوظيف التاريخ في: المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) انظر تصنيفًا وشرحًا تفصيليًا في:

J. Lewis Gaddis: op. cit.

(5) د. نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي ...، مرجع سابق.

(6) انظر محصلة دراسات وتدريس بين منظورات علم العلاقات الدولية وتوظيفها للتاريخ (وغيره من الأبعاد) مقارنة بمنظور إسلامي في هذا الحقل (في): د. نادية محمود مصطفى: إشكالية البحث والتدريس في العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن (في): د. عبد الوهاب المسيرى (إعداد وتحرير): أعمال المؤتمر الدولي الثاني للتحيز: مسارات متنوعة في المعرفة وحوار الحضارات، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، جامعة القاهرة، ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة (2007)، تحت الطبع.

أولهما: تخطىَ التفاصيل والجزئيات إلى الكليات والأنماط، بالاستعانة بأدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة، وثانيهما: تخطى المادية المفرطة في تفسير تطور أنماط العلاقات والتفاعلات وفي تفسير التحولات العالمية الكبرى بالاستعانة بالأبعاد القيمية (الدينية– الثقافية) إلى جانب الأبعاد المادية وبالتركيز بصفة أساسية على قضيتين كُبرَيين في تاريخ الإسلام الدولي: قضية وحدة الأمة وكيفية انتقالها إلى التعددية ثم التجزئة، وقضية الجهاد والعلاقة مع الآخر. وكيفية انتقالها من الدعوة والفتح إلى الدفاع والوقوع تحت الاستعمار ثم الاستقلال في ظل التبعية.

بعبارة موجزة، فإن فهم وضع الأمة الإسلامية في ظل النظام الدولي، وسعيًّا لاستشراف المستقبل من أجل التغيير، لا ينفصل عن فهم تطور هذا الوضع تاريخيًا من ناحية، وعن فهم عوامل وقوى التأثير والتحدي والتهديد الحالية من ناحية ثانية، وعن فهم خريطة مشاكل وقيود الوضع الراهن وفرصه وإمكانياته من ناحية ثالثة. كل ذلك بعد أن أضحت الأمة الإسلامية– عقب عدة تطورات عبر العقود الثلاثة الماضية – في قلب التفاعلات الدولية وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة وبعد الحادي عشر من سبتمبر بصفة خاصة[1].

2 – وعلى صعيد آخر: قفزت دراسات المرأة قفزة نوعية خلال العقود الثلاثة الماضية، لتصل إلى ذروتها في عصر العولمة. كما أضحت قضية المرأة قضية دولية ذات أولوية على أجندة قضايا حقوق الإنسان ومداخل التغيير الاجتماعي والتنمية المستدامة وخاصة في العالم الإسلامي.

ونشر مزيدا ومنقحًا (في): أحمد فؤاد باشا وآخرون: المنهجية الإسلامية (الجزء الثاني)، مركز الدراسات المعرفية القاهرة، دار السلام، 2010.

(1) د. نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية للأمة الإسلامية (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتقديم): الأمة في قرن، عدد خاص من حولية: أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، القاهرة، 2001، الكتاب السادس: تداعي التحديات والاستجابات والانتفاض نحو المستقبل.

وعبر عقودٍ ثلاثة، ووصولًا إلى زخم العولمة، أضحت الأبعاد الدولية لقضية المرأة محلًا للجدال بين منظورات ورؤى متنوعة، إسلامية، نسوية، وغيرها. وتعددت أبعاد هذا الجدال حول أسباب أوضاع المرأة المسلمة الراهنة، وحول سبل تغيير هذه الأوضاع ووجهة هذا التغيير[1].

وفي قلب هذا الزخم برزت الإشكاليات المتعلقة بوضع المرأة في الإسلام وبتطور وضعها عبر التاريخ الإسلامي، ومن ثم تبلورت الإشكالية الشهيرة عن كيفية تفسير الفجوة بين وضع المرأة في الإسلام (الأصول) وبين ما حاق بوضعها من تدهور؟ وهل شهدت عصور الازدهار الحضاري الإسلامي ازدهارًا لوضع المرأة، وما هي مؤشراته؟ وما أسباب التدهور الذي حاق به بعد ذلك؟ بل وما العلاقة بين هذا التدهور وبين ما آل إليه وضع الأمة برمته في عصور التراجع؟

ومما لاشك فيه أن الأدبيات التي تعاملت مع هذه الأسئلة لا يمكن حصرها في هذا الموضع، ولكنها مثلت واحدًا من ثلاثة اتجاهات: أحدها المهاجم لوضع المرأة في الإسلام باعتباره دينًا ذكوريًا أرسى حضارة متحيزة ضد المرأة، ويمثل هذا الاتجاه التيار العلماني والنسوي التقليدي[2]، ويجد هذا الاتجاه أسانيد ومبررات فكرية وعملية له سواء في واقع المرأة المسلمة المتدهور الراهن أو في جانب من الفقه الإسلامي التقليدي الذي قدم رؤية شديدة المحافظة عن المرأة باعتبارها رؤية الإسلام.

والاتجاه الثاني: هو الإسلامي التأصيلي التجديدي، الذي انطلق من الأصول

(1) د.أماني صالح: حالة المرأة في العالم الإسلامي، أمتي في العالم (حولية قضايا العالم الإسلامي): العدد الثاني، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1999.
- د. نادية محمود مصطفى: الأمة الإسلامية في عصر العولمة وقضية المرأة بين التحديات والاستجابات (في) مجموعة مشاركين، المرأة وتحولات عصر جديد، دار الفكر، دمشق، 2002.

(2) انظر على سبيل المثال: فريدة النقاش: منزلة المرأة بين الفكر الديني والفكر الفلسفي، (في): المرجع السابق.

مقدمًا رؤية تأصيلية تبرز حقوق المرأة في الإسلام، استجابة للتحديات ودحضًا للاتهامات المتولدة من الاتجاه الأول[1].

والاتجاه الثالث: هو الإسلامي من مدخل اجتماعي سياسي، والذي انطلق من رؤية حضارية أكثر اتساعًا من الرؤى الفقهية سواء التقليدية أو الحديثة. وهو الاتجاه الذي تناول وضع المرأة المسلمة من رؤية نقد ذاتي. ولكنه يستمسك في نفس الوقت بالمرجعية الإسلامية مقارنة بمرجعية الأمم المتحدة، ومن ثم بإمكانية التغيير من منظور حضاري إسلامي وليس من منظور نسوى علماني[2].

3 - إن الاستعراض السريع السابق لخريطة صعود دراسة كل من "التاريخ الإسلامي"، والمرأة"، يستوجب تلقائيًّا التساؤل التالي: ما الرابط بين هذين البعدين؟ وتتلخص الإجابة في عبارة وجيزة ورصينة هي شعار جمعية دراسات المرأة والحضارة، وهي من نحت أ.د. منى أبو الفضل- رئيسة هذه الجمعية وأستاذ النظرية السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم

(1) انظر على سبيل المثال:

- عبد الحليم أبو شقة: موسوعة تحرير المرأة في عصر الرسالة (دراسة جامعة لنصوص القرآن الكريم وصحيح البخاري ومسلم)، ط1، دار القلم، القاهرة، 1990.

- د. محمد عمارة: التحرير الإسلامي للمرأة: الرد على شبهات الغلاة، دار الشروق، القاهرة، 2002.

(2) انظر على سبيل المثال:

- د. منى أبو الفضل (إشراف وتقديم): المرأة العربية والمجتمع في قرن، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2001.

- د.أماني صالح: المرأة المسلمة بين قرنين: الإنجازات والتحديات (في) د. نادية محمود مصطفى(إشراف وتقديم): الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتي في العالم،: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، القاهرة، 2001، الكتاب الثاني (خبرة العقل المسلم: خبرات وتطورات وحوارات).

- مجموعة مشاركين: تحرير المرأة في الإسلام، (أعمال المؤتمر الذي نظمته اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، ودار القلم وعقد في جامعة الأزهر: فبراير 2003)، دار القلم، القاهرة، 2004.

- د. علي ليلة (تحرير وإشراف): المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة، أعمال المؤتمر الذي نظمه قسم الاجتماع- جامعة عين شمس ومركز الدراسات المعرفية في نوفمبر 2006، القاهرة، (تحت الطبع).

السياسية، جامعة القاهرة- والمؤصلة لمفهوم المنظور الحضاري في العلوم السياسية، وفي مجال دراسات المرأة بصفة خاصة. وهذه العبارة هي: "الأم والأمة صنوان وما بينهما وثاقه يشد الأصل إلى الفرع، وعلى منواله تنسج العمارة التي هي روح الحضارة"(1).

وتقع هذه العبارة في قلب منظور حضاري لتشخيص وتفسير ومعالجة مشكلات المرأة دون انفصال عن المجتمع والأمة. وهو المنظور الذي يقوم على أن قضية المرأة لم ولن تنفصل عن قضية الأمة عبر تاريخها. وما تعاقب عليها من إنجازات ثم تحديات وتهديدات داخلية وخارجية. ولذا، فإن مراجعات تاريخ قضية المرأة هي مراجعات في تاريخ الأمة من زوايا مختلفة ومتنوعة. ومن ثم، فإن مداخل تغيير وضع المرأة لا تنفصل عن مداخل تغيير وضع الأمة الراهن برمته، فعلى سبيل المثال: إذا كان الجدال الفكري والسياسي حول سبيل الإصلاح في الأمة يطرح إشكاليات العلاقة بين الإسلام وكل من الديموقراطية وحقوق الإنسان، والتسامح والتطرف، والجهاد- الإرهاب- المقاومة، التخلف والتنمية، التغيير الاجتماعي والثقافي، فإننا نجد أن المرأة يتم استدعاء دراستها منفصلة عن هذه السياقات في حين أن قضية المرأة- من منظور حضاري - تقع في قلب هذه السياقات ولا يمكن فصلها عنها.

ومن ناحية أخرى، نجد أن التاريخ يتم استدعاؤه- من مداخل مختلفة - وبإثارة إشكالية العلاقة بين الأصول وبين التاريخ وبين الواقع لدرجة دفعت للتساؤل: كيف يمكن أن يصبح التاريخ حكمًا على النص؟ ولماذا توجد الفجوة بين النص والواقع، وكيف يمكن تفسيرها؟

وهذا الاستدعاء للتاريخ وتلك الإثارة لتلك الإشكالية تختلف حولها منظورات دراسة أوضاع المرأة.

4 - إذن ما هي خريطة هذه الأوضاع الراهنة للمرأة؟ وكيف تمثل مرآة لأوضاع

(1) انظر التعريف بالجمعية ASWIC: منطلقاتها وأهدافها وإطارها الفكري وأنشطتها والنشرات العلمية الصادرة عنها، على موقع الجمعية على الرابط:

muslimwomenstudies.com/aswic///:http

الأمة سواء عند تفسيرها أو تحديد سبل علاجها؟ وكيف يفيد التاريخ في دراستها؟

يمكنني على ضوء خبرة عقد (1997 – 2007) من البحث والنقاش والحوار حول المرأة وبصفتي أستاذة علاقات دولية، أن أرسم خريطة وضع المرأة المسلمة على شبكة العلاقات الدولية للأمة الإسلامية. وتتضمن هذه الخريطة المحاور التالية[1]:

أ) المرأة والصراعات المسلحة:

- حماية المرأة ذريعة من ذرائع التدخل العسكري (في مثل: أفغانستان، دارفور)
- المرأة أداة من أدوات تنفيذ أهداف الحروب: الاغتصاب كعملية منظمة ومقصودة (البوسنة والهرسك): اغتصاب أمة وحضارة ومنظومة قيم.
- المرأة الاستشهادية: في فلسطين في ظل الاحتلال الاستيطاني.
- المرأة والمقاومة في لبنان.
- المرأة وأشباه الحروب الأهلية في ظل الاحتلال: (أفغانستان، العراق).
- المرأة وإعادة بناء الدول الممزقة (كوسوفا، العراق، أفغانستان، الشيشان،...).

ب) المرأة وتقنين مبادئ العولمة بواسطة الأمم المتحدة:

الاتفاقات والمعاهدات الدولية أسلوب من أساليب التدخل الخارجي في عملية التغيير المجتمعي والثقافي تحت شعارات الحرية والمساواة (حقوق الإنسان).

في مقابل العنف القسري ضد حقوق المرأة: الحجاب في فرنسا وتونس وتركيا، وتوظيف ما يسمى المسلمات المضطهدات ... الشاهدات سلبًا على حكم الإسلام.

ج) المرأة في المجتمع المدني العالمي:

(1) د. نادية محمود مصطفى: المرأة على خريطة العلاقات الدولية بين منظورات حضارية مقارنة، (في): د.علي ليلة (إشراف وتحرير)، المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة...، مرجع سابق.

المرأة وحركات مناهضة العولمة، المرأة والعمل التطوعي ضد الفقر والعنف، الإيرانية الحاصلة على جائزة نوبل، الاهتمام العالمي بـ"الداعيات الجدد" من الفنانات المعتزلات، المرأة والوقف.

د) المرأة في حوار الأديان وحوار الثقافات:

حقوق المرأة في الإسلام والشبهات حولها ومقارنة بين وضع المرأة في العالم الإسلامي (مقابلة بين معنى التقدم وبين شبكات الإتجار بالمرأة في الإعلان والدعاية والفنون، ومقابلة أخرى بين أنماط وأسباب العنف الذي تتعرض له المرأة في الشرق والغرب).

هـ) المرأة وعملية التجديد المطلوب في الخطاب الدينى وفي الخطاب العلمانى على حد سواء:

إمامة المرأة المسلمة، نسب أبناء الزواج العرفي أو العلاقة غير المشروعة، زواج المسيار، تنصير المسلمات وإسلام المسيحيات.

و) المرأة في النظريات ساحة لاستكشاف دلالة الأنساق المعرفية المتقابلة: بين نظريات النوع والمنظور الحضاري والنسوية الإسلامية وبين النظرية النسوية للعلاقات الدولية.

توضح الخريطة السابقة ملامح من واقع الأمة الإسلامية على صعيد الفكر الدولي والحركة الدولية على حد سواء. وإذا بحثنا في تفاصيل بنود هذه الخريطة يتضح لنا بروز وضع المرأة بين التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في ظل صعود خطورة التحديات الخارجية ذات الأبعاد الثقافية- الحضارية (في تفاعلها وتشابكها مع نظائرها السياسية والاقتصادية والعسكرية) وهي التحديات التي تبين قدر ما أضحى عليه حجم ونوع الاختراق الخارجي. وجميع هذه المشاكل والتحديات تطرح جدلًا بين المنظورات الحضارية المتقابلة (العلمانية والإسلامية) وهو جدل يستدعي- كما سبق القول: التاريخ، وإشكالية العلاقة بين النص والتاريخ والواقع، وذلك عند تناول

القضايا الفرعية المنبثقة عن محاور هذه الخريطة. وهي قضايا تتصل بوضع المرأة كإنسان في سياقها الأسري والمجتمعي. ويمكن تصنيفها إلى الفئات التالية:

الحقوق: حق التعليم، العمل، الولاية، القضاء.

الواجبات: الجهاد، الوقف والعمل التطوعي، المشاركة السياسية.

التحديات: العنف، التنصير، التهميش، الإتجار بالجسد.

كذلك بالطبع هناك من القضايا التي تتصل بصفتها امرأة مثل: النكاح، الطلاق، الميراث، الشهادة، القوامة، والضرب.

ومجموعتا القضايا هذه - المرأة كإنسان والمرأة كنوع - تعرضت أحكام ومواقف الشريعة الإسلامية منها إلى كثير من النقد والتشكيك والتفكيك، ليس فقط في نطاق الدراسات الاستشراقية التقليدية المليئة بالشبهات ضد موقف الإسلام من المرأة، ولكن أيضًا في جيل الدراسات الاستشراقية الحديثة. وجميعها لا تنتقد فقط ممارسات المسلمين وفهمهم للإسلام، ولكن أضحت تمتد وبقوة لتشكيك المسلمين في دينهم وفي سلامة شريعتهم وفي مصداقية قرءانهم. وجميع هذه الدراسات الاستشراقية والجهود الدولية والمواقف السياسية قادت الكثير من مراكز البحث والرأي في العالم العربي والإسلامي إلى ما يلي[1]:

من ناحية: التحذير من الجهود المنظمة في الغرب والدؤوبة في هذا الاتجاه، ومن ثم التنبيه من ناحية أخرى، إلى أن تطور الدراسات المعاصرة عن المرأة في الإسلام وفي العالم الإسلامي، سواء بأقلام غربية أو بأقلام مسلمة وسواء على نطاق جناح حركات المرأة أو على نطاق الجناح الفكري الأكاديمي، إنما تتركز خارج المجتمعات المسلمة ومنطلقةً من مداخل فكرية ونظرية "غير إسلامية". ومن ناحية ثالثة: الدعوة إلى تطوير دراسات المرأة في الأكاديميا في العالم الإسلامي وانطلاقًا من إشكاليات الداخل ومن منظور حضاري.

(1) انظر على سبيل المثال: مجموعة مشاركين: المرأة وتحولات عصر جديد، مرجع سابق.

والمنظور الحضاري هو منظور ينفتح على التراث والوعي التاريخي الذي يلعب دورًا مهمًا في تشكيل الأفكار المعاصرة حول المرأة، كما يؤكد الرابطة بين الماضي والحاضر وبين القيم والماديات وبين الوحي والعلم، وفى هذا الإطار تمثل الرؤية الحضارية أهمية خاصة في تحليل وتفسير المشكلات المعاصرة من جانب، وفي تحديد الهوية والمسار المستقبلي من جانب آخر، كما أن الهدف من هذه الرؤية مزدوج؛ إنصاف المرأة من جانب، وحماية الأسرة والبناء الاجتماعي من جانب آخر، حيث إن إصلاح واقع المرأة هو أحد الشروط الأساسية لإصلاح واقع الأمة، وإن المرأة مدخل أساسي من مداخل التغيير والإصلاح الاجتماعي والتنمية [1].

وهذا المنظور يسعى إلى بيان كيف أن دور المرأة في صدر الإسلام كان قائمًا وسائدًا وشاهدًا. ثم حدث التراجع في هذا الدور خلال الخبرة الإسلامية تحت تأثير مجموعة من العوامل المتفرقة. ومن ثم بيان حقيقة المفارقة الصارخة في أن تأتى الدعوة للإصلاح والتمدن- وفى قلبها تحرير وضع المرأة وإصلاحه- من الغرب، في حين أن أحد أهداف الغرب في الرجوع إلى تاريخه حول المرأة هو رد الاعتبار لهذا الوضع في منشأ الحضارة الغربية الحديثة؛ حيث لم يكن هناك دورٌ للمرأة. بعبارة أخرى، فإن الهدف المطلوب يتعدى مجرد الحاجة إلى ردود جزئية على قضايا جزئية تتعلق برؤية الغرب لوضع المرأة في الإسلام، بل إن الأمر أكبر من هذا، حيث إن الحاجة ماسة إلى بناء منظور إسلامي تصحيحي وأصيل [2].

---

(1) انظر:

- وثيقة تأسيس جمعية دراسات المرأة والحضارة، مرجع سابق.

- د.أماني صالح: خبرة وحدة دراسات المرأة والحضارة: بين الأبعاد التنظيمية والفكرية، (في): د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران): المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية، العلوم السياسية نموذجًا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2002.

(2) انظر: وثيقة تأسيس كرسي زهيرة عابدين للدراسات النسوية بجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية.

الجزء الثاني

توظيف التاريخ الإسلامي: إشكاليات منهاجية وخريطة نماذج، وعوامل تفسيرية

إذن كيف يمكن توظيف التاريخ الإسلامي - سواء من خلال استدعاء خبراته أو قراءة نقدية له- في الجدالات بين المنظورات الغربية والمنظور الحضاري حول وضع المرأة المسلمة كمدخل من مداخل التغيير؟ وكيف يمكن أن يستعين به الباحث المسلم الذي ينطلق من منظور حضاري لدراسة هذا الوضع الراهن للمرأة المسلمة؟ إن تناول الدلالات النظرية لأبعاد دراسة تطور وضع المرأة في التاريخ الإسلامي يقتضي التوقف عند مجموعة من الملاحظات المنهاجية تلخصها المجموعات الثلاثة من الأسئلة التالية:

المجموعة الأولى: كيف تحقق الاستعانة بالتاريخ تقديم رؤية كلية لقضية المرأة علاجًا للجزئية التي تقع فيها الدراسات الغربية؟ بل وكيف يمكن أن تقدم سندًا لإعادة تعريف مفهوم "قضية المرأة" ذاته؟

المجموعة الثانية:

1. كيف يجب قراءة الوقائع والأحداث التاريخية المتصلة بالمرأة وتقويمها أو نقدها ذاتيًّا؟
2. كيف يتم الربط بين الأصول (القرءان والسنة) وبين تطور الممارسات عبر التاريخ؟ أي كيف نقرأ تطور الواقع على ضوء النص والسنة؟
3. ثم كيف يمكن إسقاط النتائج والدلالات على الواقع؟

المجموعة الثالثة:

كيف نصف مسار تطور وضع المرأة في التاريخ الإسلامي وكيف نفسره؟ ومن ثم ما الوضع الخاص للمرحلة من الصدر النبوي وحتى الخلافة العباسية (موضوع المؤتمر)؟ وما الجديد في المراحل التالية من التاريخ الإسلامي؟

المجموعة الأولى: أهمية استدعاء التاريخ (الفقه، المؤسسات، الممارسات) ضمن بناء رؤية كلية وشاملة من منظور حضاري إسلامي عن المرأة؟

كان التاريخ حاضرًا في الجهود الفكرية والنظرية الاجتهادية الساعية لتقديم منظور حضاري للمرأة مقارنًا مع المنظورات الغربية وانطلاقًا من اختلاف الأنساق المعرفية، أي اختلاف النسق المعرفي الإسلامي والنسق المعرفي الغربي، فإجمالًا: خصائص المنظورات الغربية- النسوية التقليدية وحركة تحرير المرأة تتلخص في الآتي[1]:

- الوضعية الفلسفية (فصل الدين عن المجال العام برمته)، تقديم المادي والاقتصادي والفرداني مقابل نقص المعنوي والقيمي والجمعي.

- الاختزالية الجزئية (الاقتطاع من السياق العمراني الحضاري، وعدم الاهتمام بالمرأة كظاهرة اجتماعية إنسانية مركبة).

- العولمة على المثال الغربي (بعيدًا عن خصائص البيئة والتقاليد الثقافية والاجتماعية)، وهذه الخصائص يعبِّر عنها مضمون مفهومي الحرية والمساواة في تعريف التجربة الغربية.

فعلى سبيل المثال وليس الحصر، يمكن معاينة الخصائص السابقة في التعبيرات التالية التي يعرفها الخطاب العولمي (المتطرف، اللاإنساني، اللاحقوقي) عن المرأة:

- النظر إلى الدين كمعوِّق لنمو المرأة، فالحجاب بالضرورة - على ذلك - تهميش وعزل.

- الفردية المطلقة والحرية الكاملة ورفض توصيف المرأة بنسبة كونها أُمًا أو

---

(1) انظر على سبيل المثال: د. نادية محمود مصطفى: الاستخلاف في الأرض وإعمارها: تنمية شاملة أساسها الذكر والأنثى، (في): لتعارفوا، أعمال الملتقى الثقافي الفكري المنعقد في مدينة طرابلس، الجماهيرية العظمى في 2003، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 2004 .

زوجة أو أختًا أو ابنةً.

- الحط من دور المرأة في الأسرة أو في "النشاط بدون مقابل مادي نقدي"؛ حيث أضحى العمل خارج المنزل وبأجر هو أساس تأكيد الاستقلالية وأساس المكانة.

- المعنى الشكلي لشعار المساواة في المجتمعات الفقيرة، فكيف يمكن أن تتحقق المساواة ومع مَن في ظل التخلف وتدهور مستوى الحياة الذي يعم كافة مناحي وأطراف المجتمع؟!

- وبالمثل، فإن المشاركة السياسية محل الاهتمام ليست إلا مفهومًا ضيقًا محدودًا، يقصر المشاركة المطلوبة للمرأة على حق الترشيح والانتخاب وتولى المناصب العليا، في حين أن مجتمعاتنا تعانى من أزمة مشاركة سياسية بنيوية عامة ليست مقتصرة على المرأة، ولكن يعانى منها كل أطراف المجتمع وقواه الأساسية أيضًا وبالأساس. هذا فضلًا عن أن المشاركة يمكن أن تتخذ معنى أكثر اتساعًا يمتد للمشاركة في فاعليات المجتمع المدني والأهلي، وفي المجال العام بكل مساحاته، وليس فقط في النظام السياسي.

- ظهور مفاهيم وخطابات جديدة ومراوغة و"لزجة" لم يكن يعرفها الخطاب العربي والإسلامي، مثل: الحقوق الإنجابية، الثقافة الجنسية، يتم كشف مغزاها رويدًا رويدًا لتعنى حرية الجنس والجسد، وبما يفكك عُرى الأسرة كوحدة تأسيسية في الكيان الاجتماعي الحضاري.

وهذه الخصائص ارتكنت إليها الرؤى الغربية سواء الفكرية أو الحركية أو الرسمية خلال معاركها الفكرية والسياسية حول المرأة مع الإسلاميين على ساحة العالم الإسلامي.

ومن ثم، فإن هذه الخصائص- العاكسة للنموذج المعرفي الغربي بصفة عامة وحول قضية المرأة بصفة خاصة - إنما تطرح قضية المرأة باعتبارها-

وكما تقول أ.د. منى أبو الفضل في بحثها القيم عن مراجعة قضية المرأة من منظور إسلامي[1] – قضية حداثة في مواجهة التقليدية. أي قضية تحرير المرأة من القهر المنظم الذي يجعلها تابعة لاستبداد الرجل، وأن هذا القهر والاستبداد ساعد عليه ومكَّن له نظام مجتمعي يُكرِّس سيطرة الرجل، ومن ثم فإن قضية المرأة على هذا النحو، وفق د. منى أبو الفضل، أضحت قضية حداثة. أي قضية ترتبط بالفردية حيث يزداد وعى المرأة بفرديتها فتسمو مطالبها تجاه المجتمع، كذلك لا يصبح هناك أمر ثابت أو معطى؛ ولذا يصبح كلُ شيء معرَّضًا للتغيير ووفق نطاقٍ واسعٍ من الاحتمالات.

وعلى العكس، فإن وجود منظور حضاري إسلامي لقضية المرأة وفق تأصيل د. منى في هذه الدراسة لابد وأن يدحض خصائصها الحداثية على أساس أن وضع المرأة ودورها في المجتمع هو جزء مندمج وأساسي في المجتمع، ومن ثم فإن الأمر الأساسي عند تحديد وضع المرأة في مجتمع ما ليس درجة قبوله أو رفضه ولكن مصدر هذا الدور وهذه الحقوق وشرعيتها، وكذلك المفاهيم عن المساواة السائدة عبر زمان أو مكان محدد. ومن ثم، فإن طرح د. منى أبو الفضل– في نفس الدراسة – ومن خلال النظر إلى طبيعة المجتمعات الإسلامية تاريخيًّا مقارنة بخبرات غيرها ومع استدعاء المنظور التوحيدي يقُودُها[2] إلى: أن قضية المرأة ليست قضية فردية تحريرية، ولكنها تمتد لتضم الجماعة ابتداء من الأسرة. ومن ثم فإن دور المرأة الممتد خارج هذه النواة أو المقيد في داخلها يجب تناوله في نطاق سياقه الواسع ومفاهيم التبادلية والاستمرارية في هذا السياق. ولقد راكمت د. منى

(1) Mona A. M. Abul - Fadl: ‘Revisiting the Woman Question: An Islamic Perspective. (in) Perry D. Lefebvre (ed.): Register. The Chicago Theological Seminar .Winter - Spring 1993. No.1. 2.. pp 28 - 52.

(2) Ibid. pp 51 - 52.

على هذا الطرح طوال عقدين وحتى الآن[1].

وبالمثل، فإن جهدًا علميًّا- لا يقل جدية وأهمية- تزامن في صدوره مع بداية تأصيل أطروحات د. منى أبو الفضل، ولكن جاء الطرح هذه المرة في بداية التسعينيات من باحثة شابة واعدة وهي د. هبة رءوف، حيث إن دراستها عن "المرأة والعمل السياسي من رؤية إسلامية" انطلقت من الإطار المعرفي الإسلامي إلى دائرة الأمة ثم دائرة الأسرة، وقدمت رؤية لمفهوم الدور السياسي لا تنحصر في الدوائر التقليدية الخاصة بالانتخابات وغيرها، ولكن تتمحور أيضًا حول الدور على صعيد الأسرة والمجتمع كما لم تسقط في النزعة الفردية في فهم الحقوق ولكن أقامت رؤيتها في إطار التكوين المؤسسي للمجتمع وما للمرأة من صلاحيات شرعية ووظائف اجتماعية[2].

(1) انظر على سبيل المثال:

- منى أبو الفضل: تصدير، (في): منى أبو الفضل (إشراف وتقديم): المرأة العربية والمجتمع في قرن، مرجع سابق، ص9 – 17.

-Mona A. M. Abul - Fadl: "Islamization as a Force of Global Culture Renewal: The Relevance of Tawhidi Episteme to Modernity". **the American Journal of Islamic Social Sciences**. Vol.2. 1988.

- منى أبو الفضل: خبرة تطوير منظور حضاري لدراسات المرأة، (في): د. أماني صالح (محرر): **مراجعة في خطابات معاصرة حول المرأة،** برنامج حوار الحضارات (جامعة القاهرة) ومركز الدراسات المعرفية، القاهرة، 2007.

- منى أبو الفضل: الوقف وعمارة المرأة في الإسلام: قراءة معرفية في الخبرة التاريخية ودلالاتها المعاصرة بالنسبة إلى دور المرأة في التنمية، (في): أسامة مجاهد، أمجد جبريل، علياء وجدي (محررون)، نادية محمود مصطفى، رفعت العوضي (تنسيق علمي وإشراف): **الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، أعمال المؤتمر الدولي الذي تم تنظيمه في جامعة القاهرة**(2004) بالتعاون بين: برنامج حوار الحضارات (جامعة القاهرة)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007.

(2) هبة رءوف عزت: المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية (18)، قضايا الفكر الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1995.

هذان نموذجان لباحثين وإن انتميا إلى دائرة العلوم السياسية، إلا أنهما كانا انطلاقًا من إطار معرفي إسلامي وتجسيدًا للمنظور الحضاري الذي يتكامل على صعيده الأصل مع التاريخ مع الواقع؛ الأولى قدمت خطابًا موجهًا للغرب ناقدًا ومتفاعلًا مع أطروحاته، وذلك على ضوء المشروع الفكري والنظري الممتد في قراءة ونقد المشروع الغربي، والثانية فإنها وفق طارق البشري عند تقديمه لكتابها، قال عنها: "إنها رغم اطِّلاعها على أدب الغرب واستفادتها منه إلا أنها تقدم نوعًا من الخطاب الإسلامي الذاتي أو الحوار الداخلي، فهي مُعدَّة ومكتوبة ليقرأها ويتفاعل معها في الأساس من يعتبرون الإسلام هو وطنهم الفكري مهما كانت أهمية حصيلتهم المعرفية من فكر الغرب"، ولذا قال البشري: "إن هبة رءوف من مثيرات التفاعل داخل الفكر الإسلامي وليست من حراس الحدود". ولذا فإن القيمة العلمية لدراسة هبة رءوف هذه، تساهم في الجدال البيني في دائرة الفكر الإسلامي، أي بين تياراته التقليدية والتجديدية (المسماة بالحداثية). ولكن كلًا من الأستاذة والباحثة الشابة في دراستيهما النظرية لم يكتفيا بالجانب الفقهي الشرعي بل تغذيا على الفكر والنظرية الاجتماعية واستدعيا التاريخ (ممارسة، وفقهًا، ومؤسسات) ابتداءً من النسق القياسي لصدر الرسالة مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) وخلفائه الراشدين وامتدادًا إلى عصور الإسلام التالية، على أساس أن التجديد يفترض إعادة تعريف المفاهيم وإعادة صياغة السؤال الحضاري التراثي، فكرًا وممارسة؛ لأن التراث ليس فكرًا فقط ولكن أيضًا ممارسات عبر التاريخ.

ومما لاشك فيه، أنه يمكن إضافة نماذج أخرى- من نفس الحقل - أو من حقول معرفية أخرى اجتهدت بدورها في تقديم رؤية كلية عن وضع المرأة- إلا أننا نكتفي بهما كمثالين عن تيار ثرى في هذا المجال، وإن تنوعت اقتراباته ومداخله[1].

---

(1) انظر ثبت المراجع في كلٍ من:

- د. منى أبو الفضل (إشراف وتقديم)، المرأة العربية والمجتمع...، مرجع سابق.
- د.أماني صالح، مرجع سابق.
- د. رقية العلواني: دور المرأة المسلمة في التنمية: دراسة عبر المسار التاريخي، البحرين، 2007.

المجموعة الثانية: الإشكاليات المنهاجية لاستدعاء تاريخ المرأة وخريطة النماذج في مجالات الاستدعاء:

إذا كان استدعاء التاريخ بمجالاته ضرورة في عملية بناء رؤية كلية إسلامية عن وضع المرأة من جانب وفي ترابطه وتفاعله مع وضع الأمة من جانب آخر، إلا أنه يبقى معرفة كيف؟ وهل هذه الكيفية، تتسم بخصوصية مقارنة بمحاولات إعادة قراءة التاريخ في عمومه أو في مجال محدد (مثل العلاقات الدولية)[1]؟ وما هي منهاجية هذه القراءة ومشاكلها في تاريخ المرأة أو في وضع المرأة عبر التاريخ الإسلامي أو في تاريخ المرأة؟

إن الأسئلة السابقة تطرح عدة إشكاليات:

الأولى: عن الغاية: هل للمرأة تاريخ منفصل أم مندمج مع تواريخ الأمة النوعية الأخرى؟

الثانية: ما أسباب تناسي أو تغافل التواريخ الإسلامية الكبرى عن "المرأة"؟ وما قدر هذا التناسي أو التغافل؟

وحيث إن هذه أسئلة تمثل محور أعمال شاملة، فنكتفي في هذا الموضع بالإحالة إلى إسهام بعض المتخصصات في هذا المجال، مركزين على الدلالات الأساسية وليس التفاصيل، علمًا بأن مناقشة بعض الإشكاليات المنهاجية لابد وأن تقودنا إلى خريطة نماذج النساء.

الإشكالية المنهاجية الأولى: كيفية وغاية البحث عن تاريخ المرأة:

هنا نتوقف عند إسهام د. أميمة أبو بكر[2] حول هذه الإشكالية الذي يناقش

(1) انظر هذه الخبرة في: نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي...، مرجع سابق.

(2) كلٌ من:

- د.أميمة أبو بكر: التنقيب الوثائقي والتاريخي وإعادة بناء تاريخ المرأة، (في): د. أماني صالح (محرر): مراجعة في خطابات معاصرة حول المرأة، مرجع سابق، ص 319 – 326.

و – أعمال ومنشورات ملتقى المرأة والذاكرة بالقاهرة (والتي تتضمن الدراسات التفصيلية التي اعتمدت عليها دراسة د.أميمة أبو بكر).

السؤال التالي: هل المقصود هو إعادة قراءة التاريخ أو إعادة كتابته من وجهة نظر المرأة؟، أم هل للمرأة تاريخ منفصل يجب البحث فيه لإضافة حلقات مفقودة في السرديات التاريخية التي أغفلت إسهام النساء؟ سواء من أجل إعادة بناء دور المرأة كفاعلة استكمالًا لكل عناصر التاريخ الإنساني؟ أو لأن المطلوب هو أمرٌ آخر؟

في الواقع فإن طرح د.أميمة أبو بكر ينطلق من فرضية كامنة، لم تفصح عنها- وهي أنه إذا كنا نريد أن نتصدى لشكوك العلمانية والنسوية فهل نقع في نفس الخطأ بالتركيز على تاريخ المرأة منفصلًا أو نقتطعه من سياقه الكلي، أي تاريخ الأسر والمجتمعات على صعيد الأمة؟

ونجد أن أطروحات د. أميمة أبو بكر تتراكم لتقدم إجابة واضحة بالنفي، ومن ثم تقدم رؤية عمرانية كلية عن كيفية استدعاء تاريخ المرأة. فهي تبدأ من نماذج أعمال غربية أعادت قراءة تاريخ المرأة الغربية لتدحض مقولات شائعة وأحكام وتصورات تقليدية، ومن ثم كان لهذه الأعمال الغربية تأثير كبير في مجال التطوير النظري حول مسألة التأريخ للنساء من ناحية، وإعادة كتابة التاريخ من وجهة نظر المرأة من ناحية أخرى. ومحصلة هذه الأعمال - وفق قراءة د.أميمة أبو بكر - هو محاولة تصحيح الاعتقاد بأن غالبية النساء كن خارج تاريخ العصور الوسطى الأوروبية، والدعوة من ناحية أخرى للخروج من المرجعيات التقليدية للسرد التاريخي، ومن ثم تحليل طبيعة تجارب النساء الخاصة سواء الأسرية أو الاجتماعية التي لم تتأت بالمثل للرجال، ومن ثم الحاجة إلى معايير أخرى في الرصد والتصنيف والتقويم غير تلك المتبعة في حالات الرجال والتواريخ السياسية؛ نظرًا لاختلاف ديناميكيات الحيز العام والخاص بالنسبة للمرأة في العصور الوسطى عنه في عصور النهضة، حيث كانت تتسم بالمرونة في الأولى على عكس الانفصام الذي حدث بين الحيزين بعد ذلك منذ عصر النهضة، وما

ارتبط بهذا الفصل من قيود على المرأة (قارن بعد ذلك مع رؤية د. رقية العلواني عن تاريخ المرأة المسلمة).

ثم تنتقل د.أميمة إلى رسم خريطة اتجاهات دراسة تاريخ المرأة (أو مراحلها) وهي تحدد الأربعة التالية: الاتجاه الذي يبحث عن الدور المنسي لنساء كان لهن دور في تاريخ الحكم والسلطة مثل مشاهير الرجال، وذلك انطلاقًا من فرضية تقليدية وهي أن النساء لم يصنعن تاريخًا سياسيًّا أو حربيًّا. ولذا، ظهرت أعمال تُسلِّط الضوء على المرأة بالذات لتضيفها إلى الذاكرة الجماعية (أعمال قدرية حسين، زينب فواز، ثم فاطمة المرنيسى).

الاتجاه الثاني: يبحث في الأسباب التي أدت إلى النسيان أو التناسي في التوثيق التاريخي عن المرأة وبالتالي في ذاكرة المجتمع، وهي الأسباب المتصلة بتحديد ما هو مهم (العام الرسمي) يستحق التدوين، وما هو غير مهم (العمل الأسري الخاص) ولا يستحق التدوين. ولذا لم يبرز في التواريخ الكبرى- ولو نادرًا - إلا النساء اللاتي لهن علاقة مباشرة مع دائرة السلطة والحكم والطبقة العليا سواء من نساء الخلفاء والسلاطين أو الجواري والأثرياء.

الاتجاه الثالث: الذي تصنفه د. أميمة، هو الذي يركز على المجالات الخاصة بأنشطة النساء والمقتصرة عليهن دون الرجال، ومن ثم دراستها سعيًّا نحو تعزيز أهميتها ورفع قيمتها دحضًا للمنظور الذكوري التقليدي.

وأخيرًا، وإذا كانت الاتجاهات الثلاثة السابقة تُمثِّل استجابات سلبية للتحديات التي تفرضها المنظورات التقليدية المتغافلة أو المهملة عن قصد أو لا قصد لأدوار المرأة (العادية)، ومن ثم فهي تكرس النظرة النسوية أو العلمانية لتاريخ المرأة المسلمة، فإن الاتجاه الرابع الذي تقدمه د. أميمة أبو بكر هو الذي يترجم الافتراض الكامن في دراستها والسابقة الإشارة إليه. حيث إنها ترى أن

التيار الذي يجسد بحق الهدف من دراسة تاريخ المرأة هو التيار الساعي إلى "الدمج" وليس فقط الإضافة التابعة، وكذلك الساعي إلى بيان وجود مساحات واسعة من الحركة والفعالية في المجال العام وممارسة الحقوق القانونية الشرعية في المجتمعات العربية الإسلامية قبيل عصر التحديث والتي تقلصت مع بدايات التحديث في المجتمعات العربية والإسلامية الذي صاحب صك الدولة القومية محاكاةً للنموذج الغربي عن مؤسسات الدولة الحديثة وتأثرًا بالتدخل البريطاني خلال الاحتلال. بعبارة أخرى، فإن هذا التيار بتركيزه ،على هذا النحو، على المرأة في العصور الأقدم إنما – وفق دراسة د.أميمة أبو بكر لبعض نماذجه (أميرة سنبل، عفاف لطفى السيد، هدى لطفى) – يعالج قصورين: الندرة في دراسات المرأة خلال هذه العصور لصالح العصور الحديثة، ومن ناحية أخرى، دحض الافتراضات والتعميمات الخاطئة الناجمة عن تصورات الحداثة (الغربية) على طرف نقيض مع "التقليدية الإسلامية". وهي الافتراضات الناجمة عن تطبيق معايير دراسة المجتمعات الحداثية (الغربية) على المجتمعات العربية الإسلامية مما أدى إلى أخطاء عديدة وخاصة في مجال فهم تاريخ المرأة، حيث إن بعض الدراسات تثبت أن المرأة في المجتمع الإسلامي التقليدي كانت نشطة إلى حدٍ بعيد. سواء في الأحوال الشخصية والقانونية والعلاقات الاجتماعية أو النشاط التجاري والمالي والاستثماري. وأن التحولات التاريخية الحداثية في القرنين التاسع عشر والعشرين قد تسببت في تدهور القدرة على النشاط الاجتماعي خاصة بالنسبة للمرأة. ومن ثم، فإن الثقافة الوطنية العربية الإسلامية توافرت لديها مقومات التطور قبل قدوم الغرب، وكان هذا القدوم من معوقات تطورها.

بعبارة أخرى، فإن هذا التيار– في نظر د.أميمة أبو بكر – يحقق الآتي:

أولا: يرسم الصورة الكاملة غير المنقوصة لتاريخ الأمة عن طريق تضفير

(جَدْل) تاريخ المرأة مع التاريخ العام.

ثانيًا: دمج التاريخ الاجتماعي والثقافي وأسئلته وإشكالياته مع التاريخ السياسي الرسمي.

ثالثًا: نقد الحداثة أو على الأقل إعادة النظر في فرضياتها ومعطياتها على الأخص ما يتعلق بحياة النساء في المجتمعات الإسلامية والخطابات الثقافية التي تشكلت بشأنها.

الإشكالية المنهاجية الثانية: تبرز من ثنايا مناقشة الإشكالية الأولى، وتستدعى أهمية المقارنة بين التواريخ الإسلامية الكبرى والتواريخ الأوروبية الكبرى للعصور المختلفة، وهي تدور حول أسباب وقدر إسقاط ما يتصل بتاريخ المرأة. ونكتفي في هذا الموضع بالإشارة إلى الاتجاهات التالية حول هذه الإشكالية في كتابة التاريخ الإسلامي[1]:

الاتجاه الأول: يرى أن مساحات "الغياب الضخمة وليس التواجد- باستثناء نساء الخلفاء والسلاطين والجواري - مرجعها أن التاريخ الإسلامي تاريخ "ذكوري"، أي يعكس مواقف التيار الفقهي التقليدي الإسلامي في النظر لوضع المرأة.

الاتجاه الثاني: يرى أن كتب في التاريخ الإسلامي- مثل السخاوى وابن سعد والزركشى - بها أسماء لأكثر من700 شخصية من الشخصيات النسائية. إلا أن سبب عدم حضور المرأة في التواريخ الإسلامية بصفة عامة هو أن هذا التاريخ هو تاريخ غزوات وحروب وليس تاريخ حضارة ومجتمع، فضلًا عن محدودية ممارسة الدور العام أصلًا في العصور القديمة، ولذا فإن التواريخ كانت تواريخ أسر الحكم والملك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السمة لا تقتصر على وضع المرأة فقط؛ حيث إن من أهم الانتقادات العامة للتواريخ الإسلامية العامة الكبرى أنها تواريخ سياسية

(1) انظر المناقشات حول دراسة د.أميمة أبو بكر (في): أماني صالح (تحرير): مراجعة في خطابات معاصرة حول المرأة، مرجع سابق، ص 327 – 348.

عسكرية بالأساس وليست تواريخ اجتماعية واقتصادية وثقافية، وهذه انتقادات يقدمها دارسو التاريخ الإسلامي من مداخل ومجالات معرفية أخرى (وليس دراسات المرأة فقط) مثل العلاقات الدولية[1]، وهناك دعوات لإعادة قراءة التاريخ الإسلامي للاستفادة في التنظير حول قضايا أخرى مثل قضية المساواة والحرية والعدالة والتعددية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية عبر التاريخ[2].

الاتجاه الثالث: يحاول تخطى هذه الثنائية الاستقطابية بين الاتجاه الأول والاتجاه الثاني وذلك بتقديم قراءة جديدة تأصيلية عن أسباب ما يبدو أنه محدودية لوضع المرأة في كتابة التاريخ الإسلامي.

ومن النماذج على ذلك الاتجاه ورقة عمل عن مشروع بحثي حول المرأة في التاريخ الإسلامي أعدته جمعية دراسات المرأة والحضارة[3].

وتناقش هذه الورقة كيفية التثبُّت من صحة أو عدم صحة الافتراض المستبطن في مقولة: إن مصادر التاريخ الإسلامي أغفلت النساء، وهو الافتراض بأن تدوين هذا التاريخ حكمته نزعة ذكورية. ويرى هذا المشروع أن هذا التثبت يتطلب ضرورة معرفية في التعرف على الإطار المرجعي الحاكم الذي أسهم في تشكيل رؤية المؤرخين المسلمين للتاريخ وغاية العملية التاريخية، وكذا الوقوف على الضوابط المنهاجية التي حكمت عملية التدوين التاريخي الإسلامي ودفعت لكتابته على النحو الذي عُرِف به. ولا تقتصر تلك الضرورة، وفق هذا الاتجاه، عند حدود التثبت من صحة هذا الافتراض أو ذاك- على أهميتها- وإنما تمتد

(1) د. نادية محمود مصطفى: مرجع سابق.

(2) انظر على سبيل المثال: د.عبد الحميد أبو سليمان: «إشكالية الفساد والاستبداد في الفكر والتاريخ الإسلامي»، حلقة نقاشية عقدت في 15/ 11/ 2006، جامعة القاهرة: برنامج حوار الحضارات.

(3) الورقة من إعداد فاطمة حافظ وإشراف د.أماني صالح ود. منى أبو الفضل، وجرت مناقشتها في دائرة مستديرة برئاسة أ.د. طه العلواني. والورقة اتخذت عنوان: "المرأة المقاومة...قراءة في تراث عصريِّ الأيوبيين والمماليك"، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة، 2004.

بالأساس إلى تسليط الضوء على المنطلقات التي حكمت التصورات الذهنية وسيَّرت الحوادث في العصور الإسلامية. وضمن هذا الإطار يمكن التعرف على مواقع فاعلية المرأة المسلمة، وبيان الوزن النسبي لهذا الحضور في إطار تاريخ الأمة/ الجماعة ككل. وأيضًا معرفة الضوابط التي حكمت حركة المرأة على مسرح التاريخ العربي وجعلت المؤرخ المسلم يتحرج في ذكر مواضع معينة من هذا التاريخ. ويرى هذا الاتجاه أنه دون الرجوع إلى هذا الإطار الكلي سيبدو تناول تاريخ المرأة المسلمة بمثابة اقتطاع ظاهرة تاريخية وتناول لتاريخ فئة اجتماعية محددة بمعزل عن السياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتشابكة معها، وهو ما يكرس الرؤية التجزيئية للتاريخ الإسلامي وينفى وحدته العضوية الكاملة.

من ثم، فإن هذا المشروع يسجل مجموعة سمات للمنظور الحضاري للتاريخ بصفة عامة، والتي لابد وأن تنعكس على وضع المرأة في التدوين التاريخي وفقًا لهذا المنظور.

أولا: يربط هذا الاتجاه بين مفهوم التاريخ لدى المؤرخين وبين منهاجية التدوين التاريخي آنذاك. ومن ثم يرى أن جميعهم تأثَّر بفكرة التاريخ كما وردت في القرآن الكريم والتي تستند بالأساس على مفهوم الاستخلاف للإنسان من ناحية، وعلى مفهوم السنن التي تضبط دور خيارات الإنسان وتحدد إطارها حتى لا تسير بشكل عشوائي من ناحية أخرى. ولذا، فإن جوهر العملية التاريخية وفقًا للرؤية التوحيدية المعرفية تتضمن التشابك بين الفاعلية البشرية وبين السنن الربانية[1]، ولذا فإن التاريخ ليس مقدسًا كما ذهب إلى ذلك الفكر المسيحي الوسيط (مدينة الله للقديس أوغسطين).

(1) حول قراءة مقارنة في مدارس التفسير الإسلامي للتاريخ: انظر: د. نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي...، مرجع سابق.

ثانيًا: إذا كان التوكيد على فاعلية العنصر البشرى أحد أبرز خصائص المنظور التوحيدي الحضاري، فإنه يتسم أيضًا بإبرازه المكون الأخلاقي للحدث التاريخي، حيث يؤكد القرآن الكريم على التلازم العضوي بين المبدأ الأخلاقي والفعل التاريخي الناجح، فإذا انتفى المبدأ الأخلاقي لم يُكتَب للفعل التاريخي النجاح والاستمرارية حتى وإن كان مؤيدًا بالقوة المادية.

وعلى جانب آخر، فإن الغاية الأخلاقية للقصص القرآني تتناقض مع فكرة عبثية التاريخ والنزعة التشاؤمية والعبثية واللاجدوى، وتتناقض هذه الفكرة مع ما ذهب إليه المنظور الحضاري من أن التاريخ تحكمه نزعة تحسينية واضحة، فمتى تزايد الامتثال لأوامر الله والابتعاد عن نواهيه ازدادت أحوال البشرية تحسنًا[1] وهو ما يؤكده القصص القرآني الذي لا يدع مجالًا للشك بأن اتجاه التاريخ يجرى باستمرار نحو الحق والخير.

ثالثًا: سمة أخرى تسم المنظور الحضاري وتمنحه تفرده وتميزه، وهي أنه يعد الدين، لا السياسة، محورًا ومدارًا لحركة التاريخ. وهو ما يعنى أمرين: الأول، استمرارية التاريخ، تلك الاستمرارية المستمدة من أبدية الدين وخلوده، وتلاحمه الوثيق مع الوجود الإنساني على سطح الأرض. والثاني، تجفيف فكرة البطولة الأحادية، ونزع القداسة عن البطل الفردي ودوره المبالغ فيه، وهو ما يعنى إفساح

(1) انظر: قراءة مقارنة بين توجه الأشاعرة والمعتزلة حول التاريخ وبين الفقه السنني والشرطي في: د. نادية محمود مصطفى: التاريخ والنظام الدولي: رؤية مقارنة، بحث مقدم إلى الندوة المصرية الفرنسية التاسعة، العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية: الآفاق والتوقعات، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ومركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة، فبراير 2000.
- د. نادية محمود مصطفى: أفكار حول إسهام التراث الخلدوني في الفكر الدولي والنظرية الدولية: دراسة في الإشكاليات المنهاجية، (في): أعمال المؤتمر الدولي بمناسبة مرور ستمائة عام على وفاة ابن خلدون، بالتعاون بين مكتبة الإسكندرية، والمجلس الأعلى للثقافة والعلوم والفنون في القاهرة والإسكندرية، ديسمبر 2006 (تحت الطبع).

المجال لأن يكون التاريخ من صنع الجماعة، ذلك أن الدين في جوهره فكرة جماعية لا يمكن قط أن تترجم وتتخذ أبعادها إلا من خلال تمثلها من قبل جماعة ما، والأديان جميعها تحققت بمؤازرة المؤمنين لأنبياء الله الذين بشروا بها، وقد انعكست تلك الحقيقة في رؤية المؤرخين المسلمين لتاريخهم حيث عدُّوه تاريخًا للأمة بأسرها.

وترى الورقة التي ننقل عنها أن التدوين التاريخي للفئات الاجتماعية البعيدة عن السلطة كان يتم في إطار تلك الدائرة، ومن خلالها يتم اكتشاف مدى الفاعلية والحيوية التي اتسمت بها هذه الفئات ومقدار تفاعلها مع قضايا الأمة، وضمن تلك الدائرة تم رصد أدوار النساء في الحياة الاجتماعية والثقافية، واتساع رقعة المساحة التي أفردت للمرأة تدفع للتشكيك في مصداقية الادعاء الخاص بوجود تهميش عمدي لدور المرأة في المدونات التاريخية، إذ لو كان هذا الادعاء صحيحًا لتم إقصاؤها من كتب الطبقات أيضًا.

رابعًا: تأثرت منهاجية الكتابة التاريخية بالوحي الغيبي باعتباره المصدر التأسيسي لمنهاجية العلوم الإسلامية ككل، فقد استبطن المؤرخ المسلم عن وعي وبصيرة نهج التعامل القرآني مع المرأة وأبرز خصائصه ومنها الإقرار بحقيقة وجود تباين نوعي بين أنماط الشخصيات النسائية من حيث الإقبال على الهدى أو الإعراض عنه.

واقتفى المؤرخ النهج القرآني في التعاطي مع المرأة، واستخلص منه قاعدة منهاجية حكمت عملية التدوين التاريخي، فتخير من بين النماذج النسائية المتباينة ذوات الصلاح والمتفقهات في الدين، أو من شاركن بأموالهن في خدمة الأمة بوقف أو خلافه - باعتبار التلازم بين الأمة والدين مدار حركة التاريخ- وهؤلاء أفرد لهن مساحة وافرة في كتب التراجم والطبقات. في حين تعامل مع اللواتي حِدْنَ عن المنهاج القويم

بقدر وافر من الاحتراز فتعرض لهن في إشارات إجمالية مقتضبة.

وهنا (ودائمًا وفق هذه الورقة التي ننقل عنها) يبدو المنظور الحضاري جليًّا؛ ذلك أن المؤرخ لم يسقط في فخ رصد الإيجابيات وإغفال السلبيات المجتمعية وإنما يتعامل مع التاريخ باعتباره واقعًا بشريًا وليس مقدسًا، وفى ذات الوقت فإنه يكون قد ألح على إبراز المكون الأخلاقي باعتباره غاية العملية التاريخية كما نص عليها الذكر الحكيم.

خامسًا: على جانب آخر، تأثرت منهاجية التدوين التاريخي بأسلوب الخطاب القرآني الذي ينقسم من منظور التخصيص والتعميم النوعي إلى قسمين[1]: خطاب عام يندرج تحته غالب الخطاب القرآني وهو الذي يبدؤه البارئ بقوله: {**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**} أو{**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**}، أما الخطاب النوعي فيعد استثناء في القرآن ويأتي في معرض التصدي لقضايا نوعية بعينها.

وترجع أسباب غلبة الخطاب العام إلى أن القرآن لا يصنف المجتمع على أساس التمييز النوعي بل على أساس الموقف العقيدي. وقد ألقى الخطاب العام «مسلمين» في الإشارة إلى الجماعة المؤمنة إجمالًا ودون تخصيص، وحين التعرض للنص التاريخي يجب أن نكون مسلحين بهذا الفهم، فلا نقف أمام ظاهر الخطاب ونظن أن النساء استبدعن من التاريخ، فقد سُجلت مساهمتهن تحت صيغة الخطاب «مسلمين».

والإعلان عن مشاركتها أو عدمه راجعٌ إلى الإجمال أو التفصيل في سرد الوقائع التاريخية، أو أن المؤرخ ارتأى أن تواجدها أمر بدهي ومألوف فلم يشأ أن يفصل فيما هو معروف وبغير حاجة إلى تأكيد. وعلى أية حال كلما كان المؤرخ

(1) انظر: د.هيثم الخياط: لسان العرب بين التذكير والتأنيث، (في): د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إعداد وإشراف)، أمجد جبريل (تحرير)، أعمال مؤتمر «اللغة والهوية وحوار الحضارات»، جامعة القاهرة: برنامج حوار الحضارات، 2006.

مَعنيٌّ بواقعة محددة أو تاريخ مدينة بعينها كان أكثر تركيزًا وأقدر على منح القارئ تفصيلات وافية، وعندئذ نلمس حضورًا وفاعلية للمرأة لم تكن على ذات البروز والوضوح في كتب التاريخ العامة، وهو ما يستدعي من الباحثين بذل الجهد من أجل تتبع الواقعة أو الحدث في المؤلفات التاريخية المختلفة، في سبيل استقصاء وتبيان مواضع تلاحم المرأة مع قضايا أمتها، وإبراز هذا التلاحم واستلهامه في الواقع المعاش حاليًا.

خلاصة القول: إن فحص أبعاد هذه الإشكالية المنهاجية، المتصلة بمدى صحة أن إغفال وضع المرأة- قصدًا أو عمدًا- يعكس نزعة ذكورية، يستدعى الاهتمام- عند دراسة وضع المرأة في التاريخ الإسلامي- بالبحث في مصادر متنوعة والتنقيب في الوثائق غير المنشورة وغير المتداولة، والأهم هو صياغة الإطار النظري للقراءة أخذًا في الاعتبار حقيقة وطبيعة كل عصر من عصور التاريخ الإسلامي موضع الاهتمام، وعدم الاقتراب منه بمعايير ثقافات وحضارات أخرى أو بمعايير الاستشراق التقليدي والحديث. ومن ثم الاقتراب من تاريخ المرأة بمنهج استكشافي يترك الوثائق تتحدث عن نفسها، ناهيك عن الوعي بخصائص المنظور الحضاري للتاريخ. وسيتضح لنا ذلك الجانب بدرجة كبيرة عند الحديث عن دلالات خريطة نماذج النساء في تاريخ الإسلام، والتي اجتهدت في الكشف عنها أعمال بحثية رائدة من باحثين وكتاب مسلمين.

إذن ما خريطة هذه النماذج ؟ وما دلالة القراءة فيها؟

بالطبع ليس الغرض في هذا الموضع التحدث بالتفصيل عن هذه النماذج التي أفاضت فيها دراسات رائدة، ولكن الهدف هو رسم خريطة هذه النماذج والتعليق عليها من واقع القراءة فيما قدمته بعض هذه الدراسات، وذلك في محاولة لإلقاء الضوء على بعض أهم الإشكاليات المنهاجية للقراءة في هذه النماذج، على

ضوء متطلبات الواقع الراهن، وخاصة تدعيم دراسات المرأة من داخل المنظور الحضاري الإسلامي في مقابل زخم الدراسات الغربية المتحيزة أو الموضوعية على حد سواء.

وسأقتصر هنا على دراستين فقط دون إسقاط أهمية دراسات أخرى في هذا المقام؛ نظرًا لتركيزهما على تصنيف النماذج التاريخية وليس مجرد استدعاء بعضها لضرب المثل على فكرة أو رؤية أو لشرح حديث أو حكم[1]. أو التركيز على فترة تاريخية محددة[2].

فنجد د. أميمة أبو بكر[3] تصنف نماذج وحالات من تاريخ المرأة في المجتمعات الإسلامية في الآتي: المحدثات، الفقيهات والمفتيات، الطبيبات، العابدات، والصوفيات. والأهم في دراسة د. أميمة ليس التفاصيل أو الامتداد الزمني عبر عصور الإسلام ولكن ما أثارته من دلالات تفرض إعادة النظر في كثير من المسائل والقضايا المثارة حول وضع المرأة تاريخيًا وحاليًا. ومنها:

انخراط المرأة في مجال تدريس العلوم الدينية دون مشكلة، التدريس للرجال دون حرج مع الإقرار بصفات العقل والدراية والفهم والوجاهة للمرأة المعلمة، ممارسة المرأة الإفتاء قبل مأسسة الإفتاء في العصر العثماني، الاختلاط في مجال المهنة والثقة في المرأة وعدم الاندهاش من انخراط المرأة في المجال العلمي. وعدم صحة القول إنها لم تخرج للعمل إلا في العصر الحديث أوعدم صحة الدعوة

(1) انظر على سبيل المثال :

- د. محمد عمارة: مرجع سابق.

- د.هبة رءوف: مرجع سابق.

(2) انظر على سبيل المثال:

- د.منى أبو الفضل (إشراف وتقديم): المرأة العربية والمجتمع في قرن، مرجع سابق.

- د.أماني صالح: المرأة المسلمة بين قرنين، مرجع سابق.

(3) د.أميمة أبو بكر: مرجع سابق.

للعودة إلى التقاليد الإسلامية الأصيلة بالمكوث في المنزل، المرأة العابدة الصوفية ليست منعزلة بل لها علاقة بالفضاء العام وذات حرية حركة وتنقل،...إلخ.

إن هذه الدلالات- التي طرحتها د. أميمة أبو بكر، إنما تنطلق من أمرين: أن ما بدا سمة ذكورية للتواريخ الإسلامية ليس صحيحًا، وإن إعادة قراءة تاريخ المرأة في وثائق جديدة لا يجب أن يفصلها عن سياقها المجتمعي العام.

وبالنظر في دراسة أكثر شمولية لامتدادها عبر التاريخ الإسلامي من عصر الرسالة وحتى العصر الحديث، نجد أن د. رقية العلواني[1] (متخصصة في العلوم الشرعية) قدمت تصنيفًا من مدخل التنمية. فلقد بحثت في دور المرأة في المجالات التنموية التالية: التنمية الثقافية (التعليم والتعلم والفقه)، التنمية الاقتصادية (من الميراث، حق العمل العمراني الاستخلافي، صنوف المهن بشرط الالتزام بالشرع وبمتطلبات واحتياجات الأسرة والمجتمع) التنمية الأسرية (الزواج، حقوق الزوجية)، التنمية السياسية (المبايعة، الهجرة، الجهاد) ونلحظ أن هذا التصنيف يمتد إلى مجالات الحقوق في تاريخ الفقه والسياسة والاجتماع والاقتصاد.

وإذا كانت د. رقية لم تطرح دلالات مباشرة عن هذه الأدوار للمرأة، سواء من حيث استكمال ما أغفلته التواريخ أو سواء الدلالة بالنسبة للواقع الراهن للمرأة، إلا أنها ركزت على شرح عوامل التطور في وضع المرأة من الفاعلية والتفعيل منذ عصر النبوة ثم عصور لاحقة له، وسنتوقف بالتفصيل عند هذا التفسير لاحقًا.

وتثور من قراءة د. رقية مجموعة من الدلالات والأسئلة ذات الصلة بالنقاش حول مدى ذكورية التواريخ الكبرى الإسلامية ورسميتها نظرًا لعدم تعرضها إلا لنساء السلاطين:

---

(1) د. رقية العلواني: مرجع سابق.

ما وزن السياسي بالمقارنة بالاجتماعي؟، لماذا برزت الشهيرات فقط ونساء الخلفاء والسلاطين والجواري؟ أين المرأة العادية؟ وهل يظهر دور تلك الأخيرة في مجال التعليم والعمل أكثر منه في السياسة والاقتصاد والحرب؟ وما درجة كثافة أدوار تلك المرأة العادية؟

هل تناول أدوار المرأة يأتي في نطاق الحديث عن حقوق المرأة؟، وماذا عن الواجبات والالتزامات؟ أليس المنظور الحضاري للإنسان يقرن بين الحق والواجب، بين القيمة والمادة؟

- **المجموعة الثالثة: بين التفسير المادي لتطور وضع المرأة المسلمة والتفسير الديني له:**

إذا كانت المجموعة الثانية من الإشكاليات المنهاجية قد ناقشت أو فسرت أسباب غياب أو عدم إسقاط المرأة من التواريخ الإسلامية، فإن المجموعة الثالثة من الإشكاليات تتصدى لتفسير ما تم رصده من تطور لوضع المرأة عبر التاريخ الإسلامي، صعودًا أو هبوطًا، وفق منظورات مختلفة.

ولقد ركزت دراسات المرأة على وضع المرأة المسلمة في العصر الحديث. وبالتالي فإن تاريخ المرأة في العصور الإسلامية السابقة لم يحظَ باهتمام باستثناء العصر النبوي. ولذا فإن الصورة العامة لوضع المرأة المسلمة في العصر الحديث هي التي أفرزت حيثيات قضية المرأة باعتبارها قضية حداثة في مواجهة التقليدية.

ولذا، فإن دراسات رائدة- في منهاجيتها أو إشكالياتها أو غاياتها قدمت تفسيرات حداثية لوضع المرأة المسلمة وذلك بالتركيز على آثار مؤسسات وأطر ومفاهيم الدولة القومية على إحداث الفصل بين المجالين العام والخاص، في حين أن وضع المرأة المسلمة في بعض العصور الإسلامية (القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين) لا تنطبق عليه التعميمات الاستشراقية حول الانفصال الكامل بين

المجالين العام والخاص للمرأة سواء في الأحوال الشخصية أو النشاط التجاري والاستثماري[1]. ويجدر ملاحظة أن دراسات نقدية للتاريخ الأوروبي، خلال مراجعاتها للمقولات الشائعة عن وضع المرأة في العصور الوسيطة قد قدمت نفس التفسيرات الحداثية المادية التي محورها أن وضع المرأة قبل العصور الحديثة، لم يكن بالجمود والتدهور المشاع عنه لدرجة أخرجت النساء من دائرة التاريخ، وأن ما حدث بعد ذلك في العصر الحديث من قيود اجتماعية وثقافية على المرأة قد حدث نتيجة الانفصام بين الحيز العام والحيز الخاص والذي لم تعرفه العصور الوسطى بنفس الصراع. وبالتالي، فإن تقسيم العام – الخاص في التاريخ الأوروبي الحديث اقترن بتحجيم دور النساء في دائرة الخاص، وارتباط دور الرجال بالمجال العام[2].

والملاحظ في مجموعتيِّ الدراسات هذه– سواء عن المرأة في التاريخ الإسلامي أو الغربي – أنها لم تلجأ إلى تفسيرات ذات أبعاد دينية ،أو بمعنى أدق تنطلق من مرجعية دينية ، سواء فقهية أو حضارية (بالنسبة للتاريخ الإسلامي).

وبالنظر إلى تاريخ المرأة المسلمة أساسًا سنتوقف عند مستويين من هذه التحليلات: المستوى الأول حضاري، والثاني فقهي.

لقد قدمت د. منى أبو الفضل في وقت مبكر (بداية التسعينيات) مراجعة للمفهوم الحداثي لقضية المرأة وذلك انطلاقًا من منظور حضاري إسلامي أي منظور توحيدي (كما سبقت الإشارة)[3].

وبقدر ما تعرض مفهوم المنظور الحضاري (الذي يستدعي التاريخ

---

(1) انظر على سبيل المثال: نتائج القراءة المقارنة بين أعمال أميرة سنبل، هدى لطفي، عفاف لطفي السيد، نيللي حنا، (فى): أميمة أبو بكر: مرجع سابق، ص 322 – 324.

(2) المرجع السابق.

(3) Mona A. M. Abul - Fadl: ‘Revisiting the Woman Question: An Islamic Perspective. op. cit.

وفق منهاجية وغايات محددة) لانتقادات ومراجعات[1]، فلقد تعرض أيضًا مجال دراسات المرأة في الغرب لمراجعات لمفهوم النسوية ومدى انطباقه على المجتمعات العربية والإسلامية، انطلاقًا- كما تقول هدى الصدة[2] - من وعي التوجه النسوي - الحركي والفكري والعالمي - بأهمية تأثير خصوصية التحديات وارتباطها بالواقع الفعلي المعاش ومدى تدخل الهوية والانتماءات سواء في تحديد الأسئلة والأجندة أو توجيه الإجابات أو تشكيل أسلوب البحث.

ولذا، برز مصطلح أو مفهوم آخر أثار نقاشات أخرى وهو «النسوية الإسلامية». وإذا كان البعض رفض هذا المفهوم مؤكدًا على ملاءمة منظور حضاري، فإن البعض الآخر رأى أن «النسوية الإسلامية» تعنى المناداة بحقوق النساء من مرجعية إسلامية من ناحية، وانطلاقًا من مراجعة ونقد الحداثة الغربية من ناحية أخرى، ومن ثم فإن هذا المفهوم يتجاوز ثنائية النقيضين المتضادين وهما: النسوية الحداثية، والإسلام التقليدي، ناهيك عن أن استخدام الغرب مفهوم النسوية الإسلامية يعنى رفض أن يكون الإسلام يمثل خطرًا أو تهديدًا للغرب[3].

وفى المقابل، فإن دراسات أخرى استدعت أيضًا الأبعاد الدينية ولكن من منظور فقهي بالأساس- وخاصة للمقارنة بين وضع المرأة في الديانات السماوية الثلاث؛ من أجل تدعيم دراسة تطور وضع المرأة المسلمة عبر التاريخ الإسلامي، وجمعًا بين تطور

(1) انظرعلى سبيل المثال: المناقشات والتعقيبات على بحث د.أميمة أبو بكر (في) : أماني صالح (تحرير)، مراجعة في خطابات معاصرة حول المرأة، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق، ص 334.

(3) كما جاء في مداخلات: نادية محمود مصطفى، هدى الصدة، دينا الخواجة، أماني أبو الفضل: (في): "النسوية الإسلامية والمنظور الإسلامي بين رؤى الماضي والحاضر"، حلقة نقاش في ندوة "قدرية حسين وقضية الانتماء". إعداد وتنظيم مؤسسة المرأة والذاكرة في مكتبة القاهرة الكبرى، 2004.

خصائص الإطار الاجتماعي والسياسي المحيط وبين الأبعاد الدينية المقارنة[1].

ويجدر التوقف قليلًا عند دلالة قراءتي في دراسة د. رقية العلوانى- بالنسبة للعلاقة بين الأبعاد الدينية (الفقهية) والأبعاد الاجتماعية في تفسير تطور وضع المرأة المسلمة، مع استدعاء المقارنة بين الإسلام والمسيحية حول وضع المرأة. فإن قراءتي لهذا العمل الموسوعي قادتني إلى مجموعة من الاستنتاجات ذات الصلة المباشرة بموضوع المؤتمر - المقدمة فيه هذه الورقة البحثية - وبتساؤلي لماذا تركيزه على عصر النبوة وحتى العهد العباسي؟ وماذا عن بعد ذلك من عصور الإسلام وحتى الآن؟ ونلخص هذه الملاحظات فيما يلي:

- إن وضع المرأة وصورتها المتدنية في المسيحية واليهودية مسئولة عن ما أصاب هذا الوضع في العصور المسيحية السابقة على الحداثة، في حين أن الحداثة مسئولة بدورها عما أصاب المرأة الغربية من تدهور من نوع آخر.

في حين أن وضع المرأة وحقوقها في الإسلام كانا وراء صعود وازدهار دورها التنموي في كل المجالات في عصر الرسالة والخلافة الراشدة. ولذا يمكن القول، وفق قراءتي لـ د. رقية، إن عصر الرسالة هو عصر تأسيس حقوق المرأة وعصر الخلافة الراشدة هو الامتداد لتدعيم الاستجابات على نحو مثل نقلة نوعية بالمقارنة بما قبل الإسلام.

ولكن، متى بدأ التدهور؟ وما مظاهره؟ وكيف كان ما يسمى «الفقه التقليدي عن المرأة»؟ ترى د. رقية[2] أنه إذا كان العصر الراشد لم يشهد تغيرًا واسعًا في وضع المرأة المسلمة التي حافظت على مقومات شخصيتها واستمرت في ممارسة دورها، إلا أن حركات الفتوحات الإسلامية أدخلت معها بعض مظاهر التغيير من دخول النساء والجواري غير العربيات مع بعض العادات الفارسية والبيزنطية، إلا أن الخليفة عمر

(1) د. رقية العلواني: مرجع سابق.

(2) المرجع السابق، ص 135 - 138.

- «... ورغبته في الحفاظ على تقاليد المجتمع الأول ورغبته في عدم إحداث نقلة سريعة أو طفرة فجائية في المجتمع والبيئة يمكن أن يكون لها آثار بعيدة المدى على المجتمع... - اتبع مجموعة من الإجراءات مثل تجميع الجند والفاتحين وعائلاتهم في مراكز معينة أضحت مدنًا كبيرة فيما بعد. وتقول د. رقية: «قام عمر بترسيخ قاعدة اجتماعية مهمة، هي محل نظر علماء الاجتماع المعاصرين: هل التحولات والتغيرات تتخذ صورة ثورية أم يلزم أن تكون تطورًا سلميًا متدرجًا؟»

إن اقتراب د. رقية السابق من بداية تطور وضع المرأة المسلمة عبر العصور الإسلامية ليبين ثلاثة أمور- تبلوروا بعد ذلك في أطروحاتها عن مسار العصور التالية - وهم: أن المرأة مدخل تغيير مجتمعي من ناحية، وأن التفاعل مع الآخر «الثقافي والحضاري يمثل عاملًا أساسيًّا في هذا التغير من ناحية ثانية، وأن الرؤية والقدرة الذاتية تمثل عاملًا أساسيًّا في إدارة مسار هذا التغيير وفي تحديد درجة تأثير هذا التفاعل ونمطه من ناحية ثالثة.

ومن ثم، وعبر عرض د. رقية لدور المرأة في العصر الأموي ثم العباسي ثم العثماني ثم الحديث، يمكن أن نستقرأ رؤية مفادها ومحورها أن تزايد التأثيرات الخارجية- دون القدرة على ضبط نتائجها مع تنامي حالة الدعة والرخاء - قد انعكست سلبًا على أرض الواقع تحت تأثير عادات وتقاليد بيزنطية وفارسية، أو على صعيد الفقه (وخاصة تحت تأثير تسرب الإسرائيليات)، فنجد د. رقية في تقديم العصر الأموي تقول[3]:

«... ولعب الانفتاح الواسع على الأمم وأصحاب الحضارات والأديان السابقة- الناجم عن حركة الفتوحات الواسعة- دورًا مهمًا في تسريع عملية التغير في بِنَى المجتمع المسلم في ذلك العهد. فتقاليد البلاد المفتوحة لم تُلغَ

(3) المرجع السابق، ص 140 - 142.

بصورة نهائية سواء أكانت اجتماعية أو إدارية ونحوها. واستمرت تلك التقاليد والأعراف في تلك المجتمعات المفتوحة، وبصورة متفاوتة. وحملت هذه العناصر معها عاداتها وتقاليد. شعوبها وثقافتها. وفرضت ذوقها على أصحاب الدول التي احتضنتها.

ومع بروز هذه المظاهر على المجتمع المسلم، برزت ظواهر اجتماعية جديدة كعادة حجب النساء وعزلهن. وتشير إلى ذلك «كارن أرمسترونج»- الكاتبة المنصفة الشهيرة- في كتابها «إنجيل المرأة»، فتقول: « نجد أن النساء في فجر الإسلام كن يتمتعن بقدر كبير من الحرية ولقد مارس الإسلام نظام الحريم بعد اتصاله بالمسيحية البيزنطية التي كانت تعامل نساءها بهذا النظام...».

كما تقول د. رقية في تقديم عصر الخلافة العباسية[1]:

«... برزت ظاهرة التمازج الحضاري بين العرب وغيرهم من الذين دخلوا الإسلام في تلك الحقبة، من العصر العباسي الأول (132 - 232 هـ) بشكل واضح، وتمكن أهالي البلدان المفتوحة من تبني الإسلام والمشاركة الفعالة في صنع الحضارة الجديدة التي كان دينها الإسلام ولغتها العربية. بل حتى الجماعات التي لم تعتنق الإسلام وبقيت على يهوديتها ومسيحيتها وصابئيتها تم إشراكها وفسح المجال لها لكي تلعب أدوارًا حضارية وإدارية وسياسية معروفة.

ولم يغير المسلمون النظم السائدة في البلاد المفتوحة خاصة وأن أهاليها قد دخلوا في الإسلام، وكانت المرأة في بلاد فارس على وجه الخصوص تعيش في حالة عزلة في الغالب، وينظر إليها نظرة دونية مقارنة بالرجل.

واستمرت الحالة بعد الفتح على ما كانت عليه غالبًا من انعزال النساء ومنع

(1) المرجع السابق، ص 147 - 151.

اختلاطهن بالرجال عمومًا، وحصر مهمة المرأة في القيام بشؤون البيت والأولاد. كما انتشرت في هذا العصر على وجه الخصوص ظاهرة تسرب الروايات الإسرائيلية إلى كتب التفسير ومدوناته، عن طريق من دخل من اليهود والنصارى إلى الإسلام.

وتوارثت كتب التفاسير على اختلاف مناهجها ومشاربها تلك الأباطيل الإسرائيلية عن المرأة المناقضة لفلسفة القرآن في سرد القصص لمعنى الاعتبار من غير تفاصيل الجزئيات التاريخية...».

إن كل ما سبق، من نشوء فئة الجواري وغير العربيات، الانفتاح على الآخر والازدهار الحضاري، حالة الدعة والبذخ والترف، الإسرائيليات، ساهم في التأثير على وضع المرأة تدريجيًّا. ولقد استمرت د. رقية في رصد تجليات الأدوار التنموية للمرأة مع الإشارات المتقطعة أنها لم تعد بنفس الدرجة ونفس الطبيعة، كما نلحظ أن من قدمت لأدوارهن في العصر العباسي والعثماني محدودات ويتركز في النساء الشهيرات. واقترنت كل العوامل المؤثرة السابقة بأمر آخر في رؤية د. رقية وهو : «التحولات الكبرى في النماذج المعتمدة في الفكر الديني. وهذا التحول في النموذج من نموذج العصر الراشد الذي يمثل ما يمكن تسميته بعصر وحدة الفهم والتفسير (The Age of Conformity and Uniformity) إلى النموذج الثاني التنوع في الفهم والتفسير (The Age of Diversity and Multiplicity of Approaches and Attitudes) . ومن ثم ظهور ونشأة المذاهب والفرق وغيرها. فهو عصر استقطابات فكرية تتولد عنه ويسوق إلى ازدهار الفكر وغناه...» [1] .

هذا، وإذا كان النطاق الزمني للمؤتمر المقدمة خلاله هذه الدراسة يتوقف عند العصر العباسي، أفلا يجدر أن نتساءل: هل المسار من بعده تطابق مع منطلقات أطروحات د. رقية العلواني أم لا عن مسار التطور من العصر النبوي إلى العباسي وأسبابه؟

(1) المرجع السابق، ص 153.

بالطبع، إن متابعة د. رقية للمسار عبر العصر العثماني وصولًا إلى عصر الاستعمار ثم الاستقلال في ظل نقل الحداثة الغربية قد بين كيف تزايد فعل التأثير الخارجي ومظاهر الدعة والانفتاح ثم مظاهر التدهور، وكيف ارتبط ذلك كله بتزايد الاتجاهات المحافظة في الفقه الإسلامي بعيدًا عن روح الإسلام بالنسبة لحقوق المرأة وواجباتها، في هذا تستدعى د. رقية مرة أخرى تأثير الإسرائيليات على هذا الفقه، كما تستدعى فقه مقارنة الأديان (بين المسيحية واليهودية وبين الإسلام)[1].

خلاصة القول: إن تأثير الإسرائيليات من ناحية، وثنائية القوة الذاتية والتفاعل مع الآخر في مقابل الضعف الذاتي والتدخل الخارجي، قد انعكسا على تطور وضع المرأة فكرًا وفقهًا وواقعًا. وقاد هذا التطور إلى أن المرأة المسلمة في القرن العشرين (في ظل الصحوة الإسلامية ثم العولمة) قد أضحت في قلب الجدال المعرفي والفكري والسياسي بين المنظورات المختلفة حول ثنائيات: الحداثة/ التقليدية، المعاصرة/ الأصالة، الخصوصية/ العالمية، العام/ الخاص، الديني/ المدني، الداخلي/ الخارجي[2]. واستدعت مناقشة هذه الثنائيات التاريخ الإسلامي: تاريخ الفقه، الفكر، المؤسسات، والممارسات. وإذا كان عصر الرسالة والخلافة الراشدة قد حظيا باهتمام كبير، فلقد تم القفز السريع على تاريخ العصور التالية. كما حاز العصر الحديث (العثماني ثم الاستعمار وما بعده حتى الآن) اهتمام الدراسات النسوية المعاصرة. ولقد واجهت الدراسات المُنَقِّبة عن وضع

(1) المرجع السابق.

(2) انظر على سبيل المثال:

- أماني صالح (تحرير): مراجعة في خطابات معاصرة حول المرأة، مرجع سابق.
- أماني صالح: المرأة المسلمة عبر قرن، مرجع سابق.
- منى أبو الفضل (إشراف وتصدير): المرأة العربية والمجتمع في قرن، مرجع سابق.
- د. نادية محمود مصطفى: الأمة الإسلامية في عصر العولمة وقضية المرأة، مرجع سابق.

المرأة في التاريخ الإسلامي إشكاليات منهاجية متعددة. ولكن الأمر الواضح بلا مراء لدى كافة التوجهات، أن الإسلام- مقارنة بالديانات السماوية الأخرى- قد أحدث انقلابًا إيجابيًا في وضع المرأة المسلمة. وتأسست حقوق وواجبات المرأة في عصر الرسالة وامتدت وتدعمت الاستجابات لما يتحدى هذه الحقوق في عصر الخلافة الراشدة، وأثمر التأسيس والاستجابات آثارًا على وضع المرأة في العصرين الأموي والعباسي، ولكن بدأ يواجه هذا الوضع تحديات جديدة في ظل الانفتاح والتفاعل مع العالم بمعطياته الإيجابية والسلبية. وبالطبع زادت الأخيرة في ظل ما شهده وضع الأمة الإسلامية برمتها من تراجع بسبب تآكل عناصر القوة الذاتية وتزايد التدخلات الخارجية.

بعبارة موجزة، إن دراسة تطور وضع المرأة في التاريخ الإسلامي- صعودًا وهبوطًا- يقترن بقوة بما حاق بوضع الأمة الإسلامية في العالم من صعود وهبوط عبر التاريخ[1] وصولاً إلى ما تشهده الأمة الآن من اختراق خارجي يجدل ببراعة بين الديني والثقافي - الحضاري وبين السياسي - الفكري. وهو الاختراق الذي عمَّق من التجزئة وصعَّد من التهديدات التي تواجهها عمليات التغيير المأمولة (من منظور حضاري إسلامي)[2]. وهو الأمر الذي يفرض استراتيجية استجابات

(1) انظر على سبيل المثال: نتائج دراسة العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، (في): د. ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة العثمانية (1924 – 1991)، (في) د.نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق، الجزء (2).

(2) انظر على سبيل المثال: نادية مصطفى، رفعت العوضي (إعداد وتنسيق): «الأمة وأزمة الثقافة والتنمية»، مرجع سابق.

- نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): موسوعة الأمة في قرن، مرجع سابق، الجزء السادس تحت عنوان: تداعي التحديات والاستجابات ودواعي الانتفاض نحو المستقبل.

- انظر العددين الأول والثاني من: حولية أمتي في العالم، العدد الأول: عن العولمة والعالم الإسلامي، والعدد الثاني: عن العلاقات البينية الإسلامية المعاصرة.

معاصرة تستدعى خبرات التاريخ وتتدبرها وتبحث في أنماط تطوره والعوامل المؤثرة فيه. ومن أهم الاستجابات المأمولة ما يتصل بوضع المرأة المسلمة المعاصرة؛ فإن الأم والأمة صنوان، سواء في التاريخ السابق أو المعاصر، كما أن المرأة مدخل من مداخل التغيير الذي تستخدمه التدخلات الخارجية.

تم بحمد الله

أ.د. نادية مصطفى

القاهرة 2007

الأبعاد الثقافية للشراكة الأوروبية المتوسطية: خبرة التاريخ وتحديات الحاضر[(1)*]

مقدمة: إشكاليات ومقولات الدراسة:

تمثل الشراكة الأوروبية المتوسطية مرحلة أساسية من مراحل تطور التوجه الجماعي الأوربي نحو المتوسط (المتوسطية). ومن أهم خصائص هذه المرحلة ارتباط سياساتها المتوسطية بالبعد الثقافي إلى جانب البعدين التقليديين في السياسات المتوسطية الأوروبية، وهما البعد الاقتصادي والبعد السياسي. فبقدر ما تجدد الاهتمام بالعلاقة بين الثقافة والاقتصاد في عملية البناء الأوروبي وتوسيعه، بقدر ما برز هذا البعد الثقافي على صعيد التوجهات الخارجية للاتحاد الأوروبي.

(*) البحث مقدم تحت عنوان "البعد الثقافي للشراكة الأوربية – المتوسطية الدوافع، الأهداف، المسار: رؤية نقدية" إلى المؤتمر الدولي: «نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر المتوسط»، القاهرة 20 – 22/ 11/ 2004.

ومن دراسات د. نادية مصطفى في موضوع الشراكة الأوروبية – المتوسطية:

– **أوروبا والعرب: من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلى الشراكة الأوربية المتوسطية**، (في): تقرير حال الأمة في عام (1997)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

– **الأبعاد الثقافية للشراكة الأوربية المتوسطية**، (في): د. سمعان بطرس فرج الله (محرر): مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، 1998.

– د. نادية مصطفى (تنسيق وإشراف علمي وتقديم): **أوروبا وإدارة حوار الثقافات الأورومتوسطية: نحو رؤية عربية لتفعيل الحوار ودعم المصالح**، مراجعة وتحرير: علياء وجدى، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد، 2007.

ولقد برز وزن البعد الثقافي تحت تأثير محددات أوروبية وإقليمية وعالمية، ترتبط برؤية النخب الرسمية والقيادات الأوروبية الوطنية والجماعية للتغير الذي أصاب مصادر تهديد الأمن الأوروبي وسبل مواجهته، حيث اهتمت هذه النخب والقيادات بتصاعد وزن مصادر التهديد ذات الطبيعة الثقافية والحضارية، كما اهتمت هذه النخب والقيادات بسبل جديدة لمواجهة هذه التهديدات؛ نظرًا لما لها من تأثير مباشر على الأمن الأوروبي من ناحية؛ ونظرًا لتأثيراتها على نطاقات التعاون الأوروبي المتوسطي في مجال الاقتصاد والسياسة من ناحية أخرى.

وإذا كانت الشراكة الأوروبية المتوسطية قد تم إرساء قواعدها وتبلورت بعض سياساتها منذ 1995. أي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تلك الأحداث التي فجرت الاهتمام الراهن بالأبعاد الثقافية الحضارية للعلاقات بين العالم الإسلامي والغربي، فإن هذا يعني أن الأبعاد الثقافية للعلاقات الأوروبية- المتوسطية قد فرضت نفسها قبل تداعيات هذه الأحداث. ولكن مما لا شك فيه أن مسار هذه الأبعاد الثقافية قد اكتسب زخمًا إضافيًا في إطار فورة الاهتمام بهذا النمط من التفاعلات الثقافية على صعيد ما يُسمَّى «الحرب الأمريكية ضد الإرهاب».

ومن ثم، وانطلاقًا من الاعتراف بما أضحى عليه وزن الأبعاد الثقافية- الحضارية - القيمية من أهمية على صعيد الدراسات الدولية المعاصرة، وعلى ضوء الاهتمام بما احتلته هذه الأبعاد من مكانة في مسار التطور التاريخي للعلاقات بين العالمين الإسلامي والأوروبي. فإن هذه الدراسة تهتم بدراسة البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو المقصود بالبعد الثقافي في الوثائق الأوروبية، وفي الرؤى العربية؟

2. ما هي الدوافع والمبررات الأوروبية وراء تضمين هذا البعد في الشراكة؟ وكيف تقوّم الرؤى العربية الناقدة له أو المرحَّبة به هذه الدوافع والمبررات؟ وكيف انعكست أحداث الحادي عشر من سبتمبر عليها؟
3. ما العلاقة بين البعد الثقافي والبعدين السياسي والاقتصادي في الشراكة الأوروبية–المتوسطية؟
4. ما هو دور هذا البعد الثقافي في تشكيل الطبيعة الخاصة للشراكة، بالمقارنة بالمراحل السابقة من تطور «المتوسطية»؟ (وذلك على ضوء المحددات المؤثرة على هذا التطور).
5. ما العلاقة بين هذا البعد وبين «حوار الثقافات» الذي يديره الاتحاد الأوروبي مع جنوب المتوسط وشرقه، قبل وبعد 9/ 11؟ وما هي رؤية المؤسسات الأوروبية الجماعية لأهداف هذا الحوار وعلاقته بالمصالح السياسية والاقتصادية الأوروبية؟
6. ما هي آليات ووسائل تطبيق وتنفيذ البعد الثقافي للشراكة؟ وكيف تتم استجابة الأطراف العربية سواء الرسمية أو المدنية والفكرية لهذه الآليات والوسائل؟
7. ما هي أهم مجالات الانتقادات العربية الموجَّهة لأهداف وغايات البعد الثقافي للشراكة؟ وما تقديرها لعواقبه بالنسبة للتوجهات المقارنة: المتوسطية، الشرق أوسطية، العروبية، الإسلامية...؟

ومن ثم تهتم الدراسة بمعالجة محاور ثلاثة كبرى:

أ – **البعد الثقافي**: الدوافع والمبررات في إطار الشراكة كمشروع أوروبي استراتيجي، وفي إطار التحالف الدولي ضد الإرهاب.

ب – **آليات وسُبل إدارة البُعد الثقافي**: من «حوار الثقافات» إلى «مشروعات

التعاون» في مجالي الثقافة والتعليم، الدلالة بالنسبة للتعاون السياسي والاقتصادي.

ج - رؤى واتجاهات نقدية للمسار والعواقب: مصادر التهديد ذات الطبيعة الثقافية للأمن العربي والهوية العربية الإسلامية: بين مؤشرات الواقع ودلالة خبرة التاريخ.

إن الإجابة عن الأسئلة السابق طرحها، في نطاق معالجة المحاور الثلاثة، إنما تنطلق من ملامح الجدال العام بين التيارات الفكرية والسياسية الكبرى حول الشراكة الأوروبية- المتوسطية، حيث إن هذا المشروع وخاصة فيما يتصل ببعده الثقافي، لم يتحقق له حتى الآن توافقًا أو رضاءً عربيًا عامًا حول أهدافه وغاياته وعواقبه. وينبني هذا الجدال على اختلاف منطلقات كل من هذه التيارات حول إشكاليات العلاقة بين الثقافة والسياسة والاقتصاد، وهي الإشكاليات التي تطرح أنماطًا متنوعة من العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من ناحية، وكذلك أنماطًا متنوعة من التفاعلات الثقافية (التثاقف، النقل، الاستيعاب..) من ناحية أخرى.

ومن ثمَّ. فإن محاور الدراسة تستثير مقولات نظرية حول هذه الإشكالية، تستند إليها وتنطلق منها معالجة الوقائع والأحداث والتفاعلات. كما ستتضمن هذه المحاور- بقدر ما يتطلبه التحليل - استدعاءً لخبرات تاريخية على نحو يعمّق من فهم مغزى الواقع الراهن.

وعلى ضوء كل ما سبق، فإن المقولة الأساسية للدراسة، والتي تسعى لاختبارها هي أشبه بعملة ذات وجهين:

الوجه الأول من المقولة يتلخص كالآتي: البعد الثقافي في الشراكة- بمعنى الحوار المشار إليه في بنود الشراكة - لا ينفصل عن الأبعاد السياسية والاقتصادية، بل إن التقدم على صعيد هذه الأبعاد (من المنظور الأوروبي وبما

يحقق المصالح الأوروبية) يتأثر بحالة البعد الثقافي (من حيث ما يمثله من مصادر تهديد للأمن الأوروبي)؛ ومن ثم يفترض التقدم المسبق على صعيد الحوار الثقافي، في حين أن التقدم على صعيد الاقتصاد والسياسة في العلاقات الأوروبية العربية (من منظور المصالح العربية) هو المحك لتحقيق التقدم على صعيد الحوار الثقافي.

أما الوجه الثاني من العملة فيتلخص كالآتي: «المتوسطية» هي دائرة من الدوائر التي حاولت – ومازالت تحاول – أن تجذب إليها العلاقات الدولية العربية، وعلى نحو يقطع توجه هذه العلاقات نحو الدائرة العربية والإسلامية. أي على النحو الذي يهدد الهوية العربية الإسلامية للمنطقة تحت دعاوى تحقيق المصالح الاقتصادية، في نفس الوقت الذي تشهد فيه هذه الهوية تحديات هامة بقدر ما تشهد المصالح العربية الاقتصادية والسياسية تحديات لا تقل خطورة.

ومن ثم؛ فإن هذه المقولة– ذات الوجهين – إنما تعني بإيجاز أن تفعيل أطر التعاون السياسي والاقتصادي لابد وأن ينطلق من احترام تعدد الثقافات على جانبي المتوسط.

أولا: لماذا البعد الثقافي في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية؟ وما هي الإشكاليات المعرفية والفكرية لخريطة مكوناته؟

بالنظر إلى تطور توجه الجماعة الأوروبية نحو المتوسط، وبالنظر إلى تطور مضمون سياستها المتوسطية السابقة[1]، فإن البعد الثقافي الاجتماعي قد حاز في مشروع الشراكة ما لم يحزه من قبل، ألا وهو النص عليه في بند مستقل تتلخص ديباجته كالآتي: أن المشاركين يكررون الاعتراف بأن تقاليد الثقافة والحضارة

(1) د. نادية محمود مصطفى: المشروع المتوسطي: الأبعاد السياسية، (في): د. نادية محمود مصطفى (محرر): مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، مركز البحوث والدراسات السياسية. جامعة القاهرة. 1997.

في حوض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات، والتبادل على صعيد الإنساني والتكنولوجي والعلمي، تمثل ضرورة للتقريب بين الشعوب وتشجيع التفاهم بينهم وتحسين الإدراك المتبادل بينهم، وافقوا على إقامة شراكة في الشئون الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

وبالرغم من الربط في النص بين الثقافي والاجتماعي والإنساني، إلا أن الدراسة تقف عند الثقافي بدرجة أساسية.

مثَّل هذا البروز الجديد للبعد الثقافي (بغض النظر الآن عن مضمونه) تغيرًا هامًا في الخطاب الجماعي الرسمي الأوروبي نحو المتوسط استدعى التوقف عنده لدراسته ليس لأهميته فقط، ولكن لغموضه أساسًا؛ حيث إنه كان- عند الإعلان عن ميثاق برشلونة - الأقل نصيبًا من الإعداد والتحديد من جانب الأجهزة الرسمية الأوروبية والعربية على حد سواء، ومن ثم كان الأكثر عُرضةً لتكييفات مختلفة حول مضمونه وأهدافه، وذلك من جانب الدوائر غير الرسمية.

إذن ما مغزى ظهور هذا البعد وما أهمية دراسته؟ ولماذا وُصف بالغموض فور الإعلان عن الشراكة؟ وكيف يمكن لنا استجلاء بعض أوجه هذا الغموض؟

(1) إن النص على هذا البعد في إعلان الشراكة إنما يعكس تطورًا في تقويم الاتحاد الأوروبي لمقترباته المتوسطية. ويعكس هذا التطور بدوره أمرين:

من جهة: التطور في الإدراك الجماعي الأوروبي لمصادر تهديد الأمن الأوروبي النابعة من المتوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فيتضح من تحليل تراكمي لوثائق أوروبية عدة خلال إعداد سياسة متوسطية جديدة (1989 - 1993) أن هذه المصادر ليست مصادر تقليدية لتهديد الأمن- بمعناه الضيق - ولكن تتسع لتضم كل ما يتصل بتهديد الأمن بمعناه الشامل. أي تتصل بأوضاع

ونواتج عدم الاستقرار والاستبداد السياسي والتدهور الاقتصادي والاجتماعي في دول جنوب المتوسط: أي الهجرة والعنف والأصولية وتداعياتها على المجتمعات والنظم الأوروبية.

ومن هنا، كان بروز الأبعاد الاجتماعية الثقافية بين مصادر التهديد للأمن الأوروبي. وهو التهديد الذي لا يقتصر على المصالح الأوروبية المختلفة في جنوب المتوسط وشرقه، ولكنه التهديد الذي يتبلور أيضًا على صعيد المجتمعات والنظم الأوروبية ذاتها. وذلك نظرًا للتزايد-وفق الإحصائيات - في الوجود المسلم في أوروبا. وهو الأمر الذي يثير كثيرًا من الإشكاليات حول إمكانيات إدماج هذا الوجود في هذه المجتمعات، أو حول إمكانيات تأثيره على هذه المجتمعات ذاتها[1]. ولذا فإن بعض الباحثين تحدثوا عن الإسلام في الغرب، وليس فقط عن العلاقة بين الإسلام والغرب[2].

ومن جهة أخرى: يعكس بروز هذا البعد الثقافي/ الاجتماعي في الاهتمامات الأوروبية الجماعية الخارجية جزءًا من ظاهرة أكبر وأشمل. فإن التطورات

(1) انظر. على سبيل المثال وليس الحصر مناقشة لهذه الإشكالية في: د. نادية محمود مصطفى: الأقليات المسلمة إطار مقارن للدراسة، (في): د. حسن العلكيم (محرر): قضايا إسلامية معاصرة. مركز الدراسات الآسيوية. جامعة القاهرة. 1997.

(2) انظر على سبيل المثال:

Gilles Kepel: **Allah in West: Islamic movements in America and Europe**. Cambridge M.A. Policy Press. 1997.

وفي محاضرة تحت عنوان: "العولمة: تهديد أم صديق للمنظور الإسلامي"، قدم أ.د. علي المزروعي تحليلًا أفضى به في نهايته إلى نفس المقولة. وذلك في المحاضرة الختامية لأعمال ندوة «منظور الفكر الإسلامي في تحليل العلاقات الدولية»، مركز البحوث والدراسات السياسية 20/ 12/ 1997. انظر د. نادية محمود مصطفى. د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران): **العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، أعمال ندوة مناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ط1، 2000، المجلد الثاني، ص ص 925 - 929.

العالمية والوطنية قد أفرزت، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي إطار تشكيل نظام عالمي جديد، أفرزت اهتمامًا عارمًا على صعيد الفكر وعلى صعيد الحركة بالأبعاد الثقافية الاجتماعية للتفاعلات الدولية يفوق ما كانت تحوزه من قبل. ولعل الأدبيات النظرية المتنامية- ولو من زوايا عدة - حول العولمة، وتداعياتها على الأصعدة المختلفة تعد أبرز علامات هذا الاهتمام، ناهيك عن جدال المنظورات الفكرية والسياسية المختلفة حول ماهية هذه الأبعاد ووضعيتها في مجال دراسة العلاقة بين الشمال والجنوب، ومن ثم فإن اهتمامنا بهذا البعد من الشراكة إنما يتم على ضوء سياق أكبر محيط به. سواء على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد السياسي العملي. ومحور هذا السياق هو العولمة وجدالاتها المختلفة، ومن أكثرها بروزًا- على الصعيد الثقافي الحضاري - الجدال حول: حوار حضارات وثقافات أم صراع بينها[1].

وتقدم الأدبيات التي تحتفي بالمدخل الثقافي لدراسة العلاقات الدولية مقولات وأطرًا نظرية تهتم بتحديد وضع المتغير الثقافي بين المتغيرات الأخرى المؤثرة على العلاقات عبر القومية وعبر الإقليمية. سواء التعاونية منها أو الصراعية: كيف يصبح المتغير الثقافي مصدرًا من المصادر الرئيسية للصراع أو التعاون؟ هل الاختلافات الثقافية في حد ذاتها تكون محركًا للصراعات؟ كيف تؤثر موازين القوى على نمط التفاعلات الثقافية السائد (تثاقف، نقل، فرض، استيعاب، اندماج ....)؟ وكيف تخدم الأداة الثقافية السياسيات والعلاقات الاقتصادية للأطراف المختلفة من حيث موازين القوى؟ وهل دعم الحوار

(1) حول هذا الموضوع انظر على سبيل المثال:

- د. نادية محمود مصطفى: العولمة وحقل العلاقات الدولية، (في): د. سيف الدين عبد الفتاح. د. حسن نافعة (محرران): **العولمة والعلوم السياسية**. قسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2001.

الثقافي بين الشعوب من شأنه أن يدعم من فرص إيجاد تسويات الصراعات ودفع سبل التعاون من أجل التنمية الشاملة؟[1]

كما تهتم الأدبيات النظرية من ناحية أخرى- بتكييف وضع نموذج الشراكة بين نماذج التعاون الإقليمي وعبر الإقليمي، ومدى تعبيره عن حالة اعتماد متبادل بين شمال وجنوب المتوسط، أم تبعية أم إقليمية جديدة؟

كما تهتم هذه الأدبيات من ناحية ثالثة: بإشكالية التغيير في الأبعاد الثقافية ومدى سرعة هذا التغير أو السيطرة عليها، ومن ثم مدى قدرة الحوار الثقافي والتعاون الثقافي المشترك في إحداث تغييرات ثقافية مطلوبة لدعم فرص التعاون بين جانبين مختلفين في الثقافة والإرث التاريخي.

(2) أحاط بدراسة هذا البعد - عند الإعلان عن ميثاق برشلونة - الغموض، نظرًا لتعقد وتداخل مكوناته على الصعيد النظري، ناهيك عن غموضه في المنظور الأوروبي الرسمي أو غير الرسمي، وكذلك في المنظور العربي بدوائره المختلفة، لحداثة الممارسة من حوله، على عكس البعدين السياسي والاقتصادي اللذين وقعا دائمًا في جوهر السياسات المتوسطية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، وفي جوهر علاقات التعاون الرسمي الأوروبي - العربي. ويمكن أن يتضح لنا الغموض- على الصعيد النظري - من واقع طرح مجموعات من الأسئلة حول خريطة مكونات هذا البعد الثقافي، كما تتصورها الدراسة، وفق التسلسل التالي:

أ) ما هو البعد الثقافي؟ هل يُقصد به المعنى الحرفي الضيق: أي أسلوب

(1) Fred Halliday: Culture and International Relations. (in): M.Ebata. B. Neu Feld (eds). confronting the political in International Relations (2000).

- كذلك انظر: د. نادية محمود مصطفى: إشكاليات الاقتراب من مفهوم «حوار الحضارات» في أدبيات عربية. **حولية أمتي في العالم** (2002). مركز الحضارة للدراسات السياسية. القاهرة (2003).

الحياة، الفنون، الأدب، المعمار، اللغات، المأكولات، الخصائص السلوكية؟ أم المعنى الأوسع الذي يمثل الإطار الكلي الذي يحيط بالسياسة والاقتصاد والمجتمع، والذي يتصل بالتاريخ والتراث وبالمعرفة والعلوم وبالدين. أي الذي يتصل بمكونات وخلفيات البعد الفكري العميق، ومن ثم فهو يثير أمورًا أخرى مترابطة: النسق المعرفي، المنظومة القيمية، الإطار المرجعي، المنظور، الهوية؟ إذن أي هذين المستويين الأكثر استعدادًا لتقديم أدلة على وجود قواسم مشتركة من عدمه، بين ثقافة أو ثقافات كل من شمال المتوسط وجنوبه؟ ومن ثم إمكانيات الحوار أو الصراع وما بينهما؟

ب) من الفاعل؟ ومن المستهدف في حوار ثقافي؟ أو تعاون ثقافي.. هل الحكومات أم النخبة المثقفة والأكاديمية، أم أجهزة الإعلام، أم مؤسسات المجتمع المدني، أم المواطن العادي؟ وهل بمبادرات على المستويات الوطنية، أم جماعية بين ضفتى المتوسط؟

ج) ما آلية إدارة البعد الثقافي: مبادلات وتعاون أو استهلاك وفي أي اتجاه؟ أم حوار أو مواجهة، وبين من؟ وكيف؟ وما المآل؟ وما هي شروط النجاح أو الفشل؟

ء) ما الغاية من إدارة البعد الثقافي؟ وهنا تكمن معضلة العلاقة بين الأنا والآخر، بين الخصوصية والعالمية. فهل الغاية (من جانب طرف واحد أو الطرفين): اكتشاف أن هناك مجرد رابطة متوسطية أو أن هناك مجرد ثقافة متوسطية؟ أم تأكيد أن هناك ثقافة تتجه للتغلب على الأخرى وتذويبها؟ أم أن هناك حاجة للحوار القائم على الانفتاح والنقد الذاتي في ظل إدراك متبادل بالخصوصيات الثقافية. وصولًا إلى درجة أفضل من الفهم المتبادل- كأساس لتعاون أفضل؟ وأي هذه البدائل الثلاثة أكثر مصداقية في ظل أوضاع خلل ميزان القوى الشامل بين شمال المتوسط وبين جنوبه؟

بعبارة أخرى. تشير التساؤلات السابقة إلى بدائل ثلاثة يمكن أن تنقسم بينها أشكال العلاقة بين طرفين على الصعيد الثقافي: نقل واستهلاك ثقافات، هيمنة ثقافة على أخرى، حوار بين ثقافات. ومما لا شك فيه أن هذا التعبير البسيط عن هذه البدائل في هذا الموضع- حيث لا محل لتفصيل أكبر - لا يكاد يترجم حقيقةَ ضخامةِ وأهمية الجدل الذي تزخر به ساحة الثقافة والفكر في الدول العربية والإسلامية- ومنذ بداية القرن العشرين على الأقل - حول العلاقة مع «الآخر» ثقافيًا وفكريًا: تشخيصًا وتعليلًا، قبولًا أو رفضًا، وهو الجدل الذي ثار بين اتجاهين: اتجاه التحديث بالأخذ عن الغرب. والاتجاه الذي حذر من خطورة الاستيعاب الثقافي والحضاري في منظومة الغرب.

هـ) ما العلاقة بين الثقافي. وبين السياسي والاقتصادي في العلاقة بين طرفين؟ هل حالة البُعد الثقافي (صدام أم حوار وتفاهم) تؤثر على إمكانيات التعاون السياسي والاقتصادي. أم يمكن القول بالعكس: إن عدم التكافؤ السياسي والاقتصادي بين طرفين لابد وأن يلقي بظلاله على حالة البعد الثقافي في العلاقة (هيمنة ثقافية من الطرف الأقوى ماديًا. ورفض وتمسك بالخصوصية الثقافية كأحد خطوط الدفاع من جانب الطرف الأضعف)؟ بعبارة أخرى، فإن شقي السؤال السابقين المتعارضين إنما يطرحان مدى مصداقية الاعتماد على الاقتراب الثقافي الاجتماعي لإعادة تشكيل مسار العلاقة بين طرفين غير متكافئين في القوة: فهل سينتج عن الحوار والتفاهم المتبادل تغيرًا في سياسات الطرف الأقوى لصالح مطالب الطرف الأضعف أم ماذا؟ أم هل المطلوب مجرد دفاع الطرف الأضعف عن صورته المدركة من جانب الطرف الأقوى؟

و) هل حالة البُعد الثقافي الراهن للعلاقات العربية - الأوروبية تؤثر على إمكانيات نجاح مشروع الشراكة في تحقيق أهداف الطرف الأوروبي المبادِر به.

وأهداف الطرف العربي المستجيب له؟ وهي الحالة التى توصف بالتبعية الثقافية، الغزو الثقافي، الغزو الفكري، تشويه الغرب للنموذج الحضاري الإسلامي، التغريب؟ وفي المقابل، وفي نفس الوقت الذي تدعو فيه أوروبا في مشروعها للشراكة إلى حوار الثقافات، يفرز الفكر الغربي الأنجلوساكسوني فكرة صراع الحضارات التي تبارت حولها المجادلات قبولًا أو رفضًا أو نقدًا. فهل هذه الدعوة الأوروبية تعني أن هناك حاجة من منظور أوروبا- ليس لتغيير هذه الحالة – ولكن لتغيير الصورة العربية عنها؟ أم تعني أن أوروبا هي التي في حاجة لأن تغير صورتها وإدراكها عن العرب؟

وماذا عن الجانب العربي؟ ما الفرصة التي يقدمها له هذا الحوار؟ أم أن الشراكة في نظر البعض- على الجانب العربي – تحمل في ذاتها وفي طياتها تعميقًا للحالة القائمة وليس تغييرًا لها باعتبارها، أي الشراكة، ليست إلا وسيلة من وسائل دمج المنطقة العربية في منظومة العولمة بأبعادها المختلفة وليس الثقافية فقط، وإن كانت الأخيرة تعني هيمنة الثقافة الغربية؟ وبعبارة موجزة: هل هناك إمكانيات لحوار ثقافي حقيقي؟ أم أن معطيات الصراع بتداعياته المختلفةِ المسميات، بصفة عامة، وفي بعده الثقافي. بصفة خاصة. هي الأكثر حضورًا؟

ومما لا شك فيه، أن الاهتمام بهذا الموضوع في أعقاب تدشين مشروع الشراكة في 1995، لم يتوافر له من خبرات التطبيق والممارسة التي تتوافر الآن عند تناول هذا الموضوع بعد عقد من الزمان تقريبًا؛ حيث إن تراكم هذه الخبرات. ناهيك عن الزخم الذي أصاب الاهتمام بالبعد الثقافي للتفاعلات الدولية خلال هذا العقد يساعد على مناقشة مدى مصداقية الأسئلة التي تبنى عليها الدراسة ومدى مصداقية مقولاتها الأساسية.

ولقد سبق أيضًا طرح هذه الإشكاليات مع بداية مشروع الشراكة، وفي ظل

بؤرة الاهتمام به عقب مؤتمر برشلونة. ولكن كانت تجري- عندئذ - مناقشة نظرية لاحتمالاتها. وذلك باستدعاء طبيعة الإطار الأوسع للقضية. أي إطار العلاقة بين الثقافة العربية الإسلامية وبين الثقافة الغربية من ناحية، وعلى ضوء نماذج من الاتجاهات المتنوعة- العربية والأوروبية - التي تعاملت مع تلك الإشكاليات من ناحية أخرى[1].

هذا. ولم تُضِف خبرة العقد الماضي (1995 - 2004) إلى زخم تطبيقات البعد الثقافي للشراكة فقط. ولكن أضافت أيضًا إلى دوافع ومبررات الاتحاد الأوروبي للاهتمام بهذا البعد، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وعمقت منها وعلى نحو غير مسبوق. حقيقةً كان الاتحاد الأوروبي أسبق من الولايات المتحدة من حيث الاهتمام بمصادر التهديد للأمن ذات الأبعاد الثقافية والاجتماعية، والنابعة من جنوب المتوسط وشرقه، إلا أن دراسة التوجه الجماعي الأوربي - والتوجهات الوطنية - نحو أسباب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومبرراتها وعواقبها[2]، لتبين عمق ما أضحى يمارسه البعد الثقافي (المقصود هنا

(1) تمثل الدراسة الحالية استكمالًا لدراسة سابقة وتبنى عليها وهي: د.نادية مصطفى: البعد الثقافي في الشراكة الأوروبية المتوسطية، (في): د. سمعان بطرس فرج الله: مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. 1998. ص ص 457 - 484.

(2) انظر تفاصيل هذه الدراسة في: مروة فكري وياسمين زين العابدين. الدائرة الأوروبية: بين السياسات الجماعية والسياسات القومية. حولية أمتي في العالم (2001 - 2002). مركز الحضارة للدارسات السياسية. القاهرة. 2003. ص ص 87 - 169.

- انظر أيضًا: د.عمرو الشوبكي: الرؤى العربية للمواقف الأوروبية تجاه الحرب الدولية على الإرهاب: الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب. الجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية الاجتماعية، بحث مقدم للملتقى المصري الفرنسي الحادي عشر تحت عنوان: الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في المنطقة العربية (1991 - 2003). مركز البحوث والدراسات السياسية ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية الفرنسي. القاهرة. 2004. (تحت الطبع).

الرؤية لوضع الإسلام والمسلمين بصفة خاصة) من تأثير على صياغة السياسات الأوروبية الجماعية والوطنية تجاه جنوب المتوسط وتجاه مسلمي أوروبا، فلم تقصر هذه التوجهات الجماعية والوطنية مصادر الإرهاب على الأبعاد السياسية والاقتصادية المتدهورة في جنوب المتوسط، ولكن ربطته أيضًا-بدرجة أكبر من الوضوح - بالأبعاد الثقافية.

وهو الأمر الذي كان من شأنه الزيادة المتسارعة في مشروعات التعاون الثقافي مع جنوب المتوسط وخاصة في مجال التعليم. وفي مبادرات الحوار الثقافي تجاهه. وفي تقنين الاتحاد الأوروبي لمنظومة القيم التي يجب على دول المتوسط مراجعتها أو تبنيها. وفي مراجعات قضية الهوية والاندماج في المجتمعات الأوروبية ذاتها.

وإذا كان الإسلام حاضرًا- غائبًا في تحركات ما قبل الحادي عشر من سبتمبر، فلقد أضحى ظاهرًا وفي قلب هذه المجالات السابق الإشارة إليها؛ حيث أضحى البعد الثقافي للشراكة هو أحد أذرع أوروبا في الحرب على الإرهاب، ولكن وفقًا لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي، القائمة على ضرورة مكافحة جذور الإرهاب بالسبل المتنوعة. ومنها الثقافية (وفي تعاضدها مع السبل السياسية والاقتصادية)، وعدم الاقتصار على محاربة قوى الإرهاب فقط، حيث إن تلك الأخيرة ليست إلا تجليات لجذور وأسباب كامنة وظاهرة على حد سواء.

ثانيًا - آليات وسبل إدارة البعد الثقافي في الشراكة: المغزى والآثار

عقب مؤتمر برشلونة، ظل الغموض يحيط لفترة بالمقصود بالبعد الثقافي، وكما سبق الإشارة لم يَحظَ أيضًا هذا البعد منذ البداية بنفس قوة الدفع التي حظيت بها الأبعاد الأخرى في مشروع الشراكة. وخاصة البعد الاقتصادي[1].

(1) د. نادية محمود مصطفى: البعد الثقافي للشراكة الأوروبية.... مرجع سابق.

هذا، وكان البعد الثقافي قبل برشلونة يعتبر مجرد واحد من مجالات التعاون المتعددة التي يديرها الاتحاد الأوروبي. فضلًا عن تبني الاتحاد الأوروبي مفهومًا ضيقًا للتعاون الثقافي عبر المتوسط. والذي انحصر أساسًا في مجالات التراث الثقافي المشترك والترجمة. ولكن مع الإعلان عن مشروع الشراكة في برشلونة انتقل الاتحاد الأوروبي إلى مفهوم أوسع وأكثر شمولًا لقضايا التعاون الثقافي عبر المتوسط. ولقد عبرت وثيقة المشروع عنه بوضوح حين دعت- كما سبقت الإشارة - إلى حوار الثقافات من أجل تفاهم متبادل.

ولقد توالى اهتمام القمم الأوروبية المتوسطية المتعاقبة: مالطا (1997)، اشتوتجارت 1999، اشتوتجارت(2001)، اشتوتجارت (2003) بتشجيع هذا الحوار من ناحية. وبتوسيع دائرة التعاون الثقافي لتتخطى دائرة الحكومات المركزية إلى دائرة اللامركزية. من خلال التأكيد على التعاون فيما بين المؤسسات بين الدول وداخلها[1] ولذا فإن الاتحاد الأوروبي قد تحرك على صعيدين متوازيين لدعم البعد الثقافي:

الأول - يتمثل في دعم المبادرات من أجل الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان، على مستوى النخب، والحكومات. وهو الدعم الذي وصل مؤخرًا إلى تكوين المؤسسة الأوروبية- المتوسطية لحوار الثقافات، والتي اتخذت لها مقرًا

(1) تابع هذا التطور في:

- المرجع السابق.

- د. نادية محمود مصطفى: أوروبا والعرب: من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية، (في): تقرير حال الأمة في عام (1997). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1998.

- د. محمد السيد سليم: الشراكة الأوروبية المتوسطية. الأبعاد الثقافية. كراسات استراتيجية. العدد 109. 2001.

- سامية بيبرس: الشراكة الأوروبية - المتوسطية وحوار الثقافات. السياسة الدولية. يناير 2004.

الإسكندرية. وذلك بعد سلسلة من الحوارات التي بادرت بالدعوة إليها وتنفيذها المؤسسات الأوروبية[1].

الثاني: يتمثل في مشروعات مشتركة للتعاون الثقافي مثل مشروع ميدكامبس Med campus ومشروع ميدمديا Med media، وتمبيس Tempus[2].

وبناء على مضمون تقرير أعدته مجموعة استشارية عليا (تكونت بمبادرة

(1) حول خبرة الاتحاد الأوروبي في مجال حوار الثقافات والحضارات منذ منتصف التسعينيات انظر: د. وفاء الشربيني: ملتقيات البعد الثقافي في الشراكة الأوروبية المتوسطية، (في): د. نادية محمود مصطفى. د.علا أبو زيد: من خبرات حوار الحضارات قراءة في نماذج على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. برنامج حوار الحضارات. كلية الاقتصاد. القاهرة. 2003.

(2) حول تفاصيل تلك المشروعات انظر على سبيل المثال: د. حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي وكيفية الاستفادة عربيًا منه. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت (2004).

– وحول مشروع تامبيس بصفة خاصة انظر:

Dr. Jean Marcou: L’extension du programme européen Tempus á la méditeranée: Coopération éducative et nouvelles. formes de diplomate.

بحث مقدم إلى الملتقى المصري الفرنسي الحادي عشر: **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في المنطقة العربية** (1991 – 2003). بالتعاون بين مركز البحوث والدراسات السياسية ومركز الدراسات والتوثيق الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الفرنسي. يناير 2004. (تحت الطبع).

– ومن مشروعات برنامج تامبيس في مصر. مشروع تأسيس درجة ماجستير في الدراسات الأوروبية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية باعتباره مشروعًا من مشروعات تطوير التعليم العالي في مصر، وحول أهدافه ومحاوره انظر:

Dr. Baher Atlam. Dr. Jean Marcou (Directeurs Egyptien et Français de la section francophone á la faculté**): Rapport présenté au Comité de pilotage du 162003/6/. Université du Caire**. Faculté d’économie et de sciences politiques (inédit).

وحول بعض أخبار التعاون الثقافي في نطاق الشراكة مع مصر في مجال الإعلام والتعليم والثقافة انظر على سبيل المثال:

European Union/ Egypt. Annual Report. 2000. 2001. 2002.

من رئيس المفوضية الأوروبية السابق رومانوبرودي 2002) تحت عنوان الحوار بين القوى والثقافات في منطقة الأورومتوسطية[1] يتضح مدى الزخم الذي أضحى يتمتع به الموضوع. فعقب ندوة عن الحوار الثقافي في بروكسل في مارس 2002 ارتأى رئيس المفوضية ضرورة إعادة التفكير في هذا الحوار وكيفية تفعيله وفق استراتيجية محددة. ولقد أوصى التقرير بتكوين مؤسسة الأورومتوسطية لحوار الثقافات. وهي المؤسسة التي تأسست بناء على قرار مؤتمر وزراء خارجية الأورومتوسطية في ديسمبر 2003. وتأكيدًا على أهمية وضع الحوار في الفضاء الأورومتوسطي كما ينص التقرير أن هذا الحوار لا يمكن أن يظل عنصرًا ثانويًا يعتمد على العناصر الأخرى في عملية برشلونة. ولكنه يجب أن يمتد ليتجاوز حدود نطاقه الخاص وليصبح عنصر تقاطع وتداخل يربط بين جميع أوجه العلاقات الأورومتوسطية. وبذا، فلقد بدأت مع قرار تكوين المؤسسة في قمة يونية 2004 الأوروبية مرحلة جديدة في الحوار - علينا الانتظار لتقييم نتائجها على ضوء القواعد والأسس التي نص عليها هذا التقرير. ومن ناحية أخرى: فإن هذا التقرير قد ربط بوضوح وعلى نحو غير مسبوق بين دوافع الحوار النابعة من مشكلات الهوية سواء على صعيد شمال أو جنوب المتوسط، ولذا فلقد ظهرت قضية الهجرة إلى أوروبا في صميم اهتمامات هذا الحوار.

وبدون إمكانية الدخول في تفاصيل هذه المشروعات وهذه المبادرات، يمكن التوقف عند تقديم نماذج رؤى- من جانبي المتوسط - تتنوع اتجاهات تقييمها لآثار ولدلالات البعد الثقافي في الشراكة بصفة خاصة. ومآل وآثار

(1) Assia A. Bensalah. Jean Daniel (and others): Dialogue between peoples and cultures in the Euro - Mediterranean Area. Report by the high Level Advisory Group Established at the initiative of the president of the European commission. (No Date). 43 pages.

مشروع الشراكة بصفة عامة. وآثاره على مستقبل المنطقة العربية. وتساعد هذه الرؤى، التي ينطلق معظمها من خبرات تجارب حوار الثقافات المتوسطية الأوروبية، على بيان حالة عدم التوافق وعدم الرضاء الفكري العام، حتى الآن - حول هذا الموضوع، مما يعني في جانب كبير منه أن المتوسطية- كتوجه - ما زالت تتنازعها توجهات كبرى أخرى مثل الشرق أوسطية، والنظام العربي، والدائرة الإسلامية ويمكن تقسيم هذه الرؤى بين مجموعات من الاتجاهات التي تبلور كل منها خلال العقد المنصرم منذ تدشين الشراكة. هذا وتجدد الإشارة أنه قبل الحادي عشر من سبتمبر كان البعد الثقافي للشراكة- وخاصة فيما يتصل بالحوار - يتسم بخصوصيته، ومع فورة مبادرات الحوارات وتناميها عقب الحادي عشر من سبتمبر، لم يعد تناول هذا البعد منفصلًا عن قضية حوار الثقافات والحضارات بصفه عامة.

وتنقسم المواقف من البعد الثقافي وعلاقته بالأبعاد الأخرى للشراكة بين الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول: الحوار شرط ضروري مسبق لنجاح التعاون السياسي والاقتصادي الأوروبي - متوسطي

وإذا كان ميثاق برشلونة لم يُقِم علاقة بين أبعاده الثلاثة، إلا أن نخبًا فكرية وأكاديمية أوروبية. وكذلك مؤسسات أوروبية جماعية. سارعت عقب مؤتمر برشلونة- وما قبله - في تحديد أبعاد هذه العلاقة. وانطلقت بعضها من كون الحوار هو السبيل لدعم الفهم المتبادل الذي يمثل أساسًا لنجاح العلاقات السياسية والاقتصادية بين جانبي المتوسط. وهذا الاتجاه ينطلق من ضرورات تحقيق المصلحة المشتركة المتوسطية، أي من "المتوسطية" كمشروع سياسي لتحقيق أهداف أوروبية؛ لمواجهة مصادر تهديد الأمن ذات الطبيعة الثقافية:

تتلخص مقولات هذا الاتجاه في الآتي[1]:

- الرؤى السياسية الضيقة لا تسمح بمعالجة المشاكل الحقيقية بين جانبي المتوسط. والتي تكمن في معطيات معقدة وصراعية متداخلة.
- إمكانية تخطي التهديدات للأمن من خلال مشروع يقع في قلبه الحوار الثقافي؛ لأن مصدر هذه التهديدات ذو طبيعة ثقافية.
- لن يتحقق الفهم المتبادل إلا من خلال تجاوز التاريخي والديني. ومن خلال حوار الصفوات الفكرية والمدنية وليس القيادات الرسمية فقط، ومن خلال التغلب على الأحكام المسبقة المتبادلة والمتراكمة عبر التاريخ.
- الحوار الثقافي لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الاقتصادية والأمنية المختلفة، ويدعم هذا الحوار "رؤية إيجابية للاختلاف".

ولقد راكم على هذه الرؤى المبكرة رؤى أخرى اجتهدت بدورها لبيان شروط نجاح الحوار من وجهة النظر الأوروبية[2]، وعلى رأسها نسيان التاريخ والقفز عليه بإغلاق الملفات السوداء، والتسامح تجاه الآخر مع إدراك حقيقة متطلبات سياسات القوى، تجاوز صعوبات اختلافات اللغة ودلالة الصور النمطية الدينية

---

(1) يعبر عنه على سبيل المثال:

Paul Balta (ed): **La Méditerannée réinventée. Réalités et espoirs de la coopération (1992).** Centre Nord - Sud. Conseil de l’Europe. Programm Transmed.

وانظر تحليلًا تفصيليًا لهذا الاتجاه في د. نادية محمود مصطفى: الأبعاد الثقافية.... **مرجع سابق**. ص ص 464 – 466.

(2) انظر على سبيل المثال:

Bichara Khader: Pour un dialogue culturel euro - méditerranéen renové (dans): Bichara Khader: Monde Arabe et Géopolitique Arabe. Centre d›Études et de Recherches sur le monde arabe contemporain. Département des sciences de la population et du développement. Université Catholique de Louvain. Belgique. 2004.

والثقافية، تغيير ما يمكن تغييره من القيم السلبية، علاج مخاوف أوروبا من الهجرة إليها المتصلة بالإسلام، الإلحاح في فهم أوروبا للشرق العربي والمسلم ليس كمصدر تهديد أو غزو، إعادة تأكيد الذات تمثل شكلًا من أشكال المقاومة العربية ولكن يحب ألا تتضمن رفض الآخر، كما يجب أن تتضمن نقدًا للتاريخ واستدعاء للخبرات الإيجابية فيه وعدم الاقتصار على الخبرات التاريخية السلبية الصراعية. ذلك لأن الوقوع في أسر التاريخ والماضي هو أسوأ الطرق لغلق سبل الحوار، ومن ثم فإن معركة المستقبل إنما تجري على ساحة الماضي، ولذا يجب تجنب توظيف الماضي في المعارك السياسية الخارجية، ونظرًا لأن ثقافة ما لا تنتج حضارة بدون الاحتكاك بثقافات أخرى، فإن الإسلام سيتحسن بالاتصال مع الذين يحترمونه. وعلى العكس، فإنه ما أن يشعر بالقهر أو التهميش سيزداد تشددًا ويترك العنان للحديث عن المظالم التي تقع عليه.

هذا، ويمكن القول إن الدوائر الرسمية العربية (والمصرية بصفة خاصة)[1] التي تقوم على إدارة مفاوضات الشراكة وتنفيذ اتفاقياتها قد نظرت أيضًا إلى البعد الثقافي في اتصاله بالبعد الاجتماعي- الإنساني، ومن ثم اهتمت بحقوق المواطنين العرب والمصريين العاملين في دول الاتحاد الأوروبي والمقيمين بصفة شرعية كما اهتمت بالتراث الثقافي المصري وتنقية كتب التاريخ، وذلك إلى جانب اهتمامها بالحوار الثقافي لتحسين الفهم المتبادل وتصحيحه باعتباره سبيلًا لتحسين فرص التعاون السياسي والاقتصادي.

ولذا. وأمام النواقص في منهج إدارة الحوار، حيث تغلب الرؤى الدفاعية الاعتذارية التبريرية عن الإسلام والمسلمين. تصدت الكثير من الرؤى لتوضيح شروط تفعيل الحوار لتحقيق المصالح العربية (كما سنرى لاحقًا).

(1) انظر رصدًا لبعض هذه الجهود عقب مؤتمر برشلونة في: د. نادية محمود مصطفى. مرجع سابق. ص ص 472 – 476.

الاتجاه الثاني: عدم تحقيق الحوار الثقافي بين شمال وجنوب المتوسط لأهداف جنوب المتوسط ومصالحه:

وذلك تحت تأثير حقائق اختلال توازن القوى والمصالح، وتحت تأثير اتجاه الثقافة الغربية للهيمنة، وفي ظل خبرة الإرث التاريخي للعلاقات الأوروبية - الإسلامية، ومن ثم لا يعتبر هذا الاتجاه أن بإمكان الحوار الثقافي أن يدفع من فرص التعاون السياسي والاقتصادي لتحقيق مصالح مشتركة، حيث إنه مجرد سبيل في يد أوروبا لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة لتقليص مصادر التهديد للأمن الأوربي- ذات الطبيعة الثقافية - النابعة من الهجرة أو من الأصولية، كما أنه من ناحية أخرى ليس إلا وسيلة لتحقيق الهيمنة الثقافية على جنوب المتوسط وشرقه من أجله. وفصله عن دائرته الحضارية العربية الإسلامية.

ومن الواضح أن هذا الاتجاه الذي تناوله بالشرح من زوايا متنوعة تيار واسع من الأدبيات- العربية. والغربية قبل وبعد الحادي عشر من سبتمبر - إنما يرتكز على ثلاثة مقومات أساسية: وقائعية، معرفية، تاريخية. شكلت جميعها التوجه المتشكك في دوافع الحوار وآفاقه المستقبلية. والناقد لآثاره السلبية على المصالح العربية.

وتتلخص المقولات الكبرى لهذا الاتجاه في روافد ثلاثة على النحو الآتي:

من ناحية، أن الحوار بين الثقافات الأورومتوسطية يندرج في إطار معرفي واسع يتصل بالعلاقة بين الأديان والحضارات في حوض المتوسط. وهو إطار أعمق وأقدم مما يطرحه البعد الثقافي للشراكة. ويعكس هذا الإطار وجود فجوة بين جانبي المتوسط على الصعيد الثقافي بمعناه الواسع، وهو الأمر الذي يدفع للقول إنه بالرغم من مقتضيات العولمة الاقتصادية والسياسية، إلا أنه لا

يمكن فرض نسق عالمي واحد للقيم، بل ينبغي مراعاة الخصوصية الثقافية للشعوب، كما أنه لا يمكن فرض نموذج للتحديث على المنطقة يتعارض مع القيم الثقافية. ولذا فإن الحوار الثقافي أو التعاون الثقافي الأوروالمتوسطي لابد وأن يثير التساؤل التالي: التعاون مِنْ منظور مَنْ ونحو منظور من؟[1] وهو التساؤل الذي يطرح المعضلة بين الدعوة للحوار والتعاون. وبين التحذير في نفس الوقت من هيمنة معرفية.

ولقد تعددت أشكال التعبير عن هذا التحذير من الهيمنة المعرفية والثقافية لشمال المتوسط، ولكن في نطاقات أكثر اتساعًا. فلقد تمثل بعضها في معارضة ورفض المركزية الغربية المعرفية والثقافية والفكرية (والنابعة من المركزية السياسية والاقتصادية) لما في هذه المركزية من مخاطر الاستلاب الحضاري تحت مسمى وحدة التاريخ العالمي ووحدة الحضارة العالمية ووحدة التراث الإنساني والثقافة العالمية[2]. كما تمثل بعضها الآخر في التحذير من مخاطر الهيمنة الغربية الثقافية في ظل العولمة والانفراد الأمريكي بالقيادة العالمية والتحالف مع إسرائيل، على أساس أن المرحلة الراهنة هي مرحلة الصراع الحضاري والثقافي والديني مع الغرب وإسرائيل بعد أن انتهت جولات الصراع العسكري والسياسي والتكنولوجي، ولا أدل على ذلك من تجدد الاهتمام من جانب القوى العظمى بالأبعاد الثقافية الحضارية في إدارة الصراعات الدولية. ولقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من تداعيات على مستويات متعددة داخلية وخارجية، محملة بالمؤشرات عن

---

(1) د. نيفين عبد الخالق: المشروع المتوسطي: الأبعاد الثقافية، (في): د. نادية محمود مصطفى (محرر). مرجع سابق.

(2) نصر عارف: في مصادر التراث السياسي الإسلامي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة. 1994. ص ص 55 – 95.

طبيعة هذه المرحلة من الصراع الحضاري والثقافي والديني الذي يقوده الغرب بوسائل عديدة، من بينها وسائل الحوار. وفي المقابل يرى البعض أن هذا البعد الثقافي الحضاري للصراعات الراهنة ليس إلا رداءً تتخفى وراءه المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية[1].

بعبارة أخرى. فإن ازدياد حدة الصراع في المنطقة الأورومتوسطية بين قوى العولمة الثقافية وقوى الخصوصية الثقافية، يعد من أهم معوقات الحوار المتوسطي الأوروبي. ولقد عبر العديد من الدارسين العرب عن المخاوف الناتجة عن محاولة فرض القيم الثقافية الغربية[2]. بل لقد اعتبرها بعضهم من أخطر التحديات السياسية الخارجية التي تواجه الأمة الإسلامية برمتها منذ نهاية القرن العشرين، وفي ظل تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر[3]. وقد أدى ذلك كله ببعض مثقفي التيارين الإسلامي والقومي لاستبعاد قيام تعاون وحوار ثقافي أوروبي – متوسطي فعال على أساس أنه لن يؤدي إلا إلى فرض ثقافة الطرف المهيمن بالقوة.

ومن ناحية أخرى: وانتقالًا من هذا الإطار الواسع عن الاختلافات المعرفية ومخاوف الهيمنة الثقافية الغربية، يمكن التوقف عند مؤشرات

(1) مجموعة باحثين: إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1997.

(2) د. محمد السيد سليم: مرجع سابق. ص ص 1 – 8.

(3) د. نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز التحديات الثقافية الحضارية، (في): د. نادية مصطفى. د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران): الأمة في قرن. العدد الخاص من حولية أمتي في العالم. مركز الحضارة للدراسات السياسية. دار الشروق الدولية، القاهرة. 2002. الكتاب السادس.

– انظر أيضًا د. محمد السيد سليم: أثر التحولات العالمية على العالم الإسلامي، (في): د. حسن العلكيم (محرر): مرجع سابق.

محددة تبرر هذه المخاوف. وهي المؤشرات النابعة - كما يتناولها البعض[1] - من طبيعة استراتيجيات المنظمات الأوروبية والغربية بصفة عامة في التعامل مع قضايا التعاون المشترك مع الدول الأخرى. فالدول غير الأوروبية مطالَبة بقبول القيم الثقافية الأوروبية باعتبارها المدخل الوحيد للدخول في مشاركة حقيقته مع أوروبا. ومن ثم. فإن الاتحاد الأوروبي يرفض مفهوم التعددية الثقافية. ويسعى إلى جعل قيمه الثقافية هي الإطار المرجعي لأي تعاون أوروبي- متوسطي.

فعلى سبيل المثال. فإن الوثيقة التي أصدرها الاتحاد الأوروبي بعنوان "الاستراتيجية المشتركة تجاه الإقليم المتوسطي". والتي صدرت عن القمة الأوروبية في يونيه 2000، تنص في البند السابع منها على أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى نشر القيم الجوهرية التي يعتنقها بما في ذلك حقوق الإنسان، الديمقراطية، المحكومية والشفافية وحكم القانون. كما ينص البند الرابع عشر على حث كل الشركاء المتوسطيين على إلغاء عقوبة الإعدام، ويشير البند 22 إلى دعم التطابق بين الأنظمة القانونية ذات التوجهات المختلفة لحل مشكلات القانون المدني المتعلقة بالأفراد: قوانين المواريث، والأحوال الشخصية بما في ذلك الطلاق. ويدعم من هذا التوجه الأوروبي الذي تعبر عنه هذه الوثيقة شروط الاتحاد الأوروبي من أجل قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وكان قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في أغسطس 2001، فيما يتعلق بالدعوى التي رفعها حزب الرفاه التركي ضد الحكومة التركية لإلغاء القرار الذي أصدرته بحل الحزب، ذا مغزى كبير؛ حيث أيدت المحكمة قرار الحكومة التركية تأسيسًا على أن برنامج حزب الرفاه يقوم على الشريعة الإسلامية، وأن تلك الشريعة

(1) د. محمد السيد سليم: الشراكة الأوروبية.... مرجع سابق، ص 9. ص ص 13 - 15.

تتعارض مع الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان. ويعني هذا الحكم، أن الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان هو الإطار المرجعي الذي وفقًا له تكتسب الأحزاب شرعيتها من عدمه.

وتتعدد النماذج التي يمكن سردها. والتي تبين أن روح الهيمنة الثقافية لن تخدم أهداف البعد الثقافي في الشراكة، سواء فيما يتصل بأوضاع المهاجرين إلى أوروبا من العرب والمسلمين. أو سواء فيما يتصل بأوضاع دول وشعوب جنوب المتوسط.

فإذا كانت المشاكل التي تواجهها قضية الهوية في أوروبا والنابعة مما يمثله الوجود المسلم المتزايد من تحديات للثقافة الأوروبية وقيمها (وعلى رأسها العلمانية وتداعياتها على مفاهيم حقوق الإنسان والحرية)، فإن مسلك الدول الأوروبية تجاه قضايا محددة إنما أثار – وما زال يثير – جدلًا حول مصداقية التعددية الثقافية في دول الاتحاد الأوروبي. ولم تكن قوانين منع الحجاب، ثم مؤخرًا القوانين المرتقبة حول معاداة السامية إلا نموذجًا من نماذج عدة، تطرح جميعها قضية مصداقية الحوار الثقافي لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله، حيث يبدو التمسك بقوه بحماية منظومة القيم الأوروبية على الساحة الأوروبية، مع السعي في نفس الوقت إلى نشرها أو فرضها على ساحة جنوب وشرق المتوسط، مع اتهام كل مقاومة أو رفض لهذه المنظومة بأنه رفض للتحديث وتشجيع للأصولية ومدعاة لاستمرار التخلف.

وتمثل مشروعات التعاون المشترك– في مجال التعليم بصفة خاصة – ساحة أخرى تثير الانتقادات تحمله هذه المشروعات من اتجاهات لفرض منظومة القيم من خلال قنوات التعليم. ومن أبرز الأمثلة على هذا الصعيد الانتقادات التي واجهتها فكرة ثم خبرة إنشاء أقسام التدريس باللغات الإنجليزية والفرنسية في بعض الكليات في الجامعات المصرية، وخاصة أن البعض منها (مثل القسم الفرنسي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) إنما

يقوم بناء على اتفاقية خاصة تنظم علاقته بالكلية ووضعه على صعيدها إداريًا وفنيًا، وككيان متميز[1]. وأخيرًا يواجه إنشاء ماجستير للدراسات الأوربية المتوسطية في كلية الاقتصاد أيضًا، في نطاق مشروعات التعاون مع Tempus (باعتبارها سبيلًا من سبل تطوير التعليم العالي) يواجه انتقادات تتصل بمصداقية هذا التطوير من خلال هذا النمط من المساعدات الخارجية من ناحية، كما تتصل بدلالة ما يحوزه التوجه المتوسطي من اهتمام بالمقارنة بالتوجهات العربية أو الإسلامية، حيث إن تلك الأخيرة لا تتوافر المؤسسات والإرادة اللازمة لدفع تنظيم التعاون حولها من خلال برامج مناظرة للبرنامج الأوروبي Tempus.

هذا، ومن أهم الانتقادات التي واجهها مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية بصفه عامة، والتي رأى البعض[2] أنها ستكون من أسباب فشله، هو أن هذا المشروع إنما يفصل بين الدول العربية المتوسطية والدول العربية غير المتوسطية، على نحو غير مقبول؛ لأنه يتجاهل أو يتخطى حقيقة وجود العالم العربي وحقيقة أن شعوبه يجمع بينها مصلحة مشتركة ورؤية مشتركة عن دورها ووضعها في العالم المعاصر. وكما يرى البعض الآخر أيضًا[3]، فإن نتائج تحليل دوافع الطرفين– شمال وجنوب

(1) انظر على سبيل المثال: د. نادية محمود مصطفى: قضية الهوية واللغة في الجامعات العربية: دراسة حالة جامعة القاهرة. بحث مقدم لأعمال المؤتمر السنوي لاتحاد الجامعات العربية. قطر. أكتوبر 2002.

(2) Samir Amin: Faillite du partenariat Euro - Méditerranéen (dans) Bichara Khader (ed): Le partenariat Euro - méditeranéen vu du Sud. 2001.

(3) انظر هذه النتائج في:

– د. نادية محمود مصطفى: المشروع المتوسطي: الأبعاد السياسية. **مرجع سابق**. ص ص 456 – 459.

كذلك انظر تحليلًا لخبرة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية. والتي تطورت في ظلها السياسة المتوسطية الأوروبية طوال ما يزيد عن الثلاثة عقود وحتى ما قبل مشروع برشلونة: د.نادية محمود مصطفى: تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا والمسار والمحددات (1945 – 1991). **بحث مقدم إلى الندوة المصرية – الفرنسية الحادية عشرة: الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في المنطقة العربية** (1991 – 2003) **بالتعاون بين مركز البحوث والدراسات السياسية**. ومركز الدراسات والتوثيق الاقتصادية والقانونية الفرنسي. 14 – 15 يناير 2004. (تحت الطبع).

المتوسط – المتوسطية، وكذلك تحليل آثار المحددات الإقليمية العالمية على المشروع المتوسطي، تبين أن المشروع المتوسطي لا يقدم ما يمكن أن يشحذ مشروعًا للنهضة يستند إلى نموذج حضاري مخالف للنموذج العربي أو باستقلال عن رافده الأوروبي. بل نحن نلحظ أن المبادرة الأوروبية نحو المتوسطية تبرز مع صعود القوة الأوروبية إلى قمتها، ومع انحدار القوة العربية، ومع تزايد معاول الهدم لفكرة العروبة ونظامها، ومع تزايد الهجوم على الإسلام عقيدة وقيمًا؛ ولذا تعددت الانتقادات[1] لمشروع الشراكة استنادًا إلى أسس متنوعة من بينها ما سيكون له من آثار سلبية على الثقافة ومنظومة القيم الحضارية.

وفيما يبدو، فإن مخاوف هيمنة منظومة القيم الغربية الأوروبية وفرضها على مساحات ثقافية أخرى، لا تقتصر على جنوب وشرق المتوسط، ولكن تظهر أيضًا على صعيد العلاقات بين "شرق أوروبا" وبين غرب أوروبا، في نطاق تداعيات "توسيع أوروبا" على هوية دول شرق أوروبا وثقافتها، حيث يعبر أكاديميون ورجال دين وبرلمانيون وناشطون مدنيون من شرق أوروبا وروسيا عن قلقهم من اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى فرض منظومة قيمه على الأعضاء الجدد المنضمين والأعضاء الجدد المرتقب انضمامهم[2].

---

(1) انظر على سبيل المثال: د. حامد عبد الماجد. د. نادية أبو غازي: مستقبل المشاركة المتوسطية المصرية. دراسة في إدراكات الرأي العام وقواه السياسية الأساسية، (في): الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة: الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في المنطقة العربية (1991 – 2003). مرجع سابق.

(2) من واقع بحوث ومناقشات إحدى جلسات المؤتمر الذي نظمته مؤسسة سان أجيديو الإيطالية في ميلانو 4 – 7/ 9/ 2004 تحت عنوان «حوار الثقافات: الشجاعة نحو إنسانية جديدة». وهذه الجلسة بعنوان: الاتحاد الأوروبي وأوروبا الكبرى، وشارك فيها مدير العلاقات الخارجية لبطريركية موسكو. ورجل دين من كنيسة اليونان الأرثوذكسية. وأستاذة من جامعة أوسلو. وعضو برلمان في جمهورية التشيك. ورجل دين من كنيسة ألمانيا الكاثوليكية.

ومن ناحية ثالثة: إذا كانت المخاوف من فرض الهيمنة الثقافية الأوروبية، ترتبط بحالة الخلل الراهنة في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية بين الطرفين، والتي لا تقدم فرصًا متساوية للاستفادة من الشراكة، فإن مسار وخبرات التفاعل التاريخي بين شعوب وثقافات حوض المتوسط المختلفة - تبين أن هذا الوضع الراهن ليس إلا حلقة من حلقات تطور الهيمنة الأوروبية بأدوات عدة؛ ومن بينها الأداة الثقافية، سواء كأداة خادمة للأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية، أو كغاية في حد ذاتها. بعبارة أخرى، فإن خبرة التفاعل التاريخي بين شعوب وثقافات حوض المتوسط المختلفة، والتي تبين تراوحًا ما بين التفاعل السلمي وبين التفاعل الصراعي، تبرز هذه الخبرة كيف أن القوى الأوروبية قد وظفت العامل الثقافي بأوسع معانيه لتحقيق أهداف سياسية، بل إن الأهداف الثقافية لم تكن تفترق عن نظائرها السياسية والاقتصادية. فلم يكن هدف الهجمة الأوروبية الأولى (الحروب الصليبية) أو الهجمة الأوروبية الحديثة هو الأرض والثروات فقط، ولكن أيضًا كانت الثقافة- وفي قلبها العقيدة - في صميم استهدافات الهجمة الأوروبية الحديثة. وتقدم النماذج التالية بعض التوضيح:

1. إذا كان احتلال الأرض قد مكن من التحرك نحو اختراق الفكر والثقافة، إلا أنه كان للعملية أدوار تمهيدية سابقة. فمنذ ما بعد الحروب الصليبية وما صاحبها من احتكاك عضوي مباشر، بدأ الطرفان محاولات جدية ليتعرف كل منهما على أحوال الآخر وعقائده ونظمه وتاريخه. ومن ثم، بدأت حركة الاهتمام الأوروبي بالشرق الإسلامي تأخذ منحى جديدًا تعددت قنواته وسبله ولكنها تجسدت في تزايد الاهتمام بالدراسات الإسلامية التاريخية وغيرها. ولم تكن هذه الدراسات- في

تيار الاستشراق - بدافع البحث العلمي فقط، ولكنها تمت تحت تأثير دوافع مختلفة دينية وسياسية وتجارية. وشكلت هذه الدوافع السياسات الاستعمارية في تطورها، ابتداء مما يسمى حركات الكشوف الجغرافية وحتى فرض الاستعمار التقليدي[1].

2. وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وخاصة القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى استغلت القوى الأوروبية العامل العقيدي والمذهبي والقومي لتحقيق أهدافها في التعامل مع الدولة العثمانية. ونذكر باختصار رؤوس الموضوعات في هذا الصدد- دون التفاصيل: توظيف الصراع العثماني الصفوي، مساندة حركات الاستقلال في البلقان عن الدولة العثمانية، وتزكية العامل القومي العربي- المسيحي ضد العنصر التركي المسلم في مقابل مساعدة العثمانيين على إجهاض حركات الاستقلال الذاتي في الولايات العربية العثمانية، استغلال الامتيازات العثمانية في الشام لتنمية النفوذ الأجنبي الثقافي والاقتصادي، مساندة الحركة العربية ضد الدولة العثمانية كتوطئة لهزيمة الأخيرة، ثم احتلال الأراضي العربية في الشام، مساعدة الحركة الصهيونية في تنفيذ مشروعها في فلسطين[2].

ولقد كانت قضية الإصلاحات العثمانية في عصر التنظيمات وما قبلها من أخطر وأهم القضايا التي تبين من تحليل دوافعها وآلياتها ونتائجها، كيف أنها

(1) انظر: نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي. الجزء السابع من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996. ص 67 – 70.

(2) نادية محمود مصطفى: العصر العثماني: من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية. الجزء 11 من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام. المرجع السابق.

لم تكن عملية إصلاح للقوى الإسلامية، بل عملية استبدال للنموذج الحضاري الإسلامي، فلم يكن النقل عن الغرب للإصلاح المادي إلا الإطار الذي انتقلت معه الأفكار والقيم والاتجاهات. بعبارة أخرى كان الفكر والعقل والثقافة في قلب هذه العملية التي لم تكن عملية داخلية بقدر ما كانت عملية دولية بين طرفين غير متكافئين في القوة المادية. ومن ثم، لم يكن نقل الطرف الضعيف عن الطرف القوى سبيلًا للإصلاح، ولكن سبيلًا للتصفية والاستبدال، ومنطلقًا نحو استكمال حلقات الاستعمار التقليدي[1].

(ج) وفي ظل احتلال الأرض- حتى الاستقلال - كان التأثير الثقافي للغرب في تنامٍ وكانت الذات الحضارية الإسلامية هي الثمن تحت مسميات التحديث والتطوير، ومن ثم بدأت مرحلة من مراحل العلاقة مع الآخر اتسمت بالتشتت والانقسام حول العلاقة بين الثقافة العربية الإسلامية وبين الثقافة الغربية. ولقد تنامت هذه الظاهرة وتطورت واستمرت حيث تعايش الآن طبعتها الراهنة. فإلى جوار الرافد التقليدي هناك الرافد الإصلاحي فضلًا عن الرافد التحديثي، وكل منهم يعبر من منطقة من مناطق ثلاث تنقسم بينها قضية العلاقة بين "الأنا والآخر"، أو قضية "نحن" و"هُمْ". وهي القضية التي تمتد تعبيراتها ما بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويعبر هذا الانقسام حول هذه القضية عن الأزمة التي تمر بها المجتمعات المسلمة بحثًا عن الانتماءات وعن الخيارات وعن البدائل طيلة ما يزيد عن القرنين؛ أي منذ أن بدأنا ندير ظهرنا إلى تراثنا (فكرًا وممارسةً وتنظيمًا)، واتجهنا نحو الغرب وتأرجحنا ما بين الانبهار بالغرب وما بين السعي نحو التوفيق معه وما بين الرفض له والغضب منه؛ لنعود من جديد- أو يعود أحد الروافد - لينظر مرة

(1) انظر تحليلًا ممتدًا لهذه القضية في: المرجع السابق.

أخرى إلى التراث بحثًا عن إحياء الذاتية، بعد أن فشل الحل الغربي حتى الآن في تحقيق هذا الإحياء[1].

واستكمالًا لما يتصل بالخبرة التاريخية أيضًا فهناك وجه آخر للعملة. فالمواقف الأوروبية من الإسلام والمسلمين لم تخلق تحديات في ديار الإسلام فقط، ولكن كان لها عواقبها ودلالاتها بالنسبة للأوروبيين ذاتهم، ويرى البعض[2]– من خلال عرض وتحليل نصوص كتبها فلاسفة ورجال دين مسيحي أوروبيون (منذ القرن الحادي عشر، وحتى بداية عصر التنوير في أوربا) – أن الإسلام مثَّل تحديًا للأوروبيين على نحو ساهم في بلورة الهوية الأوروبية خلال الاستعدادات العسكرية لمحاربة المسلمين. فإن المشروعات الأوروبية الفكرية عن وحدة أوروبية استهدفت في المقام الأول تدعيم قوة أوروبا المسيحية في مواجهة المسلمين الكفار. ولقد ظل الدافع الديني محركًا وراء الفكرة الأوروبية ومحددًا للعديد من مشروعات الوحدة الأوروبية حتى نهاية القرن الثامن عشر على الأقل. وهو الأمر الذي يعني أن الدوافع الدينية قد احتلت مكانها إلى جانب الدوافع السياسية والاقتصادية التي حكمت تحرك أوروبا نحو الشرق، سواء خلال مرحلة قوة الدولة الإسلامية أو خلال ضعف هذه الدولة وبداية تراجعها منذ القرن السابع عشر الميلادي.

(1) حول أبعاد هذه المرحلة انظر على سبيل المثال طارق البشري: في المسألة الإسلامية المعاصرة. دار الشروق. القاهرة. الأجزاء الستة وهي تحت عنوان: ماهية المعاصرة. الحوار الإسلامي العلماني. الوضع القانوني بين الشريعة الإسلامية والقانون الوصفي. بين الإسلام والعروبة. بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي. الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر.
– د.عبد الوهاب المسيري: فقه التحيز. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. القاهرة، 1992.
– د. نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية. مرجع سابق.

(2) Tomaz Mastnak: Islam and the creation of European Identity. Center for the study of Democracy. Research papers. Number 4. Autumn 1994.

انظر أيضًا: د. حسن نافعة: **الاتحاد الأوروبي. وكيفية الاستفادة عربيًا منه.** مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2004.

وأخيرًا- وفيما يتصل بالبعد التاريخي: إذا كان البعض كما سبقت الإشارة يدعون لتجاوز التاريخ وتخطيه - وخاصة المراحل السلبية منه - حتى يمكن التقدم على صعيد الحوار الثقافي، فإن العرض السابق لدلالات الخبرة التاريخية- حتى ولو السلبية منها وفقًا للرؤية العربية، لا يهدف إلى عرقلة الحوار أو التدليل على عدم جدواه، ولكن يمثل اعترافًا - من ناحية - بأن عمق الرابطة بين أوروبا والمنطقة العربية ذات الامتدادات التاريخية، يفرض تجاوز الرؤى الجزئية المحددة زمانًا ومكانًا، إلى الرؤى الاستراتيجية التي تضع العلاقات الأوروبية - العربية الراهنة في سياق تطورها التاريخي، كما يمثل- من ناحية أخرى - اعترافًا بمصداقية مقولة أساسية صاغها التاريخ والجغرافيا والسياسة والثقافة، وهي مقولة تعلمتُها في سنوات دراستي الأولى بعد التخرج، على يد أحد أساتذة الجيل في كلية الاقتصاد- وهو د. حامد ربيع - الذي اقتطع قدرًا من تفكيره وكتاباته في العلاقات الأوروبية - العربية[1]. وتأكدت لي هذه المقولة بعد ذلك خلال دراستي في التاريخ الإسلامي وفي العلاقات العربية الأوروبية المعاصرة.

وهذه المقولة هي: أن الأمن الأوروبي والأمن العربي لا ينفصلان، وأن تاريخ سياسات الدول الأوروبية تجاه المنطقة يعد أحد مصادر سياستها المعاصرة، وأن فهم الماضي يساعد على فهم الاستمرارية والانقطاع في هذه السياسات، والعكس صحيح بالنسبة للسياسات العربية أيضًا ذلك لأن العلاقات العربية- الأوروبية أو العلاقات الأوروبية - المتوسطية قديمة قدم

(1) د. حامد ربيع: الحوار العربي الأوروبي. استراتيجية التعامل مع القوى الكبرى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. 1980.

- د. حامد ربيع (إشراف): المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. 1977.

المتوسط الذي يفصل بين الإقليمين، ولقد تشابكت هذه العلاقات في دوائر حضارية وسياسية واقتصادية، كما تأرجحت هذه العلاقات على مدار تاريخها القديم والوسيط والحديث بين مراحل ذات طبيعة تعاونية وبين أخرى ذات طبيعة تنافسية أو صراعية.

ولقد بينت الخبرات التاريخية أنه كان للمتغير الثقافي- الديني - تأثيره المباشر على المتغيرات السياسية والاقتصادية، ولذا ظل السؤال التالي مطروحًا: أيها المتغير المستقل وأيها المتغير التابع؟ ولا نستطيع أن نقدم إجابة حاسمة واحدة تصلح لكل المراحل والأزمنة، ولكن يمكن من واقع الأنماط المتكررة في التاريخ استخلاص التعميم التالي: من ناحية، إن التثاقف والتفاعل الثقافي لا يقتصر على أوقات السلم فقط، كما لا يأخذ تأثيره اتجاهًا واحدًا دائمًا من مركز القوة إلى الطرف الأضعف، فقد يحدث العكس أحيانًا، كما أن هناك فارقًا بين التثاقف والتفاعل الثقافي كعملية تلقائية، وبين أساليب الفرض بالقوة. ومن ناحية أخرى[1]: فإنه لم يتكرس التعارض بين اختلاف شعوب شمال المتوسط وجنوبه من جانب، والحوار بين الحضارات والتفاعل الثقافي فيما بينها من الجانب الآخر، حقيقة أن الاختلافات العميقة بين الحضارة المسيحية الأوروبية والحضارة الإسلامية العربية قد أفرزت صراعات، ولكن طابع الصراع أو الصدام الحضاري لم يكن يعني إهدار إمكانية التعاون، فلقد فرض الجوار الجغرافي ضرورة التعاون لتحقيق منافع متبادلة، وإن خضعت هذه الترتيبات لواقع توازنات القوى إلا أنه لم يقف اختلاف الثقافات حائلًا دون التعاون.

(1) د. سمعان بطرس فرج الله: مصر والدائرة المتوسطية: الواقع والمستقبل حتى 2020. منتدى العالم الثالث (مكتبة مصر 2020). دار الشروق. القاهرة. ط 2002. ص ص 202 - 204.

ثالثًا: حول سبل تفعيل البعد الثقافي وغاياته: إشكاليات الارتباط بالبعد السياسي والاقتصادي:

إذا كانت بعض الاتجاهات قد ارتأت أن البعد الثقافي للشراكة يهدف إلى بلورة "ثقافة متوسطية"، تمثل من وجهة نظر المصالح الأوروبية شرطًا مسبقًا وضروريًا لتفعيل التعاون السياسي والاقتصادي الأورو - متوسطي، وعلى النحو الذي يعالج مصادر التهديد للأمن الأوروبي، وإذا كانت اتجاهات أخرى قد رفضت أو تحفظت على هذا البعد الثقافي وعلى هذه الأهداف للحوار والتعاون الثقافي، كما سبقت الإشارة، إلا أن وقائع التاريخ والجغرافيا والسياسة تفترض أن يسعى جانبا المتوسط إلى ترتيبات إقليمية وعبر إقليمية لإدارة مشاكل العلاقات بينهما، وتهيئة أفضل السبل لأشكال التعاون الممكنة، متخطين بذلك أوجه القصور وفق تصور كل من الاتجاهين السابقين.

ولذا، تتبلور مجموعة من الآراء- الوسطية - حول سبل تفعيل البعد الثقافي، وخاصة من حيث ارتباطاته بالبعدين السياسي والاقتصادي، سواء ما يتصل منها مباشرة بالساحة العربية - المتوسطية (الديموقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الرأسمالية وتحرير التجارة)، أو ما يتصل بالساحة الأوروبية (الهجرة والوجود المسلم في أوروبا).

وتتلخص أسانيد هذه الرؤى وشروطها في الأمور التالية:

من ناحية[1]: التقدم المتزامن على محاور التعاون الأوروبي المتوسطي: السياسية والاقتصادية والثقافية. فإذا كان إعلان برشلونة لم يتضمن أية إشارة عن الرابطة بين أبعاده الثلاثة، وإذا كان البعض يرى أن دفع التعاون يساعد على التوصل لحلول للقضايا السياسية، وإذا كان البعض الآخر يرفض تسييس الحوار الثقافي

(1) د. محمد السيد سليم: الشراكة الأوروبية المتوسطية.... مرجع سابق. ص ص 11 - 13.

مما يعني أن عدم التقدم على صعيد القضايا السياسية يجب ألا يؤثر على قوة دفع الحوار الثقافي، فإن اتجاهًا رابعًا يرى أنه لا يمكن حدوث تقدم حقيقي في مجال التعاون الثقافي ما لم يصاحبه تقدم مماثل على المحورين السياسي والاقتصادي، ومن ثم في حالة عدم التوصل إلى حل للقضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية، فإن الحوار الثقافي سيصاب بالخلل. ذلك لأن التفاعلات بين الشعوب لا تخلق في حد ذاتها أشكالًا للتعاون، بل قد تقود إلى صراع، وذلك حينما تتم في ظل ظروف تتسم بعدم التكافؤ بين الأطراف المتفاعلة؛ ولذا من المهم أن يتوافر الإطار السياسي والاقتصادي اللازم لدفع الأطراف إلى تبني منظور وتصور إيجابي للمزايا المشتركة المتبادلة. ومن ثم – ووفق هذا الرأي – فإن التقدم في مجال التعاون الثقافي مرهون بحدوث تقدم في مجال تحقيق مشاركة اقتصادية متكافئة، وحل الصراعات بين الشركاء المتوسطيين، وتحقيق التعاون السياسي والأمني بين شمال وجنوب المتوسط.

ولكن من ناحية أخرى[1]: فإن المعضلة تكمن في ارتباط البعد الثقافي بالبعد السياسي في المنظور الأوروبي، على نحو قد لا يساعد على تحقيق التقدم في

(1) د. سمعان بطرس فرج الله: مصر والدائرة المتوسطية. مرجع سابق. ص ص 206 – 207. ص ص 136 – 139.

وحول مزيد من التحليلات عن المواقف الأوروبية من قضية حقوق الإنسان والديمقراطية وما يثور حولها من انتقادات انظر:

– د.هويدا عدلي رومان: رؤية منظمات حقوق الإنسان لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في مصر. بحث مقدم إلى الملتقى المصري الفرنسي الحادي عشر تحت عنوان "الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في المنطقة العربية (1991 – 2003)". **مرجع سابق.**

- Béchir chourou: Security Partnership and democratization: Perception of the activities of Northern Security institutions in the South. (in): H.G. Brauch. A. Marquina. A.Biad (eds). Euro - Mediterranean partnership for the 21st century. Palgrave. 2003.

حل المشاكل وفق منظور جنوب المتوسط. وهنا تبرز مثلًا: العلاقة مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فإن دعوة الاتحاد الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان إنما ترتبط بحقيقة الإدراك الجماعي الأوروبي لمصادر جديدة لتهديد الأمن الأوروبي، ذات الأبعاد الثقافية؛ مثل "الأصولية الإسلامية"، إلا أن الرؤية الأوروبية عن الاستقرار السياسي في جنوب المتوسط إنما تعني استقرار نظم الحكم القائمة (في مواجهة المعارضة الإسلامية)، وهي أساسًا غير ديموقراطية وفقًا للمعايير الغربية، ما دامت لا تمانع- هذه الحكومات، في التعاون مع الاتحاد الأوروبي. وقد واجهت هذه الرؤية الأوروبية عن الاستقرار في المنطقة انتقادات عديدة؛ نظرًا لما تحمله من تناقضات مع معايير الديمقراطية الغربية ذاتها، والثمن هو عدم وصول الحركات المعارضة الإسلامية للحكم. ومما لا شك فيه أن هذا المنظور الأوروبي عن التحديث السياسي - مصحوبًا بالتحديث الاقتصادي والتحديث الاجتماعي في مجالات التعليم والإعلام والآداب والفنون - "إنما يعبر عن رغبة أوروبية أكيدة في توصيل مجموعة من القيم المستمدة من الثقافة العقلانية العلمانية الأوروبية كبديل لأيديولوجية التيارات الإسلامية المتطرفة التي تدعو إلى مواجهة الغرب وقيمه العلمانية (التغريب) بكافة السبل بما فيها استخدام العنف، إذا لزم الأمر والذي يتضمن القيام بأعمال إرهابية". ولهذا فإن الدعوة الأوروبية إلى التعاون الثقافي أثارت قضايا خلافية بين الاتحاد الأوروبي من جانب والدول العربية من جانب آخر، وعلى نحو يبين كيف أن التقدم على صعيد هذا التعاون يرتهن بالتقدم على صعيد قضايا أخرى. مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وإذا كانت بعض قوى المجتمع المدني والنخب الفكرية قد ارتأت في

الدعوة الأوروبية لحقوق الإنسان والديمقراطية سبيلًا للتخلص من نظم الحكم الديكتاتورية في المنطقة، فإن قوى أخرى رأت أن تطبيق مبادئ النموذج الغربي الليبرالي للديمقراطية يختلف من دولة إلى أخرى وفق أوضاعها الخاصة واختلافها من حيث أطرها الحضارية والثقافية، وبالتالي لا ينبغي اتخاذ الدعوة لاحترام هذه المبادئ ذريعة للتدخل المباشر في الشئون الداخلية، ليس لتحقيق أهداف سياسية فقط- متصلة بنمط الاستقرار السياسي المطلوب - ولكن لتحقيق أهداف ثقافية أيضًا متصلة بمنظومة القيم السائدة وكيفية تغييرها سعيًا للتغلب على المصادر الجديدة لتهديد الأمن الأوروبي- وفقًا لمنظور الاتحاد الأوروبي.

وحيث إن مصادر هذا التهديد لا تنبع من جنوب المتوسط فقط، ولكن تنبع أيضًا من الداخل الأوروبي، متمثلة في الهجرة العربية والمسلمة من جنوب وشرق المتوسط، لذا فإن للعملة وجهًا آخر، وهو المتصل بعواقب هذه الهجرة على الهوية الأوروبية ذاتها وعلى منظومة القيم الأوروبية، ومن ثم أضحى الحوار الثقافي والتعاون الثقافي المتوسطي يمتد إلى هذه الساحة أيضًا. وهو يثير ما يتصل بمراجعة حال العلمانية في الدول الأوروبية، كما أثار- على صعيد جنوب المتوسط من قبل، مراجعة حال "الإسلامية".

ولهذا أضحت نقاشات "الهوية" قضية حالَّةٌ على جانبي المتوسط وليس في جنوبه فقط[1]. حيث برزت إشكاليات قضايا الاندماج، الاستيعاب، والتعددية الثقافية في صميم هذه النقاشات حول "الهوية الأوربية" وتأثير الوجود المسلم

(1) انظر على سبيل المثال:

بحوث ندوة "نقاشات الهوية في أوروبا والعالم العربي: رؤى مقارنة"، والتي غطت ثلاثة محاور وهي: الثقافة والهوية. الهوية والدين. الهوية والمواطنة. مركز الدراسات الأوروبية بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 14 - 15/ 9/ 2004.

المتزايد عليها من ناحية[1]، فضلاً عن تأثير توسيع الاتحاد الأوروبي شرقًا عليها من ناحية أخرى.

ولذا ومن ناحية ثالثة: يكتسب مفهوم تعدد الثقافات في مقابل مفهوم الثقافة المتوسطية وضعهما كتعبير عن نمطين للعلاقة بين جانبي المتوسط[2]، في حين يبرز مفهوم التعددية الثقافية في مواجهة مفهومي الاستيعاب والاندماج، كتعبير عن نمطين للعلاقة داخل المجتمعات الأوروبية.

فإن الدعوة إلى الحوار الثقافي والتعاون الثقافي بين جانبي المتوسط ليست هي المرادف للحديث عن وجود ثقافة متوسطية موحدة لها قيمها ومعاييرها ورموزها وتعكس توحيد نمط التفكير؛ لأن هذا الحديث يعكس توجهًا مبالغًا فيه، ذلك أنه بفرض وجود قواسم مشتركة ثقافية متوسطية، إلا أنها لا تستطيع أن تلغى حقيقة تنوع واختلافات ثقافات الشعوب المتوسطية التي تمثل العقيدةُ الدينية عنصرًا أساسيًا في تكوينها. ومن ثم فلا يجب أن يكون المقصود بالبعد الثقافي للشراكة إدماج ثقافات شعوب المنطقة في ثقافة متوسطية موحدة، ولكن يجب أن يهدف الحوار الثقافي والتعاون الثقافي إلى تدريب الشعوب على التعايش السلمي والإدراك المتبادل والاحترام المتبادل للخصوصيات الثقافية، وبناء جسور ثقة

(1) وحول إشكاليات الوجود المسلم في أوروبا انظر على سبيل المثال:
- د. عمرو الشوبكي: خبرة المسلمين في فرنسا بين التعايش والاندماج. . (في): د. نادية محمود مصطفى (محرر)، مسارات وخبرات حوار الحضارات: رؤى متنوعة في عالم متغير، برنامج حوار الحضارات. كلية الاقتصاد. جامعة القاهرة. 2004.
- د. يورجين نيلسون: أثر الإسلام في أوروبا الغربية المعاصرة. المرجع السابق.
وحول خريطة الهجرة إلى أوروبا وأبعادها في العلاقات العربية الأوروبية وفي الحوار الثقافي انظر على سبيل المثال:
Bichara Khader. **op. cit..** chapitre viii. pp. 116 - 181. pp. 219 - 223.

(2) د. سمعان بطرس فرج الله: مرجع سابق. ص ص 205 – 206.

حقيقية بين جانبي المتوسط وصولًا إلى درجة أفضل من التعاون[1].

وبعبارة أخرى[2]، إذا كانت بعض مفاوضات المشاركة الأوروبية المتوسطية– على الصعيد الأمني والسياسي، تتطلب قبول قيم ثقافية لا تتوافق مع ثقافة الأطراف المتوسطية الجنوبية (مثل الحق في تغيير الديانة، الحريات الشخصية المطلقة ...)، وعلى النحو الذي أدى إلى ظهور مخاوف من الهيمنة الثقافية الأوروبية، وإدراكات قوية للتهديد الثقافي الذي تمثله المؤسسات الأوروبية، فإن ذلك الوضع "يدعو إلى إنشاء منظور ثقافي تعددي للتعاون الأوروبي المتوسطي يتجاوز تلك المخاوف والإدراكات ... وفكرة التعددية الثقافية تعني في الأساس قبول واحترام الاختلافات الثقافية والعمل على إنشاء قنوات للاتصال بين الثقافات، ولا ينفي ذلك بالطبع وجود بعض القيم المشتركة بين هذه الثقافات، ولكن التفسير والتطبيق العملي لهذه القيم لابد وأن يختلف من ثقافة إلى أخرى".

وأخيرًا ومن ناحية رابعة:

وعلى ضوء الحالة العامة لخبرات وجهود الجانب العربي في إدارة حوار الثقافات والإنتاج المعرفي حوله[3]، وعلى ضوء الاعتراف بحقيقة خطورة التحديات الثقافية للعولمة والتي تواجه جنوب المتوسط (والعالم الإسلامي برمته) وخاصة منذ ما بعد الحادي عشر من سبتمبر[4]، وعلى ضوء

(1) د. محمد السيد سليم: مرجع سابق. ص ص 14 – 15.

(2) د. نادية محمود مصطفى: إشكاليات الاقتراب من.... مرجع سابق.

(3) د. نادية محمود مصطفى: من جدالات العولمة: بروز الأبعاد الثقافية الحضارية. رؤية إسلامية. منتدى حوار الثقافات. العدد الثاني. الهيئة القبطية الإنجيلية، أغسطس 2004.

(4) د. نادية محمود مصطفى: تعزيز التعاون مع المؤسسات الثقافية خارج العالم الإسلامي، (في): نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي (البعد الثقافي). المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. المؤتمر السنوي الحادي عشر للعام 1999. القاهرة، 2000.

الاعتراف بضرورة تصميم استراتيجية للعمل الثقافي الإسلامي في الغرب وتجاهه، تعكس أهداف مشروع حضاري لإعادة بناء العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب[1]، وتقدم تصورات عن سبل مواجهة العالم الإسلامي للتحديات الثقافية في القرن الواحد والعشرين (في ظل خصائص النظام الدولي القائم).

على ضوء كل ما سبق، وانطلاقًا من أن الحوار الثقافي الأورو - متوسطي هو مستوى من مستويات الحوارات القائمة، يمكنني طرح رؤيتي كالآتي:

إن جدالات العولمة ثم جدالات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر كشفت - ثم أكدت على التوالي - عن عمق ما وصلت إليه أزمة المسلمين في عصر العولمة وعصر الهيمنة الأمريكية، وعلى نحو أضحت معه الحاجة ماسة للبحث عن مؤشرات الممانعة والمقاومة في مقابل دعوات الانهزامية باسم العقلانية والرشادة والبراجماتية والواقعية حفاظًا على مصالح قطرية ضيقة.

إن على الرؤى الإسلامية في عصر ما بعد الحادي عشر من سبتمبر- وليد عصر العولمة - فريضةَ وضع أسس "فقه المقاومة"، و"فقه الحركة". ولعل من أهم المنطلقات التي يجب أن تحكم تشكيل هذه الرؤى ومخرجاتها ما يلي:

كيف لا يجب اعتبار العولمة قدَرًا محتومًا لا فكاك منه؟ ثم كيف يجب ألا نجعل تاريخ الحادي عشر من سبتمبر إسارًا لإدراكنا بأننا المتهمون، وأن الولايات المتحدة في موقف رد الفعل والدفاع؟ وكيف نحرر مدركاتنا ومصطلحاتنا ومفاهيمنا، فنستدعي: التحرير، المقاومة، الاستعمار، العدوان.. في مقابل السائد

(1) د. نادية محمود مصطفى: الأبعاد السياسية للتحديات الثقافية: من تحديات العولمة إلى تحديات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر: بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي "العالم الإسلامي في القرن 21. مركز الدراسات الاستراتيجية. وزارة الخارجية التركية. استانبول 11 - 12/ 6/ 2004.

الآن: الإرهاب، الآخر، السلام، الأقليات..؟ وكيف يجب عدم فصل الاهتمام بالبعد الحضاري الثقافي عن الأبعاد السياسية وتوازن القوى؛ بحيث لا نغرق في مقولات دوافع الصراع الحضارية، ناسين دوافع توازنات القوى ومصالحها أو العكس صحيح؟

وكيف نجمع بين أزمة العالم وأزمة الأمة تأكيدًا على ما أضحى عليه وضع الأمة في العالم الآن؟ وكذلك، ضرورة الوعي بأن ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ليس نقطة فاصلة جديدة في السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة. وهو الأمر الذي يجعل من الضروري أن يظل السؤال التالي مطروحًا: من المسئول عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟ ومن الذي خطط لها؟ ومن الذي نفذها؟ وكيف نفك الاشتباك بين المفهومين الذائعين: "حوار الحضارات" و"صراع الحضارات"، ونوفر أو تتضح لنا الشروط اللازمة لإجراء حوار صحي، ونحدد الظروف التي تعزز صراعًا حضاريًا؛ لأن الاختلاف بين الحضارات- وكذلك الأديان - لا يولد في حد ذاته الصراع؟

إن عناصر الإجابة عن الأسئلة السابقة، إنما تمثل عناصر رؤية فكرية إسلامية شاملة. وهي رؤية لن تتحقق بسياسات حكومية رسمية فقط، إنما هي رؤية تقوم على الاعتراف بمسئولية الإنسان الفرد وليس الحكومات فقط. فإذا كان واقع الأمة الراهن لا يفرز استجابات رسمية وحكومية فاعلة للتحديات التي تواجهها الأمة، فإن هناك مصادر أخرى لإمكانيات الحركة المستجيبة؛ ابتداءً من الفرد، وامتدادًا إلى الأسرة، إلى قوى المجتمع المدني في تكافلها وتداخلها فيما بينها، وعبر حدودها القومية نحو تضامن عالمي مع القوى الغربية والشرقية، المناصرة لحقوق الإنسان، والمضادة للعولمة وللحرب الأمريكية ضد الإرهاب. إن مشاركة المسلمين- أفرادًا وهيئات ومؤسسات وحركات اجتماعية ومدنية

- في هذه التفاعلات من أجل العدالة والحرية والمساواة، لهو من أهم سبل تفعيل الاستجابة للتحديات العالمية التي تواجه عالم الإسلام والمسلمين في القرن الواحد والعشرين، حيث تبدو النظم والحكومات غير قادرة وعاجزة عن الاستجابة بفعالية.

إن هذه المشاركات المدنية الشعبية عبر الحدود لَهِيَ من أهم الإيجابيات التي يوفرها عصر العولمة للمسلمين والإسلام، في مواجهة تحديات "الحرب الأمريكية على الإرهاب". إلا أنه يجدر القول أن هذه المشاركات لا يمكن أن تكون بديلًا كاملًا عن التغييرات الجذرية المطلوبة في الهياكل الدستورية والتشريعية والسياسية التي تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي يحقق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، عندئذ تكتمل صور الاستجابة الفاعلة للتحديات الخارجية التي لن يكف عالم الإسلام والمسلمين عن مواجهتها.

وإذا كانت الرؤية الإسلامية لا تنطلق من لغة "صراع" ولكن من لغة "تعارف"، ولا تسعى نحو "تنميط" ولكن تقوم على سنة التنوع، وإذا كانت الرسالة الإسلامية "دعوة للعالمين: لا إكراه ولا إجبار فيها إلا أنها أيضًا ليست اعتذارية، تبريرية، دفاعية.

ومن ثم فإذا كان التحليل السابق في أجزاء الورقة يثير علامات الاستفهام حول مغزى الدعوات من أجل الحوار الثقافي، الحضاري، حوار الأديان كصيغ "للتعاون الثقافي مع الغرب"، فهو أيضًا لا يتبنى أسانيد الأطروحات السائدة عن "الصراع الثقافي، الحضاري، صراع الأديان". والتي تنعكس على علاقات الدول الإسلامية بالغرب بقدر ما تنعكس على علاقة الجاليات المسلمة مع أوطانها الجديدة.

إن التحليل إنما يسعى للتأكيد على بعض الأمور وهي:

- من ناحية: تعزيز التعاون حول «حوار ثقافي» بشروط ومضامين تجعله سبيلًا للتعارف الحضاري الحقيقي، ومن ثم تنأى به أن يكون سبيلًا لتمكين ثقافي لطرف على طرف آخر أو أن يكون قناة للاعتذار والدفاع والتبرير في مواجهة "الاتهامات" المتعددة للإسلام والمسلمين سواء في أوروبا ذاتها أو خارجها.

- من ناحية أخرى: يقدم رموز الفكر الإسلامي المعاصر أطروحات متكاملة حول "البعد الثقافي"، فمن المقاربة بين القيم الإسلامية والقيم الغربية، إلى تقديم الرؤية عن الدلالات الثقافية المعاصرة في إطارها السياسي الراهن، إلى تحليل العلاقة بين العولمة والهوية ودور الأديان، إلى البحث في الأبعاد الثقافية السلوكية للمسلمين "الأقليات" في ظل ضغوطات العولمة وما بعد الحداثة، إلى الحديث عن حقوق الإنسان في الإسلام كضرورات وليس مجرد حقوق، إلى التمييز بين العالمية والعولمة ومن ثم العلاقة بين الإسلام والعولمة.

هذه ليست إلا نماذج على سبيل المثال وليس الحصر وهي تعني، في نظري، نماذج على "المبادرة" الثقافية وليس "الاعتذار" الثقافي، نماذج تدفع للتقدم نحو صياغة رؤية إسلامية وتشارك في هذه الصياغة.

فإذا كان الجميع يتفقون على أن هناك أزمة عالمية ذات بعد قيمي- ثقافي واضح الدلالة يستوجب مراجعة المنظورات: فإن الإسلام قادر على أن يقدم رؤية تساهم في تقنين الرؤية الجاري صياغتها للعالم وخاصة حول أوضاع الأقليات، ومنها المسلمة في العالم.

بعبارة أخيرة، نحن في حاجة لخطاب غير اعتذاري، غير دفاعي، نحن في حاجة لخطاب ينطلق من الذات الإسلامية وخصائصها "وبمبادرة" تجاه الآخر

وذلك حتى يتحقق التوازن في الرؤية الذي هو أساس الفاعلية.

وإذا كانت مفاهيم "ثقافة السلام"، "ثقافة التسامح"، "ثقافة قبول الآخر" يتم تداولها في محافل "الحوارات الثقافية" فإن الطرح الإسلامي لها يجب أن يكون حاضرًا وفاعلًا ومؤثرًا، وإذا كانت ندوات وحوارات "الإسلام والغرب" تتعدد في تلاق وتقاطع حول أمور منهاجية ومضمونية شتى فيجب أن تكون الرؤية الإسلامية حاضرة وفاعلة ومؤثرة وإذا، وإذا..... إلخ.

إذ المطلوب "المبادرة الثقافية" عند تخطيط رؤية استراتيجية للعمل الثقافي الإسلامي في الغرب وذلك انطلاقًا من رؤية كلية عن وضع البعد الثقافي (بين أبعاد أخرى) في هجوم الآخر تجاهنا، وعن وضع البعد الثقافي الإسلامي في مشروع النهوض الحضاري الإسلامي. فهذا البعد الثقافي الإسلامي- الذي تضعه وثائق الإيسيسكو في قلب هذا المشروع الحضاري - ليس منقطع الصلة بالأبعاد الأخرى: السياسية، الاقتصادية، العسكرية. وكذلك فإن مشاكل الدول الإسلامية الثقافية لا تنقطع أو تنفصل عن إمكانيات أو قيود العمل الثقافي الإسلامي لنصرة الجاليات المسلمة في الغرب أو عن العلاقة الثقافية مع الغرب.

بعبارة أخرى: فإن الرؤية الاستراتيجية المطلوبة يجب أن تنطلق من عدة أسس وتنبني على بعض الأسس الأخرى. فليس هناك حوار ثقافي حقيقي بين غير أكفاء من الناحية المادية، كما أن الحوار في ذاته ليس السبيل بمفرده لحل مشاكلنا مع الآخر أو لديه.

ومع ذلك، فانطلاقًا من وسطية الإسلام وانطلاقًا من رؤيته عن التعارف الحضاري، فإن هذا التعارف الحضاري يمثل السبيل للتجديد الحضاري لدينا من ناحية ولمشاركة الفكر الإسلامي في عملية التجديد الحضاري العالمية من

ناحية أخرى.

فبالرغم من إدراك خطورة أدوات السيطرة والهيمنة ومنها الثقافية الآن، إلا أن التجارب التاريخية جميعها تؤكد أن هناك أيضًا تفاعلات ثقافية - انسيابية هادئة تحقق الاحتكاك بين الحضارات. وهذا الاحتكاك لا يكون دائمًا في اتجاه واحد. فحتى الحضارة- الضعيفة ماديًا - بمقدورها أن تترك آثارها على الحضارات الأقوى ماديًا. وإذا كانت حضارتنا الإسلامية- بمعايير القوى المادية قد تراجعت الآن إلا أنه مازال للعملة وجه آخر أكثر أهمية وأكثر حيوية وهو منظومة القيم في الإسلام ورسالته للعالمين. ومن هنا يمكن أن نفهم كيف يمكن أن يصبح مسلمو المهجر أو مسلمو الغرب رصيدًا للإسلام في الغرب من خلال هذا الاحتكاك الانسيابي الهادئ ومن ثم فإن استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب وتجاهه هي جهاد من نوع خاص يستوجب كل سبل المساندة.

فهرس موضوعات الجزأين

تقديم.... المستشار طارق البشري.

مقدمة.

القسم الأول: التاريخ الإسلامي وبناء منظور حضاري للعلاقات الدولية

1. التاريخ ودراسة النظام الدولي: رؤى نظرية ومنهاجية مقارنة.

2. التفاعلات النظمية في العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي حتى بداية الهجمة الأوربية الثانية.

3. التفاعلات النظمية في العصر العثماني: من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية.

4. التحليل النظمي للتاريخ الإسلامي ودراسة العلاقات الدولية: الأنماط التاريخية وقواعد التفسير.

القسم الثاني: في أنماط علاقات أركان الأمة الإسلامية الدولية

5. الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي.

6. محمد على بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوربية: عواقب التنافس بين القوى الإسلامية وضغوط التدخلات الأوربية.

7. التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات العلاقات العربية -الإيرانية: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل.

القسم الثالث: المسلمون المنسيون: الجذور التاريخية لصراعات ما بعد الحرب الباردة

8. آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، إطار مقترح للتحليل السياسي للتاريخ الإسلامي.

9. البوسنة والهرسك، من إعلان الاستقلال وحتى فرض التقسيم (مارس-1992يولية1993).

10. كوسوفا بين التاريخ والحرب من أجل الاستقلال.

11. حول القومية والعلمانية والإسلام: من تاريخ البلقان إلى كوسوفا في مرحلة الاستعداد للاستقلال.

القسم الرابع: نماذج تاريخية من قضايا مجتمعية

12. نماذج تاريخية للتعارف خلال الحرب والدبلوماسية.

13. تطور وضع المرأة في تاريخ الإسلام: ودلالات وضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي الراهن.

14. الأبعاد الثقافية للشراكة الأوربية المتوسطية: خبرة التاريخ وتحديات الحاضر.